

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على نبيه الكريم

.....  
.....  
**كتاب إنبارة المصابيح**  
**على قواعد التعديل والتجريح**  
**وقواعد التعليل والتصحيح**  
.....  
.....

تأليف العبد الفقير إلى الله : المصطفى ولد إدوم أحمد غالي  
داعية مستقل وباحث في العلوم الشرعية  
مؤسس الدعوة من بلاد شنقيط  
الجوال : 22318137 /46727242 /36217456 /222  
almourabitoune@ yahoo.fr

**المقدمة:** بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين والحمد لله رب العالمين. {رب اشرح لي صدري\* ويسر لي أمري\* واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي} [طه: 25، 26، 27] الحمد لله فالحق الإصباح، جاعل الليل والصباح، عبرة لمن أراد طريق الفلاح، وختم رسله بالسراج المصباح، فمن اتبعه كان من أهل الصلاح ومن حاد عن نهجه من أهل الطلاح، وصلى الله على من بفضل الله سما فوق السماء الأسمى ليلة الإسرى والمعراج فهو العاقب الوهاج الذي أبصر بنور إيمانه الأعمى وأعمى قلب مبصر ممن شبه الدمى، سيدنا ونبينا وحبينا المصطفى وآله الشرفاء وصحبه الخلفاء ومن اتبعهم من الأوفياء الأتقياء إلى أن يطوي الله السماء ليحشر الخلائق للقضاء فيلجم العرق الأشقياء ويظل الله في ظل عرشه السبعة السعداء، اللهم اجعلنا من السبعة السعداء الذين تظلمهم في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظله وبعد،

فما علينا إلا الحمد والشكر، قال تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم}، وما ينقص العبد الفقير إلى ربه سوى الحمد والشكر، فالحمد لله ال ذي بنعمه تتم الصالحات، فيا رب لك الحمد في الأولى والآخرة، لك الحمد على ما أنعمت من الآلاء الفاخرة والنعماء الباهرة، فلك الحمد على ما هديتنا إليه من خدمة السنة المشرفة ومن جهود مستطرفة، بك أستغيث لخدمة الحديث، تبرأت من حولي وقوتي واعتصمت بحول الله وقوته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، اللهم صل وسلم على النبي الكريم المبعوث رحمة للعالمين، فما كان من صواب وسداد فمن الله، وما كان من خطأ وفساد فمني أيها الع ذال والحساد وقد قالوا قديما "من ألف فقد استهدف" وقال الإمام أحمد: "السعيد من عدت خطايا" أو خطيئاته.

لقد أوعدنا القراء في كتابنا "رسالة الحديث إلى ضرورة التعريف بعلوم الحديث" باب: "علم الرجال أو علم التعديل والتجريح" وباب "علم العلل أو علم التعليل والتصحيح" أننا ننوي تأليف كتاب مستقل تحت عنوان: "إضاءة المصابيح على قواعد التعديل والتجريح وقواعد التعليل والتصحيح" وهانحن نقول للجميع: "أنجز حر ما وعد". لقد أضفنا فقرات مهمة وبسطنا بالشرح قواعد جمة وقد ساعدنا كثيرا في ه ذا العمل الجليل العمل بالتنزيل والاستفادة من شرح علل الترم ذي الجميل لابن رجب الحنبلي الفضيل كما راجعنا "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" للكنوي و"الوضع في الحديث" لعمر حسن عثمان فلاتة، وطبقات

المدلسين لابن حجر والكواكب النيرات لابن كيال، و"الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين" للدكتور محمد طاهر الجواني و"قاعدة في الجرح والتعديل" للسبكي وإن كانت الفائدة من بعضها أقل إلا أن لبنات البناء لا يستغنى عن شيء منها في أرض قفر وخلاء، فكل لبنة تشد الأخرى، فتشد القاعدة الكبرى الصغرى والصغرى الكبرى، لتزف البشرى، مهما أتعبت الكرى وكلف من الكراء نرجو أن تصدق فينا كلمات صاحب التأليف الفقير إلى الله حين قال:

ففاض كرى همت مقل لببية دد زلل سوى سمط ثوى ما فلم يجدوا له عذرا يقيه رأى فرحا ربا الودق تلالا بعيد سنين جذب أكلات ما إذا اتسقت تدر خيور أجر فيا جدثي بعيد ردى فمأذا لك العتبي إلهي لا تكلني على الهادي فصل لكي يقينا	تبث هدى يدع دجى ظلما يقي لحزا أرى شرعا هداما سوى فتيا نكركنا حماما بأرام أتت ترعى الخزامى يزيل خطوب أحلام جساما على علما وقد ولوا عظاما يقول شهود ديني بالسلامى إلى نفسي لئذا وقتي خصاما جهنم يوم يبعثنا قياما
---	--

إن عالمنا اليوم يعيش فتننا كقطع الليل المظلم بل أظلم بالقضايا الجسام حيث تخيم دياجي الظلام بالشرك الملام وتعنت أهل البدع بالكلام الملام مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا فطوبى للغرباء" حديث متواتر خرجناه في كتابنا "فتح الرب الساتر لتمييز الحديث المتواتر" ومن رواياته عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الإيمان بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى يومئذ للغرباء إذا أفسد الناس والذي نفس أبي القاسم بيده ليأرزن الإيمان إلى بين هذين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها" رواه أحمد والبخاري وأبو يعلى وقال الهيثمي: ورجال أحمد وأبو يعلى رجال الصحيح، وأخرج مسلم الشطر الأول منه عن أبي هريرة وابن عمر، فاخترنا هذه الزيادة وهي متفق عليها دون الشطر الأول، وقد اتفق البخاري ومسلم على قوله صلى الله عليه وسلم: "بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مسلما ويمسي كافرا ويمسي مسلما ويصبح كافرا يبيع دينه بعرض من الدنيا" قلت فالمخرج من هذه الفتن وهذه الغرابة هو اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا لقوله تعالى: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم} [آل عمران: 31] وقوله تعالى: {قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من

**المشركين** { [يوسف: 108] كما بين ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: "ألا هلكتم في حين تركتم الآثار" رواه البيهقي وصححه كما نبه صلى الله عليه وسلم قائلا: "افتترقت أمة موسى إلى إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت أمة عيسى إلى اثنين وسبعين فرقة وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" فلما سئل عن الفرقة الناجية، قال: "ما أنا عليه وأصحابي" وقد صحح هذا الحديث ابن تيمية وابن كثير وابن قيم والذهبي والألباني وغيرهم وطعن في جميع طرقه ابن حزم وأخرجه أبو جعفر الكتاني ضمن الأحاديث المتواترة وأبيننا عن ذلك لتضعيف ابن حزم لجميع طرقه وبيننا أنه حديث صحيح مشهور في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" كما صحح سليم الهلالي زيادة "ما أنا عليه وأصحابي" في رسالته الموسومة "درء الارتباب عما أنا عليه والأصحاب" قلت وفي تصحيحه للزيادة تساهل منه سامحه الله وإيانا.

والنبراس المحمول حقا والمنقذ من الضلال يكمن في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت كثرت فيه الفتن والبدع وتكالبت فيه قوى الشر على الشرع وأهل الشرع، فكيف نميز ما هو سنة عما هو بدعة مكذوبة على الرسول صلى الله عليه وسلم؟، وقد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" حديث متواتر خرجناه عن 102 من الصحابة رضي الله عنهم في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم في مقدمة صحيحه وابن خزيمة في صحيحه وابن ماجه وفيه تحذير خطير من البشير النذير ومن يقع فيه من "أهل الفضل كثير"، كثير [أئمة ودعاة] ومن هؤلاء أذكر على الخصوص أحد أئمة الجامع السعودي الكبير في موريتانيا حيث قال في إحدى خطبه الرسمية التي تذاق على الأثير بأن حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه "كيف تقضي؟" متواتر والمعروف عند المحدثين أنه ضعيف أجمعوا على ذلك وقد أخرجه الجوزقاني في الموضوعات، وقد بينا حقيقة هذا الحديث في كتابنا "دور الاجتهاد في التجديد والتطور وإيجاد حلول لقضايا العصر" حيث قلنا: "قال أبو داود: حدثنا حفص بن عمر عن شعبة بن أبي عون عن الحارث بن عمرو أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ [بن جبل] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن، قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول

الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله" ورواه الترمذي قلت والحديث أجمعوا على ضعفه إلا أن الأصوليين أجمعوا على العمل به، قال في "عون المعبود شرح سنن أبي داود" للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح العلامة ابن قيم الجوزية: "أجتهد برأيي وفي بعض النسخ رأيي بحذف الباء، قال الراغب الجهد والجهد الطاقة والمشقة، والاجتهاد أخذ النفس تبذل الطاقة وتحمل المشقة، يقال: أجهد رأيي وأجتهد أتعبته بالفكر" قال في "الجمع" وفي حديث معاذ أجتهد رأيي" الاجتهاد بذل الوسع في طلب الأمر بالقياس على كتاب أو سنة" وفي هذا إثبات القياس وإيجاد الحكم به" وهذا الحديث أورده الجوزقاني في الموضوعات وقال: هذا حديث باطل رواه جماعة عن شعبة وقد تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه فلم أجد له طريقا غير هذا، والهارث بن عمرو هذا مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، مثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة فإن قيل إن الفقهاء قاطبة أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه، قيل: هذه طريقه والخلف قلد فيه السلف فإن أظهروا طريقا غيره مما يثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم وهذه مما لا يمكنهم البتة/هـ والحديث لما أخرجه الترمذي قال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل، وقال الحافظ جمال الدين المزي: "الهارث بن عمرو لا يعرف إلا بهذا الحديث، قال البخاري: لا يصح حديثه ولا يعرف، وقال الذهبي في الميزان: تفرد به أبو عون محمد بن عبد الله الثقفي عن الهارث، وما روى عن الهارث غير أبي عون، فهو مجهول" قلت لكن الحديث له شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وقد أخرجها البيهقي في سننه عقب الحديث المرفوع، والجوزقاني حكم عليه بالوضع لأنه زعم أنه يعارض حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ولكن يقبضه بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا" وهذا لا ينهض لأن حديث عمرو بن العاص أيضا متفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر". بل متواتر أو مشهور عن الصحابة.

إن هذا المثال وغيره من أمثلة تساهل أهل العلم في أيامنا تبرر تأليفنا هذا الذي يسعى إلى تنوير أهل الحديث بقواعد وضوابط تساعدكم وتجعلهم على المستوى اللائق بخوض عباب هذا البحر الزاخر الهائج وغواصه الذي يدمغ ويدع كل ضعيف واه رائج وذلك بتطبيق قواعد لها نتائج قويمية المدارج كي ننجو من تحذيراته صلى الله عليه وسلم حيث قال: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو

أحد الكاذبين" الكاذب الأول الذي كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكاذب الثاني الذي روجه بين الناس، خاصة وأن هذا الحديث جاء بصيغة المركب للمجهول "يرى أنه كذب" أي يراه أهل الصنعة كما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: "من دعا إلى هدى فله أجره وأجر من عمل به دون أن ينقص ذلك من أجرهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة فعليه وزرها ووزر من عمل بها دون أن ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً" أخرجهما مسلم وغيره.

فللحديث أسانيد لا بد من دراستها، ومن يقول دراسة الأسانيد، يقول بطبيعة الحال دراسة أحوال الرجال الرواة من ضبط واتصال وسماع بعضهم البعض، وهذا ما يسمى "علم التعديل والتجريح أو علم الرجال" وفي هذا الميدان توصلنا إلى قواعد رئيسية يستحيل لصاحب الصنعة الاستغناء عنها قدمناها في شكل إرهاصات أولية في كتابنا "رسالة الحديث إلى ضرورة التعريف بعلم الحديث" سنقدمها هنا بشكل أسهب وأكمل مع الإكثار من الأدلة والأمثلة على كل قاعدة من هذه القواعد حتى تعم بها الفائدة.

كما أن للحديث عللاً لا تظهر إلا بعد فحص مخبري يستعان فيه بسير أسانيد الأحاديث ومتونها توصلنا في ذلك إلى قواعد رئيسية قدمناها هي الأخرى في شكل إرهاصات أولية في كتابنا رسالة الحديث المتقدم ذكره سنقوم هنا بإغنائها بالأمثلة والأدلة.

وقد ناقشنا جهابذة من أهل الصنعة وأساتذة في الحديث كراما في الجامعات والمعاهد مبينين أخطاء بعضهم وأوهام البعض الآخر، فالمعصوم من عصمه الله، نسأل الله العصمة من الخطأ والزلل، وفي جميع الأحوال نطلب من الإخوان الكرام المهتمين بهذا العلم النفيس الهام تصحيح ما يقع لنا من وهم وإيهام خاصة عند نقدنا للعلماء الأعلام فكثيرا ما يؤدي الإلهام إلى الإيهام فما كان من خطأ أصلحوه أو نقص كملوه كما قال الشيخ خليل المالكي في مقدمة مختصره، نسأل الله جل وعلا أن ينظر إلى هذا الكتاب بعين الرضى والقبول، فيجعله مقبولا في الأرض والسماء إنه مجيب الدعاء، كثير العطاء، مغني الأغنياء والفقراء، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد في الأولى والآخرة، لك الحمد ما دامت السماوات والأرض، لك الحمد دائما أبدا سرمدا فإنك تحب الحمد وأنت أهلا للحمد ولجميع المحامد.

كتبه العبد الفقير إلى الله في كل شيء: المصطفى ولد إدوم أحمد غالي  
الراغب في عفو الله ورحمته ورضاه وجنته عند لقائه.

## تمهيد: لماذا هذا العنوان؟

إن عنوان كتابنا هذا "إنارة المصابيح على قواعد التعديل والتجريح وقواعد التعليل والتصحيح" دعتنا إليه الجهود التي قدمناها في باب "التعديل والتجريح أو علم الرجال" وباب "التعليل والتصحيح أو علم العلل" من كتابنا "رسالة الحثيث إلى ضرورة التعريف بعلوم الحديث" حيث قدمنا في علم الرجال أربعين قاعدة في التعديل والتجريح، منها عشر مجمع عليها وثلاثون محل خلاف بين الجهابذة أهل صنعة الحديث بينا المشهور فيها وقد ننازع فيها لأنها محل خلاف وقد كانت إرهاصات أولية تستحق التدقيق والتمحيص ونظرا إلى خلو الساحة من تأليف كاف شاف في هذا الميدان الذي يسعى إلى كبح خيلاء إبليس بما نعتبره زبدة بحوث وجهود المتقدمين والمتأخرين من جهابذة أهل صنعة الحديث، كما قدمنا خمسا وعشرين قاعدة في التعليل والتصحيح بينا تناقض كل من لم يلتزم بها أثناء حكمه على الحديث، وقد توسعنا فيها هنا وأغنيها بالأدلة والأمثلة وأكثرنا من هذه الأمثلة بالنسبة لكل قاعدة حتى تعم منها المنفعة والفائدة لكل راغب فيها فتكون محفزا له وللسادة المقلدة كذلك ليتبصروا في الدين بخدمة سنة إمام المرسلين وخاتم النبيين وإمام الغر المحجلين وسيد بني آدم أجمعين، وقد قسمنا الكتاب إلى محورين هما:

### المحور الأول: علم التعديل والتجريح أو علم الرجال:

الفصل الأول: لماذا ومتى ظهر علم الرجال أو علم التعديل والتجريح؟

الفصل الثاني: متى ظهر علم التعديل والتجريح وما هي أهم الكتب المؤلفة فيه؟

الفصل الثالث: أنواع علماء التعديل والتجريح

الفصل الرابع: قواعد أساسية في التعديل والتجريح وهي لب الكتاب

الفصل الخامس: في ألفاظ التعديل والتجريح

الفصل السادس: شرح بعض ألفاظ التعديل والتجريح

الفصل السابع: خلاصة: تطبيقات أنواع التعديل والتجريح

### المحور الثاني: علم التعليل والتصحيح أو علم العلل

الفصل الأول: تعريف علم العلل أو التعليل والتصحيح

الفصل الثاني: ما الفرق بين علم العلل وعلم الرجال؟

الفصل الثالث: ما الفرق بين علم علل الحديث ومصطلح الحديث؟

الفصل الرابع: نشأة علم العلل وأهم المؤلفات فيه

الفصل الخامس: قواعد أساسية في التعليل والتصحيح وهي مخ المحور

الفصل السادس: أنواع العلة خاتمة ختم الله لنا بالحسنى ورزقنا البر والفردوس

الأسنى وهي عبارة عن: تطبيقات كيف تزول العلة؟

## المحور الأول: علم التعديل والتجريح أو علم الرجال

توطئة المحور: يعتبر علم التعديل والتجريح من أنبل وأهم العلوم الشرعية لأنه يمكن من معرفة أحوال رواة الحديث، ولما كان الحديث هو الأصل الثاني بعد القرآن في التشريع بل يأتي مبينا وحاصرا لمعاني القرآن الكريم فإنه يعتبر نبراس الشريعة الإسلامية وضوءها اللامع الذي يمكن من شل دياجير ظلمات الجهل بالأحكام الشرعية، فتنبه جهابذة حذاق أهل صنعة الحديث إلى ضرورة تعلمه وتعليمه ففرضوا عندئذ الخطام والأزمة وتركوا ما لا خطام له ولا أزمة لذلك قال محمد بن شهاب الزهري لابن أبي فروة المعروف بكثرة الإرسال: "قاتلك الله يا ابن أبي فروة تجيئنا بأحاديث ليس لها خطام ولا أزمة" وتأكد ذلك أكثر فأكثر لما وقعت الفتنة وكثرت الطوائف البدعية كالشيعة والخوارج والمرجئة والجهمية والقدرية والمعتزلة وطوائف الصوفية وطوائف أخرى إلخ..

فقد اشتهر النقل عن محمد بن سيرين، وأنس بن سيرين، والضحاك بن مزاحم، وعقبة بن نافع، قولهم: "إن هذا العلم من الدين فانظروا عن تأخذوا دينكم" وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عن تأخذون دينكم" كما أخرج مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي في "العلل" عن عبد الله بن المبارك أنه قال: "الإسناد عندي من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقي" كما نقل عنه الخطيب البغدادي أنه قال: "طلب الإسناد المتصل من الدين" وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟" كما نقل القاضي عياض بن موسى اليحصبي في "المدارك" عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن" وفي رواية ابن وهب عنه: "أدركت بهذه البلدة أقواما لو استسقي بهم المطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيرا، ما حدثت عن أحد منهم شيئا، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة، وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، ولا هو حجة، ولا يؤخذ عنه".



وأخرج الرامهرمزي بإسناده إلى الربيع بن خيثم، قال: من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، فله كذا وكذا، وسمى من الخير، قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟ فقال: عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال يحي بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الإسناد".

وأخرج الخطيب البغدادي في "الكفاية" بسنده إلى الأصمعي، قال: حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي، فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير بحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة وأحسننت البلاغ والله لك بالرشاد".

وجاء عن عبد الله بن المبارك أنه قال: "مثل الذي يطلب دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم" وعن عبد الله بن المديني عن أبي سعيد الحداد أنه قال: "الإسناد مثل الدرج، مثل المراقي، فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت".

وكان شعبة من أكثر الناس تشددا وتعنتا وتثبنا وتحريا في رواية الحديث وإسناده، فقد روى ابن أبي حاتم عن أبي داود قال: حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة: قلت لعبد الله بن دينار، أنت سمعته منه؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه ثم قال: -

أي ابن أبي حاتم - سمعت أبي وذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة: استحلفت عبد الله بن دينار هل سمعتها من ابن عمر، فحلف لي" كما أخرج أيضا في مقدمة

"الجرح والتعديل" بإسناده إلى شعبة قال: أخبرني جعدة بن هبيرة - يعني من ولد أم هانئ- يعني بنت أبي طالب - وكان سماك بن حرب يحدثه يقول: أخبرني أيتام أم هانئ، قال شعبة: فلقيت أنا أفضلهما - جعدة- فحدثني عن أم هانئ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فناولته شرابا فشرب ثم ناولها فشربت، قالت: يا رسول الله، كنت صائمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الصائم

المتطوع أمين نفسه أو أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر"، قال شعبة: فقلت لجعدة: سمعت أنت من أم هانئ؟ قال: أخبرنا أهلنا وأبو صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ" كما روى عنه أيضا بسنده إلى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي أنه يصلي بعد الجمعة سنا، قال: فقلت - أي شعبة -

لأبي إسحاق: سمعته من أبي عبد الرحمن؟ فقال: ما أدري سمعته منه أم لا ولكن حدثني عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن.. قلت فتبين تحري شعبة وحثه على تدقيق الإسناد والبحث عن اتصاله، ومما يؤكد ذلك أكثر ما جاء في "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي نقلا عن الخطيب البغدادي قال: "قال يعقوب: "وسمعت علي ابن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحدا أول منه محمد بن سيرين ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: "ما كان أشد انتقاء مالك للرجال" وروى الإمام أحمد عن جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم، قال: "إنما سئل عن الإسناد أيام المختار" وروى شريك عن أبي إسحاق سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار، وهم يقولون ما يقولون من الكذب - وكان من أصحاب علي - قال: ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا" ويؤكد ذلك ما رواه أبو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة أنه سمع رجلا من أهل البدع رجوع عن بدعته وجعل يقول: "انظروا الحديث عمن تأخذونه فإننا كنا إذا رأينا رأيا جعلناه حديثا" قلت وهذا الأثر عن عبد الله بن لهيعة حسن إن شاء الله لأنه رواه عنه عبد الله المقرئ كان يتثبت في الحديث عنه وقد صرح بالسماع عمن أبهمه، فليست فيه علة سوى إبهام المبتدع التائب، ومما يؤيد ذلك ما رواه أبو نعيم بسنده عن ابن مهدي قال: "فتنة الحديث أشد من فتنة المال وفتنة الولد لا تشبه فتنته فتنة، كم من رجل يظن به الخير قد حمله فتنة الحديث على الكذب". قلت فاستيقظت عندئذ الهمة وتنبهت للبحث والتدقيق عن حال الرجال رواة الحديث. قال الترمذي في "العلل": أنا محمد بن إسماعيل أنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، حدثني أبي قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف أسكت أو أبين؟ قالوا: بين" قلت لذلك قال الإمام الشافعي: "كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاوس وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب". فتبين أن طبقة التابعين وتابعي التابعين كانت أحرس الطبقات على التثبت والإتقان والتوثيق والضبط ومما يؤكد ذلك ما رواه الذهبي في تذكرة الحفاظ عن الشعبي أنه قال: "والله لو أصبت تسعا وتسعين مرة وأخطأت مرة لعدوا علي تلك الواحدة" وشدة المحاسبة جعلت الشعبي يقول كما في طبقات ابن سعد: "ليتني انفلت من علمي كفافا لا علي ولا لي" كما نقلوا عن الإمام مالك من بعده أنه قال: "يا ابن قعنب ليتني جلدت على كل كلمة قلتها في هذا الدين وما صدر مني ما صدر" كما نقل ابن الصلاح في كتابه "أدب المفتي والمستفتي":

"عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: "أدرکت عشرين ومائة من الأنصار، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع على الأول" وفي رواية: "ما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا".

فاتضح من خلال هذه العجالة أن علم الرجال أو علم التعديل والتجريح من أهم علوم الحديث لأنه يساعد على التعليل والتصحيح أو معرفة علل الحديث. فهو آلة فعالة لا يستغني عنها صاحب صنعة الحديث الذي يسعى إلى تجاوز التقليد الأعمى بحيث يصبو إلى بلوغ درجة الصديقين التي بينها شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" حيث بين أن الصديق هو الذي يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد عليه ولا ينقص عنه. "ولما كان هذا العلم قد احترق بحيث لم يعد هناك مجالاً للكلام عن التوثيق والتجريح فإننا سنقتصر أساساً على قواعد استنبطناها من أقوال الجهابذة أصحاب الصنعة الراسخين في علم الحديث بعد الأجوبة على الأسئلة التالية كتوطئة لهذه القواعد: لماذا علم الرجال أو علم التعديل والتجريح؟ متى ظهر هذا العلم؟ وما هي أهم الكتب التي ألفت فيه؟ وما هي النتائج التي توصل إليها من حيث خدمة الحديث؟

فبجوابنا على هذه الأسئلة بصفة علمية ومقنعة، نكون قد أدلينا بدلونا في علم رفيع ما زال يتعثر بتعثرات جسيمة انطلاقا من قاعدة: "ما لا يدرك جله لا يترك قلبه".

## الفصل الأول: ما هو علم الرجال؟:

علم الرجال هو العلم الذي يهتم بالبحث عن أحوال رواة الحديث تعديلاً وتجيحاً ويطلق عليه علم التعديل والتجريح – وهو من أهم علوم الحديث لأنه يساعد على التعليل والتصحيح، فهو آلة فعالة لا يستغني عنها صاحب الصنعة الذي يتجاوز التقليد الأعمى إلى متابعات الأحاديث والحكم عليها من خلال دراسة أسانيدها ومتونها.

فهذا العلم النفيس الذي بمثابة القبس في التعليل مثل علم المصطلح من حيث النضج والاحتراق فقد وصلا درجة لم يعد فيهما ما يقال إلا إذا كان الباحث من هواة التكرار والاجترار فلا غرو فلعمري لم يبق رجل من رواة الحديث فيه جرح أو عار يذم به إلا وأنارت عليه كتب التعديل والتجريح وقدمته كتب التعليل والتصحيح.

## 1) لماذا علم الرجال أو علم التعديل والتجريح؟

إنه لا يخفى على ذي لب ولا على ذي بصيرة الدور الذي قام به ولا يزال يقوم به علم الرجال أو علم التعديل والتجريح لأنه يهتم برواة الحديث ويكشف عن أحوالهم من عدالة وضبط واستقامة وسماع بعضهم البعض، فهم الرجال الذين يتم بهم إسناد أحاديث الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فهذا ديننا يجب علينا أن نعرف عمن نأخذه.

فهو لاشك علم دقيق يميز بين الصالح والطالح وقد أرق رجالا خاضوا غمار بحره الزاخر المتلاطم بالأمواج، فتعلموا السباحة وأخذوا بعنان غواصه ليستخدموا صدفاته ويميزوا درره النادرة وأسانيده الفاخرة فهو بحق أن يصدق عليه قول شاعر النيل:

" أنا البحر في أحشائه الدر كامن \*\* فهل سألوا الغواص عن صدماتي".

فما كل واحد منا يعرف أن سند مالك عن نافع عن ابن عمر من أصح الأسانيد بل أطلق عليه بعضهم سلسلة الذهب أو السلسلة الذهبية لأن كل واحد من رجال السند هو أثبت الناس في شيخه بخلاف ما ذكره ابن حجر العسقلاني في "شرح نخبة الفكر" حيث قال بأن الزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر أثبت. وهذا ما نجده في مقدمة ابن الصلاح- كما نقله منها السيوطي في "تدريب الراوي على تقريب النواوي": الزهري عن سالم عن أبيه، وقيل ابن سيرين عن عبيدة عن علي، وقيل الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وقيل الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي أنها من أصح الأسانيد، وفي حين نجد أن ما يعارضها وهو أوهى الأسانيد هي: حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس، من أسانيد اليمينيين وكذلك السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس ومثلوا للأسانيد الواهية: قال الحاكم: فأوى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن الصديق

وأوى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي رضي الله تعالى عنه، قلت وهذا السند يفتخر به الرافضي صاحب كتاب "المراجعات".

وأوى أسانيد العمرين: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص عن أبيه عن جده فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: الشري بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عنه .

وأوهى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين عن الحارث بن شبل عن أم النعمان عنها.

وأوهى أسانيد ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه  
وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر عن قحذم عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عنه.

وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس.

وقال الحاكم وأوهى أسانيد المصريين أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشيد بن أبيه عن جده عن قررة بن عبد الرحمن عن كل من روى عنه فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب عن عبيد بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة.

وأوهى أسانيد الخراسيين: عبد الرحمن بن مليحة عن نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس.

فمن هنا يتضح أن معرفة الرجال والأسانيد لا غنى عنها بالنسبة لأصحاب الصنعة وسواء كانت هذه المعرفة تتعلق برجال كتب الصحيحين أو كتب الستة أو كتب

الصحاح أو السنن أو المسانيد فإنها تعين كثيرا على معرفة أحوال رواة الأحاديث وكما يقولون "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" فقد حرم الرسول صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه وسلم الكذب عليه قال: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" حديث متواتر رويناها عن مائة واثنين من الصحابة في كتابنا "فتح الرب

الساتر لتتميز الحديث المتواتر" وقال صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم في مقدمة صحيحه

كما رواه ابن خزيمة وابن ماجه فالكاذب الأول الذي كذبه والثاني الذي ساهم في نشره فوجب علينا التمييز بين الصالح والطالح من السنة حتى نتحصل على الأجر

ونبتعد عن الوزر.

لقد قيض الله تعالى لهذا العلم النفيس المحصن ضد غزو إبليس جهابذة منذ الوهلة الأولى للتمييز بين الغث والسمين، بين الصالح والطالح مما يرويه الرواة عن خاتم

النبيين وإمام المرسلين وسيد ابن آدم أجمعين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، فكان أول ما دونوه وبينوه أحوال الرواة من حيث

تعديلهم وتجريحهم والآفات والعيوب التي تلحق بهم، فقد يكون الراوي محله الصدق لكنه يكون صاحب أوهام، سيئ الحفظ، وقد يكون الراوي عدلا ثبتا لكنه

يختلط أو يخرف فلا بد من التمييز بين من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعده أو أثناءه لأن حديث الأول صحيح إن كان ثقة والأخير ضعيف فإن لم يميزوا بين الأول والثاني طرحوا حديثه جملة واحدة، وقد يكون العدل الثابت مدلساً فحينئذ لا يقبل من حديثه إلا ما صرح بسماعه كأن يقول حدثنا أو أخبرنا فلان، الخ.. وقد يكون الراوي ثقة إذا روى عن أهله أو عن شيخه غير ثقة في روايته عن غير أهله أو غير شيخه وقد يكون الراوي لين الحديث إلا أنه بالشواهد والمتابعات يتقوى ويتحسن أو يتصح حديثه وسنعتي من كل حالة من هذه الحالات مثلاً أو أمثلة في فصل "قواعد في التعديل والتجريح" وكذلك في قواعد "التعليل والتصحيح" من هذا الكتاب حتى يتمرن القارئ الكريم على متابعة الحديث وتخريجه أو على الأقل أن يأخذ حذره من أحاديث العامة من الوعاظ ودعاة البدع الذين يجوبون المساجد والساحة الثقافية عبر الفضائيات والمواقع ولا يهتمون ولا يعتنون بقواعد التحديث بل بضاعتهم الرائجة ومطيتهم المفضلة "زعموا"، وقد صح في صحيح مسلم وغيره أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال: **"بئس مطية الرجل زعموا"**.

فمن المعلوم عند المحدثين قاعدة **"دبش ثم فتش"** ولكنه مع فوضى التأليف الآن وسهولة طباعة كتب الإغراء ترى كثيراً من هذه الكتب تقتصر على قاعدة **"دبش"** وهي قاعدة قديمة قدم كتب الفقه وكتب الترغيب والترهيب وكتب المواعظ حيث أكثرت من ذلك الفضائيات والمواقع الإلكترونية الإسلامية ولكنهم نسوا جميعاً قاعدة **"فتش"** فتش يا عبد الله، يا من يرغب في الخير ونشر العلم هل ما تنشره عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قاله فعلاً أم أنه مكذوب عليه أو واه هالك صاحبه الذي نشره وصاحبه الذي يرويّه، فتش يا عبد الله عن صحة ما تخبر به عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم حتى لا يصدق عليك حديث: **"من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"** فتش حتى لا تغتر بكل ما ينشر، فما كل ما ينشر صالح للرواية، فتش حتى تحصل على الأجر وتبتعد عن الوزر.

**(2) الفصل الثاني متى ظهر علم التعديل والتجريح أو علم الرجال؟ وما هي أهم الكتب المؤلفة فيه؟** ظهر هذا العلم النفيس الذي يسعى إلى كبح جماح إبليس بالذنب عن أحاديث إمام المرسلين وخاتم النبيين وسيد الخلق أجمعين عندما تفشى الكذب وكثرت الغفلة في المحدثين وكذلك الخطأ وكثرت البدع والطوائف وتنوعت بتنوعها أنواع التجريح، فتنبه حذاق أهل الصنعة جهابذة هذا الفن إلى تدوين من تم تجريحهم لتمييزهم عن من تم تعديلهم، فقاموا بضبط الرواة ورسم قواعد ثمينة جليلة

لتمييز بعضهم البعض في حالة اتفاق أسمائهم خاصة إذا كان من بينهم من هو عدل ثبت والآخر مجرح هالك.

قال الإمام الذهبي: "أول من زكى وجرح من التابعين، وإن كان قد وقع ذلك قبلهم: الشعبي وابن سيرين: حفظ عنهما توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة ذلك في التابعين، قلة متبعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثر المتبوعين في عهد الصحابة ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول، ودخل الثاني كان في أوائلهم من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم الحديث: فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً، ولهم غلط كأبي هارون العبدى، فلما كان عند عصر آخر التابعين، وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التوثيق والتضعيف أئمة".

وحتى لا نكون من الذين يبعدون النجعة أو يهملون الإرهاصات الأولية، فإننا سنبدأ بهذه البدايات أو المحاولات الأولية في أواخر عصر التابعين في حدود 150 هـ نذكر من هؤلاء:

- 1- سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي شيخ أبي حنيفة النعمان بن ثابت وغيره (61-148 هـ) رأى أنس بن مالك ولم يثبت أنه سمع منه الحديث وكان يقال له "المصحف المصحف" لصدقه تكلم في الرواة فضعف جماعة وقوى جماعة.
  - 2- شعبة بن الحجاج (85-160) أمير المؤمنين في الحديث، أول من صنف في الحديث في البصرة تصنيفاً منهجياً يستحق الذكر، امتاز بأنه كان سباقاً في البحث عن أحوال رواة الحديث، وأفرد لذلك عملاً مستقلاً، فكانت أقواله لا يخلو منها كتاب من كتب الجرح والتعديل وكان متنبهاً لا يروي إلا عن ثقة مثل مالك بن أنس (90 أو 97-179) ويحي بن سعيد القطان وعبد الله بن المبارك (118-181 هـ) وأبو إسحاق الفزاري (185)، يحكى أنه جبيء إلى هارون الرشيد بزندق فأمر بقتله، فقال: "يا أمير المؤمنين أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ما قال النبي صلى الله عليه وسلم منها حرفاً" فقال له الرشيد: "أين أنت يا زندق من عبد الله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري ينحلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً" ثم أمر بقتله.
- ثم جاء بعد هذا الطور الأول طور آخر دونت فيه كتب في التعديل والتجريح لكن في مرحلة بدائية لم تتضح بعد: نذكر من هؤلاء السابقين في تدوين الأنساب والألقاب والطبقات مع بعض التعديل والتجريح"، نذكر منهم:
- 3- هشام بن محمد بن السائب الليثي ت 204 هـ له كتاب الأنساب.

4- محمد بن سعد كاتب الواقدي ت 230 هـ له الطبقات الكبرى المعروفة بطبقات محمد بن سعد وله أيضا "الطبقات الوسطى" و"الطبقات الصغرى"، وله كتاب التاريخ..

5- أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني العصفري ت 230 هـ وقيل 246 هـ له كتاب "التاريخ" وكذلك عنده كتاب "طبقات الرواة أو طبقات القراء وكتاب "تاريخ الزماني والعرجان والمرضى والعميان".

6- أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت 241 هـ له كتاب "العلل ومعرفة الرجال"

7- أبو الحسن عثمان بن محمد بن أبي شيبة ت 239 هـ له كتاب التاريخ.

8- يحيى بن معين بن عون (158-233) سمع من عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينه ووكيع وغيرهم وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، كان أمينا صدوقا وعالما بأحوال الرواة، قال علي بن المديني: "انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين"، وقال الإمام أحمد: "يحيى بن معين أعلمنا بالرجال" قلت صنف كتاب "التاريخ في الرجال" وكتاب "معرفة الرجال" وكتاب "معرفة الرجال وسؤالات إبراهيم بن الجنيد" وقال عنه ابن المديني "لا نعلم أحدا من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب"، وعنه قال: "كتبت بيدي ألف ألف حديث".

9- علي بن عبد الله المديني (211-234) الحافظ الجهيد وعالم علم الرجال والعلل الذي أذعن له البخاري قائلا: "ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني" له كتب كثيرة شهيرة نذكر منها: "كتاب الضعفاء" (عشرة أجزاء) وكتاب "الطبقات" (عشرة أجزاء) وكتاب "من لا يحتج به ولا يسقط" (في جزأين)، و"علل الحديث ومعرفة الرجال" و"معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان" الخ...

10- أبو بكر بن أبي خيثمة (159-235) صاحب المصنف له كتاب "التاريخ في الرجال".

11- ابن حبيب ت 238 هـ له كتاب "طبقات الفقهاء والتابعين".

12- أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي المديني ت 234 هـ له كتاب "من نزل من الصحابة سائر البلدان"

**ج) النشأة الفعلية لعلم الرجال أو علم التعديل والتجريح.**

بدأ هذا العلم يتبلور ويتطور مع البخاري والرازيين. وذلك أنه لما خرج الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري تاريخه الكبير حيث حاول فيه استيعاب الرواة من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين إلى طبقاته من الرواة أخذه شيخه إسحاق بن راهويه وأدخله على الأمير عبد الله بن الطاهر ثم قال له "يا أمير المؤمنين ألا



أريك سحرا؟" فكان فعلا سحرا للناظرين فيه من أهل الصنعة إلا أنه خلف فيه ثغرة تمثلت في عدم حكمه على كثير من رواته دفعت الحافظ ابن القطان الفاسي ت 628 هـ إلى الحكم على كثير من رجاله بجهالة الحال تأسيا بأبي حاتم عندئذ تنبه الإمامان الجهبذان الحافظان أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي- وهما من أقران البخاري ونظرائه في هذا الفن- إلى هذا النقص فأحسا بضرورة إكماله فأجلسا حينئذ عبد الرحمن بن أبي حاتم وأمليا عليه كتاب "الجرح والتعديل" فكان الحافظ ابن أبي حاتم بذلك هو أول من رتب ألقاب الجرح والتعديل على ما فيه من نقص، فقد جاء في "تذكرة الحفاظ" للإمام الذهبي المجلد 3 ص 175 أن "أبا أحمد الحاكم الكبير ورد الري فسمعهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل" فقال: "قلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة أراكم تقرؤون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال يا أبا أحمد: إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالوا: هذا علم لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا فأقعدا عبد الرحمن يسألها عن رجل وزادا فيه ونقصا".

قلت مع ذلك فإن للبخاري كتابين آخرين تلافى فيهما ما حدث منه من نقص في التاريخ الكبير وهما كتاب التاريخ الأوسط والتاريخ الصغير. وبعد هذه الباكورة الميمونة تضاعفت الجهود وتنبهت همم جهابذة علوم الرجال فدفع بهم ذلك إلى التأليف في هذا الباب مصنفات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر نكمل بها كتب مظان رجال رواة الحديث في القرون المزكاة الثلاثة الأولى:

13- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ولد يوم 12 شوال 194 هـ وتوفي يوم الفطر 256 هـ) له كتاب التاريخ الكبير وكتاب "التاريخ الأوسط" وكتاب "التاريخ الصغير" وهو كتاب الضعفاء.

14- الزبير بن بكار ت 256 هـ له كتاب "أخبار المدينة" و"روضة الأولياء في مسجد إيلياء" وكتاب "الأنساب".

15- أبو حفص عمرو بن علي الفلاس ت 249 هـ له كتاب في "الضعفاء" اقتبس منه كل من ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" والذهبي في "ميزان الاعتدال" وله كتاب "العلل والتاريخ".

16- أبو عبد الله البرقي المتوفى سنة 249 هـ له كتاب "الضعفاء".

17- أبو إسحاق إبراهيم السعدي الجوزجاني ت 259 هـ له كتاب "الضعفاء" وله "أحوال الرجال" وله كتاب في "الجرح والتعديل" ولا أعرف هل هو أحوال الرجال أم لا.

- 18- أبو الحسن مسلم بن الحجاج ت 182 - 261 هـ) له كتاب "الأسماء والكنى" وله "أولاد الصحابة" وله كتاب "الطبقات" وله كتاب "التمييز" و"الوحدان" و"الأفراد" و"الأقران" و"مشايخ مالك" و"من ليس له إلا راو واحد".
- 19- أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ( 182-261 هـ له كتاب " تاريخ الثقات" وله كتاب "الجرح والتعديل".
- 20- أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد بن البرقي ت 270 هـ له كتاب "معرفة الصحابة".
- 21- أبو الفضل عبد الله بن حاتم الهاشمي مولا هم الدوري ت 271 هـ له كتاب "الرجال عن ابن معين".
- 22- أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ت 274 هـ له كتاب "طبقات التابعين".
- 23- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي 275 أو 279 هـ له كتاب التواريخ".
- 24- أبو بكر بن أبي خيثمة 279 هـ له كتاب "التاريخ".
- 25- أبو الحسن أحمد بن يحيى البلاذري ت 279 هـ له كتاب "أنساب الأشراف"
- 26- أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت 277 هـ له "المعرفة والتاريخ" وكتاب مشيخة أبي يوسف"
- 27- أبو زيد عمر بن شبة بن عبيده التمبري ت 262 هـ له كتاب " تاريخ البصرة" وأخبار المدينة"
- 28- أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي ت 281 هـ له كتاب "التاريخ وعلل الرجال" المعروف بتاريخ أبي زرعة.
- 29- ابن خراش: عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي ت 283 هـ له كتاب التاريخ.
- 30- أبو الحسين أسلم بن سهل المشهور "بحشل" الواسطي ت 288 هـ له كتاب التاريخ.
- 31- أبو عثمان البرذعي ت 292 هـ له كتاب "الضعفاء والكذابون والمتركون" جمعه عن أبي زرعة الرازي المعروف بالاعتدال.
- 32- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي ت 293 هـ له كتاب "معرفة الصحابة" في مائة جزء.
- 33- ابن ماجه القزويني ت 273 أو 275 هـ له كتاب "تاريخ قزوين".
- 34- حنبل بن إسحاق ابن عم أحمد بن حنبل ت 273 هـ له كتاب التاريخ".
- (أ- من مظان رواة القرن الرابع فما فوق نذكر منها :

- 35- أبو منصور محمد بن سعد البارودي ت 301 هـ له كتاب "معرفة الصحابة".
- 36- النسائي: أحمد بن علي بن شعيب (215-303) له كتاب "الضعفاء والمتروكين" و"ومن لم يرو عنه غير رجل واحد" وكتاب "تسمية قضاة الأمصار وكتاب "الطبقات" وكتاب "التمييز".
- 37- أفلح مولى محمد بن هارون العتكي ت 306 له كتاب "أسمعة أفلح".
- 38- أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود ت 306 هـ له كتاب "التاريخ".
- 39- أبو يحيى زكريا بن يحيى بن داود الساجي ت 307 هـ له كتاب الضعفاء.
- 40- قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ له كتاب "الدلائل".
- 41- الدولابي الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الأنصاري الرازي (214-310) هـ له كتاب "الضعفاء" وكتاب "الكني والأنساب".
- 42- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (214-317) هـ له "معجم الصحابة".
- 43- عبد الرحمن بن أبي حاتم ت 327 هـ له كتاب "الجرح و التعديل".
- 44- عبد الرحمن بن عبيد الله المعروف بابن الزامر ت 369 هـ له "تسمية الرجال الذين كتب عنهم ابن الزامر".
- 45- أبو جعفر العقيلي ت 322 هـ له كتاب "الضعفاء الكبير".
- 46- ابن عقدة: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي (249-332) مولى بني هاشم له كتاب التاريخ". وهو شيخ ابن عدي رافضي زعم أنه شرب بوله خمس مرات لطلب هذا العلم. وهذا لا يقول به إلا زنديق فلا يقبل من تجريحاته وتعديلاته إلا ما وافق غيره..
- 47- محمد بن سعيد القشيري ت 334 هـ له كتاب "تاريخ الرقة".
- 48- أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي ت 325 هـ له كتاب "معجم الشيوخ".
- 49- أبو العرب محمد بن أحمد القيرواني ت 333 هـ له كتاب "مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس".
- 50- أبو نعيم الجرجاني ت 323 هـ له كتاب الضعفاء.
- 51- ابن الأعرابي: أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ت 340 هـ له "طبقات النساك" و"معجم الشيوخ" و"التاريخ الكبير للبصرة".
- 52- ابن الطيلسان ت 343 هـ له كتاب "زهر البساتين ونفحات الرياحين في غرائب أخبار العلماء والمسندين ومناقب أهل الفضل المهتدين" وله "التبيين عن مناقب من عرف قرطبة من التابعين والصالحين".

- 53- أبو بكر الرازي أحمد بن محمد بن موسى الأندلسي ت 344 هـ له كتاب "تاريخ الأندلس".
- 54- أبو سعيد بن يونس المصري ت 347 هـ له كتاب "تاريخ أهل مصر والمغرب".
- 55- إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن الطحان القيسي المصري القرطبي ت 384 هـ له كتاب الحديث والتواريخ
- 56- أبو سعيد بن عبد الرحمن بن أحمد الصدفي ت 347 هـ له كتاب "تاريخ مصر" و"تاريخ الغرباء في مصر".
- 57- أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي ت 347 هـ له كتاب "الضعفاء".
- 58- أبو الحسين عبد الباقي بن قانع ت 351 هـ له كتاب "معرفة الصحابة".
- 59- ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي ت 353 له كتاب "الثقات" وكتاب "الضعفاء والمتروكين" وكتاب "معرفة الصحابة" وكتاب "مشاهير علماء الأمصار"
- 60- الطبراني ( 210-310 ) له كتاب "معرفة الصحابة" وكتاب الأوائل"
- 61- خالد بن سعد القرطبي ت 352 هـ له كتاب "رجال الأندلس"
- 62- وهب بن مسرة الحجاري ت 346 هـ له "تسمية الرجال الذين روى عنهم وهب بن مسره".
- 63- محمد بن الحارث بن أسد الخشني القيرواني القرطبي ت 361 هـ له كتاب "طبقات الفقهاء والمحدثين" وله "الطبقات فيمن روى عن مالك وأتباعه من أهل الأمصار".
- 64- مسلم بن القاسم القرطبي ت 363 هـ "ذيل طبقات المحدثين" وكتاب "ذيل تاريخ البخاري".
- 65- أبو المطرف عبد الرحمن بن عبيد الله بن موسى المعروف بابن الزاهر القرطبي ت 369 هـ له كتاب "تسمية الرجال الذين كتب عنهم بالأندلس والمشرق" قال ابن الفرضي يزيد رجاله على 400 رجل.
- 66- أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصدفي القرطبي ت 369 هـ له كتاب "تسمية تاريخ المحدثين" قال عنه ابن حزم الظاهري "ما وضع في الرجال أحد مثله إلا ما بلغنا من تاريخ محمد بن عيسى العقيلي وهو 85 جزءاً".
- 67- ابن عدي الجرجاني ( 265-277 ) له "الكامل في معرفة الضعفاء" وله "أشياخ البخاري".
- 68- أبو عبد الله الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني ت 370 هـ له كتاب "داريا".
- 69- مجاهد بن أصعب الجياني ت 382 هـ له "طبقات الزمان أو طبقات الفقهاء".

- 70- محمد بن يحيى بن وهب القرطبي ت 384 هـ له كتاب في التعديل والتجريح.
- 71- عباس بن أصبغ الحجاري ت 386 هـ له كتاب "فهرست عباس بن أصبغ الحجاري".
- 72- أبو بكر الكلاباذي ( 323-391 ) له كتاب "رجال البخاري".
- 73- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ( 301-385 ) له كتاب "أسماء التابعين" وله "حاشية على كتاب الضعفاء والمتروكين لابن حبان" و"الضعفاء والمتروكين" و"المؤتلف والمختلف".
- 74- أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني ت 371 هـ له كتاب "معجم الشيوخ".
- 75- أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين ت 385 هـ له كتاب "الثقات" وله كتاب "الضعفاء" وكتاب "معرفة الصحابة".
- 76- أبو الفضل صالح بن أحمد الهمداني ت 384 هـ له كتاب "طبقات الهمدانيين".
- 77- أبو بكر بن أحمد بن عبدان الكبير الفرغ الشيرازي ت 381 هـ له كتاب "الألقاب" وكتاب "الأنساب".
- 78- أبو أحمد الحاكم الكبير ت 378 هـ له كتاب "التاريخ".
- 79- أبو بكر محمد بن عبد العزيز بن القوطيه ت 367 هـ له كتاب "الأنساب".
- 80- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسيد الجهني القرطبي ت 395 هـ له كتاب "تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي".
- 81- أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ت 382 هـ له "معرفة الصحابة" و"المؤتلف والمختلف".
- 82- أبو الهلال العسكري ت 395 هـ له "العمدة في تهذيب الكمال والأطراف".
- ( أ ) من مظان رجال القرن الخامس فما فوق نذكر منهم:
- 83- عبد الرحمن بن فطيس قاضي قرطبة ت ( 402 ) هـ له كتاب "دلائل السنة" وله "فهرست أو معجم الشيوخ".
- 84- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ( 405 ) له كتاب "المدخل" وكتاب "الضعفاء" وكتاب "تاريخ نيسابور".
- 85- أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي ت ( 403هـ ) من شيوخ ابن عبد البر له كتاب "طبقات الفقهاء والتابعين" وله كتاب "التاريخ" وله "تسمية رجال عبد الله بن وهب من رواية قاسم بن أصبغ" وله "المؤتلف والمختلف" و"المتشابه في أسماء الرواة ومشتبه النسبة" و"تاريخ علماء الأندلس" الخ...

- 86- أبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطلحان ت 410 هـ له "ذيل تاريخ مصر".
- 87- أبو محمد بن عيسى بن علي اللخمي الأندلسي ت 420 هـ له كتاب "عيون الأخبار".
- 88- حمزة بن يوسف السهمي ت 427 له كتاب "معجم الشيوخ" وله كتاب "تاريخ جرجان".
- 89- أبو بكر أحمد بن مردويه الأصبهاني ت 416 هـ له كتاب "تاريخ أصبهان".
- 90- أبو بكر بن منجويه الأصبهاني ( 428 ) له كتاب "رجال مسلم".
- 91- أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري المعروف بالظلمنكي ت 429 هـ له كتاب "رجال الموطأ" و"مختصر طبقات أبي العرب".
- 92- أبو نعيم الأصبهاني ( 430 ) له كتاب معرفة الصحابة و"تاريخ أصبهان" و"الضعفاء المذكورون في كتاب المستخرج على صحيح مسلم".
- 93- ابن الأبار: أبو جعفر أحمد بن محمد الأندلسي الإشبيلي ت 433 هـ له كتاب "تكملة صلة ابن بشكوال" وله كتاب "الشفاء في تمييز الثقات من الضعفاء" و"طرح التنزيه في شرح التقریب".
- 94- أبو القاسم هبة الهل اللالكائي ت 418 هـ له كتاب "شيوخ البخاري".
- 95- أبو الفضل علي بن الحسين الفلكي ت 428 هـ له كتاب "الألقاب" وله "الطبقات" 1000 جزء ولأبي حاتم العبدى 10000 جزء.
- 96- أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني ت 446 هـ له كتاب "تاريخ قزوين" وله "الإرشاد في معرفة علماء البلاد".
- 97- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي القرطبي في الأصل ت 444 هـ له كتاب "طبقات القراء".
- 98- أبو القاسم حمزة بن يوسف ت 427 هـ له "معجم الشيوخ".
- 99- أبو عمر يوسف بن عبد البر ( 463 هـ ) له كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" وله كتاب "الكنى والأنساب" وله كتاب "فقهاء قرطبة أو تاريخ أحمد بن محمد بن عبد البر".
- 100- الخطيب البغدادي ( 463 ) له كتاب "تاريخ بغداد" وله كتاب "أسماء المدلسين" وله كتاب "الرواة عن مالك".
- 101- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ( 392-463 ) له كتب منها "السابق واللاحق" و"المتفق والمفترق" و"المؤتلف والمختلف".
- 102- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ( 403-474 ) له كتاب "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" و"فهرست شيوخه".

- 103- أبو نصر أبو القاسم هبة الله بن جعفر المعروف بابن ماكولات 486 هـ له "الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب".
- 104- أبو عبد الله الحميدي الأزدي الأندلسي ت 488 هـ له كتاب "جذوة المقتبس في تاريخ ولاية الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر".
- 105- أبو حسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي ( 427-498 ) له كتاب على الصحيحين في ضبط رجالهما وشرح غريبهما وغير ذلك اعتمد عليه كثيرا ابن حجر في "فتح الباري" سماه "تقييد المهمل وتمييز المشكل".
- 106- أبو مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان ( 377-469 ) له كتاب "الأنساب" وله "مقتبس ابن حيان" و"التاريخ".
- 107- ابن بشكوال ت 487 هـ له كتاب "الصلة".
- 108- أبو بكر المهلبي: محمد بن أحمد بن مهلب بن جعفر القرطبي المتوفى حوالي 450 له "تعليق واستدراك على تاريخ ابن الفرضي".
- 109- أبو عبد الله الخولاني: محمد بن غلبون القرطبي الإشبيلي ت 448 هـ له كتاب فهرست تسمى " كتاب الاستذكار "
- (د) من مظان القرن السادس فما فوق نذكر منه:**
- 110- ابن طاهر المقدسي ت 509 هـ له كتاب "ذيل الكامل على ابن ماكولا".
- 111- أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن الغافر الفارسي النيسابوري ت ( 529 هـ له "ذيل تاريخ نيسابور".
- 112- أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الصنهاجي اللخمي الرشاطي ت 542 هـ له "اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار" وله كتاب "الأنساب" وله "المسهب في أخبار أهل المغرب".
- 113- القاضي عياض بن موسى اليحصبي ت 544 هـ له كتاب "الغنية" وله "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك".
- 114- أبو محمد بن خير بن عمر بن خليفة ( الأموي ) ت 575 هـ له كتاب "برنامج ابن خير".
- 115- أبو القاسم القزويني ت 582 هـ له كتاب "مشيخة القزويني".
- 116- عبد الكريم بن محمد بن أبي المظفر منصور بن عبد الجبار التيمي السمعاني ت 562 هـ له كتاب "تاريخ الوفاة للمتأخر من الرواة". وله "تاريخ مرو" وله "ذيل تاريخ بغداد" وله "كتاب الأنساب".

- 117- أبو القاسم بن عساكر الدمشقي ( 571 ) واسمه أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ثقة الدين بن عساكر له كتاب "تاريخ دمشق" والمعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل وهم أصحاب الخمسة".
- 118- أبو بكر محمد بن عبد الله بن سفيان بن سيد آله التجيبي ت 558 له كتاب "ذيل صلة ابن بشكوال".
- 119- أبو يوسف بن أبي عبد الله بن سعيد ت 575 هـ له كتاب "تذييل صلة ابن بشكوال".
- 120- أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش الأنصاري ت 584 هـ له كتاب "تذييل ذيل صلة ابن بشكوال".
- 121- أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى الأصبهاني الحديثي ت 581 هـ له كتاب "اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ".
- 122- ابن عطية ( 481-541 ) له "فهرست ابن عطية"
- 123- أبو محمد الحسن بن علي المعروف بالقاضي المهذب ت 561 هـ له "كتاب الأنساب".
- 124- أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت 562 هـ له كتاب الأنساب.
- 125- عبد الحق الإشبيلي ت 581 أو 582 هـ له كتاب "اختصار كتاب اقتباس الأنوار".
- 126- محمد بن أيوب الأندلسي توفي في آخر القرن السادس له "فرحت الأنفس في فضلاء العصر من أهل الأندلس".
- 127- أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت 597 هـ له كتاب "أسماء الضعفاء والوضاعين" وله كتاب "المنتظم".
- 128- القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد يعرف بابن الحاج توفي أثناء صلاة الجمعة وهو ساجد مقتولا ظلما سنة 529 له "فهرست الشيوخ"
- 129- أبو العباس أحمد بن طاهر بن رصيص ( 467-532 ) له كتاب على رجال مسلم".
- 130- أبو عبد الله الغني بن عبد الواحد المقدسي ( 544-600 ) له كتاب "الكمال في أسماء الرجال".
- (هـ) ومن مظان رجال القرن السابع فما فوق نذكر منه:**
- 131- ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد ( 606 ) له كتاب "الكامل في التاريخ".



- 132- ابن عات: أبو عمرو أحمد بن هارون بن أحمد البقري الشاطبي ت 609 هـ له كتاب "ريحانة النفس وراحة الأنفس في ذكر شيوخ الأندلس" وقد استشهد بوقعة العقاب.
- 133- أبو القاسم إمام الدين عبد الكريم بن محمد القزويني الرافي (ت 623) له كتاب "تاريخ قزوين".
- 134- الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي (562-628) هـ له كتاب "شيوخ الدارقطني" وله "تحرير من ذكره الخطيب في تاريخه من رجال الحديث بحكاية أو شعر" وكتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" اقتبس منها الزيلعي والذهبي وابن حجر والشوكاني وغيرهم.
- 135- عبد الكريم بن منصور السمعاني ت 615 هـ له "معجم الشيوخ" و"معجم البلدان" و"التحبير في المعجم الكبير".
- 136- أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية ت 627 هـ له كتاب "الحافل في تكملة الكامل".
- 137- أبو محمد بن حوط الله الأنصاري ت 612 هـ له كتاب "شيوخ الخمسة" ( البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي).
- 138- أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن الحجاج (ابن الديبثي) ت 637 هـ له "ذيل تاريخ ابن السمعاني وله "تاريخ مرو".
- 139- ابن فتحون: أبو بكر بن سليمان الأندلسي ت 620 هـ له كتاب "ذيل على الاستيعاب".
- 140- أبو بكر بن حجاج اللخمي الإشبيلي ثم المراكشي ت 654 هـ له كتاب "رجال الكتب الستة".
- 141- شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدمشقي أبو شامة ت 665 هـ له كتاب "مختصر تاريخ دمشق".
- 142- يحيى بن شرف محي الدين النووي (631-677) هـ له كتاب "تهذيب الأسماء والصفات".
- 143- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (608-681) هـ له كتاب "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان".
- 144- تاج الدين بن الجب بن الساعي البغدادي ت 673 أو 674 هـ له كتاب "مشيخة تاج الدين".
- 145- ابن نقطة الحنبلي ت 669 هـ له كتاب "ذيل إكمال الإكمال" وله "التقييد في رواة السنن والمسائيد".

- 146- أبو بكر جمال الدين محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف الأودي الأندلسي  
الغرناطي ت 663 هـ له كتاب "معجم الشيوخ".
- 147- ابن الآبار ت 659 هـ أبو عبد الله بن الآبار له كتاب "التكملة لكتاب  
الصلة" وله "معجم أبي علي الصدفي".
- 148- الحافظ محب الدين بن محمود النجار البغدادي ت 643 هـ له كتاب "أنساب  
المحدثين".
- 149- تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشهرزوري  
الموصلي الدمشقي (577-643) له كتاب "طبقات الشافعية".
- 150- أبو العباس بن فتحون ت 660 له كتاب "الذيل على الصلة".
- 151- الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ت 624 هـ له كتب  
منها "إنباه الرواة على أنباه النحاة" و"أخبار العلماء بأخبار الحكماء" و"أخبار مصر  
من ابتدائها إلى صلاح الدين" و"أخبار المصنفين وما صنفوه" و"تاريخ المغرب  
ومن تولاها من أتباع ابن تومرت" و"تاريخ اليمن" الخ...
- 152- أبو محمد عبد الله بن قاسم بن عبد الله بن محمد بن خلف الإشبيلي الحريري  
ت 646 هـ له كتاب "المنهج الرضي والجمع بين كتابي ابن بشكوال وابن  
الفرضي".
- (و من مظان رجال القرن الثامن فما فوق نذكر:**
- 153- شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الشافعي الدمياطي ت 705 أو  
708 هـ له كتاب في التاريخ.
- 154- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي (538-  
708) هـ له كتاب "صلة الصلة تكملة بن بشكوال" وله كتاب "الإعلام عن ختم  
به القطر الأندلسي من الأعلام" وله برنامج ابن الزبير وله "معجم الشيوخ".
- 155- ابن سيد الناس اليعمري ت 734 هـ له كتاب "أجوبة ابن سيد الناس وهي  
عبارة عن معجم الشيوخ أو برنامج".
- 156- علم الدين البرزلي ت 739 هـ له كتاب "معجم الشيوخ".
- 157- الحافظ جمال الدين أبو الحجاج المزي (عاش ربيع الثاني 654- ثاني عشر  
صفر ت 742 بالطاعون) له "تهذيب الكمال في علم الرجال"
- 158- الحسين بن محمد عبد الله الطيبي ت 743 هـ له كتاب "أسماء الرجال".
- 159- محمد بن عبد الله الخطيب شمس الدين التبريزي ت 743 هـ له كتاب  
"أسماء الرجال في مشكاة المصابيح".
- 160- الإمام شمس الدين الذهبي (673-748) هـ له عدة كتب نذكر منها:  
"تذهيب الكمال" و"الكاشف" و"المجرد من تهذيب الكمال" و"المقتضب من تذهيب

الكمال" وكتاب الضعفاء والمتروكين" و"تذكرة الحفاظ" و"سير أعلام النبلاء" و"العبر في أخبار من غبر" و"معجم الشيوخ الكبير" و"معجم محدثي العصر" و"تاريخ الإسلام" و"أهل المائة فصاعدا" و"من تكلم فيه وهو موثق" و"الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" و"أسماء من عاش ثمانين سنة: شيخه وسماعه" و"أسماء شيوخ الحديث" وكتاب "ميزان الاعتدال" جمع مادته من عدة كتب نذكر منها: الضعفاء للأزدي، والضعفاء للفلاس والضعفاء للحاكم و"الحافل في تكملة الكامل لابن الرومية وكتب ابن القطان الفاسي والذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي.

- 161- ابن شاعر الكتبي ت 765 هـ له كتاب "عيون التاريخ".
- 162- شمس الدين الحسني ت 765 هـ له كتاب "الذيل على زيول العبر".
- 162- علاء الدين مغلاطاي (689-762) له كتاب "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". كما له كتب أخرى.
- 163- شمس الدين الحسيني (675-762) له كتاب "التذكرة في رجال العشرة" أضاف فيها إلى رجال التهذيب ( البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) رجال موطأ مالك ومسند الشافعي ومسند أحمد ومسند أبي حنيفة برواية الحارثي.
- 164- عماد الدين بن كثير ( 701-774) له كتاب "التكميل في الجرح والتعديل" و"معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل"
- 165- ابن بردس البعلبكي (720-786) له كتاب "بغية الأريب في اختصار التهذيب".
- 166- أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة شمس الدين الحسيني المكي ت 765 هـ له كتاب "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال" كما له "التذكرة برجال العشرة".
- 167- محمد بن محمد بن الحاج البلقيني ت 774 هـ له كتاب "العلن في أبناء أبناء الزمن"
- 168- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت 771 هـ له كتاب "طبقات الشافعية".
- 169- أبو العباس السبكي له كتاب طبقات الشافعية.
- 170- أبو عبد الله محمد بن عبد الله لسان الدين بن الخطيب ت 776 هـ له "عائد الصلة".
- 171- أبو عبد الله بن محمد بن عبد الملك المراكشي ت 703 هـ له كتاب "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة".

## (ي) ومن مظان رواة القرن التاسع فما فوق نذكر:

- 172- ابن الملقن: سراج الدين أبو علي عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ( 723-804) له كتاب قيم جدا سماه: "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" زاد فيه على رجال الكتب الستة رجال مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وسنن الدارقطني وسنن البيهقي " كما له أيضا كتاب "إيضاح الارتياح في معرفة ما يشتبه من الأسماء والألفاظ والكنى والألقاب".
- 173- سبط ابن العجمي: برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل (753-841) له كتاب سماه "نهاية السؤل في رواية الستة الأصول" وله "كشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث" و"الاغتباط فيمن روي عنه الاختلاط"، وكتاب في أسماء المدلسين".
- 174- الحافظ زين الدين العراقي (806) له كتاب "ذيل ميزان الاعتدال" وله كتاب "ذيل الكاشف".
- 175- أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم الحسيني العراقي ت 826 هـ له "ذيل للتهذيب أضاف إليه رجال أحمد وابنه عبد الله.
- 176- شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي ت 843 هـ له كتاب "أسماء الرجال" اعتمد فيه على كتاب الكاشف للذهبي".
- 177- الحافظ نور الدين الهيتمي (ت 807) له كتاب جمع فيه استدراقات على الحسيني.
- 178- الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (852) له عدة كتب مثل الذهبي نذكر منها: "الإصابة في معرفة الصحابة" و"تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" و"الكني المجردة" و"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" و"الإيثار في معرفة رجال الآثار" و"لسان الميزان" اقتبس فيه من أصول ميزان الذهبي وزاد عليه من تحقیقات شيخه العراقي وابن شيخه الهيتمي وكذلك الحسيني، وابن القطان وله "تعجيل المنفعة" و"الدراية" الخ...
- 179- أبو زرعة بن عبد الرحمن بن الحسين العراقي له كتاب سماه "ذيل الكاشف" قال ابن حجر له أوهام.
- 180- محمد بن علي الشاطبي ت 870 هـ له كتاب "عقود الجمان في مختصر أخبار الزمان".
- 181- زين الدين بن العدل قاسم بن قطلويغات 879 هـ له كتاب "الإرشاد في علماء البلاد".
- 182- ابن قاضي شهبه ت 851 هـ له كتاب التاريخ.

- 183- ابن تغري بردي ت 874 هـ له كتاب "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي" و"النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة".
- 184- قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خصير الخضيرى ت 894 هـ له كتاب "الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب".
- 185- صفى الدين الخزرجى الأنصارى ت 900 هـ له كتاب "خلاصة تهذيب تهذيب الكمال".
- (ي) ومن مظان القرن العاشر فما فوق نذكر:**
- 186- يوسف بن حسن بن أحمد جمال الدين عبد الهادي المبرد ت 909 هـ له كتاب "بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم".
- 187- الحافظ جلال الدين السيوطى عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد بن الشيخ همام الدين الخضيرى ( رجب 849-911) هـ له كتاب "طبقات الحفاظ".
- 188- الحافظ محمد السخاوى ت 920 له كتاب "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" و"العقد الثمين فى مشيخة خطيب المسلمين" و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع".
- 189- أبو الحسن علي بن محمد بن عراق ت 963 هـ له كتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة".
- 190- الشيخ عبد الله الشرقاوى ت 1228 هـ له كتاب فى "طبقات الشافعية".
- 191- الملا على القارى: نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهروى ت 1014 له كتاب "الثمار الجنية فى أسماء الحنفية".
- 192- أبو الفلاح عبد الحى بن عماد الحنبلى ت 1089 هـ له كتاب "شذرات الذهب فى أخبار من ذهب".
- 193- برهان الدين بن فرحون له كتاب "الدباج المذهب فى معرفة عيان علماء المذهب".
- 194- أحمد باب التومبكتى نسبة إلى تمبكتو مدينة شرق موريتانيا فى مالى له كتاب "نيل الابتهاج لتطريز الدباج".
- 195- محمد بن علي الشوكانى ( 1250 ) له كتاب "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع".
- 196- الشيخ محمد بن محمد بن مخلوف له كتاب "شجرة النور الزكية فى الطبقات المالكية".
- 197- محمد عبد الله بن أبى بكر البرتلى ت 1219 هـ له كتاب "فتح الشكور فى علماء التكرور".

- 198- أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي الحنفي ت 1304 هـ له كتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل". أفرط فيه في التساهل.
- 199- عبد الحي الكتاني ( ) له كتاب فهرست الفهارس الأثبات وله أكثر من 130 كتابا أخرى
- 200- عمر رضا كحالة لا يزال حيا يرزق له كتاب "أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام"

هكذا اقتصرنا في هذا الفصل على ذكر حوالي مائتين من جهاذة أهل الصنعة كنموذج حي على ما تزرخ به المكتبة الإسلامية عبر القرون والعصور وما تنعم به من درر نادرة فاخرة أضنت حذاق هذه الصنعة في كتابتها وجمعها وتأليفها قبل أن تنشر في أوساط جموع طلاب هذا العلم النفيس لتتعلما بلهف، فمنها ما كتب الله له البقاء فطبع أو حفظ في متاحف ومكتبات تعنتي بهذا التراث ومنها ما تأكل واندثر فلم يبق منه إلا شذرات تذكر بصاحبها أو تعزى له أو إحياءات لكن هذا التراث يبقى القلب النابض لعلم الحديث فبدونه يبقى الرجال الذين اعتنى بهم مجهولين لا يعرف حالهم فبفقدانهم يفقدون كما يفقد الحديث وقد حفظ الله دينه من التحريف، والتبديل والتزييف.

كيف نتعرف على حال رجال هذا الإسناد أو ذلك إذا فقدنا هذه الآلة؟ فهذا دكتور في علوم الحديث د.محمود الطحان كان موضوع دكتوراه (رسالته): "الحافظ الخطيب البغدادي" لكنه لم يحسن الاختيار في تدريب طلابه على تخريج الحديث فقدم لهم مثالا تجريبيا من سنن الدارقطني فكان في سنده "هشيم بن الجنيد أبو صالح". فلم يعرفه ولم يجد من يعرفه من زملائه الأساتذة الذين يدرسون معه في المدينة المنورة والجامعات الإسلامية الأخرى كما بينا ذلك أكثر في كتاب "تدريب الطالب بالتدريج على علم الأطراف والتخريج"، فالذي عقد عليه البحث هو عدم التوفيق لاختيار الكتب التي تعتبر من مظان معرفة حال هذا الرجل وهي: "شيوخ الدارقطني" لأبي الحسن علي بن القطان الفاسي المتوفى سنة 628 هـ وكذلك كتاب ابن الملقن سراج الدين الأنصاري المتوفى سنة 804 هـ وهو "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" لأنه زاد فيه على رجال الكتب الستة رجال مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم وسنن الدارقطني وسنن البيهقي - فتبين فضل هذه الآلة التي لا يستغني عنها صاحب الصنعة.

## الفصل الثالث: أنواع علماء التعديل والتجريح:

علماء التعديل والتجريح ليسوا سواء في التجريح والحكم على الضعفاء فكثيرا ما ينقسمون إلى ثلاث أصناف هي:

(1) **الصنف الأول: صنف متعنت أو متشدد** في التجريح مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاثة فيحكم عليه مرة واحدة بالضعف. فهذا الصنف الحاد إذا وثق شخصا فعرض على قوله بالنواجذ واعلم أن ما قاله في التوثيق مرجع لأنه يتحين الفرص، فيكون بالمرصاد للراوي عند خطئه أو غفلته، وأما إذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ذلك. فإن وافقه أحد ولم يوثقه أحد من الحذاق وكبر الصنعة فهو ضعيف، وإن وثقه غيره فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يقبل الجرح إلا مفسرا. وهذا الصنف يسميه الذهبي في كتابه "الموقظة في علم مصطلح الحديث" الصنف الحاد ويذكر من بينهم "يحيى بن سعيد القطان وابن معين، وأبا حاتم الرازي وابن خراش" قلت وكذلك يمكن أن نذكر منهم الحافظ أبا الحسن بن القطان الفاسي – وإن كان الذهبي تناساه – وابن أبي حاتم الرازي، وشعبة، وابن عدي، والعقيلي وابن عقدة تلميذ ابن خراش وشيخ ابن عدي، الخ... وسنبين بعض أوهم أبي حاتم الرازي وابن حزم وابن القطان الفاسي في القواعد.

(2) **الصنف الثاني: وهو صنف عرف بالتسامح والتساهل** فوثق المستور وأشباهه وهذا الصنف ذكر الحافظ الذهبي منهم "الترمذي، والحاكم، وتارة الدارقطني قلت وكذلك الطبراني، والطحاوي، وخاصة ابن حبان، الخ... وكذلك السيوطي فإنه مفرط في التساهل واللكنوي وغيرهم فيؤخذ على هؤلاء عدم تحريهم وتسرعهم في الحكم، فمنهم مثلا ابن حزم فقد حكم بالجهالة على الترمذي والبغوي، والصفار، والأصم وغيرهم من الأئمة المشهورين بل وعلى بعض الصحابة بالجهالة كما سنبين ذلك في القواعد. فأحكام هؤلاء تبقى ذاتية ما لم تتابع لذلك قالوا لا يقبل من مستدرك الحاكم إلا ما وافقه عليه الذهبي، كما أن لفظ "حسن" من الترمذي لا تفيد كثيرا عند أهل الصنعة إلا بعد الإطلاع على الإسناد، والاعتبار بالمتابعة والشواهد، الخ.. وكذلك شأن ابن حبان والسيوطي واللكنوي في "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، وابن عبد الهادي في "الصارم المنكي".

(3) **الصنف الثالث صنف معتدل** يتحرى في المسائل قبل إصدار حكمه، وقد ذكر منهم الذهبي "أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة الرازي" قلت ويمكن إضافة ابن خزيمة والدارقطني أحيانا.

كما أنه ينبغي إلفات نظر القارئ الكريم إذا كان أصبح على درجة مطالعة كتب الجرح والتعديل إلى التثبت والبحث عن مصطلحات كل جهبذ ودلالاتها، قال

الإمام الذهبي: "وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي واحتج به وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي ويخرج لهم في كتابه" قال: "قلنا ( ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد".

وهذا يتطلب منا معرفة عرف الإمام الجهيد واصطلاحه ومقاصده بعباراته: أما قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه، وكذا عادته إذا قال فيه نظر أسوأ عنده من الضعف، وقد صرح بأنه إذا قال عن أحد الرواة: منكر الحديث، أنه لا تحل الرواية عنه ولا يصلح حديثه للمتابعة كما بين ذلك محمد السخاوي في كتابه "فتح المغيث شرح ألفية الحديث".

وإذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي بينما تفيد عند البخاري أنه ضعيف" وذلك كله بالاستقراء. وكذلك قول ابن معين "ليس بشيء" تفيد عنده أحيانا - كما نبه على ذلك ابن القطان الفاسي - أنه قليل الحديث. أما عند غيره فهي تفيد الضعف.

كما أن الحافظ الذهبي وهو من جهاذة هذا العلم، وصل إلى درجة يمكنني أن أقول بأن الحافظ ابن حجر لم يفعل سوى تهذيب مؤلفاته نبه على بعض التساهلات التي اتخذها الحافظ ابن حبان قاعدة في تزكية وتوثيق رجاله في كتابه "الثقات" وفي صحيحه وقد نبه على ذلك أيضا من المعاصرين الألباني، قال الحافظ الذهبي في كتابه "الموقظة في علم مصطلح الحديث" وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يسمى مستورا، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه شيخ، ومن يطلق الثقة على مجرد هذا الوصف ابن حبان في كتابه "الثقات". قلت والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوععة" وكذلك اللكنوي في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" وعبد الهادي في "الصارم المنكي" ود. عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه لكتاب اللكنوي، قلت وقد أطلق الدارقطني على مستور الحال: ثقة إذا كان من كبار التابعين حيث قال ذلك في سننه.. وتبعه ابن حجر في كتابه "تعجيل المنفعة" ثم قال الذهبي: "وينبوع معرفة الثقات: تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم وابن حبان وكتاب "تهذيب الكمال" قلت وكذلك "تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" لابن حجر، وخلاصة التهذيب للخزرجي الخ...

ومن المعلوم أن الإمام الذهبي وشيخه المزي معروفان بالاعتدال، وهو قد حاول في العجالة التي قدم في كتابه "الموقظة في علم مصطلح الحديث" وكذلك قاعدة في الجرح والتعديل أن يبرز قاعدة يعرف بها الثقة ومن كان مثله أو قربه، قال رحمه الله وإيانا: "ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين" خلق منهم "من



صحح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم من لم يضعفهم أحد واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم، وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى وأمثال ذلك، كفلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضغفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة المتفق عليها، لكن كثيرا ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه".

### \* ما حكم المختلف فيه؟.

المختلف فيه هو الذي جرحه البعض ووثقه آخرون فمن كان هذا حاله فهل يحكم له بالعدالة أم بالتجريح؟ والحقيقة أنهم ليسوا سواء فلا بد من الرجوع إلى التجريح ومعرفة طبيعته وأسبابه. لأنه قد يكون التجريح ذاتيا بعيدا عن الواقعية أو الموضوعية وهذا النوع من التجريح لا يمكن أخذه بعين الاعتبار، وذلك أننا كثيرا ما نسمع طلبة علم الحديث يقولون في حالة تعارض الجرح والتعديل يقدم الجرح مطلقا على التعديل ولو كثر عدد الموثقين والمعدلين، والحقيقة أنه توجد حالات متباينة يجب أخذها بعين الاعتبار. نذكر من هذه الاعتبارات:

1) **التجريح الناجم عن الاختلاف في المذاهب الفقهية والتعصب لها** ومن ذلك قول ابن معين عن الإمام الشافعي "ليس بثقة" لأن ابن معين حنفي المذهب وقول العجلي في الشافعي "ليس عنده حديث وكان يتشيع" لأن الشافعي وافق الشيعة في القول بالجهر بالبسملة والقنوت، وكذلك طعن ابن عدي في أبي حنيفة لأنه روى عن بعض الضعفاء مثل أبي جعفر النجيري وابن عدي متهم في عقيدته لتعصب كما نبه على ذلك الذهبي وفي هذه الأمثلة كتب السبكي: "قاعدة في الجرح والتعديل" يقول مدافعا فيها عن الشافعي أساسا: "ضرورة نافعة لا نراها في شيء من كتب الأصول، فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل، ورأيت الجرح والتعديل، وكنت غرا بالأمر، أو قدما مقتصرًا على منقول الأصول، حسبت أن العمل على جرحه، فأياك ثم إياك، والحذر كل الحذر من هذا الحسبان بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإننا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة" ثم نقل نقولا من كتاب أبي عمر يوسف بن عبد البر "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في حمله ونشره" قال أبو عمر: "الصحيح في هذا الباب أن من ثبتت عدالته، وصحت في العلم إمامته، وبانت ثقته وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة، تصح بها

جرحته على طريق الشهادات" واستدل بأن السلف تكلم بعضهم في بعض، وقال الإمام أحمد بن حنبل في هذا الباب "كل رجل ثبتت عدالته، لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه" واستدل الإمام أحمد بن حنبل بقوله حبر هذه الأمة المشهورة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث قال: "استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم في البعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زروبها" وقد تحامل ابن عدي والدارقطني وأبو نعيم الأصبهاني والخطيب البغدادي وغيرهم على أبي حنيفة النعمان بسبب الخلافات المذهبية والتعصب وقد بين ذلك محمد عبد الرشيد النعماني الهندي في "ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات" للشيخ عبد اللطيف السندي وجاء في حاشية ابن عابدين المسماة "رد المحتار إلى الدر المختار" ما نصه عن ابن عبد الهادي: "ومن المتعصبين على أبي حنيفة الدارقطني وأبو نعيم" كما ألف جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله البغدادي سبط ابن الجوزي ( 581-653) كتابا في الذب عن أبي حنيفة سماه "الانتصار لإمام أئمة الأمصار" وكذلك "الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح". وهؤلاء أحناف يدافعون عن إمامهم الهمام، لكننا نجد الحافظ ابن القطان الفاسي لما أكثر عبد الحق الإشبيلي بتضعيف الأحاديث بسبب رواية أبي حنيفة بين أن السبب في تضعيف المحدثين له خلافهم معه في العقيدة وخاصة الإرجاء.

**(2) التجريح الناجم عن طعن القرين في القرين :** كما أنهم يردون تجريح القرين لقرينه وجعلوه مثل الطعن الناجم عن الخلاف المذهبي وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك من قبل فقد طعن الإمام مالك بن أنس في محمد بن إسحاق وزعم أنه كذاب من دون حجة في حين نقل عن ابن منده أن عبد الله بن المبارك قال عنه "ثقة ثقة ثقة" وقد وثقه البخاري في جزء "القراءة خلف الإمام" قال ابن الهمام في "فتح القدير" (159/1) "وتوثيق ابن إسحاق هو الحق الأبلج وما نقل عن مالك فيه لا يثبت، ولو صح لم يقبله أهل العلم، كيف وقد قال شعبة فيه: أمير المؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري وابن المبارك واحتمله أحمد وابن معين وعامة أهل الحديث وقد أطال البخاري في توثيقه في كتاب "القراءة خلف الإمام" وقال عنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بعد أن ذكر كلام كل من مالك وابن إسحاق في الآخر "وربما سبب تكذيب مالك لابن إسحاق في تشيعه وما نسب إليه القول في القدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا، أثنى عليه ابن شهاب وشعبة والثوري وابن عيينه وجماعة جلة" وسيأتي في القاعدة التالية، ومثل ذلك أيضا ترك أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين الرواية عن الإمام البخاري بسبب قوله بخلق القرآن والحقيقة أنه إنما قال بخلق أفعال العباد كالأحرف التي كتب بها القرآن

وصوت التالي له فمات رحمه الله في طريقه إلى العراق بسبب طرده من بخارى لهذا السبب والذي أشاع عنه ذلك حساده وعداله من حاشية الوالي وأما الرازيان فتركهما له ناجم عن حسد القرين للقرين والله أعلم رحمهم الله وإيانا جميعا. كما ترك وكيع شيخ الشافعي وغيره الرواية عن الحافظ إبراهيم بن سعد وضعفه يحي بن سعيد لأنه كان يجوز سماع الملاهي بينما احتج أصحاب الصحاح به ووثقه الإمام أحمد بن حنبل، كما لا يقبل تجريح النسائي لأحمد بن صالح المصري لأنه قدم عليه النسائي مع بعض المحدثين الذين لا يرضاهم أحمد فامتنع عن الجواب عليه فشنع النسائي في أوهامه وما وقع بين ابن منده وأبي نعيم الأصبهاني دليل آخر ومن المتأخرين السيوطي والسخاوي، الخ..

**(3) التجريح الناجم عن رواية الثقة عن ضعيف:** قد يتساهل الثقة في الرواية فيروي عن ضعيف فيضعف بذلك لكنه لم ينج أحد من ذلك وإن قالوا مالك وشعبة ويحي لا يروون إلا عن الثقات لكنهم جميعا رروا عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو من رجال الكتب الستة أجمعوا على تضعيفه، تجد ترجمته في الكلاباذي في رجال البخاري وابن منجويه الأصبهاني في رجال مسلم وترجمته في كتب رجال الكتب الستة قال عنه ابن عبد البر غر مالك سعة اطلاعه وحسن سمته فروى عنه في الموطأ حديث القبض وروى الإمام الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحي الأسلمي وقد قالوا عنه كما في الميزان "قال إبراهيم بن عرعة سمعت يحي بن سعيد يقول: سألت مالكا عنه أكان ثقة في الحديث؟ فقال: لا ولا في دينه، وقال القطان كذاب، وعن أحمد بن حنبل: تركوا حديثه، قدرى معتزلي، يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وعن ابن معين كذاب رافضي" ألا ترى إلى أي درجة هو هالك والعياذ بالله وروى أحمد بن حنبل عن عامر بن صالح حتى قال ابن معين: "جن أحمد يروي عن عامر؟" قلت قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب "متروك الحديث أفرط فيه ابن معين فكذبه، وكان عالما بالأخبار".

وروى أبو حنيفة عن جابر الجعفي فبالرغم من أنه ثنى عليه سفيان الثوري وشعبة وزهير بن معاوية ووكيع ومسعر والحسن بن صالح إذا صرح بالسماع فإنه كذبه الشعبي ويحي بن سعيد وابن معين وقال زائدة كان والله كذابا يؤمن بالرجعة ونقل أبو يحي الحمانى عن أبي حنيفة أنه قال "ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ما أتيت به بشيء من رأيت إلا جاء فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها، وقال عمرو بن علي: كان يحي وعبد الرحمن لا يحدثان عنه {..} وقال النسائي: متروك الحديث، الخ.. وكرواية صاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن كلاهما عن الحسن بن عمارة قلت: قال أبو بكر المروزي عن أحمد:

متروك الحديث وكذا قال أبو طالب عنه زاد: قلت له: كان له هوى؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال مرة: ضعيف، وقال عبد الله بن المديني عن أبيه: ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمره بين من ذلك، قيل له: كان يغلط، فقال أي شيء كان يغلط، كان يضع، وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال النسائي أيضا ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال الساجي: ضعيف متروك: أجمع أهل الحديث على ترك حديثه وقال الجوزجاني: ساقط، وقال جزرة: لا يكتب حديثه وقال عمرو بن علي صالح صدوق، كثير الوهم والخطأ، متروك الحديث، وقال جرير بن عبد الحميد: ما ظننت أني أعيش إلى دهر يحدث فيه عن محمد بن إسحاق ويسكت فيه عن الحسن بن عمارة".

**4) فيما يتعلق بالجرح والتعديل وتعارضهما:** قد تكون طبيعة الجرح أو التعديل - أو هما معا- ذاتية لا علاقة لها بالواقع وقد تصدر من غير عارف كما تصدر أحيانا لأسباب شقاق أو نزاع أو خلاف فقهي أو مذهبي أو لحسد قرين لقرينه أو لتقليد متأخر لأحد هذه الأصناف فلا بد من التروي والتأني والتدقيق قبل تقبل الحكم المعدل أو المجرح وهنا لا بد من أن نذكر بأن الأئمة الكبار الذين اقتدى بهم جميع المسلمين لا يعتبر تجريحهم للتواتر على عدالتهم وضبطهم وثقتهم فقد تجاوزوا الفنطرة لاتباع الجم الغفير من العلماء والمحدثين لمذاهبهم وقد بين ذلك أحمد ثم ابن عبد البر ومن بعده السبكي في "قاعدة في التعديل والتجريح" شمر فيها عن ساعد الجد للذب فيها عن إمامه "الإمام الشافعي" وقد سبقه إلى ذلك جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله البغدادي سبط ابن الجوزي في الذب عن أبي حنيفة النعمان وصاحبيه فهؤلاء لا يقبل فيهم إلا جرح مبين مشهور معروف أما غمزات ولمزات العذال والحساد فلا يخلو منها إمام لا في الحديث ولا في الفقه وأما غير الأئمة فينبغي مراعاة الطعن فيهم المسائل التالية:

**1) من الذي أصدر الحكم؟ هل هو عدل وعارف بقواعد التعديل والتجريح؟** إن جمهور أهل الصنعة لا يقبل تعديل ولا تجريح إلا من هو عدل عارف، له خبرة وتجربة ودربة وارتياض، فمن كان هذا حاله يقبل منه الحكم إذا صدر على تفصيل يتعلق بطبيعة المعدل أو المجرح هل هو متعنت أو متساهل أو كان بين ذلك قوام، إلا أن الذين ألفوا في التاريخ وكذلك في الجرح والتعديل منهم من هو متهم في عقيدته كابن خراش وابن عقدة وابن عدي وكل متأخر منهم تلميذ لمن قبله من الشيعة وهم رافضيون متهمون في دينهم، فهل إن تفرد أحد هؤلاء بالتجريح أو بالتعديل يقبل عند الجمهور أم لا؟ الواقع أنه لا يقبل في حالة مخالفتهم للآخرين وهذا أمر بين ولا بتفردهم كذلك وإنما تقبل نقولهم إذا وجد ما يعضدها وحال ابن

عدي أفضل من شيخه، قال ابن حبان: "من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح" نقله ابن حجر وعلق الذهبي على ابن خراش عند ترجمة أبي سلمة موسى بن إسماعيل المنقري فقال: "لم يذكر أبا سلمة للين فيه لكن لقول ابن خراش فيه: صدوق وتكلم الناس فيه، قلت: تكلموا فيه، بأنه ثقة ثبت يا رافضي، وقال عنه ابن حجر في ترجمة عمرو بن سليم الزرقني قول ابن خراش فيه "ثقة في حديثه اختلاط" فقال: قلت ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه".

(2) ما هي طبيعة الحكم: هل هو تعديل أم تجريح وهل هو مبين أو مبهم: فلما اشترطوا العدالة والتثبت والمعرفة والتجربة في صاحب الصنعة الذي يقوم بالتعديل والتجريح فإنهم تطرقوا كذلك إلى طبيعة الجرح والتعديل وهل هو مبين أو مجمل؟ فاشترط البعض تبيينه في جميع الحالات ورد كل مبهم وذهب البعض الآخر إلى وجوب تبيين الجرح وقبول التعديل المبهم وذهب البعض إلى العكس وكان أوسط المذاهب ما جنح إليه الحافظ ابن حجر وهو قبول الجرح أو التعديل مبهما إذا جاء أحدهما فقط فيمن جهل حاله أو عينه من عدل جهبذ له تجربة ودرية وحنكة.

(3) في حالة تعارض الجرح مع التعديل: إذا تعارض الجرح المفسر والتعديل في راو واحد من عالمين أو أكثر، جرحه طرف وعدله طرف آخر ففيه ثلاثة أقوال: (أ) الأول من هذه الأقوال يقدم الجرح مطلقا ولو كثر عدد المعدلين: نقل ذلك الخطيب البغدادي عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح وذلك لأنهم اعتبروا أن المجرح عنده زيادة علم لم يطلع عليها المعدل لكنهم استثنوا في هذه الحالة مسألتين هما:

(1) الأولى أن يكون المعدل عرف أن المجرح تاب مما جرح به توبة نصوحا، فإنه في هذه الحالة يعتبر التعديل حينئذ ومثال ذلك ما قاله ابن خزيمة في شأن ابن أخ عبد الله بن وهب بحشل الذي اختلط ثم تاب فروى عنه ابن خزيمة لإطلاعه على توبته وتراجعه عما روى وسيأتي تفصيله.

(2) والحالة الثانية أن ينفي المعدل قول المجرح ويقدم على ذلك الأدلة والبراهين ومثال ذلك قول أبي حاتم عن الحسين بن الحسن بن يسار المصري - من شيوخ البخاري "مجهول" وقد روى عنه أحمد بن حنبل والزعفراني، والفلاس، وبندار، وأبو موسى، ومحمد بن هشام بن أبي خيره، ونعيم بن حماد، الخ.. وثقه أحمد بن حنبل قال عنه "ثقة" وقال عنه النسائي "ثقة" وقال الساجي "ثقة" صدوق مأمون تكلم فيه أزهري بن سعد فلم يلتفت إليه".

ويشترط في تعديل المجرح أن لا يكون مجرحا بالكذب على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فإنه لا تقبل توبته فيما يخص بالرواية ولا تقبل روايته أبدا ولو تاب عند الجمهور.

الثاني في الأقوال الثلاثة: يقدم التعديل على التجريح وذلك في حالة كثرة المعدلين فإن الكثرة تقوي حال المعدلين وتضعف حال المجرحين" فهذا الاعتبار وإن كان قد رده البعض القائل بتقديم الجرح مطلقا فإنه دليل قوي وقد تقدمت الأمثلة على أقوال الأئمة في تعديل فقهاء الأمصار الذين تجاوزوا القنطرة بسبب كثرة أتباعهم ومزكيهم ونفي عنهم ما جرحوا به لتلقي الأمة مذاهبهم بالقبول لكن صفوة هذه القاعدة يعكسها ما تعج به كتب التعديل والتجريح من أسماء قضاة وعباد وزهاد مجرحين بجرحة بينة .

القول الثالث من هذه الأقوال: هو ترجيح الأقوال بمرجح، كأن يكون المعدلون تسلحوا بمزيد اطلاع، ففوة الاطلاع على باطن الراوي من طرف المعدل يزيد تعديله اطمئنانا وذهب إلى هذا القول ابن شعبان خاصة إذا كان المجرح متعنت متشدد والمعدل متأن متزن ومثال ذلك عبد الله بن محمد بن عقيل الطالبي: قال عنه أبو حاتم وعده: لين الحديث كما قال عنه ابن خزيمة لا أحتج به، بينما قال عنه الترمذي: صدوق سمعت محمدا يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتاجون بحديثه، فقد تقدم أن أبا حاتم الرازي وابن خزيمة من المتشددين في التجريح فهؤلاء المتشددون يחדشون في الراوي عند الغلظة والغلطتين فيغمزون فيه بسبب ذلك فيردون حديثه فهؤلاء إذا جرحوا شخصا ووجدنا من يوثقه ويعدله فإنه يصبح تجريحهم ذلك مردودا إلا إذا فسروا الجرح وبينوه فلا يقبل الجرح حينئذ إلا مبينا وهنا وثقه الترمذي وشيخه البخاري وكذلك شيوخ البخاري: الحميدي وإسحاق وأحمد بن حنبل يعني أصحاب المسانيد المعروفون بالاعتدال والاتزان فلا بد من معرفة طبيعة الجرح الذي وجه إليه فبم جرحه من جرحه؟ (1) جرحه يحيى بن معين فقد نقل الدوري ومعاوية وصالح وابن أبي خيثمة ومسلم عن ابن معين تضعيفه دون ذكر طبيعة جرحه،

و2/ جرحه علي بن عبد الله المدني فقد نقل عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة أنه قال كان ضعيفا بدون ذكر جرح. و(3) الجوزجاني قال: أتوقف عنه، عامة ما يرويه غريب وهذا جرح مفسر، و(4) النسائي اكتفى بقوله ضعيف، و(5) أبو زرعة قال: مختلف عنه في الأسانيد، و(6) أبو حاتم الرازي قال لين الحديث، ولا ممن يحتج بحديثه وهو أحب من تمام بن نجيح، يكتب حديثه فلم يبين جرحا وهو المتعنت المتشدد، و(7) الخطيب البغدادي اكتفى بقوله كان سيئ الحفظ وهذا جرح مبين، و(8) أبو أحمد الحاكم قال عنه: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه

يحتج بحديثه وليس بذلك المتين المعتمد، و (9) أبو عيسى الترمذي قال: صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن إسماعيل { يعني شيخه البخاري } يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، قال محمد بن إسماعيل وهو مقارب الحديث، وهذا جرح مفسر لكن لا يحط حديثه عن الاحتجاج به، و (10) العقيلي قال: كان فاضلا خيرا موصوفا بالعبادة وكان في حفظه شيء وهذا جرح مفسر أيضا، و (11) الساجي قال عنه: كان من أهل الصدق ولم يكن بمتقن في الحديث، و (12) ابن عدي قال عنه: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه " قلت: روى عنه: محمد بن عجلان وحماد بن سلمة وشريك القاضي والسفيانان والقاسم بن عبد الواحد وعبيد الله بن عمرو الرقي ومعمرو ابن جريج وفليح بن سليمان فهو تابعي جليل صدوق كثير العبادة في حفظه شيء لكن بعض من غمزه روى عنه مثل ابن عيينه وغيره فحديثه حسن أو حسن لغيره والله أعلم.

### الفصل الرابع: قواعد أساسية في التعديل والتجريح:

إن هذا الفصل من هذا المحور سيلخص القواعد الأساسية التي ينبغي مراعاتها إلزاما من طرف عشاق وحذاق هذا العلم النفيس في التعديل والتجريح مع التمييز بين ما هو متفق عليه منها وما هو محل خلاف بين جهابذة أهل صناعة الحديث مع الترجيح فيما هو محل خلاف، وبالرغم من أننا لا نعرف إنسانا سبقنا إلى جمعها وتقعيدها وتقنينها بقينا نعرضها على بعض أساتذة الحديث شفاها فآخبرنا الأستاذ علمي أستاذ الحديث في معهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا التابع لجامعة محمد بن سعود بالرياض قائلا "علك سبقك بها عكاشة" فلما سألته هل عكاشته السبكي الذي ألف قاعدة في الجرح والتعديل قال لنا بأنه ينبغي مراجعة "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" لفضيلة الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي الحنفي لمحققه الأستاذ عبد الفتاح أبو غده أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود فوجدناه قعد وقرن قواعد وقوانين تسعى إلى تعديل أبي حنيفة النعمان وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن ونحن إذ ننصفه لأنه سبقه إلى ذلك تلميذ الذهبي السبكي الشافعي الصوفي فألف "قاعدة في الجرح والتعديل" دافع فيها عن جرح الإمام الشافعي وكلاهما عنده الحق عندنا كما بينا ذلك في محله إلا أن الشيخ اللكنوي صوفي متساهل وشيوخه صوفيون فحاول أن يبني بناء مليئا بالمراوغات والأوهام فغز ذلك محققه فحذار أن ينخدع به طالب هذا العلم أو يغتر به قارئه فهو رسم قواعد أو إيقاظات لنشر الضعيف وتقبله وقد جاء في صحيح مسلم وابن خزيمة وابن ماجه قوله صلى الله عليه وسلم: " من روى عني حديثا

يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" الكاذب الأول الذي افتراه وكذبه على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وهو يلج النار يقينا لحديث "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" وهو حديث متواتر والكاذب الثاني الذي نشره بين الناس وهو مأزور لا مأجور، فيا عبد الله اتق الله واحذر من عذاب الله، فبالرغم من أن جميع كتاب اللكنوي يندرج تحت قاعدتين من قواعدنا أو ثلاثة فقد أعدنا تحرير ما يتعلق به حتى نرد على بعض الأوهام والإيهامات التي روجها في شكل إيقاظات بين طلاب علم الحديث بل أساتذته وحذاقه فعليك بهذه القواعد تنجيك من ضلالات المضلين وأوهام الواهمين وإيهامات الموهمين.

فهذا الفصل يعتبر لب هذا المحور لأنه يأتي ليرشد الأساتذة والطلاب في الحديث، بل وكل الأحباب ليتزودوا بما هو صواب من قواعد أولي النهى والألباب في التعديل والتجريح لتساعدهم على التعليل والتصحيح، فعرض عليها بالنواجذ إذا لم تكن لديك عليها مأخذ، وإلا كانت بالنسبة لك منافذ تطل منها على جواهر من العلم الفاخر والفكر الزاهر فما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وعليه فليتوكل كل لبيب.

فمن هذه القواعد التي بسطناها هنا عشر منها مجمع عليها، وثلاثون محل خلاف لكنها تعتبر قول الجمهور إن شاء الله، نقدمها كما يلي:

### أ - القواعد المجمع عليها:

1) القاعدة الأولى من هذه القواعد المجمع عليها: أجمعوا على عدالة الصحابة كلهم سواء الذكر منهم والأنثى، الحر منهم والعبد، من عزر منهم ومن لم يعزر، من حد منهم ومن لم يحد، لقوله جل و علا: { لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى } [الحديد 10] وقوله جل و علا: [والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم] { التوبة: } وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب" الحديث متواتر قد خرجناه في كتابنا "فتح الرب الساتر لتمييز الحديث المتواتر" كما خرج السيوطي في كتابه "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" وأقره الحافظ مرضى الزبيدي في كتابه "لقط اللآلئ



المتناثرة من الأحاديث المتواترة" وكذلك أبو جعفر الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر".

وقال الدكتور محمد طاهر الجواني في كتابه "الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين": "ليس من التعصب في شيء القول بأن عدالتهم من الضروريات التي لا تحتاج إلى الإثبات لأنهم نقلة الشرع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو شكنا فيهم لطعنا في مصادر ديننا من ناحية وكذبنا بالآيات والأحاديث التي عدلتهم من ناحية أخرى، قال الله تعالى: {كنتم خير أمة أخرجت للناس} [آل عمران: 110] وقال الله تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا} [البقرة: 143] إلى أن قال: "فهم عدول بالإجماع ولا عبرة بقول من ينهى بزمن الحروب التي حدثت بينهم فيقسمهم بسببها ويبحث فيهم عن العدل وغيره، وقال الإمام النووي بعد أن بين أنهم في الفتنة لم يرجحوا أحد الطرفين المتخاصمين: "فكلهم معذورون ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتقد به في الإجماع على قبول شهادتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم" ثم قال الجواني بعد ذلك: "ولابن عبد البر تعليقات على موضوع عدالتهم كقوله: "في زمانهم المنافقون المظهرون للإيمان، وأهل الكبائر التي أقيمت عليهم الحدود" [نقل ذلك القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن 141/4]، وأثار في كتابه "الاستيعاب" المسائل الخلافية بينهم، واستند إليه الصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار" فاستشهد بالوليد بن عقبة لإقامة الحد عليه بسبب السكر، وبسر بن أبي أرطاة لارتكابه ما أنكر عليه، ولجرحه من ابن معين، وذكر أن له حديثين في سنن أبي داود: أحدهما في الدعاء والآخر في الأحكام [انظر توضيح الأفكار 436/2] وقال ابن حجر: إن له حديثا في الطبراني [انظر تهذيب التهذيب 144/11]، وفي الانتفاء بهذين الشخصين تدعيم للإجماع على عدالة الصحابة، فالأول فرد لا أثر له في الجماعة وقد أثبت ابن حجر ما قيل في شربه الخمر معتمدا على ما جاء في صحيح مسلم لكنه وصف قول ابن عبد البر فيه بالخطأ والشناعة وقال: "والرجل- أعني الوليد- قد ثبتت صحبته، وله ذنوب أمرها إلى الله تعالى والصواب السكوت عنه، [انظر تهذيب التهذيب 144/11] وأما بسر فأمره أهون للخلاف في صحبته" قلت والذي ينبغي التنبيه عليه هنا هو أن ابن عبد البر أثبت عدالة الصحابة جميعا في مقدمة كتابه "الاستيعاب" ولكنه أثناء تراجمهم أثار ما حدث بينهم فقال: "فهم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم وثناء رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أعدل ممن أرضاه الله لصحة نبية ونصرته ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منها" [انظر الاستيعاب: 211/1] قلت وقال الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول": "فأما فيهم [يعني الصحابة] فلا

لأن الأصل فيهم العدالة فتقبل روايتهم من غير بحث عن أحوالهم حكاه ابن الحاجب عن الأكثرين، قال القاضي هو قول السلف وجمهور الخلف، وقال الجويني بالإجماع ووجه هذا القول ما ورد من العموميات القاضية لتعديلهم كتابا وسنة كقوله سبحانه وتعالى {كنتم خير أمة أخرجت للناس} [آل عمران 110] وكقوله {وكذلك جعلناكم أمة وسطا} [البقرة 143] أي عدولا، وكقوله: {لقد رضي الله عن المؤمنين} [الفتح: 18] وقوله {والسابقون} [التوبة: 100] وقوله: {والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم} [الفتح: 31] وقوله صلى الله عليه وسلم: "خير القرون قرني" وقوله في حقهم: "لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" وهو في الصحيح وقوله "أصحابي كالنجوم" على مقال فيه معروف، قال الجويني: ولعل السبب في قبولهم من غير بحث عن أحوالهم أنهم نقلة الشريعة ولو ثبت التوقف في روايتهم لانهضت الشريعة على عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولما استرسلت على سائر الأعصار قال الكيا الطبري: وأما ما وقع بينهم من الحروب والفتن فتلك أمور مبنية على الاجتهاد وكل مجتهد مصيب أو المصيب واحد والمخطئ معذور بل مأجور وكما قال عمر بن عبد العزيز: تلك دماء طهر الله منها سيوفنا نخضب بها ألسنتنا، القول الثاني: أن حكمهم في العدالة حكم غيرهم فيبحث عنها قال أبو الحسن بن القطان فوحشي قتل حمزة وله صحبة والوليد شرب الخمر فمن ظهر عليه خلاف العدالة لم يقع عليه اسم الصحابة، والوليد ليس بصحابي لأن الصحابة إنما هم الذين كانوا على الطريقة، انتهى، وهذا كلام ساقط جدا، فوحشي قتل حمزة وهو كافر ثم أسلم وليس ذلك مما يقدح به فالإسلام يجب ما قبله بلا خلاف وأما قوله والوليد ليس بصحابي إلخ.. فلم يقل قائل من أهل العلم أن ارتكاب المعصية يخرج من كان صحابيا عن صحبته، قال الرازي في المحصول: وقد بالغ النظام في الطعن فيهم على ما نقله الحافظ عنه في كتاب الفتيا ونحن نذكر ذلك مجملا ومفصلا، أما مجملا فإنه روى من طعن بعضهم في بعض أخبارا كثيرة يأتي تفصيلها، وقال رأينا بعض الصحابة يقدح في بعض وذلك ينقض توجه القدح إما في القادح إن كان كاذبا وإما في المقدوح فيه إن كان القادح صادقا، والجواب مجملا أن آيات القرآن دالة على سلامة أحوال الصحابة وبراءتهم عن المطاعن وإذا كان كذلك وجب علينا أن نحسن الظن بهم إلى أن يقوم دليل قاطع على الطعن فيهم، إلى آخر كلامه، القول الثالث: أنهم عدول قبل الفتن لا بعدها فيجب البحث عنهم..وبه قال عمرو بن عبيد من المعتزلة، وهذا القول في غاية الضعف لاستلزامه إهدار غالب السنة، القول الرابع: أنهم كلهم عدول إلا من قاتل عليا، وبه قال جماعة من المعتزلة والشيعية، القول الخامس: إن من كان مشتهرا منهم بالصحبة والملازمة فهو عدل لا يبحث

عن عدالته دون من قلت صحبته ولم يلزم وإن كانت له رواية، كذا قال الماوردي وهو ضعيف لاستلزامه إخراج جماعة من خيار الصحابة الذين أقاموا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قليلاً ثم انصرفوا كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي العاصي وأمثالهم، قال المزني: إنها لم توجد رواية عمن يلزم بالنفاق، وقال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية عليهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت ذلك والله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح وما يصح فله تأويل صحيح".

هكذا يتبين لكل أريب ذي لب لبيب أن الصحابة كلهم عدول إلا ما ثبت تجريحه بشكل لا يقبل التأويل كوحشي بن حرب الذي طعن فيه ابن عبد البر وابن القطان الفاسي وغيرهما وسيأتي ذلك عند ترجمته لكن الذي أشكل على البعض هو أن من بين الصحابة المنافقين كما أشار إلى ذلك ابن عبد البر والصنعاني وغيرهما وكذلك من حد منهم بسبب ارتكاب الكبائر، وقد حاولنا نقاش هذه الحالات بصراحة حتى يتبين الحق مصداقاً لقوله تعالى {فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض} [الرعد: 19] لأن الصحابة هم الذين نشروا السنة وبنوها كما يلي:

أ/ النفاق: لقد ذكر الله جل وعلا المنافقين ضمن صفوف الصحابة، يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ويعيشون معهم ويتخلفون عن الغزوات بل جاءت سورة "المنافقون" تفضح سلوكهم الدنيئ، قال تعالى في سورة التوبة: {ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم – يحلفون بالله لكم لترضوه والله ورسوله أحق أن ترضوه إن كنتم مؤمنين – ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها ذلك الخزي العظيم – يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم ما في قلوبهم قل استهزئوا إن الله مخرج ما تحذرون – ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون - لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن يعف عن طائفة منكم تعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين – المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرهم بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون – وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم} وقال تعالى في سورة المنافقون:

{ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون } وجاءت أحاديث تدم النفاق وتدم صفات المنافقين ومن ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منها كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها: إذا اتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر" أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

ومما يؤكد وجود المنافقين ضمن صفوف الصحابة أن قائمتهم ما كان يعرفها إلا كاتم سر رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، وكان الصحابة المخلصون رضي الله عنهم يخشون النفاق، فهذا أبو حفص الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل وكان الشيطان يخشاه فإذا سلك فجا سلك الشيطان فجا مغائرا له وهو من العشرة المبشرين بالجنة يناشد حذيفة بالله هل ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن المنافقين، فهذا حال رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانتصروا لسنته صلى الله عليه وسلم حتى رأت النور، أما المنافقون فإنهم يكرهون رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يكرهون والعياذ بالله النور الذي جاء به، وأحاديثه من هذا النور، لذلك كتموها وامتنعوا عن روايتها، وهذا فضل من الله علينا، بل وقد قتلهم الله - بما فيهم قائدهم عبد الله بن أبي بن سلول - قبل انتقال قدوتنا وحبيبنا صفوة خلق الله صلى الله عليه وسلم إلى الملام الأعلیٰ إلا النزر اليسير الذي حجم عن الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لبغضه إياه نسأل الله العافية، وكان حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما لهم بالمرصاد حتى قتلهم الله قبله، وأما في حياته صلى الله عليه وسلم فإنهم لم يرووا عنه إلا ما جاء الوحي الإلهي يدحضه ويكذبه، وهذه منة من الله علينا مصداقا لقوله تعالى: { إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون } فتبين أن المنافقين لم يرووا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الحمد والمنة.

ب / قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق: قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق من الكبائر التي ترد الشهادة والرواية، قال تعالى: { ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما } وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، وقتل النفس إلا بالنفس، والراجع عن دينه المفارق للجماعة" متفق عليه وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" الحديث متفق عليه بل متواتر كما بينا ذلك في كتابنا "فتح الرب السائر" وقد احتج ابن عبد البر والصنعاني وابن القطان وغيرهم بما وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم من سفك دماء بعضهم البعض، فهل يؤثر ذلك في عدالتهم

وصدقهم وثقتهم أم لا؟ قلت لقد تقدم الجواب على هذه الحجة وتبيين بطلانها وضعفها وأنهم يعتبرون مجتهدين فمن كان الحق بجانبه كان له أجران ومن كان خالف الحق فله أجر وليس عليه وزر والدليل على ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: "بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فقالوا: صباناً، فجعل خالد يقتل ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، فأمر كل رجل أن يقتل أسيره، فقلت: والله لا يقتل رجل من أصحابي [أسيره] فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد مرتين" زاد الباقر في روايته: "ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً فقال: "أخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمر الجاهلية تحت قدميك، فخرج حتى جاءهم ومعه مال فلم يبق لهم إلا وداه" الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والإسماعيلي وعبد الرزاق الصنعاني والبيهقي وغيرهم، قال ابن بطال في شرحه للبخاري: "الإثم وإن كان ساقطاً عن المجتهد في الحكم إذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم، لكن الضمان لازم للمخطئ عند الأكثر مع الاختلاف" ونقل ابن حجر في "فتح الباري" عن الخطابي أنه قال: "الحكمة في تبرئه صلى الله عليه وسلم من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهد أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان بإذنه، ولينزجر غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله". قلت ومن المعروف عند الجميع أن خالداً ظل سيفاً مسلولاً حتى فتح الله به مشارق الأرض ومغاربها وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض، ومثله حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه: أسامة بن زيد رضي الله عنهما فقد قتل نفساً بعد ما نطقت بالشهادتين كما في الرواية التالية: عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة من جهينة، فصبحنا القوم على مياههم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشينا قال: لا إله إلا الله، فكف عنه الأنصاري، وطعنته برمحي حتى قتلته، فلما قدمنا المدينة، بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي: يا أسامة، أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟ قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذاً، فقال: قتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟ فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم" متفق عليه، وفي رواية: "فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟ قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: "أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟" فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ" فهذا اجتهاد من أسامة بن زيد رضي الله عنهما رده عليه الرسول صلى الله عليه وسلم كما رد على خالد بن الوليد اجتهاده، ولعل واقعة أسامة متقدمة على

واقعة خالد لأنه صلى الله عليه وسلم ودى قتلى خالد ولم يأمر بإعطاء دية من قتله أسامة، ومن المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم توفي وهو راض عن أسامة بن زيد بل أمره على جيش والله تعالى أعلم، وكذلك ما وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم من قبيل الاجتهاد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم - بل تواتر عنه - أنه قال: "إن ابني هذا سيد - يعني الحسن بن علي - ولعله يصلح على يديه بين فئتين عظيمتين من أمتي" كما بينا ذلك في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر": **ي - 61/ قوله صلى الله عليه وسلم: "إن ابني هذا- يعني الحسن - سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"** تفرد به الكتاني في "نظم المتناثر" وقال عن: 1/ أبي بكر، و 2/ أبي سعيد، و 3/ جابر، وغيرهم، وقال الترمذي: حديث أبي بكر حسن صحيح وفي شرح مسلم لأبي عبد الله الأبي نقلا عن القرطبي: تواترت الآثار الصحيحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن ابني هذا سيد الخ .. راجعه" قلت مراجعته لا تثبت تواتره لأنه لا يقوم بتخريج الأحاديث ولو قام بذلك الجهد لما بلغت عنده التواتر وإنما هي الشهرة والصحة والله أعلم اللهم إذا كان مثل ابن الصلاح والشوكاني حيث يطلقون على الصحيح المشهور التواتر إذا كان في الصحيحين، وهذا من ذلك النوع، فالرسول صلى الله عليه وسلم يرى أن الفئتين عظيمتان فنفى عنهما الإثم لإطلاق عليهما العظمة، فتأمل ذلك.

**ج / من حد من الصحابة بسبب السكر من الخمر أو القذف:** لقد تعرضت جماعة من الصحابة إلى الحد بسبب شرب الخمر أو بسبب حد الفرية ورمي المحصنين بغير ما اكتسبوا أو الوقوع في أعراضهم، فهل يؤثر ذلك في عدالتهم أم لا؟  
**1/ الذين حدوا بسبب شرب الخمر:** قال ابن قدامة المقدسي في كتابه المغني شرح الخرقى: "كتاب الأشربة: "وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر، وأجمعت الأمة على تحريمه، وإنما حكي عن قدامة بن مظعون، وعمرو بن معد يكرب، وأبي جندل بن سهيل، أنهم قالوا: هي حلال، لقول الله تعالى { ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما **طعموا** } [ المائدة 93] فبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية وتحريم الخمر، وأقاموا عليهم الحد لشربهم إياها، فرجعوا إلى ذلك فانعقد الإجماع " إلى أن قال: "وروى الجوزجاني بإسناده عن ابن عباس أن قدامة بن مظعون شرب الخمر، فقال له عمر: ما حملك على ذلك؟ فقال: إن الله يقول: { ليس على الذين آمنوا **و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا** } [المائدة 93] وإني من المهاجرين الأولين من أهل بدر وأحد، فقال عمر للقوم: أجيئوا الرجل، فسكتوا عنه، فقال لابن عباس: أجبه، فقال: إنما أنزلها الله تعالى عذرا للماضين، لمن شربها قبل أن تحرم، وأنزل:

{إنما الخمر والميسر والأنصاب} [المائدة 9] حجة على الناس، ثم سأل عمر عن الحد فيها؟ فقال علي بن أبي طالب: إذا شرب هذى، وإذا هذى افتري فاجلدوه ثمانين، فجلدوه ثمانين" وروى الواقدي أن عمر قال له: "أخطأت التأويل يا قدامة، إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك".

فإذا كان الدكتور محمد طاهر الجواني قال في كتابه "الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين": "ولا بن عبد البر تعليقات على موضوع تعديلاتهم كقوله "في زمانهم المنافقون المظهرون للإيمان، وأهل الكباير الذين أقيمت عليهم الحدود وأثار في كتابه "الاستيعاب" المسائل الخلافية بينهم، واستند إليه الصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار" فاستشهد بالوليد بن عقبة لإقامة الحد عليه بسبب السكر، وبسر بن أبي أرطاة لارتكابه ما أنكر عليه، ولجرحه من ابن معين وذكر أن له حديثين في سنن أبي داود أحدهما في الدعاء والآخر في الأحكام، وقال ابن حجر إن له حديثا في الطبراني". فإننا نقول بأن الذين ذكرنا أعلاه يعتبرون من عدول الصحابة الأثبات كالجمال الراسيات تلتقت الأمة أحاديثهم بالقبول وكيف لا وهم القدوة والمآخذ عليهم بسبب تأويل خاطئ لآية من كتاب الله وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر" متفق عليه فهم بذلك معذورون في تأويلهم ماجورون عليه، وقد تابوا توبة نصوحا ومن تاب تاب الله عليه والتائب من الذنب كمن لا ذنب عليه، ولكن مع ذلك لا مانع من أن نقدم هؤلاء لنبيين فضلهم وثقتهم:

1/ الوليد بن عقبة بن معيط القرشي روى حديث "لما فتح مكة جعل أهلها يأتونه بصبيانهم فيدعو لهم" أخرجه أبو داود، قال ابن حجر في "الإصابة": "الأموي أخو عثمان بن عفان لأمه أسلم يوم الفتح هو وأخوه عمارة يقال إنه نزل فيه قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنيا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} الآية، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل علم تأويل القرآن أنها نزلت فيه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه مصدقا إلى بني المصطلق فعاد فأخبرهم عنهم أنهم ارتدوا ومنعوا الصدقة وكانوا خرجوا يتلقونه وعليهم السلاح فظن أنهم خرجوا يقاتلونه فرجع فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فأخبره أنهم على الإسلام فنزلت هذه الآية "قلت ويؤيد ذلك - كما في الإصابة لابن حجر - ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والطبراني، وقال ابن حجر في الإصابة أيضا: وقصة صلواته بالناس الصبح أربعاً وهو سكران مشهورة مخرجة، وقصة عزله بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة أيضا مخرجة في الصحيحين وعزله عثمان بعد جلده عن الكوفة وولاها سعيد بن العاص

2/ قدامة بن مظعون القرشي الجمحي أخو عثمان بن مظعون يكنى أبا عمر: كان أحد السباقين الأولين في الإسلام هاجر الهجرتين وشهد بدرا، قال ابن حجر في "الإصابة": "قال البخاري له صحبة، وقال ابن السكن يكنى أبا عمرو وأسلم قديما وكانت تحته صفية بنت الخطاب أخت عمر، وأخرج أحمد من طريق محمد بن إسحاق حدثني عمر بن حسين مولى آل حاطب عن نافع عن ابن عمر قال توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة من خويلة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمية وأوصى إلى أخيه قدامة بن مظعون قال عبدالله وهما - يعني عثمان وقدامة- خالاي فمضيت إلى قدامة أخطب إليه ابنة عثمان بن مظعون فأجابني ودخل المغيرة بن شعبة على أمها فأرغبها في المال فكان رأى الجارية مع أمها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قدامة فسأله فقال يا رسول الله هي ابنة أخي ولم آل أن أختار لها فقال: هي يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها، فانترعها مني وزوجها المغيرة" وأخرجه الدارقطني بهذا الوجه، وأخرجه أيضا الحاكم وابن منده..

واستعمل عمر قدامة على البحرين وله معه قصة، قال البخاري: حدثنا أبو اليمان أنبأنا شعيب عن الزهري أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة وكان من أكبر بني عدي، وكان أبوه شهد بدرا وهو خال عبد الله بن عمر وحفصة كذا اختصره البخاري لكنه موقوفا، وقد أخرجه عبد الرزاق بطوله، قال: أنبأنا معمر عن ابن شعب أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين وهو خال حفصة وعبد الله ابني عمر فقدم الجارود سيد عبد قيس على عمر من البحرين فقال يا أمير المؤمنين إن قدامة شرب فسكر وإني رأيت حدا من حدود الله حقا علي أن نرفعه إليك، قال من يشهد معك؟ قال: أبو هريرة، فدعا أبا هريرة، فقال: بم تشهد؟ قال: لم أره يشرب ولكني رأيتُه سكرانا يقيئ، فقال: لقد تنطعت بالشهادة، ثم كتب إلى قدامة أن يقدم عليه من البحرين فقدم، فقال الجارود: أقم على هذا كتاب الله، فقال عمر: أخصم أنت أم شهيد؟ فقال: قد أديت شهادتك، قال: فصمت الجارود، ثم غدا على عمر، فقال: أقم على هذا حد الله، فقال عمر: ما أراك إلا خصما وما أراك شهد معك إلا رجل واحد، ثم قال الجارود: أنشدك الله، فقال عمر: لتمسكن لسانك أو لأسوؤنك، فقال: يا عمر ما ذلك بالحق أن يشرب ابن عمك الخمر وتسوؤني، فقال أبو هريرة: يا أمير المؤمنين إن تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فاسألها وهي امرأة قدامة، فأرسل عمر إلى هند بنت الوليد ينسدها فأقامت الشهادة على زوجها، فقال عمر لقدامة: إني حادك، فقال: لو شربت كما تقول ما كان لكم أن تحدونني، فقال عمر: لم؟ قال قدامة: قال الله عز وجل: {ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا} الآية، فقال عمر:



أخطأت التأويل أنت إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله ثم أقبل عمر على الناس، فقال: ما ترون في جلد قدامة؟ فقالوا: لا نرى أن تجلده ما دام مريضاً، فسكت على ذلك أياماً ثم أصبح وقد عزم على جلده، فقال: ما ترون في جلد قدامة؟ قالوا: لا نرى أن تجلده ما دام وجعاً، فقال عمر: لأن يلقى الله تحت السياط أحب إلي من أن ألقاه وهو في عنقي، ائتوني بسوط تام، فأمر به فجلد، فغاضب عمر قدامة وهجره، فحج عمر ورج قدامة وهو مغاضب له فلما قفلا من حجها ونزل عمر بالسقيا نام فلما استيقظ من نومه قال: عجلوا بقدامة فوالله لقد أتاني أت في منامي فقال لي: سالم قدامة فإنه أخوك، عجلوا علي به، فلما أتوه أبي أن يأتي، فأمر به عمر أن يجروه إليه فكلمه واستغفر له" وأخرجه أبو يعلى بن السكن، قلت وله طرق وألفاظ أخرى تقدم بعضها.

3/ عمرو بن عدي كرب الصدفي: قال ابن السكن: يقال: له صحبة روى عنه حديثه من رواية المصريين وليس بمشهور ثم ساق من طريق جعفر بن ربيعة أن أبا أسامة عبد الله بن رافع الحضرمي من أهل مصر حدثه أن عمرو بن معدي كرب الصدفي حدثه قال: صلى بنا رسول الله صلى عليه وسلم الصبح، فقال: من استطاع منكم فلا يصلين وهو مجح، قلنا: وما المجح؟ قال: من حزق أو بول" قال ابن السكن: لم أجد له ذكراً إلا في هذه الرواية، وقال ابن حجر في الإصابة: "[قلت] رواها ثقات وقد وجدنا له ذكراً ورواها آخر، قال ابن يونس في تاريخ مصر: شهد فتح مصر وروى عن عمر، روى عنه الحرث بن يزيد الحضرمي".

4/ بسر بن أبي أرطاة: قال ابن حجر في "الإصابة": "مختلف في صحبته، فقال أهل الشام: سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير وفي سند أبي داود بإسناد مصري قوي عن جنادة بن أبي أمية قال: كنا مع بسر بن أبي أرطاة في البحر فأتي بسارق، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تقطع الأيدي في السفر" وروى ابن حبان في صحيحه من طريق أيوب بن ميسرة بن حلس، سمعت بسر بن أبي أرطاة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها" الحديث، وأما الواقدي فقال: ولد قبل [موت] النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، وقال ابن معين: مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، وقال الدارقطني: له صحبة، وقال ابن يونس: كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد فتح مصر، واختلط بها وكان من شيعة معاوية، وكان معاوية وجهه إلى اليمن والحجاز في أول سنة أربعين.. وقد ولى البحر لمعاوية ووسوس في آخر أيامه، قال ابن السكن: مات وهو خرف.. وقال ابن حبان: كان يلي لمعاوية الأعمال وكان إذا دعا ربما استجيب له، وله أخبار شهيرة في الفتن لا ينبغي التشاغل بها.

15/ أبو جندل بن سهيل القرشي العامري: كان من السابقين إلى الإسلام وقد عذب على إسلامه

16/ وحشي بن حرب الحبشي مولى بني نوفل: قال ابن عبد البر في "الاستيعاب":  
"وقال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: مات وحشي بن حرب في الخمر في ما زعموا، قال أبو عمر: رويت عنه أحاديث مسندة مخرجا عن ولده وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب عن أبيه عن جده ليس هو وحشي هذا فغلط والله أعلم، وزعم محمد بن حسين الأزدي الموصلي أن وحشي بن حرب الذي يروي عنه ولده وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب غير اسم الذي قتل حمزة وأن ذلك كان يسكن دمشق وهذا الذي روى عنه ولده سكن حمص وليس كما قال، والذي سكن حمص هو الذي قتل حمزة ولا يصح وحشي بن حرب غيره والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا إبراهيم بن إسحاق بن مهران، قال: نا محمد بن نمير قال نا عبد الله بن إدريس، قال نا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن الفضل بن سليمان بن يسار عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، قال: خرجت أنا وعبد الله بن عدي بن الخيار فمررنا بحمص وبها وحشي فقلنا لو أتيناها فسألناه عن قتله حمزة فأقبلنا نحوه فلقينا رجلا ونحن نسأل عنه فقال: إنه رجل قد غابت عليه الخمر فإن تجدها صاحيا تجدها رجلا عربيا يحدثكما ما سئتما من حديث وإن تجدها على غير ذلك فانصرفا عنه، قال: فأقبلنا حتى انتهينا إليه وذكر تمام الخبر وفي هذا ما يدل على أن وحشي قاتل حمزة سكن حمص، قلت له ثلاثة أحاديث كما في ذخائر المواريث هي: حديث: "إنا نأكل ولا نشبع" الحديث رواه أبو داود وابن ماجه كلاهما في الأظعمة" قلت وظاهر هذا الحديث الشذوذ أو النكارة لمخالفته للحديث المتواتر الذي خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلنا: 131: حديث "المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء" عن نافع قال: كان ابن عمر لا يأكل حتى يوتى بمسكين يأكل معه فأدخلت رجلا يأكل معه فأكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء" هذا نص البخاري. أخرجه السيوطي في "قطف الأزهار المتناثرة" عن 14 صحابيا وقلده الزبيدي في لقط اللالئ المتناثرة كما أخرجه الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" عن 15 صحابيا، قلت خرجناه عن 19 هم:

1- ابن عمر: أخرجه البخاري ومسلم وعبد الرزاق والترمذي والتبريزي والملا على قاري.  
2- أبو هريرة: مالك وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والدارمي وابن ماجه وعبد الرزاق والبيهقي والحكيم الترمذي.

3- أبو نصر: أحمد والترمذي والطبراني في الأوسط والهيثمي في مجمع الزوائد

4- نضل بن عمرو الغفاري: أحمد

5- رجل من جهينة: أحمد وابن حجر في المطالب العالية

6- ميمونة بنت الحارث: أحمد والترمذي والهيثمي

7- أنس: الطبراني وعنه الهيثمي

8- سمرة بن جندب: الطبراني واليزار والهيثمي عن أبي يعلى

9- سكين الضمري: الطبراني واليزار وعنهما الهيثمي

10- ميمونة بنت الحارث: أحمد والترمذي والهيثمي

11- أنس: الطبراني وعنه الهيثمي

12- سمرة بن جندب: الطبراني واليزار والهيثمي عن أبي يعلى

13- سكين الضمري: الطبراني واليزار وعنهما الهيثمي

كما روى وحشي أيضا حديث: مقتل حمزة بن عبد المطلب و"الحديث رواه البخاري في المغازي، فالظاهر من حال وحشي الذي ذكره ابن عبد البر أنه اختلط في آخر عمره نسأل الله حسن الخاتمة. وأخيرا نلفت نظر الجميع إلى أن من شرب الخمر من الصحابة متأولا لا يعتبر مسيئا عند الشارع لأن الإجماع على تحريمها لا يتحقق إلا بهم خلافا للتابعين ولذلك كان موقف الصحابة يختلف فقد نقلنا في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع" فعل الصحابة رضوان الله عليهم أعني بذلك عمر وعلي ومن معهما رضي الله عنهم كما يلي:

**النقطة الأولى:** كانت حول إظهار الحكم الشرعي القائل بتحريم الخمر وحد من استحلها من الصحابة فقد أخرج البخاري في آخر كتاب الحدود وكذل ك في كتاب الأحكام: باب الشهادة على الخط المختوم، وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه وكتاب الحاكم إلى عماله، والقاضي إلى القاضي" وقد علق ابن حجر في فتح الباري ج13 ص175 عليه قائلا "وكان الجارود المذكور قد أسلم وصحب ثم رجع إلي البحرين فكان بها وله قصة مع قدامة بن مظعون عامل عمر على البحرين أخرجها عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عامر بن ربعة قال استعمل عمر قدامة بن مظعون فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال إن قدامة شرب فسكر فكتب عمر إلى قدامة في ذلك، فذكر القصة بطولها في قدوم قدامة وشهادة الجارود وأبي هريرة عليه، وفي احتجاج قدامة بأية المائدة وفي رد عمر عليه وجلده الحد وسنده صحيح". قلت وأخرج ابن قدامة المقدسي الحنبلي في كتابه "المغني شرح الخرقى" ج 12 ص493: "وأجمعت الأمة على تحريمها (يعني الخمر) وإنما حك ي عن قدامة بن مظعون، وعمر بن معدي كرب، وأبي جندل بن سهيل، أنهم قالوا: هي حلال، لقوله تعالى {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا} [المائدة 93] فبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية وتحريم الخمر، وأقاموا عليهم الحد، لشربهم إياها، فرجعوا إلى ذلك، فانعقد الإجماع" ثم أخرج عن الجوزجاني بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن قدامة بن مظعون رضي الله عنه شرب الخمر فقال له عمر: ما حملك على ذلك؟ فقال: إن الله عز وجل يقول: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ

أَمْنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا} [المائدة 93] وإني من المهاجرين الأولين، من أهل بدر وأحد، فقال عمر للقوم: أجيئوا الرجل، فسكتوا عنه؟ فقال لابن عباس: أحبه، فقال: إنما أنزلها الله تعالى عذرا للماضين، لمن شربها قبل أن تحرم، وأنزل: **{إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ}** [المائدة: 90] حجة علي الناس ثم سأل عمر عن الحد فيها، فقال علي بن أبي طالب: إذا شرب هذى، وإذا هذى افتري، فاجلدوه ثمانين، فجلده عمر ثمانين جلدة" وحينئذ وقع الإجماع على تحريمها، و قد تقدمت قصة قدامة قدامة كاملة في الحدود، والله أعلم.

**النقطة الثانية:** تتعلق بحجية الإجماع وهي محل الشاهد هنا، ما أخرجه ابن قدامة المقدسي وعزاه للخلال، قال: وأخرج الخلال بإسناده عن محارب بن دثار أن ناسا شربوا بالشام الخمر، فقال لهم يزيد بن أبي سفيان شربتم الخمر؟ قالوا: نعم، يقول الله تعالى: **{لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا}** [المائدة 93] فكتب فيهم إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه: إن أتاك كتابي هذا نهارا، فلا تنتظر بهم إلى الليل، وإن أتاك ليلا، فلا تنتظر بهم نهارا، حتى تبعث بهم إلي، لئلا يفتنوا عباد الله، فبعث بهم إلى عمر، فشاور فيهم الناس، فقال لعلي: ما ترى؟ فقال: أرى أنهم قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن الله فيه، فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم، فقد أحلوا ما حرم الله، وإن زعموا أنها حرام فاجلدوهم ثمانين ثمانين، فقد افتروا على الله" قلت وهنا تتبين حجية الإجماع جليا من خلال هاتين النقطتين، فالنقطة الأولى تفيد تأويلا خاطئا من بعض الصحابة لآية كريمة ولما كانوا من عصر واحد أقاموا عليهم الحجة ثم جلودهم الحد، فقد أخرج الواقدي عن عمر أنه قال لقدامة أخطأت التأويل يا قدامة، إن اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك، وأما النقطة الثانية فإن الصحابة لما كانوا أجمعوا على تحريم الخمر انطلاقا من آية التحريم وتواتر أحاديث التحريم فإن عمر لما استشارهم أشار عليه علي رضي الله عنه قائلا: فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم بينما لم يصدر منه ذلك في حق الصحابة الذين شربوا لأنهم من عصره وقد تأولوا مع أن الفريقين تأولا نفس الآية فكان الحكم يختلف في حقهما لحجية الإجماع لأن الفريق الأول من الصحابة و أما الفريق الثاني فكان من التابعين فتبين أن الإجماع حجة قاطعة إذا وقع على تحريم شيء فمن استحل من بعد العصر الذي وقع فيه التحريم كفر، قال خليل المالكي في الردة "أو كمستحل" والله تعالى أعلم.

ب / **وممن حد من الصحابة بسبب الفرية ما يلي :**

قد أخرجنا في المجلد الثالث من كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع" عند تأصيلنا للإجماع القائل بأن الشهادة على الزنا أربعة لا يقبل أقل منهم عموم قوله

تعالى: {والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون} [النور: 4] وعن أبي عثمان النهدي قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فشهد على المغيرة بن شعبة، فتغير لون عمر، ثم جاء آخر فشهد، فتغير لون عمر، ثم جاء آخر فشهد، فتغير لون عمر، حتى عرفنا ذلك فيه، وأنكر لذلك، وجاء آخر يحرك بيديه، فقال: ما عندك يا سلخ العقاب، وصاح أبو عثمان صيحة تشبهها صيحة عمر، حتى كربت أن يغشى علي، قال: رأيت أمرا قبيحا، قال: الحمد لله الذي لم يشمت الشيطان بأمة محمد صلى الله عليه وسلم، فأمر بذلك النفر فجلدوا" أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ويشهد له ما أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" من طريق قسامة بن زهير قال: "لما كان من شأن أبي بكره والمغيرة الذي كان، وذكر الحديث، قال: "فدعا اليهود فشهد أبو بكره، وشبل بن معبد، وأبو عبد الله نافع، فقال عمر حين شهد هؤلاء الثلاثة، شق على عمر بشأنه فلما قدم زياد قال: إن تشهد إن شاء الله إلا بحق، قال زياد: أما الزنا فلا أشهد به، ولكن قال: رأيت أمرا قبيحا، قال عمر: الله أكبر، حدوهم فجلدوهم، فقال أبو بكره بعد ما ضربه، أشهد أنه زان، فهم عمر رضي الله عنه أن يعيد عليه، فنهاه علي رضي الله عنه وقال: إن جلدته فارجم صاحبك، فتركه ولم يجلده" وأخرجه البيهقي وصححهما الألباني.

قلت وقد يستشكل البعض هذا الخبر لأن الله جل وعلا يقول { فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون \* إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا } فأبو بكره حد تطبيقا للآية الكريمة والعمل بها، فلم يتراجع عن شهادته بالزنا على المغيرة رضي الله عنهما، وهذا اجتهاد من أبي بكره، وقد روت الجماعة عن أبي بكره الثقي تسعة وثلاثين حديثا كما يلي:

1/ حديث: "لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال" رواه البخاري في الحج وفي الفتن.

2/ حديث: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار" البخاري في الإيمان وفي الفتن ومسلم في الفتن وأبو داود في الفتن والنسائي في المحاربة وابن ماجه في الفتن.

3/ حديث: "من قتل نفسا معاهدة بغير حلها" الحديث رواه أبو داود في الجهاد والنسائي في القود.

4/ حديث: "مر بقبرين فقال: إنهما ليعذبان" أخرجه ابن ماجه في الطهارة.

5/ "إن ابني هذا سيد" رواه البخاري في الصلح في علامة النبوة وأبو داود في السنة والترمذي في المناقب والنسائي في الصلاة.

- 6/ حديث "الركوع دون الصف" رواه البخاري في الصلاة وأبو داود والنسائي في الصلاة.
- 7/ حديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" رواه البخاري في المغازي وفي الفتن والترمذي في الفتن والنسائي في القضاء، قلت وقد رده بعض العقلانيين من حركة الإخوان المسلمين كالشيخ محمد الغزالي فلم يفلحوا، وإن كان الحديث طعن فيه الدارقطني وادعى أنه منقطع بسبب رواية الحسن عن أبي بكره بالعنعنة.
- 8/ حديث "كسوف الشمس" رواه البخاري في الصلاة والنسائي في الصلاة.
- 9/ حديث "من رأى منكم رؤيا" أبو داود في السنة والترمذي في الرؤيا.
- 10/ حديث "صلاة الخوف" رواه أبو داود في الصلاة والنسائي في الصلاة.
- 11/ حديث "لا يقولن أحدكم إني صمت رمضان كله" رواه أبو داود في الصيام والنسائي في الصيام.
- 12/ حديث: "دخل في صلاة الفجر فأوماً بيده أن مكانكم" رواه أبو داود في الطهارة.
- 13/ حديث "لا يقبل الله صلاة بغير طهور" رواه ابن ماجه في الطهارة.
- 14/ حديث "لا قود إلا بالسيف" رواه ابن ماجه في الديات.
- 15/ حديث "الحياء من الإيمان" رواه ابن ماجه في الزهد.
- 16/ حديث "من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله" رواه الترمذي في الفتن.
- 17/ حديث "جاء أبو بكره في شهادة فقام له الرجل من مجلسه" رواه ابن ماجه في الأدب.
- 18/ حديث "لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان" رواه البخاري في الأحكام ومسلم في الأحكام وأبو داود في القضاء والترمذي في الأحكام والنسائي في القضاء وابن ماجه في الأحكام.
- 19/ حديث "شهره عيد لا ينقصان: رمضان وذو الحجة" أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي.
- 20/ حديث "ويلك قطعت عنق صاحبك" رواه البخاري في الشهادات ومسلم في الزهد وأبو داود وابن ماجه في الأدب.
- 21/ حديث "في عتق الوالدين" رواه البخاري في الشهادات ومسلم في الإيمان والترمذي في البر.
- 22/ حديث "أرأيتم إن كان جهينة ومزينة وأسلم وغفار خيرا من بني تيم" رواه البخاري في مناقب قريش ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب.
- 23/ حديث "النهي عن الفضة بالفضة" رواه البخاري في البيوع ومسلم في البيوع والنسائي في البيوع.

- 124/ حديث "أي يوم هذا؟ ليلبع الشاهد الغائب" رواه البخاري في الحج ومسلم في الديات وأبو داود في الحج.
- 125/ حديث "رحم امرئ فجر لها إلى الشذوة" أخرجه أبو داود في الحدود.
- 126/ حديث "اللهم عافني في ديني، وفيه دعوات المكروب" رواه أبو داود في الأدب.
- 127/ حديث "مكث أبو الدجال وأمه ثلاثين عاما لا يولد لهما" رواه الترمذي في الفتن.
- 128/ حديث "أي الناس خير؟" رواه الترمذي في الزهد.
- 129/ حديث "في مسح المسافر خفه" رواه ابن ماجه في الطهارة.
- 130/ حديث "ما من ذنب أجد أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا" رواه أبو داود في الأدب والترمذي في الزهد وابن ماجه في الزهد.
- 131/ حديث "المشي في الجنابة" رواه أبو داود في الجنائز والنسائي في الجنائز
- 132/ حديث "ذكر ليلة القدر عند أبي بكر" رواه الترمذي في الصوم.
- 133/ حديث "كان إذا جاءه أمر يسر به خر ساجدا" رواه أبو داود في الجهاد والترمذي في السير وابن ماجه في الصلاة.
- 134/ حديث "لا ترجعوا بعدي كفارا" رواه النسائي في المحاربة.
- 135/ حديث "ستكون فتن الماشي فيها خير من الساعي" أخرجه مسلم في الفتن وأبو داود في الفتن.
- 136/ حديث "خرج لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه أو حرك رجله" رواه أبو داود في الصلاة.
- 137/ حديث: "ينزل ناس من أمتي بغائط" رواه أبو داود في الملاحم
- 138/ حديث "اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن" الحديث وفي رواية "من الكفر والفقر" رواه الترمذي.
- 139/ حديث "في النهي عن الحجامة يوم الثلاثاء" رواه ابن ماجه في الطب.
- تنبيه:** تتحمل الشيعة على الصحابة وتنفي عنهم العدالة لأن مصدر التشريع عندهم ليست روايتهم للحديث وإنما الأحكام عندهم تؤخذ من مصحف فاطمة القائم عند الحجة المهدي المنتظر أو ما رواه العترة المعصومون عندهم، وهكذا قال أحد الشيعة المتنتهين بالباطل عباس البصري في كتابه "الردود السريعة في الدفاع عن الشيعة" ص 60: "فأنت ترى أن الصحابة عند السنة كلهم لا يخالفون الشريعة الإسلامية ويسيروا على جادة الصواب وبمعنى آخر إن الأمة في ذلك الوقت وهي بالألوف كلها لا تفعل الحرام ولا تترك الواجب لأنها كلها أو أكثرها شاهدت الرسول صلى الله عليه وسلم وسمعت منه فهل هذا يعقل وعلى من كانت تطبق

الحدود والأحكام الموجودة في كتب السير والتواريخ إذن الصحابة كلها على رأي السنة عدول فهل يصح هذا الرأي ويستقيم ويقف على قدميه مع ما سوف تقرأه يا طالب الحق في الفقرات ج و د و هـ:

ج/ الصحابة في القرآن الكريم: { وما صاحبكم بمجنون } هنا نسب الله سبحانه صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المشركين إذن المشركون صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم بصريح القرآن فهل للمشركين كرامة و عدالة بمجرد الصحبة. {وقليل من عبادي الشكور } والكثير ماذا يكونون ليسوا بشكورين وهذا يتعارض مع عدالة الصحابة كما يقول أبناء السنة لأن قليلا منهم الشكور وهو قول يشملهم كما يشمل غيرهم. { وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرس أفاين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين } [سبأ: 13] لمن الخطاب، يا طالب الحق؟ إن قلنا للمشركين فهذا مردود والعياذ بالله من الرد عليه لأن المشركين لم يؤمنوا حتى ينقلبوا بل هو خطاب للصحابة الذين يقول التاريخ عنهم بأفصح لسان إنهم انقلبوا على الأعقاب، فهل الانقلاب على الأعقاب يتفق مع العدالة؟ { وطائفة قد أهتمهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية } [آل عمران: 144] فمن يظن بالله غير الحق هل هو عادل؟ { عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين } [آل عمران: 153] إذن هناك كاذب وهناك صادق بمعنى وجود عادل وغير عادل كما تعتقد الشيعة نصرهم الله تعالى

تنبيه: هنا يتناقض الرافضي الجاهل بالأحكام المستهزئ بالرسول حيث يجعله أحيانا صاحب المشركين وأحيانا صاحب المنافقين وذلك لأن نصوص القرآن التي يستدل بها يستهزئ بها ويعتبرها محرفة لأن المصحف الصحيح عندهم هو مصحف فاطمة !! ثم يسترسل قائلا:

د/ الصحابة في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يجاء برجال يوم القيامة فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك هؤلاء لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم" فهل يحتاج هذا الحديث إلى توضيح وقد رواه أصح صحيح عند السنة إنه البخاري [..] تنبيه: هذا الحديث ينطبق عليه وعلى أمثاله من أهل البدع وما أحدثوا في الدين من البدع واتباع الهوى والطعن في الصحابة لهدم السنة. ثم يقول:

هـ / بعض أعمال الصحابة لطالب الحق:

1- الحارث بن النعمان الفهري ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من الصحابة ماذا قال للرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال الرسول صلى الله عليه وسلم في غدير خم: "(من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من ولاة وعاد من



عاداه) "وإليك ما جاء في كتاب "نور الأبصار" للعلامة الشبلنجي ص 11: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان يوم غدیر خم نادى الناس فأجمعوا فأخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه فشاع ذلك فطار في البلاد وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقه له فأناخها ونزل عنها وقال: يا محمد أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله فقبلنا منك، وأمرتنا بالحج فقبلنا ثم لم ترض بهذا حتى رفعت ابن عمك تفضله علينا فقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه فهذا شيء منك أم من الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: فوالله الذي لا إله إلا هو إن هذا لمن الله عز وجل، فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته فخرج من دبره فقتله وأنزل الله تعالى: { سأل سائل بعذاب واقع\* للكافرين ليس له دافع\*من الله ذي المعارج } [فهل هذا يعد من الصحابة؟ وهل نقدي بسيرته؟ تنبيه: هذا مما روجته الشيعة وأذيالها وأسلحها إذ المعروف عند أهل السنة أن السبب غير هذا فراجعه.

2- أبو هريرة الدوسي صحابي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه وعرف باختلاق الأحاديث الكثيرة والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لم يصاحب الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أقل من سنتين فروى أكثر من أربعمائة حديث وإليك هذا الحديث الذي جاء في أصدق وأصح وصدق كتاب الله سبحانه ألا وهو البخاري وكذلك موجود في صحيح مسلم الذي يحمل نفس المكانة عند العامة" (جاء ملك الموت إلى موسى فقال له: أجب ربك فاطم موسى عين ملك الموت ففقأ عينه.. الخ) "موسى عليه السلام يعصي ولا يجيب إلا بالضرب ولا يجب لقاء الله تعالى، ثم ما ذنب ملك الموت عليه السلام المأمور من قبل الباري؟ فهل من هذا من أخلاق الأنبياء؟ (للمزيد من هذه الأحاديث راجع كتابنا - اقرأ وفكر بلا تعصب وتذمر - ففيه العجب من هذه الأحاديث". تنبيه: هذا الحديث يبين تنطع هذا البدعي المتبع لهواه المبتدع المتبع غير سبيل المؤمنين وفهمهم للنصوص وقد أوضحنا معناه في كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري" وقد سبقنا إلى ذلك سلمان بن فهد العودة وقد بين المازري في شرحه لمسلم أنه لا يطعن فيه ولا يرفضه إلا زنديق وهو يبين جهل الشيعة بصحيح الاعتقاد وجهلهم بالإسناد وأبو هريرة من أهل الصفة الفضلاء طلقوا الدنيا واختاروا عليها الآخرة فكان حرياً به أن يتمثل بقوله تعالى: { والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم }، فأبو هريرة رضي الله عنه صحب

رسول الله صلى الله عليه وسلم حوالي أربع سنوات وقد روى الآلاف الأحاديث وسواء سمعها كلها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أرسل بعضها عنه فمرسل الصحابي مجمع على تقبله كما سنبين ذلك في القاعدة التالية.

3- / الصحابي الوليد بن عقبة: قال ابن عبد البر في استيعابه: لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن قوله عز وجل { **إن جاءكم فاسق بنبأ** } نزلت في الوليد بن عقبة وهذه الآية صريحة بوجود الفسقة بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقصة مشهورة في كتب التفسير. " لقد تقدم ما قيل فيه.

4 - / أعطى الصحابي والخليفة عثمان أموالا كثيرة للصحابي عبد الله بن أبي سرح الذي نزل فيه قوله تعالى: { **ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحى علي ولم يوح إليه شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله** } [الأنعام: 93] فراجع التفسير

لتعرف فساد هذا الصحابي الذي أهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه. وهل يحق للصحابي عثمان إعطائه هذه الأموال؟ وكما يقول أهل السير إنها من فتح إفريقيا بالمغرب وكلها أصبحت من نصيب ابن أبي سرح هذا "قلت هذا تنطع يكشف عن أحقاد الشيعة على ذي النورين الذي كان سببا في بيعة العقبة وقد زكاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه بايع مكانه وقد قال جل وعلا { **لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم** } فبماذا تطعن فيه؟

أتكذب الله الذي أخبر أنه رضي عنهم وهو يعلم ما في قلوبهم أم تطعن في كون الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم بايع نفسه مكان عثمان؟

5- / عن الصحابي مجاهد قال: دخلت أنا والصحابي عروة بن الزبير - المسجد فإذا - الصحابي عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا أناس - طبعاً إن لم نقل كلهم من الصحابة فمنهم - يصلون في المسجد صلاة الضحى قال: فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعة" البخاري. فماذا تنتقد هنا يا متنتع؟

6- / نقض الصحابي الزبير بن العوام وطلحة بيعتهما لإمام زمانهما علي عليه السلام وحارباه وقد قال رسول الله وهو أخذ بضع علي عليه السلام: " (هذا إمام البررة قاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله ثم مد بها صوته " ) الحاكم . " الحاكم فيه تشيع وأحاديثه قد بينا الكثير من أوهامها في كتابنا "تنبيه المقلد

الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري"، وهذا من أحاديثه التي وهاها الجميع وأطلق عليها البعض بأنها موضوعة، وأما فيما يخص بدعوى هذا الرافضي الخبيث نقض الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما وقد زكاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد لهما بأنهما من أهل الجنة فمن أراجيف الرافضة وكذبهم وبهتانهم فلا يلتفت إليه فقد بينا في كتابنا "للدفاع عن أم المؤمنين عائشة الحميراء ملكة العفة والنقاء" حقيقة ما جرى وأنهما جاءا مع أم

المؤمنين رضي الله عن الجميع لإصلاح ذات البين كما تبين ذلك أكثر من مرة: من ذلك ما قيل عند ماء الحوآب، ثم ما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها للقعقاع وسر به علي في خطبته الشهيرة حيث بين أنه مرتحل في الغد وأنه لا يصحبه من شارك في دم عثمان من قريب أو بعيد فأشعل عبد الله بن سبأ اليهودي الفتنة، فمن أشعل الحرب وبيتها سوى قتلة عثمان وعلى رأسهم ذلك اليهودي عبد الله بن سبأ بن السوداء لعنه الله [انظر الذهبي في البداية والنهاية، والقاضي أبا بكر بن العربي].

7- / سن الصحابي معاوية بن أبي سفيان شتم وسب علي عليه السلام حتى أوصى بذلك وكأنه لم يسمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "(من سب عليا فقد سبني)". الأحاديث التي استدلت بها باطلة وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: القتال والمقتول في الجنة " وتواتر عنه أنه قال: "إن ابني هذا سيد - يعني الحسن - وسيصلح الله على يده بين فئتين عظيمتين من أمتي" إذن الفئتان عظيمتان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخصص قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار" وإلا أنزل الحديث على المتقاتلين من الصحابة في عهد علي فيجعل من أهل النار، وهذا من حماقة الرافضة، أما أهل السنة فيرون أن الصحابة كلهم عدول اختارهم الله لصحبة خير البرية وتقدم أن الفئتين عظيمتان فأوجب الإمساك عن الفئتين.

8- / زنى الصحابي المغيرة بن شعبة بأمة جميل بنت الأفقم وشهد عليه ثلاثة بأنهم رأوا الميل في المكحلة ولما جاء دور الشاهد - زياد الثقفي - قال الصحابي عمر: أما أني أرى وجه رجل، أن لا يرحم من أصحاب رسول الله على يده، ولا يخزي بشهادته: فشهد قائلاً رأيت ماظناً رافعا برجلها ورأيت خصيتيه تترددان بين فخذي ورأيت ضفرا شديدا وسمعت نفسا عاليا "البهقي. لقد تقدمت القصة من مصادر أخرى عند ترجمة أبي بكر الثقفي وتبين أن الإمام علي رضي الله عنه كان ممن أفتى بجلد الثلاثة فقولك هذا يخالف قول علي ويوجب حدك يا جاهل وقد بهت وافترت.

9- / اعتمد الصحابي الخليفة أبو بكر في أحد أحكام الشريعة - إرث الجد - على شهادة الصحابي الزاني المغيرة بن شعبة في حين لم يرض بشهادة فاطمة وعلي عليه السلام وهذا من هوان الدنيا على الله وإنا لله وإنا إليه راجعون". نقول جهلك بالأحكام أوقعك في الموبقات وقد تقدم أن حد الفرية وقع في زمن عمر وأن شهادة المغيرة الذي لم يثبت زناه في عهد عمر تقبل شهادته وروايته في عهد أبي بكر عند الجميع إلا عند الرافضة وأما قولك بأنه لم يقبل شهادة فاطمة فقد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة" وقد

خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" وكتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري". ولكن ألم يصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اتبعوا الشيخين من بعدي أبي بكر وعمر" فأين أنتم يا من رفض زيد بن زين العابدين بن الحسين لأنه عمل بهذا الحديث فترحم عليهما فأخذتم منذ ذلك الوقت اسم الرافضة ومن تبعه الزيدية؟

10- قال الرافضي المنتطع عباس البصري في "ردود شيعية" ص 81: "الشيعية والكلام الفاحش على الصحابة: "الكلام الفاحش والإهانة والتجريح أول من نطق به بعض الصحابة وليس الشيعة وإليك شواهد: "روى البخاري في كتاب المغازي أن حمزة سيد الشهداء (شرب الخمر) وعندما لامه النبي صلى الله عليه وسلم قال له: وهل أنتم إلا عبيد لأبي؟ فنكص رسول الله صلى الله عليه وسلم على عقبيه" رأيت إلى أي درجة من الجهل يغوص هذا الرافضي الخبيث؟ فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية" عن عامر بن شرحبيل الشعبي والقاضي شريح وغيرهما من علماء الكوفة والبصرة درجة جهلهم بالدين وحمافتهم وأن جلهم تخلق بالإسلام لإفساده وقد وجد فيهم المستشرقون ضالتهم للطن في القرآن وفي أسس الدين الإسلامي.

و- يقول عباس البصري: **بعض مناقشة بعض ما جاء في الصحابة:** يقولون إن عدالة الصحابة ثابتة بالكتاب والسنة ويستدلون بآيات وأحاديث ولك بعضها ومناقشتها: 1/ قال تعالى: **{كنتم خير أمة أخرجت للناس}** ، وقوله تعالى: **{والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه}** ، وقال تعالى: **{لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم}**. هذه بعض الآيات الدالة - كما يزعمون - على عدالة جميع الصحابة وهذا كلام باطل ودعوى ضعيفة مردودة من نفس القرآن الكريم" ثم ذكر الآيات التي استدلت بها أنفأ، فهذا منتطع من الشيعة يبدي جهله من خلال ما سطره ليطعن في عدالة الصحابة وقد شحنها بالأغاليط والأراجيف والأكاذيب الواضحة مدعمة بأباطيل ونحن نعلم أن الشيعة تزعم أن القرآن الذي عندنا محرف وأن المصحف الصحيح هو مصحف فاطمة الذي قال في حقه هذا المنتطع في كتيبه المشؤوم المذكور ص 43: "اعلم يا صاحب الحق - نور الله قلبك - أن مصحف فاطمة عليها السلام يتوارثه الأئمة الاثني عشر ولم يسلموه لأحد من الشيعة بل ولا لأحد من خواصهم، وهو الآن موجود في يد الإمام الثاني عشر الحجة ابن الحسن المهدي المنتظر عليه السلام الذي بشر به جده خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم بأحاديث متفق عليها من السنة والشيعة وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين لكن أتاه الله فيها الحكمة." خرافة

وزعلات مصحف غير مصحفنا عند من ولد منذ اثني عشر قرنا، وأما السنة التي يعزولها لا يميز بين صحيحها وسقيمها، غثها وسمينها فمصدرها الصحابة الذين طعن في عدالتهم، وقد بينا من سبهم أو طعن فيهم بما يلي:

**تنبيه:** فقد أخرجنا في كتابنا "العقيدة الصحيحة من خلال حديث الدين النصيحة" وكذلك في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع" نقلا عن الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع" ما يلي: "الوصول إلى علم الأصول" للظلمكي: "وأجمع المسلمون أنه لا يسبهم أو يلعنهم أحد منهم ولا يطعن عليهم إلا فاسق، وأجمعوا على هجران من انتقصهم أو أبغضهم أو نال منهم بما يكره وعلى معاداته وإبعاده، وأجمعوا كلهم على القول بقوله تعالى: {والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم\*} [الحشر: 15] قلت والدليل على ذلك قوله تعالى: {لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى\*} وقوله جل وعلا: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم\*} فالبحت عن العدالة من مظان استقامة المرء وابتعاده عن المعاصي الكبائر منها والإصرار على الصغائر لقول ابن عاصم:

العدل من يجتنب الكبائر وما أبيع وهو في العيان	و يتقي في الأغلب الصغائر يقدم في مروءة الإنسان
--	---

فكيف بمن زكاهم الله ورضي عنهم قال تعالى: {لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة\*} فهل من عدالة يمكن التحصل عليها تفوق تلك العدالة لأن الله لا تخفى عليه خافية ألا ترى أن المنافقين والذين في قلوبهم مرض تخلفوا عن الجهاد وتخاذلوا بكبرهم وعزوفهم عن نور الهدى ونشره وفي الحديث الصحيح الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" رواه البخاري وذلك لأن صحابته أخلصوا الله ولرسوله فنشروا دينه الحق وجاهدوا ابتغاء انتشاره صلحا أو عنوة، وكذلك نشروا أحاديث الرسول صلى الله

عليه وسلم وهو النور الذي دافعوا عنه وجاهدوا لكي يتمدد حتى يعم المعمورة، ومن كان هذا حاله لا يتهم في حمله ونشره ولا في تحمل ما ينشره من نور الهدى والدين، فهم قوم صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه أثناء الجهاد ومنهم من ينتظر وما بدلوا ما سمعوه واتبعوه وناصروه وجاهدوا من أجل أن يكون هو الذي يقود البشرية جمعاء تبديلاً، فهذا بيان مقتضب منا بعد هذه العجالة التي أثارته الكثير من التشكيكات التي يثيرها أناس في قلوبهم مرض، فلكل أتباعه، ومن ينتقص الصحابة ويشكك في عدالتهم إنما هو من أتباع المنافقين والشيعية والمعتزلة والخوارج، وقد قال جل وعلا: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً\*} وقد نبه على خطورة هذه الأراجيف والأباطيل والطعن في الصحابة قديماً إمامنا مالك، إمام دار الهجرة بالمدينة المنورة رحمه الله وإيانا عندما قال: «إنما هؤلاء أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه، حتى يقال رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين»، وقال بعده أبو نعيم الأصبهاني: «فالإمساك عن ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر زللهم، ونشر محاسنهم ومناقبهم وصرف أمورهم إلى أجمل الوجوه من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان». وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" معلقاً على ما وقع بين الصحابة في الفتنة: "فكلهم معذورون ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهادتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم" ونقل الخطيب البغدادي قبله في "الكفاية" عن أبي زرعة الرازي أن من ينتقصهم يعتبر زنديقاً لأنهم بلغوا الكتاب والسنة، فمن جرحهم أراد إبطالهما فهو أولى بالجرح" قلت هذا بيان منا بعد خوض جميع الأقوال لكي نبين موقف أهل السنة والجماعة وهو الذي نقصد هنا بإجماعهم على عدالة الصحابة جميعهم

رضوان الله عليهم أجمعين، أما ترهات أهل الهوى والبدع فباطل لا ينقض هذه القاعدة.

(2) **القاعدة الثانية:** أجمعوا على أن جهالة الصحابي لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول للقاعدة الأولى. لا نعلم في ذلك خلافا يستحق الذكر إلا ما صدر من ابن القطان الفاسي في رد مرسل ابنت أم سلمة وهي مختلف في صحبتها، فلم يلتفت إليه أحد من الحذاق الجهابذة من المتقدمين والمتأخرين وهنا نقل ابن حجر في "فتح الباري" قال: "كان عمر بن الخطاب وجار له يتناوبان الحضور عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بيوم فيخبر أحدهما الآخر بما نزل من الوحي في ذلك اليوم" وعزا ابن حجر العسقلاني القول بأن ذلك الرجل هو عتبان بن مالك" قلت لعله نقله من كتاب المبهمات للخطيب البغدادي.

كما جاء في "الكفاية" عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً"

وهذا أبو هريرة رضي الله عنه روى - كما في صحيح البخاري وغيره - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أصبح جنباً فلا صيام له" فلما روجع فيه قال: سمعته من الفضل بن عباس، ولعل جل أحاديثه التي تتعلق بالبعثة والهجرة وبعض الغزوات التي وقعت قبل غزوة خيبر من هذا النوع إلا أن يكون راجعها مع النبي صلى الله عليه وسلم أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرتة فسمعها منه لأنه لم يكن آنذاك قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ما دفع الرافضة وبعض الفئات الضالة عن الجادة إلى اتهامه بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما أن ابن عباس رضي الله عنهما روى حديث "إنما الربا في النسبية" عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا كما في صحيح البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد وغيرهم فلما سئل عن سماعه إياه من النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنه سمعه من أسامة بن زيد.

كما روت عائشة رضي الله عنها، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وغيرهم أحاديث لم يشهدوا وقوعها ولم يصرحوا فيها بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم كبدء الوحي، والإسراء وغير ذلك، فكانت صيغ رواية أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم من الأدلة التي ساقها بعض الباحثين على أنهم لم يستعملوا الإسناد، بل كان الإرسال شأنهم، وقال الشوكاني في "إرشاد الفحول": - بعد ما بين الإجماع على عدالة الصحابة كلهم - "وإذا تقرر لك عدالة جميع من ثبتت له الصحبة علمت أنه إذا قال الراوي عن رجل من الصحابة ولم يسمه كان

ذلك حجة ولا يضر الجهالة لثبوت عدالتهم على العموم" قلت ولكن كتاب ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" يعج بكلمة "مجهول" في حق الصحابة، فهل ذلك يعتبر طعنا فيهم أم أنه مدلول خاص بأبي حاتم؟ فقد أطلق أبو حاتم "مجهول" على لفيف من الصحابة. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

1/ بشر بن عصمة المزني قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خزاعة مني وأنا منهم" روى عنه كثير بن أفح مولى أبي أيوب من رواية محمد بن عبد الله بن عتبة بن الفراح عن إبراهيم بن عطاء عن كثير، قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول ذلك ويقول: شيخ مجهول" فأشكل ذلك على البعض وقال: ألا يعني بشيخ مجهول محمد بن عبد الله بن عتبة؟ أحد رواة السند .

2/ ثابت بن قيس بن الخثيم بن عدي: قال ابن أبي حاتم سألت أبي، فقال: لا أعرفه" لكن ابن حجر قال في "لسان الميزان" أثبت أنه من الصحابة قلت كما في التاريخ الكبير للبخاري والثقات لابن حبان.

3/ جبلة بن مالك الداري من رهط تميم الداري الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من تبوك، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول".

4/ جهم بن قيس أبو خزيمة وكان ممن هاجر إلى الحبشة، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول".

5/ جمرة بن النعمان من بني غدره قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني غدره، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" سمعت أبي يقول ذلك ويقول: لا أعرفه".

6/ حبيب بن أسلم مولى آل حشم بن الخزرج أنصاري بدري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: لا أعرفه".

7/ حبيب الأنصاري روى عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه الفضيل بن مرزوق، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: لا أعرفه.

8/ حمزة بن الحمير ويقال خارجة بن الجبير من بني عبيد بن عدي الأنصاري بدري، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول".

9/ حيان بن ملة أخو أنيف بن ملة قال ابن أبي حاتم: ذكر بعض الناس أن له صحبة وسمعت أبي يقول: هو مجهول.

10/ حارثة بن سراقة بن الحارث الأنصاري قال ابن أبي حاتم: يقال إنه أول قتيل قتل من الأنصار ببدر، سمعت أبي يقول ذلك ويقول لا أعرفه".



- 11/ حريث بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه أنصاري، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "بدري سمعت أبي يقول: هو مجهول لا أعرفه".
- 12/ حاطب بن عمرو بن عبد شمس: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "من المهاجرين الأولين، سمعت أبي يقول: هو مجهول".
- 13/ خزابة بن نعيم بن عمرو بن مالك بن الضبيب: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "روى عنه ابنه، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم "سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول".
- 14/ حطاب بن الحارث: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "أخو حاطب ممن هلك بأرض الحبشة سمعت أبي يقول: لا أعرفه".
- 15/ خدام بن وديعة: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "وهو الذي نزل عثمان رحمه الله وبعض أصحابه حين هاجروا عليه فيما يقال، ويقال على غيره نزلوا، سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول هو مجهول".
- 16/ خليدة بن قيس بن عثمان من بني نعمان بن سنان: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "شهد بدرا سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول هو مجهول".
- 17/ روح بن سيار الكلبي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "شامي له صحبة روى له مسلم بن زياد مولى ميمونة صاحب بقية، سألت أبي فقال: لا أعرفه".
- 18/ روح بن بقية سيار: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "الشامي روى بقية بن مسلم بن زياد عنه وذكر أنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه".
- 19/ رحيلة بن ثعلبة بن خالد بن ثعلبة الأنصاري: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "بدري، سمعت أبي يقول: هو مجهول".
- 20/ رشدان ويقال راشدان: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت أبي يقول: هو مجهول".
- 21/ زيد بن حارثة العمري الأوسي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "له صحبة مديني روى عنه زيد سمعت أبي يقول ذلك ويقول: لا أعرفه".
- 22/ عبد الله بن عمرو بن مليل المدني: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "له صحبة روى عنه بكر وعلقمة ابناه سمعت أبي يقول: لا أعرفه".
- 23/ العلاء بن خباب ويقال العلاء بن عبد الله بن الخباب: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من أكل الثوم فلا يقربن المسجد ثلاثا، سئل أبي: هل له صحبة؟ فقال: لا أعرفه".

24/ و25/ قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "عثامة بن قيس البجلي له صحبة، روى عن عبد الله بن سفيان وله صحبة، سمعت أبي يقول: هما مجهولان".

26/ عزب الكندي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه عبد الملك بن أبي عياش سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول".

27/ كنانة بن أوس فيظي أخو عرابة: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "أنصاري يقال له صحبة، روى عنه... سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول".  
28/ محمد بن حويطب القرشي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عتاب بن بشير عن خفيف عنه، سمعت أبي يقول: لا أعرفه".

29/ محمد الظفري: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "ذكر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ومسح برأسه روى عنه ابنه يونس بن محمد، سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول".

30/ وهب بن قيس بن أبان الطائفي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "له صحبة روت عنه ابنته ربيعة، سمعت أبي يقول: هو مجهول".

31/ يزيد بن روح اللخمي: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "من رهط تميم الداري روى عن.. روى عنه إسحاق، سمعت أبي يقول: هو مجهول".

32/ أبو حاتم المزني: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فأنكحوه" روى حاتم عن عبد الله بن هرم عن محمد وعبيد ابني سعيد عنه، نا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: لا أعلم لأبي حاتم حديثاً غير هذا، ولا أعرف له صحبة".  
32/ أبو حريز: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "له صحبة روى عنه.. سمعت أبي يقول: لا أعرفه".

34/ أبو خالد: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "يقال إن له صحبة وروى عن عمر رضي الله عنه روى عنه مالك بن الحارث، روى وكيع عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن أبي خالد وكانت له صحبة قال: وفدت إلى عمر، سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحيم، قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه سئل عن أبي خالد الذي روى عنه مالك بن الحارث فقال: لا أعرفه".

35/ أبو المنيب: قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "له صحبة روى عنه عبيد الله بن زحر ومسلم بن زياد مولى ميمونة، سمعت أبي يقول ذلك، سألت أبي

عن أبي المنيب الذي يروي عنه مسلم بن زياد فقال: لا أعرفه، وسئل أبو زرعة عن أبي المنيب، فقال: شيخ مجهول"  
وبقي آخرون من الصحابة قال في حقهم أبو حاتم: مجهول، ولعل "مجهول" عنده هنا تعني أنه مقل من رواية الحديث فكأنه مجهول برواية الحديث، والله أعلم. وأما التابعون وغيرهم من الرواة فمجهول من أبي حاتم في حقهم زادت على المائتين، وإننا نقوم الآن بدراسة حول مفهوم "مجهول" عند أبي حاتم وابن حزم وابن القطان الفاسي، والله الموفق.

**3- القاعدة الثالثة:** أجمعوا على وجوب معرفة أسماء وأحوال جميع رجال السند للحكم عليهم إلا الصحابي وذلك لأنهم عرفوا الحديث الصحيح بأنه الحديث الذي توفرت فيه خمسة شروط هي: رواية العدل الضابط له عن مثله إلى منتهاه، واتصال سند الرواة الثقافات، وضبط العدول الثقافات لما سمعوه من الأقوال والأفعال والتقارير والأوصاف، والخلو من العلة، والخلو من الشذوذ، والذي يهمننا من هذه الشروط هو معرفة رجال السند للحكم عليهم وتبيين أحوالهم من حيث العدالة والضبط والشهرة، وسماع بعضهم البعض الخ.. وقد تنبه حذاق جهابذة أهل الصنعة في علم الحديث منذ فترة مبكرة عن الإسناد بل جعلوه من الدين حيث لا يستغنى عنه، بل وقد تنبه إلى ذلك بعض الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما كما في صحيح مسلم مع شرح النووي قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" وفي رواية: "وأما إذا مارستم كل صعب وذلول فهيئات" وشرح النووي ذلك قائلا: "بعدت استقامتكم فبعد أن نثق بكم" وانظر أيضا ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي".

وأما على مستوى التابعين، فقد نقل الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" عن محمد بن سيرين وأنس بن سيرين والضحاك بن مزاحم وعقبة بن نافع أنهم قالوا: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي": "خرج مسلم في مقدمة كتابه من طريق هشام عن ابن سيرين قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم" وخرجه العقيلي في مقدمة كتابه من طريق ابن عون عن ابن سيرين وزاد، قال: وذكر عند محمد حديث عن أبي قلابة، فقال: إنا لا نتهم أبا قلابة، ولكن عمن أخذ عنه أبو قلابة"

وأخرج الترمذي في العلل بسنده عن ابن سيرين، قال: "كان في الزمان الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع" قلت ويؤيد ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي في "الكفاية" عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: "ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب" كما نقل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: "ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا" قلت وقد تعقب كلام الترمذي في العلل ابن رجب الحنبلي في شرحه قائلا: "هذا الأثر خرج مسلم في مقدمة كتابه عن محمد بن الصباح البزاز عن إسماعيل بن زكريا به ولفظه: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." وخرجه الخطيب البغدادي.. ثم قال رحمه الله وإيانا: "وابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم" وفي رواية عنه أنه قال: "إن هذا العلم دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه" وفي شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي أن عقبة بن أبي حكيم كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، قال: "فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الزهري: "قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجزأك على الله، ألا تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة" وانظره في معرفة علوم الحديث وفي بحوث في تاريخ السنة المشرفة وفي المجلد الثاني من كتاب "الوضع في الحديث".

وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق عن الوليد بن مسلم أن الزهري قال: "يا أهل الشام، مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم، وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ" ونقله صاحب السنة ومكانتها في التشريع، وكذلك كتاب بحوث في تاريخ السنة وكذلك المجلد الثاني من الوضع في الحديث. وجاء في الطبقات الكبرى عن حماد بن سلمة أنه قال: "كنا نأتي قتادة فيقول: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبلغنا عن علي، ولا يكاد يسند، فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول: حدثنا إبراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة فجعل يقول: سمعنا مطرفا، وسألت سعيد بن المسيب، حدثنا أنس بن مالك، فأخبر بالإسناد".

وجاء في مقدمة "الجرح والتعديل" نقلا عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: "أول من أسند الحديث ابن شهاب" كما جاء ذلك أيضا في كتاب "بحوث في تاريخ السنة"

وفي المجلد الثاني من كتاب "الوضع في الحديث" وجاء في شرح علل الترمذي: "وروى الإمام أحمد عن جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم قال: "إنما سئل عن الإسناد أيام المختار" وسبب هذا أنه كثير الكذب على علي في تلك الأيام، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم - كما في صحيح مسلم -: "سيكون في ثقيف كذاب ومبير" وأكد شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة" أن الكذاب هو المختار وأما المبير الذي يكثر القتل هو الحجاج. كما روى شريك عن أبي إسحاق سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي، قال: "ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا" وروى يونس عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي، قال: "قاتل الله المختار أي شيعة أفسد وأي حديث شان" خرج الجوزجاني وقال: "كان المختار يعطي الرجل الألف دينار والألفين على أن يروي له تقوية أمره حديثاً" قلت وقد أكثر صاحب كتاب المراجعات الرافضي من إطراء المختار الكذاب وأكثر الثناء عليه وزعم أن ما وجه إليه إنما هو راجع إلى أحقاد النواصب على الشيعة. وقال ابن رجب في شرح العلل ما يؤيد هذا المذهب، فقد نقل عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجح عن بدعته، وجعل يقول: "انظروا هذا الحديث عن تأخذونه، فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً" قلت وهذا إسناد مقبول لولا إبهام من روى عنه ابن لهيعة فالراوي عن ابن لهيعة عبد الله المقرئ وكان يتقي وينتقي حديثه وقد صرح ابن لهيعة بالسماع وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، ولذلك نقل ابن أبي حاتم عن يزيد بن هارون قال: "لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون".

ج/ وأما على مستوى تابعي التابعين: فلقد تنبه الحذاق الجهابذة المتقدمون السباقون إلى النقد من تابعي التابعين إلى أن الإسناد هو السبيل إلى الحكم على الحديث خاصة إذا كان الراوي محل اتهام فيما يخص بسوء الحفظ أو الوهم. وقد تشددوا أكثر فأكثر بالتحري والتدقيق والتروي إذا كان الراوي من أهل البدع على اختلاف بينهم فيما يخص بالرواية عنهم أصلاً. وهكذا نقل الخطيب البغدادي في كتابه "شرف أصحاب الحديث" عن عبد الله بن المبارك أنه قال: "مثل من يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بدون سلم" كما نقل عنه ابن رجب وعزاه لمقدمة مسلم أنه قال: "إن الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن سفيان الثوري أنه قال: "الإسناد سلاح المؤمن، فإن لم يكن معه سلاح بأي شيء يقاتل؟" وفي هذا نقل الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية" عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا عن سفيه

معلن بالسفه وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من رجل له فضل وصلاح عبادة لا يعرف ما يحدث".

وجاء في شرح علل الترمذي لابن رجب: "قال يعقوب: وسمعت علي ابن المديني يقول: "كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحدا أول منه محمد بن سيرين ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال" قلت ويؤيد ذلك ما نقله القاضي عياض بن موسى

اليحصبي. فقد نقل القاضي عياض في كتابه "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك": "قال ابن أبي أويس: سمعت مالكا يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو أوثمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن" قلت وابن أبي أويس ابن أخت مالك وابن عمه وزوج ابنته إلا أنه وهاه النسائي وغيره وهو من رجال الصحيحين، ولكن روى ابن وهب مثله وروى الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" عنه أنه قال: "إن هذا العلم هو لحمك ودمك،

وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه" ونهج شعبة نفس النهج في التثبت والتروي والتدقيق بالزام الإسناد وتتبعه وانتقاء الرواة، فقد نقل عنه ابن رجب في شرح العلل، قال: "وقد سئل شعبة بن الحجاج متى يترك حديث الرجل؟ فقال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه" ونقل ذلك عنه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" كما نقل الذهبي في "تذكرة الحفاظ" أن عبد الله بن المبارك سئل عمن نأخذ عنه؟ فقال: "من طلب العلم لله، وكان إسناده أشد قد يلقي الرجل ثقة، وهو يحدث عن غير ثقة، ويلقى الرجل غير ثقة يحدث عن ثقة، ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقة". قلت لذلك ألزموا جميعا الإسناد، فقد جاء في كتاب "المجروحين" عن شعبة أنه

قال: "كل حديث ليس فيه: حدثنا وحدثنا فهو كالرجل بالفلاة معه البعير ليس له ختام" وفي رواية: "كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو خل وبقل" لذلك أخرج ابن رجب في "شرح علل الترمذي" قال: "فصل: قال أبو عيسى رحمه الله: "وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال: منهم الحسن البصري، وطاوس، وقد تكلموا في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب،

وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روى عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيعة بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا، فما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا، لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهما في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبييناً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال "وتعقبه ابن رجب قائلاً: "مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله" قلت لذلك قال الترمذي في "العلل": "أنا محمد بن إسماعيل أنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان حدثني أبي قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف أسكت أو أبين؟ قالوا: بين" قلت ولذلك أجمعوا جميعاً على وجوب الإسناد لأنه بالإسناد يتبين الصحيح من السنة من الطالح، والمقبول من المردود، مصداقاً لقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } ولأنهم أجمعوا على أن الحديث دين فيجب أن نعرف عن نأخذ هذا الدين، وقد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" حديث متواتر خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" عن 102 من الصحابة كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم في مقدمة صحيحه كما رواه ابن خزيمة وابن ماجه.

فمعرفة خارج الراوي وداخله ضروري بل شرط في تقبل روايته فأجمعوا على وجوب حال العين واختلفوا في حال داخل الراوي إذا روى عنه أكثر من واحد فمن روى عنه ثلاثة أو أكثر ولم يوثقه أحد ولم يجرحه أحد فهو مجهول الحال ويسمى المستور وسيأتي تفصيل خلافهم في الاحتجاج به كما أنهم اختلفوا في الاحتجاج بمجهول العين الذي وثق والجمهور على توثيقه وسيأتي الكلام عليهما، إن شاء الله.

4 / القاعدة الرابعة: أجمعوا على أن من روى عنه اثنان فأكثر وعدله واحد فأكثر ولم يجرحه أحد أنه عدل وحديثه صحيح ولا يرد إلا إذا شذ أو علل. أو كان الموثق معروفا بالتساهل كابن حبان وتفرد بالتوثيق.  
قال ابن عاصم: العدل من يجتنب الكبائر \* ويتقي في الأغلب الصغائر \* وما أبيح وهو في العيان \* يقدح في مروءة الإنسان \*  
وقال الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في كتابه "طلعة الأنوار"

عدل الرواية وذاك مسلم وإن أبح من الصغائر كذاك لا يقبل إلا من ضبط بالمصابطين اعتبرن فإن غلب	مكلف من الخسيس يسلم لم يفترف شيئا من الكبائر من زابل الخطا كثيرا والغلط وفق فضابط وإلا يجتنب
---	---

وقال الشوكاني في "إرشاد الفحول" قال أبو الوليد الباجي: ذهب جمهور أصحاب الحديث إلى أن الراوي إذا روى عنه اثنان فصاعدا انتفت عنه الجهالة وهذا ليس بصحيح عند المحققين من أصحاب الأصول لأنه قد يروي الجماعة عن الواحد لا يعرفون حاله ولا يخبرون شيئا من أمره ويحدثون بما روى عنه على الجهالة إذ لم يعرفوا عدالته [انتهى] وفيه نظر لأنهم إنما يقولون بارتفاع جهالة العين برواية الاثنين فصاعدا عنه لا بارتفاع جهالة الحال كما سبق، والحق أنه لا تقبل رواية مجهول العين ولا مجهول الحال لأن حصول الظن بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلا وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على المنع من العمل بالظن كقوله سبحانه وتعالى {إن الظن لا يغني من الحق شيئا} [يونس 36] وقوله {ولا تقف ما ليس لك به علم} [الإسراء 36] قلت وهو قول ابن القطان الفاسي وقبله أبو حاتم الرازي، فهذان الجهذان يطلقان المجهول على من لم يوثقه من عاصره وقد عرفنا لذلك بالتشدد في التوثيق وشروط تقبل الرواية.

قلت ونقل ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" عن الربيع قال: "قال الشافعي: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه ولا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه بخاف فيه إحالة الحديث، حافظا إن حدث من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلساً يحدث عن لقي ما لم يسمع منه أو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات



خلافه، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه" قال: "ومن أكثر غلظه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادات لم نقبل شهادته" قال: "وأقبل الحديث حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلساً.. ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه، ولا على النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول: حدثني أو سمعت"

**5) القاعدة الخامسة:** أجمعوا على أن من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثقه أحد أن من هذا حاله يسمى مجهول العين واختلفوا هل رواية البخاري ومسلم ومالك وشعبة ويحيى بن سعيد القطان تعديل له أم لا. وقال الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية": "المجهول عند أهل الحديث، هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: عمرو ذي مر، وجابر الطائي، وعبد الله بن العز الهمداني، وسعيد بن ذي حدان، وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة" قلت والذهلي مثل ابن حبان في التساهل في الحكم على الرجال وعلى الحديث إلا إذا كان يقصد بالجهالة جهالة العين لا جهالة الحال، قلت وممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما في الصحيح ولم يرو عنه إلا واحد ولم يوثقه أحد صراحة بقوله "ثقة"، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1/ عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور روى له الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. قال ابن حجر العسقلاني في "تقريب التهذيب": "لم يرو عن غير ابن عباس ولم يرو عنه غير الزهري" قلت لكنه من التابعين ورواية الشيخين عنه تحسن من حاله على ما في ذلك من خلاف، والله أعلم.

2 / حصين بن محمد الأنصاري السالمي المدني: قال عنه ابن حجر في "تقريب التهذيب": "صدوق الحديث من الثانية لم يرو عنه غير الزهري روى له البخاري ومسلم والنسائي، وقال عنه الذهبي في "ميزان الاعتدال": "السالمي يحتج به في الصحيحين ومع هذا فلا يكاد يعرف" وقال عنه ابن منجويه الأصبهاني في كتابه "رجال مسلم": "أحد بني سالم من سراتهم سأله الزهري عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بذلك في الصلاة".

3/ حماد بن حميد: قال الحافظ المزي في كتابه "تهذيب الكمال في علم الرجال":  
روى عن عبيد الله بن معاذ روى عنه البخاري حديثا واحدا في الاعتصام بالقرب  
من آخره لم ينسب بأكثر من هذا، ولم يعرف إلا في هذا الحديث الواحد، ووجد في  
بعض النسخ العتيقة من الجامع: قال أبو عبد الله البخاري: حماد بن حميد صاحب  
لنا، حدثنا هذا الحديث، وكان عبيد الله في الأحياء حينئذ"

4/ علي بن عبد الله بن إبراهيم: قال الباجي: أخرج البخاري في النكاح عنه عن  
الحجاج بن محمد الأعور" وذكره القيسراني في أفراد البخاري، وقال عنه ابن  
حجر في "تقريب التهذيب": مقبول"

5/ أسباط بن اليسع: أخرج البخاري في البيوع عن محمد بن عبد الله بن حوشب  
الطائفي عن هشام الدستوائي، قال أبو حاتم الرازي: مجهول، وقال ابن حجر في  
"تقريب التهذيب": يقال اسم أبيه عبد الواحد: ضعيف له حديث واحد متابعة"

6/ ضباعة بنت المقداد بن الأسود، ويقال ضبيعة بنت المقداد بن معدي كرب، قال  
عنها ابن حجر في "تقريب التهذيب": لا تعرف، من الثالثة: روى لها مسلم وأبو  
داود والنسائي.

7/ إبراهيم بن أبي أسيد البراد عن جده: قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": لا  
يعرف من الثالثة روى له مسلم وأبو داود والبخاري في "الأدب المفرد".

8/ أبو عثمان: روى عن جبير بن نفيير في الوضوء، قال ابن منجويه في كتابه  
"رجال مسلم" يشبه أن يكون سعيد بن هانئ الخولاني المصري، قال الحافظ  
المزي في "تهذيب الكمال": روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، أبو  
عثمان عن جبير بن نفيير عن عقبة بن عامر عن عمر حديث: "من أحسن الوضوء  
ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله" الحديث وقيل عن أبي عثمان عن عقبة من غير  
ذكر جبير، وقيل عن أبي عثمان عن عمر نفسه، وعنه ربيعة بن يزيد الدمشقي  
ومعاوية بن صالح، والصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه، قال ابن حجر: "وقال  
ابن حبان يشبه أن يكون جرير بن عثمان الرحبي، وقال ابن حجر في "تقريب  
التهذيب": "أبو عثمان شيخ لربيعة بن يزيد الدمشقي، قيل: هو سعيد بن هانئ  
الخولاني، وقيل جرير بن عثمان وإلا فمجهول."

ومن المجهولين المجمع على جهالتهم ولم يخرج لهم البخاري ومسلم، نذكر على  
سبيل المثال:

9/ كثير بن زاذان النخعي: قال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم وأبو زرعة:  
هذا شيخ مجهول، لا نعلم أحدا حدث عنه إلا ما روى ابن حميد عن هارون بن  
المغيرة عن عنبسة عنه، قلت والحديث الذي أشارا إليه هو: حدثنا ابن حميد، قال:  
حدثنا حكام بن عنبسة عن كثير بن زاذان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال

النبي صلى الله عليه وسلم: قال لي جبريل: يا محمد، لو رأيتني وأنا أغطه وأدس من الحال في فيه، مخافة أن تدركه رحمة الله فيغفر له [يعني فرعون]"  
10/ رجل من أهل الشام يقال له عبد الجليل عن عمه: مجهول وعمه أكثر جهالة منه كما في الحديث التالي: حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا داود بن قيس عن زيد بن أسلم، عن رجل من أهل الشام يقال له عبد الجليل، عن عم له، عن أبي هريرة في قوله تعالى {والكاظمين الغيظ} أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كظم غيظا وهو يقدر على إنفاذه، ملأه الله أمنا وإيمانا" فعبد الجليل هذا غير منسوب لا يعرف عنه سوى أنه رجل من أهل الشام، فهو مجهول، ولما كان يجهل ابن من هو، فإن عمه أكثر جهالة، والله جل وعلا أعلم.

11/ عبد الله بن أبي الفضل المدني: ترجمه ابن أبي حاتم 713/2/2 وروى عن أبيه قال: لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير ولا نعرفه " وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال": "مجهول" وقال ابن حجر في "لسان الميزان": ذكره ابن حبان في الثقات عندنا كاف في الاحتجاج بحديثه، إذ هو تابعي عرف شخصه، ووثقه ابن حبان - والتابعون عندنا - على القبول حتى يثبت في أحدهم جرح مقبول"  
12/ سعيد بن نمران الناعطي روى عن أبي بكر الصديق، روى عنه عامر بن سعد العجلي، وكان سعيد بن نمران الناعطي من أصحاب علي بن أبي طالب، وضمه على عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب، حين ولاه اليمن، وشهد اليرموك، وكان ابنه مسافر بن سعيد بن نمران من أصحاب المختار، وهو مترجم له في "التاريخ الكبير" للبخاري 47/1/2، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي 68/1/2 حيث قال أبوه: مجهول، وقال الذهبي: مجهول، وترجم له ابن سعد في "الطبقات" 56/6، وقال البخاري عنه: سمع أبا بكر الصديق، ومع ذلك أغرب ابن حجر في "لسان الميزان" 46/3 فقال: مجهول، ناسفا بذلك القاعدة التي وثق بها عبد الله بن أبي الفضل المتقدم رادا قول أبي حاتم والذهبي هناك ومقلدا لهما هنا ألم يكن من كبار التابعين وقد عرف شخصه؟

13/ أبو عثمان: روى عن أنس بن مالك ومعقل بن يسار روى عنه سليمان التيمي، قال عنه عبد الله بن علي المدني: لم يرو عنه غيره وهو مجهول " قلت له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 408/2/4 وله ترجمة كذلك في تهذيب التهذيب، الخ..

6) القاعدة السادسة: أجمعوا على أنه لا تقبل رواية المختلط أثناء اختلاطه إذا كان اختلاطه فاحشا ولا تصح بأي حال واختلفوا هل تتابع أم لا، قال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، في تنمة تحتوي على فوائد مهمة وقواعد كلية: في

القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو في بعض الشيوخ، ثم قال: النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخرهم، وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطا فاحشا، ومنهم من خلط تخليطا يسيرا " قلت وأما نحن فقد أدرجنا هنا كل من اختلط سواء في وسط عمره أو في آخره حيث لا بد من التمييز بين من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط هذا بالنسبة لمن اختلط في آخر عمره وأما من اختلط في وسط عمره فينظر فيما رواه أثناء اختلاطه هل تراجع عنه أم لا، وكذلك هل استتم ضبطه أم ساء حفظه، وهل يحدث من كتاب أم من حفظه؟ وقد سرد ابن رجب الحنبلي في هذه النقطة أربعة عشر رجلا إلا أنه قد ألف البعض رسائل لطيفة منهم برهان الدين الحلبي في رسالته "الاغتباط فيمن روي عنه الاختلاط" وابن الكيال الذهبي في "الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات" نلخص هؤلاء الثقات المختلطين كما يلي:

1/ أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي، أبو عبيد الله المصري عن عمه عبد الله بن وهب والإمام الشافعي وغيرهما وعنه مسلم بن الحجاج وإبراهيم بن عبد الله الأصبهاني وابن خزيمة وأبو بكر بن زياد: عن عبد الملك بن شعيب بن الليث قال: كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد، ثم جاءنا الخبر أنه رجع عن التخليط، قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقا، وقيل لأبي زرعة: إنه رجع عن تلك الأحاديث فقال: إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ المنزلة التي كان قبل، وذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، كذا ذكره الشيخ محيي الدين النووي في مقدمة شرح مسلم له عن أبي عمر وابن الصلاح ولم يذكره في علومه، وقيل لابن خزيمة: لم رويت عنه وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا عليه الأحاديث رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس "إذا حضر العشاء" فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه وأما سفيان بن وكيع، فإن وراقه أدخل عليه أحاديث وكلم في شأنها، فلم يرجع عنها، فتركت الرواية عنه".

2/ أبان بن صمعة الأنصاري، معدود في البصريين، قيل: هو والد عتبة الغلام روى عن ابن سيرين، وشهر بن حوشب، وجابر بن عمرو الراسبي وعن أمه عن عائشة وعنه يحي القطان ووكيع وخالد بن الحارث وأبو عاصم الضحاك، أطلق يحي بن معين القول بتوثيقه، وقال أحمد بن حنبل: صالح لكنه تغير، وقال يحي بن سعيد: تغير بأخرة، وكذا قال الذهبي في الكاشف، وقال عبد الرحمن بن مهدي: اختلط قبل موته بزمان، وقال أبو أحمد بن عدي: إنما عيب عليه اختلاطه لما كبر،

ولم ينسب إلى الضعف، وقال ابن مهدي: اختلط البتة وروى له مسلم عن أبي الوازع عن أبي بردة في فضل عمار، مستشهدا به لأبي بكر بن شعيب وروى له النسائي وابن ماجه، والذي أخرجه مسلم عن أبان بن صمعة عن أبي الوازع عن أبي برزة في كتاب البر والصلة والآداب: باب فضل إزالة الأذى عن الطريق وابن ماجه في كتاب الأدب باب إمطة الأذى عن الطريق، والنسائي في كتاب الأشربة باب: الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر".

3/ إبراهيم بن أبي العباس ويقال ابن العباس السامري، أبو إسحاق معدود في الكوفيين وفي من نزل بغداد: عن إسماعيل بن عياش وشريك بن عبد الله النخعي وأبي معشر وغيرهم وعنه أحمد بن حنبل والعباس بن محمد الدوري وعدة أطلق الإمام أحمد بن حنبل وأبو عوانة والدارقطني القول بتوثيقه، وعن أحمد لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، قال محمد بن سعد: اختلط في آخر عمره فحجبه أهله في منزله حتى مات، قاله المزي في تهذيبه وتابعه الذهبي في تهذيبه وميزانه، زاد في الميزان: قلت ما ضره الاختلاط، روى له النسائي في كتاب الأشربة باب الأخبار التي عقل بها من أباح شراب المسكر عن ابن عباس رضي الله عنهما "حرمت الخمر قليلها وكثيرها" الحديث.

4/ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المعروف بابن راهويه، مروزي: إمام من أعلام الأئمة المبرزين، روى عن إسماعيل بن عليّة، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وعفان بن مسلم، والفضل بن دكين، روى عنه الجماعة سوى النسائي وبقية شيوخه وأبو العباس السراج، أما المسند من حفظه، قال وهب بن جرير جزي الله لإسحاق بن راهويه وصدقة ويعمر عن الإسلام خيرا، أحيوا السنة بأرض المشرق، مجمع على ثقته وعلمه وورعه، إلا أنه قال عنه أبو داود: تغير قبل أن يموت بستة أشهر فرميت بما سمعت في تلك الأيام، وقال الذهبي في ميزانه في ترجمة ابن راهويه: أحد الأعلام وذكر لشيخنا أبي الحجاج - يعني المزي - حديث، فقال: قيل إن إسحاق اختلط في آخر عمره" قلت والذي أشكل هنا أننا لا نستطيع تحديد تلك الأشهر الستة التي اختلط فيها لأنه مختلف في وفاته قيل توفي سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائتين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

5/ أحمد بن مالك أبو بكر القطيعي: أطلق أبو عبد الرحمن السلمي والدارقطني والحاكم والبرقاني والخطيب البغدادي توثيقه ومثلهم أبو بكر بن نقطة، وقال الخطيب البغدادي في التاريخ: حدثت عن أبي الحسن بن الفرات قال: كان القطيعي مستورا، صاحب سنة، كثير السماع من عبد الله بن أحمد وغيره، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وكف بصره وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه [انظر

تاريخ بغداد 73/4-74] قال الأنبا سي: وقد أنكر صاحب الميزان هذا على ابن الفرات، وقال: هذا غلو وإسراف [ انظر الميزان 87/1-88] وتعبه ابن حجر في "لسان الميزان 145/1" قائلا: إنكار الذهبي على ابن الفرات عجيب، فإنه لم ينفرد بذلك، فقد حكى الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد المسيبي يقول: قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض، فقال لنا ابن اللبان الفرضي: لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل ومنعت ابنتي السماع منه، قال: فلم يذهب إليه " قلت وعلى تقدير ما ذكر أبو الحسن بن الفرات من التغيير، وتبعه ابن الصلاح فممن سمع منه في الصحة: الدارقطني، وأبو جعفر بن شاهين، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو علي بن المذهب راوي المسند عنه، فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين وثلاثمائة، إلا أن ابن حجر قال في "لسان الميزان": "145/1": قال الذهبي: في آخر ترجمة الحسن بن علي المذكور: شيخ ليس بمتقن وكذلك شيخه ابن مالك ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والإسناد، انظر الميزان 512/1

17 إسماعيل بن عياش بن سليم معدود في الحمصيين عن إسحاق بن عبد الله، وسليمان العمش، وهشام بن عروة، وغيرهم وعنه حيوة بن شريح، وعلي بن حجر، أثبتته ابن سميع في السادسة، وقال يعقوب: تكلم فيه قوم، وهو ثقة، عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وقال دحيم: هو عن الشاميين غاية، وخط عند المدنيين، وقال يحيى بن معين: خط في حديثه عن أهل العراق وليس أحد أعلم منه بحديث الشام، وقال البخاري: في حديثه عن غير بلده نظر، وقال وكيع: قدم علينا، فأخذ مني أطرافا لإسماعيل بن أبي خالد فرأيته يخط في أخذه، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص صحيح، وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" في باب "النهي عن التسمية بالوليد، وإسماعيل بن عياش لما كبر تغيير حفظه، وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم، فلعل هذا الحديث أدخل عليه في كبره، أو قد رواه وهو مختلط، انتهى، ذكره صاحب الاغتباط، روى له أبو داود الترمذي وابن ماجه: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث" وحديث "عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديته".

18 إبراهيم بن خيثم بن عراك بن مالك: قال الجوزجاني: اختلط بأخرة قاله برهان الدين الحلبي في كتابه "الاغتباط" قلت علة الحلبي في الاغتباط أنه لا يميز بين من سمع قبل الاختلاط وبعده

19 بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي - أبو معاذ - معدود في البصريين روى عن الحكم بن الأعرج، وجده عبد الرحمن، وجد أبيه أبي بكرة بطريق الإرسال، وعنه الأسود بن شيبان وشعبة بن الحجاج، وغيرهما، أطلق

يحي بن معين وابن ماکولا القول بتوثيقه، وقال ابن المديني: سمعت يحي يثني عليه خيرا، وقال النسائي: ليس به بأس وقال يحي بن سعيد: رأيتَه قد خلط، وقال النسائي: تغير، وقال الكوسج: ثقة روى له ابن ماجه: عن أبي بكره قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين، فقال: إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير: أما أحدهما فيعذب في البول وأما الآخر فيعذب في الغيبة" قلت والحديث مشهور أو متواتر، والله أعلم.

10/ بشر بن الوليد الكندي الفقيه: ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وفيه قال صالح بن محمد جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل، كان قد خرف.

11/ جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو النضر، معدود في البصريين: روى عن أيوب السختياني والحسن البصري، وحמיד الطويل، وأبي رجاء العطاردي، وروى عنه ولده وهب، وعبد الرحمن بن مهدي، ووکیع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وهذبة بن خالد، وشيبان، وغيرهم، أطلق يحي بن معين، والعجلي، وأبو حاتم بصلاحه وصدقه، وعن يحي بن معين: ليس به بأس، فقيل له: هو يحدث عن قتادة بمناكير، فقال: هو عن قتادة ضعيف، وقيل له: من أحب إليك هو أو أبو الأشهب؟ فقال: ما أقربهما، وجرير أكثرهما وهما، وقال ابن مهدي: هو أثبت عندي من قره بن خالد، ووثقه ابن عدي إلا في قتادة، قال ابن مهدي: اختلط فحجبه أولاده، فلم يسمع أحد عليه زمان اختلاطه شيئا، وكان حماد بن سلمة يعظمه كثيرا" روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وغيرهم، توفي سنة 170.

12/ جرير بن عبد الحميد الضبي: اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز فعرفه، وقال أبو حاتم: صدوق، تغير قبل موته، كذا نقل هذا الكلام أبو العباس النباتي في ترجمة جرير بن عبد الحميد، وقال البيهقي: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ.

13/ حبان - بالكسر - ابن يسار الكلابي، أبو روح، ويقال أبو رويحة البصري: روى عن عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله، ويزيد بن أبي مريم، وثابت البناني، وعنه حبان - بالفتح - بن هلال، والتبونكي، وعمرو بن عاصم الكلابي، أثبتته ابن حبان في الثقات، وعن غيره: صويلح، تغير حفظه واختلط، وقال الصلت بن محمد: اختلط آخر عمره، وقال الذهبي: تغير حفظه، روى له أبو داود في كتاب الصلاة، باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل" الحديث.

14/ حصين - بضم الحاء - بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل، معدود في الكوفيين، ابن عم منصور عن جابر بن سمرة، وحبیب بن أبي ثابت، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم وعنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله، وهشيم، وعلي بن عاصم، وغيرهم، أحد الثقات الأثبات، احتج به الشيخان ووثقه أحمد وأبو زرعة ويحي بن معين والعجلي وأبو حاتم، قال يزيد بن هارون: إلا أنه اختلط، وقال النسائي: تغير، وقال علي بن عاصم: إنه لم يختلط، حكاه الذهبي في الميزان، وقال ابن الصلاح في علومه: حصين بن عبد الرحمن اختلط وتغير، ذكره النسائي وغيره، وقال أبو حاتم: ثقة، ساء حفظه في الآخر، أخرج له الستة، وقال يزيد بن هارون: طلبت الحديث والحصين حي، كان يقرأ عليه، وكان قد نسي واختلط، وذكره البخاري في الضعفاء وكذلك العقيلي وابن عدي ولم يذكروا فيه تضعيفا غير أنه كبير ونسي، وقد سمع منه قديما قبل أن يتغير: سليمان التيمي، وسليمان الأعمش، وشعبة، وسفيان، واقتصر الأبناسي على هؤلاء الأربعة مع أن هشيم بن بشير، وزائدة بن قدامة، وخالد الواسطي، وعباد بن العوام، سمعوا منه قبل تغيره، صرح بذلك في الثلاثة الأول ابن حجر في هدي الساري، وابن رجب في شرح العلل في الأول فقط، والسخاوي في الثاني والثالث في فتح المغيث وفي الرابع العجلي في ثقافته مثل سليمان بن كثير العبدى وشعيب بن ميمون الواسطي لأنهما ماتا قبله ومن الطبقة التي قبله، وقال ابن حجر في هدي الساري: ص 398: أخرج له البخاري من حديث شعبة والثوري وزائدة وأبي عوانة وأبي بكر بن عياش وأبي كدينة وحصين بن نمير وهشيم وخالد الواسطي وسليمان بن كثير العبدى وأبي زيد عشر بن القاسم وعبد العزيز العمي وعبد العزيز بن مسلم ومحمد بن فضيل عنه" وقال السخاوي: أخرج له مسلم من رواية جرير بن حازم وزيايد بن عبد الله البكائي وأبي الأحوص سلام بن سليم وعباد بن العوام وعبد الله بن إدريس" [ انظر فتح المغيث 3/338 ]

**تنبيه:** ذكر الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق بأنهم أربعة يحملون هذا الاسم هم:

\*- حصين بن عبد الرحمن الكوفي الحارثي: حدث عن الشعبي، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، والحجاج بن أرطاة، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وحكى عن أحمد أنه قال فيه: ليس يعرف، ما روى عنه غير الحجاج وإسماعيل بن أبي خالد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ليس هذا بالأول.



\*- حصين بن عبد الرحمن الكوفي النخعي روى عن الشعبي أيضا روى عنه حفص بن غياث، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والخطيب البغدادي وروى عن أحمد أنه قال: هذا رجل لا يعرف، وقال الخطيب البغدادي: لم يرو عنه غير حفص بن غياث

\*- حصين بن عبد الرحمن الكوفي الجعفي: روى عن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب، روى عنه طعمة بن غيلان الكوفي، ذكره الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق والمزي في التهذيب والذهبي في الميزان وقال: مجهول.

15/ حنظلة بن عبد الله وقيل ابن عبيد الله وقيل ابن عبد الرحمن وقيل ابن أبي صفية السدوسي البصري، أبو عبد الرحيم، إمام مسجد بني سدوس بفتح السين، روى عن أنس بن مالك وشهر بن حوشب وعبد الله بن الحارث بن نوفل وغيرهم، روى عنه جرير بن حازم وعبد الله بن المبارك، وشعبة، وعبد الوارث، أثبته ابن حبان في الثقات كعادته، قال ابن معين: تغير في آخر عمره، وقال يحيى القطان: اختلط بأخرة، وضعفه الإمام أحمد، روى له الترمذي وابن ماجه، ولم يبين لنا من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعده إلا أن يحيى بن سعيد القطان قال:

تركته عمدا كان قد اختلط، وقد روى له الترمذي في الاستئذان: باب ما جاء في المصافحة عن أنس بن مالك، قال: قال رجل الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال: لا، قال: أفيأخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم" قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الزيلعي في "نصب الراية" الحديث الذي رواه الترمذي، رواه البيهقي في "شعب الإيمان" وقال: تفرد به حنظلة السدوسي وكان قد اختلط في آخر عمره" قلت صنيع البيهقي والزيلعي يستشف منه تضعيف حنظلة السدوسي.

16/ الحسين بن الحسين الفاندي الراوي عن أبي علي شاذان، قال شجاع الذهلي وغيره: تغير بأخرة، زاد ابن حجر في "لسان الميزان": "ذكر ابن السمعاني، قال: سألت عبد الله بن طاهر فارس هل سمعت من الفاندي شيئا؟ فقال: حضرت عنده فسألت بعض أهل الحديث أن يقرأ عليه شيئا، فقرأ حديثين، فجاء ابن خسرو فعرّفه أذني وقال: هذا مجنون، كيف تسمع منه؟ فتركته، وقال السلفي في "مجمع شيوخه": "لم يرو له غير ابن شاذان وكان صحيح السماع، ما روى غير جزأين أو ثلاثة وتناقض عقله في الآخر".

17/ الحسين بن علي النخعي: شيخ كتب عنه الإسماعيلي، عمر فتغير، ذكره برهان الدين الحلبي في كتابه "الاغتباط" وذكره الخطيب البغدادي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي: عمر وتغير، لا يعتمد عليه، وأتى بخبر باطل وهو حديث "فضلت على الناس بأربع" وقال ابن حجر في "التقريب": ضعيف،

والحديث أخرجه الهيثمي وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون [مجمع الزوائد 269/8].

18/ خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف معدود في الكوفيين: روى عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، وعطية العوفي، وأنس وغيرهم، روى عنه عبد الله بن المبارك، وأحمد بن يونس، وغيرهما، أثبتته ابن حبان في الثقات، وقال أبو عبيد الآجري: لم يذكره أبو داود إلا بخير، وضعفه ابن معين وقال: خلط قبل موته بعشر سنين وكان قبل ذلك ثقة، روى له الترمذي في "فضائل القرآن" عن معقل بن يسار رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل به سبعون ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم، مات شهيدا، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة"

19/ خطاب – بفتح الخاء – ابن القاسم الحراني أبو عمر، قاضي حران: روى عن زيد بن أسلم وخصيف بن عبد الرحمن، وغيرهما، روى عنه المعافي بن عمران والنفيلي وغيرهما، أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه وأثبتته ابن حبان في الثقات، وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: ثقة، وعنه عن أبيه: يكتب حديثه، قال الحافظ المزني في التهذيب والذهبي في الميزان، وصاحب الاغتباط: اختلط قبل موته، أخرج له أبو داود حديثا في كتاب النكاح باب: ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، عن النفيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه كره أن يجمع بين العمّة والخالة، وبين الخاليتين والعمتين" وأخرج له النسائي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وحفصة: صوما يوما مكانه، قال فيه النسائي هو حديث منكر وخصيف ضعيف وخطاب لا علم لي به."

20/ خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، التابعي، مولاهم، أبو أحمد: كان بالكوفة ثم انتقل منها إلى واسط ثم تحول إلى بغداد، رأى عمرو بن حريث الصحابي وهو ابن ست سنين، وروى عن جعفر بن أبي وحشية، وحמיד بن عطاء الأعرج، ومحارب بن دثار، وغيرهم، وعنه علي بن حجر، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وابن عرفة صدوق، قاله الذهبي، وقال يحيى بن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال محمد بن عمار: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد: ثقة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ولا أبرئه من أن يخطئ في بعض الأحاديث، أنكر سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل رؤيته لعمرو بن حريث وكذبه في ذلك سفيان، وقال أحمد: شبه عليه، وقال أحمد: رأيته مفلوجا سنة 177 هـ وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديما فسماعه صحيح، وعنه قد أثبتته فلم أفهم عنه، قال ابن سعد: تغير قبل موته واختلط، وقال عبد الله عن أبيه – يعني الإمام أحمد -: "

رأيت خلفا وهو كبير فوضعه إنسان، فصاح، يعني من الكبر، فقال له إنسان: يا أحمد، حدثكم محارب بن دثار، وقص الحديث، فتكلم بكلام خفي، فجعلت لا أفهم فتركته" روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ولم يتبين من سمع منه قبل الاختلاط عن سمع منه بعده"

21/ داود بن فراهيج: قال أبو حاتم: تغير حين كبر، وهو ثقة، صدوق، نقلته من الاغتباط للحلي: روى عن أبي سعيد وأبي هريرة، وروى عنه شعبة وعبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث، ويزيد بن عبد الملك، وغيرهم، قال ابن المديني: سمعت يحيى القطان يقول: كان شعبة يضعف حديث داود بن فراهيج، ووثقه مرة أخرى، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: لا أرى بمقدار ما يرويه بأسا، قلت ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

22/ ربيعة بن أبي عبد الرحمن واسم أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي التابعي: أبو عثمان المعروف بريبعة الرأي، فقيه أهل المدينة، أحد الأئمة الثقات وعنه أخذ مالك الفقه، يروي عن أنس والسائب بن يزيد وابن المسيب والحارث بن بلال والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وغيرهم وروى عنه مالك والليث والدراردي وأبو ضمرة وإسماعيل بن جعفر وسفيان الثوري وسليمان بن بلال وغيرهم، احتج به الشيخان، قال ابن الصلاح: قيل إنه تغير في آخر عمره، وترك الاعتماد عليه لذلك، وقال الأبناسي: وما تعرض أحد لاختلاطه، ووثقه الجماعة إلا أن النباتي أوردته في ذيل الكامل وقال: إن البستي - وهو ابن حبان - ذكره في الزيادات مقتصرًا على قول ربيعة لابن شهاب: إن حالي ليست تشبه حالك، أنا أقول برأي من شاء أخذه، وذكر البخاري قول ربيعة هذا في التاريخ الكبير، وقال ابن سعد بعد توثيقه: كانوا يتقونه لموضع الرأي، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

23/ رواد بن الجراح العسقلاني أبو عصام: قال أبو حاتم: محله الصدق تغير حفظه، وقال مرة: كان قد اختلط لا يكاد يقوم له حديث قائم، وذكره برهان الدين الحلي في كتابه "الاغتباط"، قلت قال عنه ابن حجر: صدوق اختلط بأخرة فترك، في حديثه عن الثوري ضعف شديد، وقال البخاري في التاريخ: عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد أن يقيم حديثه، ويقال: يزيد" ولم يميزوا لنا من روى قبل اختلاطه ومن روى بعد اختلاطه.

24/ سعيد بن إياس أبو مسعود الجريري - بضم الجيم - معدود من البصريين عن عثمان بن حزن القشيري، وحيان بن عمير القيسي وعبد الله بن بريدة وأبي الطفيل ويزيد بن الشخير وغيرهم وروى عنه إسماعيل بن عليه، وسفيان

الثوري، وعبد الله بن المبارك، وشعبة ويزيد بن هارون وغيرهم، وهو ثقة احتج به الشيخان وأطلق يحيى بن معين والنسائي القول بتوثيقه، وقال أحمد بن حنبل: محدث أهل البصرة، قال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث، وقال كههمس: أنكر الجريري أيام الطاعون، وقال النسائي: ثقة، أنكر أيام الطاعون، أما من سمع منه قبل الاختلاط فهم: شعبة وسفيان الثوري والحمدان وإسماعيل بن عليه ومعمر وعبد الوارث بن سعيد ويزيد بن زريع وهيب بن خالد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وبشر بن المفضل وسفيان بن عيينة، وأما من سمع منه بعد الاختلاط فهم: محمد بن عدي، ويزيد بن هارون، وقد صرح بذلك ويحيى بن سعيد القطان كذلك، وعيسى بن يونس وابن المبارك، وهو ثقة مجمع على توثيقه، قال ابن حجر: ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال وقد روى له الشيخان من رواية بشر بن المفضل، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوارث بن سعيد، وإسماعيل بن عليه، وروى له مسلم فقط من رواية محمد بن عبد الله الأنصاري، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشعبة وسفيان الثوري وسالم بن نوح وابن المبارك وعبد الواحد بن زياد ويزيد بن هارون وبشر بن منصور ويزيد بن زريع وسليمان بن المغيرة وهيب بن خالد.

125/ سعيد بن أبي عروبة أبو النضرة، معدود في البصريين، اليشكري، مولا هم، روى عن الحسن وأبي رجاء العطاردي وقتادة وأيوب السخيتاني وأبي معشر زياد بن كعب ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، روى عنه شعبة والقطان وغندر وإسماعيل بن عليه وبشر بن المفضل وعبد الله بن المبارك وغيرهم، أطلق يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي القول بتوثيقه، وعن يحيى: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي وشعبة، قال يحيى بن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة 142 هـ، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان.

وممن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون، وعبد الله بن المبارك، ويزيد بن زريع، وشعيب بن إسحاق وعبدة بن سليمان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وشعيب بن إسحاق وعبد الوهاب بن الخفاف وخالد بن الحارث ويحيى القطان.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع، والمعافي بن عمر الموصلي وغندر وهو محمد بن جعفر ومحمد بن عبد الله الأنصاري ومحمد بن أبي عدي وعبد الرحمن بن مهدي وعمرو بن الهيثم أبو قطن.

وممن اختلف فيهم: عبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون، وشعيب بن إسحاق، وعبد بن سليمان، وروح بن عباد، قيل سمعوا منه أثناء الاختلاط، وقيل سمعوا منه قيل الاختلاط، فحديثهم عنه بين، أو مقارب والله أعلم.

26/ سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التتوخي أبو محمد ويقال أبو عبد العزيز، معدود في أهل دمشق: روى عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومكحول الشامي وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن المبارك، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني ووكيع بن الجراح والوليد بن مسلم وغيرهم، أطلق يحيى بن معين وأبو حاتم والعجلي القول بتوثيقه، وقال أحمد بن حنبل: ليس في الشام رجل أصح حديثاً منه، أجمعوا على توثيقه، وقال مسهر: كان قد اختلط قبل موته، كذا قال صاحب التهذيب كما قال حمزة الكتاني بأنه تغير وذكره صاحب الاغتباط ضمن من رمي بالاختلاط لكنهم لم يميزوا من روى عنه قبل الاختلاط عن روى عنه بعد الاختلاط لذلك لم يرو له البخاري والله أعلم بينما روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

27/ سفيان بن عيينة بن أبي عمران واسمه ميمون الهلالي، أبو محمد، معدود في المكيين وفي الموالي وولاؤه لمحمد بن مزاحم أحد الأعلام: ثقة حافظ إمام مجمع على توثيقه، قال أحمد بن حنبل: كان إذا سئل عن المناسك سهل عليه، وإذا سئل عن الطلاق اشتد عليه، قال ابن الصلاح: وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول: أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة 197 فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء، قلت توفي بعد ذلك بسنتين لأنه توفي سنة 199، وتعقبه الحافظ العراقي كما في التقييد والإيضاح حيث قال: "ما ذكره المصنف من عند نفسه كونه بقي بعد الاختلاط نحو سنتين وهم منه وسبب ذلك وهمه في وفاته.." وقال الذهبي في "الميزان": "ويغلب على الظن أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع" يعني سنة اختلاطه بينما منهم في هذه السنة محمد بن عاصم صاحب ذلك الجزء العالي كما هو مؤرخ في الجزء المذكور" روى له الستة، والله تعالى أعلم.

28/ سلمة بن نبيط بن شريط الأشجعي أبو فراس، معدود في الكوفيين: روى عن الضحاك بن مزاحم وأبيه وقيل عن رجل من الحي عن أبيه، وروى عنه سفيان الثوري ووكيع بن الجراح وغيرهما أطلق يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والعجلي والنسائي ومحمد بن عبد الله بن نمير القول بتوثيقه، وكان وكيع يفتخر به ويقول: حدثنا سلمة بن وكيع وهو ثقة، ذكر العقيلي عن البخاري أنه قال: يقال إنه كان اختلط في آخر عمره، كما في "الضعفاء" وذكر صاحب الاغتباط عنه الاختلاط،

لكننا لم نعرف من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، والله أعلم.

29/ سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن ثعلبة الذهلي البكري أبو المغيرة، معدود في الكوفيين: روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، وسعيد بن جبير، وروى عنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو عوانة الوضاح، قال يحي بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، قال الذهبي في "الكاشف": قلت هو ثقة ساء حفظه، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: يقولون إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه، وقال يعقوب: روايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديما مثل سفيان الثوري، وشعبة، فحديثهم عنه صحيح مستقيم، قال يعقوب: وقول ابن المبارك فيه إنما نراه في من سمع منه بأخرة "روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم.

30/ سهيل بن أبي صالح، واسمه ذكوان السمان أبو يزيد، معدود في الكوفيين: روى عن سليمان الأعمش، وعبد الله بن دينار، والنعمان بن أبي عياش، وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن محمد الفزاري، وإسماعيل بن زكريا، وحمام بن سلمة، وسفيان الثوري وغيرهم، أطلق أحمد بن عبد الله العجلي القول بتوثيقه، وقال سفيان بن عيينة: كنا نعهده من الأثبات، وقال ابن عدي: ثبت مقبول، حدث عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه، وقال أحمد بن حنبل: ما أصلح حديثه، وقال: هو أثبت من محمد، وقال النسائي: لا بأس به، ونقل الذهبي في "التذكرة" عن ابن القطان الفاسي أنه هو وهشام بن عروة اختلطا وتغيرا إلا أنه قال في "الميزان": عند ترجمة هشام بن عروة: حجة إمام لكن في الكبر تناقض حفظه ولم يختلط أبدا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا" قلت ولكن ابن القطان لا يصدر حكما في رجال الحديث إلا إذا صدر من معاصر ويؤيد حكمه ما نقل عن عبد العزيز الدراوردي حيث قال: أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه" ويؤيد ذلك أيضا ما نقله ابن حجر في "تلخيص الحبير" حين قال: سمعه منه ربيعة ثم اختلط حفظه لشجة أصابته، فكان يقول: أخبرني ربيعة أني أخبرته عن أبي هريرة" قلت وهذا يسمى اختلاطا يقينا يا إمام ويا أيها الذهبي الهمام روى له البخاري مقرونا ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

31/ سعيد بن سفيان الأندلسي، رجل أدرك إسحاق الدبري، قال ابن الفرضي: خلط في آخر عمره، الظاهر أنه أراد الاختلاط، ذكره صاحب الاغتباط، وهو في الأصل من بجاية في الجزائر الآن، توفي سنة 329 هـ .

32/ شريك بن عبد الله النخعي، أبو عبد الله القاضي، معدود في الكوفيين: روى عن إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي، والحجاج بن أرطاة، وعبد الله بن شبرمة، وعبد الملك بن عمير، وأبي بن سليم وغيرهم، وروى عنه الأسود بن عامر، وشاذان وأبو أسامة حماد بن أسامة، وعلي بن حجر، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون وغيرهم، قال يحي بن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة، وأثبت ابن حبان في الثقات، وقال: كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين الذين سمعوا بواسط ليس فيهم تخليط مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزدي "قلت وكذلك محمد بن إسحاق، وسلمة بن تمام، وأبو نعيم، وعباد بن العوام، كما أن عباد بن يعقوب الرواجني ممن سمع منه بعد الاختلاط، والله جل وعلا أعلم.

33/ صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي، أبو محمد، معدود في المدنيين: روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم، وروى عنه السفينان، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وموسى بن عقبة، وغيرهم، أطلق يحي بن معين القول بتوثيقه والحكم بأنه حجة، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: قلت ليحي: لم يسمع منه مالك بل تركه، فقال: إنما ترك السماع منه لأنه أدركه بعد ما كبر، وقال يحي بن معين: ثقة خرف قبل أن يموت، فمن سمع قبل فهو ثبت، قلت وممن سمع منه قبل الاختلاط: قال يحي: لم يدركه ابن أبي ذئب إلا قبل الاختلاط، وسمع منه قديما أيضا: عبد الملك بن جريج، وزباد بن سعيد، قاله ابن عدي، وأسيد بن أبي أسيد، وسعيد بن أبي أيوب، وعبد الله بن علي الإفريقي، وعمارة بن غزية، وموسى بن عقبة، وقد أكد على صحة سماع ابن أبي ذئب يحي بن معين، والجوزجاني، وابن عدي، وممن سمع منه بعد الاختلاط: مالك بن أنس، والسفينان، ومحمد بن حمزة بن عمارة الأصبهاني وهو ضعيف، روى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه حديث ابن أبي ذئب ثنا صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له" زاد أبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة قال صالح "وأدركت رجلا ممن أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إذا جاؤوا فلم يجدوا إلا أن يصلوا في المسجد رجعا ولم يصلوا".

34/ عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني أبو بكر، معدود في أهل صنعاء وفي الموالي وولأوه لحمير، الحافظ، أحد الأعلام: روى عن إبراهيم بن يزيد والسفينانين، وغيرهم روى عنه أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، وأبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحي بن معين، وغيرهم، صنف التصانيف واحتج به الشيخان، قال أحمد بن

حنبل: ما رأيت أحسن حديثاً منه، وقال الذهبي في "الميزان": وسئل أحمد بن حنبل عن حديث من حديثه، فقال: هو باطل، من يحدث به عن عبد الرزاق؟ فقال الأثرم، حدثني به أحمد بن شبيوه، فقال هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يلقن فيتلقن، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي، كما نقل أيضاً عن أحمد أنه قال: "من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع" وقيل ليحي بن معين: إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع، فقال يحي: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أعلى في ذلك منه مائة ضعف" وقال ابن عدي: "وأما في باب الصدق فإني أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت مناكير" وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة، فمن سمع منه في الصحة: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي ابن المديني، ويحي بن معين، ووكيع بن الجراح، وممن سمع منه بآخرة: أحمد بن شبيوه، ومحمد بن حماد الطهراني، وإبراهيم بن منصور الرمادي، وعباس بن عبد العظيم الذي ضعفه وفضل عليه الواقدي وزعم أنه كذاب [وكذلك من سمع منهم الطبراني في رحلته إلى اليمن وهم: إسحاق بن إبراهيم الدبري، وإبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن سويد، والحسن بن عبد الأعلى الصنعاني].

35/ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي، من كبار العلماء، روى عن أبي بكر بن حزم، وعبد الرحمن بن الأسود النخعي، وعمرو بن مرة، وجامع بن شداد، وسعيد بن أبي بردة، وغيرهم، روى عنه علي بن الجعد، وعاصم بن علي، والسفيانان، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وشعبة بن الحجاج وغيرهم، حكم يحي بن معين وغيره بتوثيقه، إلا أن أحمد بن حنبل ذكر أنه اختلط ببغداد وأن سماع من سمع منه هناك ليس بشيء، قال: ومن سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء، قلت و ممن سمع قبل الاختلاط: أبو قتيبة سلم بن قتيبة، وعثمان بن عمر بن فارس، وشعبة، ومعاذ بن معاذ، وعبد الله بن عثمان، ووكيع، وأبو نعيم، وأميرة بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان بن حبيب، وسفيان الثوري، والنضر بن شميل، ويزيد بن زريع، والقاسم بن معن بن عبد الرحمن، وعمرو بن الهيثم، وعمرو بن مرزوق، وعبد الله بن رجاء، وطلق بن غنام، وممن سمع منه بعد الاختلاط: أبو داود السجستاني، فقال له أبو قتيبة: أتطمع أن تحدث عنه وأنا حي، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون،



**تنبيه:** قال يحيى بن معين: والمسعودي ثقة، ولكنه كان يغلط إذا حدث عن عاصم، وسلمة بن كهيل، وكان حديثه صحيحا عن القاسم ومعن ابني عبد الرحمن، وعن يحيى أيضا: أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وأحاديثه عن القاسم وعن معن صحيحة، وقال ابن المديني: كان ثقة إلا أنه كان يغلط فيما روى عن ابن بهدلة، وسلمة، وما روى عن القاسم، ومعن، صحيح، روى له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم، والله تعالى أعلم.

**36/** عبد الله بن جعفر بن غيلان أبو عبد الرحمن القرشي، معدود في آل عقبه ابن أبي معيط: روى عن الحسن بن عمر الرقي، وعبيد الله بن عمرو الرقي، ومعتمر بن سليمان، وأبي المليح، وابن المبارك، وغيرهم، وروى عنه إسماعيل بن عبد الله الرقي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، والفضل بن يعقوب الرخامي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، أطلق يحيى بن معين وأبو حاتم القول بتوثيقه، وقال النسائي: ليس به بأس قبل أن يتغير، قال المزني في "التهذيب": "ذهب بصره فيما قبل 216، وتغير سنة 218، وذكره الحلبي في كتابه "الاغتباط" وذكر قول النسائي والمزني، وقال ابن حبان: اختلط سنة 218 ولم يكن اختلاطه اختلاطا فاحشا، وقال هلال بن العلاء: عمي سنة 216 وتغير سنة 218، ومات سنة 220، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال ابن حجر في "هدي الساري": أدركه البخاري بعدما تغير، فروى عن الفضل بن يعقوب الرخامي عنه حديثا واحدا في الجزية."

**37/** عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرقاشي، الحافظ الضريير - أبو قلابة - روى عن أشهل بن حاتم، وعبد العزيز بن الخطاب، ومعمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ويزيد بن هارون، وروح وأبي داود، روى عنه ابن ماجه، ومحمد بن جرير، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وغيرهم، قال عنه أبو داود: صدوق مأمون، وقال الدارقطني: صدوق، قال ابن الصلاح: روينا عن الإمام ابن خزيمة أنه قال: حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد، قال الأنباسي: هو أحد شيوخ ابن خزيمة فمن سمع منه بالبصرة قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط أو مشكوك فيه، قلت وممن سمع منه قبل الاختلاط: أبو داود السجستاني، وابن ماجه، وأبو مسلم، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن إسحاق الصنعاني، وأحمد بن يحيى البلاذري، وأبو عروبة الحسن بن محمد، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. وممن سمع منه بعد الاختلاط في بغداد: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، وأحمد بن سلمان النجاد، وأحمد بن كامل بن شجرة القاضي، وأحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي، وأبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان،

وإسماعيل بن محمد الصفار، وعبد الله بن إسحاق بن إبراهيم الخراساني، وأبو بكر محمد بن يعقوب بن شيبعة السدوسي، وأبو عيسى محمد بن علي بن الحسين التجاري، بالتاء، وأبو جعفر محمد بن عمرو البخاري، ومحمد بن مخلد الدوري، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم.

38/ عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي أبو محمد، معدود في البصريين: روى عن أيوب السختياني، وحميد الطويل، وخالد الحذاء، ويونس وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن بشار بن دار، وابن عرفة، وغيرهم، ثقة، أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه إلا أنه قال: اختلط بأخرة، وقال عقبه: كان اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع، وقال ابن المديني: كتابه عن يحيى بن سعيد أصح كتاب، قال أبو داود: تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم، وقال عبد الرحمن بن مهدي: عبد الوهاب الثقفي وجرير بن عبد الحميد ومعتمر بن سليمان وعبد الأعلى السامي أمرهم في الحديث واحد، يحدثون من كتب الناس ولا يحفظون ذلك الحفظ" قلت ولم يتبين لنا من روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

39/ عطاء بن السائب بن مالك الثقفي، أبو السائب أحد الأعلام على لين فيه روى عن أبيه وابن أبي أوفى، وأبي عبد الرحمن السلمي، وإبراهيم النخعي، وأنس بن مالك، وأدخل بعض الرواة بينهما يزيد الرقاشي، وعن الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعنه إسماعيل بن عليه، وجرير بن عبد الحميد، وشعبة بن الحجاج، والحمدان، والسفيانان، وأبو جعفر الرازي، وعلي بن عاصم، وغيرهم، اتفقوا على توثيقه وصلاحه، وكذلك اختلاطه في آخر عمره، قال أحمد بن حنبل: ثقة رجل صالح، من سمع قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً فسماعه ليس بشيء، ومن سمع منه قبل الاختلاط: شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، واختلفوا في سماع حماد بن سلمة، وهشام الدستوائي، وسفيان بن عيينة، وقال يحيى القطان: لم أسمع أحداً يقول في حديثه القديم شيئاً قط، وحديث سفيان وشعبة عنه صحيح، يعني القديم، إلا حديثين من حديث شعبة سمعتهما بأخرة عن زاذان، انتهى، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وغيرهم، والله تعالى أعلم.

40/ العلاء بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب ويقال أبو محمد، معدود في أهل دمشق، صاحب مكحول، روى عن حرام بن حكيم الدمشقي، وأبي الأشعث الصنعاني، وزيد بن أرتاة، وعمرو بن شعيب، وغيرهم، روى عنه الأوزاعي، والهيثم، وعيسى بن موسى القرشي، ومعاوية بن صالح الحضرمي وغيرهم،

أطلق يحيى بن معين وعلي بن المدني ويعقوب بن سفيان ودحيم وأبو داود القول بتوثيقه لكنه خلط، قال أبو داود: كان يرى القدر وتغير عقله، وقال محمد بن سعد: كان أعلم أصحاب مكحول، وكان يرى القدر" روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، ولعل الإمام الذهبي وهم حين عزا للبخاري أنه قال عنه: منكر الحديث، في الميزان والمغني وتاريخ الإسلام.

41/ عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، معدود في الكوفيين، أحد الأعلام من أئمة التابعين: روى عن جرير وعدي بن حاتم وزيد بن أرقم والأسود بن يزيد النخعي والبراء بن عازب والجلاح بن عبد الله الكوفي، ومطرف بن طريف وحفيده إسرائيل وأبو بكر بن عياش وغيرهم، أطلق يحيى بن معين والنسائي والعجلي وأبو حاتم القول بتوثيقه، واحتج به الشيخان، وقال ابن الصلاح: اختلط أبو إسحاق، ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط وتغير حفظه قبل موته، قال الأنباري: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، لم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئاً، إنما أخرج له من طريقه الترمذي، وقد ذكر عن إسماعيل بن يونس، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وفي رواية زائدة بن قدامة عنه كلام، وقال أبو زرعة: زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط كما في الميزان وروى عن أحمد أنه قال: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير فلا تبال ألا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق، وروايته عنه في سنن أبي داود.

42/ عمرو بن عيسى بن سويد بن هبيرة أبو معاوية العدوي، معدود في البصريين: روى عن خالد بن عمير، وأبي السوار، وبنت سيرين، وغيرهم وروى عنه زهير بن هنييد العدوي، والنضر بن شميل، ووكيع بن الجراح، وغيرهم: أطلق يحيى بن معين والنسائي القول بتوثيقه وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الإمام أحمد: ثقة إلا أنه اختلط قبل موته، رواه الأثرم عن الإمام أحمد، وقال الذهبي: ثقة، قيل: تغير بأخرة، روى له مسلم في كتاب الإيمان – بيان عدد شعب الإيمان – وفضل الحياء وابن ماجه، وغيرهما.

43/ عبد الله بن محمد بن سليمان النشاوري المكي: ذكره برهان الدين الحلبي في الاغتباط وقال: اختلط قبل وفاته بنحو سنتين اختلاطاً خفياً، سمع من الرضى الطبري وأجاز له ابن عساكر وابن عبد الدائم وغيرهما، وسمع منه ابن حجر صحيح البخاري بمكة، قال ابن حجر: كان قد خدم بخدم الدين الأصبهاني فعادت عليه بركته وعاش في طريقة حسنة.

44/ عبد الله بن واقد – أبو قتادة الحراني – ذكره صاحب الاغتباط، وفي "الجرح و التعديل" لابن أبي حاتم عن أحمد لعله اختلط، وفي كلام آخر لأحمد: ولعله كبر فاختلط، وقال الإمام المحدث الشريف الحسيني في "رجال مسند أحمد" كلاماً آخره: ولعله كبر فاختلط، لكن لم يتميز حديثه قبل الاختلاط وبعده فقال ابن حجر: متروك وكان أحمد يثني عليه. "ومن كان يثني عليه أحمد ليس متروكاً إلا بالاختلاط."

45/ عبد الباقي بن نافع أبو الحسين الحافظ مصنف المعجم في الصحابة: قال أبو الحسن بن الفرات: حدث به الاختلاط قبل موته بسنتين، وقال الخطيب في جملة كلامه: وقد تغير في آخر عمره، روى عن إبراهيم الحربي وإسماعيل بن الفضل البلخي ومحمد بن مسلمة وغيرهم، روى عنه الدارقطني وأحمد بن علي البادي وأبو الحسين القطان وغيرهم، قال البرقاني: البغداديون يوثقونه وهو عندي ضعيف، وقال الدارقطني: كان يحفظ ولكنه يخطئ ويصر.

46/ عبد السلام بن سهل أبو علي السكري، بغدادي: حدث بمصر عن الحماني، والقواريري، وروى عنه شنبوذ والطبراني، قال ابن يونس: من نبلاء الناس وأهل الصدق تغير في آخر أيامه، وذكره صاحب الاغتباط ولم يميز لنا حديثه الصالح من الطالح ولا من حدث عنه قبل الاختلاط ولا من حدث عنه بعده، والله تعالى أعلم.

47/ عبيدة بن معتب الضبي أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن الشعبي وأبي وائل، وإبراهيم النخعي وغيرهم، روى عنه شعبة ووكيع وآخرون، قال شعبة أخبرني عبيدة قبل أن يتغير، وذكره صاحب الاغتباط، وقال: الظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط، وقد يريد أنه ساء حفظه، قال أبو داود: عبيدة ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال الإمام أحمد في العلل: ترك الناس حديث عبيدة الضبي وهو عبيدة بن معتب، وقال ابن حجر: ضعيف وقد اختلط بأخرة.

48/ علي بن الحسين أبو الفرج الأصبهاني، صاحب الأغاني: ذكر صاحب الميزان عن أبي الفتح بن أبي الفراس أنه خلط قبل موته، وذكره صاحب الاغتباط، وقال الذهبي: كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمحاضرات يأتي بأعاجيب يحدثنا وأخبرنا وكان طلبه في حدود الثلاثمائة فكتب ما لا يوصف كثرة حتى لقد اتهم، والظاهر أنه صدوق

49/ فطر بن حماد بن واقد، بصري: روى عن مهدي بن ميمون ومالك بن أنس وحماد بن زيد، روى عنه أبو زرعة، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال الذهبي في الميزان: قال أبو داود: تغير تغيراً شديداً، كما ذكر

ذلك عنه صاحب الاغتباط ولكن لم يميز بين من سمع منه قبل الاختلاط ولا من سمع منه بعده.

150/ قريش بن أنس الأنصاري وقيل الأموي مولا هم أبو يونس، معدود في البصريين: حدث عن حبيب بن الشهيد وعبد الله بن عون، وغيرهما، روى عنه: أحمد بن عثمان النوفلي، وعلي ابن المديني، وأبو موسى محمد المثني وغيرهم. أطلق ابن المديني والنسائي القول بتوثيقه، وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير، وقال صاحب الاغتباط والنسائي: تغير قبل موته بست سنين، وقاله إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، وقال البخاري في "الضعفاء": اختلط ست سنين في البيت، وقال ابن حبان: كان شيخا صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، بقي ست سنين في اختلاطه" روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي مع أنه لم يتبين لنا من حدث عنه قبل الاختلاط عن حدث عنه بعده

151/ قيس بن أبي حازم واسمه حصين بن عوف البجلي الأحمسي، معدود في الكوفيين، وفيمن أدرك الجاهلية، فاتته الصحبة بليال، هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق: روى عن جرير بن عبد الله البجلي، وحذيفة بن اليمان، وخالد بن الوليد، كما روى عن التسعة المشهود لهم بالجنة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف، وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وأبو بشر بيان بن بشر الحمسي، والمغيرة بن شبيب وغيرهم، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش تحصلت له الرواية عن العشرة، أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وقال: هو أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد، ذكره صاحب الاغتباط وقال: حجة كاد أن يكون صحابيا، وثقه ابن معين والناس إلى أن قال: قال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى، قال إسماعيل بن أبي خالد: كان ثبنا وقد كبر حتى جاوز المائة وخرف، انتهى، ومثله في التهذيب.

روى له البخاري في المغازي باب غزوة مؤتة، وروى مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الصبح والعصر، وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

152/ محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي، الحافظ، معدود في البصريين: روى عن جرير بن حازم، وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك، والوضاح بن عبد الله، ووهيب بن خالد، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن نصر النيسابوري، وحجاج بن الشاعر، وعبد بن حميد، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وهارون بن عبد الله الحمال، أحد الثقات الأثبات، وقال البخاري: تغير في آخر

عمره، وقال أبو حاتم: اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، و لم أسمع منه بعد الاختلاط، وبالجملة من سمع منه قبل 220 فسماعه جيد، وأبو زرعة إنما لقيه سنة 222، قلت سمع منه قبل الاختلاط: أبو حاتم الرازي و قال: اختلط في آخر عمره وزال عقله، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد المسندي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الذريقي، ومحمد بن أحمد الذريقي، واختلف في الشيوخ الذين روى عنهم مسلم غير هؤلاء ومنهم: أحمد بن سعيد الدارمي، وحجاج بن الشاعر وأبو داود سليمان بن معبد السخبي، وعبد بن حميد، وهارون بن عبد الله الحمال، واختلفوا أيضا في سماع إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ومحمد بن حماد بن صاعد جد العقيلي، ومحمد بن يونس الكديمي، ومحمد بن يحيى الذهلي، والإمام البخاري وعلي بن عبد العزيز البغوي وشعيب بن عثمان أبو أمية الأهوازي فإنهم سمعوا منه قبل الاختلاط على قول أبي حاتم من أنه اختلط سنة 220 وبعده على قول أبي داود من أنه استحكم به الاختلاط سنة 216، وممن سمع منه بعد الاختلاط بلا خلاف أبو زرعة الرازي، وعلي بن عبد العزيز البغوي.

53/ محمد بن عبد الله المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، معدود في البصريين، وكان قاضي البصرة، ثم بغداد: روى عن الأشعث بن عبد الملك الحراني، وحميد الطويل، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن عون، وعبد الملك بن جريج، وروى عنه: أحمد بن إسحاق البخاري، وأحمد بن حنبل، وخليفة بن خياط، وعلي ابن المدني، وقتيبة بن سعيد وأبو حاتم الرازي، أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وقال أبو حاتم: صدوق، قال أبو داود: تغير تغيرا شديدا، وقال أحمد بن حنبل وأبو خيثمة: أنكر معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس: "احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم" قال الخطيب أبو بكر: الصواب حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محل" وقال أحمد بن حنبل: ما كان يضعفه عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي وإلا فقد سمع وذكر هذا الحديث، فقال: ذهب له كتب، فكان يعري بحوثا من كتب غلامه، وأرى هذا الحديث من ذلك. روى له البخاري في كتاب المغازي عن أنس رضي الله عنه قال: "مات أبو زيد ولم يترك عقبا وكان بدريا"

كما روى له مسلم في كتاب الحيض باب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالتقاء الختائين عن أبي موسى الأشعري قال: "اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار"

54/ محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السري الجرجاني الرباطي: روى عن ابن خزيمة وابن ناجية، روى عنه حمزة السهمي، وأبو نعيم الأصبهاني، والطبري وأبو بكر الإسماعيلي في صحيحه إلا أنه أخفاه حتى لا أقول دلسه، ونقل ابن الصلاح عن الحافظ أبي علي البرذعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغه أنه اختلط في آخر عمره، ونقل الذهبي عن السمعاني في الأنساب أنهم أنكروا على الغطريف في حديثا رواه من طريق مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جملا لأبي جهل، فكان ينكر أن ابن صاعد وابن مظاهر أفادا عن الصوفي هذا الحديث.

55/ محمد بن أحمد بن الحسن الجرجاني: روى عن أبي العباس الأصم، وإسماعيل بن أحمد أمير خراسان، ذكره صاحب الاغتباط وقال عنه أبو عبد الله الحاكم في تاريخ نيسابور: سافر معي وسبرته في الحضر والسفر نيفا وأربعين سنة ما اتهمته في الحديث قط، ثم تغير بأخرة وخط والله يغفر لنا وله، وينتقم ممن أفسد علمه.

56/ محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة: روى عن جده وأبي العباس السراج وخلق، روى عنه الحاكم وأبو جعفر بن مسرور وأبو سعيد المقبري وغيرهم، قال الحاكم في "تاريخ نيسابور": إنه مرض وتغير بزوال العقل في ذي الحجة من سنة 334 وقال: ما عرفت أحدا سمع منه أيام عدم عقله توفي 10 جمادى الأولى 337.

57 / محمد بن مبارك بن مشق البغدادي من طلبة الحديث اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فما حدث فيها شيء.

58/ محمد بن علي بن محمود بن الصابوني المحمودي الحافظ: روى عن أبي البركات ابن ملاعب وأبي المحاسن بن السيد وابن صصري وغيرهم، روى عنه الدمياطي والمزي والبرزلي وأبو الحسن بن عطار، ذكره ابن عبد الهادي في الطبقات التي اختصرها في طبقات الحفاظ للذهبي، فقال: تغير قبل موته، وقال ابن أبي الفتح: اختلط قبل موته.

59/ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الحافظ الجوال صاحب التصانيف، ذكره صاحب الاغتباط وعزا لأبي نعيم في تاريخه أنه قال بأنه اختلط قبل موته.

60/ محمد بن زهير أبو يعلى الأبلي، قال ابن غلام الزهري: اختلط قبل موته بسنتين وذكره صاحب الاغتباط.

61/ محمد بن سعيد بن نبهان الكاتب: كان يتشيع واختلط قبل موته بعامين وذكره صاحب الاغتباط .

62/ محمد بن عبد القادر بن عثمان الجعفري النابلسي الحنبلي، ذكر صاحب الاغتباط اختلاطه وأن سببه موت أبيه.

63/ محمد بن موسى بن محمد اللخمي الشافعي ذكره صاحب الاغتباط.

64/ محمد بن كيسان: ضعيف و قيل متروك واختلط كما في الاغتباط.

65/ هاشم بن القاسم بن شيبه القرشي أبو محمد، معدود في أهل حران وفي موالي قریش، روى عن عبد الله بن وهب، وعتاب بن بشير، ومحمد بن عجلان، وغيرهم، وروى عنه ابن ماجه وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن محمد بن ناجية وغيرهم، قال ابن أبي حاتم: محله الصدق وأثبتته ابن حبان في الثقات، قال أبو زرعة: كبر وتغير، قال في النهذيب: روى عنه محدث حران الحسين بن محمد أبو عروبة قبل اختلاطه، وذكره صاحب الاغتباط.

66/ هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي أبو الوليد، معدود في أهل دمشق، روى عن حاتم بن إسماعيل المدني وسفيان بن عيينة وصدفة بن خالد وعبد الرحمن بن أبي الرجال ومالك بن أنس والوليد بن مسلم وغيرهم، روى عنه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عبيد القاسم بن سلام، ويحيى بن معين، ويعقوب بن عثمان وغيرهم، قال النسائي: لا بأس به، وقال الدارقطني: صدوق كيس، وقال يحيى بن معين: كيس، وقال أحمد بن حنبل: طياش خفيف، وقال أبو حاتم: كبر وتغير، فكان يتلقن كلما لقن، وعنه: صدوق، وذكره صاحب الاغتباط.

قلت روى له البخاري في كتاب البيوع باب من أنظر معسرا عن أبي هريرة رضي الله عنه "كان تاجرا يداين الناس فإذا رأى معسرا" الحديث.

67/ هلال بن خباب العبدي أبو العلاء، معدود في البصريين وفي الموالي وولاهه لزيد بن صوحان، روى عن سعيد بن جبير، وميسرة أبي صالح، ويحيى بن جعدة، وغيرهم، روى عنه عباد بن العوام، ومسعر بن كدام، وهشيم بن بشير وغيرهم، أطلق يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الله بن عمار وغيرهم القول بتوثيقه وأثبتته ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف، وقال يحيى القطان: تغير قبل موته واختلط، وقال مرة: أتته وكان قد تغير، وقال العقيلي: في حديثه وهم وتغير بأخرة وذكره صاحب الاغتباط، ونقل الخطيب البغدادي عن إبراهيم بن الجنيد أنه قال: سألت ابن معين عن هلال وقلت: إن يحيى القطان زعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط، فقال يحيى: لا، ما اختلط ولا تغير وانظر تاريخ بغداد، روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

68/ يحيى بن يمان العجلي الكوفي، أبو زكريا: روى عن إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان الثوري، وغيرهما، روى عنه إسحاق بن إبراهيم، وأبو بكر بن أبي شيبه،



ومحمد بن العلاء، وغيرهم، ثنى عليه وكيع بالحفظ وقال ابن المديني: صدوق، إلا أنه تغير حفظه، وقال الذهبي في "الكاشف": فلج فساء حفظه، وقال أحمد بن حنبل: حدث عن الثوري بعجائب لا أدري هل ترك لهذا أو تغير، لقيناه لم يزل الخطأ في كتبه، قلت روى له البخاري في كتاب الأدب المفرد ومسلم في كتاب الزهد والرفائق عن عائشة رضي الله عنها: إنا كنا آل محمد صلى الله عليه وسلم نمكث شهرا لا نستوقد نارا إن هو إلا التمر و الماء " الحديث.

69/ أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الإمام المقرئ، معدود في الكوفيين، وفي موالي واصل بن حيان، روى عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، وحميد الطويل، وسليمان الأعمش، ومطرف بن طريف، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن عبد الله بن يونس، وإسماعيل بن أبان الوراق، وأبو بكر إسماعيل بن حفص الأيلي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ويحيى بن آدم، وغيرهم، وثقه ابن معين، وقال أحمد: صدوق، ووصفه مرة بالثقة، وقال ربما غلط، وأثنى عليه ابن المبارك، وذكر الزيلعي في نصب الراية حديثه عن حصين عن مجاهد قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبير الأولى من الصلاة، ثم ذكر عن البيهقي أنه أسند عن البخاري أنه قال: أبو بكر بن عياش اختلط بأخرة، انتهى، روى له البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم عن أنس رضي الله عنه، ومسلم في مقدمة صحيحه باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء، والاحتياط في تحملها، يقول أبو بكر بن عياش سمعت المغيرة يقول: لم يكن يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلا أصحاب عبد الله بن مسعود..

170/ أبو جعفر الرازي مولى بني تميم واسمه عيسى بن أبي عيسى: روى عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، والربيع بن أنس الخراساني، وسليمان الأعمش، وغيرهم، وروى عنه إسحاق بن سليمان الرازي، وخالد بن يزيد العتكي، وأبو النصر بن هاشم بن القاسم، ويحيى بن أبي بكير، وغيرهم، أطلق ابن المديني ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، القول بتوثيقه، كما أطلق أبو حاتم القول بتوثيقه، وصدقه وشهد بصلاح حديثه ووثقه محمد بن سعد وقال ابن معين: صالح، وعنه: يكتب حديثه، وقال ابن المديني: ثقة، كان يخط، وقال مرة: هو نحو موسى بن عبيدة وهو يخط، وقال ابن خراش: سيئ الحفظ، صدوق، وقال عمرو بن علي: هو من أهل الصدق، وهو سيئ الحفظ، وقال أبو زرعة: شيخ يهم كثيرا، وذكره صاحب الاغتباط وأنه من أهل الاختلاط، روى له البخاري في كتاب الأدب المفرد، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

171/ إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة المدني أبو يعقوب: روى عن مالك، وسليمان بن بلال، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وغيرهم، روى عنه البخاري والأثرم، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وجعفر بن محمد الطيالسي، ويحيى بن معلى بن منصور الرازي، وأبو إسماعيل الترمذي، وغيرهم، قال أبو حاتم: كان صدوقا، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة، وقال الأجري: سألت أبا داود عنه، فوهاه جدا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: صدوق، كف فساء حفظه من العاشرة، وقال في هدي الساري: والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني والحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه، قلت روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثا، وفي فرض الخمس حديثا آخر، كلاهما عن مالك، وأخرج في الصلح مقرونا بالأويسى، قال ابن حجر: وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره " قلت هذا افتراض من ابن حجر ولو صح لما عاب عليه الحاكم وشيخه الدارقطني الرواية عنه وعزوا العيب لغيرهما من الحفاظ.

172/ أصبغ، مولى عمرو بن حريث المخزومي: روى عن مولاة عمرو بن حريث، وعنه إسماعيل بن أبي خالد، قال يحيى بن معين: ثقة، ووثقه أيضا النسائي، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال البخاري: قال ابن المبارك: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أصبغ، وأصبغ حي في وثاق قد تغير، وقال النسائي: قيل إنه كان تغير، وقال ابن حبان: تغير بأخرة حتى كبل بالحديد، ولا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص وعلم الوقت، حيث حدث فيه، والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم صحته، وقال الذهبي في الميزان: فيه جهالة، ويقال إنه تغير، وقال ابن حجر: ثقة، تغير " روى له أبو داود وابن ماجه.

173/ الحارث بن عمير أبو عمير البصري، نزيل مكة، روى عن أيوب السختياني، وحميد الطويل، وسليمان بن المغيرة، وأبي عوانة، وغيرهم، روى عنه ابن عيينة، وابن مهدي، وابنه حمزة بن الحارث، وجماعة، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: رجل صالح، وقال ابن حبان: يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وقال الأزدي: ضعيف منكر الحديث، وقال الحاكم روى عن حميد، وجعفر الصادق أحاديث موضوعة، وقال الذهبي بعد توثيقه: ما أراه إلا بين الضعف، وقال ابن حجر: وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير، ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر.

174/ حجاج بن محمد المصيبي، الأعور، أبو محمد الترمذي، نزل بغداد ثم المصيصة، روى عن إسرائيل بن يونس، وحمزة بن حبيب الزيات، وشعبة، وابن جريج، والليث وجماعة، روى عنه الإمام أحمد، وحجاج بن يوسف الشاعر،

وشريح بن يونس، وابن معين وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إن شاء الله، وكان قد تغير في آخر عمره، وقال الإمام أحمد: ما كان أضبط حجاج، يعني ابن محمد، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره، وفي رواية عنه: كان قد اختلط، ووثقه ابن المديني، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره، لما قدم بغداد، وروى عنه في الاختلاط سنيد كما في التهذيب في ترجمة سنيد.

175 حفص بن غياث النخعي أبو عمر الكوفي القاضي روى عن أبي مالك الأشجعي وعاصم الأحول وهشام بن عروة والأعمش والثوري وابن جريج، وخلق، روى عنه أحمد وإسحاق وأبو كريب وابن معين، وأبو داود الحفري وآخرون، قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا ثبتا إلا أنه كان يدلس، وأطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقصى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذاب، وقال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، قال: فكنت أنكر ذلك، فلما قدمت الكوفة بأخرة، أخرج إلي ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترجم على القطان، قال الحافظ ابن حجر: اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميز ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، وقال في التقريب: ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر.

176 حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري: روى عن حميد الطويل، وثابت البناني، وقتادة وعبد الملك بن نمير ومحمد بن زياد الجمحي وغيرهم، روى عنه ابن المبارك، والقطان وابن مهدي، وابن جريج والثوري، وشعبة وآخرون، قال ابن حجر: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، ونقل في التهذيب عن البيهقي أنه قال: أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثا أخرجها في الشواهد.

177 خالد بن مهران أبو المنازل البصري الحذاء: روى عن أبي قلابة الخراساني، ومعاوية بن قرة، ويزيد بن شخير، وأنس، ومحمد وحفصة أولاد سيرين وغيرهم، وروى عنه شيخه ابن سيرين، وشعبة، وبشر بن المفضل، والحمادان، والثوري، وغيرهم، أطلق ابن معين والنسائي القول بتوثيقه، وقال أحمد: ثبت، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، قال ابن حجر في "هدي الساري": "تكلم فيه شعبة وابن علي، وقال حماد بن زيد: قدم علينا خالد قدما من الشام فكأننا أنكرنا حفظه"

178 خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون: روى عن عطاء وعكرمة وأبي الزبير وعبد العزيز بن جريج وآخرين، وروى عنه السفينان وابن جريج وحجاج

بن أرطاة وابن إسحاق وغيرهم، وثقه ابن سعد وأبو زرعة وقال ابن معين: صالح، وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: صالح يخلط وتكلم في سوء حفظه، وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، سيئ الحفظ، خلط بأخرة ورمي بالإرجاء.

79/ زيد بن حبان الرقي، كوفي الأصل، مولى ربيعة: روى عن ابن جريج وأيوب السختياني وعطاء بن السائب، وأبي إسحاق السبيعي ومحمد بن المنكدر وغيرهم، روى عنه معمر بن سليمان الرقي، وأبو أحمد الزبيري، ومسكين بن بكير، وعلي بن ثابت الجزري، وفياض بن محمد الرقي، وآخرون، قال أحمد: حدثنا عنه معمر الرقي وتركنا حديثه، وقال في علله: قال معمر الرقي: أنا سمعت من زيد بن حبان قبل أن يفسد أو يتغير، وقال ابن معين: لا شيء، ووثقه في رواية أخرى، وقال ابن عدي: لا أرى به بأساً، وضعفه الدارقطني وقال: لا يثبت حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ، وتغير بأخرة روى له النسائي وابن ماجه.

80/ سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد الكندي المصري: روى عن أنس وعنه يزيد بن أبي حبيب وحده، قال عنه أحمد: تركت حديثه لأنه مضطرب غير محفوظ، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أفراد، روى له البخاري في التاريخ كما روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. 81/ سعيد بن حفص بن عمرو بن نفيل النفيلي أبو عمرو الحراني: روى عن موسى بن أعين، وأبو المليح الرقي، وزهير بن معاوية، ومعقل بن عبيد الله وشريك بن عبد الله، وغيرهم، وروى عنه إبراهيم بن عبد السلام الجزري، وبقي بن مخلد، وهلال بن العلاء الرقي، وأحمد بن سليمان الرهاوي، ومحمد بن كثير الحراني، والأحوص القاضي وغيرهم، وثقه مسلم بن قاسم وابن حبان والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق تغير في آخر عمره، روى له النسائي.

82/ سعيد بن أبي سعيد، كيسان المقبري، أبو سعيد المدني: روى عن أبيه وجبير بن مطعم، وجابر وعائشة، وأم سلمة، ومعاوية، ويزيد بن هرمز وعبد الله بن رافع وآخرين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله، روى عنه إسماعيل بن أمية وأيوب بن موسى ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن عجلان والليث وغيرهم، وثقه ابن المديني وأبو زرعة والعجلي والنسائي وابن سعد وقال: اختلط قبل موته بأربع سنين، وقاله يعقوب بن شيبه وابن حبان والواقدي وأنكر الذهبي اختلاطه وقال: شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط من دون دليل إلا أن الأئمة أخرجوا عنه، وقال ابن حجر في هدي الساري: قال الساجي عن يحيى بن معين: أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب، وقال ابن خراش: أثبت الناس فيه الليث بن سعد، ثم قال ابن حجر: أكثر ما

أخرج البخاري حديث هذين عنه وأخرج أيضا من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقر، لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئا في ذلك لأن شعبة كان يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، والله أعلم.

83/ سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، قيل مدني الأصل: روى عن ربيعة وأبي الزناد وعمرو بن مسلم وزيد بن أسلم وعون بن عبيد الله وغيرهم، وروى عنه سعيد المقبري وهو أكبر منه وعمرو بن الحارث، وهشام بن سعيد وخالد بن يزيد المصري، والليث وآخرون، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم وابن خزيمة والدارقطني وابن حبان وآخرون، وقال ابن حزم: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الحديث، وقال ابن حجر في التقریب: صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، روى له الجماعة [خ م د س ت ق]

84/ سليمان بن موسى الأموي الدمشقي الشدق: روى عن وائلة بن الأسقع، وطاوس الزهري، ونافع، وأبي الشعث الصنعاني، ومكحول وآخرين، روى عنه ابن جريج والأوزاعي ومعاوية بن يحيى الصدفي، وثور بن يزيد، وسعيد بن عبد العزيز، وغيرهم، قال ابن معين: ثقة وحديثه صحيح عندنا، وقال النسائي: أحد الفقهاء ليس بالقوي في الحديث، وقال أيضا: في حديثه شيء، وذكر العقيلي عن ابن المديني أنه قال: كان من كبار أصحاب مكحول وكان خولط قبل موته بيسير، وقال ابن حجر: صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، روى له مسلم والأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

85/ سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد: روى عن مالك وحفص بن ميسرة وحماد بن زيد ومسلم بن خالد الزنجي ويزيد بن زريع، ومعمربن سليمان وغيرهم، روى عنه مسلم وابن ماجه وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبه والباغندي وأحمد بن الأزهر وغيرهم، قال البخاري: فيه نظر، عمي فلان ما ليس من حديثه، وقال أبو حاتم: صدوق، كان يدلس، يكثر ذلك، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن شيبه: صدوق، مضطرب الحفظ ولا سيما بعد ما عمي، قال الذهبي في الكاشف: كان يحفظ لكنه تغير، روى عنه مسلم وابن ماجه.

86/ شرحبيل بن سعد أبو سعد المدني مولى الأنصار: روى عن زيد بن ثابت، وأبي هريرة والحسن بن علي وابن عباس وجابر وغيرهم روى عنه عكرمة ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن إسحاق وفطر بن خليفة وغيرهم، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة مديني فيه لين، ونقل ابن حجر عن ابن سعد قوله: كان شيخا قديما روى عن زيد بن ثابت وعامة الصحابة، وبقي حتى اختلط

واحتاج، وله أحاديث وليس يحتج به، وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به، خرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وروى له البخاري في التاريخ وأبو داود وابن ماجه .

87/ عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود، أبو بكر المقرئ: روى عن زر بن حبيش، وأبي عبد الرحمن السلمي، ومعبد بن خالد، وغيرهم، وروى عنه الأعمش وشعبة والسفيانان والحمدان وآخرون، وثقه أحمد وقال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كثير الخطأ في حديثه، وقال أبو حاتم: محله الصدق ولم يكن بذلك الحافظ، وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء، قال ابن قانع: قال حماد بن سلمة: خلط عاصم في آخر عمره، قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، أخرج له الستة [البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ] وغيرهم.

88/ عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري القاضي: روى عن القاسم بن محمد وعطاء بن أبي رباح، وأيوب السختياني، وعكرمة وأبو رجاء العطاردي وغيرهم، وروى عنه الثوري، وريحان بن سعيد، ومسلم بن إبراهيم، وحماد بن سلمة، وشعبة وآخرون، قال عنه يحيى بن سعيد القطان: عباد بن منصور ثقة، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، يعني القدر، وقال ابن معين: ليس بشيء، ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: بصري لين، وقال النسائي: ضعيف، وكان أيضا تغير، وقال أبو داود: ولى قضاء البصرة خمس مرات وليس بذلك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق رمي بالقدر وكان يدللس وتغير بأخرة " روى له البخاري في التاريخ والجماعة [ع].

89/ عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي أبو تقي الحمصي: روى عن عبد الله بن سالم الأشعري، وسلمة بن كثوم، وعمرو بن واقد، وإسماعيل بن عياش، وعقبة بن معدان، وغيرهم، روى عنه صفوان بن عمرو الصغير، وعمران بن بكار، وعلي بن أبي الحسين الحمصي، وأيوب بن سليمان، وسليمان بن عبد الحميد البهراني، ومحمد بن عوف الطائي وغيرهم، قال ابن حجر في التقريب: صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه.

90/ عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي الزاهد: روى عن حسان بن عطية، وأبي الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، والزهري والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم، وروى عنه الوليد بن مسلم، وبقية، وعلي بن ثابت الجزري وزيد بن حباب وأبو عامر العقدي ومحمد بن يوسف الفريابي وآخرون، قال عنه ابن معين: صالح الحديث، وقال: ضعيف، وقال أيضا: لين، وقال أحمد:

أحاديثه مناكير، وقال أبو زرعة: شامي لا بأس به، وقال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث، قلت لذلك قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة، روى له البخاري والأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

91/ عبد الرحمن بن أبي الزناد واسمه عبد الله بن ذكوان، المدني، مولى قریش: روى عن أبيه، والأوزاعي، وسهيل بن أبي صالح، ومعاذ العنبري وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن وهب، وحجاج بن محمد الأعور، وأبو الوليد، وأبو داود الطيالسي، وعلي بن حجر، وسويد بن سعيد، وآخرون، قال ابن المديني: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، وعن ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: لا يحتج بحديثه، قال ابن حجر في التقريب: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها من السابعة، أخرج له البخاري في التاريخ ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

92/ عبد الله بن رجاء المكي أبو عمران البصري: روى عن ابن خيثم، وعبيد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن إسحاق وموسى بن عقبة وابن جريج والثوري وغيرهم روى عنه الحميدي وأبو يعلى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وصدقة بن الفضل وآخرون، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة صدوق، وقال أحمد: زعموا أن كتبه ذهبت فكان يحدث من حفظه وعنده مناكير، وقال: ما سمعت منه إلا حديثين، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة تغير حفظه قليلا، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

93/ عبد الله بن سلمة - بالكسر - المرادي الكوفي، أبو العالية: روى عن معاذ، وابن مسعود، وسلمان الفارسي، وغيرهم، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن مرة، قال البخاري: قال أبو داود عن شعبة عن عمرو بن مرة: كان عبد الله يحدثنا فتعرف منه وتنكر، وكان قد كبر لا يتابع في حديثه، وقال النسائي مثله، وثقه العجلي ويعقوب بن أبي شيبة، وقال الذهبي في المغني: صدوق، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق تغير حفظه.

94/ عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري، أبو صالح: كان روى عن معاوية بن صالح، والليث وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وغيرهم، روى عنه أبو داود والترمذي وأبو حاتم الرازي وابن معين وآخرون، قال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، سمع من جدي حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان سالم

بن نجیح یفتعل الحدیث ویضعه فی کتب الناس ولم یکن وزن أبی صالح وزن الكذب، کان رجلاً صالحاً، وقال أبو زرعة: لم یکن عندي ممن یتعمد الكذب، وكان حسن الحدیث، وقال ابن حبان: منکر الحدیث جداً، یروي عن الأثبات ما لا یشبه حدیث الثقات وعنده المناکیر الكثيرة عن أقوام مشاهیر أئمة، وكان جار له جار سوء.. وقال أحمد: کان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بأخرة وليس هو بشيء، وقال ابن حجر فی التقریب: صدوق، كثير الغلط، ثبت فی كتابه، وكانت فيه غفلة" روى له البخاري فی التاريخ وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

95/ عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام - الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي: روى عن جعفر بن ربيعة، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن هبيرة، وعطاء بن دينار، وابن المنكر، وغيرهم، وروى عنه: عبد الله بن المبارك، وابن وهب، والثوري والأوزاعي، والوليد بن مسلم، وسعيد بن أبي مریم، وعبد الله المقرئ، وآخرون، نقل ابن أبي حاتم تضعيفه عن أحمد وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة، ولما سئل أبو زرعة عن رواية القدماء عنه، فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب یتتبعان أصوله فيكتبان منه، وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراق كتبه، مثل ابن المبارك والمقرئ، فسماعه صحيح، وقال ابن حجر فی التقریب: صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما" قلت: كان سيئ الحفظ وله كتب وكان يدلس عن الضعفاء والمتروكين كما قال ابن حبان، وقد سقط من فوق حماره فأصابه الفالج ثم احترقت كتبه، فخلط، وسيأتي في المدلسين تكملة.

96/ عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني: روى عن جابر، وابن عمر، وأنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن جعفر، وحمزة بن صهيب، وآخرين، وروى عنه الثوري، وابن عيينة، وشريك، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وفليح بن سليمان، ومعمر وجماعة، قال عنه ابن معين: ليس بذلك، وقال مرة: ضعيف في كل أمره، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه، وقال الترمذي: صدوق، ونقل عن البخاري، محمد بن إسماعيل أنه قال: كان الحميدي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه، قلت لذلك قال ابن حجر فی التقریب: صدوق وفي حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة" روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

97/ عبد الله بن مطر، أبو ریحانة البصري، مشهور بكنيته: روى عن سفينة وابن عباس، وصاحب ابن عمر، روى عنه: عوف العرابي، ووهيب بن خالد، وسليمان بن كثير، وبشر بن المفضل، وإسماعيل بن عليه، وعلي بن عاصم وغيرهم، ذكره



ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن حجر في التهذيب: ذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: إنه تغير وإن من سمع منه قديماً فحديثه صالح، قلت لكنه لم يتميز القديم من الحديث، لذلك قال ابن حجر في التقريب: أبو ریحانة البصري، مشهور بكنيته: صدوق تغير بأخرة من الثالثة "روى له مسلم والترمذي وابن ماجه 98/ عبد الملك بن عمير أبو عمرو، وقيل أبو عمر اللخمي، الكوفي، المعروف بالقبطي، رأى علياً: روى عن جابر بن سمرة، وجندب بن جنادة البجلي، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن الزبير، والمغيرة بن شعبة، وأم عطية الأنصارية، وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم، وروى عنه زائدة، والسفيانان، وشهر بن حوشب، وشعبة، وأبو عوانة، وآخرون، قال ابن معين: عبد الملك بن عمير مخلط، وقال أحمد: مضطرب الحديث جداً، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته، وثقه العجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، قلت فأنى لابن حجر أن يقول في التقريب: ثقة فقيه، تغير حفظه وربما دلس من الثالثة "روى له الجماعة"

البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وغيرهم " 99/ عبيد بن هشام الحلبي، أبو نعيم: جرجاني الأصل: روى عن مالك بن أنس، وأبي المليح الرقي، وعيسى بن يونس، وعتاب بن بشير، وبكر بن خنيس وغيرهم، وروى عنه: الحسن بن سفيان وأبو عروبة الحراني، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وآخرون، لخص ابن حجر ما قيل فيه في التقريب: صدوق، تغير في آخر عمره، فتلقن "روى له أبو داود وغيره.

100/ عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي، أبو عمرو البصري، المؤذن: روى عن ابن جريج، وهشام بن حسان، وعمران بن حدير، ومبارك بن فضالة، وهشام بن زياد وغيرهم، وروى عنه البخاري والنسائي ويعقوب بن سفيان وأبو حاتم والذهلي، ومحمد بن عبد الرحمن البزار، وغيرهم، قال أبو حاتم: صدوق غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلحق، وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ، قلت لذلك قال ابن حجر في التقريب: "ثقة، تغير فصار يتلقن" وقال في هدي الساري: قال الساجي: ذكر عند أحمد فأوماً إليه أنه ليس يثبت ولم يحدث عنه، وقال ابن حجر: له في البخاري حديث أبي هريرة في فضل آية الكرسي، وذكر له حديثاً آخر عن محمد وهو الذهلي عن ابن جريج، وآخر في العلم.

101/ عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار أبو عثمان البصري: روى عن عبد الله بن بكر المزني، وشعبة، وهيب بن خالد، والحمادين وغيرهم، وروى عنه البخاري وحجاج بن الشاعر، وعبد الله الدارمي، وأحمد بن حنبل وآخرون، قال أبو حاتم: ثقة، متقن، متين، وقال أحمد: عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، لزمنا عفان عشر سنين ببغداد، وأطلق ابن معين توثيقه، ونقل الذهبي عن أبي

خيثمة قال: أنكرنا عفان قبل موته بأيام، ثم قال الذهبي: قلت هذا التغيير هو من تغيير مرض الموت وما ضره لأنه ما حدث فيه بخطأ، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت" روى له الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

102/ عكرمة بن عمار أبو عمار اليمامي، العجلي، بصري الدار: روى عن شداد بن عبد الله، وسماك بن الوليد، وأبي كثير السحيمي، روى عنه الثوري وشعبة، وعبد الله بن يزيد المقرئ، قال البيهقي: اختلط في آخر عمره، وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه، وقال أحمد: هو مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس صالح، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب.

103/ قيس بن الربيع السدي، أبو محمد الكوفي: روى عن أبي إسحاق السبيعي، والمقدام بن شريح، وابن أبي ليلي، والأعمش، والسدي وغيرهم، وروى عنه أبان بن تخب، وشعبة، والثوري، وعبد الرزاق، ووكيعة، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم، ذكره البخاري في الضعفاء، وقال: كان وكيع يضعفه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء وقال: ضعيف الحديث لا يساوي شيئا، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ومحل الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الذهبي في الكاشف: كان شعبة يثني عليه، قلت فلخص ابن حجر في التقريب ذلك قائلا: صدوق، تغيير لما كبر، أدخل ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة" روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

104/ ليث بن أبي سليم بن زعيم - مصغر - أبو بكر الكوفي: روى عن طائوس، ومجاهد، وعطاء، والشعبي، وشهر بن حوشب، وأبي إسحاق وغيرهم، روى عنه عبد السلام بن حرب، والثوري، والحسن بن صالح، وشعبة بن الحجاج، وأبو بدر شجاع بن الوليد، قال ابن سعد: كان ليث رجلا صالحا عابدا، وكان ضعيفا في الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث، وقال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه، ولخص ابن حجر في التقريب القول فيه قائلا: "صدوق، اختلط أخيرا، ولم يتميز حديثه فترك" روى له البخاري في التاريخ ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

105/ محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي، أبو عبد الله: روى عن عمير بن سعيد النخعي، وعطية العوفي، وسماك بن حرب، وغيرهم، روى عنه الثوري وشعبة وابن عيينة وآخرون، قال البخاري في الضعفاء: ليس بالقوي، وقال ابن معين: كان أعمى، واختلط عليه حديثه، كان كوفيا، انتقل إلى اليمامة، وهو ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وتكلم فيه أبو زرعة، وأبو حاتم فضعفاه، وقال

ابن حجر في التقريب: صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة من السابعة" روى له أبو داود وابن ماجه.

106/ محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي أبو نمر بن أبي الفرات البصري: روى عن هشام بن عروة، ويونس بن عبيد، وسعيد بن إياس الحريري، وإبراهيم الهجري، وقرّة بن خالد وغيرهم، روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث، وقتيبة بن سعيد، وأبو داود الطيالسي، ومعلّى بن منصور ومسلم بن إبراهيم، وآخرون. قال ابن معين: ليس به بأس، وكان على مسائل سوار العنبري ولم يكن له كتاب، وقال مرة: ضعيف، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وكذلك قال العجلي، والنسائي، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت، وقال أيضا: كان ضعيف القول في القدر، وقال ابن حجر في التهذيب: صدوق، سيئ الحفظ، رمي بالقدر، وتغير قبل موته من الثامنة" روى له أبو داود والترمذي.

107/ الهيثم بن جميل البغدادي أبو سهل، نزيل أنطاكية: روى عن مالك بن أنس، وزهير بن معاوية، والمبارك بن فضالة، وجريير بن حازم، وحمام بن سلمة، والليث، وغيرهم، وروى عنه أحمد، وعمرو الناقد، وحسين بن الحسن المرزوي، والفضل بن يعقوب الرخامي، والعباس بن عبد الله السندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وآخرون، وثقه ابن سعد وأحمد والعجلي والدارقطني، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ، يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، وقال الذهبي في الكاشف: حجة صالح، وقال في المغني: حافظ له مناكير وغرائب، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة من أصحاب الحديث، وكأنه ترك فتغير، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في المراسيل والنسائي في فضائل علي، وابن ماجه.

108/ وهيب، بالتصغير، ابن خالد بن عجلان، الباهلي أبو بكر البصري: روى عن أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وهشام بن عروة، وابن جريج، وسهيل بن أبي صالح، وأبي حازم سلمة بن دينار وغيرهم، روى عنه إسماعيل بن عليه، وابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، وسليمان بن حرب، وسهل بن بكار، وآخرون، قال عنه أبو حاتم: ما أنقى حديث وهيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب بصره قبل أن يموت، وقال أبو داود: تغير وهيب قليلا بأخرة، من السابعة" روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

**خلاصة:** وقد تركت عناصر قلة لأنهم ليسوا ثقافتا أصلا قبل اختلاطهم، وذلك لأن ابن الصلاح قال: إن من كان هذا حاله يقبل من حديثه من روى عنه قبل الاختلاط وتغيره ولا يقبل حديث من روى عنه بعد اختلاطه أو أشكل أمره فلم يعلم أخذ

عنه قبل الاختلاط أو بعده، وقال النووي في التقریب: "يقبل ما روى عنه قبل الاختلاط ولا يقبل ما بعده أو شك فيه" وقال السخاوي في فتح المغیث: "فما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه أو أبهم الأمر فيه وأشکل بحيث لم يعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله سقط حديثه في الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقتة، وقال الأمير الصنعاني في "توضیح الأفكار": "قد رأى المحدثون أن من أصابه شيء من ذلك - يعني من أسباب الاختلاط - ثم روى عنه راو ما، فإن روى عنه بعد ما اختلط أو شككنا في أن روايته عنه كانت بعد الاختلاط أو قبله، فتلك الرواية على أحد هذين الاحتمالين هدر، غير معتبرة، وإن أيقنا أنه روى عنه في حال ثقته قبل الاختلاط فهي رواية معتبرة" وقال زكريا الأنصاري: "فما روى لمختلط في اختلاطه أو اشتبه فلم يدر أحدث بالحديث قبل الاختلاط أو بعده سقط ما رواه مما اعتمد فيه على حفظه بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه" وأخيرا قال ابن الصلاح: "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً قبل الاختلاط" قلت وقد أخرج البخاري ومسلم عن المختلط بعد اختلاطه مثل صنيع البخاري عن حصين بن عبد الرحمن السلمي المختلط من طريق حصين بن نمير الواسطي ومثله عند مسلم عن ابن إسحاق السبيعي من طريق عمار بن زريق، والأمثلة أكثر من ذلك، لكن روايتهما هنا مثل روايتهما عن المدلس بالعننة، والله أعلم.

**(7) القاعدة السابعة:** أجمعوا على أن من كذب متعمداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو بحديث واحد لا يقبل حديثه أبداً ولا يتابع عليه واختلفوا فيما لم يكن يتعمد الكذب أو من تاب من الكذب: وقد خرجنا في كتابنا "فتح الرب السائر" لتمييز الحديث المتواتر "حديث: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". وفيه ما فيه من الزجر - كما يلي:

- 1 - / حديث -** "التحذير من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **{من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار}** قلت خرجته الألباني في صحيح الجامع الصغير عن 62 صحابياً وأخرجه الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" عن 75 صحابياً وخرجه السيوطي في "قطف الأزهار" عن 78 صحابياً بينما خرجته الحافظ الزبيدي في {لقط اللآلئ المتناثرة من الأخبار المتواترة عن 99 صحابياً} وزدنا على الجميع فهأكه: رواه كل من:
- 1 - أبو بكر الصديق أخرجه: الطبراني وأبو يعلى وابن الصاعد في طرقه وابن الشخير في كتاب العلم.
  - 2 - عمر بن الخطاب: أخرجه ابن الصاعد في طرقه لعله يوسف بن خليل في طرق هذا الحديث وأبو يعلى وابن الشخير.

- 3 - عثمان بن عفان: أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى وأبي الفرات في جزئه.
- 4 - علي بن أبي طالب: أخرجه الترمذي وقال الزبيدي رواه الشيخان.
- 5 - طلحة بن عبيد الله: الطبراني وأبو يعلى والخطيب البغدادي.
- 6 - الزبير بن العوام: أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه.
- 7- عبد الرحمن بن عوف: قال في إتحاف السادة المتقين رويناه من رواية ابراهيم عنه.
- 8 - سعد بن أبي وقاص: ابن صاعد قلت لعله يوسف بن خليل في طرق هذا الحديث.
- 9 - سعيد بن زيد: البخاري وأبو يعلى.
- 10- أبو عبيدة بن الجراح: أحمد والخطيب وابن الشخير في كتاب العلم.  
( هؤلاء هم العشرة المشهود لهم بالجنة )
- 11- أنس: أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- 12- أبو هريرة: مسلم وقال الزبيدي رواه البخاري والنسائي وأبو يعلى وعبد الله بن أحمد.
- 13- جابر بن عبد الله: أحمد وابن ماجه وأبو نعيم والطبراني.
- 14- أبو سعيد: أحمد وابن ماجه والنسائي,
- 15- ابن مسعود: الترمذي وابن ماجه والبخاري وابن الشخير في كتاب العلم والثقفي في الفوائد.
- 16- خالد بن خرفطه: أحمد والحاكم وأبو يعلى والطبراني.
- 17- زيد بن أرقم: أحمد والحاكم والبخاري والطبراني.
- 18- سلمة بن الأكوع: أحمد قال الزبيدي وهو أحد ثلاثيات البخاري.
- 19- عقبة بن عامر: أحمد وأبو يعلى والطبراني.
- 20- معاوية بن أبي سفيان: أحمد والطبراني.
- 21- السائب بن يزيد: أحمد والطبراني.
- 22- سلمان بن خالد الخزاعي: أحمد وأبو نعيم والطبراني.
- 23- صهيب بن سنان: أحمد والطبراني وأبو يعلى وابن الشخير.
- 24- طارق بن أشيم: أحمد والطبراني والبغوي.
- 25- ابن عباس: أحمد والطبراني.
- 26 - ابن عمر: أحمد والبخاري والطبراني وابن الشخير في العلم.
- 27 - عتبة بن غزوان: أحمد والطبراني والبخاري وابن عدي.
- 28 - العرس بن عميره: أخرجه أحمد والطبراني.
- 29 - عمار بن ياسر: أخرجه أحمد والطبراني.

- 30 - عمران بن حصين: أحمد واليزار والطبراني.
- 31 - عمرو بن حريث: أحمد والطبراني.
- 32 - عمرو بن عبسة: أحمد والطبراني.
- 33 - عمرو بن مره: أحمد والطبراني.
- 34 - المغيرة بن شعبة: أحمد وأبو نعيم وقال الزبيدي رواه البخاري.
- 35 - يعلى بن مره : أحمد والدارمي والطبراني وأبو نعيم.
- 36 - أبو موسى الأشعري: أحمد والطبراني.
- 37 - البراء بن عازب: الطيالسي وأبو يعلى والطبراني.
- 38 - معاذ بن جبل: الطبراني في الأوسط والخطيب في تاريخه.
- 39 - نبيط بن شريط { جابان الكردي}: الطبراني وابن عساكر في تاريخه.
- 40 - أبو ميمون: الطيالسي.
- 41 - أبو رمثة: الدارقطني في الأفراد.
- 42 - ابن الزبير: الدارقطني في الأفراد.
- 43 - أبو رافع: الدارقطني في الأفراد.
- 44 - أم أيمن: الدارقطني في الأفراد.
- 45 - سليمان: الطبراني والدارقطني والخطيب.
- 46 - أبو أمامة: الطبراني والخطيب.
- 47 - رافع بن خديج: الطبراني وابن عساكر.
- 48 - يزيد بن أسد: الدارقطني والخطيب وابن عساكر.
- 49 - عائشة: ابن عساكر وابن الشخير في كتاب العلم.
- 50 - حذيفة بن أسيد: الدارقطني والخطيب وابن عساكر.
- 51 - حذيفة بن اليمان: الطبراني وأبو نعيم وابن صاعد في طرقه.
- 52 - سفينة: ابن عدي في الكامل وابن المقري.
- 53 - أبو قتادة: ابن ماجه وابن عدي والحاكم ومجمع ابن جميع القسائي.
- 54 - جندع بن عمرو: أبو نعيم في المعرفة.
- 55 - سعد بن المدحاس: الطبراني وأبو نعيم في المعرفة.
- 56 - عبد الله بن زغب: أبونعيم في المعرفة.
- 57 - ابن أبي أوفى: ابن نافع وابن قانع وعنه ابن الجوزي.
- 58 - غزوان: العقيلي في الضعفاء.
- 59 - أبو كبشة: الطبراني والعقيلي في الضعفاء ويوسف بن خليل في طرق هذا الحديث.
- 60 - أبو ذر: ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات والمحاملي.

- 61 - أبو موسى الغافقي: أحمد والبزار والطبراني وابن الجوزي.
- 62 - قيس بن سعد: أحمد وأبو يعلى.
- 63 - أوس بن أوس الثقفي: الطبراني.
- 64 - أبو قرصافة حيدره بن خيشنة: الطبراني.
- 65 - جابر بن حابس: أبو نعيم.
- 66 - أسامة بن زيد: الطبراني وابن قانع وابن عدي في الكامل.
- 67 - وائلة بن الأسقع: الطبراني وابن عدي في الكامل.
- 68 - زيد بن ثابت: ابن الشخير ويوسف بن خليل في طرق هذا الحديث.
- 69 - كعب بن قطبه: أبو نعيم ويوسف بن خليل.
- 70 - معاوية بن حيدة: أبوبكر بن المقري ويوسف بن خليل.
- 71 - المنقع التميمي: البخاري في التاريخ ويوسف بن خليل.
- 72 - والد أبي العشراء: تمام في جزء له ويوسف بن خليل.
- 73 - عمرو بن عوف المزني: ابن الشخير في كتاب العلم.
- 74 - أبو الحمراء: ابن الشخير في كتاب العلم.
- 75 - ابن عمرو: البخاري والترمذي والطبراني.
- 76 - العباس بن عبد المطلب: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 77 - عفان بن حبيب: الحاكم في المدخل وفي تاريخ نيسابور.
- 78 - النعمان بن بشير: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 79 - جابر بن عباس أو حابس العبدي: ابن منده في معرفة الصحابة وأبو نعيم كذلك.
- 80 - مالك بن عتاهية: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 81 - سمرة بن جندب: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 82 - النواس بن سمعان: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 83 - عبد الله بن جعفر: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 84 - عبد الله بن حراد: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 85 - أبي بن كعب: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 86 - سليمان بن سرد: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 87 - عمرو بن الجمعة: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 88 - عمرو بن العاص: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 89 - جندب بن عبد الله: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 90 - جهجاه الغفاري: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.
- 91 - بسره: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.

- 92 - مرة البهزي: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 93 - سنجده: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 94 - أبو أسيد: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 95 - أبو أيوب الأنصاري: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 96 - حفصة بنت عمرو: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 97 - خولة بنت حكيم: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 98 - رجل من أسلم: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 99 - رجل لم يسم: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 100 - رجل آخر لم يسم: أنظره في لقط اللألي للزبيدي.  
 101 - والد أبي العسراء: الدارمي واسمه مالك بن فهطم أنظره في لقط اللألي للزبيدي وتام في جزئه.

102 - رجل آخر من الصحابة: أنظره في لقط اللألي.

قال الزبيدي في لقط اللألي المتناثرة في الأخبار المتواترة بأن الثمانية عشر الأول عند ابن منده في مستخرجه والآخرين في مقدمة ابن الجوزي في الموضوعات. **خلاصة:** وقد نقل جلال الدين السيوطي في "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" قال 78: عبد الرحمن بن عوف قال: قال ابن الجوزي ولم يقع لي حديثه هو وعمرو بن عوف وأبو الحمراء "قلت وهكذا نكون أول من قدم أكبر عدد مخرجا بنعمة الله وفضله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات علما بأن الحافظ العراقي قال في شرحه لألفيته "رووا حديث من كذب علي متعمدا" عن مائة ونيف من الصحابة، وقال ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات: "رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفسا انتهى؛ هكذا نقلته من خط علي ولد المصنف وهي النسخة الأخيرة من كتابه المذكور، وفيها زوائد ليست في النسخة الأولى التي كتبت عنه، وقد جمع الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي طرقة في جزأين فبلغ بهم مائة واثنين" قلت ولعل هذا لم يبلغنا ولم يبلغ أحدا ممن قبلنا رغم أن جلال الدين السيوطي عزا لكتابه هذا الذي سماه "في طرق هذا الحديث" لكن عزوه كان يقينا بواسطة أسقطها أو لم يذكرها لأنه لو ظفر بها لما اكتفى بالتخريج منه عن عشرة من الصحابة فقط كما بين ذلك في كتابه "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" فنختم بقولنا "يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك". والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كما أخرج مسلم في مقدمة حديثه، قوله صلى الله عليه وسلم: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" كما رواه ابن خزيمة وابن ماجه، ويلاحظ هنا أن الحديث جاء بصيغة المركب للمجهول: أي يراه غيره من أهل صنعة



الحديث، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم: **"فهو أحد الكاذبين"** الكاذب الأول الذي كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يلج النار يقينا للحديث المتواتر المتقدم، والكاذب الثاني الذي نشره بين الناس، وهذا يفيد أن رواية الحديث الموضوع وزر لا أجر، فصاحبها مأزور لا مأجور، قال الدكتور محمد طاهر الجواني في كتابه "الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين" مؤيدا ما ذهبنا إليه: "من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدا في حديث واحد فسق وردت رواياته كلها وبطل الاحتجاج بجمعها" [كما بين النووي في شرح مسلم] وسدا لباب الوضع في الحديث منع المحدثون والأصوليون من قبول توبة الكاذب فيه ليدرك من أقدم عليه أن باب تراجع مغلوق، وأن ندمه لو حصل لا ينفعه سواء أكثر من الكذب أو قلل، فإن كذب، ولو مرة، فإن التهمة تستمر معه ولا يصدق فيما بعد وإن أعلن التوبة، قال عبد الله بن المبارك: "من عقوبة الكاذب أن يرد عليه صدقه" [كما بين ذلك الخطيب البغدادي في الكفاية]، ومنع أحمد بن حنبل قبول توبته ولو كذب في حديث واحد، رد ما حدث به فيما بعد، قال جوابا لمن سأله عن كذب في حديث واحد ثم تاب؟ "توبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يكتب حديثه أبدا"

وقد ألف البعض كتباً جمعت الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما اشتغل البعض بتبيين أحوال الكاذبين في الحديث، وسنذكر في المحور الثاني من الكتاب المتعلق بالعلل الأحاديث التي وردت في الكتب السنة المرمية بالوضع إن شاء الله، ونقتصر هنا على المثال التالي:

قال ابن الجوزي في كتاب "الموضوعات": روى بسنده إلى الترمذي قال: حدثنا قتيبة، قال حدثنا عبد الله بن الحارث، عن عنبسة عن محمد بن زاذان، عن أم سعيد، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يديه كاتب، فسمعتة يقول: ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، أما عنبسة فهو ابن عبد الرحمن المصري، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وأما محمد بن زاذان، فقال البخاري: لا يكتب حديثه" قلت وتعقب السيوطي ابن الجوزي في "اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوععة" فقال: "ورد من حديث أنس أخرجه ابن عساكر من طريق هشام بن عمار، حدثنا عثمان بن عمرو، حدثنا أبو مسعدة الأنصاري عن عمرو بن الأزهر، عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكاتبه إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر لك" وقال الديلمي: أنبأنا عبدوس، عن ابن لال، أنبأنا أبو صالح القاضي عن محمد بن هشام عن إبراهيم بن محمد القرشي عن إبراهيم بن زكريا الواسطي،

عن عمرو بن الأزهر، عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا كتبت فضع القلم خلف أذنك فإنه أذكرك لك" قلت لم يفعل السيوطي شيئاً يذكر هنا فيشكر بل يذم بفعله هذا لأن الحديث لا يقبل المتابعة ولا يصلح لها أصلاً كما قال ابن الجوزي، لأن عنبة هذا علة قاذحة، رمي بالكذب والعياذ بالله، قال عنه البخاري: تركوه، وهذه العبارة تفيد عند البخاري الكذب، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: متروك الحديث، وقال أيضاً: لا شيء، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له، مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به، وقال الترمذي عن البخاري: ذاهب الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث، وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف، وقال النسائي أيضاً: متروك، وقال الأزكي: كذاب، هذا حاله، وأما محمد بن زاذان الذي يروي عنه عنبة، قال البخاري عنه: منكر الحديث، لا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: واهي الحديث ولا يكتب عنه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الترمذي لما أخرج حديثه: محمد بن زاذان منكر الحديث، وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي: من رواية ابن عساکر ومن رواية الديلمي فكلاهما من حديث عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس: وعمرو بن الأزهر قال فيه البخاري: يرمى بالكذب، ورماه أبو سعيد الحداد بالوضع، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال أحمد: كان يضع الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: كان كذاباً ضعيفاً، وقال الدولابي: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: غير ثقة".

قلت فابن الجوزي، رغم حدته وتعنته، إنما انطلق من قاعدة سليمة وهي قولهم: الحديث إذا انفرد بروايته كذاب، يحكم عليه بالكذب، وأما صنيع السيوطي إنما كان ينبغي أن يؤكد وضع الحديث لأن الشاهد كان أو هن وأطلق لأن مداره على كذاب، وضاع، ولم يترددوا في أن الحديث إذا جاء من طرق في كل واحد منها كذاب وتعددت الطرق من طرق الكذابين، أن الحديث موضوع كما هو الحال هنا. المثال الثاني أتى به كل من ألف في مكفرات الذنوب، فلا داعي لذكر أسمائهم: أخرج ابن الجوزي في "الموضوعات" حيث قال: حديث: "من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة" وفي رواية "من قاد أعمى أربعين خطوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر" فقد أورده ابن الجوزي في موضوعاته وساقه من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين.

- أما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقد أورده من خمسة طرق: الأول ذكره بسنده من طريق أبي نعيم إلى سالم بن سالم عن عروة بن علي عن محمد بن

المنكدر عن ابن عمر، ومن طريق ابن شاهين عن عبد الكريم بن أحمد الرواس، حدثنا أحمد بن المقدم، حدثنا أحرم بن حوشب، عن علي بن عروة به، وأما الطريق الثاني فساقه بإسناده إلى ابن شاهين: حدثنا علي بن محمد البصري حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن بحير، حدثنا خالد بن نزاد حدثنا سفيان الثوري عن عمرو بن أبي وائل عن ابن عمر وأما الطريق الثالث فساقه بسنده من طريق ابن عدي على عامر بن سيار حدثنا محمد بن عبد الملك عن محمد بن المنكدر به، والطريق الرابع قد أورده من طريق الخطيب بسنده إلى المعلى بن مهدي حدثنا سفيان بن البخترى عن عبيد الله بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر، وأما الطريق الخامس فساقه من طريق ابن عدي حدثنا إسماعيل بن محمد حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن عبد الرحمن القشيري حدثنا ثور بن يزيد عن محمد بن المنكدر به،

\*- وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأورده بسنده من طريق الخطيب إلى الحسن بن عرفة قال حدثنا سلم بن سالم البلخي عن علي بن عروة عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو به

\*- وأما حديث ابن عباس فرواه بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف المكي، حدثنا عبد الله بن أبان الثقفي، حدثنا سفيان الثوري، حدثني عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الحديث \* - وأما حديث أبي هريرة فرواه بسنده إلى ابن شاهين: حدثنا أحمد بن عمرو الزبيدي، حدثنا أحمد بن عبد الرحيم الرقي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة حدثنا إبراهيم بن عمير البصري عن علي بن ثابت عن ابن سيرين عن أبي هريرة، الحديث.

\*- وأما حديث جابر بن عبد الله فساقه من طريقين: الطريق الأول أورده بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا عبد الله بن الحسن الحراني، حدثنا يزيد بن مروان الخلال، حدثنا محمد بن عبد الملك الأنصاري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به.

وأما الطريق الثاني: فرواه بسنده إلى ميمون بن سلمة، حدثنا المسيب بن واضح حدثنا أبو البخترى عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن جابر به. \* - وأما أنس فجاء من طرق ثلاثة: الطريق الأول من طريق البغوي و من طريق إسحاق بن إبراهيم الختلي عن خالد بن مرداس عن معلى بن هلال عن سليمان التيمي عن أنس، والطريق الثاني: رواه من طريق المخلص، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا عيسى بن مساور حدثنا نعيم سالم قال: قال لي أنس بن مالك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث، والطريق الثالث رواه بسنده

عن محمد بن مسلم بن وارة، سمعت أبا الوليد يقول: أتيت سليمان بن عمرو، فجلست إليه فقال: حدثنا سليمان التيمي عن أنس قال: من قاد أعمى أربعين خطوة.. الحديث، فقلت: قوموا عن هذا الكذاب.

**خلاصة هذه القاعدة:** قال عبد الله بن المبارك فيما رواه عنه الخطيب البغدادي في "الكفاية": "لما سئل عن تاب عن الكذب في رواية الحديث وندم، أقل من الكذب أو أكثر: "من عقوبة الكاذب أن يرد عليه صدقه" كما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: "لا تقبل توبته أبدا ولو كذب في حديث واحد، فقد سئل عن كذب في حديث واحد ثم تاب؟ فقال نضر الله وجهه وإيانا يوم القيامة: "توبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يكتب حديثه أبدا" قلت فجمهور المحدثين الجهابذة الحذاق الأوائل لا يقبلون توبة من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو بحديث واحد، ولو ادعى أنه لم يتعمد الكذب، إلا أن الخطيب البغدادي قال في كتابه "الكفاية"، بعدما ساق كلام الأئمة الحذاق فيمن تعمد الكذب ولو مرة واحدة: "هذا حكم من تعمد الكذب وأقر به، أما من لم يتعمده، وقال كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب فإن تراجعته يقبل وتجوز روايته بعد توبته" بينما أقر ابن الصلاح رفض توبته في مقدمته.

أما النووي فحمل القول بمنع قبول التوبة على التغليظ في الزجر عن الكذب في الحديث النبوي ورأى صحة توبة الكاذب فيه وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بالشروط المعروفة وقاسها على صحة رواية الكافر إذا أسلم، قال بعد عرضه أقوال المانعين: "ولم أر دليلا لمذهب هؤلاء و يجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظا وزجرا بليغا عن الكذب عليه الصلاة والسلام لعظم مفسدته فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره وفي الشهادة فإن مفسدتها قاصرة ليست عامة، قلت وهذا الذي ذكره الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا فأسلم، وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية والله أعلم". قلت لكنهم أجمعوا على عدم استتابة الزنديق وعدم قبول توبته إذا تاب بعد العثور عليه ومعرفة أنه زنديق، والكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم شعبة من الزندقة، وقد صح أن هارون الرشيد أوتي بزنديق، فقال الزنديق لهارون الرشيد أن يمهل حتى يبين له أربعة آلاف حديث في الحلال والحرام كذبها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال منها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت شفة، فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك وأحمد الفزاري ينحلانها نحلا وأمر به أن تقطع رقبتة [أو ما معناه] فالإسلام بعد الكفر

والتوبة والحج تجب ما قبله كما في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ولكن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبة من الزندقة لذلك شدد فيه الحدائق الأوائل من أهل صنعة الحديث فقياس النووي خاطئ لذلك خالف الإجماع المتقدم عليه لأنه رآه زجرا واجتهادا وإنما الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبة من الزندقة لا مجال فيها للتوبة فتوبة المنافق الزنديق لا تنفعه عند الجميع، والله أعلم.

وقد ختمنا هذه القاعدة الكبرى بقواعد فرعية رسمها المحدثون الذين مارسوا الحديث وطوقوه حتى اختلط بسلوكهم بل وبدماهم فتوصلوا إلى هذه القواعد التالية بالاستنباط والاستقراء:

1/ كل حديث جاء فيه أن الإيمان يزيد وينقص أو جاء فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو موضوع.

2/ كل حديث جاء فيه أن القرآن مخلوق، أو أنه غير مخلوق، وكذلك الأحاديث الواردة في الوعد والوعيد فيمن قال بخلق القرآن كلها موضوعة ومكذوبة.

3/ كل حديث جاء فيه إثبات مشروعية التنشف بعد الوضوء فإنه لا يصح

4/ كل الأحاديث التي يذكر فيها أقل مدة الحيض أو أكثرها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم

5/ كل حديث جاء فيه: من فعل كذا وكذا أعطي ثواب نبي أو أكثر فهو مكذوب.

6/ كل الأحاديث الواردة في مشروعية صلوات الأيام والليالي: الصلاة يوم الأحد

أو ليلة الأحد أو يوم الإثنين أو ليلته، وهكذا سائر ليالي الأسبوع لا يصح منها

شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم 7/ أحاديث صلاة الرغائب أو ليلة من شهر

رجب كلها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت وفيه نظر لحديث "من

صلى لله ثنتي عشرة ركعة في اليوم بنى الله له بيتا في الجنة" وقال الحافظ الزيلعي

في "نصب الراية": قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في

اليوم واللييلة، بنى الله له بيتا في الجنة" وأقر ما أتى به المصنف يعني صاحب الهداية" ثم قوى

دليله بالحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه عن المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة،

قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله

له بيتا في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد

العشاء وركعتين قبل الفجر" وقال الترمذي غريب من هذا الوجه قلت وأخرجه النسائي،

8/ الأحاديث المذكورة في مشروعية صلاة النصف من شعبان كلها لا تصح.

9/ الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة يوم عاشوراء وكذلك الاكتمال فيه

والتزير من أجله، والتوسعة على العيال فيه، إلى غير ذلك من الفضائل التي اتصفت به مع مراجعة الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للمزيد من التخصيص.

10/ كل الأحاديث الواردة في ذكر صوم شهر رجب والصلاة في بعض لياليه لا تثبت.

11/ الأحاديث الواردة في النهي عن النكاح ومدح العزوبة، كلها كذب باطلة.

12/ الأحاديث التي يذكر فيها الحض على السراري، وأنهن مباركات الأرحام لا يصح منها شيء

13/ كل الأحاديث الواردة في ذم الأولاد والحث على عدم الإنجاب، وأنه لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.

14/ جميع الأحاديث التي يذكر فيها الخضر ولقائه النبي صلى الله عليه وسلم واجتماعه بالياس وجبريل كل عام بعرفة.

15/ كل حديث يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إثبات الخلافة لشخص بعينه بعده" قلت وفيه نظر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية في الرد على الرافضة والقدرية": "حيث نقل عن ابن حامد قال: والدليل على إثبات ذلك بالنص [يعني إمامة أبي بكر الصديق] أخبار، من ذلك: ما أسنده البخاري عن جبير بن مطعم قال: أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجذك؟ - كأنها تريد الموت - قال: إن لم تجدني فأتي أبا بكر" متفق عليه، وحديث سفيان عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقتنوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر" رواه أحمد والترمذي وغيرهما، وأسند البخاري عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بيننا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب، فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر، حتى ضرب الناس بعطن." متفق عليه. قال: وذلك نص في الإمامة. قال: ويدل عليه ما أخبرنا أبو بكر بن مالك، وروى عن مسند أحمد، عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمان بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً: أيكم رأى رؤيا؟ فقلت: أنا رأيت يا رسول الله، كأن ميزانا دلي من السماء، فوزنت بأبي بكر فرجحت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان، ثم رفع الميزان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "خليفة نبوة ثم يؤتي الله الملك لمن يشاء" رواه أبو داود والترمذي. قال: وأسند أبو داود عن جابر الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه. " قال: ومن ذلك حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الذي بدئ فيه، فقال: ادعي لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتابا، ثم قال: يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر، وفي لفظ: فلا يطمع في هذا الأمر طامع" متفق عليه. قال ابن تيمية: وهذا الحديث في الصحيحين، ورواه من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي مليكة عن عائشة، قالت: لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ادعي لي عبد الرحمان بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتابا، لا يختلف عليه، ثم قال: معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر" وذكر أحاديث تقديمه في الصلاة وأحاديث أخر لم أذكرها لكونها ليست مما يثبت أهل الحديث. وقال أبو محمد بن حزم في كتابه "الملل والنحل": "اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت طائفة: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف أحدا، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: لكن لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك دليلا على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة على الأمر، وقال بعضهم: لا، ولكن كان أثبتهم فضلا، فقدموه لذلك، وقالت طائفة: بل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس ناصا جليا. قال أبو محمد وبهذا نقول لبراهين: أحدها إطباق الناس كلهم، وهم الذين قال الله فيهم: **اللفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون** [الحشر:8] فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق وجميع إخوانهم من الأنصار رضي الله عنهم على أن سموه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم استشهد بالحديث السابق ونصه عنده قال: وأيضا فإن الخبر قد جاء من الطرق الثابتة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في مرضه الذي توفي فيه: "لقد هممت أن أبعث إلى أبيك وأخيك، وأكتب كتابا وأعهد عهدا لكيلا يقول قائل: أنا أحق، أو يتمنى متمن، ويأبى الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر." متفق عليه. فهذه أحاديث ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأما ما ذكره الرافضي صاحب كتاب "المراجعات" فأباطيل لا يثبت منها شيء.

16/ كل حديث جاء فيه يا حميراء أو ذكر فيه لفظ الحميراء فهو باطل، قلت وفيه نظر فينبغي مراجعة مناقب عائشة رضي الله عنها. وقد نشرنا في الإنترنت مقالا حول المسألة كانت مقدمته كما يلي: من كتاب "للدفاع عن أم المؤمنين عائشة الحميراء ملكة العفة والنقاء":

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على النبي الكريم وبعد،

لقد عاتبني أو لامني أحد أساتذة الحديث الكرام بحضرة مدير مجلة "حراء" التركية - وكأنني اقترفت ذنبا، أعوذ بالله من الذنوب، بسبب عنوان كتابي "للدفاع عن أم المؤمنين عائشة الحميراء ملكة العفة والنقاء" وزعم أن كل حديث فيه الحميراء موضوع، وعزا الحكم لابن قيم الجوزية، فأجبتة قائلا بأنني لم اختر وصف الحميراء انطلاقا من حديث وإنما اخترت هذا العنوان انطلاقا من تصرفات الشيعة المتطرفة حيث يرسمون نعجة حمراء رمزا لعائشة ليلحقوا بها الأذى، فأردت أن أبين من خلال كتابي هذا أن هذه الحميراء هي حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي شهد لها الوحي الإلهي بالعفة والنقاء من خلال أي من الذكر الحكيم ستبقى تتلى ما بقي الوحي بيننا. ولبعلم من قرأ هذا المقال أنني لما استشهدت بقاعدة ابن قيم الجوزية عند ما قال: "كل حديث فيه يا حميراء لم يصح" تعقبته في كتابي "إنارة المصابيح على قواعد التعديل والتجريح وقواعد التعليل والتصحيح" قائلا: "وفيه نظر" والآن ولما تبين أن أحد أساتذة الحديث المحترمين - ألا وهو الأخ الفاضل أحمدو ولد الراضي - قلد ابن قيم الجوزية من باب تقليد الواهم للواهم دفعني ذلك إلى تفصيل المجمل وتبيين المبهم قائلا: قال الزركشي في كتابه "الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة" ص 58: الخامسة والعشرون: جاء في حقها: "حذوا شطر دينكم عن الحميراء" وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن ذلك، فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي رحمه الله يقول: "كل حديث فيه الحميراء باطل إلا حديث في الصوم في سنن النسائي" قلت وحديث آخر في السنن الكبرى للنسائي وكذلك في معايشرة النساء له، ونصه: عن أبي سلمة قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: يا حميراء ألا تحبين أن تنظري إليهم؟ قلت: نعم" الحديث، قلت: قال ابن حجر في "فتح الباري" ج 2 ص 620 مع تحقيق ابن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، كتاب العيدين: "إسناده صحيح ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا" قلت وقد صحح الحديث أيضا شيخه الحافظ العراقي في أحاديث إحياء علوم الدين. كما روى الحاكم في المستدرک حديث: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: أنظري يا حميراء ألا تكوني أنت، ثم التفت إلى علي فقال: إن وليت من أمرها شيئا فارق بها" وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه" قلت وفي ذلك نظر إلا أنه لما كان في أبي عبد الله الحاكم تشيع استدللنا بالحديث وقد بينا التزام عائشة وعلي رضي الله عنهما بتوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقعة الجمل التي تجعل منها الشيعة مطيبتها للنيل من أمنا أم المؤمنين حيث بينا أراجيف الشيعة الزاعمة بخروج عائشة على علي في فصل مستقل من



كتابنا المذكور. فإنها لا تعدو أباطيل وأراجيف وأكاذيب أفكين لا يدركون عقوبة ما يروجونه، ومن ذلك ما نشرناه في الفصل الرابع من كتابنا المذكور.

17/ الأحاديث التي فيها مناقب معاوية أو الأحاديث التي يذكر فيها مثالبه أو ذم عمرو بن العاص

18/ الأحاديث الواردة في ذم أبي موسى الأشعري.

19/ الأحاديث التي تنص على ذم مروان بن الحكم أو الوليد بن عبد الملك.

20/ الأحاديث التي جاء فيها إثبات خلافة ولد العباس أو تحريم ولد العباس على النار أو ذم العباس وأولاده أو جاء فيها مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي بن عباس أو ذكر فيها عدد خلفاء بني العباس أو ورد فيها مدح المنصور أو السفاح أو الرشيد.

خلافًا لما زعمه بعضهم في وضع أحاديث في مناقب الأئمة الأربعة التي نصت عليهم وسمتهم بأسمائهم لأنه تواترت عندنا أحاديث في مناقب أبي بكر وعلي وصحت أحاديث أخرى متفق عليها في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وكذلك علي، نذكر من ذلك هنا ما قد خرجناه في كتابنا "الردود العلمية الرفيعة على حجج دعاة الشيعة" حيث قلنا:

**موقف أهل السنة من الخلفاء الراشدين والصحابة:** قال النووي في رياض

الصالحين: عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي وهو وأبوه وأمه صحابة رضي الله عنهم قال: نظرت إلى أقدام المشركين ونحن في الغار وهم على رؤوسنا فقلت: يا رسول الله لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا، فقال: " ما ظنك يا أبا بكر باتنين الله ثالثهما" متفق عليه.

وممن زكاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من عصره الشيخين أبا بكر الصديق والفاروق عمر بن الخطاب لقوله صلى الله عليه وسلم: " اقتدوا بالذنين من بعدي أبي بكر وعمر" رواه الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد وله لفظ: اقتدوا بالشيخين من بعدي أبي بكر وعمر" ثم جاءت تزكية الخلفاء الراشدين المهديين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي لحديث العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: "وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصينا، قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة" رواه أبو داود والترمذي وصححه وغيرهما، عندئذ يعتبر كل من طعن في الشيخين أو أحدهما أو في الخلفاء الأربعة أو في أحدهم مخالفا لتوجيهاته صلى الله عليه وسلم التي تضمنتها هذه الأحاديث.

وقد وردت أحاديث في مناقب الخلفاء الراشدين الأربعة خصص لها السيوطي كتابا حافلا، نذكر منها هنا ما تواتر:

**قد تواترت أحاديث في فضل أبي بكر الصديق منها:**

**1- إثبات الصحبة له رضي الله عنه** بحيث يكون من أنكرها كفر لأنه يكون مكذبا لله جل وعلا حيث قال في محكم التنزيل «ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا».

**2- قال أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر: "فضلية أبي بكر على غيره من الصحابة" وقال: "ذكر في إرشاد الساري في باب تفاضل أهل الإيمان أنها كثيرة بالغة درجة التواتر المعنوي وأنه أجمع على القول بمقتضاها أهل السنة والجماعة وفيما زاده ابن حجر الهيتمي آخر الصواعق ما نصه: وكان خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد المرسلين أبا بكر رضي الله عنه وقد تواترت بذلك الأحاديث المستفيضة الصحيحة التي لا تعتل، المروية في الأمهات والأصول المستقيمة التي ليست بمعلولة ولا سقيمة، وفي الوصية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية قال: ما نصه: وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما وقد تعقبت أبا جعفر الكتاني في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلت: هذا لا يثبت به التواتر، لكن جاء في كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي الأحاديث التالية:**

1- أبو هريرة روى ابن عساکر عن أبي هريرة قال: كنا معشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - ونحن متوافرون - نقول: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت".

2- وأخرج البخاري عن محمد بن علي بن أبي طالب (يعني محمد بن الحنفية) قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قال: قلت ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين" ولأحمد بن حنبل بسنده عن علي كرم الله وجهه: "خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر" وعلق عليه الإمام الذهبي قائلا: "هذا متواتر عن علي فلعن الله الراضة ما أجهلهم". قلت وقد أكد ابن تيمية تواتره.

3- وأخرج البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان" وزاد الطبراني في الكبير "فيعلم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره" ومثله لابن عساکر.

4- وأخرج الترمذي والحاكم عن عمر بن الخطاب قال: "أبو بكر سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" ولاين عساکر مثله.

5- وأخرج الترمذي عن جابر بن عبد الله قال: قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذلك فلقد سمعته يقول: ما طلعت الشمس على أحد خير من عمر".

6- وأخرج عبد بن حميد في مسنده وأبو نعيم وغيرهما من طرق عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد أفضل من أبي بكر، إلا أن يكون نبي" وفي لفظ "على أحد من المسلمين بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر" وقد ورد أيضا من حديث جابر، ولفظه "ما طلعت الشمس على أحد أفضل منه" وأخرجه الطبراني وغيره، وله وجوه وشواهد أخرى تقتضي له بالصحبة أو الحسن وقد أشار ابن كثير إلى الحكم بصحته.

7- وأخرجه الطبراني عن سلمة بن الأكوع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أبو بكر الصديق خير الناس إلا أن يكون نبي".

8- وأخرج الطبراني في الأوسط عن سعيد بن زرارة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن روح القدس جبريل أخبرني أن خير أمتك بعدك أبو بكر "

9- وأخرج الترمذي وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر: " هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين " وأخرج مثله عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله.

10- وأخرج الشيخان وغيرهما عن عمرو بن العاص قال: **قلت يا رسول الله أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، قال: قلت: ثم من؟ قال: عمر بن الخطاب** وقد ورد هذا الحديث " ثم عمر " في رواية أنس وابن عمرو وابن عباس.

11- وأخرج الطبراني في الأوسط عن عمار بن ياسر قال: "من فضل على أبي بكر وعمر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أزرى على المهاجرين والأنصار" وهذا يفيد إجماع الصحابة.

12- وأخرج ابن سعد عن الزهري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت: هل قلت في أبي بكر شيئا؟ قال: نعم، فقال: قل وأنا أسمع، فقال:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد  
وكان حب رسول الله قد علموا  
طاف العدو به إذ صعد الجبلا  
من البرية لم يعدل به رجلا

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال: صدقت يا حسان هو كما قلت "

**الحديث الثاني المتواتر في فضل أبي بكر الصديق هو : "إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر "** وقد تفرد الحافظ أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتنائر في الحديث المتواتر" بالقول بتواتره حيث قال: "قال الحلبي في سيرته بعد ذكره في الكلام على الوفاة النبوية ما نصه: وهذا حديث صحيح جاء من بضعة عشرة صحابيا وكثيرة طرقه عد من التواتر" قلت: أخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متخذا خليلا غير ربي، لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوة الإسلام "** قال الكتاني ورد هذا الحديث من رواية.

\*ابن عباس، وابن الزبير، وابن مسعود، وجندب بن عبد الله، والبراء وكعب بن مالك، و جابر بن عبد الله، وأنس وأبو واقد الليثي، وأبو المعلى، وعائشة، وأبو هريرة، و ابن عمر رضي الله عنهم أجمعين.

قلت: قال السيوطي: "وقد سردت طرقهم في الأحاديث المتواترة" قلت وحديث ابن

عباس: أخرج البخاري والنسائي والدارمي وأحمد وابن عساكر " قلت وخرجته في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" ولم أحكم عليه بالتواتر لأنني اعتبرته طرفا من حديثين متواترين هما: حديث أمره صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب والخوخ وحديث: لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا".

الحديث الثالث المتواتر في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه حديث: قوله صلى الله عليه وسلم: " **لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخوة الإسلام "** وفي رواية " **ولكن صاحبكم خليل الله "** أخرج السيوطي في كتابه " قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " عن 12 من الصحابة.

كما أخرجه الزبيدي في كتابه: "لقط اللآلئ المنتثرة من الأخبار المتواتر" وأبو جعفر الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" وخرجه في كتابي "فتح الرب الساتر لتمييز الحديث المتواتر" كما يلي:

1. أبو سعيد الخدري: أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد وابن أبي عاصم
2. ابن عباس: أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأحمد وأبو نعيم وابن أبي عاصم.
3. ابن الزبير: أخرج حديثه البخاري والترمذي وأحمد وأبو نعيم.
4. ابن مسعود: أخرج حديثه مسلم والترمذي والطبراني وابن أبي عاصم
5. جندب الجلي أخرج حديثه مسلم والبخاري والطبراني.
6. أبو المعلى: أخرج حديثه الترمذي.
7. أبو هريرة: أخرج حديثه الترمذي والطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي.
8. أنس: أخرج حديثه البخاري وابن أبي عاصم
9. ابن عمر: أخرج حديثه الطبراني وعنه الهيثمي
10. أبو واقد: أخرج حديثه الطبراني
11. عائشة: أخرج حديثها الطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي
12. أبو أيوب: أخرج حديثه البخاري
13. البراء بن عازب: أخرج حديثه الخطيب البغدادي في تاريخه، زاد الكتاني.
14. جابر بن عبد الله.
15. سعد.

وختم هذا الحديث بقوله: "وقد نص على تواتره أيضا الشيخ عبد الرؤوف المناوي في التيسير، والشيخ مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء قائلا: الحديث متواتر وقد رواه زهاء خمسة عشر من الصحابة.

**الحديث الرابع المتواتر في فضل أبي بكر الصديق:** أمره صلى الله عليه وسلم لأبي بكر في حياته أن يؤم الناس "قلنا في كتابنا" فتح الرب الساتر لتمييز الحديث المتواتر "تفرد بالقول بتواتره هذا الحديث أبو جعفر الكتاني في نظم المتناثر وقال: "ذكر في إرشاد الساري في باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال من كتاب الإيمان أنها كثيرة بالغة درجة التواتر المعنوي وأنه أجمع على القول بمقتضاها أهل السنة والجماعة وفيما زاد ابن حجر الهيثمي آخر الصواعق ما نصه: وكان خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد المرسلين أبا بكر الصديق رضي الله عنه وقد تواترت بذلك الأحاديث المستفيضة الصحيحة التي لا تعتل، المروية في الأمهات الأصول المستقيمة التي ليست بمعلولة ولا سقيمة. أهـ.

قلت وليس هكذا يتم الحكم على الحديث بالتواتر وإنما بالبرهان والتخريج، والحديث خرجناه في كتابنا "فتح الرب الساتر لتمييز الحديث المتواتر كما يلي:

- 1- أبو موسى الأشعري بلفظ: "مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد مرضه، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت عائشة: يا رسول الله إنه رجل رقيق القلب، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس، فعادت فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف، فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم" أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، قال السيوطي

في كتابه "تاريخ الخلفاء": "هذا الحديث متواتر، ورد أيضا من حديث عائشة وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن زمعة، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب، وحفصة رضي الله عنها، وقد سقت طرقة في الأحاديث المتواترة" قلت لم نجده في المطبوعة.

2- وفي بعض الروايات عن عائشة رضي الله عنها قالت: "لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا، وإلا إني كنت أرى أنه لن يقوم مقامه إلا تشاءم الناس به، فأردت أن يعدل لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي بكر" رواه مسلم والترمذي ومالك وابن ماجه وأبو عوانه.

3- وفي حديث عبد الله بن زمعة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة وكان أبو بكر غائبا، فتقدم عمر فصلى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا، لا، يا أبا الله والمسلمون إلا أبا بكر، يصلي بالناس أبو بكر".

4- وفي حديث ابن عمر: "كبر عمر فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تكبيرته، فأطلع رأسه مغضبا فقال: أين ابن أبي قحافة؟"

5- وأخرج أبو بكر الشافعي في الغيلانيات وابن عساكر عن حفصة رضي الله عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أنت مرضت قدمت أبا بكر؟ قال: لست أنا أقدمه ولكن الله يقدمه".

6- وأخرج الدارقطني في الأفراد والخطيب وابن عساكر عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت الله أن يقدمك ثلاثا فأبى إلا تقديم أبي بكر"

7- وأخرج النسائي وأبو يعلى والحاكم وصححه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم قالت الأنصار: منا أمير، ومنكم أمير، فأتاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا معشر الأنصار أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر".

8- سهل بن سعد: كان قتال بين بني عمرو بن عوف" الحديث أخرجه أحمد وأبو داود. الحديث الخامس المتواتر في فضل أبي بكر الصديق: تفرد به أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في المتواتر" ولم يخرج وخرجته في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلنا: قال السيوطي في الحاوي للفتاوي "عند شد الأثواب في سد الأبواب": "الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، روى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال: "إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله، فبكى أبو بكر فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد خير، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير وكان أبو بكر لأعلمنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من أمن الناس علي في صحبته

وماله أبا بكر ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً لكن أخوة الإسلام ومودته لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر - وفي لفظ - لا يبقين في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر" وأخرجه ابن عساكر، وفي لفظ "ثم هبط عن المنبر فما روي عليه حتى الساعة" وأخرجه أحمد والدارمي هذا حديث متواتر كما سأشير إلى طريقه، قال النووي في شرح مسلم: "فيه خصيصة لأبي بكر رضي الله عنه، قال ابن شاهين في السنة" تفرد أبو بكر رضي الله عنه بهذه الفضلية" للأمر بسد الأبواب في المسجد النبوي طرق كثيرة تبلغ درجة التواتر "قلت رواه كما في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر:

1. أبو سعيد الخدري: حديثه أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأحمد وابن عساكر وغيرهم.
  2. ابن عباس: حديثه أخرجه البخاري والنسائي وعبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه.
  3. بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: رواه ابن سعد
  4. معاوية بن أبي سفيان: رواه الطبراني.
  5. بعض الصحابة: رواه أبو يعلى الموصولي.
  6. أنس: أخرج حديثه البزار وابن عدي وابن عساكر.
  7. عائشة: أخرج حديثها الدارمي والطبراني في الأوسط
  8. ابن عمر: رواه الطبراني،
  9. يحيى بن سعيد: ابن سعد في الطبقات.
  10. أبو الأحوص حكيم بن عمير العنسي: رواه ابن عساكر في تاريخه.
  11. أبو الحويرث: رواه ابن سعد في الطبقات.
  12. العباس بن عبد المطلب: رواه عنه أبو البداح بن عاصم بن عدي كما في طبقات ابن سعد.
- وهناك أحاديث اجتمع فيها الشيخان أبو بكر وعمر وقد تقدم بعضها في فضل أبي بكر، ومنها ما شملت فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وقد تقدم بعضها، ومن ذلك ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أنه توضعاً في بيته ثم خرج فقال: لألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأكون معه يومي هذا فجاء المسجد، فسأل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: وجه ههنا، قال: فخرجت على أثره أسأل عنه حتى دخل بئر أريس فجلست عند الباب حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وتوضأ، فإذا هو قد جلس على بئر أريس، وتوسط قفها، وكشف عن ساقيه ودلها في البئر، فسلمت عليه ثم انصرفت، فجلست عند الباب فقلت: لأكونن بواب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم، فجاء أبو بكر رضي الله عنه فدفع الباب فقلت: من هذا؟ فقال: أبو بكر، قلت على رسلك، ثم ذهبت فقلت: يا رسول الله هذا أبو بكر يستأذن فقال: أذن له وبشره بالجنة، فأقبلت حتى قلت لأبي بكر: أدخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبشرك بالجنة، فدخل أبو بكر حتى جلس عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم معه في القف، ودلى رجليه في البئر كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكشف عن ساقيه، ثم رجعت وجلست، وقد تركت أخي يتوضأ ويلحقتي، فقلت إن يرد الله بفلان - يريد أخاه - خيراً يأت به، فإذا إنسان يحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عمر بن الخطاب فقلت: على رسلك، ثم جئت إلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم، فسلمت عليه وقلت، هذا عمر يستأذن؟ فقال: ائذن له وبشره بالجنة، فجئت عمر، فقلت: أذن، ادخل ويبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، فدخل فجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في القف عن يساره ودلى رجله في البئر، ثم رجعت فجلست فقلت: إن يرد الله بفلان خيرا - يعني أخاه - يأت به، فجاء إنسان فحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عثمان بن عفان، فقلت: على رسلك وجنت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال: ائذن له وبشره بالجنة مع بلوى تصيبه، فجئت فقلت: أدخل ويبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة مع بلوى تصيبك، فدخل فوجد القف قد ملئ، فجلس وجاههم من الشق الآخر « قال سعيد بن المسيب: فأولتها قبورهم " متفق عليه.

كما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فوق أحد ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال رسول الله صلى الله عليه: أثبت يا أحد فإن عليك نيبا وصديقا وشهيدين، فهم من القوم الذين نسأل الله يوميا سبع عشرة مرة في اليوم والليل أن يهدينا طريقهم حيث نقول في الفاتحة في كل ركعة من ركعات الصلاة (إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ) فمنهم الذين أنعم الله عليهم؟ بينهم الله لنا في سورة النساء قائلا جل وعلا: ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا).

ومن خصائص الخليفة الثاني لرسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب أنه لقب بالفاروق لأنه فرق بين الحق والباطل، وأظهر الله به بعد إسلامه دينه، فكان يخشاه الشيطان إذا سلك فجا سلك الشيطان فجا مغايرا له، ويؤيد ذلك حديث بريدة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت: يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله صالحا أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى: قال لها: إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا، فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب، ثم دخل عمر فألقت الدف تحت أستها ثم قعدت عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالسا وهي تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب فلما دخلت أنت يا عمر ألقت

الدف" أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان والبيهقي والهيثمي في موارد الظمان، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند أبي داود، وعن عائشة عند الفاكهاني في تاريخ مكة بسند صححه ابن حجر والشوكاني « ومن خصائص عمر أنه محدث أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس محدثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر" رواه البخاري ورواه مسلم من رواية عائشة، وفي روايتهما قال ابن وهب "محدثون أي ملهمون" قال ابن تيمية المعروف بشيخ الإسلام في نقلته "الفرقان بين

أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" تعليقا على هذا الحديث بأن المحدث - اسم الفاعل - أفضل من المحدث - اسم المفعول - ذلك لأن اسم الفاعل يعني أن صاحبه صديق لا يزيد ولا ينقص على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مرتبة أبي بكر الصديق، قلت وقد ثبت أنه محدث، فعن عمرو بن الحارث قال: بينما عمر بن الخطاب يخطب يوم الجمعة إذ ترك الخطبة فقال: يا سارية الجبل.. يا سارية الجبل.. ثم أقبل على خطبته، فقال بعض الحاضرين: "لقد جن، إنه لمجنون، فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف، وكان يطمئن إليه، فقال: لأشد ما ألومهم عليك، إنك لتجعل على نفسك مقالا، بينما أنت تخطب إذ أنت تصيح: يا سارية الجبل.. أي شيء هذا؟ قال: إني والله ما ملكت ذلك، رأيتهم يقاتلون عند جبل يؤتون من بين أيديهم ومن خلفهم، فلم أملك أن قلت يا سارية الجبل، فلبثوا إلى أن جاء رسول سارية بكتابه: إن القوم لقونا يوم الجمعة، فقاتلناهم حتى إذا حضرت الجمعة ودار حاجب الشمس سمعنا مناديا ينادي: يا سارية الجبل مرتين، فلحقنا بالجبل فلم نزل قاهرين لعدونا حتى هزمهم الله وقتلهم، فقال أولئك الذين طعنوا عليه: ضعوا هذا الرجل فإنه مصنوع له" هذا لفظ رواية أبي نعيم الأصبهاني في الحلية كما رواه الخطيب البغدادي في مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر، ورواه ابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر، والدير غاقولي في فوائده وابن الأعرابي في "كرامات الأولياء".

ومما يؤكد أنه محدث أن رأيه كان القرآن ينزل فيوافقه، وكان معروفا بخشيته لله والزهد

**وأما خصائص عثمان بن عفان فإنها كثيرة**، ومنها ما تقدم في فضل أبي بكر وعمر، ومنها أنه لقب ذو النورين لأنه تزوج ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقية وأم كلثوم، كما أنه اشترى بئر مؤنة وأوقفها على المسلمين وجهاز جيش العسرة، وباع عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عند بيعة الرضوان لأنه بعته إلى مكة

**أما خصائص زوج البتول وابن عم الرسول ليث بن غالب بن أبي طالب** فمنها أنه تربي في بيت الرسول صلى الله عليه وسلم فكان أول من آمن من الأطفال ولم يسجد قط لصنم لذلك قيل له كرم الله وجهه وتزوج بأحب بنات الرسول صلى الله عليه وسلم إليه فاطمة الزهراء جرب حبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اقتداه بنفسه فنام في مكانه ليلة الهجرة ومما تواتر من خصائصه ما يلي:

الحديث الأول مما تواتر في فضل علي كرم الله وجه قوله صلى الله عليه وسلم: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى" أخرجه السيوطي في كتابه "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" عن 9 من الصحابة وأخرجه مرتضى الزبيدي في كتابه: لقط اللآلئ المتناثرة من الأحاديث المتواترة" كما أخرجه أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" عن 13 من الصحابة، وأخرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر عن 15 هم:

1- أبو سعيد الخدري أخرج حديثه أحمد وابن أبي عاصم.

2- أسماء بنت عميس: أخرج حديثها أحمد وابن أبي عاصم



- 3- أم سلمة: أخرج حديثها أبو بعلي والطبراني وابن حبان وقال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة.
- 4- حبش بن جنادة: أخرج الطبراني في المعجم الثلاثة وعنه الهيثمي.
- 5- ابن عمر: أخرج الطبراني في المعجم الكبير والأوسط وعنه الهيثمي.
- 6- علي: أخرج حديثه الترمذي والطبراني وعنه الهيثمي.
- 7- جابر بن سمرة: أخرج الطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي.
- 8- البراء بن عازب: أخرج الطبراني وعنه الهيثمي.
- 9- زيد بن أرقم: أخرج الترمذي وابن أبي عاصم والطبراني وعنه الهيثمي.
- 10- ابن عباس: أخرج الطبراني والبزار وعنهما الهيثمي.
- 11- مالك بن الحويرث: أخرج الطبراني في الأوسط.
- 12- سعد بن أبي وقاص: أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي عاصم.
- 13- جابر بن عبد الله: أخرج الترمذي.
- 14- أبو هريرة: أخرج الترمذي.
- 15- جابر بن علي: أخرج ابن أبي عاصم.
- 16- قلت زاد أبو جعفر الكتاني: عمر بن الخطاب، وبقي عليه ثلاثة هم: أبو هريرة، وجابر بن علي، وجابر بن عبد الله.

**الحديث الثاني المتواتر : قوله صلى الله عليه وسلم: " من كنت مولاه فعلي مولاه "**  
أخرجه السيوطي في كتابه "قطف الأزهار" عن 22 وتبعه مرتضى الزبيدي والكتاني  
عن 25 من الصحابة، وقد خرجه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر"  
عن 31 من الصحابة هم:

- 1- زيد بن الأرقم: أخرج حديثه أحمد والبزار والطبراني والترمذي وابن أبي عاصم.
- 2- علي: أخرج حديثه أحمد والترمذي وابن حبان وابن أبي عاصم والخطيب البغدادي.
- 3- أبو أيوب الأنصاري: أخرج حديثه أحمد والطبراني وابن أبي عاصم.
- 4- عمر: أخرج حديثه الطبراني وعنه الهيثمي،
- 5- ذو مره: أخرج حديثه الطبراني وعنه الهيثمي.
- 6- أبو هريرة: أخرج حديثه الطبراني وأبو يعلى والبزار والخطيب البغدادي.
- 7- طلحة: أخرج الطبراني وابن أبي عاصم.
- 8- عماره: أخرج الطبراني وعنه الهيثمي.
- 9- ابن عباس: أخرج أحمد والطبراني والخطيب.
- 10- بريدة: أخرج أحمد والطبراني وأبو نعيم وابن أبي عاصم.
- 11- ابن عمر: أخرج أحمد والطبراني وابن أبي عاصم.
- 12- مالك بن الحويرث: أخرج الطبراني وعنه الهيثمي.
- 13- حبشي بن جنادة: أخرج الطبراني وابن أبي عاصم.
- 14- جرير: أخرج الطبراني والخطيب البغدادي
- 15- سعد بن أبي وقاص: الطبراني وأبو يعلى.
- 16- أبو سعيد الخدري: الطبراني وابن أبي عاصم.
- 17- أنس: أخرج الطبراني والخطيب البغدادي.
- 18- جندع الأنصاري: أبو نعيم.
- 19- عمر بن عبد العزيز عن عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحمد وابن عساكر.
- 20- زر بن حبيش عن قيس بن ثابت: ابن عدي.
- 21- زر بن حبيش عن حبيب بن بديل بن ورقاء: أخرج ابن عقدة.
- 22- يزيد أو زيد بن شريحيل الأنصاري: رواه ابن عقدة.
- 23- أبو شريحه حذيفة بن أسيد الغفاري: أخرج الترمذي.

- 24- البراء بن عازب: أخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي عاصم.  
 25- حذيفة بن أسيد أو زيد بن الأرقم: أخرجه الترمذي والطبراني. .  
 26- جابر بن عبد الله: أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة.  
 27- أبو الطفيل: أخرجه أحمد وعنه الهيثمي.  
 28- عمار بن ياسر: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.  
 29- وهب بن حمزه: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.  
 وأما الحديث الثالث المتواتر في فضل علي تفرد به الكتاني في نظم المتناثر حيث قال:  
 "أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب في المسجد إلا باب علي وبسد  
 الخوخ (والمراد بها طاقات كانت في المسجد يستقربون بها) إلا خوخة أبي بكر، ثم قال:  
 أما سد الأبواب إلا باب علي رواه:

1. سعد بن أبي وقاص: أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وأبو يعلى والبخاري والطبراني في الأوسط.
2. زيد بن أرقم: أخرجه أحمد والنسائي.
3. ابن عباس: أخرجه أحمد والترمذي والنسائي والطبراني.
4. جابر بن سمرة: أخرجه الطبراني.
5. ابن عمر: أخرجه أحمد والنسائي.
6. علي: أخرجه البخاري.
7. زاد الكتاني: أنس بن مالك،
8. وبريدة الأسلمي.

ومن فضله أيضا عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: "لأعطين الراية غدا لرجل يفتح الله على يده يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله" فبات الناس يذوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجوا أن يعطاها، فقال: "أين علي بن أبي طالب؟ فقيل يا رسول الله هو يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه، فأوتي به، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه، ودعا له، فبرئ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال علي رضي الله عنه: أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: "أنفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما لم يجب عليهم من حق الله تعالى فيهم، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم" أخرجه البخاري ومسلم.

**تنبيه:** هناك شريط يجعل الدين كله محصور في وصية من الرسول صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه: يا علي، يا علي، وقد انتشر في أسواق موريتانيا الإسلامية قبيل الإطاعة بمعاوية ولد الطائع، ولعل هذا الشريط روجه دعاة التشيع في موريتانيا، وقد نبه الأخ الفاضل أبو بكر بن عبد الرحمن على وضع هذه الوصية وبطلانها من خلال مقال نشرته مجلة "المرابطون" التابعة للمعهد الإسلامي السعودي التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود حيث أكد في هذا المقال أن كل حديث فيه: يا علي، موضوع لا أصل له، ورددنا عليه في صحيفتنا "الدعوة من بلاد شنقيط" حيث قلنا: وفي الحكم على كل حديث فيه: يا علي، بالوضع فيه نظر. حيث بينا أن من الأحاديث التي جاءت بلفظ: يا علي، ما هو متواتر، ومنها ما هو صحيح، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف،

ومنها ما هو موضوع وهو الأكثر. والأخ أبو بكر قد انطلق من الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشوكاني حيث قال في ص 423: "ومنها وصايا: يا علي رضي الله عنه، قال في "الخلاصة": كلها موضوعة سوى الحديث الأول وهو: أنت مني بمنزلة هارون من موسى" وقال الصنعاني: "ومنها وصايا علي كلها التي أولها: يا علي لفلان ثلاث علامات، وفي آخرها النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة كلها موضوعة" وقال السيوطي في "اللآلئ": "وكذا وصايا علي موضوعة واتهم بها حماد بن عمرو، وكذا وصاياه التي وضعها عبد الله بن زياد" انتهى.

قلت وقد تقدم تخريج حديث: "يا علي أما ترضى أن تكون مني من منزلة هارون من موسى" والحكم عليه بالتواتر، ومن ذلك حديث: "يا علي لا تتبع النظرة، النظرة، فالنظرة الأولى لك والثانية للشيطان" وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، وأما حديث: "يا علي لا تتم إلا أن تأتي بخمسة أشياء" فموضوع، وحديث: "يا علي ليلة أسري بي رأيت نساء من أمتي في عذاب شديد" مكذوب، وحديث: يا علي لا تجلس بين النيام ولا تتم بين الجالسين"، وكذلك حديث: "يا علي من صلى علي بعد غسل القدمين عند الوضوء"، وحديث: "يا علي عليك بقراءة سورة يس، ما قرأها جائع إلا شبع ولا عطشان إلا روي، ولا عريان إلا كساه الله، ولا عازب إلا تزوج، ولا خائف إلا أمنه الله، ولا مريض إلا برئ، ولا مسجون إلا خلصه الله من سجنه، ولا مسافر على سفره، ولا قرئت على ميت إلا وخف الله عنه سكرات الموت و العذاب والعقاب" فهذه الوصايا هي التي يقصد المحدثون أنها موضوعة، ويكفي أن السيوطي وافق على وضعها، والله تعالى أعلم.

**8) القاعدة الثامنة: أجمعوا على أنه لا تقبل رواية الكافر ولا الفاسق ولا المبتدع** الذي يدعو لبدعته إلا إذا كان الحديث متواترا "فاقطع بصدق خبر التواتر وسو بين مسلم وكافر" كما في "مراقي السعود" للشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم. قال محمد طاهر الجواني في كتابه "الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين" في محث العدالة: "اعتبر المتقدمون من نقاد الحديث العدالة أمرا مسلما لا يمكن تصور راو للحديث غير موصوف بها، فكانوا إذا تكلموا عن الراوي بينوا ما يتعلق بالضبط، وصناعة الحديث، وتعرضوا خاصة إلى ما يقدر في العدالة لا ما يثبتها لوضوح أسبابها، واختلاف ما قد يزيلها من القوادح، وأشار شعبة مؤسس علم الجرح والتعديل إليها، فقال في بيان من تترك روايتهم: "وإذا اتهم بالكذب" فالإتهام بالكذب ينافي العدالة، فلو سئل عن تقبل روايته لأجاب بأنه العدل، أو الثقة، أو الصادق أو ما يفيد ذلك، وفي نفس السياق بين الإمام مالك رضي الله عنه الأوصاف التي ترد الرواية فذكر السفه، والكذب في أحاديث الناس، ودعوة صاحب الهوى إلى بدعته، فيفهم من قوله أن العدل هو السليم الاعتقاد والمستقيم السلوك، وعدد ابن المبارك خصال العدل فقال: "الحضور مع الجماعة، وعدم الشراب،

وسلامة الدين، والعقل والصدق". قلت واشترط ابن معين: الصدق، وترك البدع، واجتنب الكبائر" قلت وباب البحث عن العدالة دخول الراوي الإسلام لإجماعهم على أن هذا العلم دين فيجب علينا أن نعرف عن نأخذ ديننا، قال محمد طاهر الجواني: "الإسلام وقال: هذا الشرط لم ينص عليه نقاد الحديث الأوائل لأن البداهة تقتضيه ولكنهم بحثوا الرواية عن المبتدعة" قلت وكيف تتسنى العدالة من دون إسلام؟ فشرط العدالة الإسلام، والصدق وترك المعاصي والاستقامة في الدين، قال ابن العاصم:

العدل من يجتنب الكبائر وما أبيض في العيان	و يتقي في الأغلب الصغائر يقدر في مروءة الإنسان
--	---

ومن أكبر الكبائر – كما في الحديث الصحيح – "الإشراك بالله والإضرار بالناس" وقال تعالى: {إن الشرك لظم عظيم} والآيات في الباب والأحاديث كثيرة، قلت وقد أبعث هذا الدكتور النجعة عند ما أنكر أن العلماء لم يتطرقوا لإسلام الراوي، فهذا العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم نقل عنهم اشتراط الإسلام حيث قال في طلعة الأنوار:

عدل الرواية وذاك مسلم وإن أبح من الصغائر كذاك لا يقبل إلا من ضبط بالمصابطين اعتبرن فإن غلب	مكلف من الخسيس يسلم لم يقترف شيئاً من الكبائر من زابل الخطا كثيرا والغلط وفق فضايط وإلا يجتنب
---	--

وقال الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول": "فاعلم أنه لا عدالة لفاسق، وقد حكى مسلم في صحيحه الإجماع على رد خبر الفاسق، فقال إنه غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، قال الجويني: والحنفية وإن أباحوا بقبول شهادة الفاسق فلم يوجبوا بقبول روايته فإن قال به قائل فإنه مسوق بالإجماع، قال الرازي في المحصول: إذا أقدم على الفسق فإن علم كونه فسقا لم تقبل روايته بالإجماع، وإن لم يعلم كونه فسقا فإما أن يكون مظنوناً أو مقطوعاً فإن كان مظنوناً قبلت روايته بالاتفاق، قال وإن كان مقطوعاً به قبلت أيضاً، لنا أن نظن أن صدقه راجح والعمل بهذا الظن واجب والمعرض المجمع عليه منتف". وقال الشوكاني: "احتج الخصم بأن منصب الرواية لا يليق بالفاسق، أقصى ما في الباب أنه جهل فسقه لكن جهله بفسقه فسق آخر فإذا منع أحد الفسقين عن قبول الرواية فالفسقان أولى بذلك المنع، والجواب أنه إذا علم كونه فسقا دل إقدامه عليه على اجترائه على المعصية بخلافه إذا لم يعلم ذلك، ويجب عن هذا الجواب بأن إخلاله بأمور

دينه إلى حد يجهل معه ما يوجب الفسق يدل أبلغ دلالة على اجترائه على دينه وتهاونه بما يجب عليه من معرفته" قلت والدليل على رد رواية الفاسق قوله جل وعلا: {يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} وأما فيما يخص برد وعدم قبول رواية الكافر، قال الشوكاني في كتابه: "إرشاد الفحول": "ومن شروط قبول الرواية الإسلام، فلا تقبل رواية الكافر من يهودي أو نصراني أو غيرهما إجماعاً، قال الرازي في المحصول: أجمعت الأمة على أنه لا تقبل روايته سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم، قال والمخالف من أهل القبلة إذا كفرناه كالمجسم وغيره هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب لا تقبل روايته وإلا قبلناها وهو قول أبي الحسن البصري. وقال القاضي أبو بكر والقاضي عبد الجبار: لا تقبل روايتهم، لنا أن المقتضى للعمل بها قائم ولا معارض، فوجب العمل بها بيان أن المقتضى قائم أن اعتقاده لحرمة الكذب يزجره عن الإقدام عليها، فيحصل ظن الصدق، فيجب العمل بها وبيان أنه لا معارض أنهم أجمعوا على أن الكافر الذي ليس من أهل القبلة لا تقبل روايته وذلك الكفر منتف ههنا، قال احتج المخالف بالنص والقياس، أما النص فقوله تعالى: {إن جاءكم فاسق بنبا فتبينوا} [الحجرات: 6] فأمر بالتحقق عند نبا الفاسق، وهذا الكافر فاسق فوجب التثبت عند خبره، وأما القياس فقد أجمعنا على أن الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة لا تقبل روايته فكذا هذا الكافر والجامع أن قبول الرواية تنفيذ لقوله على المسلمين، وهذا منصب شريف والكفر يقتضي الإذلال وبينهما منفاة.. "وسياتي في القاعدة التالية ما فيه كفاية للرد على الدكتور الجواني فيما يخص بنص جمهور المتقدمين على إسلام الراوي، والله الموفق.

(9) القاعدة التاسعة: أجمعوا على أن من روى عنه اثنان أو أكثر ولم يعدله أحد ولم يجرحه أحد أن من هذا وصفه يسمى مجهول الحال ويسمى كذلك المستور واختلفوا هل رواية البخاري أو مسلم أو مالك أو شعبة تعدله أم لا، قال الخطيب البغدادي في "الكفاية": "أقل ما ترتفع به الجهالة عن الراوي أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه" وقال صنوه أو قرينه الذي شهد له قائلًا: "بل أنت حافظ المغرب والمشرق" حافظ المغرب ابن عبد البر في كتابه "الاستنكار"، باب: ترك الوضوء مما مسته النار: "من روى عنه ثلاثة - وقيل اثنان - ليس بمجهول" وقال ابن حجر في "نزهة النظر شرح نخبة الفكر": "وأما مجهول الحال - أي المستور - فهو من روى عنه اثنان فصاعداً، فارتفعت عنه الجهالة، وحكم بعدالته في الظاهر إلا أنه لم

يوثقه أو يجرحه أحد من الأئمة وقد قبل روايته البعض وردها الجمهور والصواب أن يتوقف فيها حتى يتبين حاله"  
وقال الآمدي في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام": "ومن كان مجهول الحال فقط مع كونه معروف العين، أو كان عدل الظاهر، خفي الباطن، ويقال له عندهم: المستور، فمذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم على أنه مجهول الحال، غير مقبول الرواية، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله، وقال أبو حنيفة وأتباعه: يكتفى في قبول الرواية بظهور الإسلام، والسلامة عن الفسق ظاهرا" وهذا رد صريح على الدكتور الجواني بأن جمهور المتقدمين يفرضون إسلام الراوي.

وقال الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول": "واختلف أهل العلم في رواية المجهول: أي مجهول الحال مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، فذهب الجمهور - كما حكاه ابن الصلاح وغيره عنهم - أن روايته غير مقبولة، وقال أبو حنيفة: تقبل روايته اكتفاء بسلامته من التفسير ظاهرا، وقال جماعة: إن كان الراويان أو الرواة لا يروون عن غير عدل قبل وإلا فلا، وهذا الخلاف فيمن لا يعرف حاله ظاهرا ولا باطنا، وأما من كان عدلا في الظاهر، مجهول العدالة في الباطن، فقال أبو حنيفة: يقبل ما لم يعلم الجرح، وقال الشافعي: لا يقبل ما لم تعلم العدالة وحكاه الكيا عن الأكثرين، وذكر الأصفهاني أن المتأخرين من الحنفية قيدوا القول بالقبول بصدر الإسلام بغلبة العدالة على الناس إذ ذاك، قالوا: وأما المستور في زماننا فلا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرشاد" قلت بل المستور في زماننا لا قيمة له إلا في الشهادة أما الرواية فقد انقضت، وما ذكره الأصفهاني عن متأخري الأحناف يكاد يكون قول المحققين بشأن مجهول الحال من التابعين الكبار، فقد قال به الدارقطني في سننه في كتاب الديات معلقا على حديث خشف صاحب ابن مسعود وتلميذه حيث قال: "من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته" وقد تقدم أن ابن حجر عمل بها لكنه تناقض في تطبيقها حيث قال: عند ترجمة عبد الله بن أبي الفضل المدني، ترجمه ابن أبي حاتم وقال: روى عن أبيه، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير ولا نعرفه، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: مجهول، فقال ابن حجر في كتابه لسان الميزان: ذكره ابن حبان في الثقات عندنا كاف في الاحتجاج بحديثه، إذ هو تابعي عرف شخصه، ووثقه ابن حبان والتابعون عندنا على القبول حتى يثبت في أحدهم جرح مقبول" ثم قال عند ترجمة سعيد بن نمران الناعطي الذي روى عن أبي بكر الصديق وقد روى عنه عامر بن سعيد العجلي، وكان سعيد بن نمران الناعطي من أصحاب علي بن أبي طالب، وقد ضمه إلى عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب، حين ولاه اليمن، وقد شهد اليرموك، وكان ابنه مسافر

بن سعيد بن نمران من أصحاب المختار، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل حيث قال أبوه: مجهول، وقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وقال: سمع أبا بكر الصديق، وهذا تابعي من كبار التابعين سمع من أبي بكر الصديق، قال عنه ابن حجر في لسان الميزان: مجهول، ناسفاً بذلك القاعدة التي رد بها على أبي حاتم والذهبي بشأن عبد الله بن أبي الفضل المدني المتقدم ولعله قلد هنا أبا حاتم والذهبي لأنهما قالوا بأنه مجهول" فلم تعد هناك فائدة في القاعدة التي تقول بأن التابعين على القبول حتى يثبت في أحدهم جرح مقبول"، ومن المعلوم أن أبا حاتم الرازي ومثله ابن القطان الفاسي لا يميزان بين مجهول العين ومجهول الحال، بل الذي يهمهما هو أن يكون الراوي قد تم توثيقه من طرف معاصر له حتى تثبت عدالته وتحمله لرواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن المعروف أنهما من المتشددين المتعنتين في الحديث ولعل ابن حزم نهج هذا النهج، فالمجهول عند هؤلاء يحتاج إلى دراسة معمقة، وهذا ما نحن بصدد تحقيقه إن شاء الله من خلال بحث في الميدان، وممن لم يعد له أحد من رجال البخاري ومسلم نذكر:

1- نوف بن فضالة البكالي، ابن مرة كعب، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: شامي، مستور، وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب، من الثانية، مات بعد التسعين، روى له البخاري ومسلم وغيرهما.

2 - بكر بن عمرو المعافري البصري من رجال البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، قال عنه أبو حاتم الرازي: شيخ وسئل عنه الدارقطني، فقال: ينظر في أمره، وقال السلمي عنه: يعتبر به، وقال ابن القطان الفاسي: لا نعلم عدالته، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته.

3- سعيد بن النصر أبو عثمان البغدادي: أخرج البخاري في أول كتاب التيمم عنه، وعن محمد بن سنان عن هشيم، وفي تفسير { إذا السماء انشقت } مفرداً عن هشيم { لتركبن طبقاً عن طبق } قال: حال بعد حال، قال أحمد بن عدي: مجهول الحال، غير معروف"

4 - بور بن أصرم أبو بكر المروزي، من رجال البخاري: روى عن عبد الله بن المبارك، روى عنه البخاري حديثاً واحداً في أول كتاب الجهاد، وعبيد الله بن واصل بن عبد الشكور البخاري البيكندي الحافظ، قال مغلطاي: قال أبو ذر الهروي الحافظ - هو بالبلاء غير صافية بين الباء والفاء على نحو ما ينطق به العجم - وقال أبو سعد الإدريسي في تاريخ سمرقند: روى عنه إبراهيم بن إسحاق بن إسماعيل السمرقندي، وعبد الكريم بن كثير الشاشي، وأهل مرو، ومحمد بن المتوكل الإسنخي، وقال أبو أحمد بن عدي: لا يعرف، هذا فيما ذكره أبو الوليد الباجي في كتابه "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"

5 - ضباعة بنت المقداد بن الأسود، ويقال ضبيعة بنت المقدام بن معد يكره، قال عنها ابن حجر في تقريب التهذيب: لا تعرف، من الثالثة، روى عنها مسلم وأبو داود والنسائي

6 - إبراهيم بن أبي أسيد البراد عن جده، قال ابن حجر في تقريب التهذيب: لا يعرف، من الثالثة، روى له مسلم وأبو داود والبخاري في الأدب المفرد

7- أبو عثمان: روى عن جبير بن نفير في الوضوء، قال ابن منجويه في كتابه "رجال مسلم": يشبه أن يكون سعيد بن هانئ الخولاني المصري، قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال: روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر عن عمر حديث: "من أحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله" الحديث، وقيل عن أبي عثمان عن عقبة من غير جبير، وقيل عن أبي عثمان عن عمر نفسه، وروى عنه يزيد الدمشقي ومعاوية بن صالح، والصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه، قال ابن حجر في تقريب التهذيب: وقال ابن حبان: يشبه أن يكون جرير بن عثمان الرحبي، وقال أيضا: أبو عثمان، شيخ لربيعة بن يزيد الدمشقي، قيل: هو سعيد بن هانئ الخولاني، وقيل: جرير بن عثمان وإلا فمجهول"

10- القاعدة العاشرة: أجمعوا على أنه في حالة تعارض التعديل والتجريح بحيث يكون هناك معدل ومجرح فإنه لا يقبل في هذه الحالة الجرح إلا مفسرا ومبيناً واختلفوا في وجوب تفسير الجرح مطلقاً أو التوثيق يعني التعديل مطلقاً. وقد جزم بذلك السبكي في رسالته في الجرح والتعديل، قلت وذلك لأن الجهاذة الحذاق من أهل صنعة الحديث والأصول قد انقسموا أصلاً في التعديل والتجريح إلى آراء مختلفة يمكن تقديمها كالتالي:

1- ذكر التعديل من غير ذكر السبب: قال الشوكاني في "إرشاد الفحول": ذهب جماعة إلى أنه يقبل التعديل من غير ذكر السبب بخلاف الجرح فإنه يحصل بأمر واحد وأيضا سبب الجرح مختلف فيه بخلاف سبب التعديل، وإلى هذا ذهب الشافعي، قال القرطبي وهو الأكثر من قول مالك، قال الخطيب: وذهب إليه الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده كالبخاري ومسلم" قلت ونقله اللكنوي في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" عن جماعة من الجهاذة النقاد، نذكر منهم: البدر بن جماعة في مختصره، والطبي في خلاصته، وفي "إمعان النظر بشرح نخبة الفكر" أكثر الحفاظ على قبول التعديل بلا سبب، وعدم قبول الجرح إلا بذكر السبب.. انتهى وفي شرح نخبة الفكر لعللي القاري: "التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه، بخلاف التعديل فإنه يكفي فيه أن يقول: عدل أو ثقة، مثلا انتهى، وفي



"شرح الإمام بأحاديث الأحكام": لابن دقيق العيد، بعد أن يوثق الراوي من جهة المزكين قد يكون الجرح مبهما فيه غير مفسر، ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسرا، مبين السبب، انتهى" وفي "كشف الأسرار" شرح أصول اليزدوي: "أما الطعن من أئمة الحديث فلا يقبل مجملا - أي مبهما - بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر، أو فلان متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو مجروح، أو ليس يعدل، من غير أن يذكر سبب الطعن، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين.. انتهى، وفي "التوضيح شرح التنقيح": فإن كان الطعن مجملا: لا يقبل، وإن كان مفسرا، فإن فسر بما هو جرح - شرعا- متفق عليه والطاعن من أهل النصيحة لا من أهل العداوة والعصبية: يكون جرحا، وإلا فلا انتهى، "قلت وهذا القول هو الذي انتصر له ابن الصلاح وقال: ذكر الخطيب البغدادي الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث و نقاده مثل البخاري ومسلم، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح فيهم، كعكرمة مولى ابن عباس، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم، واحتج مسلم بابن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، انتهى" وشهر هذا القول الإمام الشافعي، والبدر بن جماعة في مختصره والطبيبي في خلاصته، وغيرهم، وهكذا يتبين من خلال هذه النقول التي أبرزناها من محالها أن الجمهور يوجب أصلا تفسير الجرح وتبينه كشرط لقبوله، فكان المخالف الذي لا يشترط أصلا تفسير الجرح شاذا، فيكون في حالة تعارض الجرح والتعديل ووقوعهما في راو من الرواة معا، علما بأن الجرح يقدم عند الجمهور على التعديل، من المفروض تفسيره عند الجميع حتى يقدم على التعديل.

2 - القول الثاني - عكس الأول - يجب بيان سبب التعديل ولا يجب بيان سبب الجرح، لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيجب بيانها، ونبه الحافظ العراقي في شرح ألفيته للحديث إلى أن هذا القول حكاة صاحب المحصول وغيره، ونقله إمام الحرميين الجويني في البرهان والغزالي في المنحول تبعاً له عن القاضي أبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب، وقال السيوطي في "تدريب الراوي": "نقله إمام الحرميين والغزالي والرازي" انتهى، ولم يذكره الشوكاني فغفل عنه، قلت ومما يؤيد ذلك عندهم ما ساقه الخطيب البغدادي في "الكفاية" بسنده: عن يعقوب الفسوي أنه قال في تاريخه سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف؟ قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لأبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة، قال الخطيب: فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس بحجة، لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح" قلت وهي الهيئة التي

غر بها عبد الكريم بن أبي المخارق الإمام مالك بن أنس، غره بحسن سمته وسعة اطلاعه، وهذا يؤيد ما ذكره الخطيب البغدادي هنا إلا أن الجرح أيضا إذا كان ناجما عن العداوة أو الخلاف المذهبي فإنه لا عبرة به، كما سنبين ذلك أكثر في القواعد المختلف فيها مدعما بالأمثلة إن شاء الله،

3 – القول الثالث يوجب بيان الجرح كما يوجب بيان التعديل مطلقا: قال الشوكاني في "إرشاد الفحول": ذهب جماعة إلى أنه لا بد من ذكر السبب في الجرح والتعديل معا" قلت وقد نبه الحافظ العراقي في شرح ألفية الحديث إلى أن هذا القول حكاة الخطيب والأصوليون، قلت ولعل هذا القول يؤيده الأكثرون، بل محل إجماع في حالة ورود الجرح والتعديل معا في راو واحد من رواة الحديث لأنه في هذه الحالة لا بد من التحري والتبصر من أجل الترجيح وحسم الموقف، وهذا الرأي هو الذي انتصر له الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول" حيث قال: "والحق أنه لا بد من ذكر الجرح والتعديل لأن الجرح والمعدل قد يظنان ما ليس بجرح جارحا وقد يظنان ما لا يستقل بإثبات العدالة تعديلا ولا سيما مع اختلاف المذاهب في الأصول والفروع، فقد يكون ما أبهمه الجرح من الجرح هو مجرد كونه على غير مذهبه وعلى خلاف ما يعتقد وإن كان حقا، وقد يكون ما أبهمه من التعديل هو مجرد كونه على مذهبه وعلى ما يعتقد وإن كان في الواقع مخالفا كما وقع ذلك كثيرا.." فالشوكاني من الأصوليين والمحدثين المتأخرين الذين لا يقبلون التجريح ولا التعديل إلا مفسرا ومبيننا خشية أن يكونا صادرين بسبب الإختلاف المذهبي أو العقائدي.

4 – عدم وجوب ذكر السبب فيهما: قال الشوكاني في "إرشاد الفحول": "وذهب آخرون إلى أنه لا يجب ذكر السبب فيهما إذا كان بصيرا بالجرح والتعديل واختار هذا القول القاضي أبو بكر" قلت وقد رجحه عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه لكتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" حيث قال: "هذا الإشكال والجواب من الشيخ ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إنما صار إليه، لأنه رجع القول الأول، وهو أن لا يقبل الجرح إلا مفسرا، بخلاف التعديل، وهو قول راجح ولا ريب، ويقابل: هذا القول الأول، القول الرابع: وهو قبول الجرح والتعديل من غير بيان سبب كل منهما، إذا كان الجرح والمعدل عارفا بصيرا بأسبابهما، وهو قول راجح أيضا، فقد نقل المؤلف في ص 95 عن السيوطي قوله في "تدريب الراوي": وهذا – أي القول الرابع – اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، واختاره الغزالي والرازي والخطيب، وصححه أبو الفضل العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح" انتهى، ومن هذا يتبين لنا أن في المسألة قولين راجحين، هما: الأول والرابع، لكن الأول يلزم منه أن تكون فائدة كتب الجرح والتعديل – وفيها الجروح

المبهمة – التوقف في الراوي المجروح حتى تنزاح الريبة عنه، وهذا – كما ترى تعطيل إلغاء تلك الكتب الهامة المعتبرة، التي ألفها الأئمة الثقات الذين يجمعون بين الحذق في العلم والرسوخ في الدين والورع، فلا مناص من ترجيح القول الرابع وتقديمه على القول الأول، وقد قال الباقلاني: إنه قول الجمهور، كما تقدم، وهو الذي جرى عليه علماء الجرح والتعديل من المتأخرين أيضا، فدونك كتب هؤلاء الحفاظ: المنذري، والنووي، والسبكي، وابن تيمية، وابن كثير، وابن رجب، والزيلعي، والعراقي، والهيثمي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والمناوي، ومن لحق منهم من أئمة هذا الشأن، فإنك تراهم في كتبهم يعدلون ويصححون، ويجرحون ويضعفون، دون بيان السبب، فعلى رأي ابن الصلاح تتعطل علينا أقوال هؤلاء كلهم، ولا نستفيد منها سوى التوقف.. أو التوقف الذي لانتزاح الريبة عنه، ولهذا عارضه في رأيه هذا الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص 104، فقال رحمه الله تعالى: "قلت أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واصطلاحهم، في هذا الشأن، واتصافهم بالأوصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إن طبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكا، أو كذابا ونحو ذلك " قلت وهنا يتبين فضل هذه القاعدة وأهميتها: فبالرغم من أن الأستاذ الفاضل عبد الفتاح أبا غدة حاول إقحام ترجيح المرجوح بما لا يصوغ من الأوهام والأقوال التي لا تنطبق على الموقف أو القاعدة المنشودة، فمثلا عزا لجماعة هذا القول وهي بريئة منه حيث صرحت بذلك، ومن أول أوائل أولئك السبكي الذي انطلقنا من ادعائه للإجماع مدافعا عن إمامه الإمام الشافعي حيث قال فيه ابن معين: ضعيف، وقال العجلي: ضعيف وكان ينشيع، وسيأتي تفصيل ذلك في القاعدة الثالثة من القواعد المختلف فيها، ومثله ابن حجر من المتأخرين حيث قال في "نزهة النظر شرح نخبة الفكر": "الجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، لكن محله التفصيل، وهو إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، لأنه إن كان غير مفسر: لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب: لم يعتبر أيضا، فإن خلا عن التعديل: قبل مجملا، غير مبين السبب .."

وقال أيضا في ديباجة "لسان الميزان": "إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله فالصواب التفصيل، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسرا، قبل، وإلا: عمل بالتعديل، فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف أو متروك، ونحو ذلك، فإن القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك، فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسرا، هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه، انتهى" وتبعه تلميذه الفطن محمد السخاوي حيث قال في كتابه "فتح المغيبي شرح ألفية الحديث":

"ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسرا، أما إذا تعارضا من غير تفسير فإنه يقدم التعديل، قاله المزي وغيره" قلت وقال الشوكاني في "إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول": "والحق أنه لا بد من ذكر السبب في الجرح والتعديل لأن الجارح والمعدل قد يظنان ما ليس بجارح جارحا وقد يظنان ما لا يستقل بإثبات العدالة تعديلا ولا سيما مع اختلاف المذاهب في الأصول والفروع، فقد يكون ما أبهمه الجارح من الجرح هو مجرد كونه على غير مذهبه وعلى خلاف ما يعتقدده وإن كان حقا، وقد يكون ما أبهمه من التعديل هو مجرد كونه على مذهبه وعلى ما يعتقدده وإن كان في الواقع مخالفا للحق كما وقع ذلك كثيرا، وعندى أن الجرح المعمول به هو أن يصفه بضعف الحفظ أو بالتساهل في الرواية أو بالإقدام على ما يدل على تساهله بالدين فاشدد على هذا بيدك تنتفع به عند اضطراب أمواج الخلاف، فإن قلت إذا ورد الجرح المطلق كقول الجارح ليس بثقة أو ليس بشيء، أو هو ضعيف، فهل يجوز العمل بالمروى مع هذا أم لا؟ [قلت] يجب حينئذ التوقف حتى يبحث المطلع على ذلك على حقيقة الحال في مطولات المصنفات في هذا الشأن كتهذيب الكمال للمزي وفروعه وكذا تاريخ الإسلام وتاريخ النبلاء والميزان للذهبي انتهى "قلت فأعدل المذاهب ما ذكره ابن حجر في ديباجة اللسان، وتفصيل ما أشكل على عبد الفتاح أبي غدة من التوقف فسره الشوكاني بالرجوع إلى المراجع المعتمدة، وقد فصلناها أكثر في قائمة الكتب المعتمدة في الجرح والتعديل مع ذكر مظان كل عصر، فهي إن شاء الله نافعة، وقد تقدم سردها.

كانت هذه عشر قواعد أجمعوا عليها واختلفوا في بقية القواعد التالية:

## ب / القواعد المختلف فيها:

هذه قواعد تكميل تعتبر مما من الله علينا به وهي القليل من علمه الجليل في الجرح والتعديل وهي تعين على التصحيح والتعليل في وقت رأينا فيه أهل الحديث الجميل أكثروا فيه من التأويل لجهلهم بالدليل وقلة علمهم بالتأصيل، فمنهم من فرط ومنهم من أفرط بالتهويل في دياجير التجهيل وكان بين ذلك قوام وفي هذه القواعد سلام ونجاة أولي النهى والأحلام على خطى الجهابذة الأعلام فما على من سار على دربهم ملام لمن سلك طريق الفهم والإفهام وابتعد عن الوهم والإيهام، فهناك ثلاثون قاعدة جلييلة في التعديل والتجريح مبينين فيها الخلاف الصريح ومحررين ما وقع من ترجيح في كل قاعدة من تعديل وتجريح، نبدوها بما يشبه الإجماع لكي يتم

الإقناع، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من نقص أو غفلة أو خطأ أو زلل فمن النفس والوجدان ومن عمل الشيطان، فأبرأ إلى الحق الرحمن من كل مخالفة وعصيان وأسأل الله أن يجعلني من عباد الرحمن وأن يعصم عملي من الخطأ والنسيان وتهور من غره الشيطان ونهج نهج الفتان، وهذه القواعد هي:

**1/ القاعدة الأولى:** - كادوا يتفقون على أن الأئمة فقهاء الأمصار كلهم ثقافتهم عدول لتقبل الأمة مذاهبهم وفتاويهم، فبالنسبة للجمهور فإنهم قد تجاوزوا القنطرة وأبى عن ذلك بعضهم إما لتعصب مذهبي أو حسد قرين لقرين أو لتقليد من كان ذلك حاله إلا أن حال من جرح منهم وثبت جرحه يبقى أحسن حال من غيره ممن جرح بجرحة كيف لا وهذه الأمة كلها تعتبر أقواله ويتبعه بعضها؟ وقد صرح بعدالتهم السبكي في رسالته في الجرح والتعديل حيث بين أنهم تجاوزوا القنطرة فلا يقبل جرحهم إلا مفسراً، كما بين ذلك أيضاً شيخه الامام الذهبي في مقدمة كتابه "ميزان الاعتدال" حيث قال: "وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً، لجلالتهم في الاسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس.." وقال الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول": "ومن طرق التزكية الاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة فإن ذلك يكفي، قال ابن الصلاح: وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في أصول الفقه، وممن ذكره من المحدثين الخطيب ومثله بنحو مالك وشعبة والسفيانيين وأحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم، قال القاضي أبو بكر: الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهورين بالعدالة، وكان أمرهما مشكلاً، ملتبساً، وصرح بأن الاستفاضة أقوى من تقوية الواحد والإثنين، قال ابن عبد البر: كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين" وقال الشوكاني أيضاً: "وتبعه على ذلك جماعة من المغاربة، وهذا الحديث رواه العقيلي في ضعفائه من جهة ابن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري وقال: لا يعرف إلا به وهو مرسل أو معضل ضعيف، وإبراهيم قال فيه ابن القطان: لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا، وقال الخلال في كتاب العلل: سئل أحمد عن هذا الحديث فقيل له: ترى أنه موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح، قال ابن الصلاح: وفيما قاله اتساع غير مرضي" انتهى، قلت: وله طرق أخرى منها ما رواه علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل

الجاهلين" رواه أحمد وصححه والخطيب البغدادي كما في الجامع الكبير للسيوطي" ويشهد له أيضا ما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" ورواية الحاكم أطول وأكمل على ما فيها حيث قال عن شرحبيل بن يزيد عن أبي علقمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ولا أعلمه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فإن الله يبعث إلى هذه الأمة على رأس مائة سنة من يجدد لها دينها" فسمعت الأستاذ أبا الوليد رضي الله عنه يقول: كنت في مجلس أبي العباس بن شريح إذ قام إليه شيخ يمدحه يقول: حدثنا أبو الطاهر الخولاني ثنا عبد الله بن وهب وأخبرني سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن يزيد عن أبي علقمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من هذه الأمة من يجدد لها دينها فأبشر أيها القاضي، فإن الله يبعث على رأس مائة عمر بن عبد العزيز، وبيعت على رأس المائتين محمد بن إدريس الشافعي، وأنت على رأس الثلاثمائة، أنشأ يقول:

اثنان قد مضيا وبورك فيهما الشافعي الأبطحي محمد أبشر أبا العباس إنك ثالث	عمر الخليفة ثم خلف السدد إرث النبوة وابن عم محمد من بعدهم لتربة أحمد
---	--

قال: فصاح أبو العباس رحمة الله تعالى عليه بالبكاء وقال: قد نعى نفسي هذا الشيخ [فحدثني] جماعة من أصحابي أنهم حضروا مجلس الإمام الشيخ أبي الطيب سهل بن محمد بن سليمان، وجرى ذكر هذه الحكاية فحكوا عنه بحضرته وفي المجلس أبو عمر الفقيه الإرجاني فأنشأ أبو عمرو في الوقت:

والرابع المشهور سهل محمد يأوي إليه المسلمون بأمرهم لا زال فيما بيننا شيخ الورى	أضحى إمام عند كل موحد في العلم أن خرجوا فنعم مؤيد للمذهب المختار خير مجدد
--	---

فسألت الفقيه أبا عمرو في مجلسي فأشددنيها" قلت وسلم الذهبي في الحاشية [مختصره] الرواية عن أبي هريرة يرفعها ولم يزد عليها، فاقتصر عن زيادة الحاكم رغم ما في آخرها من إبهام، وفيه متسع، ومحل الاستشهاد هنا هو أن من كانت هذه حاله لا تسأل عن حاله لا الخارجي ولا الداخلي، كما لا تسأل عن عدالته واستقامته وفضله إلا إذا ورد جرح واضح ولم يكن ناجما لا عن تعصب

لمذهب ولا لطائفة ولا عن حسد قرين لقرينه أو عن ينتصر لقرين له شحناء أو أضغان مع قرينه

12/ - القاعدة الثانية: كادوا يتفقون أنه لا تقبل ولا تصح عنعنة المدلس عموما وقد ذهب ابن حجر وغيره إلى التفصيل، فقسموا المدلسين إلى خمس طبقات، قبلوا عنعنة اثنتين وردوا عنعنة ثلاثة، قال الحافظ العلائي: "أولا: من لم يوصف بذلك إلا نادرا جدا بحيث أنه ينبغي أن لا يعد فيهم كيحي بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وابن عقبة" قلت وذكر ابن حجر الإمام مالك، والبخاري، ومسلم، وغيرهم وسرد ثلاثة وثلاثين من أئمة الحديث في هذه الطبقة، قال العلائي: ثانيا: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك كالزهري، وسليمان بن مهران الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد، وسليمان التيمي، وحמיד الطويل، والحكم بن عتبة، ويحي بن أبي كثير، وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، وشريك، وهشيم، ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير ما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ "عن" ونحوها من شيخه وفيه نظر بل الظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم أنفا من الأسباب، قال البخاري: لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا ما أقل تدليسه" قلت لكن ابن حجر جعل ابن جريج مع شيخه أبي الزبير في المرتبة الثالثة وقد أخرج لهما البخاري ومسلم بالعنونة وقد سرد ابن حجر ثلاثة وثلاثين راويا في هذه الطبقة، قلت والجمهور على قبول عنعنة أصحاب المرتبتين الأوليين من مراتب ابن حجر وهم ستة وستون راويا لأن فيهما من احتمل الأئمة تدليسه ولم يثبت أو من لا يدلس إلا عن ثقة فمنهم مالك بن أنس والبخاري ومسلم، وسفيان بن عيينة، الخ. قال الحافظ العلائي: ثالثا: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقا كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي، وأبي سفيان بن طلحة بن نافع، وعبد الملك بن عمير.

رابعا: من انفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين كابن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطاة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم ممن تقدم فهو لاء الذين يحكم على ما روه بلفظ بحكم المرسل كما تقدم. [ قلت بل جابر وسويد من الطبقة الخامسة. ]

خامسا: من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس فرد حديثهم به لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجا به كأبي خباب الكلبي، وأبي سعد البقال ونحوهما فليعلم ذلك وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتحملة أصلا بطريق" قلت توسع ابن حجر فسررد أسماء المدلسين حسب هذه الطبقات الخمس واجتهد في أسماء المدلسين وطبقاتهم فإنه يستأنس باجتهاده هذا ولا يطبق حرفيا لأنه خالف صنيع الأئمة قبله، ولذلك نشرنا قائمة المدلسين تصنيف سبط بن العجمي- وهو قرين بل شيخ لابن حجر- كما يلي:

- 1/ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الإمام الشافعي وصفه الإمام أحمد بالتدليس، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: ضعفه الجمهور ووصفه أحمد والدارقطني وغيرهما بالتدليس.
- 2/ إبراهيم بن يزيد النخعي ذكر الحاكم وغيره أنه مدلس وحكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه أن تدليسه من أحض شيء وكانوا يتعجبون منه توفي 93، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال من التابعين من أهل العلم الفقيه المشهور ثم ذكر عن أبي حاتم أنه لم يلق أحدا من الصحابة إلا عائشة رضي الله عنها ولم يسمع منها، وكان يرسل كثيرا ولا سيما عن ابن مسعود وحدث عن أنس وغيره مرسلا.
- 3/ إسماعيل بن أبي خالد ذكره بالتدليس النسائي وغيره توفي سنة 132، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: الكوفي، الثقة، المشهور من صغار التابعين.
- 4/ بشير بن مهاجر الغنوي، قال ابن حبان في الثقات: روى عن أنس ولم يره دلس عنه، قلت وهذا يعتبر إرسالا خفيا وليس تدليسا، قلت ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية.

15/ بقية بن الوليد مشهور بالتدليس أكثر له عن الضعفاء ويكثر من تدليس التسوية ت 197، وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة وقال: المحدث المشهور المكثّر، له في مسلم حديث واحد، وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين [ م و 4 ]، قلت وهو رافضي متعصب.

16/ بكير بن سليمان الكوفي: قال فيه أحمد بن صالح العجلي: كان يدلس ولم يذكره ابن حجر في كتابه "إسعاف أهل التقديس بالموصوفين بالتدليس.

17/ تليد بن سليمان رأيت في قصيدة منسوبة لأبي محمود المقدسي وقاله شيخنا العراقي أيضا، قلت ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: مشهور بالضعف، وقال أحمد والعجلي والدارقطني: يدلس، قلت فهو ضعيف كثير التدليس، والله تعالى أعلم.

18/ ثور بن يزيد: قال أبو داود في سننه في مسح الخفين: بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء، يعني ابن حيوة، ولم يذكره ابن حجر في كتابه.



- 9/ جابر الجعفي: قال أبو نعيم: قال الثوري: كل ما قال فيه جابر سمعت أو حدثنا فاشدد يدك به وكان سوى ذلك فتوقه، ولم يذكره ابن حجر في كتابه.
- 10/ جبير بن نفير: قال ابن عبد الهادي شمس الدين الحنبلي في طبقات الحفاظ: لم يخرج له البخاري لأنه ربما دلس عن قدماء الصحابة ت 85 وكان مخضرمًا، قال ابن حجر في الطبقة الثانية: من ثقات التابعين من أهل الشام ونقل عن الذهبي في طبقات الحفاظ أنه قال: ربما دلس عن كبار الصحابة.
- 11/ حبيب بن أبي ثابت: قال ابن حبان: أبو بكر بن عياش عن الأعمش قال: قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك ت 119، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: تابعي مشهور، يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه قال: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت إن رويته عنك، يعني وأسقطته من الوسط ]
- [ع
- 12/ حجاج بن أرطاة: مشهور بالتدليس عن الضعفاء ت 147، ذكره ابن حجر في المرتبة أو الطبقة الرابعة وقال: الفقيه الكوفي المشهور، أخرج له مسلم مقرونا ووصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء.
- 13/ الحسن بن أبي الحسن البصري من المشهورين بالتدليس، وقال ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: البصري المشهور من سادات التابعين، رأى عثمان وسمع خطبته، ورأى عليا ولم يثبت سماعه منه، كان مكثرا من الحديث ويرسل عن كل أحد، وصفه بتليس الإسناد النسائي وغيره.
- 14/ الحسن بن ذكوان: ذكر محمد بن نصر المروزي في حديث عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة عن علي حديث: نهى عن ثمن الميتة، الحديث، قال محمد بن نصر: سمعه الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت فدلسه بإسقاط عمرو بن أبي خالد لأنه منكر الحديث ولذلك قال ابن معين في كل ما رواه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت أن بينه وبين حبيب رجلا ليس بثقة، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة لكنه قال: مختلف في الاحتجاج به، وله في صحيح البخاري حديث واحد، وأشار ابن صاعد إلى أنه كان مدلسا.
- 15/ الحسن بن مسعود بن الحسين أبو علي الوزير الدمشقي متأخر، قال ابن عساكر: كان يدلس عن سيوخته ما لم يسمعه منهم، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: محدث مكثر مذكور بالحفظ، وصفه ابن عساكر بالتدليس.
- 16/ حسين بن عطاء بن يسار من أهل المدينة يروي عن زيد بن أسلم روى عنه عبد الحميد بن جعفر يخطئ ويدلس قاله ابن حبان في ثقاته، وذكره ابن حجر في

- الطبقة الخامسة وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن الجارود: كذاب، وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ ويدلس، وقال في الضعفاء: لا يجوز الاحتجاج به.
- 17/ الحسين بن واقد المروزي ذكره أبو يعلى الخليلي ممن يدلس، ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال: أحد الثقات من أتباع التابعين وصفه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي بالتدليس [م و 4]
- 18/ حفص بن غياث الكوفي: ذكره أحمد بن حنبل في رواية الأثرم عنه، وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى وقال: أحد الثقات من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس [ع]
- 19/ الحكم بن عتيبة وصفه بالتدليس غير واحد، ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: من فقهاء الكوفة، مشهور، وصفه النسائي بالتدليس وحكاه السلمي عن الدارقطني.
- 20/ حميد الطويل: ذكره بالتدليس غير واحد، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره .
- 21/ حميد بن الربيع بن مالك بن سحيم أبو الحسن اللخمي الخزاز: ذكر الذهبي في ترجمته في ميزانه عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة أنه يدلس، وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة وقال: الكوفي الخزاز، مختلف فيه، وقد وصفه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شيبة وهو من طبقة عثمان، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال أبي: أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع كان ثقة لكنه يدلس، وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديث تعرف بالقدماء فرواها عن هشيم" قلت: وهذا هو التدليس.
- 22/ خارجة بن مصعب الخراساني في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم كما رأيت فيه أنه يدلس عن غياث، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: الخراساني، ضعفه الجمهور، وقال ابن معين: كان يدلس عن الكذابين.
- 23/ زكريا بن أبي زائدة: قال أبو حاتم الرازي: مدلس عن الشعبي وعن ابن جريج، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: من أتباع التابعين، أكثر عن الشعبي وقال أبو حاتم: كان يدلس عن الشعبي وابن جريج، ووصفه الدارقطني بالتدليس.
- 24/ سالم بن أبي الجعد: قال الذهبي في ميزانه من ثقات التابعين لكنه يدلس ويرسل، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: الكوفي، ثقة مشهور من التابعين ووافقه.

25/ سعيد بن عبد العزيز عن زياد بن أبي سودة عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم: قال الذهبي في ميزانه في ترجمة زياد هذا ثم لا أدري هل سمع سعيد من زياد أم دلسه بعن، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: من طبقة الأوزاعي، قال أبو الحسن بن القطان الفاسي: لا ندري سمعه من زياد بن أبي سودة أم دلسه عنه بعن.

26/ سعيد بن أبي عروبة مشهور بالتدليس، ذكره به غير واحد، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: رأى أنسا وأكثر عن قتادة ووصفه النسائي وغيره بالتدليس.

27/ سعيد بن المرزبان: قال أبو زرعة: صدوق يدلّس، ذكره الذهبي في ميزانه، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: من أتباع التابعين: ضعيف، مشهور بالتدليس، وضعفه أحمد وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم.

28/ سفيان الثوري: مشهور بالتدليس، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، وصفه النسائي وغيره بالتدليس وقال البخاري: ما أقلّ تدليسه.

29/ سفيان بن عيينة لكنه لم يدلّس إلا عن ثقة كثفته، وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما، وهذا ما رجحه ابن حبان وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لابن عيينة فإنه كان يدلّس ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلّس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته ثم مثل ذلك بمراسيل كبار الصحابة فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي وقد سبق ابن عبد البر أبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: الإمام المشهور، بقية الحجاز في زمانه، كان يدلّس لكن لا يدلّس إلا عن ثقة وادعى ابن حبان بأن ذلك كان خاصا به وذكر بأن برهان الدين الحلبي ذكر لسفيان بن عيينة ترجمتين الأول هذا والثاني سفيان بن عيينة الهلالي مولى مسعر بن كدام من أسفل ليس بشيء، كان يدلّس، قال البرهان: هذا آخر غير الأول، قلت: وليس كما ظن، فإن ابن عيينة مولى بني هلال، وقد ذكر الذهبي في فوائد رحلته أنه لما اجتمع بدقيق العيد سأله: من أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره وإنما نسب لمسعر لأن مسعر من بني هلال صليبية، ولعل العجلي إنما قال فيه ليس بشيء لأمر آخر غير التدليس لعله الاختلاط ثم راجعت أصل الثقات للعجلي فوجدته قال ما نصه: سفيان بن عيينة.

30/ سفيان بن عيينة، آخر، سمع عمر وجابرا، يدلّس ليس بشيء، وهو مولى مسعر بن كدام من أسفل، انتهى لفظ العجلي في ثقاته، فإن صحت الكتابة فقد ذكره

تميزاً، رأيتَه كذلك في الثقات التي رتبها شيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي وأثبت أنها صحيحة "قلت تقدم رد ابن حجر وأن الوهم من برهان الدين الحلبي والله أعلم.  
31/ سليمان التيمي: مشهور بالتدليس، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: سليمان بن صرخان التيمي تابعي مشهور من صغار تابعي أهل البصرة وكان فاضلاً، وصفه النسائي وغيره بالتدليس [ع].

32/ سليمان بن داود أبو داود الطيالسي: محمد بن المنهال ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة فذكر حديثين، قال يزيد: حدثت بهما أبا داود فكتبهما عني ثم حدثت بهما عن شعبة، قال الذهبي: دلسهما، ثم ماذا؟ قال البخاري في كتاب الفتن من صحيحه: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره [يعني أبو داود] كما سيجي [مخت 4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: المشهور بكنيته من الثقات الكثيرين، قال يزيد بن زريع: سألته عن حديثين لشعبة، فقال: لم أسمعهما منه، فقال: ثم حدثت بهما عن شعبة، قال الذهبي: دلسهما عنه فكان ماذا؟ قلت ويحتمل أن يكون تذكرهما وإن كان دلسهما نظر، فإن ذكر صيغة محتملة فهو تدليس الإسناد وإن ذكر صيغة صريحة فهو تدليس الإجازة.

33/ سليمان بن مهران الأعمش: مشهور بالتدليس، وفي الميزان قيل إنه كان يدلس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمول على الاتصال [4]

34/ سويد بن سعيد الحدثاني: قال غير واحد: كان كثير التدليس والحدثاني نسبة إلى حديثه النورة بجانب عانة [مخت 4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال محدث الكوفة وقارئها وكان يدلس وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم [ع]

35/ شبك الضبي، كوفي: ذكره الحاكم في علومه فيمن كان يدلس [دس ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى وقال: صاحب النخعي مشهور وصفه بالتدليس الدارقطني.

36/ شريك بن عبد الله النخعي القاضي: كوفي وليس تدليسه بالكثير [مخت 4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال: القاضي المشهور وكان من الأثبات فلما ولي القضاء تغير حفظه وكان يتبرأ من التدليس نسبه عبد الحق في الأحكام إلى التدليس وسبقه إلى وصفه به الدارقطني.

- 37/ شعيب بن أيوب الصريفي: قال فيه ابن حبان كان يدلّس [د] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: من شيوخ أبي داود وصفه بالتدليس ابن حبان والدارقطني.
- 38/ طاوس بن كيسان الفقيه، أحد الأعلام: ذكره حسين الكرابيسي في أثناء كلام له أنه أخذ عن عكرمة كثيرا من علم ابن عباس وكان يرسله بعد ذلك عن ابن عباس وهذا يقتضي أن يكون مدلسا، قال الحافظ العلاءي ولم أر أحدا وصفه بذلك [4] وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى وقال: اليماني التابعي المشهور، ذكره الكرابيسي في المدلسين وذكر أن ابن معين وأبو داود قالوا: لا نراه سمع من عائشة ما يرويه عنها.
- 39/ طلحة بن نافع أبو سفيان: ذكره الحاكم فيمن كان يدلّس من التابعين [م خ 4 مقرونا] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: الواسطي الراوي عن جابر صدوق مشهور بكنيته معروف بالتدليس وصفه به الدارقطني [ع].
- 40/ عاصم بن عمر بن قتادة الظفري العلامة في المغازي: ذكر له الحاكم في المستدرک حديثا في الزكاة عن قيس بن سعد بن عبادة في بعثه ساعيا ثم قال على شرط مسلم، قال الذهبي عقبه بل منقطع عاصم لم يدرك قيسا، وإذا كان كذلك فقد تقدم أن هذا إرسال خفي وليس بتدليس على الأصح فلا ينبغي أن يذكر عاصم مع المدلسين [4] .
- 41/ عباد بن منصور الباجي: قال مهنا سألت أحمد عنه فقال: كان رأوا أحاديثه منكرا وكان يدلّس وقال الساجي ضعيف مدلس، وقال البخاري ربما دلّس عباد عن عكرمة [خت 4] وذكره ابن حجر في الرابعة وقال البصري : ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.
- 42/ عبد الله بن لهيعة: كان يدلّس عن الضعفاء قاله ابن حبان كما نقله الذهبي في ميزانه [م د ت ق] ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة وقال: قاضي مصر اختلط في آخر عمره وكثر عنه رواية المناكير في روايته وذكر عنه ما تقدم ذكره من الرواية عن المجاهيل والهالكين وتدليسها.
- 43/ عبد الله بن مروان الحراني: قال ابن حبان في ثقافته: يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره، ومقتضى هذا أنه يدلّس وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وأقر ما تقدم.
- 44/ عبد الله بن معاوية بن عاصم يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته، قاله ابن حبان في ثقافته، وهذا معناه أنه يدلّس، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة.
- 45/ عبد الله بن أبي نجیح المكي ذكره النسائي فيمن كان يدلّس: روى عنه ابن الحداد [ع] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة أكثر عن مجاهد وكان يدلّس عنه.

46/ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قال ابن حبان كان يدلس [د ت ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال ذكر ابن حبان في الضعفاء عنه التدليس والدارقطني.

47/ عبد الرحمن بن محمد المحاربي تكلم فيه للتدليس قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه بلغنا أنه كان يدلس وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وصفه العقيلي بالتدليس.

48/ عبد الجليل بن عطية القيسي عن شهر بن حوشب وغيره: بصري، صدوق، وثقه ابن معين، وروى عنه أبو نعيم قال البخاري ربما كان يهم، وقد ذكره ابن حبان في ثقافته وقال: يعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره إذا روى عن الثقات وكان راويه ثبثاً، ومعنى هذا أنه يدلس والله أعلم [د ت] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة.

49/ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الإمام المشهور، مكثر من التدليس وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: وصفه النسائي وغيره بالتدليس وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح.

50/ عبد الملك بن عمير: مشهور بالتدليس، ذكره غير واحد وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال مشهور بالتدليس وصفه به ابن حبان والدارقطني وغيرهما.

51/ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: ذكر الذهبي في ميزانه في ترجمته حديثاً في فضل العباس ثم قال فعل الخفاف دلسه وأتى بلفظة عن، وقال العلاءي في عبد الوهاب بن عطاء عن الخطيب أنه كان يدلس [م 4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة ونقل عن البخاري أنه قال: كان يدلس عن ثور الحمصي وأقوام أحاديث مناكير.

52/ عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي المؤدب: قال ابن حبان يدلس عن الثقات أشياء يروونها عن قوم ضعاف ونوقش ابن حبان في ذلك ذكر ذلك الذهبي في ميزانه [د س ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: روى عن قوم ضعاف أشياء فدلسها عنهم.

53/ عكرمة بن خالد: ذكره العلاءي عن الذهبي في أرجوزة سمى فيها غالب المدلسين، والأرجوزة للذهبي في المدلسين لم أرها وإنما رأيت أرجوزة فيهم، ذكر لي شيخنا الحافظ سراج الدين بن الملقن القاهري أنها لأبي محمود المقدسي وهي عندي ولم يذكره في القصيدة المشار إليها [خ م د ت س] وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية.

- 54/ عكرمة بن عمار ذكره أبو حاتم الرازي بذلك وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: من صغار التابعين وصفه أحمد والدارقطني بالتدليس [خت م 4]
- 55/ علي بن غالب النهودي، مصري: يدلّس كثيرا، قاله ابن حبان وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة وقال: ضعفه أحمد وغيره وقال ابن حبان: كان كثير التدليس.
- 56/ علي بن غراب أبو الحسن الكوفي: قال فيه أحمد بن حنبل: كان يدلّس ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: وصفه الدارقطني وغيره بالتدليس.
- 57/ عمرو بن عبد الله أبو الحسن السبيعي، تابعي كبير، مشهور بالتدليس [ع 4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: وصفه بذلك النسائي وغيره.
- 58/ عمرو بن علي المقدمي: ذكره أحمد أيضا بالتدليس فيما رواه الأثرم عنه، قال شيخنا العراقي: ووصفه أيضا بالتدليس يحيى وعفان بن مسلم وأبو حاتم ومحمد بن سعد، وذكر الذهبي في ميزانه تدليسه عن ابن سعد وعفان وأبي حاتم [4] وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة: من أتباع التابعين ثقة مشهور كان شديد الغلو في التدليس وصفه بذلك أحمد وابن معين والدارقطني وغير واحد، وقال ابن سعد وكان يدلّس تدليسا شديدا، يقول: حدثنا ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش أو غيرهما.
- 59/ عيسى بن موسى أبو أحمد التيمي من أهل بخارى يعرف بغنجار، قال ابن حبان في ثقافته: إنه كان يدلّس [خت ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة وقال: صدوق ولكنه مشهور بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء والمجهولين.
- 60/ قتادة بن دعامة السدوسي مشهور أيضا بالتدليس من جملة التابعين [4] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره.
- 61/ المبارك بن فضالة: قال فيه أبو زرعة: يدلّس كثيرا، وقال أبو داود: شديد التدليس [خت د ت ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: مشهور بالتدليس وصفه به الدارقطني وغيره وقد أكثر عن الحسن البصري .
- 62/ محرز بن عبد الله أبو رجاء: كان يدلّس، قاله ابن حبان في ثقافته [ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: وصفه ابن حبان بذلك في الثقات.
- 63/ محمد بن إسحاق بن يسار الإمام المشهور صاحب المغازي ممن أكثر من التدليس خصوصا عن الضعفاء وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة وقال: مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر متهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهم .

- 64/ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، شيخ الإسلام البخاري ذكره ابن منده أبو عبد الله في جزء له في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة، أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها قال لنا فلان وهي إجازة، وقال فلان وهو تدليس، قال وكذلك مسلم أخرجه على هذا، انتهى كلامه، قال شيخنا العراقي في شرح الألفية ولم يوافق عليه وقال في النكت له على ابن الصلاح وهو مردود عليه ولم يوافق عليه أحد فيما علمته، والدليل على بطلانه كلامه أنه ضم مع البخاري مسلما في ذلك ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيوخه قال فلان وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدل على توهين كلام ابن منده لكن سيأتي النوع الحادي عشر ما يدل على أن البخاري قد يذكر الشيء عن بعض شيوخه ويكون بينهما واسطة انتهى، وقد أجاب شيخنا عن هذا في النكت على ابن الصلاح في النوع الحادي عشر وقد نقل شيخنا قبل القراءة على الشيخ أبي الحسن بن القطان في تدليس الشيوخ أنه قال وأما البخاري فذلك باطل عنه انتهى" قلت بل ستأتي أحاديث رواها بالنعنة وهي منقطعة، ولكن لم يعتبر ذلك تدليسا عند الجمهور كما أن مالكا كان كثير الإرسال ولم يعتبر ذلك عند الشيوخ تدليسا والله أعلم لذلك ذكرهم جميعا ابن حجر في المرتبة الأولى. وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى أن ابن منده قال: أخرج البخاري قال فلان وقال لنا فلان.
- 65/ محمد بن الحسين البخاري: قال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا بين السماع، انتهى، فمقتضى هذا أنه يدل على ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة.
- 66/ محمد بن حازم أبو معاوية الضرير: قال أحمد بن أبي طاهر: كان يدل على ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية وقال وصفه الدارقطني بالتدليس.
- 67/ محمد بن شهاب الزهري الإمام العالم المشهور: مشهور بالتدليس وقد قبل الأئمة قوله "عن" وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: الفقيه المدني نزيل الشام مشهور بالإمامة والجلالة من التابعين: وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس
- 68/ محمد بن صدقة الفدكي أبو عبد الله سمع مالك بن أنس وعنه إبراهيم بن المنذر الحزامي ذكره ابن الأثير في اختصاره كتاب الأنساب لابن السمعاني أنه كان مدلسا، انتهى، قاله العلاني، وفي ثقات ابن حبان في ترجمته معنى ذلك والله أعلم [م] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: ذكره ابن حبان وكذلك الدارقطني.
- 69/ محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: سئل عنه أحمد بن حنبل، فقال: كان يدل على رواه الرشاق في الثالث من كتاب اللقيط له، قاله العلاني [خ د ت س] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: ذكره أحمد والدارقطني بالتدليس.



70/ محمد بن عبد الملك الواسطي الكبير: مدلس، قاله ابن حبان في الثقات وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال وكذا أطلق فيه الذهبي في تذهيب التهذيب.

71/ محمد بن عجلان المدني: ذكر محمد بن أبي حاتم حديثه عن الأعرج عن أبي هريرة حديث المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، فقال: إنما سمعه من ربيعة بن عثمان عن الأعرج، قال العلاءي، قلت: رواه عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج، وذكر عن ابن أبي حاتم أيضا أنه كان يدلس، أعني ابن عجلان، انتهى [خت م مقرونا] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال وصفه ابن حبان بالتدليس.

72/ محمد بن عيسى بن سميع: ذكره ابن حبان أنه روى حديث مقتل عثمان عن ابن أبي ذؤيب قال: ولم يسمعه منه إنما سمعه من اسماعيل بن يحيى أحد الضعفاء عنه وكذلك قال صالح بن محمد وغيره [د س ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة ولينه.

73/ محمد بن عيسى بن الطباع: ذكره أبو داود بالتدليس، وذلك في الخامس من سؤالات أبي عبيد الأجرى له [د س ق] وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وعزا لصاحب أبي داود أنه يدلس وكذلك الدارقطني.

74/ محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الحافظ المعمر المدلس قاله الإسماعيلي وغيره والدارقطني وابن المغفر، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال: مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة، قال الإسماعيلي: لا أتهمه ولكنه يدلس، وقال ابن المظفر: لا ينكر منه إلا التدليس، وقال الدارقطني: يكتب عن بعض أصحابه ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة.

75/ محمد بن مسلم أبو الزبير المكي: مشهور بالتدليس، قال سعيد بن أبي مریم ثنا الليث بن سعد، قال: جئت أبا الزبير فدفعت لي كتابين فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي لو أني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر قال: فسألته، فقال منه ما سمعته ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي ما سمعته منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الإحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ عن، وفي صحيح البخاري أحاديث عن أبي الزبير بالعننة كما في صحيح مسلم أيضا عدة أحاديث مما قال فيها أبو الزبير عن جابر وليست من طريق الليث وكان مسلما رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه ولم يروها من طريقه والله أعلم [ع] وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال: مشهور بالتدليس ووهم الحاكم في علوم الحديث فقال في سنده: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وصفه النسائي بذلك.

76/ مروان بن معاوية الفزاري: قال ابن معين: ما رأيت أحيل للتدليس منه، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال: كان مشهورا بالتدليس وكان يدلس الشيوخ أيضا، وصفه الدارقطني بذلك

77/ مسلم بن الحجاج بن مسلم الحافظ: تقدم الكلام على ما رمي به من التدليس في المحمديين في البخاري فانظره أعلاه والله أعلم وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال ابن منده: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه قال لنا فلان وهو تدليس ورد ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين وهو كما قال.

78/ مصعب بن سعيد: كان مدلسا ذكره ابن حبان في ثقافته وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال ابن حبان كان يدلس وكف في آخر عمره.

79/ مغيرة بن مقسم الضبي: قال ابن فضيل: كان يدلس فلا يكتب إلا ما قال حدثنا ابراهيم، وقال أحمد بن حنبل: عامة حديثه عن ابراهيم مدخول إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحرث العكلي وجعل أحمد يضعف حديثه عن ابراهيم يعني النخعي [4] وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال وصفه النسائي بالتدليس وحكاه العجلي عن أبي فضيل وقال أبو داود كان يدلس وكأنه أراد ما حكاه العجلي أنه كان يرسل عن غير ابراهيم فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه.

80/ مكحول الدمشقي: ذكره ابن حبان في ثقافته ولفظه ربما دلس، انتهى، وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم [م 4] وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال يقال إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل ووصفه بذلك ابن حبان وأطلق الذهبي أنه كان يدلس ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان.

81/ موسى بن عقبة في البخاري روايته عن الزهري وفي بعضها عنه قال الزهري قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي يقال إنه لم يسمع من الزهري شيئا، قال العلائي: وذلك بعيد لأن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، قال: ولم أر من ذكر موسى بن عقبة بالتدليس غيره انتهى وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال: وصفه الدارقطني بالتدليس وأشار إلى ذلك الإسماعيلي [ع] وقد نظم فيهم الإمام أبو محمود فقال:

بعن وقال في البخاري سوى  
والحمد لله به فالنختم

ثم ابن عقبة عن الزهري روى  
وقيل لم يسمعه منه فاعلم

82/ ميمون بن أبي شبيب: متكلم فيه ولم أر أحدا من الحفاظ وصفه بالتدليس غير أني رأيت بخط بعض فضلاء الحنفية الفقهاء حاشية في أوائل صحيح مسلم في المقدمة قال: قيل ميمون بن أبي شبيب يدلس وقد روى عن المغيرة بالعنعنة فلا تقبل روايته، ومسلم إنما رواه عنه استشهدا بما رواه من حديث ابن أبي ليلى

عن سمرة، وما أدري من أين أخذ هذا ثم مر بي نقل ذلك عن اثنين من الحفاظ وما أدري أين مر بي والله أعلم" لم يذكره ابن حجر في كتابه.

83/ ميمون بن موسى المرئي نسبة إلى امرئ القيس بطن من مضر، قال فيه

أحمد بن حنبل: يدلس [ت ق] وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال: قال النسائي والدارقطني: كان يدلس وكذا حكاه ابن عدي عن أحمد بن حنبل.

84/ هشام بن عروة إمام مشهور لم يشتهر بالتدليس ولكن قال ابن المديني سمعت يحيى بن سعيد يقول كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين: لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري، رواه الحاكم في علومه، قال العلائي: وفي جعل هشام بمجرد هذا مدلسا نظر، قال: ولم أر من وصفه به انتهى [4] قلت ولو ثبت أنه يدلس عن الزهري ما ضره ذلك لأن الزهري إمام ثقة مشهور والله أعلم وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال ذكره بذلك أبو الحسن بن القطان وأكره الذهبي على ابن القطان فإن الحكاية المشهورة عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات ففي الأولى حدث عن أبيه فصرح بسماعه وفي الثانية حدث بالكثير فلم يصرح وهي تقضي أنه حدث عنه بما لم يسمعه منه قلت وهذا هو التدليس.

85/ هشيم بن بشير، أحد الأئمة، مشهور بالتدليس، مكثر منه، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال: مشهور بالتدليس مع ثقته، وصفه النسائي وغيره بذلك، ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له: نريد أن لا تدلس لنا شيئا فواعدهم، فلما أصبح أملى عليهم مجلسا يقول في أول كل حديث منه: حدثنا فلان وفلان عن فلان، فلما فرغ قال: هل دلست لكم شيئا؟ قالوا: لا، قال: فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعه منه" قلت وهذا ينبغي أن يسمى تدليس العطف.

86/ الوليد بن مسلم الدمشقي مكثر من التدليس ومن تدليس التسوية [4] وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة وقال موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق.

87/ لاحق بن حميد السدوسي أبو مجلز، قال الذهبي في الميزان: يدلس [4] وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال: صاحب أنس مشهور بكنيته أشار ابن أبي خيثمة عن ابن معين إلى أنه كان يدلس، وجزم بذلك الدارقطني، قلت لماذا لا يدرج في الثالثة؟

88/ يحيى بن أبي حبة أبو خباب الكلبي، قال أبو زرعة: صدوق يدلس، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة وقال: ضعفه، وقال أبو زرعة وأبو نعيم وابن نمير ويعقوب بن سفيان والدارقطني وغير واحد كان مدلسا.

89/ يحيى بن سعيد الأنصاري: ذكر ابن المديني أنه كان يدلس [ع] وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال: وصفه بذلك علي بن المديني فيما ذكره عبد الغني بن سعيد الأزدي وكذا وصفه به الدارقطني، قلت ألا يكون في الثانية بدل الأولى .  
90/ يحيى بن أبي كثير: معروف بالتدليس ذكره النسائي وغيره وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية وقال: يقال لم يصح له سماع من صحابي ووصفه النسائي بالتدليس.

91/ يزيد بن أبي مالك واسم أبي مالك عبد الرحمن، قال الذهبي في ميزانه: إنه صاحب تدليس وإرسال عن لم يدرك" قلت وهذا ليس تدليسا [د س ق] وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة وقال: وصفه أبو مسهر بالتدليس قلت ألا يكون في الثانية؟  
92/ يعقوب بن عطاء بن أبي رباح في ثقات ابن حبان في ترجمته ما يقتضي أنه مدلس" قلت بل المعروف عنه أنه كثير الإرسال مثل الإمام مالك [س] ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة وقال: في ترجمته في ثقات ابن حبان ما يقتضي ذلك قلت مكانته الثانية.

93/ أبو إسرائيل الملائي واسمه إسماعيل بن أبي إسحاق متكلم فيه وخرج الترمذي من طريقه عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال حديث تثويب في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر، قال الترمذي لم يسمع أبو إسرائيل هذا الحديث من الحكم، فقال: إنما رواه عن الحسن بن عمارة عنه [ت ق] ذكره ابن حجر في الخامسة.

94/ أبو حمزة الرقاشي واسمه واصل بن عبد الرحمن في غير مكان وصفه بالرقاشي وفي التهذيب وليس بالرقاشي وهذا الكلام الذي أذكره فيه ذكره الذهبي في واصل فقال العلاني في الكنى أبو حرة الرقاشي واصل وكذا قال إنه الرقاشي الذهبي في الميزان في واصل والله أعلم، وكذا عبد الغني وصفه واصل بالرقاشي وكذا أبو حرة الرقاشي حقيقة فالحاصل أن كليهما رقاشي والكلام في أنه مدلس في واصل والله تعالى أعلم، روى له مسلم، قال فيه أحمد بن حنبل: صاحب تدليس عن الحسن إلا أن يحيى بن سعيد روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها حدثنا الحسن وقال البخاري يتكلمون في روايته عن الحسن [م د] لم يذكره ابن حجر في كتابه.

95/ أبو سعيد البقال واسمه سعد بن المرزبان متكلم فيه، قال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعد البقال؟ قال: والله أي أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم وروى عن عبد الله بن معقل عن ابن مسعود حديث "الندم توبة" فتركني وترك عبد الكريم وزياد بن أبي مريم، وروى عن عبد الله بن معقل عن ابن مسعود الحديث "ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة.

96 / أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي: ذكر الذهبي في ميزانه أنه كان يدلس عن لحقهم وعن لم يلحقهم وكان له صحف يحدث منها ويدلس " ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى وقال: وصفه بذلك الذهبي والعلائي قلت بل مكانته الثانية .

### قلت زاد ابن حجر:

97 / أبو نعيم الأصبهاني واسمه أحمد بن عبد الله ذكره في المرتبة الأولى وقال: كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلحقهم فكان يروي عنهم بصيغة أخبرنا ولا يبين كونها إجازة، قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، وقال الذهبي: هذا مذهب رآه أبو نعيم وهو ضرب من التدليس وقد فعله غيره.

98 / أبو يحيى الكرابيسي السمرقندي واسمه أحمد بن محمد بن محمد بن ابراهيم بن حازم ذكره في المرتبة الأولى وقال: قال الإدريسي أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك، يعني أنه دلس عنه الإجازة فإن له منه إجازة صحيحة قال الإدريسي رأيتها بخط محمد بن نصر.

99 / أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي القاضي أكثر عن أبيه عن جده، قال أبو حاتم الرازي سمعته يقول: لم أسمع من أبي شيئا، وقال أبو عوانة الاسفراييني: أجاز له أبوه فروى عنه بذلك ولم يبين كونها إجازة.

100 / إسحاق بن راشد الجزري: كان يطلق حدثنا في الوجداء، فإنه حدث عن الزهري فقيل له: أين لقيته؟ قال مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له، حكى ذلك الحاكم

101 / أيوب بن أبي تميمة السختياني أحد الأئمة: متفق على الاحتجاج به رأى أنسا ولم يسمع منه فحدث عنه بعدة أحاديث بالعننة أخرجها عند الدارقطني والحاكم في كتابيهما.

102 / أيوب بن النجار اليمامي صح عنه أنه قال لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثا واحدا وقد روى عنه أكثر من حديث" ومع ذلك أدرجه في المرتبة الأولى.

103 / جرير بن حازم الأزدي أحد الثقات: وصفه الدارقطني وأبو يعلى والخليلي بالتدليس " قلت ومع ذلك أدرجه في المرتبة الأولى بينما مكانته الثالثة والله أعلم.

104 / خالد بن مهران الحذاء أحد الأثبات المشهورين روى عن عراك بن مالك حديثا سمعه من خالد بن أبي الصلت عنه في استقبال القبلة في البول.

105 / زيد بن أسلم العمري مولا هم روى عن ابن عمر في رد السلام بالإشارة، قال ابن عبيد: قلت لإنسان سله أسمع من ابن عمر؟ فسأله فقال: أما إني فكلمني وكلمته أخرج البيهقي، وفي هذا إشعار بأنه لم يسمع هذا بخصوصه منه مع أنه مكثر عنه فيكون قد دلسه.

106/ سلمة بن تمام الشقري من أتباع التابعين: ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وذكر ابن أبي حاتم ما يدل أنه كان يدللس ولذلك قال العلاني في كتاب المراسيل: كأنه يدللس.

107/ عبد الله بن عطاء الطائفي: قضيته في التدليس مشهورة رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعي " قلت وكيف يجعله في المرتبة الأولى؟

108/ عبد الله بن وهب المصري الفقيه المشهور جعله في المرتبة الأولى وقال: وصفه بذلك ابن سعد في الطبقات.

109/ عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط وثقه ابن معين وأثبتته النسائي ذكره في المرتبة الأولى وقال: وأشار الخطيب في مقدمة تاريخه إلى أنه دللس حديثا.

110/ علي بن عمر بن مهدي الدارقطني الحافظ: ذكره في المرتبة الأولى ونقل عن أبي الفضل بن طاهر أنه قال كان له مذهب خفي في التدليس يقول قريء على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان، فيوهم أنه سمعه منه، لكن لا يقول وأنا أسمع.

111/ عمرو بن دينار المكي الثقة المشهور التابعي ذكره في المرتبة الأولى وقال أشار الحاكم في علوم الحديث إلى أنه كان يدللس.

112/ الفضل بن دكين بن زهير أبو نعيم من كبار شيوخ البخاري ذكره في المرتبة الأولى وقال وصفه أحمد بن صالح المصري بذلك.

113/ مالك بن أنس الإمام المشهور ذكره في المرتبة الأولى وقال: يلزم من فعل التسوية تدليسا أن يذكره فيهم لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس وكان يحذف عكرمة وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ يقول عن ثور عن ابن عباس ولا يذكر عكرمة وكذا كان يسقط عاصم بن عبيد الله من إسناد آخر، ذكر ذلك الدارقطني وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليسا

114/ محمد بن عمران بن موسى المرزباني الكاتب الإخباري كان يطلق والإخبار في الإجازة ولا يبين، ذكر ذلك الخطيب وغيره وذكره في المرتبة الأولى.

115/ محمد بن يزيد بن خنيس العابد، قال ابن حبان يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته وذكره في المرتبة الأولى.

116/ محمد بن يوسف بن سدي الحافظ الأندلسي كان يدللس الإجازة وله معجم مشهور

117/ مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج قال ابن المديني سمع من أبيه قليلا وقيل لم يسمع منه شيئا وحدث عنه بالكثير وقال أبو داود ولم يسمع منه إلا حديث الوتر، ووصفه زكريا الساجي بالتدليس وقال مالك حلف لي مخرمة أنه سمع من

أبيه وقال موسى بن سلمة، قلت لمخرمة بن بكير سمعت من أبيك؟ قال: لم أدرك أبي وهذه كتبه.

118/ يزيد بن هارون الواسطي أحد الأعلام قال: ما دلست قط إلا في حديث واحد

### ومن المرتبة الثانية تبقى:

119/ إبراهيم بن سليمان الأفتس: أشار البخاري إلى أنه كان يدلس.  
120/ أشعث بن عبد الملك الحراني: قال معاذ: سمعته يقول: كل شيء حدثكم عن الحسن سمعته منه إلا ثلاثة أحاديث: حديث الذي يركع دون الصف، وحديث عدة الحائض، وحديث علي في الخلاص.

121/ الحسن بن التميمي أبو علي راوي مسند أحمد عن القطيعي، قال الخطيب: روى عن القطيعي حديثاً لم يسمعه منه، قال الذهبي لعله استجاز روايته بالإجازة والوجادة، وقال الخطيب: وحدثني عن أبي عمر بن مهدي بحديث، فقلت: لم يكن هذا عند ابن مهدي فضرب عليه، قال الخطيب: وكان سماعه صحيحاً في المسند إلا في أجزاء منه ألحق اسمه فيها وتعقبه ابن نقطة بأنه لم يحدث بمسندي فضالة بن عبيد وعوف بن مالك وبقطعة من مسند جابر، فلو كان يلحق اسمه لألحقه في الجميع، ولعل ما ذكره الخطيب أنه ألحقه كان يعرف أنه سمعه أو رواه بالإجازة.

122/ حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي: قال الفقهي: كان كثير التدليس ثم رجع عنه، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ويدلس ويبين تدليسه، وقد قال أحمد: كان صحيح الكتاب ضابطاً لحديثه، وقال أيضاً: كان ثبتاً ما كان أثبتة لا يكاد يخطئ.  
123/ حماد بن أبي سليمان الفقيه المشهور ذكر الشافعي أن شعبة حدث بحديث عن حماد بن إبراهيم، قال فقلت لحماد: سمعته من إبراهيم؟ فقال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه.

124/ خالد بن معدان الشامي الثقة المشهور، قال الذهبي: كان يرسل ويدلس.  
125/ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص يروي عن جده: اختلفوا في السماع من جده فجزم أنه سمع منه ابن المديني والبخاري والدارقطني وأحمد بن سعيد الدارمي وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وقال أحمد بن حنبل: أراه سمع منه، وجزم أنه لم يسمع منه ابن معين قال: إنه وجد كتاب عبد الله بن عمرو فحدث منه، وقال ابن حبان: من قال إنه سمع من جده ليس ذلك بصحيح.

126/ عبد الرزاق بن همام الصنعائي الحافظ المشهور: متفق على تخريجه وقد نسبه بعضهم إلى التدليس، وقد جاء عن عبد الرزاق التبري من التدليس، قال: حجبت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة فقلت: يا رب

مالي، أكذاب أنا، أمدلس أنا، أبقية بن الوليد أنا؟ فرجعت إلى البيت فجاؤوني، ويحتمل أن يكون نفي الإكثار من التدلّيس بقرينة ذكر بقية.

127/ يونس بن عبيد البصري من حفاظ البصرة ثقة مشهور وصفه النسائي بالتدلّيس وكذا ذكره السلمي عن الدارقطني.

128/ يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري روى عن الشافعي عن محمد بن خالد الجندي حديث أنس الذي أخرجه ابن ماجه وأشار الذهبي إلى أن يونس سواه

129/ يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي: يقال إنه روى عن الشعبي حديثاً وهو حديثه عن الحارث عن علي رضي الله عنه حديث "أبو بكر وعمر سيدا شباب أهل الجنة" فأسقط الحارث.  
وزاد من الطبقة الثالثة ما يلي:

130/ أحمد بن عبد الجبار العطاردي محدث مشهور تكلموا فيه وقال ابن عدي: لا أعلم له خبراً منكراً وإنما نسبوه إلى أنه لم يسمع من كثير ممن حدث عنهم.

131/ إسماعيل بن عياش أبو عتبة الضبي مختلف في توثيقه وحديثه عن الشاميين مقبول عند الأكثر وأشار ابن معين ثم ابن حبان في الثقات أنه كان يدلّس.

132/ شعيب بن عبد الله: قال ابن المديني حدثني حسين بن حسن الأشقر عن شعيب بن عبد الله عن أبي عبد الله عن عوف عن علي رضي الله عنه فذكر حديثاً قال، فقلت لحسين: ممن سمعته؟ قال: من شعيب، فقلت لشعيب: من حدثك؟ قال:

أبو عبد الله الجصاص عن حماد القصاب، فقلت لحماد القصاب: من حدثك؟ قال: بلغني عن فرقد عن نوف فإذا هو قد دلّس عن ثلاثة أي أسقطهم

133/ صفوان بن صالح بن دينار الدمشقي: نسب إلى التسوية ويأتي خبره في ترجمة محمد بن مصفى الحمصي.

134/ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ثقة، قال ابن معين: لم يسمع من أبيه، وقال ابن المديني: لقي أباه وسمع منه حديثين: حديث الضب وحديث تأخير

الصلاة، وقال العجلي: يقال إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً "محرم الحرام" وذكر البخاري في التاريخ الأوسط من طريق خشيم عن القاسم بن عبد الرحمن

عن أبيه قال: إني مع أبي فذكر الحديث في تأخير الصلاة، قال البخاري سمعته يقول: لم يسمع من أبيه، وحديث ابن خشيم عندي، وقال أحمد: كان له عند موت

أبيه ست سنين، والثوري وشريك يقولان سمع، وإسرائيل يقول في حديث الضب عنه: سمعت، وأخرج البخاري في التاريخ الصغير من طريق القاسم بن عبد

الرحمن عن أبيه لما حضرت عبد الله الوفاة، قلت له: أوصني، قال: إبك من خطيبتك، وسنده لا بأس به" قال ابن حجر: فعلى هذا يكون الذي به بالسماع من



أبيه أربعة أحاديث، أحدها موقوف، وحديثه عنه كثير، ففي السنة خمسة عشر، وفي المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة وهذا هو التذليس، والله أعلم.

135/ عبد العزيز بن عبد الله القرشي البصري، قال ابن حبان في الثقات: يعتبر حديثه إذا بين السماع، وتكلم فيه ابن عدي وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه" قلت مكانه الخامسة.

136/ عبد المجيد بن عبد العزيز أبي رواد المكي: نسب إلى التذليس وممن نسبه العلاني.

137/ عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني أشار ابن حبان في الثقات إلى أنه يدلّس.

138/ عثمان بن عمر الحنفي، قال ابن حبان في الثقات: يعتبر حديثه إذا بين السماع.

139/ عمر بن علي بن أحمد بن الليث البخاري الليثي أبو مسلم: وصفه ابن منده بالتذليس وقال شيرويه: كان يحفظ ويدلس.

140/ محمد بن مصفى، قال أبو حاتم بن حبان سمعت أبا الحسن بن جؤصا يقول: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن مصفى يسويان الحديث كبقية بن الوليد.

141/ هشام بن حسان البصري وصفه بذلك علي بن المديني وأبو حاتم، قال جرير بن حازم: قاعدت الحسن يسمع سنين ما رأيت هشاما عنده، قيل له: قد حدث عن الحسن بأشياء فممن تراه أخذها؟ قال: من حوشب أراه، وقال ابن المديني: كان أصحابنا يثبتون حديثه، ويحي بن سعيد يضعفه، ويروون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب.

142/ يزيد بن أبي زياد الكوفي: وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتذليس.

143/ يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني مشهور بكنيته وصفه حسين الكرابيسي بالتذليس.

144/ أبو حرة الرقاشي البصري صاحب الحسن وصفه أحمد والدارقطني بالتذليس.

145/ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: اختلف في سماعه من أبيه والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه وسماع كلامه فروايته عنه داخله في التذليس، وهو أولى بالذكر من أخيه عبد الرحمن والله أعلم.  
**وزاد من الطبقة الرابعة:**

- 146/ سويد بن سعيد الحدثاني موصوف بالتدليس وصفه به الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما
- 147/ عباد بن منصور البصري: ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.
- 148/ عطية بن سعد العوفي: تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس الخبيث.
- 149/ محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع فيه ضعف وصفه ابن حبان بالتدليس. و زاد من الطبقة الخامسة ما يلي:
- 150/ بشير بن زاذان ضعفه الدارقطني ووصفه ابن الجوزي بالتدليس عن الضعفاء.
- 151/ حسان بن يزيد الجعفي ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس.
- 152/ الحسن بن عمارة الكوفي أبو محمد ضعفه الجمهور وقال ابن حبان كان بليته التدليس.
- 153/ صالح بن أبي الأخضر: ذكر روح بن عبادة أنه سئل عن حذيفة عن الزهري فقال: سمعت بعضا وقرأت بعضا وذكر روح بن عبادة ووجدت بعضا ولست أفضل ذا من ذا.
- 154/ عبد الله بن زياد بن سمعان ضعفه الجمهور ووصفه ابن حبان بالتدليس.
- 155/ عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني متفق على ضعفه ووصفه أحمد بالتدليس.
- 156/ عبد العزيز بن عبد الله بن وهب الكلاعي ضعيف قال ابن حبان بعتبر حديثه إذا بين السماع
- 157/ عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر قال الحاكم كان يدلس عن شيوخ ما سمع منهم قط وروي عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد أنه لم يسمع من أبيه شيئا وإنما أخذ الكتب.
- 158/ عمرو بن حكام قال الحاكم: كان يدلس عن من لم يسمع منه، قال ابن المديني: سمع في شبابه من شعبة فلما مات أخذ كتبه.
- 159/ مالك بن سليمان الهروي قاضي هراة ضعفه النسائي ووصفه ابن حبان بالتدليس.
- 160/ محمد بن كثير الصنعاني قال العقيلي في ترجمة عمرو الأموي أحد الضعفاء روى عن الثوري عن أبي حازم عن سهل حديث "ازهد في الدنيا" قال: وهذا لا أصل له عن الثوري وقد تابعه عليه محمد بن كثير الصنعاني عن الثوري ولعله أخذه عنه ودلسه لأن المشهور به خالد.

161/ الهيثم بن عدي الطائي اتهمه بالكذب البخاري وتركه النسائي وغيره وقال أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس.

وقد ختم ابن حجر كتابه بغرائب شعبة حيث قال: ثم أخرج بإسناد متصل على مسكين بن بكير حدثنا شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت، فقال: قال أبو قزعة: حدثني مهاجر المكي أنه سأل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟ فقال: قد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل فعلها ذلك؟ قال الأصغر: ألقيته على أحمد بن حنبل فاستعادنيه فأعدته عليه، فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس. حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي قزعة بأربعة أحاديث هذا أحدها، لم يذكر فيه عمرو بن دينار، قال ابن حجر: قلت اسم أبي قزعة سويد بن حجر، هذا شيء قاله الإمام أحمد بن حنبل ظنا، والذي عندي أن شعبة لم يدلسه بل كان يسأل عمرو بن دينار فحدثه بهذا، ثم لقي أبا قزعة فسأله عنه فحدثه به، والدليل على ذلك أنه صرح بسماعه منه لهذا الحديث فيما رواه أبو داود في السنن عن يحيى بن معين عن محمد بن جعفر بغندر عن شعبة سمعت أبا قزعة به، وكيف يظن بشعبة التدليس وهو القائل: "لأن أخرج من السماء أحب إلي من أن أقول عن فلان ولم أسمع منه" وهو القائل: "لأن أخرج من أحب إلي من أن أدلس"، وقال البغوي: حدثنا أحمد بن إبراهيم العبدى، حدثنا محمد بن معاذ، حدثنا معاذ عن شعبة قال: ما رأيت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابن عون وعمرو بن مرة، وقال البيهقي في المعرفة عن شعبة قال: كنت أعقد فم قتادة فإذا قال حدثنا وسمعت حفظته، وأما إذا قال حدث فلان تركته، قال وروينا عن شعبة أنه قال: كفيتمكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة، قال ابن حجر: "فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنونة، ونظيره: حدثنا الليث عن أبي الزبير عن جابر فإنه لم يسمع منه إلا مسموعه من جابر، قال سعيد بن أبي مريم حدثنا الليث قال جئت أبا الزبير فدفع لي كتابين فسألته أسمعت هذا كله عن جابر؟ قال: لا، فيه ما سمعت وفيه ما لم أسمع، قال: فأعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي - والله أعلم" قلت وهكذا يتبين فضل هذه القواعد ودقتها وأهميتها تطبيقها وتخصيصاتها وهذا التبيين الشافي يغني عن الأنظام وشروحها إن شاء الله بينما الأنظام لا تغني عن هذا التبيين والله نسأله التوفيق والسداد.

3/ القاعدة الثالثة: لا يقبل عندهم التجريح الناجم عن التعصب المذهبي أو عن حسد القرين لقرينه لأنه تجريح ذاتي ليس موضوعيا دافعه حب الإضرار بالناس والتعصب. ومثال ذلك أنه لما قال محمد بن إسحاق أنا لأحاديث مالك بالمرصاد، وفي رواية كالبيطار، أصبح مالك يجرحه بالكذب وأصبح الآخر يزعم أن مالك

من موالي بني تيم وقد جاء في "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر وقد روي عن مالك أنه قيل له أين قلت في محمد بن إسحاق أنه كذاب؟ فقال سمعت هشام بن عروة يقوله وهذا تقليد لا برهان عليه، وقيل لهشام بن عروة من أين قلت ذلك؟ قال: هو يروي عن امرأتي، ووالله ما رأها قط" قلت وهذا لا يفيد عندهم لا الكذب ولا التدليس إن كان روى عنها بقالت أو بالعنعنة لأنه يسمى الإرسال الخفي وقد أكثر منه مالك لأنه يشترط فيه المعاصرة مع عدم اللقاء ومحمد بن إسحاق عدل ثبت عند الجمهور، أثنى عليه ابن المبارك والبخاري قال الزيلعي في نصب الراية بأن عبد الله بن المبارك قال عنه "ثقة ثقة ثقة" كما وثقه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام" قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" لكنه قال عنه بأنه إذا ذكر وقال: قال فهو كالريح لا يعتبر" قلت وذلك لأنه مدلس وما ذكره الزيلعي أخذه من التهذيب أو تهذيب التهذيب.

وكقول يحي بن معين عن الإمام الشافعي "ليس بثقة" لأنه حنفي المذهب، وكقول العجلي في الشافعي "ليس عنده حديث وكان يتشيع" لأن الشافعي وافق الشيعة بالقول بالجهر بالبسملة والقنوت في الصبح، ومن المعلوم أن من الأحاديث الموضوعية المشتهرة الحديث الذي وضعه الأحناف عن أنس مرفوعاً: "سيكون رجل من أمتي يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، وسيكون رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي، هو سراج أمتي". وقد ألف السبكي في الذب عنه فيما سماه "قاعدة في الجرح والتعديل" أفاد فيها وأجاد حيث بين أن الأئمة الكبار، فقهاء الأمصار تجاوزوا القنطرة، فلا يقبل في تجريحهم إلا ما كان مبيناً ثابتاً، وإن لم يثبت فالجرح مسيء، والإمام الشافعي غني عن التعديل لعلمه وورعه، ومن ذلك أيضاً طعن ابن عدي في الإمام أبي حنيفة النعمان لأنه روى عن بعض الضعفاء وابن عدي متهم في عقيدته لتعصب شيعي رافضي فشيخه ابن عقده وابن خراش، ولكن ابن عدي وافق جمهور المحدثين لرأي الأحناف وإرغائهم، وقد أدى ذلك إلى تأليف في الذب عن أبي حنيفة، ومن أهم تلك التأليف نذكر على سبيل المثال: "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" لعبد الحي اللكنوي، حيث يقول في الإيقاظ رقم 3 - في شرح الجرح والمعدل - [...] وفي فواتح "الرحموت شرح مسلم الثبوت" لعبد الحي بن ملا نظام الدين اللكنوي: "لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب، كما قدح الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه ضعيف في الحديث، وأي شناعة فوق هذا؟ فإنه إمام ورع، تقي نقي خائف من الله، وله كرامات شهيرة، فبأي شيء تطرق إليه الضعف؟ فتارة يقولون: إنه كان مشتغلاً بالفقه، انظر

بإنصاف أي قبح فيما قالوا، بل الفقيه أولى بأن يوخذ الحديث منه، وتارة يقولون: إنه لم يلاق أئمة الحديث، إنما أخذ ما أخذ من حماد، وهذا أيضا باطل، فإنه روى عن كثير من الأئمة كالإمام محمد الباقر والأعمش، وغيرهما، مع أن حمادا كان وعاء علم، فالأخذ منه أغناه عن الأخذ عن غيره، وهذا أيضا آية على ورعه وكمال تقواه وعلمه، فإنه لم يكثر الأساتذة لئلا تتكثر الحقوق، فيخاف عجزه عن إيفائها، وتارة يقولون: إنه كان من أصحاب القياس والرأي، وكان لا يعلم بالحديث، حتى وضع أبو بكر بن أبي شيبة في كتابه بابا للرد عليه، ترجمه بباب الرد على أبي حنيفة، وهذا أيضا من التعصب، كيف وقد قبل المراسيل؟ وقال: ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين، وما جاء عن أصحابه فلا أتركه، ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد،- فضلا عن عام الكتاب- ولم يعمل بالإخالة والمصالح المرسلة، والعجب أنهم طعنوا في هذا الإمام مع قبولهم الإمام الشافعي رحمه الله، وقد قال في أقوال الصحابة: كيف أتمسك بقول من لو كنت في عصره لحاججته؟ ورد المراسيل، وخصص عام الكتاب بالقياس، وعمل بالإخالة، وهل هذا إلا بهت من هؤلاء الطاعنين؟ والحق أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الإمام الهمام، كلها صدرت من التعصب، لا تستحق أن يلتفت إليها، ولا ينطفئ نور الله بأفواههم، فاحفظ وثبت، انتهى".

وفي "تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة": "لا تغتر بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنف فيه بعضهم: "السهم المصيب في كبد الخطيب"، وأما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال في: "مرآة الزمان": "وليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء، وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم؟" الخ..

ولم يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري وقدح الثوري في أبي حنيفة وقدح محمد بن منده في أبي نعيم الأصبهاني ولا في البخاري ومسلم واتهامهما بالتدليس وربيعة في أبي الزناد عبد الله بن ذكوان حيث قال عنه "ليس بثقة ولا رضا" قال الذهبي: لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة".

ومن ذلك شطب الرازيان: أبو حاتم وأبو زرعة على حديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري وتركاه، واتهامه بأنه قال بخلق القرآن، وقال ابن منده إنه مدلس دلس حديث المعازف، ولم يلتفت إلى ذلك فإمامة البخاري في الحديث فرضها الإتيقان والصنعة وفضله باهر قاهر علما بأنه كذب عما نسب له من القول بخلق القرآن وقد ألف في ذلك كتابه المشهور "خلق أفعال العباد".

فهذه قاعدة ثمينة عض عليها بالنواجذ وإياك أن تغفل عنها ولقد رأيت الألباني رحمه الله وإيانا انخدع بشأن تضعيف ابن عدي وبقية الجماعة لأبي حنيفة فواقفه وهذه غفلة منه قلده فيها من قلده وعضدها بما هو أو هن منها وهي مدلولات الجهبذ وألفاظه وسيأتي تفصيلها في الوقت الذي لم يعرج إلى تضعيفه ابن القطان الفاسي فلما أكثر عبد الحق الإشبيلي من تضعيف الأحاديث بأبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف، قال: الخلاف بينهم في الرأي والإرجاء كما لم يلتفت إلى تضعيفهم شهر بن حوشب ودعواهم في الخريطة التي قيل إنه اختطفها من الغنائم.

**4) القاعدة الرابعة:** في حالة تفسير الجرح لا بد من معرفة طبيعة المجرح فلا يغررك قول أبي حاتم ويحي بن معين ويحي بن سعيد وابن خراش وتلميذه ابن عقدة كان يغلط أو سيئ الحفظ أو كثير الخطأ إذا كانت الجماعة المعتدلة وثقته لأنهم يغمزون الراوي بالغلطة أو الغلطتين والثلاثة كما سبق أن بينا ذلك في فصل "أنواع علماء التعديل والتجريح". ونص على هذا الذهبي في "الموقظة"، وبالتالي لا بد في هذه الحالة أن يكون الجرح مفسرا معتبرا ومعروفا كما ينبغي الاعتبار بألفاظ كل جهبذ ومدلولاته.

**5) القاعدة الخامسة:** في حالة الجرح لا بد من التروي والتأكد من وضعية الموثق أو المعدل هل اطلع على الجرح وهل المجرح تاب من جرحه، وهل المجرح أهلا للتجريح وسنعطي على ذلك أمثلة أبي عيسى الترمذي والبغوي وابن ماجه والصفار وغيرهم رماهم ابن حزم بالجهالة وهذا لا يستحق برهانا ولا دليلا على أنه وهم منه ومثله ابن القطان الفاسي في حكمه على صالح بن أبي غريب بالجهالة قائلا: "لا يعرف حاله ولا يعرف من روى عنه" قال الذهبي: "بلى روى عنه حيد بن شريح، والليث، وابن لهيعة، وغيرهم له أحاديث". ومن ذلك:

**أ) توبة المجرح** مما جرح به ومثال ذلك بحشل فإنه تراجع عن كل ما حدث به أثناء اختلاطه لذلك لما قيل لابن خزيمة "لم رويت عنه وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس "إذا حضر العشاء" فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث وكلم في شأنها فلم يرجع عنها، فتركت الرواية عنه" فالراوي إذا تاب مما جرح به وعلم ذلك الراوي عنه فإنه يعد زيادة علم وتوثيق والله أعلم.

**ب) وهم المجرح:** إذا كان المجرح (بفتح الجيم وكسر الراء مع التشديد: اسم الفاعل) واهما وقد عرف بالتشدد والتعننت فإنه لا يلتفت إلى قوله، ومثال ذلك صنيع ابن حزم الذي يشبه صنيع أبي حاتم الرازي في إطلاقه كلمة "مجهول" على

كثير من الصحابة والمشاهير الثقات الأثبات، ولا أرى ذلك إلا أوهاما سببها التشدد والتعنت فلا ينبغي متابعتهما ولا تقليدهما في أوهامهما رغم الدرجة الرفيعة التي وصلا إليها من معرفة الحديث ورجاله الرواة وخاصة أبو حاتم الرازي الذي يعتبر من حذاق جهابذة علم الرجال والعلل ونقدم هنا بعض الأمثلة التالية على ما قلناه نبدأ بالأمثلة على أوهام ابن حزم:

1/ غالب بن أبجر: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: غالب بن أبجر ويقال ابن دبخ: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه خالد بن سعد، وعبد الله، ويقال: عبد الرحمن بن معقل بن مقرن، روى له أبو داود حديث الحمر الأهلية، وقال ابن حزم: غالب بن دبخ لا يدرى من هو؟ قلت ذكره في الصحابة غير واحد.

2/ يعلى بن مرة صحابي بن صحابي: مرة بن وهب، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقد بايع تحت الشجرة وشهد الحديبية وخيبر والفتح الأعظم لمكة مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم يوم الطائف بقطع أعناب ثقيف، روى عنه ابنه: عبد الله وعثمان، وراشد بن سعد وعبد الله بن حفص بن أبي عقيل وأبو البخترى وجماعة، روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في مقدمة صحيحه والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، قال ابن حزم فيما نقله عنه ابن حجر: مجهول.

3/ زينب بنت كعب بن عجرة الأنصارية عمه سعد بن إسحاق، قال ابن حجر في لسان الميزان: روى لها الأربعة، قال ابن حزم: مجهولة، ما روى عنها غير سعد، وقال الترمذي: حديثها صحيح، انتهى" وقال عنها ابن حجر أيضا: في تهذيب التهذيب: روت عن زوجها أبي سعيد الخدري، وأخته الفريضة بنت مالك، وروى عنها أخوها: سعد بن إسحاق، وسليمان بن محمد، ابنا كعب بن عجرة، وقال ابن المدينة: لم يرو عنها غير سعد بن إسحاق، كذا قال وحديث سليمان في مسند أحمد بسند جيد، وذكرها ابن حبان في الثقات، وذكرها ابن الأثير وابن فتحون في الصحابة" وقال الذهبي في كتابه "تجريد الصحابة": زينب بنت كعب بن عجرة: صحابية تزوجها أبو سعيد الخدري"

وممن جهلهم ابن حزم من التابعين المشهورين، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: 4/ عمير بن سعيد: قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب: ويقال ابن سعد: روى عن علي وأبي موسى الأشعري وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود والحسن بن علي وعلقمة ومسروق وغيرهم روى عنه الشعبي والسبيعي والأعمش وأبو حصين والزبير بن عدي، وطلحة بن مطرف، ومطرف بن طريف وقطر بن خليفة وعدة الخ.. قال الحاكم بن عتبة: حسبك به، وقال ابن معين: ثقة، وقال

العقيلي: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وأفرط محمد بن حزم في الكلام على الملائكة، من كتاب "النحل والملل" فقال: إنه مجهول، وإنه روى حديثين عن علي ما نعلم له غيرهما: أحدهما في ذكر شارب الخمر، يعني الذي أخرجه البخاري في الباب الرابع من كتاب الحدود، والآخر في قصة هاروت وماروت، قال: وكلاهما كذب، كذا قال: ولقد استعظمت هذا القول، ولولا شرطي في كتابي هذا ما عرجت عليه، فإنه من أشنع ما وقع لابن حزم سامحه الله، وقد وقفنا له - أي لعمير - عن علي على حديث آخر أنه كبر على زيد بن المكفف أربعاً، وله روايات عن غير علي، فما أدري ما هذا الجزم من ابن حزم؟ انتهى.

15/ كثير بن مرة: قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب: ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام، وقال: كان ثقة، وقال العجلي: شامي تابعي ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال عبد الله بن صالح عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب، أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك سبعين بديراً.. وقال ابن حجر في "تلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير": باب البيوع المنهى عنها، قوله: وفيه كثير بن مرة جهله ابن حزم وعرفه غيره، وقد وثقه ابن سعد، وروى عنه جماعة، واحتج به النسائي.

16/ كثير بن أبي كثير البصري: قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب: مولى عبد الرحمن بن سمرة: روى عن مولاة، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي عياض، وأرسل عن عمر، روى عنه محمد بن سيرين، ومنصور بن المعتمر، وأيوب السختياني، وعبد الله بن القاسم، وقتادة، قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ذكره ابن الجوزي في الصحابة، وزعم عبد الحق تبعاً لابن حزم أنه مجهول، فتعقب ذلك عليه ابن القطان الفاسي بتوثيق العجلي "قلت والقائمة طويلة فاقتصرنا على الصحابة والتابعين حتى لا نصل إلى محمد بن سورة الترمذي والبخاري والصفار والأصم، الخ..

قلت وسلفه في هذا التعنت والتشدد أبو حاتم الرازي حيث جهل حوالي سبعة وأربعين صحابياً ومن التابعين أكثر من مائة، وسنقتصر هنا على البدرين والمشهورين من الصحابة وذلك لأننا سنخصص رسالة مستقلة على المجهول عند أبي حاتم حتى نعرف بمدلول هذا اللفظ عنده إن شاء الله، وسنقتصر هنا على:

17/ بشر بن عصمة المزني قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خزاعة مني وأنا منهم" روى عنه كثير بن أفلاح مولى أبي أيوب من رواية محمد بن عبد الله بن عتبة بن الفراح عن إبراهيم بن عطاء عن كثير، قال أبو حاتم في الجرح



والتعديل: شيخ مجهول، فأوله البعض بأنه يقصد محمد بن عبد الله بن عتبة أحد رواة السند.

8/ بلال الفزاري روى عن النبي صلى الله عليه وسلم "الإسلام بدأ غريبا" قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك وسمعت أبي يقول: مجهول.

9/ ثابت بن قيس بن الخطيم بن عدي، صحابي كما في لسان الميزان والتاريخ والثقات، قال ابن أبي حاتم، قال أبي: لا أعرفه.

10/ جهم بن قيس أبو خزيمة: قال ابن أبي حاتم: وكان ممن هاجر إلى الحبشة، سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول: لا أعرفه.

11/ جبلة بن مالك الداري من رهط تميم الداري الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من تبوك، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك ويقول: لا أعرفه.

12/ حبيب بن أسلم مولى آل حاشم بن الخزرج أنصاري، بدري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول لا أعرفه.

13/ حمزة بن الجمير، ويقال خارجة بن الجبير من بني عبيد بن عدي الأنصاري، بدري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول.

14/ حارثة بن سراقبة بن الحارث الأنصاري يقال إنه أول قتيل قتل من الأنصار ببدر، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك ويقول: لا يروى عنه الحديث.

15/ حريث بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه، أنصاري، بدري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول هو مجهول، لا أعرفه.

16/ حاطب بن عمرو بن عبد شمس من المهاجرين الأولين، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول.

17/ حطاب بن الحارث أخو حاطب ممن هلك بأرض الحبشة، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول لا أعرفه.

18/ خليفة بن قيس بن عثمان من بني نعمان بن سنان شهد بدرا، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول: هو مجهول.

19/ رحيلة بن ثعلبة بن خالد بن ثعلبة الأنصاري بدري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول.

20/ روح بن سيار الكلبي شامي له صحبة روى له مسلم بن زياد مولى ميمونة صاحب بقية، قاله ابن أبي حاتم وقال: قال أبي: لا أعرفه.

21/ عثامة بن قيس البجلي: قال ابن أبي حاتم: له صحبة روى عن عبد الله بن سفيان وله صحبة، سمعت أبي يقول: هما مجهولان، نكتفي بهذا كأمثلة من مسودة لنا حول المجهول عند أبي حاتم الرازي ننوي تحقيق هذا المفهوم عنده ولعله يقصد

بذلك أنه لا يعرف له رواية للحديث وعند غيره من المتقدمين يعني الجهالة حتى نضيف لبنة جديدة من علم التعديل والتجريح إن شاء الله، نسأله التوفيق والسداد، الخ..

**6) القاعدة السادسة :** التأكد من دلالة ألفاظ الجهبد عالم التعديل والتجريح وهل هذه الألفاظ تدل على تعديل أم تجريح وقد يغتر الكثير من الحذاق والباحثين بهذه الألفاظ ومدلولها. فمثلاً قولهم "ليس بالقوي" عند أبي حاتم ليست جرحاً فهو يقصد بها أنه لم يبلغ درجة القوي وكذلك عند النسائي لأنه قال "قولنا ليس بالقوي ليس بجرح مفسد" كما نقل عنه ذلك الذهبي في "الموقظة" بينما تفيد عند البخاري وغيره التجريح وعند البخاري قوله "تركوه" تفيد الضعف وأنهم تركوه لكنه عند الجميع تفيد جهالة حاله كما أنه تفيد أحياناً عند البخاري أنهم لم يتكلموا فيه ورووا عنه "وبالتالي فإنك ترى أنه لا بد من معرفة دلالات كل جهبد وألفاظه ومدلولها عنده لا عند العرف وهنا نرى أهمية نقاش بعض الحذاق فيما أخطؤوا فيه نعطيها كأمثلة نبدأ بما هو نظري وذلك بنقاش مع د/ عبد الفتاح أبي غده حيث بين في تعليقه وتحقيقه كتاب اللكنوي "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" قائلًا: (1) معلقاً على إيقاظ اللكنوي الثامن: من مراد ابن معين من قوله في الراوي: "ليس بشيء" عندما نقل عن ابن حجر في فتح الباري قوله في ترجمة: "عبد العزيز بن المختار البصري وثقه ابن معين في رواية، وقال في رواية إنه "ليس بشيء" قلت: احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: "ليس بشيء"، يعني أن أحاديثه قليلة جداً" فعلق على هذا المدلول اللفظي أبو غدة قائلًا "قلت أشار الحافظ ابن حجر بما نقله عن ابن القطان، إلا أنه ليس هناك تناقض بين قولي ابن معين في هذا الراوي وقد غاب هذا الاصطلاح عن الحافظ ابن عدي، فاستدرك على ابن معين في بعض التراجم فأخطأ، جاء في "تهذيب التهذيب" 9:412 في ترجمة (محمد بن قيس الأسدي الكوفي)، قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو عشرين حديثاً، قال أحمد: كان وكيع إذا حدثنا عنه قال: وكان من الثقات، وقال أحمد: ثقة لاشك فيه، وقال ابن معين وعلي بن المديني وأبو داود والنسائي: ثقة، وقال ابن عدي بعد أن نقل قول ابن معين: (ليس بشيء) هو عندي لا بأس به" لكن عبد الفتاح أبا غده بعد هذا التعليق القيم إذا به يطعن فيه أو يشكك فيه قائلًا: قلت لكن هذا القصد في عبارة ابن معين الظاهر أنه غير مطرد، فقد جاء قوله (ليس بشيء، ولا شيء) في مواطن عديدة من كلامه مراداً به ضعف الراوي لا بيان قلة أحاديثه" قلت يا أستاذ الحديث ها أنت تسقط في الفخ الذي سقط فيه ابن عدي لأنك وجدت (لا شيء) من ابن معين معها تضعيف أو تجريح فابن معين كما قال الحافظ المتقن رئيس الطلاب في ظل دولة الموحيدين

الذي حمل مشعل علل الحديث في العصر الذي خفتت فيه جذوته في الشرق والناس من بعده عيال عليه قال: "بقوله - يعني ابن معين- في بعض الروايات(ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة جدا" فإذا أراد مع هذه العبارة تعديلا نص أحيانا على ذلك التعديل بعبارة تعديل، كما أنه إذا أراد معها تجريحا جاء قوله بالجرح فتبقى العبارة هي هي إلا أنها مع التوثيق يعتبر التعديل ومع التجريح يعتبر الجرح فنادرا ما تأتي وحدها من دون جرح ولا تعديل لكنه قد اقتصر عليها في النز اليسير وجاء التجريح أو التعديل من طرق حذاق آخرين، لكن الأستاذ بعدها قدم تعليق أبي حاتم على كلام ابن معين في خالد بن أيوب (لا شيء) إنه ليس بثقة، وتعليق ابن حجر في ترجمة عبد المتعال بن طالب على قول ابن معين في عبد الله بن المثني (لا شيء) فيهما معا وتعليق عبد الحق الإشبيلي على قول ابن معين (لا شيء) في حق عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي إنها تفيد الضعف قال عبد الفتاح أبو غده "ثم ترجح عندي الآن بما وقعت عليه من شواهد مثيرة سأسوقها - الجزم بأن قول ابن معين في الراوي (ليس بشيء) يعني به ضعف الراوي، وقد يعني به قلة أحاديثه (في بعض الروايات) على حد تعبير ابن القطان الذي نقله تعليقا" قلت اتق الله يا أستاذ الحديث فإن ما بدأت به من الأمثلة رواة كلهم مقلون من الحديث إلا عبد المتعال بن طالب فإنه (لا شيء) عند ابن معين هنا يقصد بها الحديث لا الراوي كما بين ذلك الحافظ ابن حجر أما ما جمعته فإنه حجة عليك لا لك لأنك لم تنتبه فيه لما تضمنته النقول فأنت عندما تقول في ترجمة زكريا بن منظور بن ثعلبة القرظي الأنصاري: قال يحي بن معين ليس بشيء، وليس بثقة وهو ضعيف" وفي ترجمة حبيب بن أبي حبيب المدني المصري قال ابن معين: حبيب الذي بمصر كان يقرأ على مالك ويخطر أي يسرع ويخطف للناس، ويصفح ورقتين سألوني بمصر فقلت: ليس بشيء، وبقرائه سمع ابن بكير، وهو شر العرض" وفي ترجمة (محمد بن عمرو الواقدي: قال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: الواقدي كذاب، وقال لي يحي بن معين: ضعيف، وقال مرة ليس بشيء، وقال مرة كان يقلب حديث يونس، يغيره عن معمر، ليس بثقة" وفي ترجمة صالح بن موسى الطلحي الكوفي: قال يحي بن معين فيه: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وفي ترجمة (محمد بن عثيم أبي ذر: قال ابن معين مرة "ليس بشيء" وقال مرة هو "كذاب" وفي ترجمة راشد بن كريب الهاشمي: وقال الدوري عن ابن معين ليس حديثه بشيء وفي موضوع آخر: "ليس بثقة" وفي ترجمة المسيب بن شريك التميمي: قال يحي ليس بشيء.. وقال محمود بن غيلان ضرب أحمد ويحي بن معين وأبو خيثمه على حديثه" وفي ترجمة (داود بن الزبرقان الرقاشي البصري) قال ابن معين ليس بشيء.. وقال ابن حبان: اختلف

فيه الشيخان: أما أحمد فحسن القول فيه ويحي – أي ابن معين- وهاه" وفي ترجمة (داود بن يزيد الأودي): وقال معاوية بن صالح وغيره عن ابن معين: ضعيف، وقال الدوري عن يحي: ليس حديثه بشيء وروى عثمان وعباس وابن الدورقي عن ابن معين: ليس بشيء" وفي ترجمة (إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي) وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء" وفي ترجمة (كثير بن عبد الله المزني المدني) وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف الحديث وقال مرة: ليس بشيء وقال (الدارمي عن ابن معين أيضا: ليس بشيء: وفي ترجمة عبيد الله بن زحر الضمري، وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس بشيء، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيفا" وفي ترجمة (ناصر بن عبد الله الكوفي) وقال ابن معين ليس بشيء وقال مرة ليس بثقة" و ترجمة (صالح بن حسان النصري المدني البصري) قال أحمد وابن معين ليس بشيء، وقال ابن معين في رواية أخرى: ليس بذلك، وقال أيضا: ضعيف الحديث" وفي ترجمة أيوب بن مدرك الحنفي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: كذاب" وفي ترجمة عمرو بن دينار البصري، قال ابن معين: ذاهب وقال مرة: ليس بشيء" وفي ترجمة (عبد الله بن عرادة) قال عباس عن ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء" وفي ترجمة محمد بن محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي، قال يحي بن معين: ليس بشيء، وعن ابن معين أيضا قال: كذاب خبيث وفي تهذيب التهذيب: سئل أبو داود عنه فقال: سمعت ابن معين يقول: أكذب الناس، غفر من الأغفار" وفي ترجمة (محمد بن ميسر الصغاني البلخي الضرير) قال يحي بن معين كان جهما شيطانا ليس بشيء" وفي ترجمة صالح بن أبي الأخضر البصري، ضعفه يحي بن معين والنسائي والبخاري وروى عباس وعثمان عن ابن معين: ليس بشيء،" وفي ترجمة إبراهيم بن الحكم بن أبان، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة ليس بشيء ومرة لا شيء" وفي ترجمة سليمان بن أرقم البصري، قال ابن معين: ليس بشيء، ليس يسوى فلسا" قلت أكثر الأستاذ عبد الفتاح أبو غده هنا من النقول من ميزان الاعتدال للذهبي وتهذيب التهذيب فيمن نعتهم يحي بن معين بقوله "ليس بشيء" وهو مجرح وتارة هالك ونحن إذ لا نريد في هذه النقطة أن نطيل فنأتيه بأكثر مما جاء به من المجرحين أو مثله من المعدلين مع قول يحي بن معين "ليس بشيء" فالحجة القاطعة التي تفيدنا هو أن يقول لنا: فلان مكثر من الحديث فقال فيه ابن معين "ليس بشيء" للتجريح أو مع التجريح وسيجده نذرا يسيرا نادرا أما والحال هكذا فالحق مع الحافظ المتقن ابن القطان الفاسي البارع في علل الحديث أثابنا الله وإياه على ما نقوم به من خدمة السنة بالفردوس الأعلى أمين وقد سلم له ابن حجر ذلك مع شدة انتقائه للألفاظ وشدة تحريه، والله تعالى أعلم.

2) قال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة: سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتن منكر: يعد توثيقاً وذكر من مقدمة ابن أبي حاتم قوله "ذكرنا أسامي كثيرة، مهملة من الجرح والتعديل، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى" وتحامل على الحافظ ابن القطان الفاسي فقال: "واعتبار السكوت (تعديلاً) أولى من هدره أو اعتباره (تجهيلاً) لأن أقل ما يقال في حال ذلك الراوي الذي سكت عنه، ولم ينقل عن غيره فيه جرح، ولم يذكر في مروياته شيء يغمز فيه إنه باق على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل" إلى أن قال: "وخالف الجمهور في ذلك: الحافظ ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي، المشهور بابن القطان، المتوفي سنة 628 هـ رحمه الله تعالى، فاعتبر سكوت أحد هؤلاء الحفاظ النقاد عن الراوي: تجهيلاً له، وابن القطان هذا معروف بتعنته وتشدده في الرجال، كما ذكر ذلك الذهبي في مواضع من كتبه" إلى أن قال: "والعلماء الحفاظ الجهابذ مثل المجد ابن تيمية والمنذري والذهبي وابن القيم وابن عبد الهادي والزليعي وابن كثير والزركشي والهيثمي وابن حجر.. فهموا من تتبع صنيع البخاري وعادته ودراسة أحكامه في الرجال: أن من سكت عنه لا يعد مجروحاً ولا مجهولاً، كما سترى ذلك في نصوصهم الآتية قريباً، فقول ابن القطان بأن من سكت عنه البخاري (فهو عنده مجهول) تقويل وتحميل" إلى أن قال "اضطرب مسلك الإمام ابن دقيق العيد في هذه المسألة، فمشى فيها على نحو مسلك ابن القطان، ومرة على مسلك الجمهور" قلت لنا على هذا الأستاذ المآخذ التالية:

1) قوله البراءة الأصلية: ما هي البراءة الأصلية في نقل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو ما يسمى بتحمل رواية الحديث؟ هل لبراءته هذه معنى؟ كيف يتجرأ هذا الأستاذ على ما قدم عليه فيجوز لنفسه وطلابه نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من لا يعلم عن حاله شيء؟ فجهل حال الراوي جرح في ذاته أبي عن ذلك أم قبله، وإن كان ما دعا إليه هو قول الأحناف، وسواء أول أقوال الجهابذة أم تركها فهذا ديننا - يعني الأحاديث- ويجب علينا أن نعرف عن من نقل عنه هذا الدين. فأي براءة يقصد هذا الأستاذ؟ أيطلب منا في تقبل أحاديث نبينا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم المجاهيل؟ ألا يخشى الله؟ ألا يخشى أن يصدق فيه حديث "من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" وما يدرية أن هذا الرجل كذاب؟ ألا يخشى أن يصدق فيه حديث "من دعا إلى هدى فله أجره وأجر من عمل به دون أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة فعليه وزرها ووزر من عمل بها دون أن ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً" الحديثان في صحيح مسلم وغيره.

2) من هم الجمهور الذين خالفوا الحافظ ابن القطان الفاسي وأبهم في درجته في الإتيان؟ نذكر منهم الذهبي وابن كثير والزليعي وابن حجر وهؤلاء عالية عليه ينقلون من عنده فكتب الرجال وكتب: "نصب الراية" و"تلخيص الحبير" وغيرها ترجع إليه وإلى كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" لما لاحظوا فيه من إتيان فينبغي له أن يراجع كتابه النفيس ليتأكد من بعض أخطائه وزلاته وأما ما وصفه به بأنه متعنت ومتشدد فهو كذلك نهج طريق القطان وابن معين وأبي حاتم وابن خراش وغيرهم.

3) فإن قال: "فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل، أولى من اعتباره من باب التجهيل وهو الذي مشى عليه الجمهور كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين ويؤيده ما جاء في كلام ابن أبي حاتم نفسه فقد كتب إلي الأخ الفاضل والعلامة المحدث الناقد الفقيه فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني من كراتشي في باكستان ما يلي: "وجدت في أثناء مطالعتي في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم 36/1 قوله: "باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه: حدثنا عبد الرحمن، قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإن كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه" قلت فهل يحكم عليه هنا أنه مجهول لنطبق هذه القاعدة التي ذكرها الإمام الذهبي في الموقظة وابن رجب في شرح العلل وبيننا أنها مسألة خلاف بين حذاق أهل الصنعة في موضوعها؟.

4) فقد ساق ابن كثير هذا الحديث من طريق (موسى بن جبير، عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعا، ثم قال: "وموسى بن جبير: ذكره ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" ولم يحك فيه شيئا من هذا ولا هذا فهو مستور الحال" يا أستاذ الحديث اتق الله في نفسك وفي الآخرين فما هو تعريف مستور الحال عندهم: هو الذي روى عنه أكثر من اثنين ولم يذكره أحد بتعديل ولا تجريح وهو يسمى عندهم مجهول الحال وهو مختلف في الاحتجاج به ذكر ذلك الذهبي في الموقظة وقدمناه كقاعدة مستقلة استوفت شروحها. حيث بينا أن ابن حجر في شرح نخبة الفكر بين أنها مسألة خلاف والجمهور على رد حديثه كما بين الشوكاني أن المشهور رد حديثه واستثنى ابن حجر من ذلك كبار التابعين تبعا للدارقطني وابن حبان.

5) أما ما شحن به أدلته من كلام الحافظ المنذري وهو المعروف بالتساهل- فالفرق عنده بين "عن" و"روي" أن الأخيرة تفيد الضعف يقينا وأما "عن" فتحتمل الصحة والله أعلم والدليل على ذلك قول المنذري: "فإذا كان إسناد الحديث صحيحا أو حسنا أو ما قاربهما صدرته بلفظ (عن)، وكذلك أصدره بلفظ "عن" إذا كان مرسلا أو منقطعا أو معضلا.. ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه.. قلت الإرسال

والانقطاع كلاهما علة وكذلك بين العلة بعد تصديره بعن" فقال: "رواه ابن خزيمة في "صحيحه" والبيهقي، وقال ابن خزيمة إن صح الخبر، فإني لا أعرف خلفا ابن الربيع، بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه" فهذه علة. (6) وأخيرا قدم الأستاذ الفاضل عبد الفتاح الحجة القاصمة لأدلته الواهية حين قال: مبارك بن حسان: قال الأزدي: يرمى بالكذب، وقال أبو داود: منكر الحديث، وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ثقة" قلت هذا رجل كذاب سكت عنه البخاري. فهل الأخذ بتعديله لا ينطبق على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"؟.

(3) قول اللكنوي: مدى قبول أبي حاتم في الراوي: مجهول، وفي بيان مدلول قول ابن القطان في الراوي: لا يعرف له حال، أو لم تثبت عدالته: الايقاظان 14 و 15. قال اللكنوي: "لا تغتر بقول أبي حاتم في كثير من الرواة: إنه مجهول" ما لم يوافقه غيره من النقاد العدول قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري" (الحكم بن عبد الله البصري: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (مجهول) قلت: ليس مجهول من روى عنه أربع ووثقه الذهلي" وقال أيضا: عباس القنطري: قال ابن أبي حاتم عن أبيه(مجهول) قلت: إن أراد العين فقد روى عنه البخاري، وموسى بن هلال، والحسن بن علي المعمرى، وإن أراد الحال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي فذكره بخير" قلت الظاهر أن أبا حاتم مثل ابن القطان فالمجهول عندهما ما لم يعدله أحد وقال السيوطي في "تدريب الراوي": جهل جماعة من الحفاظ قوما من الرواة لعدم علمهم بهم، وهم قوم معروفون بالعدالة عندهم وأنا أسرد ما في الصحيحين من ذلك:

\* أحمد بن عاصم البلخي جهله أبو حاتم، ووثقه ابن حبان، وقال روى عنه أهل بلده.

\* إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي جهله ابن القطان، وعرفه غيره، ووثقه ابن حبان.

\* أسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم، وعرفه البخاري.

\* الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وغيره.

\* الحكم بن عبد الله البصري، جهله أبو حاتم ووثقه الذهلي، وروى عنه أربعة ثقات.

\* عباس القنطري جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وابنه.

\* محمد بن الحكم المروزي جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان.

وقال عن ابن القطان الفاسي "كثيرا ما تطالع في "ميزان الاعتدال" نقلا عن ابن القطان في حق بعض الرواة: "لا يعرف له حال، أو لم تثبت عدالته" والمراد به أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، المشهور بابن القطان، المتوفي سنة 628 مؤلف كتاب "الوهم والإيهام"... فإن لابن القطان في إطلاق هذه الألفاظ اصطلاحا لم يوافق غير، فقد قال الذهبي في "ميزانه" في ترجمة (حفص بن بغيل) قال ابن القطان: لا يعرف له حال قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، لأن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عن عاصره: ما يدل على عدالته وفي (الصحيحين) من هذا النمط كثيرون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل، وقال أيضا في ترجمة (مالك المصري) قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا وثقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح" وتعقبه محققه عبد الفتاح أبو غدة قائلا "اسم الكتاب بالكمال والتمام: "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" أي كتاب "الأحكام الشرعية الكبرى لعبد الحق الإشبيلي".

(أ) قلت جمعت هذين الإيقاظين لأنهما في موضوع واحد ويتعلق الأمر بنفس المدرسة إلا أن عبد الفتاح أبا غدة ذهب يلتمس الأعذار لأبي حاتم الرازي والحقيقة أن أبا حاتم الرازي معروف بشدة الموقف في التجريح والتعننت أحيانا أما من جهله من الرواة فقد يعرفه غيره ممن زامنه أو سبقه وهذا ليس عيبا فقد غفل في حق جم غفير من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ورد تجريحه ذلك بالجهالة لكنه ينبغي التنبيه على مسألة وهي أنه من قال في حقه أبو حاتم الرازي "مجهول" من غير الصحابة ولم يعدله أحد إلا ابن حبان وروى عنه أكثر من اثنين أن هذا لا يرفع حال الجهالة عنه إذا لم يكن من كبار التابعين، كما أنه من قال عنه أيضا "مجهول" ولم يرو عنه إلا واحد وإن زكاه من جاء بعده فهذا لا يرفع عنه الجهالة وفي تزكية معاصريه تردد في رفع الجهالة عنه ولا يهمننا إذا كان من رجال البخاري ومسلم. مع أن مدلول "مجهول" عند أبي حاتم الرازي رحمه الله وإيانا يستحق دراسة خاصة وهذا ما نقوم به الآن وسيتبين إن شاء الله أنها قريبة من مدلول "ليس بشيء" عند ابن معين فهي تفيد عنده قلة الرواية.

(ب) أما فيما يتعلق بأبي الحسن علي بن القطان الفاسي فالأمر الذي صدر من اللكنوي وعبد الفتاح أبي غدة نجم عن أوهام وترتبت على تلك الأوهام بطبيعة الحال أخطاء نذكر منها:

أن اسم كتاب الحافظ أبي الحسن علي بن القطان الفاسي يقال له كتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" وكتاب الأحكام المقصود به هنا قام الدكتور



إبراهيم بن الصديق الغماري بتقصي حقيقته فتبين أنه كتاب "الأحكام الوسطى" لأن للحافظ عبد الحق الإشبيلي كتب "الأحكام الصغرى" و"الأحكام الوسطى" و"الأحكام الكبرى" وقد طبعت هذه الأحكام المحققة في خمسة مجلدات مؤخرًا فهكذا تبين أن وهم اللكنوي وعبد الفتاح أبو غده وغيرهما ناجم عن تقليد الحافظ الذهبي **فكل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون** وقد صدق الإمام مالك حين قال كل إنسان يؤخذ من قوله و يترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

قول ابن القطان "لا يعرف حاله أو مجهول الحال" ورده لحديثه مسبوق إلى ذلك وهو ما عليه الجمهور ولو أبى ذلك عبد الفتاح أبو غده فقد قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر "فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم إلا أن يوثقه غير الراوي عنه على الأصح، وكذلك من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق، فهو مجهول الحال، وهو المستور وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، **وردها الجمهور**، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله.." وهذا هو صنيع ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" فهذا ما غاب عن أستاذ الحديث عبد الفتاح أبي غدة وهو ما يبرر صنيع ابن حجر واتهامه لأشياخه بالأوهام حين قال: "أما بعد فقد وقفت على مصنف للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي، سماه "التذكرة بالرجال العشرة" ضم إلى من في "تهذيب الكمال" لشيخه المزي من كتب الأربعة، وهي الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد والمسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، وعثرت في أثناء كلامه على أوهام صعبة فتعقبته، ثم وقفت له على تصنيف له أفرد فيه رجال أحمد، سماه "الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال، ممن ليس في تهذيب الكمال" ثم وقفت على جزء لشيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي، استدرك فيه ما فات الحسيني من رجال أحمد، وعثرت فيه على أوهام، ثم وقفت على تصنيف للإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل عبد الرحمن بن الحسين العراقي سماه "ذيل الكاشف" وضم إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد، وبعض من استدركه الهيثمي {...} فوجدته قد ذكره الحسيني والهيثمي في أوهامهما وأضاف إلى أوهامهما من قبله أوهاما أخرى.. ومما استدركه نذكر ما يلي:

\* إبراهيم بن الحسن: ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً، وذكره الذهبي في "الضعفاء" ولم يذكر له جرحاً مستنداً.

\* إبراهيم بن عبد الرحمن الحضرمي مجهول: قلت ذكره ابن يونس ولم يذكر فيه جرحاً.

\*أحسن السدوسي، قال في الإكمال: مجهول، قلت لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً.

\*أعين أبو يحيى الأنصاري البصري، لا يعرف، قلت: ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئاً.

\*أميه بن شبل اليماني: قال ابن المديني ما في حديثه بأس، قلت لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً.

\*أيمن بن مالك الأشعري: وثقه ابن حبان قلت وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً.

\*بشر بن أبي صالح: مجهول، قلت ذكره البخاري في "التاريخ" ولم يذكر فيه جرحاً، وتبعه ابن أبي حاتم.

\*الحسن بن يحيى المروزي، فيه نظر، قلت ذكره ابن النجار في "تاريخ بغداد" ولم يذكر فيه جرحاً.

\*حميد بن علي أبو عكرشة العقيلي قال الدارقطني: لا يستقيم حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة كوفي لا بأس به، قلت: لم يذكر البخاري فيه جرحاً.

\*روح بن عابد الشامي فيه جهالة كذا ذكر الحسيني ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً.

\*زكريا بن سلام أبو يحيى العبسي الكوفي الأصم نزيل الري، قال البخاري: سمع منه حكام بن سلم.. ولم يذكر فيه جرحاً ولا ابن أبي حاتم.

\*سفير العبدي: قال الحسيني مجهول ولم يصب في ذلك فلم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً.

\*سويد بن الحارث مجهول لا يعرف قلت هذه مبالغة...وقد ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً وتبعه ابن أبي حاتم.

\*مان بن حسان ذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً.

فتبين مما تقدم أن مجهول الحال – وهو المستور – لم يقبل الجمهور روايته لجهل حاله فحديثه حسن لغيره لكنه أحسن حالاً من المجهول المبهم أو مجهول العين، كذلك قال ابن حجر "والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله.." وانطلاقاً من هذه القاعدة التي قعدها رد إطلاق قول شيوخه "مجهول" لمن هذه صفته فميزه عن غيره من المجاهيل لأنه أحسن حالاً منهم، وأما الجمهور فقد تقدم أنه يطلق عليه "مجهول الحال أو المستور" وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن القطان الفاسي عندما يقول في حق من هذا حاله: "لا يعرف حاله أو مجهول الحال". لكن ابن حجر

يتخرج له قول آخر فيما يخص بمجهول الحال من التابعين قريبا مما ذهب إليه عبد الفتاح أبو غدة وقد تقدم الاستدلال به .

قلت وبعد ما أكملت هذا الرد على الأستاذ الفاضل عبد الفتاح أبي غده اطلعت على رد آخر للأخ عدا ب محمود الحمش سماه "رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" اتبع فيه منهجية شيخه عبد الفتاح أبي غده حتى غفل عن بعض الردود الواضحة التي تقدم ذكرها كقول ابن حجر في "شرح نخبة الفكر" المذكور: "فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم إلا أن يوثقه غير الراوي عنه على الأصح، وكذلك من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك، وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق، فهو مجهول الحال، وهو المستور وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، و ردها الجمهور" فتبين أن الحافظ ابن القطان الفاسي من الجمهور ومن كان أمره كذلك لا يقال له شاذ ولا متعنت. وقد تبين لي أن الأخ عدا ب محمود الحمش من طلاب عبد الفتاح أبي غده. فتتبع أقوال شيخه ليقيم عليه الحجة فقال "الحافظ الأول المجد بن تيمية: قال ابن القيم في زاد المعاد "باب صلاة المسافر" بعد أن روى حديث "إذا تأهل الرجل ببلدة فإنه يصلي بها صلاة المقيم" رواه أحمد في مسنده والحميدي في مسنده أيضا، وقد أعله البيهقي بانقطاعه، وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم قال أبو البركات ابن تيمية ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكره في تاريخه ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين ثم قال الباحث بعد هذا "وقد أقر هو أي الشوكاني وابن القيم قبله كلام أبي البركات ابن تيمية كما رأيت" والحقيقة أن الشوكاني لم يقر كلام المجد كما فهم الباحث- لأن الإقرار هو السكوت على ما ينقل دون تعقيب أما إذا عقب الكاتب على ما نقل فلا يقال بأنه أقره وإنما يكون قد أقر ما ذكره بعد وسكت عليه.. وتمام كلام الشوكاني "الحديث أخرجه أيضا بالانقطاع وفي إسناده عكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف - كما قال البيهقي" فهو في هذا الكلام يحكم على الحديث بالضعف موافقا للبيهقي ثم نقل كلام المجد بن تيمية ليشير إلى وجود اعتراض على البيهقي وقال بعد كلام المجد: "قال في الفتح - يعني ابن حجر- هذا حديث لا يصح لأنه منقطع، وفي روايته من لا يحتج به ويرده أي الحديث- قول عروة: إن عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا جائز أن تؤول عائشة أصلا فدل على وهي ذلك الخبر" انتهى كلام الشوكاني في نقد الحديث، فكيف يقال إنه أقر كلام المجد؟ أما الشوكاني فلم يقر كلام المجد - كما رأيت- وإنما أقر كلام ابن حجر الذي دل على وهي الخبر، وأما ابن القيم- رحمه الله- فقد سكت عن كلام المجد بن تيمية فعلا، ولكن هل قناعة منه بهذا الحكم على الحديث، أم القناعة بالحكم الشرعي الذي يذهب إليه الحنابلة في هذه المسألة؟.

ليس لنا أن نرجم بالغيب، لكننا نقول: لا يمكن أن نفهم من سكوت ابن القيم أنه يذهب مذهب الباحث لمجرد هذا السكوت؟ فإذا قيل لنا: معلوم أن العادة تثبت مرة واحدة، قلنا على فرض صحة هذا القول: لكنه مقيد بعدم وجود المخالف، فإذا لم نجد لابن القيم مخالفة لما سكت عليه هنا قلنا: إن منهج ابن القيم هو أن سكوت النقاد عن الراوي تعديل له، لكن دون هذا خرط القتاد، وإليك الدليل: لقد ضعف ابن القيم بعض الرواة الذين سكت عليهم الحافظ كالبخاري وغيره، وهذا مثال على ذلك لقد ترجم البخاري لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وسكت عنه، وقد ذكر ابن القيم حديث أبي سعيد الخدري "من نام على الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكر" ثم قال ابن القيم: "لكن لهذا الحديث عدة علل، أحدها: أنه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف" فهذا يدل على أن ابن القيم لا يرى سكوت البخاري وغيره عن الراوي توثيقاً له. وأما عن كون هذا المسلك هو مسلك المجد بن تيمية، فأقول: إن كلام المجد بن تيمية يتضمن فكرتين:

الأول: أن البيهقي ضعف عكرمة ولم يبين سبب الضعف، الثانية: أن عادة البخاري ذكر الجرح والمجروحين أما عن الأولى وهي ذكر سبب ضعف عكرمة فأليك بيان ذلك: (1) قال الهيثمي في مجمع الزوائد 156/2: عكرمة بن إبراهيم ضعيف، وقال ابن حبان في المجروحين 187/2: كان على قضاء الري، كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل ولا يجوز الاحتجاج به، سمعت محمد بن محمود يقول: سألت يحيى بن معين عن عكرمة بن إبراهيم الأزدي فقال ليس بشيء وقال الذهبي: قال النسائي: ضعيف وقال أبو داود: ليس بشيء وقال العجلي: في حفظه اضطراب".

(ب) الحافظ الثاني: المنذري: قال الباحث: "ومشى على هذا المسلك أيضا الحافظ المنذري المتوفي سنة 656 رحمه الله تعالى في كتابه "الترغيب والترهيب" ذكر الباحث أربعة أمثلة:

المثال الأول: أورد المنذري في الترغيب والترهيب: باب الترغيب في صيام رمضان رقم 32: حديثاً عن أنس بن مالك مرفوعاً: "ماذا يستقبلكم وتستقبلون" وقال رواه ابن خزيمة في صحيحه والبيهقي وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر فإنني لا أعرف خلفاً أبا الربيع بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه" قال الحافظ المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم ولم يذكر فيهما جرحاً والله أعلم، ثم قال الباحث: وهذا الحديث عند المنذري: صحيح أو حسن أو قريب منه لأنه أوردته بلفظة "عن أنس" ولم يورده بلفظة "روي عن أنس" كما هو مصطلحه في الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف وقد نبه عليه في مقدمة كتابه المذكور فقال: "إذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو مقاربهما، صدرته بلفظ "عن"

وكذلك أصدره بلفظة (عن) إذا كان... " انتهى ما نقله الباحث، إلا أنه لم ينقل كلام المنذري بتمامه ليسلم له أن هذا الحديث صحيح أو حسن أو قريب منه، ولو نقل النص بتمامه لانتقض كلامه، ولم يسلم له المثال، وإليك تمام كلام المنذري رحمه الله:- " فإذا كان إسناد الحديث صحيحا أو حسنا أو مقاربهما صدرته بلفظ "عن" وكذلك إن كان مرسلا أو منقطعا أو معضلا، أو في إسناده راو مبهم أو ضعيف وثق، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر أصدره بلفظة "عن" ثم أشير إلى إرساله أو انقطاعه أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول "رواه فلان في رواية فلان أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان أو نحو هذه العبارة الخ... فلفظة "عن" كما ترى لا تفيد التصحيح والتحسين والتضعيف والمقارب فحسب وإنما وضعت أيضا للمرسل والمنقطع والمعضل، وما فيه راو مبهم أو كان إسناده ضعيفا" فكيف يكون هذا الحديث عند المنذري صحيحا أو حسنا أو قريبا منهما؟ ويحسن بعد هذا أن نقف على حال كل من هذين الراويين لنرى رأي النقاد فيهما، مع التذكير بأن الباحث لا يقبل الراوي المسكوت عنه إلا إذا سلم من الجرح، أو أتى بمتن منكر فليس السكوت عنه بتوثيق؟ .

\*الراوي الأول: خلف أبو الربيع: قال ابن أبي حاتم: روى عن أنس، روى عنه عمرو بن حمزة القيسي، سمعت أبي يقول ذلك وترجم له البخاري فقال " له في فضل رمضان وهذا الدين متين" سمع منه عمرو بن حمزة القيسي قال أبو عبد الله- يعني البخاري: لا يتابع عمرو في حديثه" وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: "خلف أبو الربيع مجهول، وهو غير خلف بن مهران، وقد فرق بينهما البخاري وكذا ابن أبي حاتم، فقد ترجم لخلف بن مهران أولا ووثقه، ثم ترجم لابن الربيع، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ثم رأيت ابن خزيمة قد أشار لتضعيف هذا الحديث (سلسلة الأحاديث الضعيفة 312/1).

\*الراوي الثاني:- عمرو بن حمزة القيسي: ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (315/6) وقال "لا يتابع على حديثه" وقال الذهبي عن ابن عدي: "مقدار ما يرويه غير محفوظ" ونقل كلام البخاري وأقره، وقال عنه ناصر الدين الألباني: "قال الطبراني: لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به عمرو، وعمرو هذا ضعفه الدارقطني وغيره، وقال البخاري والعقيلي "لا يتابع على حديثه" ثم ساق له العقيلي حديثين أحدهما هذا، ثم قال: "لا يتابع عليهما" {...}.

المثال الثاني: قال الباحث: " وقال أيضا في الترغيب والترهيب عند الحديث 21: حديث ابن عباس: "حجة خير من أربعين غزوة" رواه البزار ورجاله موثقون معروفون، وعنبسة بن هبيرة وثقه ابن حبان ولم أقف فيه على جرح" وأورد الحديث بلفظ "عن" إشارة منه إلى مصطلحه أنه حديث صحيح أو حسن أو قريب

منه" انتهى كلام الباحث {...} {عنبسه بن هبيرة هذا لا يغني توثيق ابن حبان عنه شيئاً، فقد ضعفه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل: فقد ترجم له ابن أبي حاتم وقال سألت أبي عنه فقال: مجهول، وقال الذهبي تبعاً لابن أبي حاتم، مجهول ثم إن الباحث يذهب مع شيخه اللكنوي إلى أنه لا يعتد بقول ابن أبي حاتم: مجهول" إلا إذا وافقه غيره من النقاد العدول، فقد قال عنه الهيثمي: "عنبسه وثقه ابن حبان وجهله الذهبي وقال البزار عقب تخريجه لهذا الحديث: "لا نعلمه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد، وعنبسه لا نعلم حدث عنه إلا محمد بن سليمان" فأنت ترى أن ابن أبي حاتم وافقه البزار والذهبي والهيثمي وغيرهم أفلا يكون مجهولاً؟.

المثال الثالث: مسلم بن الوليد بن رباح عن عبد الله بن عمرو في تحريم الفرار من الزحف لم يذكره البخاري و لا ابن أبي حاتم بشيء.

المثال الرابع: قال الباحث مؤكداً صدق دعواه: "وقال المنذري- في آخر الترغيب والترهيب - في باب ذكر الرواة المختلف فيهم "مبارك بن حسان، قال الأزدي: يرمى بالكذب، وقال أبو داود: منكر الحديث وذكره البخاري ولم يجرحه، وقال النسائي: ليس بقوي، وقال ابن معين: ثقة، انتهى كلام الحافظ المنذري ويريد الباحث من إيراد هذا النص أن سكوت البخاري عن الراوي توثيق له عند المنذري مع أن الباحث - وهنا - قد خالف قاعدته مخالفة صريحة واضحة إذ اشترط في الراوي المسكوت عنه ألا يجرح، وقد نقل هو الجرح عن الأزدي (... ) وقال ابن حجر في التقريب "لين الحديث وقد ارتضى الأستاذان الدكتور أحمد محمد نور سيف، والدكتور نور الدين العتر قول ابن حجر في تعليقهما على التاريخ لابن معين، والمغني في الضعفاء للذهبي، فالرجل إذا ضعيف سواء كان هذا منهج المنذري أم لم يكن، ولكننا نبرئ المنذري من هذا المنهج إذ كم وكم ضعف من أناس سكت عنهم البخاري أو ابن أبي حاتم، أو ذكرهم ابن حبان في الثقات وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

\*ترجم البخاري في تاريخه لنهاس بن فهم أبو الخطاب البصري وسكت عنه وقال عنه المنذري في مختصر سنن أبي داود: لا يحتج بحديثه {مختصر سنن أبي داود 43/8}.

\*وترجم البخاري لعلي بن زيد بن عبد الله بن جدعان وسكت عنه وقال المنذري: لا يحتج بحديثه (مختصر سنن أبي داود 29/8).

\*وذكر ابن حبان محمد بن عبد الله بن السائب في الثقات، وقال المنذري: شبه مجهول، وفي هذه الأمثلة ما يكفي لرد هذه الدعوى التي اتهم المنذري بها وإثبات موافقته لجماهير أئمة الحديث وبراءته مما نسب إليه.

\*الحافظ الثالث: الزيلعي: لقد ذكر الباحث الإمام الزيلعي ضمن الجهاذة الحفاظ الذين يذهبون مذهبه – أو يذهب مذهبهم- في الرواة المسكوت عنهم، وأورد الباحث عدة شواهد تبرهن على التزام الزيلعي بهذا المسلك: ولقد اطلعت على هذه النصوص فوجدتها توحى بعكس ما فهمه الشيخ منها، فتعال معي إلى ما قاله الزيلعي وما فهمناه منه:

1) حديث النهي عن الاستنجاء بالجلد: ساقه الإمام الزيلعي ثم قال: قال الدارقطني "لا يصح ذكر الجلد" انتهى قال ابن القطان في كتابه "وعلته الجهل بحال موسى بن أبي إسحاق، قال وذكره ابن أبي حاتم ولم يعرف من أمره بشيء فهو عنده مجهول وعبد الله بن عبد الرحمن أيضا مجهول" قال – يعني ابن القطان-: وهو أيضا مرسل لأنه عن من لم يتسم ممن يذكر عن نفسه أنه رأى أو سمع وإن لم يشهد لأحدهم التابعي الراوي عنه بالصحة" انتهى: إن الذي فعله الزيلعي يقتصر على أمرين:

الأول: أنه عزا الحديث إلى مصدره، وهو سنن الدارقطني، ونقل قول الدارقطني في الحديث.

والثاني: أنه نقل تفسير قول الدارقطني هذا موضعا للعلل الواردة على الحديث والتي سببت رده، فاختار كلام ابن القطان محتجا به لأنه نقله ولم يعقب عليه، فكيف يصح أن يقال بأن ابن القطان متعنت في أحكامه؟ ثم ما الذي يقصده الباحث من هذا الشاهد؟ هل يقصد تعديل وتوثيق موسى ابن أبي إسحاق، وعبد الله بن عبد الرحمن أم يقصد تصحيح الحديث، ومن وراء ذلك الطعن بابن القطان؟. - فإن كان يقصد تعديل هذين الراويين – وهو ما يوحيه كلامه- فإليك كلام النقاد فيهما:

لقد ذكر البخاري وابن أبي حاتم موسى هذا وساق البخاري حديثه مختصرا وسكت كما سكت ابن أبي حاتم عنه أيضا وترجم له ابن حجر في لسان الميزان ونقل فيه كلام ابن القطان وارتضاه.

وأما عبد الله بن عبد الرحمن فقد نص الدارقطني على أنه مجهول، فما وجه التشنيع على ابن القطان المتعنت المتشدد في الرجال؟

2- وإن كان الباحث يقصد تصحيح الحديث فدون ذلك قبض الريح فقد ساق الدارقطني هذا الحديث ثم قال "هذا إسناد غير ثابت أيضا، عبد الله بن عبد الرحمن مجهول" وقد ارتضى قول الدارقطني هذا الزيلعي وأقره وكذلك أقره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، وإلى جانب هذا وذاك، ففي الحديث راو مبهم لم يسم، فالجهالة شاملة لعبد الله بن عبد الرحمن ومن فوقه، وجهالة حال موسى؟ إذا، ليس للباحث أن يقول "قد حمل ابن القطان البخاري وابن أبي حاتم ما لم يقوله..." فابن

القطان بين حال كل من هذين الراويين واستنتب أن سكوت ابن أبي حاتم يعني عدم المعرفة بالراوي وهو الحق.

(2) حديث " لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين " أورده الزيلعي ثم قال: أخرجه أبو داود والترمذي عن قدامة بن موسى عن محمود بن الحصين... وساق الإسناد وذكر الحديث، ثم ذكر أن الترمذي قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قدامة ثم ذكر أن الترمذي أخرجه من طريقين عن قدامة عن محمد بن الحصين وأخرجه أبو داود عن قدامة عن أيوب بن حصين ثم قال "قال ابن القطان: كل من في هذا الإسناد معروف إلا محمد بن الحصين، فإنه مختلف فيه ومجهول الحال وكان علي بن عمر المقدمي والدراوردي يقولان عن قدامة بن أبي موسى عن أيوب بن الحصين، وقال عثمان بن عمر: أنبأنا قدامة بن موسى، قال: حدثني رجل من بني حنظلة، وذكر هذا الاختلاف البخاري ولم يعرف هو ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء فهو عندهما مجهول انتهى كلام ابن القطان، وإن نظرة عجلي في كلمات ابن القطان التي توحى بمعرفته بالعلل والرجال تظهر لك سبب الاختلاف الذي أهمل ذكره الباحث، وهو اختلاف الأئمة البخاري ومن بعده في تحديد شخصية هذا الرجل. قال ابن أبي حاتم" محمد بن حصين التميمي، وقال بعضهم أيوب بن حصين، ومحمد بن حصين أصح، روى عن أبي علقمة، مولى ابن عباس... الخ" وقال البخاري "محمد بن حصين عن أبي علقمة مولى ابن عباس، قاله عمر بن علي عن قدامة بن موسى وقال لنا مسلم به..." وقال عفان: عن وهيب عن قدامة عن أيوب بن حصين،- وقال الدراوردي: حدثنا قدامة عن محمد بن حصين التميمي، ويقال التيمي- وقال لي ابن أبي الأسود: أخبرنا حميد الأسود عن قدامة عن أيوب بن حصين عن أبي علقمة عن يسار مولى ابن عمر،- وقال عثمان بن عمر: أخبرنا قدامة، أخبرني رجل من بني حنظلة عن يسار.. الخ.." أفلا يسوغ لابن القطان بعد كل هذا الاختلاف أن يقول "وهو مختلف فيه؟" وقد مر معنا أن ابن أبي حاتم رجح أنه محمد بن حصين وهو يروي عن أبي علقمة مولى ابن عباس، بينما رجح الدارقطني في "العلل الكبير له، أنه لا يوجد محمد بن الحصين هذا فقال "ويشبه أن يكون القول قول سليمان بن بلال، وهيب لأنهما يثبتان، فروياه - أي الحديث- عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحصين عن أبي علقمة، عن يسار مولى ابن عمر" والزيلعي اتجاه هذا الخلاف والترجيح بين ابن أبي حاتم والدارقطني قال: "فقد اختلف كلام الدارقطني وابن أبي حاتم والله أعلم بالصواب" فهو إذا لم يجزم بشيء، وإنما يحكي الخلاف ويتوقف، فما وجه العيب على ابن القطان دون الزيلعي؟ لأنه قال: هو مجهول الحال؟.



نعم إنه مجهول العين، وليس بمجهول الحال فحسب فهاهو ابن حجر وهو من الجهابذة الذين ارتضى الباحث مسلكهم قال "قال محمد بن الحصين التميمي، وسماه بعضهم أيوب، وكنية أبيه أبو أيوب مجهول ( تقريب التهذيب 155/2). حديث أفراد الإقامة: ساقه الزيلعي من طريق ابن عدي في "الكامل" ثم قال "قال في الإمام ولم يذكر ابن عدي عبد الرحمن بن سعد بن عمار هذا بجرح ولا تعديل فهو مجهول عنده" قال: ويقال هذا ما قدمته في نقد قول ابن القطان قريبا انتهى كلام الباحث" إلا أن كلام ابن دقيق العيد لم ينته، وتمامه بعد قوله "فهو عنده مجهول، وأما ابن أبي حاتم فقد ذكر تضعيفه، وقال ابن القطان عبد الرحمن هذا وأبوه وجده كلهم لا يعرف لهم حال" انتهى.

هذا آخر ما ذكره الزيلعي وأقره، فلا أدري كيف ينكفي الإناء فينقلب الماء على ظهره؟ وعبد الرحمن بن سعد هذا قال الذهبي عنه: في حديثه نكارة، وقال ابن حجر: ضعيف، كل هذا ويأبى الباحث إلا أن يجعل سكوت ابن عدي تعديلا، وينسب إلى الزيلعي هذا المذهب أيضا.

4) حديث الحج عن الغير: فقد ذكر الزيلعي حديثا رواه الطبراني بإسناده عن يوسف بن الزبير عن سودة أم المؤمنين قال الباحث عن هذا الحديث: "أورده الزيلعي مورد الاحتجاج به في الباب" إلا أنه قال: "قال الشيخ ابن دقيق العيد في الإمام: وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي حدث عنه أحمد، وقال كان ثقة، ووثقه أبو زرعة أيضا، وذكره ابن حبان في الثقات - في أتباع التابعين- وروى له في صحيحه ويوسف بن الزبير مولى عبد الله بن الزبير ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح أو تعديل" انتهى، وهذا المثال واضح أن الباحث يريد فيه إثبات مسلكية الزيلعي لمذهبه لأنه قال: أورده مورد الاحتجاج به في الباب - ولا أدري كيف استنبط الباحث ذلك؟ كما يريد إثبات أن سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي توثيق له. قلت: إن الزيلعي يقول: ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح أو تعديل، فجعل الشيخ عدم ذكر التعديل تعديلا، قال ابن حجر عن يوسف هذا: مقبول، وقال الذهبي: صالح الحال، وقد توبع الرجل على معنى حديثه عند الشيخين وغيرهما. ولا يخفى أن المقبول - عند ابن حجر - إنما يقبل حديثه إذا توبع، فصلاح حال الرجل استفدناه من دراسة مروياته من ابن حجر والذهبي لا من سكوت ابن أبي حاتم - ومن ثم فهو ليس ثقة، وإنما هو مقبول، فلو لم يتابع على حديثه لرد حديثه، والعدل الثقة لا يرد حديثه كما لا يخفى.

\*الحافظ الرابع: نور الدين الهيثمي: وادعى الباحث أن الإمام الهيثمي - أيضا - يذهب هذا المذهب واستدل على دعواه هذه بالدليل السابق قال "وهذا الحديث نفسه - حديث يوسف بن الزبير - أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه

أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات" فمن سكت عنه ابن أبي حاتم – ومثله البخاري ثقة عند الحافظ الهيثمي " انتهى كلام الباحث: إنها نتيجة غريبة جدا، إذا قال الهيثمي عن حديث: رجاله ثقات وكان ابن أبي حاتم سكت عن بعض رواته كانت النتيجة: أن مذهب الهيثمي فيمن سكت عنه ابن أبي حاتم والبخاري أنه ثقة. فهل سمع أحد بمثل هذه النتيجة؟ مع أن الهيثمي لم يتفوه قط بهذا المذهب بل لم يقل مرة: سكت عنه ابن أبي حاتم فضلا عن قوله: ثقة هذا ولقد سبق أن قلت بأن حديث يوسف بن الزبير هذا قد رواه أحمد والنسائي عن عبد الله بن الزبير ورواه أحمد والطبراني عن سودة، ومدار الحديثين على يوسف هذا، وذكرنا أن يوسف هذا قد قال فيه الذهبي صالح الحال، وقال فيه ابن حجر: مقبول وتوبع على حديثه، فتوثيق الهيثمي بناه على مثل قول الذهبي، وعلى متابعات الحديث ولو أن الهيثمي يذهب هذا المذهب لكان الواجب أن يطرد، أما إذا تخلف هذا الشرط فتبطل الدعوى هذه والذي نعتقه أن الهيثمي- كالحفاظ السابقين – بريء من هذه التهمة وإليك دليل قولنا هذا:

\*لقد ترجم ابن أبي حاتم لإسحاق بن عبد الله بن كيسان وسكت عنه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (287/3): ضعيف.

\*وترجم البخاري وابن أبي حاتم لمحمد بن الأسود وسكتا عنه وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (297/3) : فيه جهالة.  
وترجم ابن أبي حاتم ليحيى بن خالد أبو زكريا وسكت عنه وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (55/4) مجهول الخ...

\*الحافظ الخامس: ابن عبد الهادي: في حديث التميم وفيه عثمان بن محمد الأنماطي قال عنه الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الدارقطني رجاله ثقات وقال ابن الجوزي في التحقيق " عثمان بن محمد متكلم فيه وتعقبه ابن عبد الهادي تابعا للشيخ تقي الدين في الإمام: إن هذا الكلام لا يقبل منه لأنه لم يبين من تكلم فيه" لكن قال الذهبي: صويلح وقد تكلم فيه، وقال فيه لين.

\*الحافظ السادس: الذهبي: فقد نسب الباحث هذا المذهب للذهبي أيضا، ويكفي لرد هذه التهمة عن الذهبي ما قدمناه من أقواله فيمن سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم أو ابن حبان، ولكنني أزيد الأمر تأكيدا فأضع بين يدي القارئ عددا من الرواة المسكوت عنهم ورأي الذهبي فيهم:

\*لقد ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم الباهلي وسكت عنه، وقال الذهبي في الميزان (445/3) مجهول وكذلك في المغني 544.

\*وترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم بن عبد الله الهاشمي وسكت عنه، وقال الذهبي في الميزان (445/3) مجهول.

\* وترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم بن مسلم القرشي وسكت عنه، وقال الذهبي في الميزان (3/ 446) روى عنه هشام بن عمار خيرا موضوعا في الدعاء لحفظ القرآن.. وختم ترجمته بقوله: وآفته القرشي " يعني اتهمه بالوضع".  
\* وترجم ابن أبي حاتم لإسحاق بن يحيى بن الوليد ابن أخي عبادة بن الصامت وسكت عنه وقال الذهبي في الميزان ( 204/1) والمغني ( 75/1) نقلا عن ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة وأقره وقال ابن حجر في التقريب مجهول الحال.

\* وترجم لإسحاق بن عبد الله أبو يعقوب الدمشقي وسكت عنه: وقال الذهبي في الكاشف (114/1): لا يعرف.

\* وترجم لإسحاق بن عبد الله أبو يعقوب الدمشقي وسكت عنه، وقال الذهبي في الميزان (194/1) والمغني (76/1) عن الأزدي ذاهب الحديث وأقره.

\* وترجم لإسحاق بن عبد الله كيسان وإسحاق بن عبد الله الموصلي وسكت عنهما، وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: ( 721/1) عن الأول: قال الحاكم: منكر الحديث وقال الذهبي عن الثاني: متروك الأمثلة على ما ذكرت أكثر أن تحصى.

\* الحافظ السابع: ابن كثير: قال الباحث ورأيت للحافظ ابن كثير في هذه المسألة مسلكا أعدل من مسلك ابن القطان، وأقرب إلى مسلك الجمهور، وذلك أن ابن كثير اعتبر من سكتوا عنه مستورا، وذلك في تفسير سورة البقرة عند كلامه على

الحديث الذي رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده في قصة هاروت وماروت مع الزهرة.. فقد ساق ابن كثير هذا الحديث من طريق موسى بن جبير عن نافع عن

عبد الله بن عمر مرفوعا، ثم قال موسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل" ولم يحك فيه شيئا من هذا ولا هذا فهو مستور الحال" {...}.

إن نص ابن كثير الذي نقله الباحث يفيد أن هذا الإمام يعتبر كل من سكت عنه ابن أبي حاتم فهو مستور الحال" ورواية مستور الحال يحتج بها لدى طائفة معتبرة من

العلماء" فيكون ابن كثير يحتج برواية المستور و يقبله، وتكون النتيجة أن ابن كثير يعتبر كل من سكت عنه النقاد ثقة، وقبل أن أفصل في الرد على هذه الدعوى

أحب أن ألفت نظر القارئ إلى أن الدعوى لا تتقرر كقاعدة حتى يحفظها من

المؤيدات والبراهين العديدة ما يؤهلها للاستقرار، أما أن يدعي أحد دعوى ثم ينقل كلاما لإمام ولا يتمه ويدعي به تأييد قاعدته، أو أن ينقل نصا في موضع له

ملاساته فيعمم الحكم، فهذا ليس سلوك مقرر القواعد، وهو لا يجدي نفعا على أي حال. وإليك الآن تمام نص ابن كثير مع التعليقات الموضحة لبيان المقصود.

لقد ساق ابن كثير هذا الحديث في تفسيره تحت عنوان "ذكر الحديث الوارد في ذلك إن صح سنده ورفعته وبين الكلام عليه" ثم قال عقب سرد الحديث "وهذا

الحديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جبير هذا " وهو الأنصاري السلمي مولاهم - المدني الحذاء، روى عن ابن عباس وأبي أمامة بن سهل بن حنيف ونافع وعبد الله بن كعب بن مالك، وروى عنه ابنه عبد السلام وبكر بن مضر، وزهير بن محمد، وسعيد بن سلمة وعبد الله بن لهيعة، وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب، وروى له أبو داود وابن ماجه وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئا من هذا ولا هذا هو مستور الحال، وقد تفرد به عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وروى له متابع من وجه آخر عن نافع كما قال ابن مردويه، وساق حديث ابن مردويه وحديث ابن جرير ثم قال: وهذان أيضا غريبان جدا، وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر عن كعب الأحبار، وساق الحديث ثم قال رواه ابن جرير من طريقين عن عبد الرزاق به، ورواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عاصم عن مؤمل عن سفیان الثوري به، ورواه ابن جرير وساقه بإسناده إلى سالم بن عبد الله بن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث عن كعب الأحبار، فذكره، فهذا أصح وأثبت إلى عبد الله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من نافع مولاة، فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل والله أعلم/هـ كلام الحافظ ابن كثير.

والناظر في هذا النص الطويل عن ابن كثير يلاحظ الأمور التالية:  
أن العنوان الذي وضعه ابن كثير للحديث يشير إلى تشكك وتشكيك ابن كثير بصحته.

أن ابن كثير قال: هذا حديث غريب من هذا الوجه وقد تفرد به موسى بن جبير عن نافع.

أن موسى بن جبير هذا قد تابعه اثنان على هذا الحديث وإن كان حالهما كحالهما. أن موسى بن جبير معروف بالحديث فقد روى عن كثيرين، وروى عنه كثيرون، ومن روى عنه اثنان من أهل العلم فأكثر زالت جهالة عينه، ولما لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا مع معرفة العلماء له بالحديث فهم ابن كثير من كل هذه القرائن أنه مستور الحال.

أن ابن كثير - مع كل هذا - غلطه في هذا الحديث ولم يقبل تفرد به عن نافع فرد حديثه، بخلاف ما يريد الباحث، لأن الثقة يقبل حديثه ما لم يشذ عن الثقات.

أن موسى بن جبير هذا قد جاء بمتن منكر، ومن الإسرائيليات، فكيف احتج بهذا الحديث - وهو خلاف شرطه- وذكره شاهدا يستدل به على نسبة هذه الدعوى إلى ابن كثير،

أن موسى بن جبير قد جرح، وقاعدة الباحث أن المسكوت عنه لا يقبله إلا إذا لم يجرح، فكيف جعله برهانا على نسبة هذه التهمة إلى ابن كثير مع أنه جرح، وجاء بمتن منكر؟ لا أدري والله وقال فيه ابن حجر مستور ( التقريب : 281/2) والمستور عند ابن حجر من الطبقة السابقة " من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق فأليه الإشارة بمستور أو بمجهول الحال" {...} ثم وقفت على كلمة للشيخ ناصر الألباني رأيت أن أنقلها ههنا، لأنه – في نظري- من أعرف من يتكلم على الحديث والعلل والرجال في هذا الوقت قال: وعلق على هذا الحديث الشيخ رشيد رحمه الله بقوله "من المحقق أن هذه القصة لم تذكر في كتبهم- أي كتب بني إسرائيل – المقدسة فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها هي من كتبهم الخرافية، رحم الله ابن كثير الذي بين لنا أن الحكاية خرافية إسرائيلية وأن الحديث المرفوع لا يثبت، قلت – والقائل الشيخ ناصر- وقد استنكره جماعة من الأئمة المتقدمين، فقد روى حنبل الحديث من طريق أحمد ثم قال: قال أبو عبد الله – يعني الإمام أحمد- هذا منكر وإنما يروى عن كعب "ذكره في منتخب ابن قدامة". وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر" وقال الشيخ ناصر عن هذا الحديث بأنه باطل مرفوعا، وقال عن موسى هذا: ذكره ابن حبان في الثقات، لكنه قال: كان يخطئ ويخالف، قلت، واعتبر به الهيثمي في المجمع بعد ما عزا الحديث لأحمد: ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن جبير وهو ثقة" ولو أن ابن حبان أورده في كتابه ساكتا عليه – كما هو غالب عاداته – لما جاز الاعتماد عليه، لما عرف عنه من التساهل في التوثيق، فكيف وهو قد وصفه بقوله "يخطئ ويخالف" ليت شعري من كان وصفه فكيف يكون ثقة ويخرج حديثه في الصحيح؟".

\*الحافظ الثامن: الزركشي: ونسبة هذه القاعدة إلى الإمام الزركشي رحمه الله: تبطل بنفس الأدلة السابقة، لأن الباحث قد احتج لهما أو عليهما – بالراوي موسى بن جبير ذاته.

\*الحافظ التاسع: ابن حجر العسقلاني: قال الباحث: ومشى على هذا المسلك أيضا الحافظ ابن حجر في مواضع كثيرة من كتبه مثل هدي الساري..وقال في ( 87) موضع من موضوعات "تعجيل المنفعة" ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرها فيه جرحا قرن بينهما في أكثر مواضع، وأفرد أحدهما في بعضهما، ولكنه في جميع تلك المواضع ذكر سكوتها عن الجرح من باب التوثيق والتعديل، ورد به على من زعم جهالة ذلك الراوي، أو ضعفه بل توسع في الاستدلال على وثاقة الراوي فاستدل بسكوت ابن يونس المصري، وأبي أحمد الحاكم النيسابوري، وابن حبان البستي، وابن النجار البغدادي وغيرهم ثم استعرض الباحث أسماء تسعة

عشر راويا اختارها " لأن الحافظ ابن حجر استدل بها على أن سكوت هؤلاء الحفاظ النقاد: البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم، عن الراوي، فيعتبر من التوثيق أو التعريف به، وينفي الجهالة أو الضعف عنه" وقال "وبقي ثمانية وستون موضعا استدل فيها – ابن حجر- بسكوت البخاري أو أبي حاتم، أو بسكوتها معا عن الراوي، على وجود الوثائق، أو المعرفة به، وعلى نفي الجهالة أو الضعف عنه..." {....}.

لقد ذكر ابن حجر في مقدمة "تعجيل المنفعة" أنه تتبع أو هام الحسيني، وزين الدين العراقي، ولما كان الحسيني قد جمعها في كتاب سماه "الإكمال في زوائد أحمد من الرجال" فإنه ينسب الوهم إليه دون غيره، فإن تفرد ابن شيخة زين الدين العراقي، أو شيخة نور الدين الهيثمي بينه وعقب عليه بقوله "قلت" ثم قال فما بعد قلت" فهو كلامي، ولقد تتبعت صنيعة في المواضع التي أشار إليها الباحث، فوجدته ينفي الجهالة العينية عن الراوي في المواضع التالية: التراجم رقم: 10- 30- 60- 95- 106- 222- 316- 323- 338- 675- 385- 394- 413- 434- 457- 490- 503- 537- 545- 553- 561- 602- 606- 609- 640- 640- 770- 788- 790- 800- 846- 939- 963- 974- 983- 1155- 1418- فهذه ( 36) ستة وثلاثون موضعا، كلها ذكرها الحسيني أو الهيثمي بلفظ: مجهول، أو لا يعرف، أو لا يدري من هو، ما عدا مرتين، فقد قال: ليس بمشهور – ويعني عدم المعرفة أيضا، ويجيب ابن حجر على قول الحسيني أو الهيثمي أو ابن شيخة، قلت: بل هو معروف، وإليك بعض الأمثلة التي توضح المقام:

\*ترجم الحسيني لإبراهيم بن أبي خدّاش عن عتبة بن أبي لهب وعنه ابن عيينه: مجهول ثم تحدث طويلا عن هذه الترجمة وختمها بقوله "إذا عرف ذلك كيف يسوغ لمن يروي عنه ابن جريح وابن عيينه، ونسبه بهذه الشهرة أن يقال في حقه مجهول وقائلها لا سلف له في ذلك {...}.

\*وترجم الحسيني لبلال بن أبي بلال وعنه أبو حنيفة: لا يعرف – قلت- كذا أفرده الحسيني وتبعوه، وهو بلال بن مرداس المترجم له في التهذيب.. وختم الترجمة بقوله: وقد ذكره البخاري في التاريخ.. ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم وترجم له في التقريب وأعطاه درجة مقبول. {والمقبول هو المستور يعني مجهول الحال} وفي الختام أحب أن أضع بين يدي القارئ عددا من الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في الثقات أو سكت عنهم البخاري أو ابن أبي حاتم، ونرى رأي ابن حجر فيهم حتى يطمئن القارئ إلى أن ما قدمناه من أن هؤلاء الرواة في "تعجيل المنفعة" ملاسبات خاصة هو الحق والصواب.

\*ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم الباهلي وسكت عنه وقال ابن حجر في التقريب مجهول.

\* وترجم لمحمد بن إبراهيم بن مسلم القرشي وسكت عنه وقال ابن حجر صدوق يخطئ.

\* وترجم لمحمد بن أشعث بن قيس الكندي وسكت عنه وقال ابن حجر: مقبول ووهم من عده في الصحابة.

\* وترجم لمحمد بن إبراهيم بن المطلب القرشي وسكت عنه وقال ابن حجر مقبول.

\* وترجم لمحمد بن إبراهيم بن اليشكري وسكت عنه وقال ابن حجر مقبول.

\* وترجم لعثمان بن زفر الكوفي وسكت عنه وقال ابن حجر مجهول.

\* وترجم لعثمان بن مسلم بن هرمز وسكت عنه وقال ابن حجر فيه لين.

\* وترجم لعثمان بن سعد الكاتب وسكت عنه وقال ابن حجر ضعيف.

\* وترجم البخاري لأزهر بن راشد الكاهلي وسكت عنه وقال ابن حجر ضعيف.

\* وترجم لإسحاق بن عبد الله بن جعفر الهاشمي وسكت عنه وقال ابن حجر

مستور.

\* وترجم لإسحاق بن عبيد الله المدني عن ابن أبي مليكة وسكت عنه وقال ابن حجر

مجهول الحال.

\* وترجم لعتبة بن يقطان وسكت عنه وقال ابن حجر ضعيف.

وإليك بعض التراجم التي سكت عنها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل:

\* ترجم ابن أبي حاتم لحصين بن اللجلاج وسكت عنه وقال ابن حجر: مجهول.

\* ترجم ابن أبي حاتم لحصين بن نمير الكندي عن بلال وسكت عنه وقال ابن

حجر: مجهول.

\* وترجم لحكيم بن شريك بن نملة وسكت عنه وقال ابن حجر: مستور.

\* وترجم لحكيم بن شريك الهذلي وسكت عنه وقال ابن حجر: مجهول

\* وترجم لحكيم بن معاوية بن حيدة البصري وسكت عنه ابن حجر

\* وترجم لحميد بن أبي سويد وسكت عنه وقال ابن حجر مجهول.

\* وترجم لحميد بن زياد بن الخطاب البصري وسكت عنه وقال ابن حجر مجهول.

\* وترجم لحميد بن يزيد بن الخطاب البصري وسكت عنه وقال ابن حجر مجهول

الحال.

\* وترجم لخالد بن عبيد - أبو عاصم - العتكي وسكت عنه وقال ابن حجر: متروك

الحديث على جلالته.

\* وترجم لخالد بن عمرو السلفي وقال سئل أبي عنه فقال شيخ وقال ابن حجر:

ضعيف.

\* وترجم لداود بن جميل وسكت عنه وقال ابن حجر ضعيف.

\* وترجم لحجاج بن حجاج الأسلمي وسكت عنه وقال ابن حجر: مجهول. الخ...

قلت وهكذا رأيت أن هذا الأخ الفاضل بين لشيخه أدلة واضحة في صحة ما ذهب إليه ابن القطان " لا يعرف له حال " أنه أعدل المواقف، والله تعالى أعلم.

قلت وخلاصة هذا البحث بنزاهة يقتضي التفصيل حول أمرين: أولهما أن مدلول مجهول أو لا يعرف له حال عند ابن القطان تعني أنه لم يوثقه ولم يجرحه أحد ممن عاصروه أو نقلوا عن عاصره ممن له دراية في هذا الفن، وثانياً ينبغي التنبيه على أن ابن حجر ميز أو فرق بين من لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم بجرح ولا تعديل ممن ارتفعت عنهم الجهالة العينية من التابعين فيقبل فيهم تعديل أو توثيق ابن حبان والعجلي خلافاً لمجاهيل العين ومجاهيل الحال من غير التابعين وقد تقدم أنه نص على ذلك مع تناقض في تصرفه حيث قال: عند ترجمة عبد الله بن أبي الفضل المدني، ترجمه ابن أبي حاتم وقال: روى عن أبيه، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير ولا نعرفه، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: مجهول، وقال ابن حجر في كتابه لسان الميزان: ذكره ابن حبان في الثقات عندنا كاف في الاحتجاج بحديثه، إذ هو تابعي عرف شخصه، ووثقه ابن حبان والتابعون عندنا على القبول حتى يثبت في أحدهم جرح مقبول" ثم قال عند ترجمة سعيد بن نمران الناعطي الذي روى عن أبي بكر الصديق وقد روى عنه عامر بن سعيد العجلي، وكان سعيد بن نمران الناعطي من أصحاب علي بن أبي طالب، وضمه إلى عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب، حين ولاه اليمن، وقد شهد اليرموك، وكان ابنه مسافر بن سعيد بن نمران من أصحاب المختار، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل حيث قال أبوه: مجهول، وقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وقال: سمع أبا بكر الصديق، وهذا تابعي من كبار التابعين سمع من أبي بكر الصديق، قال عنه ابن حجر في لسان الميزان: مجهول، ناسفاً بذلك القاعدة التي رد بها على أبي حاتم والذهبي بشأن عبد الله بن أبي الفضل المدني المتقدم، ولعله قد هنا أبا حاتم والذهبي لأنهما قالاً بأنه مجهول" فلم تعد هناك فائدة في القاعدة التي تقول بأن التابعين على القبول حتى يثبت في أحدهم جرح مقبول"، ومن المعلوم أن أبا حاتم الرازي ومثله ابن القطان الفاسي لا يميزان كثيراً بين مجهول العين ومجهول الحال، بل الذي يهمهما هو أن يكون الراوي قد تم توثيقه حتى تثبت عدالته وتحمله لرواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن المعروف أنهما من المتشددين أو المتعنتين في الحديث ولعل ابن حزم نهج هذا النهج.

4) قال اللكنوي في الإيقاظ 23: في مراد البخاري من قوله في الراوي: "فيه نظر"، أو "سكتوا عنه" فقال "قول البخاري في حق أحد من الرواة: فيه نظر، يدل على أنه متهم عنده، ولا كذلك عند غيره قال الذهبي في "ميزانه" في ترجمة (عبد الله بن داود الواسطي) قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه



غالباً {...} وقال العراقي في شرح ألفيته فلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه: هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه" وتعقبه الأستاذ عبد الفتاح أبو غده فقال: "وقد انتقد أستاذنا العلامة المحدث المحقق النبيل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي كلام الحافظ الذهبي المذكور في أول هذا الإيقاظ وكلام الحافظ العراقي المذكور في آخره:"فلان فيه نظر" يقول البخاري فيمن تركوا حديثه فكتب إلي سلمه الله تعالى من الهند يقول "لا ينقضي عجبى حين أقرأ كلام العراقي في هذا، وكلام الذهبي أن البخاري لا يقول (فيه نظر) إلا فيمن يتهمه غالباً ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبؤون بهذا فيوثقون من قال فيه البخاري (فيه نظر) أو يدخلونه في الصحيح، وإليك أمثلة:

\*تمام بن نجیح: قال فيه البخاري (فيه نظر) ووثقه ابن معين وقال البزار في موضع: هو صالح الحديث وروى له البخاري نفسه أثراً موقوفاً معلقاً في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين ركع، يعني فلم يتركه البخاري نفسه ولم يتركه أبو داود ولا الترمذي. "[قلت ابن معين لا يقلد البخاري]."

\*ثعلبة بن بريد الحماني قال فيه البخاري (في حديثه نظر)، لا يتابع في حديثه وقال النسائي ثقة، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه وقال الحافظ ابن حجر صدوق وهو شيعي. "[قلت تقدم أن أبا حاتم خالفه الكثير من النقاد في تجهيله للكثير وكذلك البخاري له رأيه]"

\*جدة المخزومي: قال البخاري (لا أعرف له إلا هذا الحديث، وفيه نظر) وروى له الترمذي وقال فيه الحافظ ابن حجر مقبول ومعلوم أن الحافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك به حديثه. {قلت بل يقول ذلك فيمن هو صالح للمتابعة كالمستور والمختلف فيه وغيره والترمذي روى عن الكذابين كما روى الموضوعات وسنأتي}.

\*جميع بن عمير التيمي قال البخاري (في أحاديثه نظر) وقال أبو حاتم محله الصدق، صالح الحديث وقال الساجي صدوق وقال العجلي تابعي ثقة وقال ابن حجر صدوق يخطئ ويتشيع وروى له الأربعة وحسن الترمذي حديثه في سننه في (مناقب أبي بكر الصديق في الباب الرابع)، والتعليق السابق ينطبق على هذا المثال.

\*حبيب بن سالم قال البخاري (فيه نظر) وقال ابن عدي ليس في متون أحاديثه حديث منكر، بل قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه، وقال الأجرى عن أبي داود: ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وروى له مسلم والأربعة وقال ابن حجر: لا بأس به" قلت البخاري ككل جهبذ قد لا يوافق على كل ما يقوم به من انتقادات فيبقى من جرحه مختلف فيه.

\*حريش بن خريت قال البخاري (فيه نظر) وقال أيضا(أرجو) قال اليماني المعلمي في تعليقه عليه في "التاريخ الكبير" كأنه يريد أرجو أنه لا بأس به وفي تهذيب التهذيب قال البخاري في تاريخه (أرجو أن يكون صالحا) وقال أبو حاتم (لا بأس به) قد بينا في كتابنا"تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري"أن البخاري روى عن ضعفه.

\*راشد بن داود الصنعاني قال فيه البخاري (فيه نظر) لكن وثقه إمام هذا الشأن يحيى بن معين وقال: ليس به بأس ثقة، وقال دحيم هو ثقة عندي وذكره ابن حبان في الثقات وروى له النسائي وقال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام. "قلت يبقى مختلف فيه.

\*سليمان بن داود الخلاني: قال البخاري (فيه نظر) وقد أثنى عليه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد، وجماعة من الحفاظ، قال ابن حجر: لا ريب في أنه صدوق. "قلت يبقى مختلفا فيه.

\*صعصعة بن ناحية قال البخاري(فيه نظر) وهو صحابي ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب والإصابة. "قلت البخاري ليس معصوما وتقدم أن قرينه أبو حاتم أكثر من كلمة مجهول.

\*طالب بن حبيب المدني الأنصاري قال البخاري (فيه نظر) وروى له أبو داود وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الهيثمي في مجمع الزوائد" هذا مختلف فيه.

\*عبد الرحمن بن سلمان الزغني قال البخاري (فيه نظر) وقد وثقه ابن يونس وقال أبو حاتم: ما رأيت من حديثه منكرًا وهو صالح الحديث وله عند مسلم في مبيت ابن عباس عند ميمونه، وقال النسائي ليس به بأس، وقال ابن حجر: لا بأس به وأدخله البخاري في الضعفاء فقال أبو حاتم يحول من هناك وزعم أن هذه العبارة قد يقصد بها ضعف الحديث لا ضعف الراوي "كما قال في التاريخ الكبير" 183/3. "قلت بل تعني عنده هنا ضعف الراوي فيبقى مختلفا فيه.

\*وفي ترجمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد) رائئ الأذنان (فيه نظر) لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض وكما في ترجمته في تهذيب التهذيب 1016" وهذه الأمثلة والاستشهادات الطويلة قد يراها البعض مملة وقليلة الجدوائية إلا أننا نراها مهمة للغاية لأنها بمثابة الفرقان بين الحق الذي لا غبار عليه مع الأوهام والأمانى والأحلام، فمثلا نبين على هذا المستوى تناقضا سافرا وقع فيه الأستاذ الكريم عبد الفتاح أبو غدة فهو عندما يقول:"قلت وقد وقع لشيخنا العلامة الكبير التهانوي رحمه الله تعالى في "قواعد في علوم الحديث" ص 401 وهم" إذ سوى بين قول البخاري: "فيه نظر" وقوله: في "إسناده نظر"، فقال:"فقول البخاري فيه نظر وفي

إسناده نظر لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً"- وأنا مع عبد الفتاح أبي غدة في التمييز بين:

المصطلحين لكن كان إلزاماً بقاعدة التمييز بين المصطلحين أن يستدرك ذلك على شيخه حبيب الرحمن الأعظمي فيما قدمه من أدلة استشهد بها ومن ذلك ثعلبة بن يزيد الحماني قال البخاري "في حديثه نظر" وجعدة المخزومي قال البخاري (لا أعرف له إلا هذا الحديث وفيه نظر) وجميع بن عمر التيمي قال البخاري "في أحاديثه نظر" فهذه جماعة ممن قال عنهم البخاري في أحاديثهم نظر ولم يقل في أحدهم (فيه نظر) إلا ثعلبة أضاف لا يتابع في حديثه.

التنبية الثاني وهو أن التمييز بين (فيه نظر) و(في حديثه نظر) قد يعكس صفة قوله في ثعلبة بن يزيد الحماني (في حديثه نظر، لا يتابع في حديثه) فهنا تجريح صريح للراوي.

التنبية الثالث وهو أيضاً وجيه جداً وهو أنه للبخاري في التعديل والتجريح أو هام وأحكام ذاتية لا يتابع عليها ككل جهبذ فكما أن لقرينيه أبي حاتم وأبي زرعة أو هاما في الجهالة فإن للبخاري أو هاما في هذا المدلول فإنه ليس على إطلاقه لأنه ينتقض بقوله صعصعة بن ناجية (فيه نظر) كما أن أبا حاتم قال في بعض الصحابة (مجهول) لأنه روى عنه واحد وكذلك ينتقض عند البخاري بقوله لصحابي جليل (فيه نظر).

التنبية الرابع: بقية الأمثلة التي قدم الأعظمي ينتقض بقواعد التعديل والتجريح فلا يلزم تجريح كل من طعن فيه البخاري تجريحا مطلقا يتبعه الجميع فالمختلف فيه يبقى أحسن حال ممن أجمعوا على تضعيفه فيخضع لقاعدة المختلف فيه. وقد أدخل البخاري في كتاب الضعفاء الكثير ممن وثقه ليت معين وأبو حاتم وكذلك الذهبي وابن حجر، بل وممن خرج له في صحيحه، الخ..

التنبية الخامس: قول البخاري "تركوا حديثه" هذا يفيد عنده في أكثر الحالات أنه متروك الحديث وبالتالي الإجماع على التجريح لكنه أحيانا يقول "تركوا حديثه" فيمن لم يخرجوا عنه وهذا لا يعني التضعيف عنده، وقد نبه قبلنا على هذه الحقيقة الإمام الذهبي في كتابه "الموقظة في علوم الحديث" وغيره من جهابذة أهل الصنعة.

قول اللكنوي في إيقاظ 24 قال: في بيان تنطع العقيلي في جرحه الرواة: كثيرا ما تجد في "الميزان" وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي بأنه لا يتابع عليه {..} والذهبي وإن أكثر عنه النقل في كتبه لكنه شد النكير عليه في ترجمة (علي بن المديني) من "ميزانه" حيث قال: هذا أبو عبد الله البخاري- وناهيك به قد شحن صحيحه "بحديث علي بن المديني، وقال ما استصغرت نفسي

بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني، ولو ترك حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعيد وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجريير بن عبد الحميد لغلقتنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجالون أفعالك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ الخ.. قلت لكن العقيلي لم ينفرد بتجريحه لهؤلاء الجهابذة الجبال الأخشاب فقد شاركه في ذلك ابن عدي وقد أشار إلى ذلك اللكنوي نفسه في الإيفاظ 21 حيث قال "قد أكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من "ميزان الاعتدال" مع عدم اطلاعهم على أنه ملخص من "كامل ابن عدي" وعدم وقوفهم على شرطهما فيه في ذكر أحوال الرجال، فوقعوا به الزائل، وأوقعوا الناس في الجدل{..}. قلت وابن المديني على جلالته وعظم شأنه وإمامته ترك قرينه ورفيقه في الرحلة الإمام أحمد الرواية عنه لأنه ضعف في محنة خلق القرآن فأجاب تقيّة

قال الذهبي في دباجة "ميزانه" وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم واحد ممن له ذكر بينا بين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفا من أن يتعقب علي، لا أنني ذكرته لضعف فيه عندي واستدل على ذلك بتجريح ابن عدي: حماد بن أبي سليمان الكوفي، وحميد بن هلال، وثابت البناني، وأحمد بن صالح المصري، وأشعث بن عبد الملك العمراني، الخ... قلت أخيرا وميزان الذهبي لم يأخذه فقط من ابن عدي في الكامل كما زعم اللكنوي وإنما أخذه من عدة كتب منها: الضعفاء للأزدي الموصلي، والضعفاء للحاكم، والحافل في تكملة الكامل لابن الرومية وكذلك ابن عبد الملك الفاسي وابن القطان الفاسي فتنبه لذلك يا خبير الحديث ويا أجير علم الرجال وعلوم الحديث غفر الله لنا ولك كل زلة.

**تنبيه:** معرفة مدلول ألفاظ الجهبذ وسبب إصدارها منه إذا كانت جارحة وهل هي مفسرة أم لا؟ فقد تقدم في الفصل الثالث الحث على ضرورة التثبت والبحث عن مصطلحات كل جهبذ، فمن ذلك قول النسائي: ليس بالقوي فقد بين أنه ليس بجرح مفسد وكذلك قول أبي حاتم "ليس بالقوي" ومثال ذلك قول البخاري "سكتوا عنه" فظاهرها أنهم لم يتعرضوا له لا بجرح ولا بتعديل لكنه كثيرا ما يعبر بها أنهم تركوه وكذلك قوله "فيه نظر" عنده أسوأ من ضعيف وكذلك قول يحيى بن معين: "ليس بشيء" فإنها كثيرا ما تفيد عنده كما بين ذلك ابن القطان الفاسي - أنه قليل الحديث بينما عند غيره تفيد الضعف.

تطبيق هذه القاعدة والتي قبلها على ما نقله المحدث المحقق السني محمد ناصر الدين الألباني نضر الله وجهه وإيانا من تجريحات عن شيخ أئمة الأمصار ورائد فقه الرأي والآثار الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت حيث قال عنه غفر الله لنا وله كل زلة معلقا على حديث "إذا طلع النجم رفعت العاهة عن أهل كل كبد" ضعيف: أخرجه الإمام محمد بن الحسن في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعا، ومن طريق أبي حنيفة أخرجه الثقفى في الفوائد" وكذا الطبراني في المعجم الصغير وفي الأوسط وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان وقال "والنجم هو الثريا".

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن أبا حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه قد ضعفه من جهة حفظه البخاري ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث، ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر في التقریب على قوله في ترجمته "فقيه مشهور" ثم علق الألباني على حديث " دية ذمي دية مسلم " منكر أخرجه الطبراني في الأوسط، والدارقطني في سننه، والبيهقي من طريق أبي كرز وهو متروك، واسمه عبد الله بن عبد الملك الفهري". وبعد تتبع طرق الحديث وتضعيفه قال: ورواه الإمام محمد بن الحسن في كتاب الآثار، قال أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم مرفوعا " قلت وهذا معضل، فإن الهيثم هذا هو ابن حبيب الصيرفي الكوفي وهو من أتباع التابعين روى عن عكرمة وعاصم بن ضميره وأبي حنيفة، وتوضيحا لذلك أقول: أبو حنيفة ضعفوا حديثه كما سبق بيانه عند الحديث ( 397 ) ذكرت هناك أن الإمام رحمه الله قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث" فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم، ليكون القارئ على بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله عز وجل يقول [فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون] ويقول [فسل به خبيراً] .

1) الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" ( 81/3/4 ): سكتوا عنه " 2 ) قال الإمام مسلم في الكني والأسماء " ( ف / 1/3 ) "مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح" و 3) قال النسائي في آخر كتاب الضعفاء والمتروكين: ( ص 57 ): "ليس بالقوي في الحديث وهو كثير الغلط على قلة روايته " و 4) وقال ابن عدي في الكامل: " ( 2/403 ) له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدھا ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثا، وقد روى من الحديث لعله

أرجح من ثلاثمائة حديث، من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة، لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل عن هذه صورته في الحديث".  
(5) وابن سعد في "الطبقات" (256/6) قال "كان ضعيفا في الحديث"  
(6) وقال العقيلي في الضعفاء "حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: "حديث أبي حنيفة ضعيف". [قلت هذا لا يضعف لأن علة حديثه بينها ابن القطان كما سيأتي].

(7) وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (40/1/4): "ثنا حجاج بن حمزة قال: نا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: "كان أبو حنيفة مسكينا في الحديث"

(8) وقال الدارقطني في "سننه" وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعا "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" قال الدارقطني عقبه "لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عماره وهما ضعيفان".

(9) وأورده الحاكم في "معرفة علوم الحديث" في جماعة من رواة من أتباع التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله "فجميع من ذكرناهم، قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقنين الحافظ" قلت {وقد أخرج الحاكم الحديث عن الكذابين والوضاعين}.

(10) وذكر الحافظ عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الكبرى" (ق 2/17) حديث خالد بن علقمة عن عبد الخير عن علي في وضوئه صلى الله عليه وسلم "فمسح برأسه مرة" وقال عقبه: "كذا رواه الحافظ الثقات عن خالد، رواه أبو حنيفة عن خالد وقال "مسح رأسه ثلاثا" ولا يحتج بأبي حنيفة لضعفه في الحديث {قلت لكنه لم يذكر رد ابن القطان الفاسي عليه وسيأتي}.

(11) قال الذهبي في "الضعفاء" (ق 2-1/215): "النعمان الإمام رحمه الله، قال ابن عدي: عامة ما يرويه خلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، كثير الغلط والخطأ على قلة روايته، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو بين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في التهذيب ليس قولاً واحداً له فيه، والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه- كما في هذا النقل- وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في معرفة الرجال (1/6/1): كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب" وقال مرة أخرى: "أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب" ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه

حتى ينعم الله إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم واتبع أقوالهم، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقاهه خلافا لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، مع ذلك لا يعتبر ذلك طعنا في دينهم وعدالتهم، كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بتراجم الرواة، وذلك مثل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، وحماد بن أبي سليمان الفقيه، وشريك بن عبد الله القاضي، وعباد بن كثير وغيرهم، حتى قال يحيى بن سعيد القطان: "لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث" رواه مسلم في مقدمة صحيحه، وقال في تفسيره "يقول يجري الكذب في لسانهم ولا يتعمدون الكذب" انتهى نقلت عصارته وتركت نخالته رغم طولها لأنها تستحق الرد في نظري لما جمعت من أقاويل وعبارات بحوافز متباينة وعبارات تنم عن مدلولات لم يقصد بها صاحبها ما دلت عليه عند الألباني وغيره نبدوها كما يلي: فيما يخص بقلة حديث أبي حنيفة النعمان بن ثابت: فقد روى عنه أصحابه الأحناف خمسة عشر مسندا هي: (1) مسند أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري، و(2) مسند أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المعروف بالنقار، و(3) مسند أبي الحسن محمد بن محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، و(4) مسند أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، و(5) مسند أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بقاضي بيمارستان، و(6) مسند أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، و(7) مسند الحسن بن زياد اللؤلئي، (8) مسند القاضي أبي الحسن الأسناني، و(9) مسند أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي و(10) مسند أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، و(11) مسند أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، و(12) مسند محمد بن الحسن الشيباني، و(13) مسند أحمد بن أبي حنيفة، و(14) مسند محمد بن الحسن الشيباني في رواية أخرى عنه، و(15) مسند أبي القسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي وقد جمع هذه المسانيد كلها الحافظ أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفي سنة 665 هـ. وطبعت في مجلدين وقد اطلعت على مسند أبي نعيم الأصبهاني وهو كتاب قيم وفيه أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة وقد تابعها أبو نعيم الأصبهاني وقد ذهب الدكتور السباعي في شرح السنة إلى الدفاع عن مرويات أبي حنيفة ومسانيده في بحث قيم ينبغي الاطلاع عليه وإن كان الرجل يحتاج إلى من يرشده في الحديث.

فيما يخص بتجريح الأئمة له فإنه لا بد لنا من إمعان النظر فيها والحفر في خفاياها حتى نطلع على كنه حقيقتها فنبدأ بالأول ثم الأول تاريخيا لقربه منه ومن زمانه ثم نسأل عن الآخرين: فنسألهم: أنى لك هذا؟

\*يحي بن معين وهو متعنت إلا أنه حنفي المذهب قال عنه كما في تهذيب التهذيب ج 517/8: قال محمد بن سعد العوفي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث {..} وقال الصغاني عن ابن معين: سمعت عبيد بن أبي قرة يقول: سمعت يحي بن الضريس يقول: شهدت سفیان وأتاه رجل، فقال ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول: أخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله {صلى الله عليه وسلم}، فإن لم أجد فبقول الصحابة أخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين و عطاء، فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا"

أما قول البخاري "تركوه، أو تركوا حديثه" فقد بين الحافظ الذهبي في "الموقظة" أنه يعني أحيانا أنهم لم يرووا عنه، وفعلا فإن أبا حنيفة النعمان بن ثابت لم يرووا عنه" وقد بين سبب عدم الرواية عنه الحافظ ابن القطان الفاسي وأنه لا اختلافهم معه في العقيدة والرأي لأنه كان يرى الإرجاء.

ج) قول مسلم في الكني: "مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح" اتبعه تلميذه أبو عبد الرحمن النسائي بلفظ يوحى القبول عنده كما تقدم في مدلول ألفاظ الجهد - "ليس بالقوي".

فهذا لا يعتبر جرحا مفسرا بل يعتبر مجملا وقد تقدم كلام ابن عبد البر وكلام أحمد بن حنبل فيما يخص باعتبار تجريح الفقهاء الذين تجاوزوا القنطرة وأنه لا يقبل منه إلا ما كان مفسرا أو ثابتا.

د) أما ما نقل العقيلي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن عبد الله بن المبارك فلا يعتبر جرحا مفسرا وقد بين سببه الحافظ ابن القطان الفاسي أيضا ردا على عبد الحق الإشبيلي بأن أهل الحديث لم يضعفوه إلا لسبب العقيدة وما رموه به من إرجاء هو وصاحبيه ولأنهم أفرطوا في الرأي والاجتهاد مع الإرجاء في الاعتقاد.

ذ) أما كلام ابن عدي فقد بين الإمام الذهبي في كتابه "الموقظة في معرفة الحديث" وتاج الدين السبكي في كتابه "قاعدة في الجرح والتعديل" أن تحامله على فضيلة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بسبب تعصب ديني وأن ابن عدي متهم في عقيدته فهو تلميذ ابن عقدة الرافضي الذي شرب بوله خمس مرات في ترحاله



وبحثه عن حال الرجال وهو تلميذ رافضي آخر أخس منه وهو ابن خراش- انظر في ترجمتهما إن شئت في ميزان الاعتدال للذهبي – فهذه تجريحات لا تضر الجهبذ الذي تجاوز القنطرة.

هـ) الدارقطني: تعصبه على الإمام أبي حنيفة بحافز تعصب مذهبي لصالح المذهب الشافعي وقد بين ذلك سبط ابن الجوزي (581-654) في كتابه "الانتصار لإمام أئمة الأمصار" وكتابه الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح" والشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي في تعليقه على كتاب "ذب ذبابات الدراسات، عن المذاهب الأربعة المتناسبات" للشيخ عبد اللطيف السندي على ما في هؤلاء من تعصب للمذهب الحنفي. وكذلك السبكي والذهبي.

وانطلاقاً مما تقدم نجد الحافظ أبا الحسن علي بن عبد الملك بن القطان الفاسي ت 628 هـ بسجلماسة يقبل رواية الإمام أبي حنيفة ويذكرها فيعلق على الحافظ عبد الحق الإسبيلي ت 581 هـ في كتابه "الأحكام الوسطى" فيقول في كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" معلقاً على بعض الأحاديث التي أعلها عبد الحق بسبب رواية أبي حنيفة النعمان: قال الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري في رسالة دكتوراه التي حررها على كتاب الحافظ ابن القطان "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام": ولكن ابن القطان استبطن أسباب الخلاف، وأدرك ما بين المحدثين والإمام أبي حنيفة، فلم يلتفت إلى ما رموه به، وقال لعبد الحق لما أكثر من التعليل به: إن الأمر ليس على ما فهمه في تضعيف المحدثين لأبي حنيفة، فهم لم يضعفوه في رواية الحديث، وإنما كلامهم فيه ناشيء عن خلاف في الرأي والمعتقد، وذلك لا يهتم به ابن القطان ومثاله ذلك ما أخرجه عبد الحق من طريق أبي أحمد عن ابن عباس "أرخص رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في ثمن كلب الصيد" أخرجه من طريق أبي أحمد بن عبد الله بن محمد بن اللجلاج الكندي الخراساني عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن الهيثم الصراف عن عكرمة عن ابن عباس قال ابن القطان: "علته أبو أحمد اللجلاج فإنه لم تثبت عدالته وقد حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة هي كثيرة بواطل لا تعرف إلا به ولا يعرف إلا بها وعليه ينبغي أن يحمل فيها لا على أبي حنيفة وصاحبه فإن ضعفهما عندهم ليس بالإتهام فيما يرويان" فأفة أحاديث أبي حنيفة – كما نص على ذلك ابن القطان- هي أبو أحمد بن عبد الله بن محمد بن اللجلاج الكندي ويقال له أحياناً أبو أحمد اللجلاج- فتنبه إلى ذلك حتى لا تظلم أو تظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة.

قلت وقد أخرج ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أبي حنيفة ما يؤكد ما ذهب إليه سلفه ابن القطان قال: "قال أحمد بن عبده قاضي الري عن أبيه: كنا عند

ابن عائشة، فذكر حديثا لأبي حنيفة، ثم قال: أما أنكم لو رأيتموه لأردتموه فما مثله ومثلكم إلا كما قيل:

أقلوا عليهم ويلكم لا أبا لكم  
من اللوم أو سدوا المكان  
الذي سدوا"

وقال ابن أبي داود عن نصر بن علي: سمعت ابن داود يعني الخريبي- يقول:  
الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل."

**القاعدة السابعة:** التحذير من تقليد جهابذة أهل الصنعة في أخطائهم التجريحية فقد يصدر من أحد فطاحلة أهل الصنعة من حذاق نقاد الجرح والتعديل عبارات تجريحية يقلدهم فيها من جاء بعدهم من الخلف، في الوقت الذي يكون فيه هولاة واهمين، وهذا من أخطر أنواع التقليد وشره، بينما الأولى التأكد والتثبت عند البحث عن حال الراوي قبل الحكم على حديثه، ومثال ذلك عندنا مدلاج بن عمرو السلمي حيث بين ابن حجر في كتابه "لسان الميزان" عند ترجمة مدلاج معلقا على قول الذهبي في "ميزان الاعتدال": "لا يدري من هو" فقال ابن حجر: "والمصنف رحمه الله تبع ابن الجوزي في ذكره في الضعفاء، لكن صنيع ابن الجوزي أخف، فإنه قال: قال أبو حاتم: مجهول، وكذا في كتاب ابن أبي حاتم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين" قلت ليس الأمر كما تصوره الحافظ ابن حجر وإن كان صائبا في استدراكه على الذهبي تجهيله للصحابة تقليدا لابن الجوزي وأبي حاتم، فإننا نتبعنا "المجهول" عند أبي حاتم فوجدناه أطلقه على حوالي أربعين من الصحابة منهم من هو من الأعراب ومنهم من هو من أهل بدر من المهاجرين والأنصار، وأضعاف ذلك من التابعين، فمثلا قال في حق صالح بن جبير الصدائي أبو محمد الطبراني، ويقال الأزدي، كان كاتب عمر بن عبد العزيز على الخراج روى عن أبي جمعة الأنصاري، صحابي، وأبي العجفاء السلمي، وأبي أسماء الرحبي، ورجاء بن حيوة، وروى عنه أسيد بن عبد الرحمن، ومعاوية بن صالح، وأبو عبيد حاجب سليمان، ومرزوق بن نافع، وغيرهم، قال عنه رجاء بن أبي سلمة: قال عمر بن عبد العزيز: ولينا صالح بن جبيرة فوجدناه كاسمه، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: مجهول، وقد رد عليه ابن حجر نفسه."

كما ينبغي من جهة أخرى التبصر في أحوال المختلط والتحديث عنه وهذا يفرض منا التمييز بين من روى عنه قبل اختلاطه إذا كان عدلا ثبتا مع من روى عنه أثناء أو بعد اختلاطه لأن من كان هذا حاله يقبل حديثه قبل الاختلاط بينما يرد حديث من روى عنه أثناء أو بعد الاختلاط وقد تقدم سرد أسماء المختلطين في

قاعدة سابقة - فهذه قاعدة ثمينة قل من نجا من ثغراتها وكبواتها حتى شيخ السنة المعاصر محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله وإيانا سقط في فخها، وقد بينا ذلك في كتابنا: "دليل الحاج" أو "حديث الحج عرفة من نفائس أسرار المعرفة" نقدمه هنا كمثال حي على هذه القاعدة: عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من صلى في مسجدي أربعين صلاة لا تفوته صلاة كتبت له براءة من النار، وبراءة من العذاب، وبرئ من النفاق " أخرجه الإمام أحمد والطبراني وحسنه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب والهيثمى في مجمع الزوائد "ضعفه الألباني قائلا: "ضعيف" وبين أنه أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن نبيط بن عمرو عن أنس بن مالك مرفوعا وقال الطبراني: لم يروه عن أنس إلا نبيط تفرد به عبد الرحمن" فقال الألباني: "قلت هذا إسناد ضعيف، نبيط هذا لا يعرف إلا في هذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في توثيق المجهولين وهو عمدة الهيثمي في قوله في المجمع "ورواه أحمد والطبراني في الأوسط" ورجاله ثقات وأما قول المنذري في الترغيب "رواه أحمد ورواته رواة الصحيح والطبراني في الأوسط فوهم واضح لأن نبيطا هذا ليس من رواة الصحيح بل ولا روى له أحد من بقية الستة ومما يضعف هذا الحديث أنه ورد من طريقين يقوي أحدهما الآخر" ثم قال في صحيحته 1979/48: من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق : وهو من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه وله عنه طرق: (1) الأولى: سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عنه به أخرجه الترمذي وأسلم الواسطي في تاريخ واسط وقال الترمذي: قد روي هذا الحديث عن أنس موقوفا ولا أعلم أحدا رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو، وإنما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس بن مالك" قلت: روي مرفوعا من طريق أخرى لم يقف عليها الترمذي وهي: (2) الثانية: منصور بن مهاجر أبو الحسن ثنا أبو حمزة الواسطي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره "أخرجه أسلم الواسطي في "تاريخ واسط" ثنا أحمد بن إسماعيل بن مرزوق قال: ثنا منصور بن مهاجر.. قال هذا يعني أن أبا حمزة الواسطي اسمه جبير بن ميمون" كذا قال ولم أر لغيره، ولا وجدت في الرواة من يسمى جبير بن ميمون بل الظاهر أن أبا حمزة هو عمران بن أبي عطاء القصاب، قال الدولابي في الكني: "واسطي روى عنه شعبة وهشيم" قلت وهو من رجال مسلم روى عن أبيه وابن عباس وأنس وغيرهم وقد وثقه جمع، وضعفه بعضهم فهو حسن الحديث لا سيما عند المتابعة، ومنصور بن مهاجر روى عنه جمع من الثقات منهم يعقوب بن

شبية ولم يذكرها فيه توثيقاً لذلك قال الحافظ في التقریب: "مستور" قلت: فمثله يستشهد به على أقل الدرجات.

وإسماعيل بن مرزوق هو المرادي الكعبي المصري ذكره ابن حبان في الثقات وتكلم فيه الطحاوي لكن استنظف الحافظ إسناد حديث آخر من طريقه، وأما أحمد بن إسماعيل فلم أعرفه الآن وفي تاريخ بغداد جمع من الرواة بهذا الاسم.

الثالثة: عن أبي العلاء الخفاف عن حبيب بن أبي حبيب عن أنس بن مالك قال: فذكره نحوه موقوفاً عليه وهو الذي أشار إليه الترمذي فيما سبق، أخرجه الواسطي أيضاً في تاريخه من طريقين عنه: وحبيب هذا هو ابن أبي حبيب البجلي البصري نزيل الكوفة روى عنه أيضاً طعمة بن عمرو والجعفري وعمر بن محمد العنقري وذكره ابن حبان في الثقات وقال الحافظ مقبول يعني عند المتابعة وقد توبع كما تقدم، وأما أبو العلاء الخفاف واسمه خالد بن طهمان فهو صدوق لكنه كان اختلط ثم رواه الواسطي من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن خالد عن خالد بن عمرو عن أنس بن مالك بمثله وأبو عميرة هذا ثقة وهو ابن أنس بن مالك وخالد هو ابن طهمان المتقدم فكأنه اضطرب في إسناده فرواه تارة عن أبي عميرة وتارة عن أنس مباشرة لم يذكر أباً عميرة ولعل ذلك من اختلاطه" قلت: وبالجملة فهذه الطرق وإن كانت مفرداتها لا تخلو من علة فمجموعها يدل على أن للحديث أصلاً والأخير منها وإن كان موقوفاً فمثله لا يقال من قبل الرأي كما لا يخفى، وللحديث طريق رابع من أنس مرفوعاً ولكن لفظ الحديث "من صلى.." {فذكر الحديث ثم قال} "عنه منكر بهذا اللفظ". فكان ردنا على الشيخ الألباني عفا الله عنا وعنه كل زلة كالآتي:

1) تضعيفه لحديث قال عنه المنذري رجاله رجال الصحيح فقال "نبيط هذا لا يعرف إلا في هذا الحديث" قلت هو نبيط غير منسوب روى عنه أكثر من واحد لأن سند الحديث كما في مسند أحمد بن حنبل هو: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا الحكم بن موسى ثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال عن نبيط عن ابن عمر عن أنس "الحديث" بينما نجد في "تهذيب التهذيب" نبيط غير منسوب عن جابان وعنه سالم بن أبي الجعد ذكره ابن حبان في الثقات، وقد تقدم أن ابن حجر تبع الدارقطني في توثيق التابعين خاصة إذا وثقهم ابن حبان (2) قول الألباني معلقاً على حديث الترمذي وأسلم الواسطي "أبو حمزة الواسطي (ليس اسمه جبير بن ميمون بل الظاهر أن أبا حمزة هذا هو عمر بن أبي طالب القصاب) قلت وهو من رجال مسلم روى عن أبيه، وابن عباس، وأنس وغيرهم وقد وثقه جمع وضعفه بعضهم فهو حسن الحديث لا سيما عند المتابعة" قلت: وثقه ابن معين وقال أبو زرعة الرازي بصري لين وقال أبو حاتم والنسائي ليس بالقوي وقال الآجري عن أبي

داود يقال له عمران الحلاب ليس بذلك وهو ضعيف وذكره ابن حبان في الثقات كعادته والظاهر أنه مجهول العين والذات لأنه يدعى جبير بن ميمون فلم يجده فأبدله بمن هو من طبقته ويتكنى بكنيته على ما فيه من ضعف. (3) وقوله منصور بن مهاجر روى عنه جمع من الثقات منهم يعقوب بن شيبه ولم يذكروا فيه توثيقاً ولذلك قال الحافظ في التقریب "مستور" فمثله يستشهد به على أقل الدرجات" قلت ذكر آخر من روى عنه في تهذيب التهذيب لكن هذا النوع أطلق الحافظ أبو الحسن بن القطان الفاسي أنه مجهول ضعيف الحديث بينما قال الحافظ الذهبي بأن رواية مستور الحال حسن لغيره، هذا لو لم يكن في السند مجرح سواه أما كما عندنا هنا فهو أحسن أحوال رواة السند. (4) وإسماعيل بن مرزوق هو المرادي المصري ذكره ابن حبان في "الثقات" وتكلم فيه الطحاوي.

(5) قوله وأما إسماعيل فلم أعرفه الآن قلت لعل كنيته أبو خذافة المدني السهمي انظره في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب" و خلاصة تهذيب الكمال والكاشف والمعين وميزان الاعتدال ولسان الميزان وديوان الضعفاء والمتروكين والمغني والعبر وشذرات الذهب وتنزيه الشريعة و"تاريخ بغداد" والضعفاء لابن عدي من رجال ابن ماجه: أجمعوا على تضعيفه إلا في الموطأ قال ابن عدي حدث عن مالك وغيره يروي البواطيل وقال ابن عباس السراج سمعت الفضل بن سهل الأعرج ذكر أبا خذافة صاحب مالك فكذبه وقاله الدارقطني فإن لم يكن هذا هو فمجهول العين والحال، فهذا سند من المجرحين احتج بهم الألباني وقوى حديثهم بشاهد ممن هم هالكون وهم ضعيفون قال الخطيب وغيره لم يكن ممن يعتمد الكذب.

(6) أبو العلاء الخفاف وهو خالد بن طهمان: انظره في "تهذيب الكمال" وتهذيب التهذيب" وتقریب التهذيب" و خلاصة تهذيب الكمال" و "الكاشف" و "تاريخ البخاري الكبير" و "الجرح والتعديل" و "ميزان الاعتدال" و "الضعفاء لابن الجوزي" و "مجمع الزوائد": من رجال الترمذي رمي بالتشيع ثم اختلط ذكره ابن الكيال في كواكبه، وقال عنه الذهبي: وثق وضعفه ابن معين وقال اختلط قبل موته بعشر سنين" وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم هو من عتق الشيعة محله الصدق وذكره ابن حبان في "الثقات": وقال يخطئ ويهم، قال ابن الجارود: ضعيف وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين وكان قبل ذلك ثقة، والألباني ذهب هنا إلى القول بأن روايته هذه كانت أثناء الاختلاط وقد أجمعوا أن رواية المختلط لا تقبل أثناء اختلاطه.

(7) حبيب بن أبي حبيب: انظره في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقریب التهذيب و خلاصة تهذيب الكمال والكاشف وتاريخ البخاري الكبير والجرح والتعديل وميزان الاعتدال ولسان الميزان: من رجال الترمذي قال عنه ابن حجر

في التهذيب: روى له الترمذي حديثاً واحداً في فضل من صلى أربعين يوماً في جماعة، قلت: موقوفاً ذكره ابن حبان في "الثقات" وهو كما ترى مجهول العين والذات وإن كان من التابعين.

فهكذا يتبين أن الألباني سقط في شباك حديث المختلط فاعتبره متابعاً وهو في الحقيقة ليس بشيء لأن المجنون أو المختلط لا يعقل ولا يضبط فهو فاقد العدالة والحفظ معاً كما أنه فاقد الضبط والاتصال وأحاديثه مشكوك فيها فكيف يتقوى حديث إسناده سلسلة مجرحين بحديث مختلط، فإلى الله المشتكى يا أيها الشيخ الألباني وعفا الله عنا وعنك كل زلة ونضر الله وجهنا وإياك لما خدمت به السنة المشرفة رغم هفواتك وكما يقولون فمن ألف فقد استهدف وكذلك كل إنسان يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

**(8) القاعدة الثامنة:** التأكد من طبيعة الجرح والتبصر فيه هل هو مفسر؟ فإن كان مفسراً فهل هو في العدالة أم في حفظ الراوي أم في عدم السماع؟ هذه ثلاثة أحوال ينبغي التبصر فيها. ولنعط على كل ضرب من هذه الأضرب مثلاً أو أكثر، قال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي": قد تقدم أن رواة الحديث أربعة أقسام: من هو متهم بالكذب، ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه، وهذان القسمان متروكان، ومن هو صادق ويغلط أحياناً، وهذا القسم هو المحتج بحديثه، ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم، لكن لا يغلب الخطأ عليه، وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم والاحتجاج بهم" ثم قال: فمثال القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا: عكرمة مولى ابن عباس: اتهمه بالكذب جماعة منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعلي بن عبد الله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وأنكر ذلك جماعة آخرون، قال أيوب: "لم يكن بكذاب، ولم أكن أتهمه" ووثقه ابن أبي ذئب، وقال بكر المزني: "أشهد أنه صدوق" ووثقه أيضاً من الحفاظ يحيى بن معين وغيره، وخرج له البخاري في صحيحه. ثم قال ومثال القسم الثاني: وهو ممن اختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أم لا وممن أعطى كمثال عليه: عاصم بن عبيد الله العمري: فإن الترمذي يصح حديثه في غير موضع، والأكثرين ذكروا أنه كان مغفلاً يغلب عليه الوهم والغلط، قال شعبة "كان عاصم لو قلت له من بنى مسجد البصرة؟ لقال: حدثني فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم بناه" الخ. ثم قال: وممن اختلف في أمره، هل هو ممن فحش خطؤه أم لا؟.. ثم قال: وأما أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس المكي: فإن شعبة ترك حديثه، واعتل بأنه رآه، لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلاً أغضبه فافتري عليه وهو حاضر، قال شعبة: "وفي صدري لأبي الزبير عن جابر أربع مائة

حديث، والله لا حدثت عنه حديثاً أبداً" ولم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ، وقد اختلف العلماء فيه: قال المروزي: سألت أبا عبد الله - يعني أحمد - عن أبي الزبير؟ فقال: "قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب، وغير واحد، إلا أن شعبة لم يحدث عنه، قلت: هو لين الحديث؟ فكأنه لينه". ثم قال: واعتبار السماع أيضاً لاتصال الحديث هو الذي ذكره ابن عبد البر وحكاه من العلماء، وقوة كلامه تشعر بأنه إجماع منهم، وقد تقدم أنه قول الشافعي أيضاً، وحكى البريدي: قولين في ثبوت السماع بمجرد اللقاء، فإنه قال: قتادة حدث عن الزهري، قال بعض أهل الحديث: لم يسمع منه، وقال بعضهم: سمع منه لأنهما التقيا عند هشام بن عبد الملك.. ونقل مهنا عن أحمد قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري" قلت وفي الصحيحين جملة أحاديث من المرسل الخفي روى بعضها البخاري بالنعنة كما روى مسلم البعض الآخر بالنعنة، ولقد نبهت عليها بعض الإخوة في موقع الألوكة وموقع ملتقى أهل الحديث، لأن أحدهم تحامل على مسلم بهذا السبب، فقلت: لم تلزم مسلماً بما لم يلتزمه شرطاً أصلاً ولا تلزم به البخاري الذي اتخذ شرطاً؟ فنبهتهم على ذلك وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى، وسنسرده هذه الأحاديث المنقطعة التي رواها الشيخان بالنعنة كاملة إن شاء الله في قواعد التعليل والتصحيح.

**9) القاعدة التاسعة: التأكيد والتبصر هل الجرح في الدين من فسوق وارتكاب كبائر أم أنه ناجم عن انتماء إلى بدعة لا يدعو لها صاحبها وأمثلة ذلك كثيرة وقد أشكلت على بعض طلاب وأساتذة هذا الفن، ومنها حديث "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته، كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن استعاذني لأعيذنه" أخرجه البخاري عن محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تعالى قال "الحديث في سنده خالد بن مخلد القطواني: قال ابن رجب تكلم فيه أحمد وغيره وقالوا: له مناكير" قلت خالد بن مخلد معروف من غلاة الشيعة. إلا أنه لم يتفرد بروايته البخاري ولا خالد بن مخلد، فقد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" والبيهقي في "السنن" وفي "الزهد" والبعثي في "شرح السنة"... ثم قال ابن رجب: "خرجه الطبراني: حدثنا هارون بن كامل حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا إبراهيم بن سويد المدني، حدثني أبو حرزة يعقوب بن مجاهد، أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أدى لي ولياً فقد استحل**

محاربتي وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء فرائضي، وإن عبدي ليتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت عينه التي يبصر بها، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وفؤاده الذي يعقل به، ولسانه الذي يتكلم به، إن دعاني أجبتة، وإن سألتني أعطيته وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن موته، وذلك أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته " وقال هذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيح سوى شيخ الطبراني وتعقبه شعيب الأرنؤوط فقال غير يعقوب بن مجاهد فقد روى له البخاري في الأدب المفرد.

وقد جاء عن عائشة بإسناد آخر أضعف هو: عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة عروة بن الزبير عن عروة عن عائشة أخرجه ابن أبي الدنيا في الأولياء وأحمد وأبو نعيم في الحلية، وقال ابن عدي في الكامل في الضعفاء "تفرد به عبد الواحد هذا عن عروة، وعبد الواحد هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث." [قلت وقد نقل السخاوي في شرح الألفية عن البخاري أن من قال فيه: منكر الحديث، لا تحل الرواية عنه ولا يصلح للمتابعة، والله تعالى أعلم.]

وللحديث إسناد آخر شاهد هو: عثمان ابن أبي العاتكة عن علي بن زيد، عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يقول الله جل وعلا من أهان لي وليا، فقد بارزني بالمحاربة، ابن آدم: إنك لن تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك، ولا يزال عبدي يتحجب إلي بالنوافل حتى أحبه، فأكون قلبه الذي يعقل به، ولسانه الذي ينطق به، وبصره الذي يبصر به، فإذا دعاني أجبتة، وإذا سألتني أعطيته، وإذا استنصرني نصرته، وأحب عبادة عبدي إلي النصيحة" وعثمان وعلي بن زيد ضعيفان قال أبو حاتم الرازي في هذا الحديث: هو منكر جدا" وقد روي من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف خرجه الإسماعيلي في "مسند علي" وضعفه ابن حجر في "فتح الباري" كما روي عن ابن عباس بإسناد ضعيف خرجه الطبراني وكذلك خرجه بإسناد ضعيف عن أنس.

**10) القاعدة العاشرة :** إذا كان الجرح في حفظ الراوي، فالحفظ درجات: منه الأوهام كثيرها وقليلها، ومنه سوء الحفظ، ومنه طبيعة الحفظ: هل هو من الصدر أم من كتاب؟ فالحكم يتفاوت بحسب هذه الحالات وهو ما يبرر الشواهد والمتابعات وما يترتب عن ذلك من تحسين وتصحيح لهذه الأحاديث. وهو ما يسمونه بالاعتبار أو حديث صالح للاعتبار.

وقد أجاد ابن رجب الحنبلي وأفاد في كتابه "شرح علل الترمذي" حيث قال: "قاعدة: قال إسماعيل بن عليّة: من كان اسمه عاصم ففي حفظه شيء - ذكره ابن عدي في كتابه وحكى المروزي عن يحيى بن معين قال: كل عاصم في الدنيا



ضعيف" قلت واستثنى البعض من هذه القاعدة خمسة أسماء هم: 1/ عاصم بن عمر بن الخطاب أجل من أن يقتصر في قولهم: ثقة، 2/ عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر: ثقة متفق على حديثه، 3/ عاصم بن عمر بن قتادة: ثقة أيضا متفق على حديثه، 4/ عاصم الأحول: ثقة متفق على حديثه، 5/ عاصم بن كليب: ثقة وقد وثقه ابن معين، كما أن الإمام أحمد وثق عاصم الأحول.

ثم قال ابن رجب الحنبلي أيضا: قاعدة: "قال الحسين بن فهم: ثلاثة أبيات كانت عند يحيى بن معين من أشرف القوم: - المحبر بن قحذم وولده، وعلي بن عاصم وولده، وآل أبي أويس كلهم، كانوا عنده ضعافا جدا:

1/ المحبر بن قحذم يروي عن أبيه قحذم بن سليمان، قال العقيلي: في حديثهما - يعني المحبر وأبيه - وهم وغلط، ومن أولاد المحبر داود بن المحبر بن قحذم وهو ضعيف جدا، سئل عنه أحمد فضحك وقال: شبه لا شيء، كان [لا] يدري أيش الحديث، يقوله أحمد على الإنكار، وقال ابن معين عنه: لم يكن كذابا وكان قد سمع الحديث بالبصرة ثم صار إلى عبادان فصار من الصوفية فنسي الحديث ثم قدم بغداد فجاءه أصحاب الحديث"

**تنبيه:** بدل بن المحبر بصري ثقة ليس ابن المحبر بن قحذم، وكذلك أبان بن المحبر شامي وهو ضعيف وليس من هذا البيت، يعني بيت المحبر بن قحذم، ولكن الوليد بن هشام القحذمي من ولد المحبر بن قحذم وقد روى عن المحبر بن قحذم عن جده أبي قحذم سليمان بن ذكوان عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها" قلت فإن كان الإسناد ضعيفا فإن المتن صحيح بل متواتر.

2/ علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي يكنى أبا الحسن وقد رماه طائفة بالكذب، منهم يزيد بن هارون وغيره وكذبه أيضا ابن معين، وكان أحمد يحسن القول فيه ويوثقه ويحدث عنه ويقول: إنه يخطئ وأنكر ذلك ابن معين عليه، قال ابن رجب: ومما أنكر على علي بن عاصم روايته عن محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من عزي مصابا فله مثل أجره"

وأما ولد علي بن عاصم فله اثنان هما: أ/ عاصم بن علي بن عاصم: وكان ابن معين يذمه ويقول: كذاب ابن كذاب، وكان أحمد يوثقه ويقول: هو صحيح الحديث قليل الغلط، وقال أيضا: هو أصح حديثا من أبيه وخرج البخاري له في صحيحه. ب/ والآخر الحسن بن علي بن عاصم: وقد ضعفه ابن معين وقال: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن عدي: الحسن وعاصم ابنا علي خير من

أبيهما وليس لهما من المناكير عشر ما لأبيهما، وقال ابن أبي خيثمة، سمعت ابن معين يقول: لا يفلح من آل عاصم بن صهيب الرومي أحد أبداً.  
3/ وأما آل أبي أويس: فأبو أويس اسمه عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني ابن عم مالك بن أنس ضعفه يحيى، وقال مرة: صدوق وليس بحجة، وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال الفلاس: فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق، وقال أبو حاتم: صالح، صدوق، كأنه لين، وقال يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي، وأخرج حديثه مسلم في صحيحه، وقال أحمد: صالح، وله ولدان:

أ/ أحدهما: إسماعيل بن أبي أويس وقد خرج حديثه الشيخان في صحيحهما وضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: مغفل محله الصدق، وقال البرقاني: قلت للدارقطني: لم ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس؟ فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي وهذا أحد الأئمة وكان أبو عبد الرحمن النسائي يخصه [ما لم يخص به ولده] فذكر عن أبي عبد الرحمن أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه قال: توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال لي: قال لي سلمة بن شبيب، سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم، قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال الوزير: كتبتها من كتابه، وقرأته عليه – يعني ابن خنزابة"

ب/ أبو بكر واسمه عبد الحميد بن أبي أويس: وقد خرج له الشيخان أيضاً ووثقه ابن معين وغيره وهو أوثق من أخيه بكثير، قاله أبو داود وغيره، وقال الدارقطني: حجة، وضعف ابن عبد البر أبا أويس وابنيه.

4/ عطية بن سعد العوفي وأولاده: عبد الله، والحسن، ومحمد، وللحسن بن عطية ولدان ضعيفان: الحسين ومحمد، فينبغي مراجعة جرحهم حتى لا نظلم ولا نظلم.

5/ محمد بن عبيد الله العرزمي وولده: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، وحفيده: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، وكذلك ابن أخي محمد: عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العرزمي، قال الدارقطني: هو متروك أيضاً.

6/ ومنهم ولد عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف: قال أبو حاتم: هم ثلاثة إخوة: محمد، وعبد الله، وعمران أولاد عبد العزيز بن عمر وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم، انتهى

قال ابن رجب في شرح العلل: "ولعمران ابن يقال له عبد العزيز يكنى بأبي ثابت: ويقال له أيضاً ابن أبي ثابت، فإن أباه يكنى بأبي ثابت أيضاً وهو أيضاً ضعيف جداً.

ولمحمد بن عبد العزيز ابنان: أحدهما إبراهيم: يروي عنه يعقوب الزهري وإبراهيم بن المنذر، ذكره البخاري في كتاب الضعفاء، وقال: منكر الحديث سكتوا عنه، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، والآخر أحمد: يروي عن كتاب أبيه ويروي عنه عبد الله بن شبيب ويظهر أنهم جميعهم ضعفاء لأن أحاديثهم منكرة لا توافق حديث الثقات".

**11) القاعدة الحادية عشرة:** التثبت من توثيق ابن حبان في "الثقات" وجمال الدين السيوطي واللكنوي في "الرفع والتكميل" وعبد الهادي في "الصارم المنكي" وأحيانا العجلي فقد أفرطوا في التساهل من خلال رسم قواعد واهمة لتعصب مذهبي ولعل جل المتصوفة والأحناف يفعلون في هذه القواعد المتساهلة فإياك وإياك أن تغتر بهم فالأحاديث أصل ديننا فيجب علينا إلزاما أن نتأكد ونتحقق عما نأخذه من الأحاديث وعن وصلوه لنا وكيف يثبت عندنا، وقد تقدمت أمثلة من تساهل اللكنوي وعبد الفتاح أبي غدة، والآن من الأجدر أن نقدم أمثلة من تساهل ابن حبان كالتالي:

1/ أشهل بن حاتم، أبو حاتم البصري: قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن معين: لا شيء، وقال ابن حبان في الثقات: في حديثه أشياء انفرد بها فإنه كان يخطئ [خ ت]

2/ حرمي بن حفص أبو علي العتكي البصري: قال أبو حاتم: أدركته بمصر وهو مريض ولم أكتب عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، أخرج له البخاري في الإيمان، وقال ابن حجر: وثقه ابن قانع .

3/ محمد بن قدامة، السلمى: روى عن النضر بن شميل في الصوم، وصفة النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقریب: مقبول.

4/ محمد بن شيبان: روى عن علقمة بن مرثد في الصلاة روى عنه جرير بن عبد الحميد، ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر في التقریب: مقبول.

5 / محمد بن جعفر المدائني، البزاز، أبو جعفر: روى عن ورقاء بن عمر في الصلاة، روى عنه حجاج بن الشاعر، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عبد البر: ليس بالقوي، وقال أحمد: لا بأس به، وقال أبو داود: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقریب: صدوق لين.

6/ القاسم بن عوف الشيباني، البكري، من أهل الكوفة: روى عن زيد بن أرقم في الصلاة، روى عنه أيوب، وهشام بن أبي عبد الله، قال أبو حاتم: مضطرب الحديث

- ومحله عندي الصدق، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يغرب.
- 7/ القاسم بن عاصم التميمي، بصري: روى عن زهدم الجرمي في الإيمان، روى عنه أيوب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.
- 8/ محمد بن الحسن، أبو جعفر، ولقبه محبوب، القرشي البصري: قال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الكلاباذي في رجال البخاري: روى عنه عبد الله بن الصباح في الأحكام [ خ ت ]
- 9/ عمرو بن مسلم الجندي: روى عن طاوس في القدر، روى عنه زياد بن سعد، قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهيم، وقال ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهيم.
- 10/ عامر بن سعد البجلي، الكوفي: روى عن جرير في سنن النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.
- 11/ عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري، روى عن سبيعة بنت الحارث الأسلمية في الطلاق، ذكر عبيد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه يأمره أن يدخل على سبيعة يسألها عن حديثها، فكتب عمر إلى عبد الله يخبره أن سبيعة أخبرته، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.
- 12/ عمر بن عبد الله بن رزين: روى عن إبراهيم بن طهمان في الصلاة، روى عنه أحمد بن يوسف الأزدي: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر في التقريب: له غرائب.
- 13/ عباد بن عبد المهلب، البصري، العنكي، أبو معاوية، قال ابن منجويه في رجال مسلم: روى عن أبي حمزة في الإيمان والأشربة، وعاصم الأحول في الصلاة والطلاق وعبيد الله بن عمر في الحج والأدب، وعبد الله بن عمر في الأدب مع أخيه عبيد الله، وهشام بن عروة في الطب والعلم، روى عنه: يحيى بن يحيى، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ويحيى بن أيوب، وعبد الله بن عون الهلالي، وسريج بن يونس، وإبراهيم بن زياد" قال ابن سعد: كان ثقة ربما غلط ولم يكن بالقوي في الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.
- 14/ عبد الرحمن بن أبي عبد الله أبو حمزة: روى عن أنس بن مالك في النكاح، روى عنه شعبة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.
- 15/ عبد الرحمن بن مهران المدني الأزدي: روى عن أبي هريرة في الصلاة، روى عنه الحارث بن أبي ذياب: قال أبو حاتم: صالح، وقال الدارقطني: شيخ، مدني يعتبر به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول.

- 16/ عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب: روى عن أبي رافع في الإيمان، روى عنه جعفر بن عبد الله بن الحكم" قال ابن سعد: كان قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر في التقریب: مقبول.
- 17/ عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم: روى عن أبي غطفان في الوضوء، روى عنه: سعيد بن أبي هلال" ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر في التقریب: مقبول.
- 18/ عيسى بن المنذر الحمصي: روى عن محمد بن حرب في الحج، وبقية بن الوليد في النكاح، روى عنه إسحاق بن منصور، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، وقال ابن حجر في التقریب: مقبول.
- 19/ أحمد بن عاصم البلخي معروف بالزهد والعبادة له ترجمة في حلية الأولياء: قال ابن حجر في هدي الساري: ذكره ابن حبان في الثقات فقال: روى عنه أهل بلده، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول، قلت روى عنه البخاري حديثا واحدا في كتاب الرقاق وهو في رواية المستملي وحده.
- 20/ محمد بن الحكم المروزي من شيوخ البخاري: قال ابن حجر في الهدي: لم يعرفه أبو حاتم، فقال: مجهول، قلت: قد عرفه البخاري وروى عنه في صحيحه في موضعين، وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، الخ .. وقائمة من وثقهم ابن حبان من مجاهيل العين والحال طويلة جدا، وفي هذه الأمثلة ما يدل على تساهله الذي لا يخفى إلا على غبي أو مقلد أعمى.
- 12) القاعدة الثانية عشرة :** اختلفوا في توثيق من روى عنهم واحد إذا وثقوا وسواء وثقهم الراوي عنهم إن كان من أهل الصنعة أو وثقهم غيره، ذكر ذلك الإمام الذهبي في كتابه "الموقظة في مصطلح الحديث" وقد ألف في الباب النسائي كتابا سماه "من لم يرو عنه غير رجل واحد" كما لشيخه مسلم أيضا "من ليس له إلا راو واحد" وله "الوحدان"، واختلافهم فيما يخص برفع الجهالة عنهم بالتوثيق أم لا وقد أعطينا أمثلة من الوحدان الذين روى عنهم البخاري ومسلم أو أحد الشيخين في القاعدة الثلاثين والأخيرة من هذا البحث. فالجمهور على توثيقهم، ومن المعلوم أن من لم يرو عنه إلا راو واحد ولم يوثق يعتبر مجهول العين ولا تصح الرواية عنه، إلا أن في الصحيحين ممن هذا حاله وقد أشكل على بعض المقلدة بينما قال عنهم ابن حجر "مستورا" يعني صالحا للمتابعة، والله أعلم.

**13) القاعدة الثالثة عشرة: من لا يتابع:** هذه القاعدة توضح حال المجرح الذي لا يقبل المتابعة مع غيره ممن يقبل المتابعة فيتحسن حال حديثه بها وقد بينا ذلك في الطبقات وألغظ التعديل والتجريح فنضيف هنا عدم قبول حذاق أهل الصنعة متابعة

رواية المدلس إذا لم يكن من المرتبتين الأوليين من مراتب ابن حجر وروى  
بالعننة وخاصة من كان من المرتبة الرابعة والخامسة وكذلك المختلط أثناء وبعد  
اختلاطه والكذاب والوضاع والمتروك والكافر والمرتد والواهي والضعيف جدا  
والمنكر الحديث عند البخاري خاصة، نقدم على ذلك أمثلة منها:  
1/ محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ويقال الجندي الأعور الفأفاء المعروف  
بالميموني الرقي: روى عن محمد بن عجلان، وميمون بن مهران ومعل بن زياد  
القردوسي وغيرهم، وروى عنه عثمان بن زفر التيمي، وإسماعيل بن صبيح،  
وخلاد بن يحيى وآخرون، مجمع على تركه ونكارة حديثه كما في التاريخ الكبير  
والجرح والتعديل، وصرح بعضهم بكذبه ووضع الحديث، قال ابن أبي حاتم: أنا  
عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن محمد بن  
زياد الميموني قال: كان أعور كذابا خبيثا يضع الحديث، وقال إبراهيم بن الجنيد  
عن يحيى بن معين: ليس بشيء، كذاب، وقال الجوزجاني: كان كذابا، الخ.. روى  
له الترمذي.

2/ محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزى الكلبي أبو  
النضر الكوفي النسابة المفسر: روى عن أبي صالح باذام مولى أم هانئ، وعامر  
الشعبي والأصبغ بن نباتة، وروى عنه ابنه هشام وحمام بن سلمة والسفيانان وابن  
المبارك وابن جريج وآخرين متفق على تركه ونكارة أحاديثه كما في التاريخ  
الكبير والجرح والتعديل، وصرح قوم بكذبه بل نقلوا عنه إقراره بالكذب فيما  
يروى عنه، قال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبة، نا أبو عاصم يعني الضحاك بن  
مخلد النبيل قال: زعم لي سفيان الثوري قال: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن  
أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا تروه... وقال ليث بن أبي سليم: بالكوفة  
كذابان أحدهما الكلبي والآخر السدي، وقال الجوزجاني: كذاب ساقط، ونقل ابن  
الجوزي عن يحيى أنه قال: ليس بشيء كذاب ساقط، وقال البخاري: تركه يحيى بن  
سعيد وابن مهدي وقال لنا علي: حدثنا يحيى بن سعيد قال: قال لي الكلبي، قال لي  
أبو صالح: كل شيء حدثتكم فهو كذب، روى له الترمذي في سننه.

3/ محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب: روى عن عبد الرحمن  
بن غنم وعبادة بن نسي وربيعة بن يزيد وآخرين، وروى عنه ابن عجلان  
والتوري وسعيد بن أبي هلال وغيرهم، متفق على تركه ونكارة حديثه وهو متهم  
بالزندقة وقد صلبه أبو جعفر على ذلك، وكانوا يغيرون اسمه تمويهها وإخفاء أمره  
كما في الجرح والتعديل، كما صرح جمع من المحدثين بكذبه، قال ابن أبي حاتم  
وابن حبان عن خالد بن يزيد الأزدي قال: سمعت محمد بن سعيد الأزدي يقول: إذا  
كان الكلام حسنا لم أر بأسا أن أجعل له إسنادا، وقال ابن أبي حاتم نا عبد الله بن

أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد قتله أبو جعفر في الزندقة، حدث بحديث موضوع، و روى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: محمد كان يضع الحديث... وقال البخاري: قتل في الزندقة وصلب، متروك الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: كان يضع الحديث، صلب على الزندقة، وقال الجوزجاني: مكشوف الأمر هالك، وقال أبو عبد الله الحاكم: هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه" قلت ومع ذلك فإنه من رجال الترمذي وابن ماجه، وبما أنه سيأتي ما رواه السنة مما قيل فيه بالوضع سنوخر التعليق على حديثه إلى حينه في قواعد التعليق والتصحيح إن شاء الله.

14 / محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان بن عمرو بن طلحة اليشكري أبو جعفر ويقال أبو علي الشطري البغدادي الخزاز ابن سعيدة بنت مطر الوراق يعرف بأخي هشام: روى عن إسماعيل بن عليّة وعبد الله بن نمير ومحمد بن إدريس الشافعي، روى عنه ابن ماجه وابن خزيمة وأبو عوانة وآخرون: مجمع على ضعفه وضعف حديثه كما في التهذيب والميزان، بل صرح الذهبي بتكذيبه فقال: ومن أكاذيبه عن وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا: "ما أؤدي أحد ما أوديت" وقال ابن عدي: أحاديثه مسروقة، سرقها من قوم ثقات، ويوصل الأحاديث" وقال ابن حبان: منكر الحديث عن الثقات كأنه كان يسرق الحديث فعمد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال".

15 / محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة بن أبي وهم القرشي العامري المدني، أبو بكر وهو بكنيته أشهر: روى عن الأعرج، وزيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وموسى بن عقبة وغيرهم، وروى عنه عبد الرزاق وأبو عاصم وجماعة، مجمع على ضعفه ونكارة حديثه، كما في كتب الجرح والتعديل، قال ابن أبي حاتم: نا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال أبي: محمد بن عبد الله بن أبي سبرة يضع الحديث.. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في جملة من يضع الحديث، وقال البخاري: ضعيف وقال مرة: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال كان أحمد بن حنبل يكذبه، روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال: حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق أنبأنا ابن أبي سبرة عن ابراهيم بن محمد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها، وصوموا نهارها، فإن الله ينزل فيها لغروب

الشمس إلى سماء الدنيا فيقول: ألا من استغفر فأغفر له، ألا مسترزق فأرزقه، ألا مبتلى فأعافيه، ألا كذا إلا كذا، حتى يطلع الفجر" الخ..  
**14 القاعدة الرابعة عشرة: التمييز بين الكذاب أو الوضاع الذي يتعمد الكذب مع من لا يتعمد الكذب:** فالأول لا يتابع على حديثه إجماعا وأما الثاني فقد اختلفوا في متابعة حديثه والمثال على ذلك: أما الكذاب فكحديث محمد بن شجاع البلخي كروايته عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهرم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا "إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها" فهذا كلام لا يقوله مسلم ولا حتى كافر مميز- لأن الكافر لا يوصف بالعقل - لقوله تعالى [صم بكم عمي فهم لا يعقلون ] والذي كذبه هنا متعمدا على افتراءه هذا محمد بن شجاع وبالتالي فإنه لا يتابع على روايته للحديث. وستدفع به شجاعته إلى عذاب الجحيم.

وأما مثال من لا يعتمد الكذب فهو جبارة بن المغلس الحماني أبو محمد الكوفي قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب: "روى عنه ابن ماجه، وأحمد بن الصلت بن المغلس، وأبو سعيد الأشج، وأبو يعلى الموصلي، وبقي بن مخلد، وعبد الله بن أحمد، وعبدان الأهوازي، ومطين، وموسى بن إسحاق، وعبيد بن غنام، الخ... قال عنه ابن أبي حاتم: كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره ثم ترك حديثه بعد ذلك، وقال: قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يعتمد الكذب، وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحد غير أنه كان لا يعتمد الكذب إنما كانت غفلة منه، الخ..."  
وللمزيد من التفصيل قدمنا الأمثلة التالية:

1/ ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى - سمعان - الأسلمي: من أهل المدينة، روى عنه الإمام الشافعي وابن جريج وجماعة، أجمع الأئمة على ضعفه، وصرح بكذبه كل من: يحيى بن سعيد القطان قال: لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر، إنما ترك للكذب، وقال: أشهد على إبراهيم بن أبي يحيى أنه يكذب، وقال علي بن المديني: ما رأيت أحدا ينص يحيى بن سعيد بالكذب إلا إبراهيم بن أبي يحيى ونفسين آخرين، وقال البخاري: قال يحيى: كنا نتهمه بالكذب، وكذلك الإمام أحمد نقل عنه ابنه عبد الله أنه قال: كان قدريا جهميا كل بلاء فيه - يعني ابراهيم بن أبي يحيى - وقال يحيى بن معين: كان فيه ثلاث خصال: كان كذابا وكان قدريا وكان رافضيا، وقال أبو حاتم الرازي: ابراهيم بن أبي يحيى كذاب متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه" روى له الترمذي الخ ..  
روى له ابن ماجه حديث "من مات مريضا مات شهيدا" وسيأتي في قواعد العلل.



2/ البخاري بن عبيد بن سليمان الطابخي الشامي: من رجال ابن ماجه روى عن أبيه عبيد بن سليمان، وعنه هشام بن عمار وسليمان بن بنت شرحبيل مجمع على ضعفه وجرحه وترك حديثه، قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات" وكذبه الأزدي فقال عنه: كذاب ساقط، وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث ذاهب، وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قدر عشرين حديثا عامتها مناكير، وروى له ابن ماجه حديثين: الأول: قال: حدثنا سويد بن سعيد، ثنا الوليد بن مسلم، عن البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا: اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما، والثاني قال ابن ماجه: ثنا هشام بن عمار ثنا البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلوا على أطفالكم فإنهم من أفراطكم" وستأتي أحاديث ابن ماجه الموضوعه في قواعد العلل.

3/ بشر بن نمير القشيري البصري: من رجال ابن ماجه: يروي عن القاسم بن عبد الرحمن، وعنه حماد بن زيد ويزيد بن زريع: مجمع على ضعفه، ونكارة حديثه، وقال يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وعلي ابن المدني: متروك الحديث، روى عن القاسم بن عبد الرحمن نسخة ساقطة، أخرج له ابن ماجه حديثا واحدا حيث قال: حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني، أنبأنا عبد الرزاق أخبرني يحيى بن العلاء أنه سمع بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول: إنه سمع يزيد بن عبد الله أنه سمع صفوان بن أمية قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء عمرو بن مرة فقال يا رسول الله: إن الله كتب علي الشقوة فما أراني أرزق إلا من دفي بكفي، فاذن لي في الغناء في غير فاحشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا آذن لك ولا كرامة. الحديث

4/ بشير بن ميمون الخراساني ثم الواسطي، أبو صيفي: روى عن مجاهد، وسعيد المقبري، روى عنه علي بن حجر والحسن بن عرفة وغيرهم، مجمع على ترك حديثه وضعفه، وقال البخاري: يتهم بالوضع، وقال أيضا: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، فذكر منهم بشير بن ميمون كما في الميزان والكامل، وهو من رجال ابن ماجه، روى له حديثا واحدا قال: حدثنا أحمد بن عاصم العبادان، ثنا بشير بن ميمون قال: سمعت أشعث بن سوار، عن ابن سيرين عن حذيفة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء أو لتماروا به السفهاء أو لتصرفوا وجوه الناس إليكم، فمن فعل ذلك فهو في النار" قلت وللحديث أصل.

15 جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي: قال ابن حبان: روى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث، وقال غندور: رأيت شعبة راكبا على حمار فقيل له: أين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب أستعدي على هذا، يعني جعفر بن الزبير وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث كذبا.

16 أحمد بن عيسى بن حسان المصري التستري: روى عن ابن وهب والمفضل بن فضالة وغيرهم، روى عنه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم قال الأجري سألت أبا داود سليمان بن الأشعث عن أحمد بن عيسى المصري قال: هو أهوازي، ويعرف بالمصري، سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنه كذاب كما في التهذيب، وقال أبو حاتم الرازي: قيل لي بمصر إنه قدمها واشترى كتب ابن وهب، وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل؟ قالوا: نعم، فأنكرت عليه ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان" روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

17 إسماعيل بن عبد الله بن أويس المدني أبو عبد الله، ابن أخت مالك، روى عنه، قال أبو الفتح الأزدي حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث، ونقل تكذيبه عن ابن معين، وجزم الدارقطني وابن الملقن خاصة أنه كذاب.

18 عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد - كيسان - المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني من رجال الترمذي وابن ماجه: روى عن أبيه وجده وعبد الله بن أبي قتادة، وروى عنه حفص بن غياث ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وهشيم وغيرهم: مجمع على تركه وضعفه ونكارة حديثه، وصرح بعض الأئمة بكذبه، منهم يحيى بن سعيد قال: استبان لي كذبه في مجلس، وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أحمد بن حنبل مثل ذلك، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار ويهم في الآثار حتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها، وقال الدارقطني: متروك الحديث.

19 مبشر بن عبيد القرشي أبو حفص الحمصي كوفي الأصل من رجال ابن ماجه: روى عن زيد بن أسلم، وقتادة وأبي الزبير وخلق، روى عنه بقية بن الوليد ومحمد بن شعيب بن شابور والخليل بن مرة وآخرين: متفق على تركه ونكارة حديثه.

والقائمة طويلة نكتفي بهذا القدر كمثال بعيد عن الاستقصاء.

15 القاعدة الخامسة عشرة: التمييز بين من هو معروف بالصدق غير ضابط مع من هو ضابط متهم في صدقه مثال ذلك: الفرق بين شهر بن حوشب فهو من

رجال مسلم. محله الصدق إلا أنه قال عنه ابن حجر في التقريب "كثير الخطأ والإرسال" وكذلك أبو هلال محمد بن سليم الراسي "صدوق فيه لين" وأما الضابط المتهم في صدقه مثاله القزويني وعبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي وكذلك عمرو بن مالك، الخ..

**16) القاعدة السادسة عشرة: التمييز بين من هو من رجال البخاري ومسلم لكنه مجرح بالإجماع** مثال ذلك: أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق قال عنه ابن حجر في التقريب: "ضعيف له في البخاري زيادة في أول قيام الليل من طريق سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس في الذكر عند القيام، قال سفيان: زاد عبد الكريم فذكر شيئا، وهذا موصول وعلم له المزي علامة التعليق وليس هو معلقا أخرج له مالك والبخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم قال عنه النسائي والدارقطني متروك، وقال السعدي: كان غير ثقة، وقال أبو زرعة: لين، وقال ابن عبد البر: غر مالكا وسع اطلاعه وحسن سمته، أجمعوا على تضعيفه".

ومن أولئك الضعفاء أيضا: أحمد بن عيسى بن حسان المصري يعرف بابن التستري، قال عنه ابن حجر في التقريب: تكلم في بعض سماعاته" قلت: قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: تكلم الناس فيه، وقال: سألت أبي عنه، فقال: قيل لي بمصر بأنه قدمها، واشترى كتب ابن وهب، وكتب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد، فسألت: هل يحدث عن المفضل؟ قال: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان، قلت: وأكد الذهبي في الميزان اتهامه بالكذب، قال: إن أبا داود عن يحيى بن معين أنه حلف بالله أنه كذاب" روى له البخاري ومسلم وغيرهما.

ومنهم أيضا: إسماعيل بن أبي أويس، ويقال ابن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، وابن عمه وزوج ابنته روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم، قال الذهبي في الميزان: محدث مكثر في لين، روى عن خاله مالك، وأخيه عبد الحميد، وأبيه، وأقدم من لقي عبد العزيز الماجشون وسلمة بن وردان، وروى عنه صاحبنا الصحيح، وإسماعيل القاضي والكبار، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، وقال أبو حاتم: محله الصدق مغفل، وقال النسائي: ضعيف، ليس بثقة، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه" قلت وذلك ثبت عنده أنه مغفل وكان يكذب وقد صرح بأنه ربما اختلق الأحاديث لأهل المدينة إذا اختلفوا، فأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح، وقال ابن عدي: قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت ابن معين بقول: هو وأبوه يسرقان

الحديث، وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وقال العقيلي: حدثني أسامة الدقاق، بصري، سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس: لا يساوي فلسين، قلت: وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث منكرة ثم قال: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابع عليها"

ومنهم إسرائيل بن يونس أبي إسحاق واسمه عمرو بن عبد الله روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، قال عنه أحمد بن حنبل: فيه لين، وقال عنه يعقوب بن شيبة: فيه لين، وقال مرة: ليس بالقوي ولا الساقط، وقال ابن أبي البراء: قال ابن المديني: ضعيف.

ومنهم سليمان بن قرم بن معاذ أبو داود البصري، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: "البصري، النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده، سيئ الحفظ يتشيع من السابعة روى له البخاري تعليقا ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال أبو زرعة: ليس بذلك، وقال ابن معين والنسائي: ضعيف، وقال ابن عدي في ضعفائه: له أحاديث حسان.

#### 17) القاعدة السابعة عشرة: التمييز بين من هو من رجال البخاري ومسلم لكنه

**مختلف في توثيقه** مثل ذلك: ابن أخت مالك بن أنس: إسماعيل بن عبد الله بن أويس أبي عامر الأصبحي من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وأخرج له البخاري في الإيمان وغير موضع عنه عن مالك وسليمان بن بلال وأخيه عبد الحميد وعبد الله بن وهب، وأخرج له مسلم عن خاله مالك بن أنس في الحج والجهاد، ومع أنه ابن أخت مالك وابن عمه وزوج ابنته فإنه متهم فيما رواه عن مالك قال عنه الذهبي في "الميزان" قال أحمد لا بأس به، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى: صدوق، ضعيف العقل ليس بذلك، وقال أبو حاتم: محله الصدق مغفل، وقال النسائي: ضعيف وقال الدارقطني لا أختره في الصحيح، وقال ابن عدي: قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت ابن معين يقول: هو وأبوه يسرقان الحديث، وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب وقال ابن عدي: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابع عليها"

وكمحمد بن سواء أبي الخطاب السدوسي، البصري، المكفوف: قال عنه الأزدي في الضعفاء: كان يغلو في القدر وهو صدوق، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وكعدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال عنه الدارقطني: ثقة إلا أنه كان يغلو في التشيع، وقال

ابن معين مثله، وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاضيه، وقال الجوزجاني: مائل عن القصد، وقال عفان عن شعبة: كان من الرفاعين وهو تابعي ووثقه أحمد والعجلي والنسائي: أخرج له البخاري في الإيمان، والصلاة، والأدب، وبدء الخلق، والذبايح وغير ذلك.

ومثله عمير بن هاني، العنسي، الشامي، الدمشقي، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، من كبار التابعين، قال أبو داود: كان قدريا، وقتله مروان الحمار لأنه كان قائما في بيعة يزيد بن الوليد، أخرج له البخاري في التوحيد والتهجد، الخ ..

**18) القاعة الثامنة عشرة: التمييز بين من هو من رجال البخاري لكنه مجمع على تضعيفه مع غيره** مثال ذلك: محمد بن يزيد الجزامي الكوفي، وليس بأبي هشام محمد بن يزيد بن الرفاعي: سمع الوليد بن مسلم، روى عنه البخاري في مناقب أبي بكر الصديق وقد ضعفه البخاري فأشكل ذلك على الوليد الباجي قلت لكنه لعله لم يطلع على ابن عدي حيث قال "إنما استشهد به خاصة والله تعالى أعلم" جعله الباجي واحدا مع أبي هشام وهو خطأ أو وهم منه. ومثال ذلك أيضا عندنا: أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الطبري، روى عنه البخاري في الأضاحي وغير موضع، نقل النسائي عن ابن معين بأنه قال إنه كذاب، روى له البخاري وأبو داود، وأحمد بن يزيد بن إبراهيم، أبو الحسن الحراني، يعرف بالورتنيسي، قال الحافظ أبو الوليد الباجي، قال أبو حاتم: ضعيف أدركته، وقال الكلاباذي: روى عنه محمد بن يوسف أبو أحمد البيكندي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم.

ومثاله إسماعيل بن أبي أويس واسمه عبد الله بن عبد الله أبو عبد الله الأصبحي، قال ابن معين: مختلط، ليس بشيء، روى عنه البخاري في الإيمان وغير موضع، قال ابن حجر في "هدي الساري": "لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر [أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه] الخ..

ومن هؤلاء أيضا: أحمد بن بشير أبو بكر، مولى آل عمرو بن حريث المخزومي القرشي الكوفي، ذكره الباجي في كتابه "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" قال عنه ابن معين: لم يكن به بأس وكان يقين – أي يبيع القينات – وقال عثمان الدارمي، قلت لابن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ، أحمد بن بشير، فتعجب وقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك، وقال النسائي: ليس

بذاك القوي، وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر بحديثه، وأورد له ابن عدي في ضعفائه حديثين منكرين، وقال: له أحاديث أخرى قريبة من هذين، وقال ابن الجارود: تغير وليس حديثه بشيء، وقال العقيلي: ضعيف، قلت: روى له البخاري والترمذي وابن ماجه، ومنهم أيضا: إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل السكسكي، قال أحمد: ضعيف، وقال القطان: كان شعبة يضعفه، يقول: كان لا يحسن يتكلم، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، يكتب حديثه، قال ابن حجر: قال الحاكم: قلت لعمر بن علي الدارقطني: لم ترك مسلم حديث السكسكي؟ فقال: تكلم فيه يحي بن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن حجر في هدي الساري: له في الصحيح حديثان: أحدهما عن عبد الله بن أبي أوفى في نزول قوله تعالى: { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا } والثاني من حديثه عن أبي بردة عن أبيه: "إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له صالح ما كان يعمل" الحديث، روى له البخاري وأبو داود والنسائي. ومن هؤلاء أيضا: إسحاق بن محمد بن إسماعيل أبو يعقوب الفروي، قال عنه أبو حاتم: كان صدوقا ولكن ذهب بصره فربما لحن وكتبه صحيحة، وقال مرة: يضطرب، وقال الأجرى: سألت أبا داود عنه فوهاه، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أيضا: لا يترك، وقال الساجي فيه لين، وروى عن مالك أحاديث تفرد بها، وقال نحوه العقيلي، وقال الحاكم: عيب على محمد إخراج حديثه وقد غمزوه، روى عنه البخاري، وروى عن محمد غير منسوب عنه، وروى له الترمذي وابن ماجه.

**19) القاعدة التاسعة عشرة: التمييز بين من هو من رجال البخاري لكنهم اختلفوا في توثيقه مع غيره** مثال ذلك: نقدم هنا مثالين: أولهما من هو مختلف في الاحتجاج به وهو الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري: ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن المديني وقال ابن عدي يروي أحاديث لا يرونها غيره على أن يحي بن سعيد وابن المبارك روي عنه، وأرجو أنه لا بأس به، قال ابن حجر في تعريف أهل التقديس "مختلف في الاحتجاج به له في صحيح البخاري حديث واحد، وأشار ابن صاعد إلى أنه كان مدلسا انظر ترجمته في الميزان. المثال الثاني: سريج بن النعمان بن مروان الجوهرى، أبو الحسن البغدادي أخرج له البخاري والأربعة وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود وابن سعد والدارقطني وقال النسائي ليس به بأس وهذا توثيق وقال أبو داود حدثنا عنه أحمد بن حنبل: غلط في أحاديث، روى عنه البخاري في الجمعة، وروى عن محمد بن رافع عنه في عمرة القضاء وعن محمد غير منسوب عنه في الحج، قال الحافظ ابن حجر لم

يكثر عنه البخاري بل أخرج عنه بلا واسطة حديثا واحدا قد تابعه عليه عند أحمد أبو عامر العقدي ويونس بن محمد المؤدب وله ثلاثة أحاديث أخرى بواسطة".، وكإسماعيل بن مجالد بن سعيد بن عمير أبو عمر الهمداني، الكوفي، أخرج له البخاري والترمذي، فنقل أبو الوليد الباجي عن أبي زرعة أنه قال: ليس هو من يكذب بمرّة، هو وسط، وقال ابن معين: كتبت عنه، كان ليس به بأس، قال أبو عبد الرحمن: ليس بذاك القوي، وقال أبو داود: هو أثبت من أبيه، وقال أحمد: ما أراه إلا صدوقا، وقال البخاري: صدوق، وقال الدارقطني: ضعيف، قلت أخرج له البخاري في الصحيح حديثا واحدا من رواية أحمد بن أبي الطيب" [ خ ت عس ]

**20 القاعدة العشرون: التمييز بين من هو من رجال مسلم لكنهم أجمعوا على تضعيفه مع غيره** مثال ذلك عندنا محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي المدائن ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب البغدادي بأن البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه، وقال النسائي عنه ضعيف أخرج له مسلم وأبو داود وابن ماجه روى عن محمد بن فضيل في الزكاة والفتن وكذلك زمعة بن صالح الجندي أبو وهب قال عنه ابن حجر في التقريب ضعيف وقاله ابن معين والنسائي وأبو داود وقال عنه أبو زرعة لين واهي الحديث، وقال الساجي ليس بحجة في الأحكام فاتضح إجماعهم على تضعيفه، حديثه عند مسلم مقرون، روى عنه مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم، ومثال ذلك أيضا محمد بن يزيد بن رفاعة الرفاعي، أبو هشام من أهل الكوفة، كان قاضيا ببغداد، روى عن محمد بن فضيل في الزكاة والفتن، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: ما أرى به بأسا، وقال العجلي: كوفي لا بأس به صاحب قرآن، وقال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي.

**21 القاعدة الواحدة والعشرون: التمييز بين من هو من رجال مسلم لكنهم اختلفوا في حاله** مثال ذلك سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والترمذي والنسائي اختلفوا في توثيقه قال عنه أحمد بن حنبل: ما بحديثه بأس، وقال يحيى بن معين ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق، ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات" روى عن: سعيد الجزيري في الصلاة والأطعمة والطب والفتن، وعمر بن عامر في الصوم والفضائل وسعد بن أبي عروبة في الدعاء، روى عنه: محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار" والملاحظ هنا أنه لم يضعفه إلا من عرف بالتشدد في التجريح بينما قواه

أبو زرعه وأحمد وابن حبان وابن شاهين، ولم يضعفه النسائي فالبعض قال بتصحيح حديثه والبعض الآخر قالوا بحسن حديثه.

ومثال ذلك أيضا عندنا حجاج بن أبي زينب السلمي الصيقل، كنيته أبو يوسف، قال ابن منجويه روى عن: أبي سفيان طلحة بن نافع في الأظعمة، روى عنه يزيد بن هارون، قال الإمام أحمد: أخشى أن يكون ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به فيما يرويه، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقد أخرج له مسلم حديثا واحدا، وهو حديث: "نعم الإدام الخل".

ومثال ذلك أيضا عندنا بكير بن مسمار القرشي، الزهري المديني، يكنى أبا محمد، قال عنه ابن منجويه: روى عن عامر بن سعد بن أبي وقاص في مناقب علي، والزهدي، روى عنه: حاتم بن إسماعيل، وأبو بكر الحنفي، قال العجلي: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حجر في التقریب: ضعيف.

**22) القاعدة الثانية والعشرون: التمييز بين حديث من هو مختلف في حديثه مضعف في حديث شيخه** مثال ذلك: يحيى بن سليم الطائفي مولى قریش، قال عنه الإمام الذهبي في "الكاشف": "ثقة" قال أبو حاتم، لا يحتج به، وقال النسائي: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، وأورده البخاري في تاريخه في ترجمة عبد الرحمن بن نافع، فقال: ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح". ومن هؤلاء أيضا، نذكر: عاصم بن أبي النجود واسمه بهدلة أحد الأئمة القراء، كان حفظه للحديث فيه لين، وحديثه خاصة عن زر، وأبي وائل مضطرب، كان يحدث بالحديث تارة عن زر وتارة عن أبي وائل، ونقل ابن رجب عن حنبل بن إسحاق نا مسدد نا أبو زيد الواسطي عن حماد بن سلمة قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل".

ومنهم عمر بن إبراهيم البصري: مختلف فيه، وقال ابن عدي: "له عن قتادة خاصة مناكير" وهو راوي حديث العباس بن عبد المطلب في وقت المغرب، وقد استنكره الإمام أحمد.

ومنهم عبد الرزاق بن عمر الدمشقي، قال أبو مسهر: ذهب سماعه من الزهري، فيترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه، وقال سعيد البرذعي: أحاديثه عن غير الزهري أشبه، ليس فيها تلك المناكير إنما المناكير في حديثه عن الزهري، قال: وتتبع أحاديثه، فوجدت حديثه عن إسماعيل بن عبيد الله مستقيما" وقد سرد ابن رجب الحنبلي قائمة من الأسماء تحت عنوان: النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية



شيوخهم" قلت لكنه أدرج في هذه القائمة قوما مختلف في حديثهم ضعفاء في شيخ من شيوخهم والله أعلم.

## 23) القاعدة الثالثة والعشرون: التمييز بين حديث من هو قوي في رواية

### الحديث إلا في شيخ واحد أو اثنين:

مثال ذلك جعفر بن إياس أبو بشر من رجال الستة أثبت الناس في سعيد بن جبير، قال عنه الذهبي في الميزان: "كان شعبة يضعف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم، وقال أحمد: أبو البشر أحب إلينا من المنهال بن عمرو. وقال أبو حاتم وغيره: ثقة، وقال ابن القطان: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، وقال: لم يسمع منه شيئا، وقال أبو طالب: سألت أحمد عن حديث لشعبة عن أبي بشر، سمع مجاهدا يحدث عن ابن عمر - مرفوعا: في التحيات فأنكره، قلت: يرويه نصر بن علي الجهضمي عن أبيه، عنه، وقال الأثرم: حدثنا أحمد، حدثنا يحيى: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد في الطير، وهو حديث للمنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أنه مر بقوم قد نصبوا طيرا يرمونه، قال غندر: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، سمعت عباد بن شريحيل - رجلا منا من بني عنبر - يقول: قدمت المدينة وقد أصابني جوع شديد، فدخلت حائطا، فأخذت من سنبله، فأكلت، فجاء صاحب الحائط فضربني وأخذ ما في ثوبي فانطلقنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: " ما علمته إن كان جاهلا، وأطعمته إن كان جائعا، فأمر لي بنصف وسق من شعير" فهذا إسناد صحيح غريب، خرج النسائي من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر، قلت تتبين عدالة جعفر بن إياس أبي بشر في غير حبيب بن سالم ومجاهد".

قلت وأخرج أيضا ابن رجب الحنبلي في شرح العلل، قال: النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم" حيث قال: فمنهم حماد بن سلمة البصري رضي الله عنه: وقد ذكرنا فيما تقدم أنه أثبت الناس حديثا عن ثابت وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جدعان هو حافظ له، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضا.. إلى أن قال: وقال أحمد في رواية علي بن سعيد: محمد بن زياد صاحب أبي هريرة ثقة، وأجاد حماد بن سلمة الرواية عنه وأما سماعه من أيوب فسمع منه قديما قبل حماد بن زيد ثم تركه، وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه، وكان حماد بن زيد أعلم بحديث أيوب من حماد بن سلمة" قال الإمام أحمد أيضا، وقال في رواية حنبل: حماد بن سلمة يسند عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه" وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم: فمنهم: قيس بن سعد: قال أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ" وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ورواياته عن زياد

الأعلم، قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويجتنبون ما تفرد به عن قيس خاصة" وقال أحمد في رواية الأثرم: حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند".

24) القاعدة الرابعة والعشرون: التمييز بين رواية من هو قوي إذا روى من عند نفسه، ضعيف أو سيئ الحفظ إذا روى من كتب غيره ، ومثال ذلك عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله الدراوردي روى عنه السبعة: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، ولذلك قال عنه النسائي: ليس بالقوي، وفي موضع آخر: ليس به بأس، وهذا في عرف النسائي – كما تقدم- لا يفيد التجريح، وقال عنه يحيى بن معين: ثقة حجة، قال مرة: ليس به بأس" وقال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: "من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب: أحدها: من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط:

1/ معمر بن راشد: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، قال أحمد في رواية الأثرم: عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر – يعني باليمن – وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة" وقال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه"

ومن الأمثلة على ذلك ما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسل، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل. ومن ذلك أيضا حديث: "إنما الناس كابل مائة" رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا، ورواه بالبصرة مرة كذلك، ومرة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، ومنه حديث عن الزهري عن سالم عن أبيه "أن غيلان أسلم وتحتة عشرة نسوة" قال أحمد في رواية ابنه صالح: "معمر أخطأ بالبصرة في إسناد غيلان، ورجع باليمن فجعله منقطعاً"

2/ عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال عنه أحمد في رواية الأثرم: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفیان مضطرب جدا، وروي عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح" وقال أبو عبد الله أحمد: قال عبد الرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده – وأنا أنظر –

يعني سفيان باليمن- قال عبد الرزاق، قال سفيان: إيتوني برجل خفيف اليد، فجاؤوه بالقاضي، وكان ثم جماعة يسمعون لا ينظرون في الكتاب، قال عبد الرزاق: وكنت أنا أنظر، فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب" قال أبو عبد الله: "لا أعلم أني رأيت ثم خطأ إلا في حديث بشير بن سلمان عن سيار أبي حمزة، فغلطوا فكتبوا عن سيار عن أبي حمزة" قال ابن رجب في شرح العلل: هذا كله كلام أحمد رحمه الله ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه، وذكر لأحمد حديث عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت: "أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وثيقة لحم وهو محرم فلم يأكله" فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: "هذا سماع مكة".

3/ حماد بن سلمة: عن قيس بن سعد: قال الإمام أحمد: "ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ" قال ابن رجب في شرح العلل: "وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ورواياته عن زياد الأعلم، قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويحتنبون ما انفرد به عن قيس خاصة" وقد ذكرنا في الزكاة حديث حماد بن قيس عن أبي بكر بن حزم في فرائض الصدقة" والقائمة طويلة وشيقة.

قلت وهذه القاعدة تشهد لها ما تليها.

25) القاعدة الخامسة والعشرون: التمييز بين الثقة وغيره إلا إذا روى عن الثقة من عرف ببنكاره الحديث عنه خاصة أو من لم تثبت روايته عنه أصلاً وهنا لم تقبل روايته، ومثال ذلك ما تقدم في النقطة السابقة - يعني رواية محمد بن عبيد الله الدراوردي عن عبيد الله بن عمر ومثال ذلك أيضاً رواية مجاهد عن عائشة فقد قال يحيى بن سعيد "كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة فتكون روايته عنها منقطعة فلا تقبل بينما تقبل روايته عن الصحابة الآخرين الذين روى عنهم كما أنكروا كذلك رواية إبراهيم النخعي عن عائشة أيضاً اعتبروه أدخل عليها وهو صغير لا يستطيع التمييز ولا تحمل الرواية.

قلت ومثال ذلك: قال ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي:

1/ سليمان التيمي، أحد أعيان الأئمة البصريين: قال أبو بكر الأثرم في كتاب الناسخ والمنسوخ: "كان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة" وسنبين أوهامه في قواعد التعليل والتصحيح إن شاء الله.

2/ جعفر بن برقان الجزري: ثقة مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب، قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن جعفر بن برقان؟ قال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، ثم قال: في حديث الزهري يخطئ، وقال الميموني عن أحمد: "جعفر بن برقان ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم وهو في

حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه" وقال يحيى بن معين: هو ضعيف في الزهري، وقال مرة: ليس هو في حديث الزهري بشيء، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين قال: "جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أميا لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثا" وقال ابن نمير: "هو، ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة".

13/ معقل بن عبيد الله الجزري: ثقة، كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة، يشبه حديثه حديث ابن لهيعة، ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فليُنظر إلى أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء.

14/ المغيرة بن مسلم: أحاديثه عن أبي الزبير خاصة مستنكرة: قال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين- وسئل عن المغيرة بن مسلم؟- فقال: ما أنكر حديثه عن أبي الزبير، وقال النسائي في كتابه: عنده عن أبي الزبير غير حديث منكر.

15/ عكرمة بن عمار اليمامي: قال ابن رجب في شرح العلل: وهو ثقة، لكنه حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة مضطرب لم يكن عنده في كتاب، قاله يحيى القطان وأحمد والبخاري وغيرهم، وقال أحمد: وحديثه عن إياس بن سلمة بن الأكوخ متقن، وقال في رواية حرب: هو في غير يحيى ثبت.

26) القاعدة السادسة والعشرون: التمييز بين حديث من هو قوي إذا روى من كتبه ضعيف أو سيئ الحفظ إن هو روى من غيرها أو من عند نفسه ومثال ذلك: أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر قبل احتراق كتبه فتقبل إذا نقلها ابن المبارك أو ابن وهب أو المقرئ من غير عنعنة ومثال ذلك أيضا الواضح أبو عوانة مولى أبي خالد يزيد بن عطاء بن يزيد بن عبد الرحمن أخرج له البخاري: في بدء الوحي، وغير موضع عن موسى بن إسماعيل، ويحيى بن حماد، وعبد الرحمن بن المبارك، وعارم، ومسدد، وغيرهم عنه، عن عبد الملك بن عمير، وعمرو بن دينار، وأبي إسحاق الشيباني، وزباد بن علاقة، وقتادة، وأبي حصين، والأعمش، قال عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "قال أبو حاتم: كتب أبي عوانة صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا، وهو صدوق ثقة، وقال أبو زرعة: أبو عوانة بصري ثقة إذا حدث من كتابه" قال عنه البخاري في "التاريخ الكبير" حدثنا موسى قال: قال أبو عوانة: كل شيء حدثتكم به فقد سمعته". ومنهم أيضا:

1/ شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة، قال يعقوب بن شيبان وغيره: "كتبه صحاح وحفظه فيه اضطراب" وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ: شريك،

كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق.

12/ حفص بن غياث النخعي، أبو عمر، قاضي الكوفة: نقل ابن رجب عن أبي زرعة قال: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا وكذا" وقال ابن المديني: حفص ثبت، قيل له: إنه يهم، قال: كتابه صحيح، وقال يعقوب بن شيبة: هو ثبت، إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه، وقد تكلم في حفظه غير واحد منهم أحمد.

13/ شبيب بن سعيد الحبطي البصري: قال ابن رجب: أبو أحمد بن شبيب، خرج حديثه البخاري، قال علي بن المديني: ثقة، كان من أصحاب يونس بن يزيد، كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد، قال عنه ابن عدي: له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد، وهي أحاديث مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فلع شبيبا حدث بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم".

14/ سليمان بن داود، أبو داود الطياسي البصري: قال ابن رجب: حدث من حفظه فوهم، وكان حفظه كثيرا جدا، يقال: إنه حدث من حفظه بأصبهان بأربعين ألف حديثا، فأخطأ فيها في مواضع وليس ذلك بعجيب منه، ويقال: إنه أخطأ في ألف حديث، ومن جملة ما أخطأ فيه أنه روى عن شعبة عن سعيد بن قطن عن أبي زيد الأنصاري مرفوعا: "من لم يرحم صغيرنا فليس منا" ويقال: "إنه نظر في كتابه فلم يجده".

15/ يونس بن يزيد الأيلي، صاحب الزهري: قال ابن رجب: قال أحمد: "إذا حدث من حفظه يخطئ"، قال أبو عثمان البردعي: سألت أبا زرعة عن يونس في غير الزهري؟ فقال: ليس بالحافظ، قال: وقال لي أبو حاتم وكان شاهدا: سمعت محمد بن علي الطنافسي يذكر عن وكيع، قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد على أن يقيم حديثا، فلم يقدر عليه" قال أبو زرعة: كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء" وكذا قال ابن المبارك وابن مهدي في يونس: إن كتابه صحيح.

27) القاعدة السابعة والعشرون: التمييز بين حديث من هو قوي في أهله (بلده) ضعيف فيما سواه، مثال ذلك: إسماعيل بن عياش بن سليم معدود في الحمصيين أثبت الناس في أحاديث أهل الشام خلط في غيرها، قال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص فهو صحيح، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات في باب عن التسمية بالوليد، وإسماعيل بن عياش لما كبر تغير حفظه وكثر الخطأ في حفظه وهو لا يعلم".

ومثال ذلك عندنا من ذكرهم ابن رجب في شرح علل الترمذي، قال:  
1/ معمر بن راشد: قال ابن رجب في شرح العلل: حديثه بالبصرة فيه اضطراب،  
وحديثه باليمن جيد، قال أحمد بن حنبل: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي  
من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان  
يحدثهم بخطاً بالبصرة"

2/ هشام بن عروة: قال ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: "هشام مع تثبته ربما جاء  
عنه بعض الاختلاف" وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف  
عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً، لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما نذكر من  
حفظه، يقول عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول عن أبيه عن عائشة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، وهذا فيما نرى أن  
كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها، والله أعلم.

3/ عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال ابن رجب الحنبلي في شرح العلل: قال  
أحمد في رواية الأثرم: سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روي  
عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فهي  
أحاديث صحاح" قال أبو عبد الله أحمد: "قال عبد الرزاق: كان هشام بن يوسف  
القاضي يكتب بيده - وأنا أنظر - يعني عن سفيان باليمن - قال عبد الرزاق، قال  
سفيان: إئتوني برجل خفيف اليد، فجاؤوه بالقاضي، وكان ثم جماعة يسمعون لا  
ينظرون في الكتاب، قال عبد الرزاق: وكنت أنا أنظر، فإذا قاموا ختم القاضي  
الكتاب" قال أبو عبد الله: "لا أعلم أنني رأيت ثم خطأ إلا في حديث بشير بن سلمان  
عن سيار، قال: أظن أن رأيت عن سيار عن أبي حمزة، فأراهم أرادوا عن سيار  
أبي حمزة، فغلطوا فكتبوا عن سيار عن أبي حمزة".

4/ عبد الرحمن بن أبي الزناد: قال ابن رجب: وقد وثقه قوم، وضعفه آخرون،  
منهم يحيى بن معين، وقال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي بن المديني يضعف ما  
حدث به ابن أبي الزناد بالعراق ويصح ما حدث به بالمدينة".

5/ الوليد بن مسلم دمشقي: قال ابن رجب: صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام أحمد  
أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: "سمعت أبا عبد الله سئل  
عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم:  
"عليكم بالباءة" قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي،  
لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق".

28) القاعدة الثامنة والعشرون : رواية الثقة عن غير المطعون فيه (غير  
المجرح) هل تقويه يعني تزكيه أم لا؟ قلت هذه مسألة خلاف بين أهل الجرح  
والتعديل، قال الإمام الذهبي في "الموقظة في علم مصطلح الحديث": ثم لم يضعفه

أحد ولم يحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق.. إلى أن قال.. فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى وأمثال ذلك.. ثم قال: فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة المتفق عليها، لكن كثيرا ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه" قلت وقد انتصر لهذه القاعدة الأستاذ الفاضل عبد الفتاح أبو غده في تحامله على الحافظ ابن القطان الفاسي عندما اعتبر "من لم يذكر فيه ابن أبي حاتم والبخاري جرحا ولا تعديلا" أنه مجهول - يعني مجهول الحال، فقال: "فقد كتب إلي الأخ المفضل والعلامة المحدث الناقد الفقيه فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني من كراتشي في باكستان، حفظه الله ورعاه وأمتع به مايلي: "وجدت في أثناء مطالعتي في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم 36/1/1 قوله "باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه: حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه" انتهى فهذا النص في أن الثقة إذا روى عن رجل لم يضعف، نفعه ذلك، فسكوت البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يدل على تقوية الرجل إذا روى عنه الثقة، ولذلك يقول ابن حجر مرارا: إن البخاري أو ابن أبي حاتم ذكره وسكت عليه أو لم يذكر فيه جرحا" قلت لكنه تناسى أنها قاعدة محل خلاف بين حذاق أهل هذه الصنعة فقد جاء عن أبي زرعة الرازي أنه قال "إذا كان معروفا لا تقويه رواية الثقة عنه وإذا كان مجهولا لا تنفعه رواية الثقة عنه". وقد تقدم أن الحافظ ابن حجر بين في شرح نخبة الفكر أن الجمهور على رد حديث المستور.

**(29) القاعدة التاسعة والعشرون: التمييز بين أنواع المجهول: مجهول العين وهو** من أبهم أصلا في السند أو لم يرو عنه إلا واحدا، ومجهول الحال ويقال له المستور- وهو أحسن حالا من مجهول العين- لأنه هو الذي روى عنه اثنان فأكثر لكنه لم يوثقه أحد، نعم ولم يجرحه أحد، وقد تساهل هنا أيضا الأستاذ عبد الفتاح أبو غده- كما في القاعدة السابقة- وتحامل على الحافظ ابن القطان الفاسي ظلما فقال في حق من ذكره البخاري وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا: "وعلى هذا: فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل، أولى من اعتباره من باب التجهيل وأعطى على ذلك أمثلة تهم هذه القاعدة نذكر منها: قال "قال الزيلعي في نصب الراية" 274، عند ذكر (عبد الرحمن بن سعد بن عمار): "قال الشيخ بن دقيق العيد في "الإمام": ولم يذكر ابن عدي: (عبد الرحمن) بجرح ولا تعديل، فهو مجهول عنده" انتهى قال عبد الفتاح، ويقال في هذا ما قدمته

في نقد قول ابن القطان قريبا، وأعاد الزيّلعي في 278/1 مرة ثانية: هذا الاستنتاج في جهالة (عبد الرحمن) ولم يضعفه إلا ابن دقيق العيد.

وقال الزيّلعي في نصب الرأية: 57/3-158، عند ذكر حديث الطبراني في "معجمه الكبير"، وأورده الزيّلعي مورد الاحتجاج بمعنى الباب، وجاء في سنده (.. عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي... عن يوسف بن الزبير) ما يلي: قال الشيخ ابن دقيق العيد في "الإمام" وعبد العزيز بن عبد الصمد أبو عبد الصمد العمي حدث عنه أحمد، وقال كان ثقة، ووثقه أبو زرعة أيضا، وذكره ابن حبان في "الثقات" في أتباع التابعين وروى له في "صحيحه" ويوسف بن الزبير، مولى عبد الله بن الزبير، ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح ولا تعديل "انتهى، وهذا الحديث نفسه، أورده الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" 282/3، وقال ".. رواه أحمد والطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات" وهذا يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم ليس جرحا ولا جهالة عند الحافظ الهيثمي، فلذا قال في هذا الحديث "ورجاله ثقات" فمن سكت عنه ابن أبي حاتم - ومثاله البخاري - ثقة عند الحافظ الهيثمي.

ثم رأيت كلاما للإمام ابن دقيق العيد، يتلاقى فيه مع رأي الجمهور النقاد المتأخرين الذين يرون (سكوت المتكلمين في الرجال عن جرح الراوي.. يعد توثيقا له)، بل يزيد عليهم في شأن باب هذا التوثيق اتساعا، فقد ذهب رحمه الله تعالى إلى أن خلو كتب الضعفاء - منها الكامل لابن عدي عن ذكر الراوي المذكور بالرواية: يقتضي توثيقه، جاء في "نصب الرأية" للحافظ الزيّلعي 179/1، عقب حديث في باب المسح على الخفين: أخرجه الدارقطني في "سننه" وجاء في سنده (أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث، لا يحتج به.

قال الشيخ ابن دقيق العيد- وهذا الكلام- مدخول من وجهين، أحدهما: عدم تفرد أسد به... الثاني: أن أسدا ثقة ولم ير في شيء من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه، وذكر جماعة من الأكابر والحفاظ، ولم يذكر أسدا، وهو يقتضي توثيقه، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار، وعن أبي الحسن الكوفي "انتهى.

ورأيت للحافظ ابن كثير في هذه المسألة مسلكا أعدل من مسلك ابن القطان، وأقرب إلى مسلك الجمهور، وذلك أنه اعتبر أن من سكتوا عنه (مستورا) وذلك في تفسيره 242/1 في تفسير سورة البقرة، عند كلامه على الحديث الذي رواه الإمام أحمد في "مسنده" 134/2 في (قصة هاروت وماروت) مع الزهراء { } فقد ساق ابن كثير هذا الحديث، من طريق (موسى بن جبير، عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعا) ثم قال (موسى بن جبير، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه) الجرح (والتعديل) ولم يحك فيه شيئا من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال انتهى.



وتابعه على هذا المسلك تلميذه الإمام بدر الدين الزركشي، في كتابه "الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة" محفوظ- فقال في (الباب السابع في القصص والأخبار في كلامه على هذا الحديث: أخرجه أحمد في مسنده من جهة موسى بن جبير عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وموسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في "كتابه" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور الحال" انتهى والشاهد من هذا النص عن ابن كثير خصوص حكمه في قوله "ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مستور الحال" قلت يا فضيلة الأستاذ ما ذا دهاك وأي فرق بين مجهول الحال ومستور الحال عند أهل الصنعة؟ ألا يقول الحافظ ابن القطان الفاسي لا يعرف حاله؟ ألا يقصد بذلك مجهول الحال أو المستور؟ أليس أبو حاتم الرازي سلفه في ذلك؟ ألم يطلق على كثير ممن يعرف حالهم مجهول؟ مع أن أبا حاتم كالبخاري وابن عدي والعقيلي لهم أو هام؟ وللهيثمي الكثير والكثير من الأوهام ومنها ما استدل به الأستاذ قوله "رجاله موثقون" أعطى على ذلك مثالين أو أكثر فقد أخرج في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد حديثاً من رواية عبد الله بن يوسف ثنا ابن لهيعة (..) وقال "رجاله موثقون، وجر ذلك الألباني فقلده ورجاله فيهم القاضي ابن لهيعة لا تقبل عنه إلا رواية عبد الله المقرئ وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب فيما صرح به بالسماع وقد تقدم الرد الكافي والشافعي على هذه النقطة فيما سبق.

**(30) القاعدة الثلاثون :** التمييز بين من روى عنه البخاري ومسلم في الصحيحين من مجاهيل العين ومجاهيل الحال مع غيرهم ممن هذا حاله لإجماع الأمة على تقبل أحاديثهما ورجالهما وهم كثيرون جداً كما استنكر حديثهم الذهبي واعترض على الحافظ ابن القطان الفاسي الطعن عليهم قال الذهبي في "الميزان" في ترجمة (حفص بن بغيل): قال ابن القطان: لا يعرف حاله، قلت لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا لأن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عن عاصره: ما يدل على عدالته وهذا الشيء كثير، ففي "الصحيحين" من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل قلت والإمام الذهبي يعني هنا مجهول العين وفي الصحيحين من هو هذا حاله نعطي أمثلة على ذلك أخذناها من كتابنا: "تنبيه المقلد الساري على حديث من تكلم فيه من الرجال مسلم والبخاري".

1\* طلحة بن الزبير أبو حمزة مولى قرظة بن كعب الأنصاري الكوفي من رجال البخاري ومسلم لم يرو عنه غير عمرو بن مرة، لكن قال ابن حجر: قال عنه النسائي: ثقة قلت وهذا يسمى مجهول العين الذي وثقه غير الراوي عنه.

2\*الحكم بن عبد الله أبو النعمان الأنصاري أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، قال عنه أبو الوليد الباجي في كتابه "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح" أخرج البخاري في الزكاة عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد عنه عن شعبة بن الحجاج حديث أبي مسعود "لما نزلت آية الصدقة كنا نجامل" قال أبو حاتم: هو مجهول: قلت لكن قال عنه في تهذيب الكمال "روى عن سعيد بن أبي عروبة ويزيد بن زريع، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، روى عنه: أبو موسى، ومحمد بن المنهال الضرير، وعقبة بن مكرم وأحمد بن محمد البزي، ومحمد بن مالك العنبري، قال الذهلي، كان ثبتاً في شعبة عاجله الموت، وقال ابن عدي: له مناكير، لا يتابع عليها، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه "مجهول" ألا ترى أن أبا حاتم الرازي سلف هنا لابن القطان الفاسي؟ لكن قال ابن حجر: "ليس مجهولاً من روى عنه أربع ثقات ووثقه الذهلي، ومع ذلك ليس له في البخاري سوى حديث واحد توبع عليه، فقد روى من طريق غندر عن شعبة وقال البخاري: معروف كان يحفظ، وقال الخطيب: كان ثقة يوصف بالحفظ، وقال ابن حبان في الثقات، كان حافظاً أخطأ وثبته وذكره بالضبط عبد الصمد، قلت قال عنه ابن حجر في التقريب "ثقة له أو هام" قلت: بل كان جميع من وثقه تبعاً وتقليداً لما قاله الذهلي قال: "كان ثبتاً في شعبة عاجله الموت" وهذا لا يعد توثيقاً إلا في شعبة، وقال عنه أبو حاتم "مجهول، يعني مجهول الحال وهو المستور وهذه قاعدة نجدها عند ابن حبان واللكنوي وأبو غده والسيوطي فهم ينطلقون منها لتوثيق من خرج له البخاري ولم يجرح وروى عنه أكثر من اثنين وممن تفرد بهم البخاري في هذا الباب نذكر منهم:

3\*بشر بن ثابت: ذكره الباجي في كتابه "الجرح والتعديل" وقال: "قال أبو حاتم: مجهول" ولم يذكره الكلاباذي في "رجال البخاري" لأنه لم يرو عنه البخاري في أصوله بل لم يرو عنه إلا تعليقا وهو من رجال ابن ماجه وغيره من كتب الحديث، قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "روى عن أبي خلد بن دينار وشعبة، وموسى بن علي بن رباح وغيرهم، وروى عنه: الدارمي، والخلال، وأبو رواد الحراني، ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل، وإبراهيم بن مروان وغيرهم، قال أبو حاتم: مجهول، وقال بشر بن آدم الأصغر: ثنا بشر بن ثابت، وكان ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال الدارقطني: ثقة وليس من الأثبات من أصحاب شعبة." قلت والظاهر من حاله أنه زالت عنه جهالة العين برواية الجماعة وجهالة الحال بتوثيق بشر بن آدم، وابن حبان، والدارقطني..

4) بيان بن عمرو: كناه البخاري أبا محمد، وكناه مسلم في كتاب "الكني والأسماء" أبا عمرو في باب العين- وأبا محمد في باب الميم- ووهم في أبي

عمرو- والصواب أبو محمد وهو بخاري أخرج البخاري في التوحيد والحج وغير موضع عنه كما صرح بذلك الباجي وقال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "سعيد بن النضر البغدادي أبو عثمان: سكن أمل جيحون، وروى عن هشيم وعثمان بن عبد الرحمن الواقصي، وغيرهما، وعنه البخاري، والفضل بن أحمد بن سهل الأملي ذكره ابن حبان في "الثقات".

لكن قال ابن حجر في "الهدى الساري": "روى عنه أبو زرعة، وعبيد الله بن واصل شيخ البخاري أثنى عليه ابن المديني ووثقه ابن حبان وابن عدي وقال أبو حاتم مجهول".

5) الحسين بن إسحاق بن زياد أبو علي المروزي: قال عنه الباجي في "التعديل والتجريح": "أخرج البخاري في غزوة الحديبية عنه عن محمد بن سابق، عن مالك بن مغول، سمعت أبا حصين قال: قال أبو وائل: لما قدم سهل بن حنيف من صفين أتيناها نستخبره فقال: اتهموا الرأي" وأخرج عنه محمد بن سابق عن زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال "قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهما" قال أبو حاتم الرازي هو

مجهول" لقبه حسنويه روى عنه: عبدان الأهوازي، وعبد العزيز بن منيب، ومحمد بن مروان القرشي، قال النسائي عن مشيخته، كان صاحب حديث وقال أيضا: شاعر ثقة، قال عنه في تهذيب التهذيب "روى عن روح بن عباد، والنضر بن شمیل، ومعلي بن أسد، وأبي عاصم، وعفان وغيرهم، وعنه البخاري، والنسائي، وعبدان الأهوازي، وعبد العزيز بن منيب، ومحمد بن مروان القرشي، وقال النسائي: شاعر ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن ابن المبارك" قلت لم يقل فيه شيء لكنه أخرجه في الثقات.

6) الحسين بن الحسن بن يسار أبو عبد الله المصري: قال الباجي: "أخرج البخاري في "الاستسقاء" حديثا موقوفا وهو في الأصل مسند عن محمد بن مثنى عنه عن ابن عون، قال أبو حاتم: هو مجهول" وروى عنه موسى بن إسحاق الأنصاري روى عنه أحمد بن حنبل، والزعفراني، والفلاس، وبندار، وأبو موسى، ومحمد بن هشام بن أبي خيره، ونعيم بن حماد، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: من أصحاب ابن عون المعدودين من الثقات وقال ثقة دلهم عليه ابن المهدي: كان يحفظ عن ابن عون وكان حسن الهيئة، ما علمته ثقة، كتبنا عنه" وهو من رجال البخاري ومسلم والنسائي، وقال النسائي ثقة، وقال ابن حجر، قلت قال الساجي ثقة صدوق مأمون تكلم فيه أزهري بن سعد فلم يلتفت إليه ومثله يحول من هذا الموضع - يعني كتاب الضعفاء- وقد احتج به مسلم والنسائي وروى له البخاري حديثا واحدا توبع عليه".

7-) محمد بن جعفر أبو جعفر الكوفي: قال عنه الباجي في "التعديل والتجريح":  
أخرج البخاري في: الهبة عنه عن محمد بن فضيل، ولم أجد له ذكرا في غير هذا  
الكتاب ويشبه أن يكون مجهولا" قلت لكنه تعقبه محققه أحمد البزار قائلا: قال  
المقدسي في كتاب الكمال روى عنه محمد بن فضيل بن غزوان، وجابر بن نوح  
الحماني، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، ووكيع بن الجراح، وروى عنه:  
البخاري ويعقوب بن شيبه، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الخولاني" قلت وهذا  
ينفي عنه جهالة العين لكن لا ينفي عنه جهالة الحال {...} وإنما أشكل أمره على  
من أشكل عليه كون البخاري، ضعفه فكيف يخرج عنه في صحيحه، والجواب على  
ذلك ما ذكره ابن عدي من أنه إنما استشهد به خاصة والله تعالى أعلم..".

8 -) محمد بن يزيد الكوفي: قال عنه الباجي في التعديل والتجريح" أخرج  
البخاري عنه في فضائل أبو بكر، قال أبو حاتم: مجهول" قلت: قال عنه في تهذيب  
التهذيب " روى عنه البخاري وأبو كريب ويعقوب بن سفيان وعبد الله بن عبد  
الرحمن الدارمي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وغيرهم ذكره ابن حبان في  
الثقات، وقال البخاري في التاريخ: محمد بن يزيد الكوفي سمع الوليد بن مسلم  
وضمرة بن ربيعة وقال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه". فتبين أن جهالته جهالة حال  
لا جهالة عين.

9 -) سعيد بن مروان: قال عنه الباجي "ذكره أبو عبد الله فيمن انفرد به البخاري:  
أخرج البخاري في تفسير سورة {اقرأ باسم ربك} عنه عن محمد بن عبد العزيز  
ابن أبي رزمة، وأبي حذيفة، ويحيى بن معين، وأحمد بن عبد الله بن يونس،  
وسليمان بن حرب، وأبي معمر، والقعنبى، وأبي عبيد القاسم بن سلام، ومسدد  
 وغيرهم، وعنه البخاري حديثا واحدا، وابن ماجه آخر من رواية أبان بن عثمان  
عن أبيه، وابن خزيمة، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمد بن المسيب  
الأرغواني، ويعقوب بن يوسف الشيباني وغيرهم... وقال الخطيب وكان صدوقا"  
قلت من أين له هذا التوثيق وهو متأخر عنه بقرون وابن عدي أقرب منه وقال عن  
سعيد بن مروان: لا يعرف وهو من عصره فلعله يقصد لا يعرف حاله وأظن أن  
الخطيب البغدادي مثل ابن حبان وغيرهما يوثقون كل من خرج له الشيخان ولم  
يجرح.

10-) سعيد بن النضر - أبو عثمان البغدادي: قال عنه الباجي في "التعديل  
والتجريح": أخرج البخاري في أول كتاب التيمم عنه عن سنان عن هشيم وفي  
تفسير [ إذا السماء انشقت ] مفردا عن هشيم حديث [ لتركبن طبقا عن طبق ] بعد  
حال".

وقال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "سعيد بن النضر البغدادي أبو عثمان: سكن أمل جيحون، روى عن هشيم وعثمان بن عبد الرحمن الواقصي، وغيرهما، وعنه: البخاري والفضل بن أحمد بن سهل الأملي ذكره ابن حبان في الثقات".  
11) إسحاق بن أبي عيسى واسمه جبريل: قال عنه الباجي في التعديل والتجريح: "أخرج البخاري في التوحيد عنه عن يزيد بن هارون عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة يحرسونها**". قال عنه أحمد بن عدي "إسحاق بن أبي عيسى واسطي أو بغدادي وليس بالمعروف".

12) أسباط بن اليسع البصري: قال عنه الباجي "أخرج البخاري في البيوع، عن محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي، عنه، عن هشام الدستوائي... قال أبو عبد الله: له حديث واحد وذكره الدارقطني، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول". واكتفى ابن حجر في تهذيب التهذيب بقوله: "روى عن محمد بن سلام البيكندي، ويوسف بن زهير، وأبي سعيد الوليد بن محمد السلمى صاحب شعبة، روى عنه: حامد بن بلال المؤدب، ومحمد بن عمرو بن سلمان النيسابوري المعروف بابن عمرويه، وعدة" فهو مجهول الحال وقد نضيف إلى ذلك من رجال مسلم أمثلة على أن نكمل القائمة في كتبنا المتعلقة بمن تكلم فيه من رجال كل من الصحيحين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر من رجال مسلم كلا من:

13) أبي سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز يروي عن أبي هريرة من رجال مسلم وهو مستور أو مجهول الحال قال عنه ابن المديني: مجهول وقد روى عنه غير واحد، قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" روى عن: أبي هريرة والحسن البصري، روى عنه صفوان بن سليم، ومحمد بن عجلان، والعلاء بن عبد الرحمن، وأسامة بن زيد الليثي، وداود بن قيس الفراء " {م د س ق}.

14) عبید الله بن عبد الله بن الأصم العامري {م د س ق} قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" عن عمه اليزيد بن الأصم وعنه: عبد الواحد بن زياد، ومروان بن معاوية، وابن عيينه" ولم يذكر شيئاً عن حاله.

15) عقبة بن التوأم (م) قال عنه في "تهذيب التهذيب": "عن أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة حديث "الخر من هاتين الشجرتين" وعنه: وكيع، روى له مسلم هذا الحديث مقرونا بالأوزاعي عن عكرمة بن عمار كلهم عن أبي كثير، قلت: قرأت بخط الذهبي: لا يعرف" قلت لذلك قال عنه في تقريب التهذيب" مقبول من السابعة".

- 16) قرفة بن بهيس العدوي أبو الدهماء البصري (م 4) روى عنه: حميد بن هلال العدوي فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث ويقال ابن بهيس وقال العجلي بصري تابعي ثقة.
- 17) محمد بن عبد الله بن أبي رافع الفهمي ويقال محمد بن عبد الرحمن {م س ق} قال في "تهذيب التهذيب" روى عن عبد الله بن جعفر حديث **"أطيب اللحم الظهر"** وعنه "مسعر بن كدام.
- 18) محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المدني أخ أبي بكر {خت م س} روى عن: عائشة، وعنه: الزهري، قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث وقال السلفي ثقة وقال الأزدي في الضعفاء محمد بن عبد الرحمن بن الحارث: قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. قلت قد بين ابن القطان أنه يطلقها على من كان قليل الحديث.
- 19) محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة (م) روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعباد بن أوس، وعنه يحيى بن أبي كثير يقال هو ابن ثوبان قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب": وقع كذلك في فضائل القرآن من البخاري فأخرج من طريق سفيان عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن عبد الله بن عمرو.
- 20) محمد بن عمرو الياضي البصري الرعيني (خ م س) روى عن ابن جريج والثوري وعنه ابن وهب، "قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: شيخ لابن وهب، قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" قال ابن يونس: روى عنه ابن وهب وحده، وهو قريب السن من ابن وهب، حدث بغرائب وذكره ابن حبان في الثقات له في مسلم حديث واحد متابعة وروى له النسائي حديثه عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر **" لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته "** قال ابن عدي: له مناكير وقال ابن القطان لم تثبت عدالته صرح بذلك أبو الوليد الباجي في كتابه "التعديل والتجريح"- عن يزيد بن هارون، والنضر بن شميل، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، قال أبو حاتم الرازي هو شيخ مجهول والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل يريد ما أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ أخبرنا أبو الحسن الدارقطني حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن مشيكان أبو سعيد المروزي حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري حدثنا بيان بن عمرو، حدثنا سالم بن نوح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" الصابر، الصابر، عند الصدمة"** وقد تابعه حنش بن حرب الخراساني عن سالم بن نوح.

## الفصل الرابع: في ألفاظ التوثيق أو التعديل وفي ألفاظ التجريح .

قام أئمة هذا العلم الجهابذة الحذاق منذ القرن الثاني للهجرة برسم ألفاظ للتعديل أو التوثيق وأخرى للتجريح. وكان أول من رتب هذه الألفاظ- كما تقدم في نشأة هذا العلم- الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه القيم الذي يرويه عن الجهبذين الحافظين الرازيين أبي زرعة وأبي حاتم في "الجرح والتعديل" وهي كثيرة - يعني هذه الألفاظ- ومتشعبة و متباينة و بالتالي فإنه من الصعب ترتيبها لأنها عبارات متباينة جدا ومتفاوتة تفاوت النقاد في ألفاظهم لأسباب كثيرة منها المشارب والحدة والتعننت والمقاصد، نذكر منها هنا انطلاقا من تقليد المحدثين لآخر من رتبها ألا وهو الحافظ ابن حجر قبل التعليق على كل لفظ من هذه الألفاظ وهي: ست درجات في التعديل وست درجات في التجريح:

**الدرجة الأولى:** كل عبارة دلت على اسم من أسماء التفضيل وما أشبه ذلك مما يدل على المبالغة مثل قول هشام بن حسان "حدثني أصدق من حدثت عنه من البشر: محمد بن سيرين" ومثل قول الشافعي في ابن مهدي "لا أعرف له نظيرا في الدنيا" قلت ينبغي أن يضاف إلى هذه الدرجة من قيل له إمام أو أمير المؤمنين في الحديث. قال ابن عدي "سمعت منصور الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامه الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن إمام أئمة المسلمين- وهو النسائي- وقال أبو علي النيسابوري: سألت النسائي وكان من أئمة المسلمين" قلت هل يدخل فيها من تجاوز القنطرة من فقهاء الأمصار لإمامته أم لا؟ الظاهر أنه يدخل فيها إذا لم يجرح بجرح مبين كمحمد بن إسحاق الذي قال عنه شعبة" أمير المؤمنين في الحديث" فقد ثبت أنه مدلس من المرتبة الثالثة فلا تقبل عنعنته.

**الدرجة الثانية:** الدلالة على توثيق الراوي أو غيره بتكرار العبارة للتعديل "ثقة ثقة" أو "ثقة حجة" أو "ثقة مأمون" الخ.. ومثال ذلك قول ابن عيينة "حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة... "تسع مرات" وكأنه سكت لانقطاع نفسه وكقول ابن سعد في شعبة: "ثقة مأمون ثبت صاحب حديث" وكقولهم " ثقة حجة حافظ" وقال سليمان بن حرب: أخبرنا سليمان بن المغيرة العدل الرضا الأمين المأمون وهذه هي الدرجة الأولى عند الذهبي وكذلك عند الحافظ العراقي حيث قال في شرح ألفيته "فالمرتبة الأولى: العليا من ألفاظ التعديل- ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح- هي إذا كرر لفظ التوثيق إمام مع تباين اللفظين... وإما مع إعادة اللفظ الأول".

**الدرجة الثالثة:** تفيد الضبط والإتقان مثل: ثبت، ومتقن، وحافظ، وحجة، وكأنه مصحف، وثقة، وهذه هي المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وقلده في ذلك ابن

الصلاح وغيره كالخطيب البغدادي الذي قال: أرفع العبارات أن يقال: حجة أو ثقة، وخالف محمد السخاوي في "فتح المغيب شرح ألفية الحديث" حيث بين أن الضبط والإتقان مترادفان، وأن الحجة أقوى من الثقة قال: "فكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن شرحبيل، فقال: قال الآجري: فقلت هو حجة قال الحجة أحمد بن حنبل، وكذلك قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة ليس بحجة".

**الدرجة الرابعة:** عبارات لا تشعر بالضبط مثل: صدوق إن شاء الله، أو محله الصدق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، أو خيار الناس، أو مأمون قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: من قيل فيه ذلك "هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه" قال ابن الصلاح: "هو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه".

**الدرجة الخامسة:** عبارات لا تشعر بالضبط وكذلك هي دون التي قبلها من حيث الصدق والأمانة مثل: محله الصدق، إلى الصدق ما هو، روي عنه، شيخ وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، وزاد الحافظ ابن حجر إقران "صدوق" مع لفظ مجرح مثل: صدوق يهم، صدوق تغير بأخرة، صدوق رمي بالثبوع أو القدر أو التهجم أو النصب.

**المرتبة السادسة:** يكتب حديثه للاعتبار، وصالح الحديث.

وأما مراتب التجريح فهي أيضا ستة مراتب كذلك نذكر منها كما يلي:

**المرتبة الأولى:** وهي أدناها: ما قرب من التعديل: مثال ذلك: لين الحديث: فمن كان هذا حاله فإنه يكتب حديثه للاعتبار وأضاف إليها الحافظ ابن حجر: فيه لين، وفيه مقال، وضعف، وتعرف وتكرر، وليس بذاك، وليس بالمتين، وليس بحجة وليس بعمدة وتكلموا فيه، ومطعون فيه، سيئ الحفظ، الخ.. ليس يحمده، وللضعف ما هو، وغيره أوثق منه، الخ..

**المرتبة الثانية:** وهي مثل التي قبلها تفيد القرب من التعديل كذلك لكن أوصاف هذه المرتبة أقرب من التجريح مثل: منكر الحديث، ومضطرب الحديث، لا يحتج به وواه، وضعفه، وضعيف الحديث أو حديثه منكر أو له مناكير.

**المرتبة الثالثة:** توحى بالضعف الظاهر كقولهم: ضعيف جدا، ومطروح الحديث وارم به، وواه بمره، وليس بشيء، لا يساوي شيئا، وتالف، ولا يساوي فلسا، الخ...

**المرتبة الرابعة:** أضعف من التي قبلها وهي متهم بالكذب، ومتهم بالوضع، ويسرق الحديث، وساقط بمره، وهالك لا يعتبر به، تركوه، ومتروك الحديث، وذهب الحديث، الخ...



**المرتبة الخامسة** تفيد الكذب الصريح ومثاله: دجال، ووضاع، ويكذب، ووضع حديثاً، الخ... ويضاف إلى ذلك قول الشافعي "ليس بشيء" قال المزني صاحب الشافعي "سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول فلان كذاب فقال لي: يا إبراهيم أكس أفاضك أحسنها، لا تقل فلان كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء".

**المرتبة السادسة** وهي أسوأ حال من التي قبلها وكلاهما خصلتا سوء وهي أوصاف تفيد المبالغة في الكذب والعياذ بالله مثال ذلك: أكذب الناس، وأوضع الناس، وإليه المنتهى في الوضع، وركن الكذب، ومنبع الكذب، الخ... وذهب أهل التعديل والتجريح إلى أنه من وصف بوصف من ألفاظ الدرجة الخامسة أو السادسة من مراتب التعديل كتب حديثه للنظر والاعتبار، والموصوف بهما متوسط الخطأ فيقبل حديثه مع الشاهد والاعتبار بغير اختبار الضبط من عرف أنه ضابط والنظر فيه، ويعتبر عند كثير من الأصوليين والفقهاء بدون اعتبار.

قلت وعلم الأسانيد ومعرفة الرجال – يعني علم التعديل والتجريح – ليس بالشيء السهل لأنه هو الفصل بين الجد والهزل، والحديث دين، وقد قال فيه القاضي عياض بن موسى اليحصبي في كتابه "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" نقلاً عن عبد الله بن المبارك رحمه الله وإيانا بأسناده الخاص أنه قال "الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" وذكر هذا الأثر الحاكم في "معرفة علوم الحديث".

لذلك رأينا من الضروري شرح هذه المصطلحات ودعمها بالأمثلة المفصلة أو المبينة حتى يفهمها القارئ الكريم فهما تماماً لا إشكال فيه لأنها باب هذا العلم النفيس يظل كاللبغاء يكررها يقوله المحدثون العلماء دون أن يفهمه ويقلد الفقهاء ولو استشهدوا بالبلايا والأحاديث الباطلة والموضوعة التي يرويها هؤلاء الضعفاء والمتروكون وهو أحياناً يظنهم أولياء أو على الأقل علماء وكم هم علماء ضعفاء.

## **الفصل الخامس: شرح ألفاظ التعديل والتجريح مع الأمثلة.**

لقد نهض باكرًا منذ العقد الثاني من القرن الثاني للهجرة إلى تدوين ألفاظ التعديل والتجريح وإن أول من رتب هذه الألفاظ وجمعها في كتاب مستقل هو الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مع أنه سبقه غيره إلى ذلك كما بينا في فصل "الكتب

المؤلفة في الباب" فهذه الألفاظ كثيرة ومتشعبة فمن الصعب ترتيبها لأنها عبارات متفاوتة تفاوت النقاد في ألفاظهم ومدلولات تلك الألفاظ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر حسب علو الوصف ونزوله:

استعمال اسم التفضيل: كأوثق الناس، وأثبت الناس ونحوه، وهذه ألفاظ لا تخفى على أحد وقد مثلوا لذلك بقول الإمام الشافعي في ابن مهدي: لا أعرف له نظيرا في الدنيا، وقد تردد في ذلك السندي، وكقول عبد الله بن محمد بن علي بن نبيل الحافظ أبو جعفر النبيلي الحراني، قال أبو داود: ما رأيت أحفظ منه وكان أحمد يعظمه، وقد تقدمت أمثلة على ذلك في الفصل الرابع كما يدخل في هذه الألفاظ قولهم: لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه، وتساألني عن فلان؟. تكرير اللفظ: كثرة ثقة، أو ثقة ثبت، وثقة حجة، وثقة حافظ، وهذه الألفاظ أيضا لا تشكل استشكالا فهي بديهية ومثالها قول ابن عيينة في عمرو بن دينار: ثقة ثقة ثقة تسع مرات وقال أبو داود عن عقبة بن مكرم الضبي الهلالي: ثقة ثقة من ثقات الناس فوق بNDAR في الثقة".

صفات الثقة العدل "ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل حافظ أو عدل ضابط، كأنه مصحف.

قولهم ثقة وهو الذي يقبل حديثه إذا اتصل إسناده وخلا من العلة والشذوذ ومثاله: عبيد الله بن المغيرة بن معيقب السبائي أبو المغيرة المصري: قال أبو حاتم: صدوق وعده يعقوب بن سفيان في الثقات، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقول أبي حاتم عن نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل القرشي الجمحي: "حجة يحتج بحديثه".

متقن: مثاله ما نقله أبو حاتم عن أبيه عن أبي حاتم لما سأله عن إسرائيل بن يونس، قال: "ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، فهي وإن كان فيها تكرار اللفظ صالحة كمثال: أبي بكر بن إبراهيم عدل حافظ وعبد الله بن مسلمة: عدل حجة. (ج) ثبت: أي أنه ينتهت في الآثار قبل روايتها ونشرها بين الناس فتثبت فيما يرويه ومثاله قول الإمام أحمد بن حنبل عن شيخه إسماعيل بن عليه "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة".

(د) حجة: يعني أنه يحتج بقوله وذلك هو العدل ومثاله ما قاله أبو حاتم عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب، قال عنه "بصري ثقة حجة" مع أن في هذا الدليل تكرار اللفظ وذلك من المرتبة التي قبلها ومثال ذلك أيضا: قولهم عن قيس بن أبي حازم كما في الكاشف – قيل عنه "حجة كاد أن يكون صحابيا".

هـ) عدل حافظ: يمكن التمثيل لذلك بمحمد بن أبان وزير البلخي، أبو بكر بن إبراهيم المستملي، يلقب حمدويه، وكان مستملي وكيع: عدل حافظ أو ثقة حافظ كما في كتب التعديل والتجريح. وهذا فيه تكرار اللفظ أو تأكيد، و) عدل ضابط ومثاله قره بن خالد السدوسي البصري: عدل ضابط أو ثقة ضابط كما في كتب التعديل والتجريح. ي) مصحف ومثال ذلك الأعمش - شيخ أبي حنيفة- كان يقال له "المصحف المصحف".

**تنبيه:** كل هذه الأوصاف قد يأتي تجريح يخصها مثال ذلك: التدليس أو الاختلاط أو الإرسال وهو انقطاع، الخ.. ثم تأتي مرتبة رابعة دون التي قبلها تطلق عليها أوصاف منها: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، أو مأمون، أو خيار، أو ليس به بأس، الخ.. وروى أبو خيثمة عن يحيى بن معين أنه قال- لما سأله عن معنى ما قاله- "فلان ليس به بأس، فلان ضعيف" فأجابه قائلاً: "إذا قلت لك لا بأس به فهو ثقة، وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه" قال الحافظ العراقي ولم يقل ابن معين إن قولي ليس به بأس كقولي ثقة، حتى يلزم منه التسوية، إنما قال إن من قال فيه هذا فهو ثقة، ولالثقة مراتب، فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة: "قلت هذا راجع إلى مدلول ألفاظ كل جهبذ وقد بيناه في محله، وقد استدل الحافظ العراقي بابن مهدي الذي قال: حدثنا أبو خلدة فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً، الثقة شعبة وسفيان، وحكى المروزي قال: سألت ابن حنبل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال لا تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان" وقد ذهب الذهبي وتبعه العراقي إلى أن محله الصدق مؤخر عن قولهم صدوق" فهذه المصطلحات تستحق الدعم بالأمثلة: صدوق: من الصدق وهو دون الثقة في رواية الأخبار لأن الصدوق قد يكون سيئ الحفظ أو يكون صاحب أوهام أو صاحب بدعة أو مدلس إلى غير ذلك من النعوت التجريحية التي تحطه من الثقة إلا إذا كان النعت مقدماً من طرف أبي حاتم وابن معين وشعبة والقطان وابن القطان، الخ... ومثال صدوق عند عبد الرحمن بن أبي حاتم: أحمد بن إسحاق بن صالح بن عطاء الوزان الواسطي بسامرا كتبت عنه مع أبي وهو صدوق، وأحمد بن الحسن وأبو الحسن الترمذي قال عنه أبو حاتم صدوق وكذلك أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس قاله ابن مردويه وأحمد بن منيع.

محل الصدق: ينبغي أن تكون المرتبة التي هي أسفل من هذه وكذلك "الصدق ما هو" ومثاله قول أبي زرعة الرازي عن أحمد بن بشير أبي بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي "محل الصدق".

(ج) لا بأس به: يعني متوسط ومثال ذلك عند أبي حاتم أحمد بن عمرو بن سرج أبو الطاهر المصري من رجال الصحيحين، قال عنه أبو حاتم لا بأس به وكذلك إبراهيم بن نافع كلاهما من رجال الصحيح.

(د) مأمون من الأمن على الحديث لأنه لا يسرقه ولا يكذبه ومثال ذلك ما نقله عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" عن الأوزاعي أنه قال عن إسماعيل بن عبيد الله أبي عبد الحميد المخزومي "مأمون".

(هـ) خيار: وقد تقدمت أمثلة ترادف هذه الكلمات الثلاثة فلا بأس بتكرار ذلك للتوكيد: مثاله: خالد بن دينار أبو خلد التميمي السعدي البصري: قال عبد الرحمن: حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا عمرو بن علي سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: حدثنا أبو خلد، فقال له رجل كان ثقة؟ قال: كان صدوقا، وكان مأمونا، كان خيارا، الثقة شعبة وسفيان".

(و) ليس به بأس: مثال ذلك أحمد بن بشير أبو بكر المخزومي الكوفي، قال النسائي كما بينا ذلك في مدلول ألفاظ كل جهبذ وقد قال عنه أبو زرعة الرازي: صدوق".

(ي) جيد الحديث: تفيد في الظاهر التعديل لكن تجويد الحديث يوحى بالوهن ومثاله قول دحيم عن معاوية بن أبي سالم "جيد الحديث".

(5) ثم تأتي مرتبة خامسة تضم ألفاظ هي: شيخ فيكتب حديثه وينظر فيه وزاد العراقي على ابن أبي حاتم: محل الصدق والصدق ما هو: وشيخ وسط مكرر، حسن الحديث وزاد عليهم البلقيني: صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهمل، صدوق له أو هام، صدوق تغير بآخره، وقال يلحق بذلك من رمي بنوع من أنواع البدع، كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتهمم قلت وهذه الألفاظ تجعل صاحبها يقبل حديثه إذا وافق الثقات فهو حسن لغيره أو صالح في بعض الحالات مردود في بعض الحالات الأخرى، وينبغي أن نضرب لذلك أمثلة:

شيخ فيكتب حديثه وينظر فيه: شيخ: أبو كثير مولى آل جحش: تابعي وقيل له صحبة من رجال {دس} الفضل بن العلاء أبو العباس ويقال أبو العلاء الكوفي قال عنه أبو حاتم شيخ يكتب حديثه {خس} وقال أبو حاتم عن إسحاق بن راشد الأموي مولا هم: هو شيخ.

شيخ وسط مكرر، فلان روى عنه الناس، وسط، مقارب الحديث: مثال ذلك قول أبي حاتم الرازي عن إسماعيل بن زكريا الخلقاني "حديثه حديث مقارب" وكذلك

سليمان بن بلال أبو أيوب من رجال الصحيح، قال عنه أبو حاتم الرازي "هو مقارب".

(ج) حسن الحديث: مثال ذلك من رجال الصحيح إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي: قال عنه أبو حاتم "يكتب حديثه وهو حسن الحديث" ومثاله أيضا حريز بن عثمان الرحبي الحمصي: قال أبو حاتم: حريز بن عثمان حسن الحديث.

(6) ثم تأتي مرتبة سادسة وهي: صالح الحديث يكتب للاعتبار وزاد العراقي على ابن أبي حاتم الرازي: صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، وصويلح، ومقبول: قلت وكذلك ألفاظ: صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أو هام، صدوق تغير بآخره، ومن كان صدوقا رمي بنوع من أنواع البدع لم يكن داعية لها كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتهجم.

**صالح الحديث للاعتبار**: مثال ذلك من رجال الصحيح إبراهيم بن يزيد بن شريك قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث ومثال ذلك أيضا من الصحاح إسماعيل بن زكريا بن مرة، قال عنه أبو حاتم: هو صالح.

**صدوق إن شاء الله**: ومثال ذلك قول ابن معين عن منصور بن أبي مزاحم صدوق إن شاء الله" وكقول ابن سعد عن موسى بن علي بن رباح اللخمي، قال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله، وكذلك قال ابن سعد عن عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري يكنى أبا أمية: كان ثقة إن شاء الله، وإن كانت ثقة إن شاء الله تختلف عن صدوق إن شاء الله، وإنما قدمنا ذلك كمثال.

(ج) أرجو أن لا بأس به: هذا لفظ يستعمله أحمد بن حنبل مثال ذلك عندنا من رجال الصحيح محمد بن حميد أبو سفيان المعمرى، قال عنه أحمد بن حنبل كما في كتاب "الجرح والتعديل" أرجو أن لا يكون به بأس" وقال أيضا عن المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي من رجال الصحيح "ما بحديثه بأس".

(د) **صويلح**: قال الذهبي في كتابه "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": أبو غالب الباهلي البصري الخياط، نافع أو رافع: صويلح. وقال عن يحيى بن طلحة اليربوعي: قال الذهبي في الميزان: صويلح الحديث، وقد وثق، قلت وثقه ابن حبان وقال عنه النسائي ليس بشئ من رجال {ت.ق}.

(و) (مقبول): ومثال ذلك كما في التقريب - زرعة بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن قال عنه "مقبول من الثالثة، وكذلك القاسم بن عاصم التميمي، يقال الكليني قال عنه في التقريب: "مقبول" {خ.م.مد.ش.س}. قلت والمقبول عند ابن حجر هو مجهول الحال أو المختلف فيه فيكون صالحا للمتابعة.

ي) صدوق سيئ الحفظ: مؤمل بن إسماعيل البصري، أبو عبد الرحمن نزيل مكة، صدوق سيئ الحفظ { خت، قد، س، ف } ومثاله موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري، صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف { خ د ت ق }.

ي1) **صدوق يخطئ**: ثقة يخطئ: يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي أخرج له الجماعة ومثله حبيب بن أبي حبيب الجرمي البصري والأنماطي روى له { م س ق ع خ }. ومثله حجاج بن أبي زينب السلمي أخرج له { م د س ق }.

ي2) صدوق يهيم أو له أو هام: إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي من رجال البخاري ومسلم ومثله أسامة بن زيد اللبثي مولا هم من رجال مسلم والأربعة وروى له البخاري تعليقا. ومثله حرب بن أبي عالية، أبو معاذ البصري، قيل اسم أبي العالية مهران أخرج له { م س }.

ي3) **صدوق تغير بآخره**: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بحشل يكنى أبا عبيد الله من رجال مسلم. عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدى، أبو عمرو البصري المؤذن، ثقة، تغير فصار يتلقن " { خ 4 } عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط " { خ 4 }. صالح بن مهران مولى التوأمة صدوق اختلط بآخره وميزوا صالح حديثه من طالحة قالوا من روى عنه قبل الاختلاط فحديثه صحيح ومن هؤلاء عبد الرحمن بن أبي ذئب لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

ي4) **صدوق رمى ببدعة ليس داعيا لها**: بشر بن السري أبو عمرو الأفوه البصري المكي: ثقة، متقن طعن فيه برأى جهم أخرج عنه الستة لأنه تاب عن بدعته.

بشير بن المهاجر الكوفي الغنوي: صدوق لين الحديث رمى بالإرجاء أخرج له مسلم والأربعة ومثله حاجب بن عمر الثقفي أبو خشينة بصري ثقة رمى برأى الخوارج روى عنه { م ت د } .

وحرب بن ميمون الأكبر، أبو الخطاب الأنصاري مولا هم صدوق رمى بالقدر أخرج له { م ت فق }. وفضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي الكوفي أبو عبد الرحمن صدوق يهيم رمى بالتنشيع { خم 4 }. وعمرو بن حماد بن طلحة الفناد، أبو محمد الكوفي صدوق رمى بالرفض { بخ م د س فق }.

حريز بفتح أوله وكسر الراء بن عثمان الرحبي الحمصي ثقة ثبت رمى بالنصب { خ 4 }.

5) ثم تأتي مرتبة خامسة كلها تجريح صريح وأدناها ما قرب من التعديل وهي:  
لين الحديث، فيه لين، فيه مقال، ضعف، تعرف منه وتكرر، ليس بذلك، ليس  
بالمتمين، ليس بحجة، ليس بعمدة، مطعون فيه، سيئ الحفظ هالك.  
أ) لين الحديث وفيه لين وفيه مقال: أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر  
الأنصاري من رجال مسلم والترمذي والنسائي ومثله سلمان بن موسى الأموي  
مولاهم الدمشقي روى عنه {م 4}.

وكذلك مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدي المكي الحجبي  
أخرج له {م 4} وكذلك عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري المدني {م 4} د  
س ق}.

ب) ضعف، تعرف وتكرر، ليس بذلك، ليس بالمتمين: (ضعف: إسماعيل بن  
إبراهيم بن مهاجر: ضعف من رجال {ت ق} ليس بالمتمين أو ليس بالقوي: محمد  
بن زيد العبدي وعنه محمد بن إبراهيم الباهلي: قال الدارقطني ليس بالقوي.  
صدوق له مناكير: قررة بن عبد الرحمن بن حيويث المعافري البصري {م 4} {4}  
مقارب الحديث: مثال ذلك قول البخاري عن عبد الله بن محمد بن عقيل لما سأله  
الترمذي عنه: مقارب الحديث.

ج) ليس بحجة مطعون فيه، سيئ الحفظ، ضعيف، مضطرب لا يحتج به: مجهول:  
مثال سيئ الحفظ: محمد بن جابر الحنفي اليمامي من رجال (دق)، مثال مجهول:  
محمد بن إبراهيم الباهلي عنه جهضم بن عبد الله من رجال {ت ق} {4}.  
مثال مضطرب الحديث: إسماعيل بن إبراهيم عن صحابي مضطرب الحديث من  
رجال أبي داود (حديثه في النكاح). وكذلك يحي بن سليمان بن أبي صالح قال عنه  
أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بالقوي يكتب حديثه، قال عنه البخاري منكر  
الحديث من رجال (د ت س) محمد بن يونس الجمال ضعفه ابن حجر في التقريب  
وزعم أنه من رجال مسلم ولم يذكره ابن منجويه الأصبهاني في رجال صحيح  
مسلم.

د) منكر الحديث وحديثه منكر، رد حديثه، مردود الحديث: قال الذهبي في  
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: "رشيد بن كريب العباسي: قال  
البخاري: منكر الحديث، روى عنه: (ت ق) وقلت ومن رجال البيهقي: عبد الله بن  
محرر المثني، قال الإمام أحمد بن حنبل: منكر الحديث لأنه روى حديث: "عق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد البعثة" وذكره مسلم في مقدمة  
صحيحه بأنه ممن لا تحل الرواية عنه، وكذلك رائدة بن أبي الرقاد الباهلي أبو  
معاذ: قال البخاري منكر الحديث من رجال النسائي مع أن منكر الحديث عند  
البخاري لا تحل الرواية عنه.

(هـ) ضعيف جدا، واه بمره، أرم به، ليس بشيء لا يساوي شيئا، مطروح الحديث (واه) مثاله في الكاشف: عبد الله بن محمد التميمي: واه من رجال (ق) مطروح الحديث أو متروك الحديث: محمد بن سالم الهمداني أبو سهل: قال أبو حاتم شبه متروك وقال النسائي: لا يكتب حديثه من رجال (س) وزهير بن مرزوق: واه من رجال (ق). علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري. {بخ م4}

(و) ذاهب الحديث: ساقط، هالك: أما مثال ذاهب الحديث فهو: حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز القارئ قال عنه أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وأما مثال ساقط فهو عندنا: الحسين بن علي بن يزيد الكريسي الفقيه البغدادي قال عنه الأزدي: ساقط لا يرجع إلى قوله، الخ..

(ي) ضعيف اختلط: عبدة بن معتب الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير ضعيف واختلط بآخره ما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي {خت دت ق}.

(ي1) غير ثقة ولا مأمون، متهم بالكذب أو بالوضع، له طامات وأوابد و يأتي بالعجائب:

عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري أبو محمد المدني متروك نسبه ابن حبان إلى الوضع أخرج له مسلم والترمذي.

أسيد بن زيد بن نجيح الجمال من رجال البخاري قال في الميزان "روى عنه البخاري حديثا قرنه بآخر وابن وارة وإسماعيل بن سمويه: كذبه ابن معين وقال النسائي متروك وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان يروي عن الثقات المناكير ويسرق" انظر كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري".

(ي2) كذاب يكذب، دجال، وضاع، يضع حديثا، فلان له بلايا: مثال محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي كذبه الدارقطني وذكر ابن حبان أنه لا يحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار كان وضاعا للحديث.

يعقوب بن الوليد المدني كذاب قال الحافظ ابن القطان معقبا على حديث الترمذي عن ابن عمر "الوقت الأول رضوان الله" بعد تعليق عبد الحق الاشبيلي حيث قال: يرويه عبد الله العمري وقد تكلموا فيه" قال ابن القطان "يرويه عنه يعقوب بن الوليد المدني وهو كذاب، وقال علي بن الحسن الهسنجاني سمعت يحيى بن معين يقول "بالكوفة كذابان أبو نعيم النخعي وأبو نعيم ضرار بن مرثد"



## خلاصة المحور الأول:

### الفصل السادس: تطبيقات أنواع التعديل وأنواع التجريح:

المثال الأول: أخرج الإمام الترمذي في سننه قال: "حدثنا الإمام أحمد بن منيع حدثنا يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله " قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه قال وفي الباب عن علي وابن عمر، وعائشة وابن مسعود" قلت هكذا يرى من قلد الترمذي أن هذا الحديث حسن إلا أنه أعله الحافظ عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام بعبد الله العمري وأدى به هذا الإعلال إلى تحامل الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه "كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" كما في رسالة الحافظ إبراهيم بن الصديق الغماري لنيل الدكتوراه في الحديث قال: "أنكر ابن القطان في كتابه على أبي محمد عبد الحق كونه أعل الحديث بالعمري وسكت عن يعقوب، قال: ويعقوب هو علة، فإن أحمد قال فيه: كان من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع وابن عدي إنما أعله به وفي باب ذكره: قلت ولعله نقله من "نصب الراية تخريج أحاديث الهداية" للحافظ الزيلعي أو من حيث نقله الزيلعي لأن رسالته من الأصل وحوله".

وهكذا يتبين للجميع ضرب من أضرب تساهل الترمذي غفر الله لنا وله كل زلة لتحسينه ما رماه أبو حاتم الرازي بالوضع وهو من جهابذة علم علل الحديث ومن نظراء وأقران شيخه البخاري. وتبع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أبا حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن بن أبي حاتم فقال في المجلد الأول من إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل ص 287 "موضوع أخرجه الترمذي ( 321/1 ) والدارقطني (ص 92/1) والبيهقي (ص 435/1) وكذا أبو محمد الخلال في "مجلسين من الأمالي"، (ق 2/134) وعلي بن الحسن بن إسماعيل العبدي في حديثه (ق/ 1/156) والضياء المقدسي في "المنتقى من مسموعاته بمرو"، (ق/2/134) من طريق يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به وضعه الترمذي بقوله "هذا حديث غريب"، وقد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه".

قلت هذا وهم من الألباني فلا معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الوهم والخطأ فالترمذي حسنه لتعدد طرقه فلنتابع الطرق الأخرى التي ذكرها الترمذي هل تستحق قبول الحديث وترقيته إلى الحسن كما زعم ذلك الحافظ الترمذي. أولاً: رواية ابن عباس: من طريق نافع السلمي عن عطاء عنه أخرجها الحافظ ابن المظفر في "المنتقى من حديث هشام بن عمار" والخطيب في "الموضح" والبيهقي في "الخلافيات" كما في تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر وقال فيه "نافع أبو هرمرز وهو متروك" قال البيهقي عند حديث أبي محذورة عن ابن عباس وجريير بن عبد الله وأنس بن مالك مرفوعاً وليس بشيء.

ثانياً: رواية ابن عمر: من طريق ليث بن خالد البلخي ثنا إبراهيم بن رستم عن علي الغواص عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ "فضل الصلاة في أول الوقت على آخره كفضل الآخرة على الدنيا" أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" وعزاه المنذري في الترغيب للدليمي في مسند الفردوس.

وفي إسناد ليث بن خالد البلخي، وعلي الغواص، وإبراهيم بن رستم قال ابن عدي: منكر الحديث.

ثالثاً: علي: أخرجه البيهقي وقال معقبا على حديث أبي محذورة وله أصل في قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأ الحسن بن علي بن زياد ثنا ابن أبي أويس ثنا أبي عن جعفر عن أبيه عن جده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رابعاً: عائشة: لم أقف على سنده في كتب الحديث إلا إذا كان يعني به فضل أول الوقت عموماً.

خامساً ابن مسعود: لم أقف على سندي حديثي عائشة وابن مسعود حتى الآن. إلا إذا كان في فضل أول الوقت كقوله صلى الله عليه وسلم "الصلاة في أول وقتها". قلت وفي الباب أيضاً عن:

سادساً: جريير من طريق عبيد بن القاسم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه به: أخرجه الدارقطني وعنه أحمد بن عيسى المقدسي في "فضائل جريير وابن الجوزي في التحقيق من طريق الحسين بن حميد بن الربيع حدثني فرج بن عبد المهلب ثنا عبيد بن القاسم به وأعله ابن الجوزي بالحسين هذا فقال "قال مطين هو كذاب ابن كذاب" وفيه أيضاً عبيد بن القاسم قال ابن حجر في التقريب "متروك، كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع".

سابعاً: أبو محذورة: يرويه إبراهيم بن زكريا العبدسي نا إبراهيم بن عبد الملك بن أبي محذورة حدثني أبي عن جدي مرفوعاً به بلفظ "أول الوقت رضوان الله ووسط الوقت رحمة الله وآخر الوقت عفو الله" أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجوزي

وقال "إبراهيم بن زكريا قال أبو حاتم الرازي "مجهول" وبه أعله البيهقي أيضا فقال "هو العجلي الضرير يكنى أبا إسحاق حدث عن الثقات بالبواطيل، قاله لنا أبو سعيد الماليني عن أبي أحمد بن عدي الحافظ".

ثامنا: أنس بن مالك: يرويه بقية عن عبد الله مولى عثمان بن عفراء: أخبرني عبد العزيز قال: حدثني محمد بن سيرين عنه مرفوعا: أخرج ابن عدي في "الكامل" قلت يشهد له حديث: عن الوليد بن العيزار قال: سمعت أبا عمرو الشيباني نا صاحب هذه الدار وأشار إلى دار عبد الله بن مسعود ولم يسمه، قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة أول وقتها ، قلت: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قال: قلت ثم ماذا: قال بر الوالدين" ولو استزددته لزداني" أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي والدارقطني – واللفظ له.

قلت وسند علي أمثل وهو: موسى بن جعفر: قال عنه أبو حاتم: ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين، وقال يحيى بن الحسن بن جعفر النسابة: كان موسى بن جعفر يدعى العبد الصالح من عبادته واجتهاده عن أبيه جعفر بن علي بن الحسين بن علي: قال مصعب الزبيري كان مالك لا يروي عنه حتى يضعه إلى آخر، وقال ابن المديني: سئل يحيى بن سعيد عنه فقال في نفسي منه شيء لكن وثقه الشافعي ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم كثير. عن جده علي بن الحسين بن أبي طالب قال عنه العجلي: مدني تابعي ثقة.

فتبين أن هذا الحديث رغم صلاح إسناده يبقى معضلا إن رفع أو مقطوعا على علي بن الحسين وهو المعروف بزين العابدين.

قال الزيلعي معلقا على حديث ابن عمر عند الدارقطني "قال البيهقي في المعرفة" الصلاة في أول الوقت رضوان الله" إنما يعرف بيعقوب بن الوليد، وقد كذبه أحمد بن حنبل، وسائر الحفاظ، قال: قد روي هذا الحديث بأحاديث كلها ضعيفة، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله، انتهى وأنكر ابن القطان في "كتابه على عبد الحق الإشبيلي" كونه أعل الحديث بالعمرى، وسكت عن يعقوب، قال: يعقوب هو علة، فإن أحمد قال فيه: كان من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع، وابن عدي إنما أعله به" فتبين لك أن حكم الألباني بالوضع على الحديث إنما هو تبعا لابن القطان الفاسي وأبي حاتم الرازي لكنه وهم فقال: وأعله الترمذي بقوله غريب" وقد قال الترمذي "حديث حسن" وفي بعض النسخ "حسن غريب" كما أشار إلى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي وسكت على تحسين الترمذي له، وأما البيهقي فتقدم أنه قال "وللحديث أصل في قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر" قلت وتقدمت هذه الأقوال كلها فالحديث أسوأ حالاته يكون مضعفا وهو من أمثل

درجات الضعيف لطرق الطيالسي وأحمد والطبراني وأبي نعيم وبشهاد له حديث ابن مسعود الصحيح، والله تعالى أعلم.

## المحور الثاني:

### علم التعليل والتصحيح أو علم العلل:

ومخه أو زبدته:

### قواعد التعليل والتصحيح

### أو قواعد في علم علل الحديث

#### توطئة المحور الثاني:

يعتبر علم علل الحديث نبراسا لكل مسلم يشل دياجير الجهل وديماس الضلال لأنه من دونه لا يستقيم الدين وذلك لأن الحديث وإن كان الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية فإنه يأتي مبينا وحاصرا لمعاني الأصل الأول لهذه الشريعة وهو القرآن الكريم، فكان بذلك لب الشريعة وقلبها النابض وكان سببا في معرفة مدى هداية المسلم وحبه لله ولرسوله، قال تعالى: { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم } وعن العرياض بن سارية قال: وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة" رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن

رجب، كما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: "ألا هلكتم في حين تركتم الآثار" رواه البيهقي وصححه. قلت وأنى لنا أن نعرف الآثار من دون معرفة علل الحديث، بل بين شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" عند تعليقه على أن أبا بكر الصديق أفضل من عمر لأن عمر محدث [اسم المفعول بفتح الدال مع تشديدها] هذه الأمة وهو الملهم وقد يصيب ويخطئ بينما أبو بكر الصديق محدث [اسم الفاعل بكسر الدال مع التشديد] يعني أنه يتبع خطوات الرسول صلى الله عليه وسلم لا يزيد عليها ولا ينقص، علما بأنه من زاد في الدين ما ليس منه فهو رد عليه فلن يقبل منه لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد" متفق عليه أي رد عليه ولن يقبل منه ما زاد في الدين ما ليس منه، وفي رواية لمسلم أخرجها البخاري تعليقا: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد" كما أنه لا تقبل توبته حتى يدع البدعة التي أحدث لقله صلى الله عليه وسلم: "إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته" رواه المنذري في الترغيب والترهيب وحسنه عن أنس بن مالك كما في معجم الطبراني كما رواه من رواية ابن ماجه وابن أبي عاصم في كتاب السنة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته" كما رواه أيضا عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ: "لا يقبل الله لصاحب بدعة صوما، ولا صلاة، ولا حجا، ولا عمرة ولا جهادا، ولا صرفا، ولا عدلا، يخرج من الإسلام كما يخرج الشعر من العجين" كما أخرج أيضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لكل عمل شرة، ولكل شرة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك" رواه ابن أبي عاصم وابن حبان وقوى الأحاديث الألباني، وهكذا يتبين لكل ذي لب أريب فضل اتباع النبي الحبيب صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كما يتضح له مقابل ذلك ما في البدع والعزوف عن سنته من مهالك وآفات، والسبيل إلى معرفة سنته وتمييزها عن البدع المستحدثة هو علم العلل الجليل لأنه يدل على الدليل والعمل بالتنزيل والابتعاد عن بنيات السبيل، وهذا ما جعلنا نشر عن ساعد الجد لنتوق لأفضل الجد وهو رسم الحد الذي يميز سنة نبي الله الأحد كسد منيع أمام المد لكل تيارات البدع الجدد والتصدي لها بالمدد من سنة رسول الواحد الأحد، فيها يتحقق علم الأبرار وتفتضح بدع الأشرار التي أصبحت كالسبيل الجرار الجاري في الأنهار فلن تنفتح الأزهار إلا باتباع سيد الأبرار، قال تعالى: { بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون }

## الفصل الأول: علم علل الحديث أو علم التعليل والتصحيح.

هذا علم أو فن جليل عظيم الشأن لا يستغني عنه أهل العلم سواء أكانوا محدثين أم فقهاء لأنه من دونه لا يمكننا التمييز بين الصحيح والضعيف بين الصالح والطالح بين سقيم السنة وصالحها لذلك قمنا بهذا التأليف لسد ثغرة في هذا الشأن سميناه "إنارة المصابيح على قواعد التعديل والتجريح وقواعد التعليل والتصحيح"

وجعلنا قواعد التعليل والتصحيح المحور الثاني من هذا التأليف الذي نسأل الله أن يوفقنا لإكماله على الوجه الذي يرضيه فيجعله مقبولا في الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب.

### تعريف علم العلل أو علم التعليل والتصحيح:

إن علم علل الحديث هو الذي يمكن صاحب الصنعة من تمييز الصالح من الطالح، من تمييز الصحيح من الضعيف، لذلك سمي بعلم التعليل والتصحيح. فهو يقوم بتبيين ما في الأحاديث من علل وهذا يدفعنا أو يلزمنا القيام بتعريف العلة وتبيين الفرق بين علم علل الحديث من جهة وعلم الرجال من جهة أخرى كذلك الفرق بينه وبين علم مصطلح الحديث لأن كثيرا من هواة الحديث يكتفون بتعلم أو بتعليم مصطلح الحديث ويزعمون أنه شامل لجميع هذه العلوم.

**العلة:** هي لغة معنى يحل بالمحل، ومنه سمي المرض علة لأنه يغير المصاب من صحة إلى مرض أو من صحيح إلى مريض أو من قوة إلى ضعف أو من صحيح إلى ضعيف. والفعل عل يعل (بالكسر) ويتعدى بالهمزة وبتضعيف عين الفعل كما هو معروف عند النحويين واللغويين، فيقال أعله الله، ولا أعله الله أي لا أصابه بعلة، وعلل الحديث واسم المفعول: حديث معلل أو معل أو عليل.

ومعناه اصطلاحا عند المحدثين: "أخذ المحدثون من هذا المعنى اللغوي الذي قدمناه لفظ "علة" فاستعملوه في الحديث الذي تخللته آفة توهن صحته وتحيله إلى الضعف ولكنهم عندما استعملوا اسم المفعول، أضافوا إلى "معل" القياسي: "معلل" و"معلول" فقالوا: حديث معلل، وإسناد معلول" وبالتالي يكون تعريف العلة عندهم هو: "سبب خفي غامض يقدر في صحة الحديث الذي ظاهره الصحة فينخره ويرده عند أهل الصنعة وهم أهل الحديث."

فمثلا أخرج الحافظ الدارقطني في "سننه" قال: أخبرنا أبو عبد الله الأيلي محمد بن علي بن إسماعيل قال أخبرنا عبيد الله بن محمد بن خنيس، قال: أخبرنا موسى بن محمد بن عطاء، قال: أخبرنا الوليد بن محمد، قال أخبرنا الزهري، قال حدثني

سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى" قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي "فيه الموقري وهو ضعيف". وتعقبه الحافظ ابن القطان الفاسي قائلاً: "وفيه موسى بن عطاء أبو الطاهر المقدسي قال أبو حاتم الرازي رأيتُه عند هشام بن عمار ولم أكتب عنه، كان يغرب ويأتي بأباطيل، وقال موسى بن سهل الرملي: أشهد عليه أنه كان يكذب، وقال أبو زرعة أتيته فحدث عن الهيثم بن حميد، وفلان وفلان، وكان يكذب كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وميزان الاعتدال للحافظ الذهبي} وقال ابن عدي: منكر الحديث، يسرق الحديث، روى عن الموقري عن الزهري عن أنس أحاديث مناكير وليس البلاء فيها عن الزهري من أبي الطاهر إنما البلاء من الموقري وأبو الطاهر والموقري ضعيفان" قلت هذا المثال من أبسط أنواع التعليل لأنه انطلق من تجريح الرواة وهذا يكفيه مراجعة كتب التجريح والتعديل فمثلاً أخرج البيهقي في سننه عن خلاس عن علي "أن امرأة زوجها أولياؤها بالجزيرة من عبيد الله بن الحر، وزوجها أهلها بعد ذلك بالكوفة، فرفعوا ذلك إلى علي رضي الله عنه، ففرق بينها وبين زوجها الأخير، وردها إلى زوجها الأول، وجعل لها صداقاً بما أصاب من فرجها، وأمر زوجها الأول أن لا يقربها حتى تنقضي عدتها" فهذا الإسناد رغم ثقة رواته فيه انقطاع لأن خلاس لم يسمع من علي رضي الله عنه، وهذا يبين أهمية علم علل الحديث وضرورة دراسته لأنه به نميز غث الحديث من غيره نميز بين الصالح منه والطالح ، وما يترتب عن ذلك من أحكام شرعية.

## الفصل الثاني:

### ما الفرق بين علم علل الحديث وعلم رجال الحديث؟

إن البون الشاسع بين علم رجال الحديث وعلم علل الحديث لا يخفى إلا على طلاب علم الحديث وهواته المقلدة، فالفرق واضح عند أهل الصنعة: نور في الدياجر، فعلم رجال الحديث يطلق عليه علم التعديل والتجريح بينما يطلق على علم علل الحديث علم التعليل والتصحيح، فما هو الفرق إذا بين التعديل والتجريح والتعليل والتصحيح؟.

إن علم التعديل والتجريح يقتصر على إبراز حال الرواة الداخلية والخارجية وكشف ما تنطوي عليه من تعديل وتجريح، فيتميز لنا بين من هو مجرح لا تقبل روايته والموثق الذي تقبل روايته، إلا أن العلة تتجاوز هذا الحد الذي يقتصر عليه علم التعديل والتجريح إلى ما هو أبعد منه وأعمق، لذلك كثيراً ما نجد في كتب

الحديث عبارات مثل "رجالها ثقاة" أو "رجالها موثقون" فيكتفي بها كثير من المقلدة لتصحيح الحديث في الوقت الذي تكون فيه علة جارحة أو قاذحة ترد الحديث وتجعله غير مقبول إجماعا وسنوضح ذلك عندما نتطرق إلى أنواع العلة، فنقول إذا إن علم التعديل والتجريح لا يتجاوز دراسة ميدانية لحال رجال أو رواة الحديث وهو يقينا آلة لا يستغني عنها صاحب الصنعة الماهر لاستخراج علل الحديث بينما نجد علم التعليل والتصحيح شاملا لجميع الحالات المرضية والصحية المتعلقة بالسند والمتن معا، فدور هذا العلم النفي أنه يقوم باكتشاف واستخراج جميع الحالات الخفية التي لحقت بسند الحديث أو متنه، وهذا عمل يتطلب جهدا مضنيا، وحدها مرهفا، وإلهاما ثاقبا، وإنني لا زلت أتذكر جماعة من المقلدة في أحد جوامع نواكشوط - عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية - تحددت بأعينها حولي وتخزئلت. لما نهيت أحدهم أن يقول بعد الإقامة "أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض". وذلك لأنني قلت له: إن كنت مستننا برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يثبت عنه أنه قالها، بل هو حديث واه لا يجوز العمل به فرموني بأبصارهم استنكارا واستهزاء وكأني في أعينهم ارتددت والعياذ بالله، ثم قال لي أحدهم "الإمام تحت الشجرة" وكان هذا الإمام ممن قال هذا الدعاء معهم، فأجابني - وهو محمد محود بن أحمد يوره - قائلا: الحديث أخرجه أبو داود في سننه وسكت عليه، فهو صالح إذا للاحتجاج به" ثم تكررت المسألة في مسجد آخر - ولعل أهله من أتباع هذا الإمام، فقال لي إمامه - وهو الأخ شغالي بن محمد المصطفى - "هذه الرواية أخرجه حجة الإسلام الإمام الغزالي في كتابه "إحياء علوم الدين" فدفعني ذلك إلى أن أبين العلة التي تخللت هذا الحديث حتى يطلع عليها كل من يرغب في الأجر ويبتعد عن الوزر قلت هذا الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" قال: حدثنا سليمان بن داود العتكي، حدثنا محمد بن ثابت، حدثني رجل من أهل الشام، عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم "الحديث" فما هي العلة التي تخللت هذا الحديث:

أ) العلة الناجمة عن أحوال الرواة هي:

ما هو حال شيخ أبي داود: سليمان بن داود العتكي؟ قال عنه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وابن قانع: ثقة وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه وهو صدوق، وقال مسلمة بن قاسم: بصري ثقة، وقال ابن حجر: لا أعلم أحدا تكلم فيه بخلاف ابن خراش "فتبين أنه ثقة تقبل روايته وتعتمد خلاف ما ذهب إليه ابن خراش. ذلك لأن ابن خراش رافضي ولا يقبل منه الجرح إلا إذا وافق غيره.

ما هو حال محمد بن ثابت: قلت هو محمد بن ثابت العبدي أبو عبد الله البصري من رجال أبي داود وابن ماجه: قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم



ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس وقال مرة ليس بالقوي، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه، وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف، وقال: فقلت له: أليس قد قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط، وقال محمد بن سليمان: لوين، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وقال أبو داود السجستاني: ليس بشيء "قلت فمن كان هذا حاله لا يقبل له حديثاً إذا تفرد به لأنه في أحسن الأحوال يكون حديثه صالحاً للمتابعة - يعني يصلح للاعتبار، وهذه العلة الأولى لهذا الحديث وأبو داود الذي روى عنه ضعفه ووهاه.

قول محمد بن ثابت البصري المجرح: "حدثني رجل من أهل الشام" فأبهم شيخه وقد قالوا "عامة أحاديثه لا يتابع عليها" وهذا منها لأن رجال السند- لو كانوا كلهم ثقات لرد الحديث لوجود المبهم، قال البيهقي "ومبهم ما فيه راو لم يسم" فهذه علة ثانية قاذحة.

ما هو حال شهر بن حوشب؟: فهو وإن كان من رجال مسلم وأصحاب السنن لينوه ولم يقبل جمهورهم ما تفرد به، ومنهم من قال حديثه حسن لغيره، فقد بينا في كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري" أن شهر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن: صدوق في ذاته لكنه كثير الإرسال والأوهام، هذا ما توصل إليه ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب" وقد دافع عنه الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي في كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" وبين أنه لم يثبت عنه أنه سرق خريطة في إحدى الفتوحات كما حكى ذلك عنه بعض عداله وحساده وأدخله بعض جهابذة علم الرجال في كتبهم: إلا أننا نأخذ مما ترجم به أنه كثير الإرسال والأوهام وهذه علة ثالثة وإن كانت دون سابقتيها.

الإضطراب: فقول شهر بن حوشب- وقد تقدم أنه كثير الإرسال والأوهام- "عن أبي أمامة أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم" يفيد عدم ضبطه واضطرابه في روايته وأن هذه الرواية من أوهامه لأنه لم يضبطها ولم يحفظها.

ب) العلل الناجمة عن مخالفته ما رواه من هو أوثق منه: فهذه لا تعد عندهم علة قاذحة إلا في هذه الحالة: وهي أن خلاف المجرح لمن هو ثقة، ومن ذلك قوله "ما دامت السماوات والأرض" كما في إحياء علوم الدين، فالإمام الغزالي "حجة الإسلام" في المنطق والفلسفة والأصول وأما فيما يخص بعلم الحديث فبضاعته مزجاة وهو أن الساعة لا تقوم إلا على شرار البشر الذين لا يعبدون الله ولا يقيمون الصلاة، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: " يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين لا أدري أربعين يوما، أو أربعين شهرا، أو أربعين عاما، فيبعث الله تعالى عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم، فيطلبه فيهلكه، ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله، عز وجل، ريحا باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته، حتى أن أحدكم لو دخل في كبد جبل، لدخلته عليه حتى تقبضه، فيبقى شرار الناس في خفة الطير، وأحلام السباع لا يعرفون معروفًا، ولا ينكرون منكرا، فيتمثل لهم الشيطان فيقول: ألا تستجيبون؟ فيقولون: ماذا تأمرنا؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وهم في ذلك دار رزقهم، حسن عيشتهم ثم ينفخ في الصور، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليता ورفع ليता، وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله، فيصعق الناس، ثم يرسل الله- أو قال: ينزل الله - مطرا كأنه الظل، فتنبت منه أجساد الناس، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، ثم يقال يا أيها الناس هلم إلى ربكم، وقفوهم إنهم مسؤولون، ثم يقال أخرجوا بعث النار فيقال: من كم؟ فيقال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فذلك يوم يجعل الولدان شيبا، وذلك يوم يكشف عن ساق".

ونحن إذ لا نشك في أن هذه العبارة تعج بها كتب الفقه كالمغني لابن قدامة المقدسي والمجموع للنووي وبعض كتب المالكية والحنفية والشافعية إلا أننا نذكر هؤلاء بهذه العلة فإن الله جل وعلا قال: [وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين] الآية. لأن الذين جوزوا العمل بالحديث الضعيف اشترطوا أن لا يكون شديد الضعف وأن يكون في فضائل الأعمال خاصة وأن لا نظن أنه من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الذي دفعنا إلى استنكار عزوها لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

## الفصل الثالث:

### ما الفرق بين علم علل الحديث وعلم مصطلح الحديث؟

قد بينا من قبل أن مصطلح الحديث يتناول حالات السند والمتن معا وكذلك فإن علم علل الحديث يتناول الحالات المرضية التي يعرفها السند والمتن وهي أكثر في السند من المتن، فما هو الفرق إذا بينهما؟ أقول وبالله التوفيق إن الفرق بينهما مثل الفرق بين الممرض والطبيب الأخصائي أو المتخصص فالدكتور المتخصص يقوم

بكشوفات وتحليلات انطلاقاً من عروض واضحة المعالم وتارة خفية فإذا شخص المرض وعرفه الطبيب وعرف عروضه العامة والوصفات الطبية المطابقة لعلاجه حينئذ يعرف الممرض أو الصيدلاني المرض فكذلك الفرق بين صاحب الصنعة المتخصص في علل الحديث يتتبع الحديث في إسناده ومثته فإذا تعرض لعلّة عرفها وأطلق عليها اسماً وبعد ما يطلق عليها اسماً يصبح حينئذ ذلك الاسم مصطلحاً معروفاً في أوساط علماء وطلاب المصطلح يتعلمونه ويدرسونه. وبذلك يتبين إذا الفرق بينهما، ولنضرب لذلك أمثلة لتبيين الفرق أكثر فمثلاً يعرف صاحب المصطلح أن المنقطع هو الساقط من سنده واحد ولكنه متى يعرف أن الإسناد منقطع؟ فلا يعرف أو لا يطلع على الإنقطاع إلا صاحب الصنعة الذي يدرك أن فلاناً لم يسمع ممن قبله فيتبين أن بينهما واسطة ساقطة أو أنه لم يسمع ممن عاصره كسماع مجاهد من التابعين من عائشة رضي الله عنها قال الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه "كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" بعد ما أكد سماع محمد بن سيرين من عمران لكنه روى عن عمران أحاديث معنعة لا يذكر فيها السماع منها في كتاب مسلم حديث الذي عض يد الرجل، وحديث الذي أعتق ستة أعبد عند موته، وفي غير كتاب مسلم: حديث: " **من حلف على يمين صبر كاذباً فليتبوأ مقعده من النار**" ، (أبو داود في الإيمان والنذور) {قلت والحديث متواتر خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر"} وحديث "لا يزال العبد في صلاة ما ينتظر الصلاة" ، وحديث "لا طاعة في معصية الله" {أحمد / 426} قلت لكن الحافظ ابن القطان من المتشددين ويعتبر العننة انقطاعاً أو عدم اتصال وهذا يعتبر عندهم خطأ لأنهم لا يعتبرونه انقطاعاً إلا إذا كان الراوي مدلساً أو روى الحديث من طريق أخرى صرح فيها برواية واسطة فيكون من المرسل الخفي إن ثبت عدم اللقي.

وذهب البعض إلى القول بأن إبراهيم النخعي لم يسمع من عائشة لأنه أدخل عليها وهو صغير كما أن العدل المختلط يعرف صاحب المصطلح أنه لا تقبل روايته إلا إذا جاءت عن طريق من لم يسمعه بعد الاختلاط ولكن متى يعرف ذلك؟ فالهادي إلى ذلك أصحاب علل الحديث انطلاقاً مما قدمه علم الرجال وانطلاقاً من حدسهم الخاص وبصيرتهم التي منحهم الله إياها ليتفقهوا في الدين فهذه أصول الدين الأساسية، وقد أمرنا الله جل وعلا بالتفقه في الدين قائلاً عز وجل **[قلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون]** {التوبة 122}، وهؤلاء الجهابذة الراسخون في العلم رواة الحديث قد يضعفون رواية الرجل في البعض خاصة ويوثقونها في البعض فمثلاً قالوا يحيى بن سليم الطائفي مولى قريش وثقه البعض كالذهبي وقال النسائي عنه منكر

الحديث عن عبيد الله بن عمر، وأورده البخاري في تاريخه في ترجمة عبد الرحمن بن نافع: ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح" فالحميدي شيخ البخاري فصح روايته عن يحيى بن سليم الطائي فمثلا قضاء "صوم التطوع من رواية أبي الأحوص عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم رغم توثيق رجال السند، قال الحافظ ابن القطان الفاسي هذا حديث منقطع لأن مجاهد لم يسمع من عائشة، قال "قال يحيى بن سعيد كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة" ودعمه بالنقول عن الأئمة، وهذا من أهم أنواع العلل لأنه إرسال خفي.

وكذلك عنعنة المدلس فإن صاحب المصطلح يعرف أنها لا تقبل، ولكن متى يعرف أن فلانا مدلس أو أنه لم يصرح بالسماع؟ فهذا وإن كان من أسهل ما يتعلم لأنه بمجرد معرفة صفة تدليس فلان اتخذنا الحذر وقد ألف الحافظ ابن حجر كتابا صغيرا سماه "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" وللحافظ الذهبي نظم بأسماء المدلسين شرحه الحافظ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري المغربي الطنجاوي تحت اسم "التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس" وألف الأستاذ الشيخ حماد بن محمد الأنصاري الأستاذ المشارك في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كتابا صغيرا سماه "إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ" وفيه كتاب آخر صغير بعنوان "التبيين لأسماء المدلسين" لسبط بن العجمي الشافعي، وآخر للسيوطي الخ. وبالتالي بمجرد مطالعة هذه الكتب وخاصة كتاب الحافظ ابن حجر لأنه رتبته حسب الطبقات أو المراتب كما بين ذلك اسمه "مراتب الموصوفون بالتدليس" لأنهم منهم من يدلس عن الثقات ومنهم من يدلس عن الضعفاء ومنهم من هو ثقة ومنهم من هو ضعيف أو فيه ضعف فبين ذلك ورتبه في كتابه، ولكن هذه القاعدة يعكس صفوتها تحقيقات لأولي النهى من حذاق جهابذة أهل الصنعة مثل قول الليث بن سعد: كفيتمكم تدليس أبي الزبير، فأبو الزبير من التابعين أكثر من الرواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقد روى له البخاري ومسلم أحاديث بالعنعنة بينما جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين حيث قال بأن رواية هؤلاء لا تقبل إلا إذا صرحوا بالسماع، بينما قال عنه شعبة عندي أربعين حديثا يرويها أبو الزبير عن جابر بن عبد الله لا أحدث بها أبدا، وقد ترجم له ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي وبين ذلك وفصله، كما أن ابن جريج يروي عن أبي الزبير أحاديث بالعنعنة عن جابر وكلاهما مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر وهذا يفيد أن ابن حجر اجتهد في إدراج بعض الشيوخ في المراتب أو الطبقات فلا ينبغي القيام بتطبيقات اجتهاد ابن حجر بصفة ميكانيكية أو تلقائية إلا بعد التروي والتبصر، وذلك لأن هذا الإسناد

بالعننة موجود في الصحيحين في الأحكام وغيرها، وقد ذهب البعض من حذاق أهل الصنعة إلى استثناء ما رواه الصحيحان بالعننة عن المدلسين لأنه يحتمل السماع، قال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في كتابه "نيل النجاح شرح غرة الصباح" ما نصه: "يعني أنه لا بد في الثقة من السلامة من التدليس والاختلاط سواء كان يدلس المتون أو يدلس تدليس التسوية، أو تدليس الشيوخ في بعض أحواله، أو تدليس الإسناد إلا بصريح السماع لا بالعننة، إلا أنه إذا وقع أيحمل على ثبوت سماعه من وجه آخر عنده من وجه آخر، يقال اختلط الرجل في عقله إذا فسد، فلا يقبل ما روي عنه بعد اختلاطه ويقبل ما روي عنه قبله، ويحمل على الثاني ما جاء منه في الصحيح" قلت وهذا تقليد من الشيخ سيدي عبد الله لما جاء في هدي الساري لابن حجر، لأن الشيخين رويًا عن المختلط وعن المدلسين بالعننة، فإن كانت الأمة تلقت أحاديثهم بالقبول، فإن في صحيحهما ما هو ضعيف لفقدانه شروط الصحة المنصوص عليها، كما سنبين ذلك في قواعد التعليل والتصحيح إن شاء الله" وقد زارني أحد الإخوة ممن يدعي العلم في مكتبي - وهو من الجماعة المعروفة على الساحة وتفتي - في وقت كنت أطالع فيه نقاشًا حادًا في موقع ملتقى أهل الحديث أو موقع الألوكة حول تدليس أبي الزبير وابن جريج، فقال لي: وما الفائدة من معرفة هذا؟ فقلت له هذه آلة لا يستغنى عنها لمعرفة الأحكام الشرعية، والآن أقول: بالله عليكم أيها الإخوة كيف يمكن لهذا الأخ الذي يزعم أنه يفتي ويتجاوز التقليد وأحيانًا يخالف الإجماع وهو لا يعرف متى تقبل عننة أبي الزبير ومتى ترد، ومتى تقبل عننة المدلس عموماً ومتى ترد، فأنت ما زلت في تعداد المقلدين، فإن بينك وبين الفتيا مفاوز شاسعة حتى تتعلم هذا العلم وتتقنه عندئذ أمكن لك الفتيا بالراجح، ولن تعلم الراجح إلا إذا تعلمت هذا العلم الرفيع.

فهذه أمثلة بينا بها الفرق بين علم مصطلح الحديث وعلم علل الحديث وهي كثيرا ما يستشكلها طلبة علم الحديث ويسألونني عنها، أرجو أن أكون قد وفقت في تبين ما يشكل إرواء للغيل وإشفاء للعليل في تبين الفرق بين التجريح والتعديل والتصحيح والتعليل وكذلك الفرق بين هذا الأخير ومصطلح الحديث الجليل.

## الفصل الرابع:

### نشأة علم علل الحديث أو علم التعليل والتصحيح ومؤلفاته

نشأ علم التعليل والتصحيح مع كتابة الحديث أيام الزهري وابن سيرين من التابعين وأول من ألف فيه سفيان بن عيينة الهلالي المتوفى 198 هـ رواه عنه علي بن

المديني إلا أن تدوينه بدأ في القرن الثاني للهجرة، فكان أجل علم وأهمه إذ بنشأته تم ابتكار ضوابط دقيقة جدا لتميز الصالح من الحديث من الطالح فاعتبروا في قبول الحديث المسائل الأساسية التالية:

\*الاتصال وهو يعني اتصال السند فلا بد أن يكون الراوي عاشر ولقي وسمع ممن يروي عنه، فاهتموا بمعرفة ميلاد الرواة وتاريخ وفياتهم وبالتالي ميزوا بين من عاصرهم وبين من كان قبلهم ومن جاء بعدهم وسماع بعضهم البعض وروايته عنه الخ..

\*عدالة الراوي: فاهتموا بحال الراوي وسلوكه الديني وعقيدته فميزوا بين من هو ثبت قابل مؤهل للرواية وتحملها وبين غيره من أصحاب البدع والأهواء.

\*ضبطه: فاهتموا بمعرفة ضبطه وإتقانه واتزانه واتساع حفظه وبين سيئ الحفظ وصاحب الأوهام وقليل الحفظ والمدلس وصاحب الإرسال الكثير ومدى تيقنه مما يرويها عادة وفقدان كتابه إن كان يروي من كتابه.

\*حالة الحديث: هل الحديث جاءته آفة تحطه وترد قبوله وإن كان ظاهره السلامة وهذه الآفات تسمى العلل وهي كثيرة ومتشعبة وسنتطرق لبعضها في حينه ونعطي عليها الأمثلة.

\*وأخيرا هل الحديث شاذ رغم سلامة سنده من العلل ولكن أليس الشذوذ علة قاذحة؟ قلت ميزوا بين الشذوذ والعلة لأن الشذوذ واضح لأنه مخالفة الفرد العدل لما روته جماعة عدول فيرد لمعارضته للمحفوظ بينما العلة عرفناها بأنها "سبب خفي غامض يقدر في صحة الحديث" فالعلة لا بد أن تكون خفية كما أنها لا بد أن تكون قاذحة.

يقول ابن رجب رحمه الله وإيانا ونضر الله وجهنا وإياه: "وبكل حال فالجهاذة النقاد، والعارفون بعلل الحديث أفراد قليلون من أهل الحديث جدا، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السخيتاني، وأخذ ذلك منه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان، وابن مهدي، وأخذ عنهما: أحمد وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل: البخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، قلت ونسي الأثرم صاحب الإمام أحمد بن حنبل كانوا يفضلونه على الرازيين وأبي داود."

قلت وكان أبو زرعة في زمانه يقول: من قال: يفهم هذا؟ وما أعزه إذا رفعت هذا عن واحد أو اثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى يعني أبا زرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة تعرف اليوم واحد يحسن هذا؟ قال: لا: "وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي، والعقيلي، وابن عدي،

والدارقطني، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه "الموضوعات": "قل من يفهم هذا بل عدم" وفي هذا الوقت بالذات الذي انطفاً فيه سراج علم علل الحديث في الشرق إذا بأبي الحسن بن القطان الفاسي يرفع هذا المشعل خفاً لينير طريق الرواة والهداة إلى صحيح علم الحديث فيؤلف كتابه الثمين "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" يرد فيه على كتاب "الأحكام الشرعية الوسطى" لعبد الحق الإشبيلي فيقوم بتصحيح بعض الأحاديث كما قام بتعليل البعض الآخر حتى أصبح ابن القطان مرجعاً في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، وهاك بعض الأدلة على ذلك: قال الإمام الذهبي في "الميزان": "يحيى بن أيوب الغافقي المصري، أبو العباس، عالم أهل مصر وفقههم، قال ابن عدي وهو عندي صدوق، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال أحمد: سيئ الحفظ، وقال ابن القطان الفاسي: هو ممن علمت حاله، وأنه لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني في حديثه بعض اضطراب".

ومن زيادة ابن حجر على الذهبي في "لسان الميزان": "إسماعيل بن يونس بن ياسين أبو إسحاق عن إسحاق بن أبي إسرائيل وعنه الدارقطني، قال ابن القطان: لا أعرف حاله، وقد ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً". وهكذا نجد في كتب الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل العبارات التالية: "صححه ابن القطان، ضعفه ابن القطان، أعله ابن القطان الفاسي مثل "إرواء الغليل" و"نصب الراية" و"تلخيص الحبير" و"فتح الباري" و"نيل الأوطار" و"عون المعبود" و"تحفة الأحوذى" و"تعليق المغني على سنن الدارقطني" وغيرها من كتب تصحيح الحديث وشرحه والتعليل عليه" نقلته رغم طولها بتصريف لأهميته لأنه أجل علم من علوم الحديث فالتعريف به وبنشأته من أهم ما يقدم للرواة والهداة والهواة لعلم الحديث خاصة وأن الكثير من الناس لا يهتم به أو لا يعرفه أو يخلطه بالمصطلح فأول من ألف في هذا العلم ابن عيينه المتوفى سنة 198 هـ فتبع سفيان بن عيينه على ابن المديني واسمه الكامل علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني المتوفى سنة 234 هـ فكان بين وفاة الأول والثاني 36 سنة رغم كثرة الحفاظ آنذاك وجمع الحديث وقيل إن ابن عيينة لم يؤلف وإنما هو كتاب ابن المديني عن ابن عيينة مع أن الحافظ محمد السخاوي جزم في كتابه "فتح المغيبيات" شرح ألفية الحديث "أن سفيان بن عيينة الهلالي هو أول من ألف في علم العلل - كما سيأتي - وكذلك ما كل أحد يحذق هذا العلم كما قلت في نظمي وهو قصيدة رثاء:

هجرت القوافي لما تبدى لي أنها \* أتى القرآن كذا الحديث بزمها

وجاء الإجماع بزم القبيح منها \* تمسكت بالأصل فمالي ومالها  
إلى أن نسيت علتها وزحافها \* وقد قيل إني نسيت عروضها  
وأقبلت على علة الحديث سبرا \* أميز صالحها وأبين عروضها  
لأنها تضيء طريق الهدى \* وقد رام دجى من ضاع سبيلها  
وقد رام فتننا من قال إنهـا \* لا فرق بين صحيحها وضعيفها  
فهذا العلم راكب بحره أعز \* وما كل عالم يؤتبه أريجها  
وما كل عالم يميز العـلـل \* فإنها الهبة والله يعطيها

فعلم علل الحديث أجل من أن يجهل أهميته المسلم ولا يدرك حقيقة فضله  
وصعوبته إلا الحديثي فمثلا قول البخاري في تاريخه: "قال عبد الله: حدثني الليث  
قال حدثني عبد ربه بن سعيد عن عمر بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن أبي  
العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس، عن النبي صلى الله عليه  
وسلم: "الصلاة مثنى مثنى، وتشهد في كل ركعتين وتقع بيديك - يقول:  
ترفعهما.. إلى ربك مستقبلا ببطونهما وجهك تضرع وتخضع وتمسكن وتقول: يا  
رب، يا رب، فمن لم يفعل ذلك فهو خداج" قال أبو عبد الله: هو حديث لا يتابع  
عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض وهؤلاء رجال البخاري لكنه هو  
الذي تولى تبیین علة عدم سماع بعضهم بعضا وعدم حفظ الحديث.

### المؤلفات الأساسية في العـلـل:

لقد قام جهابذة قيضهم الله لعلم علل الحديث بالتأليف في علل الحديث، نذكر من  
هذه الكتب أهمها:

- 1) من أقدم ما تم تأليفه في هذا الميدان كتاب "العلل" للحافظ سفيان بن عيينه  
المتوفى سنة 198 هـ ورواه عنه علي بن المديني المتوفى في سنة 234 هـ كما  
بين ذلك محمد السخاوي في شرح ألفية الحديث.
- 2) "العلل" لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني المتوفى سنة 234 وقد  
طبع سنة 1399 هـ-1979 م.
- 3) "العلل" لأبي بكر الأثرم صاحب الإمام أحمد بن حنبل وقيل إنه أحفظ من أبي  
زرعة الرازي وأتقن منه وله مسند: "مسند الأثرم".
- 4) كتاب "العلل" للبخاري.
- 5) كتاب "العلل" وكتاب " التمييز " للإمام مسلم.
- 6) كتاب "العلل الكبير" و"العلل الصغير" للترمذي وهي عبارة عن نقول لما أعله  
شيخه البخاري.



- (7) "العلل" للساجي.
- (8) "العلل" لأبي هارون البغدادي.
- (9) "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرازي، وهو من أجل كتب العلل وأكثرها شيوعاً.
- (10) "العلل" لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم.
- (11) "العلل" للدارقطني وهو أيضاً مثل علل ابن أبي حاتم الرازي في الشيوخ بين المحدثين لبراعته في الحديث ودقة تعليقه.
- (12) "العلل" لأبي أحمد الحاكم الكبير صاحب كتاب الكني.
- (13) "المعتل من الحديث" للحافظ عبد الحق الإشبيلي.
- (14) "علل الحديث" للبطلوسي.
- (15) "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" للحافظ ابن جوزي.
- (16) "تلخيص ابن بحر لعلل الدارقطني".
- (17) كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" للحافظ ابن القطان الفاسي
- (18) سوالات الأجرى للترمذي وأبي داود الخ..
- فهذه ثمانية عشر كتاباً ألفها جهابذة هذا العلم- وقد تكون أكثر من ذلك- للذب عن السنة بالطعن فيما هو معتل منها إلا أنه قد يكون ما أعله أحدهم في كتابه صحيحاً لغيره فيترقى بالطرق الأخرى أو عن الطرق الأخرى، وفعلاً قد يعل الدارقطني حديثاً انطلاقاً من إسناده فيترقى بطرق أخرى أو يأتي صحيحاً لذاته عن طريق أسانيد أخرى فالكل يعرف أن الحافظ الدارقطني طعن في مائتين وعشرة أحاديث مما في الصحيحين البخاري ومسلم حسب التفصيل التالي: 30 مما هو متفق عليه و76 مما تفرد به البخاري و113 مما تفرد به مسلم.
- وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه "فتح الباري" فرد عليه وبين صحة أكثرية هذه الأحاديث التي طعن فيها الدارقطني كما رد عليه النووي فيما يخص بالأحاديث التي عللها من صحيح مسلم، فقد يعل الحديث حديثاً لكنه يتعقب بغفلته عن بعض الأسانيد التي تقويه وترفع من منزلته فكثيراً ما نجد الترمذي مثلاً في كتابه "العلل الكبير" يكتفي بذكر عبارة: "سألت محمد بن إسماعيل وهو شيخه البخاري- عن فلان فقال: وبين العلة التي ذكرها شيخه البخاري وكثيراً ما تكون إما لجهالة وإما لسوء الحفظ وإما لإنقطاع وهذه علل يمكن تتبعها وبتتبع طرق الحديث تنجبر العلة ويتصح الحديث، وبصفة عامة كل علة يمكن رفعها بالمتابعات والشواهد إلا علة رواية الكذاب والوضاع والضعيف جداً والواهي وعنونة المدلس إذا كان من مراتب ابن حجر الثلاثة الأخيرة، ورواية المختلط إذا

كان اختلاطه فاحشا، فهذه الحالات لا تقبل المتابعة عندهم ولكنه قد يجيئ حديث بإسناد فيه علة من هذا النوع ويأتي إسناد أو أسانيد أخرى تجعل أن للحديث أصلا أو أنه صالح للعمل به، والله تعالى أعلم.

## الفصل الخامس: قواعد أساسية في التعليل والتصحيح

إن هذا الفصل من هذا المحور يرتبط ارتباطا وثيقا بالفصل الذي قدمناه في محور التعديل والتجريح من القواعد الأساسية إلا أن بينهما فرق جوهري وهو أن فصل قواعد التعديل والتجريح لا يتجاوز كشف حال الرواة وقد احترق لكثرة الكتب التي ألفت في هذا العلم وقد قدمنا منها حوالي أربعين نموذجا في شكل قواعد بينما يتجاوز هذا المحور كشف أحوال الرجال إلى كشف أحوال الأسانيد والمتون وتتبع الروايات وجمعها لأن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف بجميع أنواعه لا يتم إلا بعد الفحص وهو ينطلق من توفر جميع الشروط وقد تقدم أنها خمسة أساسية هي: عدالة رجال الرواية- وضبط الرواة وهذان الشرطان هما اللذان اقتصر عليهما علم الرجال ولخصنا ذلك في قواعد التعديل والتجريح، فعلم العلل ينطلق من هذين الشرطين لكنه يتجاوزهما ليبحث عن توفر الشروط الثلاثة الأخرى وهي: اتصال السند وذلك لأن عدالة وضبط الرجال لا تكفيان لأنه قد يكون هناك انقطاع في السند مع توفر هذين الشرطين والانقطاع والإعصال من العلة القادحة كما قد يكون هناك اضطراب يرد به الحديث- والشرط الرابع خلو الحديث من الشذوذ والشرط الخامس والأخير- خلو الحديث من العلة.

وسنقوم هنا بتقديم قواعد أساسية في التعليل والتصحيح تساعد أسانذة وطلبة هذا العلم على التمرس في بحثهم عن العلل القادحة مع أنهم أطنبوا قديما فقالوا إنها بصيرة يمنحها الله عز وجل وأنها غير مكتسبة قلت لكنها تكتسب وتنمى لقوله جل وعلا: **{والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون}** {النحل: 78}

وهذه القواعد الأساسية يمكن تقديمها مشبعة بالأمثلة كما يلي:

**1/ القاعدة الأولى:** جمع سبر أو طرق الحديث قبل الحكم عليه لأنه من دون ذلك كثيرا ما يقع صاحب الصنعة في الخطأ إما لصحة ظاهرة تتعلل بالطرق أو لضعف ينجبر ويتقوى بالطرق. وقد قال قديما علي بن عبد الله المديني "الباب إذا لم

تجمع طرقه لم يتبين خطؤه" وقال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه" وقال الخطيب البغدادي مثل ابن المديني. قلت ومما يدل على فضله هذه القاعدة المثالين التاليين: المثال الأول: حديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" وفي رواية "ومسلمة" فقد قدمه ابن الصلاح كمثال للحديث المشهور الغير صحيح في مقدمته، وحكم عليه الجهاذة الحافظ المتقدمين بالانكاره بينما حسنه الحافظ المزي من المتأخرين وكذلك السيوطي المعروف بالتساهل مع أن له خمسين طريقا لكنهم قالوا قديما كم من حديث لا يزيده تعدد طرقه إلا وهنا وضعفا، وقد أخرجه أبو جعفر الكتاني ضمن الأحاديث المتواترة، وعلقنا عليه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" كما يلي، حيث قلنا:

**(ث- حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم"** وفي رواية ومسلمة" تفرد به الكتاني و قال: رواه كل من:

- |                  |                     |
|------------------|---------------------|
| 1 أنس بن مالك،   | 10 جابر بن عبد الله |
| 2 ابن عمر        | 11 أبي مسعود        |
| 3 ابن عباس       | 12 علي              |
| 4 أبي بن كعب     | 13. أبو سعيد        |
| 5 - حذيفة        | 14. سلمان           |
| 6 - سمرة بن جندب | 15. معاوية بن حيدة  |
| 7 - أبو أيوب     | 16. أبو هريرة       |
| 8 - عائشة        | 17 أم هانئ          |
| 9 - نبيط بن شريط | 18 الحسين بن علي    |

قلت كم من حديث لا تزيده طرقه إلا وهنا وضعفا وعلى سبيل المثال لا الحصر إذا ورد حديث بطريق أو طريقين فيهما ضعف يتقوى بالشواهد والمتابعات وجاءت طرق أخرى كثيرة في كل إسناد كذاب أو وضاع فهذا يزيده وهنا لأن صاحب الصنعة سيميل إلى الحكم عليه بالوضع. قال الكتاني نقلا عن السيوطي: "وفي كل طرقه مقال أجودها طريق قتادة وثابت عن أنس وطريق مجاهد عن ابن عمر وأخرجه ابن ماجه عن كثير بن شنظير عن محمد بن سيرين عن أنس وكثير مختلف فيه فالحديث حسن وقال ابن عبد البر روي عن علي وأنس بأسانيد واهية وأحسنها ما رواه إبراهيم بن سلام عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أنس وابن سلام لا يعرف روى عنه إلا أبو عاصم وأخرجه ابن الجوزي في منهاج القاصدين من جهة أبي بكر بن أبي داود نا

جعفر بن مسافر حدثنا يحيى بن حسان عن سليمان بن أرقم عن ثابت البناني عن أنس قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول ليس في طلب العلم فريضة أصح من هذا وقال المزي هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبته الحسن.. قال البيهقي متنه مشهور وإسناده ضعيف وقد روي من أوجه كلها ضعيفة وسبقه الإمام أحمد فيما حكاه ابن الجوزي في العلل المتناهية عنه فقال إنه لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء وكذا قال إسحاق بن راهويه أنه لا يصح وأما معناه فصحيح في الموضوع والصلاة والزكاة إن كان له مال وكذا الحج وغيره وتبعه ابن عبد البر بزيادة إيضاح وبيان وقال أبو علي النيسابوري الحافظ أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه إسناد ومثل به ابن الصلاح للمشهور الذي ليس بصحيح وتبع في ذلك أيضا الحاكم ولكن قال العراقي قد صح بعض الأئمة بعض طرقه كما بينته في تخريج الإحياء وقال المزي إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن/هـ المراد منه وقد ذكر قبله أنه يرويه عن أنس نحو عشرين تابعيا وابن شاهين في الأفراد رواه عنه بسند قال فيه إنه غريب قال السخاوي قلت ورجاله ثقات/هـ وقال ابن القطان عقب إيراده له من جهة السلام الطويل عن أنس أنه غريب حسن الإسناد وقال الذهبي في تلخيص الواهيات روي من عدة طرق واهية وبعضها صالح وقال السيوطي جمعت له خمسين طريقا وحكمت بصحته لغيره. ولم أصح حديثا لم أسبق لتصحيحه سواه/هـ وانظره مع ما سبق عن العراقي أن بعض الأئمة صحح بعض طرقه وفي التعليقة المنيفة له أعني السيوطي وعندني أنه بلغ رتبة الصحيح لأنني رأيت به نحو خمسين طريقا وقد جمعتها في جزء/هـ وقال في تبييض الصحيفة متنه مشهور وقد قال النووي فيه هو حديث ضعيف وإن كان معناه صحيحا وقال الحافظ جمال الدين المزي روي من طرق يبلغ رتبة الحسن قلت وعندني أنه بلغ رتبة الصحيح لأنني وقفت له على خمسين طريقا وقد جمعتها في جزء/هـ وفي ظفر الأمانى بعد كلام فيه وبالجملة أسانيد هذا الحديث كثيرة جدا حتى عده الحافظ السيوطي في الأحاديث المتواترة/هـ ولعله ذكره في الفوائد المتكاثرة وأما الأزهار فإني لم أر له ذكرا فيها والله أعلم"

**تنبيه:** قال في المقاصد الحسنة قد ألحق بعض المصنفين بهذا الحديث "مسلمة" وليس لها ذكر في شيء من طرقه وإن كان معناها صحيحا"/هـ قلت هذا ما شأن كتابه حيث ألحق بالأحاديث المتواترة ما لم يثبت أصلا كما سنبين ذلك إن شاء الله في حينه أكثر أو ما هو محل خلاف في الثبوت بين جهابذة الفن مثل هذا الحديث، وفي الحديث "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" أي يراه غيره بينما المتواتر يفيد العلم اليقيني والعمل الديني، وأما الحديث الثاني الذي سنقدمه هنا كمثل هو أحاديث: "فعل السواك والحث عليه في الموضوع وغيره" ونص

- الحديث عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: **"كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك"** أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وفي رواية **"كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل"**. والحديث أخرجه الحافظ الكتاني في كتابه نظم المتناثر في الحديث المتواتر فقال عند الحديث رقم 26: عن كثير من الصحابة كما أخرجه السيوطي عن 28 والزيدي وقد خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" كما يلي، رواه كل من:
- 1- حذيفة: أخرجه الديلمي قال الترمذي وفي الباب عن حذيفة.
  - 2- ابن عباس: الطبراني قال الترمذي وفي الباب عن ابن عباس وأخرجه ابن حجر في "المطالب العالية" ورواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم.
  - 3- أخيه الفضل بن العباس: الطبراني
  - 4- عائشة: أخرجه ابن حبان والبزار وقال الترمذي وفي الباب عن عائشة ورواه أبو داود والحاكم وابن السكن والطبراني وابن ماجه.
  - 5- أبي هريرة: أخرجه مالك في الموطأ موقوفاً والشافعي والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد والنسائي وصححه في التيسير وحسنه المنذري والحاكم وضعفه النووي وابن الصلاح وهو متفق عليه بإسناد آخر وأبو داود والترمذي وأبو عوانه والدارمي والطحاوي في شرح مشكل الآثار وابن ماجه والطيالسي.
  - 6- أبي أيوب: أخرجه الديلمي قال الترمذي وفي الباب عن أبي أيوب وأبو نعيم.
  - 7- عمار بن ياسر: أبو داود وصححه ابن السكن
  - 8- أم سلمة: أخرجه الديلمي وقال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة
  - 9- أبي الدرداء: ذكره الكتاني في **"نظم المتناثر"**
  - 10- أبي أمامه: أخرجه الديلمي وفي الباب عند الترمذي عن أبي أمامه.
  - 11- سهل بن سعد: أخرجه أبو نعيم في السواك.
  - 12- جبير بن مطعم: ذكره الكتاني في **"نظم المتناثر"**
  - 13- أبي الطفيل: ذكره الكتاني في **"نظم المتناثر"**
  - 14- أنس: أخرجه أبو نعيم في السواك قال الترمذي وفي الباب عن أنس والبيهقي.
  - 15- المطلب بن عبد الله: ذكره الكتاني في **"نظم المتناثر"**
  - 16- أبي سعيد: النسائي
  - 17- ابن عمر: الطبراني وأبو نعيم في "السواك" وأبو داود وقال الترمذي في الباب عن ابن عمر وأخرجه الطحاوي وأحمد.
  - 18- جابر: أخرجه أبو نعيم في "السواك".
  - 19- علي: أخرجه الطبراني وحسنه المنذري وأحمد والطحاوي.

- 20 - وائلة بن الأسقع: أخرجه الديلمي وعند الترمذي قال في الباب عنه.
- 21 - رافع بن خديج: رواه الكتاني في "نظم المتناثر".
- 22 - أعامر بن ربيعة: أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وعلقه البخاري
- 23- ابن عمرو: قال الترمذي وفي الباب عنه
- 24- لعباس بن عبد المطلب: أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي
- 25- أبي موسى: أخرجه الديلمي وقال الترمذي وفي الباب عنه.
- 26- ابن مسعود: ذكره الكتاني في "نظم المتناثر"
- 27- بن خيرة الصنابحي: عزاه الكتاني في "نظم المتناثر"
- 28- معاذ: ذكره الكتاني في "نظم المتناثر"
- 29- زيد بن خالد الجهني: أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي قال الترمذي وفي الباب عن زيد بن خالد وأخرجه الطحاوي والبيهقي.
- 23 - محيريز: ذكره الكتاني في "نظم المتناثر"
- 24 - ثمام بن العباس: رواه الإمام أحمد في مسنده وقال الترمذي وفي الباب عنه
- 25 - حسان بن عطية: ابن أبي شيبة.
- 26 - قثم بن العباس: أحمد انظره في المطالب العالية ومجمع الزوائد.
- 27 - رجل من الصحابة لم يسم: أحمد والطحاوي.
- 28 - زينب بنت جحش: أخرجه أحمد
- 29 - أم حبيبة: رواه أحمد وفي الباب عنها عند الترمذي ورواه ابن أبي شيبة في تاريخه.
- 30 - جعفر بن أبي طالب: الطبراني
- 31 - أسامة بن زيد: أخرجه ابن منيع في مسنده.
- هذا الحديث أخرجه السيوطي وتواتره معنوي كما بينا ذلك في كتابنا الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع ولفظ السيوطي: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وفي لفظ عند كل وضوء".
- 32 - ابن الزبير: مسدد في مسنده وابن حجر في المطالب العالية.
- 33 - عبد الله بن حنظلة: أخرجه أبو داود وابن منيع في مسنده والحاكم.
- 34 - أبو بكر الصديق: أخرجه الديلمي في مسند الفردوس وقال الترمذي وفي الباب عن أبي بكر الصديق.
- 35- معاوية: الطبراني بسند ضعيف.
- قلت ولا يخفى عليه أن حديث: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة" قدمه الحافظ ابن حجر في كتابه "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" كمثال على

الصحيح لغيره، وهو كما ترى متواتر بلا شك، وابن حجر إنما قدمه كمثال لطريق خاص من طرقه، والله أعلم.

**12/ القاعدة الثانية :** البحث عن أحوال رواة السند من عدالة وضبط انطلاقاً من كتب التعديل والتجريح التي تقدمت في باب التعديل والتجريح، هذه قاعدة مجمع عليها لا شك في ذلك، وقد تقمت النقول المؤكدة عليها والمبينة للإجماع في قواعد التعديل والتجريح، وسنكتفي هنا بتقديم مثالين قدمهما الدكتور محمود الطحان لطلابه، ليديروهم على تخريج الحديث فلم يحسن الاختيار، فبينما ما فيهما من نقص، نسأل الله أن يتقبل عملنا الصالح وأن يتجاوز عن الطالح:

**المثال الأول:** نبدأ هذا المجهود بتخريج الدكتور محمود الطحان الذي ختم به كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" حيث قال: "مثال لدراسة الإسناد عملياً: ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو: قال النسائي: "أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام خطيباً فقال في خطبته : **"لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها"** وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي: (1) تهذيب التهذيب لابن حجر، (2) تقريب التهذيب لابن حجر، (3) الكاشف للذهبي، (4) خلاصة تهذيب تهذيب الكمال للخزرجي، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم علماً بأنه قال قبل ذلك هذا الإسناد فيه ستة أشخاص هم:

- إسماعيل بن مسعود

- خالد بن الحارث

- حسين المعلم

- عمرو بن شعيب

- شعيب (والد عمرو).

- عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقال فلنأخذ كتاب تقريب التهذيب ولنبدأ بإخراج الأول وهو:

1- إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه "إسماعيل في حرف الهمة: فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في ( 65/1 ) لكن اسمه إسماعيل بن أبان: إذن نقاب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في ( 74/1 ) اثنين كل منهما اسمه "إسماعيل بن مسعود" وهما: إسماعيل بن مسعود الزرقى وإسماعيل بن مسعود

الجدري لكن نستطيع أن نميز "إسماعيل بن مسعود" الذي هو شيخ النسائي بأنه الجدري" من أمرين: أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) ل"الجدري" ومعنى هذا الرمز أخرج النسائي في سننه، على حين أنه رمز ل"الزرقى" بحرف "عس" ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط، وثانيهما أنه قال عن "الزرقى" إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروى عنه بلفظ "حدثنا" وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن الجدري إنه من الطبقة العاشرة وهو الذي يمكن أن يروى عنه النسائي.

2- خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه خالد في حرف "الخاء" فنجد أول من اسمه "خالد" في (211/1) إلا أنه "خالد بن إياس" فنحول بنظرنا بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو "خالد بن حارث" الهجمي" ولا يوجد من اسمه "خالد بن حارث" غيره في رجال الكتب الستة.

3- حسين المعلم: نبحت عن اسمه (حسين) في حرف الحاء) فنجد في (173) هذا العنوان: ذكر من اسمه (الحسين) وبما أن الشخص الذي نبحت عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمه (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على (حسين المعلم) في 175/1 واسمه حسين بن ذكوان المعلم وكلمة "المعلم" تقال لمن يعلم الصبيان.

3- عمرو بن شعيب: نبحت عن اسمه "عمرو" في حرف العين فنجد في: 65/2 هذا العنوان: ذكر من اسمه عمرو ونفتح أوله "فنبحت عن اسم أبيه شعيب فنجده في: 72/2، وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. 4- شعيب (والد عمرو): نبحت عنه في حرف (الشرين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في 251/1، بأننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحت عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحت عن اسم أبيه (محمد) فنجد في 353/1، قال عنه المؤلف "شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده".

5- عبد الله بن عمرو بن العاص: نبحت عن اسمه عبد الله" في حرف (العين) فنجد في 400/1 هذا العنوان: "ذكر من اسمه عبد الله" ثم نبحت عن اسم أبيه "عمرو" فنجد "عبد الله بن عمرو بن العاص" في 436/1 وهو الصحابي المشهور.

### البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

1- إسماعيل بن مسعود: قال عنه في التقريب: 74/1 ( ثقة) وقال عنه في الكاشف 128/1 (ثقة) وقال عنه في الخلاصة: ص 36 (قال أبو حاتم: صدوق) وفي الحاشية: قال النسائي: ( ثقة).



- 2- خالد بن الحارث: قال عنه في التقريب: 211/1-212 (ثقة ثبت) وقال عنه في الكاشف: 266/1-267 قال أحمد: (إليه المنتهى في التثبوت في البصرة) وقال القطان: "ما رأيت خيرا منه ومن سفيان" وقال في الخلاصة: ص 99-100 قال النسائي: ثقة ثبت وقال القطان ما رأيت خيرا منه ومن سفيان.
- 3- حسين المعلم: قال عنه في التقريب 175/1-176 (ثقة ربما وهم) وقال عنه في الكاشف "الحسين بن ذكوان المعلم البصري (ثقة) وقال عنه في الخلاصة: "وثقه ابن معين وأبو حاتم.
- 4- عمرو بن شعيب: قال عنه في التقريب: 72/2 (صدوق) وقال عنه في الكاشف: 332/2: قال القطان إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتجنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعليا وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به وقال أبو داود: ليس بحجة وفي الخلاصة ما معناه: قال ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحاق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.
- 5- شعيب بن محمد (والد عمرو): قال عنه في التقريب صدوق وقال عنه في الكاشف صدوق وقال عنه في الخلاصة وثقه ابن حبان.
- 6- عبد الله بن عمرو بن العاص: صحابي مشهور والصحابة لا يبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.
- الحكم على هذا الحديث: {...} مما تقدم أقول إن الحديث "صحيح" لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.
- هذا وقد روى الحديث – غير النسائي- الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد، وقد قال الذهبي: "الحسن أيضا على مراتب، فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح".
- المثال الثاني:** ثم قال مثال آخر ليس في الكتب الستة: هذا مثال آخر كدراسة إسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة: هذا المثال من سنن الدارقطني: قال الدارقطني: "نا عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هشيم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي رواد، نا مروان بن سالم، عن الكلبى عن أبي صالح عن أبي

هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي فضلوا".

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد: ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة 306 هـ وتوفي سنة 385 هـ إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راو من رجال الكتب الستة فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادى، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعرف أن الخطيب البغدادي ألف كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها وهو "تاريخ بغداد" فنتناوله، ونراجع فيه في حرف "العين" فيمن اسمه عبد الله "نرى عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال" فنجده في 120/10 {..} إلى أن قال "الحكم على هذا الحديث: أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده، وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث متهم بالوضع، وأما الخامس فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس" مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع المتروك لأن في إسناده متروكين، من اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف. قلت فضيلة الدكتور المحترم قدم أمثلة في كتابه معدة لتدريب طلبة الحديث على الحكم على الحديث ولكنني لا أراه أحسن الاختيار لا في الأول ولا في الثاني وذلك أنه لما نقل عن الخطيب البغدادي – بواسطة أنه قال: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روايته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط" كان ينبغي له أن يعمل بهذه القاعدة الذهبية التي قعدها الخطيب وهي دندنة أو بيت القصيد عند أهل الصنعة فكان عليه أن يتجنب الأحاديث المعللة أو أن يتوسع في هذا البحث القيم ليعلم طلبته كيف يتم رفع العلة وتجاوزها لتصحيح الحديث المعل وهذا أشار إليه في مثاله الأول من غير قصد منه وأما في الثاني فقد أهمله وذلك لأنه في السند من لا يصلح للمتابعة إلا أن الحديث قد يكون تمت روايته بأسانيد أمثل وأقوى فكان ينبغي له أن يشير إليها لرفع الوهم واجتناب إيهام الطلاب، وقد بينا في فصل علم التعليل والتصحيح أن الحديث المعل قد يتقوى بطرق أخرى وأسانيد أخرى فتزول العلة. فكل حديث أعل لا يكون ساقطاً أو ضعيفاً مطلقاً وقد قدمنا أمثلة في إعلال بعضهم لما حكم عليه البعض الآخر بالتواتر وبحكم بعضهم على حديث بالوضع في حين قام البعض بالحكم عليه بالصحة والجودة، وهذا كلام مجمل بيناه وفصلناه في باب علم علل الحديث وأما فيما يخص بالمثاليين المقدمين، فإننا سنقدم عليهما الملاحظات التالية: أما فيما يخص بتعليقه على الحديث الأول فنقول: هذا كلام سليم لا غبار

عليه من حيث الصحة وإن كان فيه ما يلاحظ عليه كحصره معرفة رجال السند على الكتب التي ذكر، وحصره كتب رجال الستة على ما ذكر، ثم قال "خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم- بعد ما بين ما في هذه الكتب عن رجال السند-": بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبين لنا:

أ- أن الثلاثة الأول وهم: (إسماعيل بن مسعود) و(خالد بن الحارث) و(حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم، ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب- وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

ج- وأن الرابع وهو( عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن من لم يوثقه لم يعز ذلك إلى الجرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيرا من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة والخلاصة أن عمرا ثقة في نفسه، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د- وأن الخامس وهو(شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح، لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو، رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو)فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلًا: البحث في اتصال الإسناد.

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد نبداً ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، فهو اتصال الإسناد، فنقول:

1) أما النسائي فقال أخبرنا إسماعيل بن مسعود.

2) وأما إسماعيل بن مسعود فقال "حدثنا" خالد بن الحارث.

3) وأما خالد بن الحارث فقال: "حدثنا" حسين المعلم

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ إذن، فالسند إلى هنا متصل.

1- وأما حسين المعلم فقال: عن عمرو بن شعيب (وعنعنته) هذه محمولة على الاتصال لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بعمر بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

2- وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه، فالإسناد لا زال متصلاً.

3- وأما شعيب بن محمد بن عبد الله فقال "عن" عبد الله بن عمرو، وهنا الإشكال، لأن شعيبا وصف بالتدليس لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رويوا. لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا ونحمل العنينة على السماع لقلة تدليسهم ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالإسناد متصل إن شاء الله".

البحث عن الشذوذ والعلّة وصعوبته: أما البحث عن الشذوذ والعلّة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلّة إثباتا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها {..} فنقول نلاحظ عليه هنا:

1- عدم ذكره لجميع كتب رجال الكتب الستة فلو استكملها لساعدته في مظان رجال المثالين، فقد غاب عليه مثلا: (1) تهذيب الكمال للحافظ المزي، و (2) تذهيب تهذيب الكمال للذهبي، و (3) ذيل الإكمال لعلاء الدين مغلاطاي، و (4) إكمال تهذيب الكمال، و (5) التذكرة في رجال العشرة لشمس الدين الحسيني وقد أضاف فيها على الكتب الستة رجال موطأ مالك ومسند الشافعي ومسند أحمد بن حنبل ومسند أبي حنيفة جمع الحارثي و (6) بغية الأريب في اختصار التهذيب لابن بردس البعلبكي و (7) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال للأنصاري أضاف فيه على رجال التهذيب رجال مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم وسنن الدارقطني وسنن البيهقي، و (8) نهاية السؤل في رواية الستة الأصول لسبط ابن العجمي، الخ.. مما تقدم سرده في أسماء الكتب نستنتج ما يلي:

1- اختصاره في البحث عن رجال المثالين على التقريب بينما الأفضل بالنسبة لطالب العلم أن يبدأ بالبحث عن الرجال في التهذيب أو تهذيب التهذيب أو الكتب الأخرى التي ذكرنا لأنها تعطي للباحث شيوخ الرجل الذين روى عنهم وتلامذته الذين رويوا عنه بدلا من الطبقة لأن طبقة المتأخرين عند ابن حجر فيها من لم ينتم لها أصلا وإنما أضافه إليها ثم بعد عثوره على الرجل والتأكد منه انطلاقا من الرجال الذين روى عنهم والرجال الذين رويوا عنه وما قيل فيه من توثيق وتعديل أو تجريح أو هما معا (تعديل وتجريح) يرجع إلى تقريب التهذيب فيساعده على الحكم عليه لأن ابن حجر يقوم بتلخيص الأقوال كلها في كتابه التقريب.

2- أما فيما يخص بالمثال الأول فقد كان موقفا في حكمه عند الجمهور وأما فيما يخص بالمثال الثاني فقد فشل فيه على جميع المستويات:

أ) على مستوى العثور على الرجال والحكم عليهم وذلك لأنه لم يذكر بل لم يذهب إلى مظان رجال الدارقطني وهي موجودة: منها: (1) شيوخ الدارقطني للحافظ أبي الحسن علي بن عبد الملك بن القطان الفاسي ت (628 هـ، و 2) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لسراج الدين أبي علي عمر بن أحمد الأنصاري (723-804). علما بأن الدارقطني سافر إلى مصر والحجاز وله شيوخ من هناك.

ب) على مستوى "المتابعات والشواهد" فقد تقدم أن بينا أن الحديث يتقوى أو يضعف بطرقه لذلك كان جهابذة أهل الصنعة يمتنعون عن الكلام على الحديث قبل أن تكتمل طرقه لديهم وفي هذا الباب نقدم ما نقله هو ذاته عن الخطيب البغدادي فنضيف إليه قول علي بن عبد الله المدني "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه" وقول شيخه يحي بن معين: "لو لم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه" وقد تقدمت هذه الأقوال وغيرها، فهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" والبزار في "مسنده" والطبراني في "معجمه" وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، وزعم الزيلعي في "نصب الراية تخريج أحاديث الهداية" أن الحافظ ابن القطان الفاسي حسنه، قلت فكان لزاما عليه أن يتتبع هذه الطرق ويبين لطلبته حقيقتها الحديثية لأن ذلك يكون فيه ما فيه من البراعة والتشويق وهذا ما يدعو إليه فن الصنعة ويرغب فيه تدريب الطلبة قلت ولعل الزيلعي نقل ما أخرجه الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" حيث قال: "عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا حتى بدأ فيهم سبباي الأمم، فأفتوا بالرأي، فضلوا وأضلوا " وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وضعفه جماعة، وقال ابن القطان: هذا حديث حسن" قلت لم يقل ابن القطان: هذا حديث حسن وإنما قال معلقا على عبد الحق الإشبيلي لما أخرج الحديث بإسناد الدارقطني ثم قال "ذكره أبو بكر الخطيب قال وإسماعيل بن خالد ضعيف، ولا يثبت عن مالك ونقلته من كتاب أبي محمد الرطاشي، ومن طريقه رويته" فعقب عليه ابن القطان قائلا: "والحديث المذكور في كتاب البزار من غير رواية مالك بإسناد أحسن من هذا" فلفظ "أحسن من هذا" تفيد التفضيل لا التحسين لكنه ذكر الحديث فيما بوب له قال "باب أحاديث ضعفها وهي حسنة إن لم تكن صحيحة" قلت والحديث أخرجه البزار في "باب التحذير من علماء السوء: قال: 166/ حدثنا إبراهيم بن زياد ثنا يحي بن آدم ثنا قيس بن الربيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا حتى بدأ فيهم أبناء سبباي الأمم، فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا" قال البزار: لا نعلم أحدا قال عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو إلا قيس ورواه غيره مرسلًا" قال محقق "كشف الأستار عن

زوائد البزار "د/حبيب الرحمن الأعظمي" قال الهيثمي رواه البزار وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وضعفه جماعة وقال ابن القطان هذه إسناد حسن (مجمع الزوائد ص 85 /ج1).

هكذا يتبين أن لهذا الحديث طرقا ينبغي دراستها وفحصها والتعليق عليها نبدوها بمعرفة أحوال رجال سند أبي بكر البزار.

1- إبراهيم بن زياد: من رجال مسلم وأبي داود والنسائي والبزار وغيرهم ت 228 هـ وهو ثقة عند الجمهور.

2- يحيى بن آدم: ثقة وثقه غير واحد منهم ابن القطان المعروف بالتعنت والله أعلم.

3- قيس بن الربيع: قال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: قيس ثقة وثقه الثوري وشعبة، وعن أبي الوليد: كان قيس ثقة حسن الحديث وقال عبد الله بن معاذ: سمعت أبي سعيد ينقص قيسا عند شعبة، فزجره ونهاه "إلا أنه لما كبر ساء حفظه وقد وثقه الطيالسي.

4- هشام بن عروة: قال عنه ابن سعد والعجلي: كان ثقة زاد ابن سعد كان كثير الحديث حجة وقال أبو حاتم ثقة إمام في الحديث.

5- عروة بن الزبير بن العوام: قال عنه ابن سعد كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما ثبتا مأمونا وقال العجلي مدني تابعي ثقة وعده أبو الزناد في فقهاء المدينة السبعة، وهو لا شك بحر في العلم حجة ثقة ثبت عند الجميع.

6- عبد الله بن عمرو بن العاص: صحابي جليل من العبادة.

وقد أخرج ابن ماجه في سننه: حدثنا سويد بن سعيد، نا ابن أبي الرجال، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولدون، أبناء سبايا الأمم، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا".

1- سويد بن سعيد: من رجال مسلم صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس في حديثه فأفحش فيه ابن معين القول كما في التقريب.

2- ابن أبي الرجال هو: عبد الرحمن وأخوه حارثة قال عنه كما في تهذيب التهذيب - أحمد وابن معين والمفضل الغلابي والدارقطني: ثقة، وقال ابن معين أيضا وأبو داود: ليس به بأس، وقال البرذعي: سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن وحارثة فقال: عبد الرحمن أشبه وحارثة واهي، وعبد الرحمن أيضا يرفع أشياء لا يرفعها غيره - وقال أبو حاتم: صالح هو مثل عبد الرحمن بن زيد.

3- عبد الرحمن بن أبي عمرو الأوزاعي: قال عنه في التقريب "عبد الرحمن بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل".

4- عبدة بن أبي لبابة من رجال البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم ثقة.

5- عبد الله بن عمرو بن العاص من عبادة الصحابة ومن أكثرهم رواية للحديث فهذا الحديث يقال فيه إنه حسن لغيره وهو إسناد الطبراني وقد انطلق الألباني من هذا الإسناد للحكم عليه بالضعف بينما غاب عليه إسناد البزار، وللحديث طرق أخرى مرسلة وموقوفة ومسندة مرفوعة نذكر منها هنا: ما أخرجه الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر من طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن عروة قال: "إن بني إسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً حتى نشأ فيهم مولدون: أبناء سبأيا الأمم فأخذوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا". قلت وهذا مرسل جيد كما أخرج قرينه الحافظ الخطيب البغدادي ما أشار إليه أبو بكر البزار مرفوعاً من طريق مالك ما لا يصح إلا أن تعدد هذه الطرق وكثرتها تجعل لهذا الحديث أصلاً خاصة وأنه يشهد له الحديث المتفق عليه عن ابن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا" أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه وأحمد في مسنده والحميدي في مسنده كما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم كلهم بهذا اللفظ الذي نقلناه من أبي عمر يوسف بن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله".

فتبين بذلك كله خطأ حكم الدكتور محمود الطحان وأن الحديث حسن كما جزم بذلك الحافظ الزيلعي في كتابه "نصب الراية تخريج أحاديث الهداية" وما أشار إليه الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" معقبا على تضعيف الحافظ عبد الحق الإشبيلي لإسناد الدارقطني حيث قال: "إسناد البزار أحسن" في باب "أحاديث ضعفتها وهي حسنة إن لم تكن صحيحة". كما حسنه غير واحد من الحفاظ وقد اقتصر الألباني على إسناد ابن ماجه في "السنن" والطبراني في "المعجم الكبير" فحكم على الحديث بالضعف مع أن إسناد ابن ماجه رجاله ثقات إلا ما قيل من تليين غير مجرح في عبد الرحمن بن أبي الرجال وقد وثقه الجمهور وحديثه حسن لغيره وسويد وقد جاء يعضده إسناد البزار الذي لا يوجد في رجاله من ضعف سوى ما قيل في قيس بن الربيع وقد حسن الجمهور حديثه وفي أسوأ الحالات يكون حديثه حسناً لغيره مع مرسل عروة يتقوى الحديث وينجبر وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

**13/ القاعدة الثالثة: البحث عن اتصال السند** والتأكد من سماع كل راو من شيخه بقوله (نا) أو (حدثنا) أو (سمعت فلانا يقول) أو (أنبأنا) إذا كان الراوي صدوقاً وكان صالحاً لتحمل رواية أحاديث المعصوم صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن كذلك فلا

فائدة من هذه الألفاظ المشعرة لسماعه وخاصة إذا كان متهما، وهنا نود أن نثير هنا ما استدركه الحافظ الدارقطني على البخاري ومسلم وما رواه بالعنعنة وهو منقطع أو من المرسل الخفي، قال رحمه الله وإيانا في كتابه "الإلزامات والتتبع":  
أ/ ومما اتفق عليه البخاري ومسلم بالعنعنة مما هذا صفته:

**1/** قال الدارقطني: وأخرجا معا حديث الزبيدي عن الزهري عن عروة عن زينب عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية بها شفعة فقال: "استرقوا لها فإن بها النظرة" من حديث ابن حرب عن الزبيدي، وقال: تابعه عبد الله بن سالم وقد رواه عقيل عن الزهري عن عروة مرسلا، ورواه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة مرسلا، قاله مالك والثقفي ويعلى ويزيد وغيرهم، وأسند أبو معاوية ولا يصح، وقال عبد الرحمن عن إسحاق عن الزهري عن سعيد فلم يصنع شيئا.

**2/** وأخرجا جميعا حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من باع عبدا وله مال" الحديث وقد خالفه نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر، وقال النسائي: سالم أجل في القلب، والقول قول نافع.

**3/** وأخرجا جميعا حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: "لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا"، وهو الصحيح، فإن قال قائل فقد خالفه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قيل له: لم يتابع عدي على قوله، وقد تابع أبا بشر المنهال بن عمرو وسعيد بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، فالحكم لهم على عدي، وحديث عدي وهم، والله أعلم.

**4/** واتفقا على حديث عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه حديث الجبة في الإحرام، وفيه: واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك من حديث ابن جريج وهمام، الخ..

**5/** واتفقا على حديث بإسناده: "كما يعرض الفحل" عن ابن جريج وهمام عن عطاء" رواه مسلم عن غندر، عن شعبة عن قتادة عن عطاء.

**6/** واتفقا أيضا فأخرجا حديث ابن جريج عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن أخيه الفضل: حديث الخثعمية، البخاري عن أبي عاصم، ومسلم عن علي بن خشرم.

**7/** وأخرج البخاري ومسلم حديث عبد الأعلى عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يتقارب الزمان ويلقى الشح وتكثر الفتن وذكر الهرج" وقد تابع حماد بن زيد، عبد الأعلى وقد خالفهما عبد الرزاق فلم يذكر أبا هريرة وأرسله، ويقال إن معمر حدث بالبصرة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها.



ومما تفرد به البخاري ورواه بالغنعة وقال الدارقطني إنه منقطع ما يلي:

**11** أخرج البخاري حديث علي بن المبارك عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما" قال البخاري وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، وقال أبو الحسن: يحيى بن أبي كثير يدللس كثيرا ويشبهه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب لأنه زاد رجلا وهو ثقة .

**12** وأخرج البخاري أيضا حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة"، وسالم يروي عن أخيه عن عبد الله بن عمرو حديثا يرويه عمار الذهني عنه، وحديث ابن عيينة ليس فيه سماع سالم بن أبي الجعد من عبد الله بن عمرو والله أعلم.

**13** وأخرج البخاري حديث العوام بن حوشب عن ابراهيم السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما" قال: لم يسنده غير العوام وخالفه مسحر، رواه ابراهيم السكسكي عن أبي بردة ولم يذكر أبا موسى ولا النبي صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

**14** وأخرج البخاري حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده: "ما اسمك؟ قال: حزن "

**15** وأخرج أيضا من حديث ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد أن جده حزنا، وهذا مرسل، وكذا قال قتادة، وعلي بن زيد عن ابن المسيب.

**16** وأخرج البخاري عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح: "والله لا يؤمن الذي لا يأمن جاره بوائقه" وقد تابعه شبابة وأسد بن موسى، وقال حميد بن الأسود، وعثمان بن عمر، وأبو بكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، وتابعهم ابن أبي فديك وروح، وقال يزيد بن هارون وحجاج الأعور وأبو النضر كقول عاصم ومن تابعه .

**17** وأخرج البخاري حديث خنساء بنت خدام وقد كتبتناه.

**18** وأخرج البخاري عن إسحاق عن جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه وكان أبوه من أهل بدر: "ما تعدون من شهداء بدر فيكم" وعن سليمان عن حماد عن يحيى عن معاذ مرسلا، وعن إسحاق بن منصور عن يزيد عن يحيى سمع معاذ مرسلا، قال: لم يسنده غير جرير وخالفه الثوري عن يحيى عن عباية عن رافع.

**9/** وأخرج البخاري عن مكّي بن ابراهيم عن هاشم عن عامر بن سعد عن سعد: لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام" قال: خالفه ابن أبي زائدة ويحي الأموي وأبو أسامة روه عن هاشم عن ابن المسيب عن سعد.

**10/** وأخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب رأى سعد أن له فضلا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مرسل. **11/ 12/ 13/ 14/** وأخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكر: منها الكسوف، ومنها: زادك الله حرصا ولا تعد، ومنها: لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، ومنها: إن ابني هذا سيد، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكر.

**15/** وأخرج البخاري حديث عبيد الله عن نافع عن كعب عن أبيه: أن جارية لكعب، وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب، وعن موسى عن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله: أن جارية لكعب، وقال الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار خبر عبد الله أن جارية لكعب، وهذا اختلاف بين، وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري بعد كلام الدارقطني: قلت وهو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف" قلت وهنا إجماع على الانقطاع رغم الرواية بالعننة.

**16/** وأخرج البخاري عن ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: "إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون" وهذا مرسل ووصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، وقال ابن سعيد عن محمد بن عبد الله بن نوفل عن أبيه عنه، ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ. **17/** وأخرج البخاري عن الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس: حديث الصدقات" وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس ولا سمعه عبد الله بن المثني من عمه ثمامة، قال علي بن المديني حدثني عبد الله بن المثني قال: دفع إلي ثمامة هذا الكتاب، قال: وحدثنا عفان، حدثنا حماد، قال: أخذت من ثمامة كتابا عن أنس نحو هذا، وكذلك قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمامة كتابا فذكر هذا " قلت والحديث وهم فيه الدارقطني فعزاه لمسلم بينما هو في صحيح البخاري كما بين ذلك مقبل الوادعي.

**18/** وأخرج أيضا بهذا الإسناد: كان نقش الخاتم ثلاثة أسطر، والقول فيه مثل القول في الأول.

**19/** وأخرج البخاري عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال: نذرت نذرا، مرسلا، ووصله حماد بن سلمة وجرير بن حازم ومعمار عن أيوب ووصله عبيد الله عن نافع.

- 120** وأخرج البخاري أيضا من حديث حماد عن أيوب عن نافع أن عمر أصاب جاريتين من سبي خيبر، وهذا مرسل أرسله حماد ووصله جرير بن حازم عن أيوب وابن كاسب عن ابن عيينة عن أيوب وقول حماد المرسل أصح.
- 121** وأخرج أيضا عن إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، وهذا مرسل.
- 122** وأخرج البخاري عن يحيى الجعفي عن ابن وهب عن عمر بن محمد حدثني جدي زيد عن ابن عمر: إسلام عمر، خالفه الوليد بن مسلم عن عمر بن محمد حدثني أبي عن جده عن ابن عمر زاد فيه رجلا " قلت ولكن الوليد بن مسلم عنعه وهو مدلس؟
- 123** وأخرج البخاري عن ابن بكير عن الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: " اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك " قال: وقال يزيد بن زريع عن روح عن زيد عن أمه عن حفصة عن عمر، وقال هشام بن سعد عن زيد عن أبيه عن حفصة عن عمر".
- 124** وأخرج البخاري عن القعنبى وابن يوسف وإسماعيل عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير ومعه عمر فنزلت { **إنا فتحنا لك فتحا مبينا** } مرسلا ووصله قراد وابن عيينة ويزيد بن أبي حكيم والخريبي.
- 125** وأخرج البخاري حديث داود أبي الفرات عن ابن بريدة، وقد كتبت علته في موضع آخر.
- 126** وأخرج البخاري حديث مروان عن عثمان في فضلية الزبير، وقد اختلف في لفظه علي بن مسهر وأبو أسامة عن هشام عن أبيه عنه.
- 127 128** وأخرج مسلم حديثا عن أبيه عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان أشرف عليهم " قلت والوهم من الدارقطني فالحديث أخرجه البخاري.
- 129** وأخرج أيضا حديث الثوري وشعبة عن علقمة: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" على اختلافهما، وقال سعيد بن سالم عن الثوري كما قال يحيى القطان عنه، وخالفهما ابن المبارك ووكيع وأبو نعيم وعبد الرزاق ومحمد بن بشر وغيرهم. وقال قيس وعبيد الله بن عيسى ومحمد بن جحادة وموسى بن قيس الحضرمي والنضر بن إسحاق السلمي ومحمد بن جابر وغيرهم عن علقمة كقول شعبة إلا أن عبد الله بن عيسى يختلف عنهم في رفعه، وقال عمرو بن قيس ومسعر وأبو اليسع وعمر بن النعمان ومحمد بن طلحة وأبو حماد وحفص بن سليمان وأيوب بن جابر وسلمة الأحمر وغيث كقول الثوري لم يذكروا فيه سعد بن عبيدة.

**130** وأخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن حماد بن ثابت عن ابن الزبير قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة" قلت: لم يسمعه ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم، إنما سمع من عمر، قاله أبو ذبيان وأم عمرو عنه "قلت وهذا مرسل الصحابي لا يضر ما أعله به.

**131** وأخرج البخاري عن الصلت بن محمد عن ابن عليّة عن أيوب عن أبي مليكة عن المسور قال: لما طعن عمر قال له ابن عباس: صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحسنت صحبتته، ثم فارقتة وهو عنك راض" قال البخاري: قال حماد ثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، ليس فيه المسور بهذا.

**132** وأخرج البخاري عن أزهر بن جميل عن الثقيفي عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس، قصة الخلع، وعن المخرمي عن قراد عن جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وحماد بن سلمة عن أيوب، وأصحاب الثقيفي غير أزهر يرسلونه أيضا، وخالد الطحان وابراهيم بن طهمان يرسلونه عن خالد الحذاء عن عكرمة، ولم يخرج مسلم لعكرمة شيئا.

**133** وأخرج أيضا حديث وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذ قام أبو إسرائيل، رواه الثقيفي وابن عليّة عن أيوب مرسلا.

**134** وأخرج أيضا حديث معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان عام الفتح وأصحابه بين صائم ومفطر، الحديث، وقد أرسله حماد بن زيد والثقيفي عن أيوب.

**135** وأخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية و يثيب عليها، قال: ورواه وكيع ومحاضر ولم يذكرها عن عائشة.

**136** وأخرج أيضا عن ابن يوسف عن الليث عن يزيد عن عراك عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة إلى أبي بكر، وهذا مرسل.

**137** وأخرج البخاري وحده حديث أيوب ونافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: توفي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي وفي يومي وبين سحري ونحري، وجمع بين ريقه وريقي، وقصة السواك.

**138** وأخرجه أيضا من حديث يحي عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة مثله، ولم يخرجهما مسلم.

**139** وأخرج البخاري حديث الثقيفي عن أيوب عن عكرمة: قصة أم رفاعة، وفيه ذكر عائشة ولكنه مرسل، وكذلك رواه حماد بن زيد عن أيوب.

**140/** وأخرج البخاري عن أبي سلمة عن عبد الواحد عن عاصم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة، قال موسى بن أنس: أوى محدثا، وهذا وهم من البخاري أو أبي سلمة لأن مسلما أخرجه عن حامد عن عبد الرحمن، قال فيه: فقال النضر بن أنس وهو الصواب.

**141/** وأخرج البخاري عن محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات" قال: وقد أنكر أحمد بن حنبل هذا من حديث هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر وقال: إنما رواه هشيم عن ابن إسحاق عن حفص بن عبيد الله عن أنس، وقيل إن هشيم كان يدلسه عن عبيد الله بن أبي بكر، وقد رواه مسعر ومرجان بن رجاء وعلي بن عاصم عن عبيد الله ولا يثبت منها شيء.

**142/** وأخرج جميعا حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس (في قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله) وقد خالفه منصور فأسقط طاوسا، وأخرج البخاري وحده حديث منصور وحده على إسقاطه طاوسا. ومما تفرد به مسلم فرواه بالعنعنة وقد اتهمه الدارقطني بالإنقطاع ما يلي:

- 1/ أخرج مسلم حديث عبد المطلب بن ربيعة الطويل من حديث مالك ويونس عن الزهري، وقد اختلفا، فقال مالك عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وقال يونس عن الزهري عن عبد الله بن الحارث، ورواه هشيم عن إسحاق عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن الحارث [ لكنه رواه في المتابعات ].
- 2/ وأخرج مسلم أيضا حديث يزيد بن ربيع عن هشام عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين الحديث وقصة القرعة، قال: وهذا لم يسمعه محمد من عمران، فيما يقال وإنما أرسله عنه، وإنما من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، قاله علي بن المديني عن معاذ بن معاذ عن أشعث عن محمد بن خالد الحذاء" [ قلت شرط مسلم المعاصرة مع إمكانية اللقاء ].
- 3/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب وجريير بن حازم عن حرمة بن عمران وهذا اختلاف، فقال ابن وهب عن ابن شاسة عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القراط فاستوصوا بأرضها خيرا فإن لهم ذمة ورحما" وقال جريير عن حرمة عن ابن شاسة عن أبي بصرة عن أبي ذر رضي الله عنه: "إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط"، رواه ابن وهب عن حرمة عن ابن شاسة عن أبي بصرة عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم، زاد في إسناده أبا بصرة، الحديث جعله الحافظ العلاءي في جامع التحصيل مثالا لما يحتمل فيه الإرسال والاتصال، قلت فالبعض ينفي سماع ابن شاسة من أبي ذر والبعض يثبتته.

4/ وأخرج مسلم حديث معاوية بن سلام عن زيد عن أبي سلام قال: قال حذيفة :  
إنا كنا بشر ف جاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: نعم، قلت:  
هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون  
بهادي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان  
إنس، قال: قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمر  
وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع" قال الثوري، قال الدارقطني: هذا  
عندي مرسل لأن أبا سالم لم يسمع من حذيفة، وهو كما قال الدارقطني لكن المتن  
صحيح متصل بالطريق الأول وإنما أتى مسلم بهذا متابعاً.

5/ وأخرج مسلم عن أبي عمر عن سفيان عن الزهري عن عامر بن سعيد عن  
أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم قسماً، قلت: يا رسول الله اعط فلانا فإنه  
مؤمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أو مسلم، أقولها ثلاثاً، ويردها علي ثلاثاً:  
أو مسلم، ثم قال: إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في  
النار" ثم ذكره رحمه الله من طرق إلى الزهري من غير طريق سفيان.

6/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب عن مخزومة عن أبيه عن سليمان بن يسار عن  
ابن عباس قال: قال علي: أرسلت المقداد في حديث المذي، وقال حماد بن خالد:  
سألت مخزومة سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا، وقد خالفه الليث عن بكير عن  
سليمان، فلم يذكر ابن عباس وتابعه مالك عن أبي النضر أيضاً"

7/ وأخرج مسلم عن شريح عن عبد الله بن رجاء عن يونس عن الزهري عن  
سالم عن أبيه قال: نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلاً سوى نصيبه من  
الخمسة فأصابني شارف وهو المهر، قال الدارقطني: قد خالفه ابن المبارك وابن  
وهب وهما أحفظ منه، روياه عن يونس عن الزهري قال: بلغني عن ابن عمر،  
والقول قولهما ولو كان الزهري سمعه من سالم لم يكن غير اسمه مثله"

8/ وأخرج مسلم حديث السدي عن البهي عن عائشة: "خير الناس قرني ثم الثاني  
ثم الثالث" والبهي إنما روى عن عروة عن عائشة، والله أعلم، قلت ومتن الحديث  
متواتر.

9/ وأخرج مسلم من طريق عياض عن أبي سعيد: "صدقة الفطر" عن محمد بن  
رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية عن عياض عن أبي سعيد،  
قال: خالفه سعيد بن سلمة الصدي عن اسماعيل بن أمية عن الحارث بن أبي ذباب  
عن عياض، والحديث محفوظ عن الحارث.

10/ وأخرج مسلم عن حجاج بن الشاعر عن أبي النضر عن إبراهيم بن السعد  
عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يدخل  
الجنة أقوام أفندتهم مثل أفندة الطير" قال: ولم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي

هريرة والمحفوظ عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم وغيرهما عن إبراهيم بن سعد والمرسل هو الصواب.

11/ وأخرج مسلم عن أبي بكر عن علي بن حفص عن شعبة عن حبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع" والصواب مرسل، قاله معاذ وغندر وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم.

12/ وأخرج مسلم حديث نوح بن قيس عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة قصة وفد قيس وهذا رواه أصحاب ابن عون عنه مرسلًا ليس فيه أبو هريرة، منهم ابن أبي عدي وغيره.

13/ وأخرج مسلم حديث أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أفضل الصيام بعد رمضان المحرم" قال: خالفه شعبة، رواه عن أبي بشر عن حميد الحميري مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

14/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري عن نافع بن جبير عن عثمان عن أبي العاص: "شكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وجعا أجده" قال: رواه عثمان بن الحكم عن يونس عن الزهري عن نافع بن جبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان مرسلًا.

15/ وأخرج مسلم حديث شعبة من حديث وكيع وحده، ووكيع فيمن وصله ولكن رواه مختصرًا، وأحسب أن شعبة كان إذا حدث به بطوله أرسله وإذا اختصره وصله.

16/ وأخرج مسلم عن شيبان عن الصعق بن حزن عن مطر عن الوراق عن زهدم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة اليمين: والله لا أحملكم، والصعق ومطر ليسا بالقويين ومع ذلك فمطر لم يسمعه من زهدم وإنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه، قال ذلك ثابت بن حماد عن مطر.

17/ 18/ وأخرج مسلم أيضًا لابن سيرين عن عمران بن حصين حديثين آخرين: أحدهما حديث تفرد به قریش بن أنس عن ابن عون عنه وفيه أن رجلا عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيتة " الحديث ولم يذكر فيه سماعه منه، والآخر: يدخل الجنة سبعون ألفا " وليس فيه أيضا سماع محمد من عمران وهو يقول في غير حديث ظننت عن عمران، والله أعلم ولم يخرج البخاري لمحمد عن عمران شيئًا.

19/ وأخرج مسلم حديث معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى الوزع فويسقا" قال: خالفه مالك ويونس وعقيل روه

عن الزهري عن سعد مرسلا، ورواه عباد بن إسحاق عن عمر بن سعيد عن الزهري مثل معمر.

20/ وأخرج مسلم حديث إسماعيل بن محمد عن محمد بن سعد عن أبيه: الشهر هكذا، وأرسله يحيى ووكيع عن إسماعيل.

21/ وأخرج مسلم حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة نفر من ولد سعد، وهذا أسنده الثقفى عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن حميد الحميري عن ثلاثة كلهم يحدث عن أبيه، وقال حماد عن أيوب عن عمرو عن ثلاثة، قالوا: مرض سعد مرسلا، وقال هشام عن محمد عن حميد عن ثلاثة من بني سعد أن سعد أخرجها كلها مسلم.

22/ وأخرج مسلم من طريق عياض عن أبي سعيد صدقة الفطر، عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن عياض عن أبي سعيد، قال: خالفه سعيد بن سلمة الصدفي عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن أبي ذباب عن عياض، والحديث محفوظ عن الحارث.

23/ وأخرج مسلم عن ابن بزيع عن يزيد بن زريع عن حميد عن بكر عن عروة بن المغيرة عن أبيه: قصة المسح، قال: كذا قال ابن بزيع وخالفه عن غيره يزيد فرواه عنه على الصواب عن حمزة بن المغيرة، ورواه حميد بن مسعدة، وعمرو بن علي عن يزيد بن زريع على الصواب، وكذلك قال ابن أبي عدي عن حميد.

24/ وأخرج مسلم عن شيبان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: "لعن الله الواشمات" ولم يسنده عن الأعمش غير جرير، وخالف أبو معاوية وأبو عبيدة عن معن وغيرهما.

25/ وأخرج مسلم حديث عبد الأعلى عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله حديث ليلة الجن بطوله وآخر الحديث إنما هو قول الشعبي مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرج حديث ابن مسعود: "فأرانا آثار نيرانهم" وما بعده إلى آخر الحديث، وهو قوله: "وسألوه ما الزاد إلى آخره، وكذلك رواه ابن عليّة ويزيد بن زريع وابن إدريس وابن أبي زائدة، وغيرهم عن داود وقد رواه حفص عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله وأتى بآخره مسندا وهم فيه حفص، والله أعلم.

26/ وأخرج مسلم حديث ابن إدريس عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله: مر به نفر من اليهود فسألوه عن الروح، الحديث، قال: رواه أصحاب الأعمش منهم: عبد الواحد بن زياد، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، ووكيع وغيرهم عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو الصواب، والله أعلم.



27/ وأخرج مسلم حديث الثوري عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة متصلاً: "إن شئت سبعت لك" وحديث حفص بن غياث عن عبد الواحد بن أعين عن أبي بكر عن أم سلمة متصلاً وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر مرسلًا، قاله سليمان بن بلال وأبو بصرة عن عبد الرحمن بن حميد.

28/ وأخرج مسلم حديث قتادة عن سالم عن معدان وقد كتبت علته أيضاً.

29/ وأخرج مسلم حديث وكيع عن الثوري عن أبي النضر عن أبي أنس عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضع ثلاثاً، وقد كتبتنا علته في موضع آخر.

30/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب عن مخرمة عن أبيه عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال: قال علي: أرسلت المقداد في حديث المذي، وقال حماد بن خالد: سألت مخرمة سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا، وقد خالفه الليث عن بكير عن سليمان، فلم يذكر ابن عباس وتابعه مالك عن أبي النضر أيضاً.

31/ وأخرج مسلم حديث ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس: رفعت امرأة صبيًا.

32/ وأخرج أيضاً حديث الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة: صلى على سهل بن بيضاء وأخيه في المسجد" قال أبو الحسن خالفه رجلان حافظان: مالك والماجدشون عن أبي النضر عن عائشة مرسلًا، وقيل عن الضحاك عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن، ولا يصح ولا أبو سلمة.

33/ وأخرج مسلم عن ابن نمير عن وكيع وعبدية عن هشام عن أبيه عن عائشة: المتشعب بما لم يعط، وهذا لا يصح.

34/ وأخرج أيضاً حديث عبدية عن عبيد الله عن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة: نفست أسماء بمحمد بن أبي بكر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن تغتسل وتهل" قال أبو الحسن: خالفه مالك عن عبد الرحمن عن أبيه مرسلًا، ليس فيه عائشة وهو الصواب وحديث عبدية خطأ، وقال سليمان عن يحيى عن القاسم عن أبيه: ولا يصح عن أبيه".

وخلاصة هذه النقطة هي أن البخاري ومسلم أخرجا أحاديث بالعنعنة وقد اتهمها الحافظ أبو الحسن الدارقطني بالإنقطاع، وقد ناقشه ونازعه في ذلك ابن حجر فيما يخص البخاري والنووي فيما يخص بمسلم، وقد توسعنا في كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري" كما بينا في النقطة التالية الموالية ما وقع عليه الإجماع أو ما هو راجح فيما يخص بالأحاديث التي تمت روايتها بالعنعنة وهي مرسله أو منقطعة، ففاق البخاري مسلم مع أن مسلم معذور

في ذلك لأن شرطه المعاصرة مع إمكانية اللقاء بينما شرط البخاري المعاصرة وتحقيق اللقاء فإننا لم نجد له عذرا سوى أنه لم يلتزم بهذا الشرط وقد بينت ذلك في بعض المواقع لما اشدت النزاع بينهم حول ما رواه مسلم بالنعنة وهو مرسل أو منقطع فقلت لهم: لماذا تعيبون على مسلم التزامه بشرطه ولا تعيبون على البخاري عدم التزامه بشرطه وما رواه البخاري بالنعنة وهو مرسل أو منقطع أكثر مما رواه مسلم من هذا القبيل، فسكتوا، هذا بيان منا والله أعلم.

**4/ القاعدة الرابعة:** إذا كان السند تمت روايته بالنعنة (عن فلان عن كريب الخ) أو الأئمة فلا بد من التأكد من أن الراوي ليس مدلسا، و أن يكون عدلا ثقة رضى ويثبت اللقاء عن يروي عنه بالنعنة، وقد قال ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل الترمذي": "وقول الشافعي رحمه الله: "وأقبل الحديث حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسا" مراده أنه يقبل النعنة عن عرف منه أنه ليس بمدلس، فإن الربيع نقل عنه أيضا قال في كلام له: "لم يعرف التدليس في بلدنا فيمن مضى، ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثا، فإن منهم من قبله عن لو تركه عليه كان خيرا له، وكان قول الرجل: "سمعت فلانا يقول: سمعت فلانا" وقوله: "حدثني فلان عن فلان" سواء عندهم، لا يحدث واحد منهم عن لقي إلا ما سمع منه، فمن عرفناه بهذا الطريق قبلنا منه حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسا" وظاهر هذا أنه لا يقبل النعنة إلا عن عرف منه أنه لا يدلس ولا يحدث إلا عن لقيه بما سمع منه، وهذا قريب من قول من قال: إنه لا يقبل النعنة إلا عن ثبت أنه لقيه وفيه زيادة أخرى عليه، وهي أنه اشترط أنه يعرف أنه لا يدلس عن لقيه أيضا، ولا يحدث إلا بما سمعه، وقد فسره أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة باشتراط ثبوت السماع لقبول النعنة، وأنه إذا علم السماع فهو على السماع حتى يثبت التدليس، وإذا لم يعلم سمع أو لم يسمع وقف، فإذا صح السماع فهو عليه حتى يعلم غيره، قال: وهذا الذي قاله صحيح "انتهى، وهذه المسألة فيها اختلاف [معروف] بين العلماء، وقد أطل القول فيها مسلم في مقدمة كتابه واختار أنه تقبل النعنة من الثقة غير المدلس عن عاصره وأمكن لقيه له، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما، وذكر عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما، وأنه لا تقبل النعنة من الثقة عن لم يعرف أنه اجتمع به، ورد هذا القول على قائله ردا بليغا، ونسبه إلى مخالفة الإجماع في ذلك.

**واستدل مسلم على صحة قوله، باتفاق العلماء على قبول الخبر إذا رواه الثقة عن آخر ممن تيقن أنه سمع منه من غير اعتبار أن يقول: "ثنا" أو "سمعت"، ولو كان الإسناد لا يتصل إلا بالتصريح بالسماع لم يكن فرق بين الرواية عن ثبت لقيه ومن لم يثبت فإننا نجد كثيرا ممن روى عن رجل ثم روى حديثا عن آخر**

عنه..ونقل عن الخطيب البغدادي أنه قال "أهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث "ثنا فلان عن فلان" صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس" وذكر عن ابن عبد البر مثله وأن شعبة رجع عن قوله: "فلان عن فلان ليس بحديث" إلى قول سفيان الثوري، وإذا كان مسلم استرسل كثيرا ليؤكد إجماع المحدثين على أن فلان عن فلان حديث صحيح إذا كان رواه ثقات، فقد اطلعت على حوار حاد بين مدرستين في الحديث عبر مواقع أهل الحديث أحدهم يتحامل على مسلم لأنه يكتفي بالمعاصرة دون اللقية ويجد عليه أنه أخرج أحاديث معننة وهي مرسله إرسالاً خفياً أو منقطعة، أخذها من استدراقات الدارقطني، فشدت على الإمام مسلم وجعل ذلك فضلاً للبخاري على مسلم، ولما سألت بعضهم لماذا يلزم مسلماً ما لم يلتزم به أصلاً ولم يجعله شرطاً ولم يلزم الإمام البخاري بذلك وهو الذي اشترط اللقاء مع المعاصرة ولم يف بشرطه وأخرج أحاديث بالعننة وهي من المرسل الخفي في حين إنما التزم مسلم بشرطه لأنه اكتفى بالمعاصرة ولكن شرطه أدى به إلى رواية أحاديث بالعننة منقطعة، لكن البخاري الذي اشترط اللقاء كانت الأحاديث التي روى بالعننة وهي منقطعة أكثر من أحاديث مسلم في المسألة، فإذا ما قارنا ما تتبع فيه الحافظ الدارقطني البخاري ومسلم مما أخرجاه مرسلًا بالعننة، نجد أن البخاري فاق مسلماً بحوالي عشرة أحاديث لأن الدارقطني أخذ على البخاري أكثر من أربعين حديثاً من هذا القبيل وعلى مسلم أكثر من ثلاثين حديثاً، وقد تقدم سردها كاملة في النقطة السابقة وسنقتصر هنا على الأحاديث التي وجدها الدارقطني على البخاري من هذا القبيل، منها ما سلمها له ابن حجر في فتح الباري ومنها ما دافع عنها إلا أن مقبل الوداعي بين قبلنا تكلف ابن حجر وأن الحق مع أبي الحسن الدارقطني، ومن أهم هذه الأحاديث ما يلي:

1/ أخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب: رأى سعد أن له فضلاً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مرسل" فقال ابن حجر في فتح الباري ج 6 ص 88: حدثنا سليمان بن حرب حدثنا محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد أن له فضلاً على من دونه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم" قال الحافظ ابن حجر: "ثم إن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية عن أبيه عند الإسماعيلي الخ... راجع مقبل الوداعي في تحقيقه حيث ختم التعليق

قائلا: "سند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني وهو صحيح متصل من طرق أخرى كما أوضحه ابن حجر في الفتح عن الإسماعيلي.

2/ وأخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكر: منها الكسوف، ومنها زادك الله التقوى حرصا ولا تعد، ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، ومنها إن ابني هذا سيد والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكر" الخ.. فقال ابن حجر في فتح الباري: قلت البخاري معروف أنه كان يشدد في مثل هذا، وقد أخرج البخاري حديث الكسوف من طرق عن الحسن علق بعضها، ومن جماعة ما علقه فيه رواية موسى بن إسماعيل عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال: أخبرني أبو بكر، فهذا معتمد في إخراج حديث الحسن، ورواه علي من نفي أنه سمع من أبي بكر باعتماده على إثبات من أثبته وسيأتي مزيد لذلك فضل الحسن بن علي بن أبي طالب إن شاء الله تعالى" وقال مقبل الوداعي: "قلت إن كان اعتماده على رواية المبارك بن فضالة فهو اعتماد ضعيف لأن المبارك يقول في غير حديث عن الحسن حدثنا عمران بن حصين وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، والظاهر في ذلك أن اعتماده مع ذلك على تصريح الحسن بالسمع في حديث إن ابني هذا سيد" قلت الحديث مخرج عن الحسن من طرق والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكر وقد أخرجه مطولا في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت سماع الحسن من أبي بكر بهذين الحديثين واعترض الدارقطني عن تعليقه بالإختلاف عن الحسن فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، لأن الأسانيد بذلك لا تقوى، ولا زلت متعجبا من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكر مع أن في هذا الحديث في البخاري، قال الحسن سمعت أبا بكر يقول إلى أن رأيت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب ترجمة وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن سمعت أبا بكر فتأول أبو الحسن الدارقطني على أنه الحسن، لأن الحسن عندهم لم يسمع من أبي بكر وحمله البخاري وابن المديني على أنه الحسن البصري وبهذا صح عندهما سماعه منه، الخ.. قلت البخاري تبع هنا شيخه ابن المديني بينما أبو الوليد الباجي شيخه الهروي من طلاب الدارقطني فسند إجازته من الهروي عن الدارقطني، فهي مدرسة واحدة وبالتالي ينبغي البحث عن مرجح لهذا الخلاف.

3/ وأخرج البخاري حديث عبيد الله عن نافع عن ابن كعب عن أبيه: "أن جارية لكعب" وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ: "أن جارية لكعب" وعن موسى عن جويرية عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الها أن جارية لكعب، وقال الليث عن نافع سمع رجلا من الأنصار أخبر عبد

الله أن جارية لكعب: وهذا اختلاف بين" وقال ابن حجر في مقدمة الفتح: "بعد ذكره كلام الدارقطني: "قلت وهو كما قال وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف" قلت فتحقق الإجماع هنا على علة هذا الحديث.

4/ وأخرج البخاري عن ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: " إذا صليت الصبح طوفي على بعيرك والناس يصلون " وهذا مرسل ووصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة وقال ابن سعد عن محمد بن عبد الله بن نوفل عن أبيه عنه، ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ" وقال ابن حجر في فتح الباري ج 4 ص 233: "وسماع عروة ممكن فإنه أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد" وتعقبه مقبل الوداعي في تحقيقه قائلا: "البخاري يشترط تحقق اللقاء فهل تحقق؟ والظاهر عدم تحققه" قلت لو كان تحقق لبينه ابن حجر الذي ذهب يلتمس الأعداء بقوله "وسماع عروة ممكن" قلت متى كان هذا شرطاً للبخاري فلو كان الجواب عن مسلم لقبناه عذرا لكننا لا نقبله عدا للبخاري، والله أعلم.

5/ وأخرج البخاري عن الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس: حديث الصدقات" وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس، ولا سمعه عبد الله بن المثنى من عمه ثمامة" فرد عليه ابن حجر قائلا في مقدمة الفتح: "قلت: ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما سطر به كلامه، وأما كون عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة أن أنسا حدثه وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بحديث أبيه منه، والله أعلم.

6/ وأخرج البخاري عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال: "نذرت نرا" مرسل، ووصله حماد بن سلمة، وجرير بن حازم، ومعمّر عن أيوب، ووصله عبيد الله عن نافع" فرد عليه ابن حجر في فتح الباري قائلا: "وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسل للإشارة إلى أن روايته مرجوحة" الخ . قلت فتحقق الإجماع على أن الرواية مرسلّة وإن صح الحديث.

7/ وأخرج البخاري أيضا من حديث حماد عن أيوب عن نافع أن عمر أصاب جاريّتين من سبي خيبر، وهذا مرسل، أرسله حماد ووصله جرير بن حازم عن أيوب، وابن كاسب عن ابن عيينة عن أيوب، وقول حماد المرسل أصح" وتعقبه ابن حجر في الفتح قائلا: "وقال الدارقطني: حديث حماد بن زيد مرسل، وحديث جرير بن حازم موصل، وحماد أثبت في أيوب من جرير، فأما رواية معمّر

الموصولة، فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجاريتين، قال: وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عند قوم وأرسله آخرون " انتهى فلم يزد على استدراك الدارقطني شيئاً يذكر فكأنما أقره والله أعلم وبذلك يتحقق الإجماع .

8/ وأخرج أيضا عن إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف " وهذا مرسل، فقال ابن حجر في الفتح: " وهذا صورته منقطع لأن نافعا لم يلق عمر لكن سياق الحديث يشعر أن نافعا حمله عن ابن عمر " قلت المهم حصول الإجماع على انقطاعه مع العنونة مهما تعددت الأعذار.

9/ وأخرج البخاري عن القعني وابن يوسف وإسماعيل عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير ومعه عمر فنزلت { **إننا فتحنا لك فتحا** } مرسلا ووصله قراد وابن عثمة ويزيد بن حكيم والخريبي " وقال ابن حجر في الفتح ج 8 ص 583: " هذا السياق صورته الإرسال لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة لكنه محمول على أنه سمعه من عمر بدليل قوله في أثناؤه قال عمر: فحركت بعيري إلى آخره " قلت المهم حصول الإجماع على انقطاعه مع روايته بالعنونة مهما تعددت الأعذار وتشعبت.

10/ وأخرج البخاري حديث داود أبي الفرات عن ابن بريدة، وقد كتبت علته في موضع آخر " وتعبه ابن حجر في فتح الباري قائلا: " قوله عن أبي الأسود هو الديلي التابعي الكبير المشهور ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا، وقد حكى الدارقطني في كتاب التتبع عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود " فقال الوداعي: " وابن بريدة ولد في عهد عمر فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهدا واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله، والله أعلم "، قلت وذكر في المقدمة نحوه ثم قال: " وأخرج البخاري حديث أبا الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز بن صهيب فلم يستوف لقي العلة كما يستوفيهما في الأصول " قلت المهم حصول الإجماع على الإنقطاع مع العنونة مهما تعددت الأعذار.

11/ وأخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام: " يقبل الهدية ويثيب عليها " قال: ورواه وكيع ومحاضر ولم يذكر عن عائشة " قال الحافظ في فتح الباري: " لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة، فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام وقال الترمذي والبزار: لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال:

تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل، ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبه عنه بلفظ: "ويثيب ما هو خير منها"، ورواية محاضر لم أقف عليها" وقال في مقدمة الفتح بعد كلام الدارقطني، قلت "رجح الرواية الموصولة بحفظ روايتها" فتعقبه الوادعي قائلاً: "وإذا رجعنا إلى تهذيب التهذيب وجدنا الثناء على وكيع بن الجراح أكثر منه على عيسى وإن كان كل منهما قد أثنى عليه المحدثون، وكيع قد توبع، ولذلك جاء في تهذيب التهذيب في ترجمة عيسى بن يونس: وقال الأثرم عن أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديثاً عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة، والناس يرسلونه" انتهى، والظاهر أن أبا داود وأحمد وابن معين يوافقون الدارقطني في ترجيح الإرسال" قلت ضف إلى أولئك الأثرم والآجري وغيرهم من المحدثين فهذا بيان لعله هذا الحديث.

12/ وأخرج البخاري حديث علي بن المبارك عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما" قال البخاري وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، قال أبو الحسن: يحيى بن أبي كثير يدلس كثيراً ويشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب، لأنه زاد رجلاً وهو ثقة".

فهذه إثنا عشر حديثاً مما رواه البخاري بالعنعنة وهي منقطة من اثنين وأربعين حديثاً من هذا النوع وجدها على البخاري الحافظ الدارقطني فتركنا ثلاثين لأنها محل نظر، وأما مسلم فقد وجد عليه الدارقطني اثنين وثلاثين حديثاً، نقدم منها هنا ما يلي:

1/ وأخرج مسلم حديث عبد المطلب بن ربيعة الطويل من حديث مالك ويونس عن الزهري، وقد اختلفا، فقال مالك عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وقال يونس عن الزهري عن عبد الله بن الحارث، ورواه هشيم عن إسحاق عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن الحارث" قلت لكنه رواه في المتابعات فيكون ذلك أخف من صنيع البخاري.

2/ وأخرج مسلم أيضاً حديث يزيد بن زريع عن هشام عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين" الحديث وقصة القرعة، قال: وهذا لم يسمعه محمد من عمران فيما يقال وإنما أرسله عنه، وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، قاله علي بن المديني عن معاذ بن معاذ عن أشعث عن محمد عن خالد الحذاء" قلت ومسلم يكتفي بإمكان اللقاء والمعاصرة فيكون شرطه هو الذي أوقعه في الخطأ والله أعلم.

3/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب و جرير بن حازم عن حرملة بن عمران وهذا اختلاف، فقال ابن وهب عن ابن شاسة عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القراط فاستوصوا بأهلها خيرا فإن لهم ذمة ورحما"** وقال جرير عن حرملة عن ابن شاسة عن أبي بصرة عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم " زاد في إسناده أبا بصرة" والحديث من الأحاديث التي لم يجب عليها النووي وقد جعله الحافظ العلائي في جامع التحصيل مثالا لما يحتمل فيه الإرسال والإتصال، قال رحمه الله: "حديث أبي ذر رضي الله عنه: **"إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط"** رواه ابن وهب عن حرملة بن عمران عن عبد الرحمن بن شاسة عن أبي بصرة عن أبي ذر، أخرجه مسلم من طريقهما [ أي من طريق ابن وهب وجرير كذلك وهي مجرد إمكان اللقاء]، ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال لأن ابن شاسة إنما لقي من الصحابة من مات بعد أبي ذر بزمن طويل كعمرو بن العاص، وزيد بن ثابت، وغيرهما، وفي تهذيب التهذيب: وقال ابن يونس في مقدمة تاريخ مصر: وأهل النقل ينكرون أن يكون ابن شاسة سمع من أبي ذر، قلت: تقدم تصريحه بالسماع في صحيح مسلم وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" والله تعالى أعلم،

4/ وأخرج مسلم حديث معاوية بن سلام عن زيد بن أبي سلام قال: قال حذيفة يا رسول الله **إنا كنا بشر فجاء الله بخير ففتح فيه ، فهل من وراء هذا الخير شر؟** قال: نعم، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أنا أدركت ذلك؟ قال: **تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع** " قال النووي: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل لأن أبا سلام لم يسمع من حذيفة، وهو كما قال الدارقطني لكن المتن صحيح، متصل بالطريق الأول وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى وقد قدمنا في الأصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلا تبينا به صحة المرسل وجاز الاحتجاج به ويصير في المسألة حديثان صحيحان".

5/ وأخرج عن ابن أبي عمر عن سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم: **قسم قسما ، فقلت: يا رسول الله أعط فلانا فإنه مؤمن فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أو مسلم، أقولها ثلاثا ويردها علي ثلاثا: أو مسلم ، ثم قال: إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في النار ، ثم ذكره رحمه الله من طرق إلى الزهري من غير طريق سفيان"** فقال النووي رحمه الله: وأما قول مسلم رحمه الله في أول الباب حدثنا ابن أبي



عمر قال حدثنا سفيان عن الزهري فقال أبو علي الغساني: قال الحافظ أبو مسعود  
الدمشقي: هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري قاله  
الحميدي وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن الصباح الجرجاني كلهم عن سفيان عن  
معمر عن الزهري بإسناده وهو المحفوظ عن سفيان وكذا قال أبو الحسن  
الدارقطني في كتابه الاستدراكات، قلت وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد قد  
يقال لا ينبغي أن يوافقوا عليه لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزهري مرة  
وسمعه من معمر عن الزهري مرة، فرواه على الوجهين فلا يقدر أحدهما بالآخر،  
ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكره، منها أن سفيان مدلس وقد قال عن، ومنها أن  
أكثر أصحابه روه عن معمر، وقد يجاب عن هذا بما قدمناه من أن مسلما رحمه  
الله لا يروي عن مدلس إلا أن يثبت أنه سمعه ممن عنن عنه وكيف كان فهذا  
الإسناد لا يؤثر في المتن فإنه صحيح على كل تقدير متصل والله أعلم"

6/ وأخرج مسلم عن حرمة عن ابن وهب عن أبي شريح عن عبد الكريم بن  
الهارث أن المستورد قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " **تقوم الساعة**  
**والروم أكثر الناس**" قال الدارقطني: عبد الكريم لم يدرك المستورد ولا أدرك أبوه  
الهارث بن يزيد والحديث مرسل، والله أعلم "وتعقبه النووي قائلا: "هذا الحديث  
مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: عبد الكريم لم يدرك المستورد فالحديث  
مرسل، قال النووي: لا استدراك على مسلم في هذا لأنه ذكر الحديث بحروفه في  
الطريق الأول من رواية علي بن رباح عن أبيه عن المستورد متصلا، وإنما ذكر  
الثاني متابعا وقد سبق أنه يحتمل في المتابعة ما لا يحتمل في الأصول، وسبق  
أيضا أن مذهب الشافعي والمحققين أن الحديث المرسل إذا روي من جهة أخرى  
متصلا احتج به وكان صحيحا، وتبيننا برواية الاتصال صحة رواية الإرسال  
ويكونان صحيحين بحيث لو عارضهما صحيح جاء من طريق واحد وتعذر الجمع  
قدمناهما عليه، والله أعلم "فالنووي يوافق الدارقطني بأن الحديث منقطع وكذا ابن  
حجر في تهذيب التهذيب، والتقريب، وعذر مسلم أنه ذكره في المتابعات كما قاله  
النووي، قال الوادعي: ثم وجدت في مسند أحمد ما يؤيد قول الدارقطني أن  
الهارث بن يزيد لم يدرك المستورد.

7/ وأخرج مسلم حديث ابن وهب عن مخرمة عن أبيه عن سليمان بن يسار عن  
ابن عباس قال: قال علي: أرسلت المقداد في حديث المذي، وقال حماد بن خالد:  
سألت مخرمة سمعت من أبيك شيئا؟ قال: لا، وقد خالفه الليث عن بكير عن  
سليمان، فلم يذكر ابن عباس، وتابعه مالك عن أبي النضر أيضا "وتعقبه النووي  
قائلا: "وقد اختلف العلماء في سماع مخرمة من أبيه، فقال مالك رضي الله عنه:  
قلت لمخرمة: ما حدثت به عن أبيك سمعته منه؟ فحلف بالله لقد سمعته، قال مالك:

وكان مخرمة رجلا صالحا، وكذا قال معن بن عيسى أن مخرمة سمع من أبيه،  
 وذهب جماعات إلى أنه لم يسمع من أبيه، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع مخرمة من  
 أبيه شيئا، إنما يروي من كتاب أبيه، وقال يحيى بن معين وابن أبي خيثمة يقال وقع  
 إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه، وقال موسى بن سلمة: قلت لمخرمة: حدثك أبوك؟  
 فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه، وقال أبو حاتم: مخرمة صالح وإن كان سمع  
 من أبيه، وقال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن  
 يسار ولعله سمع الشيء اليسير ولم أجد أحدا بالمدينة يخبر عن مخرمة أنه كان  
 يقول في حديثه سمعت أبي، والله أعلم، فهذا كلام أئمة هذا الفن وكيف كان فمتن  
 الحديث صحيح من الطريق التي ذكرها مسلم قبل هذه الطريق ومن الطريق التي  
 ذكرها غيره، والله أعلم" وتعقب النووي الوادعي قائلا: "وأقول قد تقدم أن مخرمة  
 لم يسمع من أبيه شيئا، وأما ما ذكره الإمام النووي عن مالك أنه سأل مخرمة هل  
 سمع من أبيه؟ فحلف بالله لقد سمعته فإنه من طريق إسماعيل بن أبي أويس، وقد  
 تكلم فيه حتى كذبه بعضهم كما في تهذيب التهذيب، والميزان، فترجح رواية من  
 روى أنه لم يسمع من أبيه، والله أعلم".

8/ وأخرج مسلم عن شريح عن عبد الله بن رجاء عن يونس عن الزهري عن  
 سالم عن أبيه قال: نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلا سوى نصيبه من  
 الخمس فأصابني شارف وهي المهر، قال الدارقطني: قد خالفه ابن المبارك وابن  
 وهب، وهما أحفظ منه، روياه عن يونس عن الزهري، قال: بلغني عن ابن عمر،  
 والقول قولهما، ولو كان الزهري سمعه ابن عمر لم يكن غير اسمه مثله" وقال  
 الوادعي: "لم يجب النووي عن هذا الحديث، ولعل مسلما رحمه الله ذكر الطريق  
 المتصلة والتي فيها مبهم لبيان علة الحديث كما وعد بذلك في المقدمة، والله أعلم"  
 9/ وأخرج مسلم حديث السدي عن البهي عن عائشة: "خير الناس قرني ثم الثاني  
 ثم الثالث" والنهي إنما روى عن عروة عن عائشة، والله أعلم" وقال النووي رحمه  
 الله: "هذا مما استدركه الدارقطني، فقال: إنما يروي البهي عن عروة عن عائشة،  
 قال القاضي: قد صححوا روايته عن عائشة، وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة"  
 وتعقبه الوادعي قائلا: "قلت وفي تهذيب التهذيب: وقال أحمد في حديث زائدة عن  
 السدي عن البهي، قال: حدثتني عائشة، كان عبد الرحمن بن مهدي قد سمعه من  
 زائدة وكان يدع منه حدثتني عائشة وينكره - يعني ينكر لفظة حدثتني - قال  
 أحمد: البهي سمع عائشة، ما أرى هذا شيئا، إنما يروي عن عروة" قلت: ونحو هذا  
 في المراسيل لابن أبي حاتم، وقال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: في ترجمة  
 عبد الله البهي سمع ابن عمر، وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم" فإثبات  
 البخاري لسامع عبد الله البهي من عائشة مقدم على النافين على أن الحديث في

الشواهد وهم يتسامحون في الشواهد والمتابعات ما لا يتسامحون في غيرها" قلت مؤيدا الوادعي: الحديث متواتر، وقد خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" قال سيدي عبد الله: واقطع بصدق خبر التواتر °° وسو بين مسلم وكافر °°

قلت وهذه جملة الأحاديث التي استدرکها الحافظ أبو الحسن الدارقطني على البخاري ومسلم أو ما تفرد به البخاري أو مسلم بالرواية بالعنونة وادعى الدارقطني انقطاعها أو إرسالها قد تقدمت في النقطة السابقة من هذا الكتاب وهي اثنان وأربعون للبخاري وأربعة وثلاثون لمسلم وستة أحاديث اتفق عليها البخاري ومسلم، فالجميع اثنان وثمانون حديثا: ستة أحاديث متفق عليها، واثنان وأربعون تفرد بها البخاري، تقدم منها اثنا عشرة حديثا مجمع على إرسالها، وأربعة وثلاثون حديثا تفرد بها مسلم تقدم منها تسعة أحاديث مجمع على إرسالها ثمانية منها والتاسع محل نزاع والجمهور على إرسالها، والله أعلم.

**15 القاعدة الخامسة :** إذا كان في السند مدلس فينبغي معرفة مرتبته من المدلسين فإن كان من الأولى والثانية فقد قبلوا روايته مباشرة أو قبلوها عند المتابعات والشواهد ومثال ذلك ما قاله الإمام الذهبي في كتابه "الموقظة" حيث قال: "الحسن أيضا على مراتب، فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح" قلت فإذا علمت أن هؤلاء مدلسون فاعلم أن د/ محمود الطحان تبع الذهبي في حكمه هذا فقال في كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد": "وأما شعيب بن محمد بن عبد الله فقال "عن" عبد الله بن عمرو، وهنا الإشكال، لأن شعيبا، وصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رويوا" قلت لقد أخرج فعلا البخاري، ومسلم أحاديث بعنونة بعض المدلسين منها. إلا أن منها ما يرد أو يعتبر به ومنها ما لا تضر العنونة فيه والله أعلم.

وقد صحح الشيخ مقبل الوادعي الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه وقد رواه بالإسناد التالي قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال أتى بأبي قحافة أو جاء عام الفتح أو يوم الفتح ورأسه ولحيته مثل الثغام أو الثغامة فأمر أو أمر به إلى نسائه قال: غيروا هذا بشيء، حدثني أبو طاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم " **غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد** " أخرجهما مسلم في باب استحباب خضاب الشعر بصفرة أو حمرة وتحريمه بالسواد، قلت ولكن الحديث الثاني حيث جاء فيه الأمر باجتنب السواد فيه عبد الله بن وهب فهو، وإن كان من أجل وأحفظ أصحاب مالك فإن فيه مقالا إلا أن علة الحديث عبد الملك بن جريج فقد عنعه وهو مدلس من المرتبة الثالثة كما روى الحديثين أبو الزبير عن جابر بالعنعنة وهو مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر مثل ابن جريج وقد قال شعبة بأنه عنده أربعين حديثا لأبي الزبير عن جابر لا يروي منها شيئا كما في شرح علل الترمذي لابن رجب وقد حاول الألباني تحسينه حيث قال: "رواه مسلم (ج / 255) وكذلك أبو داود

(4604) والنسائي (ج / 678 - 693) وابن ماجه (4264) وأحمد (312/3) من طرق عن أبي الزبير عن جابر وممن روى عن أبي الزبير الليث بن سعد عند أحمد، والليث لا يروي عن أبي الزبير إلا ما سمع من جابر كما هو مذكور في التهذيب وغيره"، قلت والذي في شرح ابن رجب لعلل الترمذي أن الليث قال كفيتمكم تدليس أبي الزبير وذلك لأن الليث سأل أبا الزبير أن يميز له من كتابيه ما سمعه عن جابر وما لم يسمعه فبين له الكتاب الذي سمعه والكتاب الذي لم يسمعه . وقد تقدم في قواعد التعديل والتجريح أن ما رواه البخاري ومسلم بالعنعنة عن المدلسين حمله الأئمة على السماع والله أعلم.

**16/ القاعدة السادسة :** إذا كان في السند كذاب وهو من رجال الشيخين أو من الكتب الستة فقد اختلفوا في قبول حديثه إذا كان جرحه فاحشا ومثال ذلك عندنا ما حكم عليه ابن الجوزي من أحاديث الكتب الستة بالوضع فسنقوم بنقاشه هنا حتى نمتع القارئ إن شاء الله:

**1/ من صحيح البخاري**، قال ابن الجوزي: روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت في قوم يخبنون رزق سنتهم** " قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث موضوع" قال السيوطي في اللآلئ: قلت هذا أخرجه البخاري في صحيحه من رواية حماد بن شاکر، وقال في التعقبات: أورده بلا إسناد وقال: قال النسائي: إنه موضوع، قلت: أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه إلى صحيح البخاري، فقال: قال البخاري في كتاب الصلاة: حدثنا حامد بن عمر قال: حدثنا بشر بن المفضل عن واقد بن محمد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا فذكره، وزاد في آخره: " **وضعف اليقين** "، ثم رأيت بخط الحافظ العراقي ما نصه: ليس هو مما روينا من نسخ البخاري وذكر المزي أنه في رواية حماد بن شاکر عن البخاري، فهذا حديث في الموضوعات من صحيح البخاري ثم

وقفت له على إسناد آخر عن ابن عمر في تفسير ابن أبي حاتم، وقال ابن عراق: قال الحافظ ابن حجر: وقع هذا الحديث في رواية حماد بن شاکر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعیم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف، وساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبي مسعود. وأخرجه عبد بن حميد من طريق الجراح بن منهال بلفظ " كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبنون رزق سنتهم ، ويضعف اليقين فوالله ما برحنا ولا ذهبنا حتى نزلت {وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم وهو السميع العليم } [العنكبوت: 60] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يأمرني بكنز الدنانير، ولا اتباع الشهوات، فمن أكثرها يريد بها حياة باقية ، فإن الحياة بيد الله ، ألا فإني لا أكنز ديناراً ولا درهماً ولا أخبئ رزقي لغد" قال عمر بن حسن فلاتة في كتابه "الوضع في الحديث": "والذي يظهر لي والله أعلم، أن ابن الجوزي إنما حكم على الرواية بالوضع تبعاً للنسائي، ولعل الحكم قائم على علة وقف عليها النسائي، حكم على الحديث بالوضع بموجبها، وهي غير طريق البخاري إن صحت نسبتها إليه، وإلا فالأمر يعد من هنات ابن الجوزي" قلت بل الأمر يحتاج إلى ترو وبحث أعمق وأرسخ انطلاقاً من إسناد حماد بن شاکر خلافاً لما ذهب إليه الفلاتي والله تعالى أعلم.

2/ من صحيح مسلم: الحديث الأول: روى ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أبو عامر، حدثنا أفلح بن سعيد، حدثنا عبد الله بن رافع، سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذنان البقر " قال ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به.

وقال السيوطي في اللآلئ: "لا، والله ما هو بباطل، بل صحيح في نهاية الصحة، أخرجه مسلم في جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي، وأخرجه من وجه آخر، ولم أقف على شيء في كتاب الموضوعات حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه، وأفلح المذكور ثقة مشهور وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وأبو حاتم وروى عنه ابن المبارك وطبقته، وأخرج له مسلم في صحيحه، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي، وهذا ليس بجرح، وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضوع خطأ شديداً، وغلط ابن حبان في أفلح فضعه بهذا الحديث. وتعقب الذهبي في الميزان كلام ابن حبان فقال: حديث أفلح صحيح غريب، وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، قد تابعه سهيل عن

أبيه عن أبي هريرة، أخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل.. وقال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وهذه غفلة شديدة من ابن الجوزي، وأفلح ثقة مشهور لم يتكلم فيه بجرح، والعجيب أن الحاكم أخرجه في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين" قلت وبعد التحقيق تبين أن الحديث ليس موضوعا وإنما يضعف وقد رواه مسلم متابعة للحديث الذي قبله والله أعلم.

**3/ من سنن أبي داود: الحديث الأول:** روى ابن الجوزي بسنده إلى البغوي: حدثنا هاشم بن الحارث الرمادي، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم عن ابن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة** " قال البغوي حدثنا عبد الجبار بن عاصم حدثنا عبيد الله بإسناده نحوه عن ابن عباس ولم يرفعه: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، قال أيوب السخيتاني: والله إنه لغير ثقة، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، يشبه المتروك وقال الدارقطني: متروك، واعلم أنه قد خضب جماعة من الصحابة بالسواد منهم الحسن والحسين وسعد بن أبي وقاص وخلق كثير من التابعين وإنما كرهه قوم لما فيه من التدلّيس فإما أن يرتقي إلى درجة التحريم إذا لم يدلّس فيجب فيه الوعيد فلم يقل بذلك أحد، ثم نقول على تقدير الصحة: يحتمل أن يكون المعنى: لا يريحون رائحة الجنة لفعل صدر منهم، أو اعتقاد، لا لعلّة الخضاب، ويكون الخضاب سيماهم، فعرفهم بالسما كما قال في الخوارج سيماهم التخليق وإن كان تخليق الشعر ليس بحرام" وقد رد عليه السيوطي في اللآلئ قائلا: "قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: أخطأ ابن الجوزي، فإن عبد الكريم الذي في الإسناد هو الجزري الثقة المخرج له في الصحيح، وقد أخرج هذا الحديث من هذا الوجه، أحمد في مسنده، وأبو داود، والنسائي وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه" فتبين خطأ ابن الجوزي هنا والله أعلم.

**الحديث الثاني:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا عمار بن زربي، حدثنا النضر بن حفص بن النضر بن أنس عن أبيه عن جده أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **يا أنس، إن الناس سيمصرون أرضا ويمصرون مصرا يقال لها البصرة فإن أنت أتيتها فسكنت فيها، فاجتنب مسجدها وسوقها وقبضها وأحسبه قال: وعليك بضواحيها، فسيكون خسف، ومسح، قال أنس: فمن هاهنا سكنت القصر** " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال عبدان: كان عمار يكذب " فرد عليه السيوطي بعد تقديم كلام ابن الجوزي في اللآلئ قائلا: "أخرجه أبو داود في سننه عن عبد الله بن

الصباح، عن عبد العزيز عن عبد الصمد العمي، عن موسى الحناط، عن موسى بن أنس، عن أنس به، نحوه، ثم رأيت الحافظ صلاح الدين العلائي قال: هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وتعلق فيه بعمار بن زربي، ولم ينفرد عمار بل له سند آخر رواه أبو داود، وساقه ثم قال: عبد الله بن الصباح من شيوخ البخاري ومسلم في صحيحهما، وكذلك احتجا بشيخه العمي وبموسى بن أنس، واحتج مسلم بموسى الحناط ووثقه النسائي، ولم يتكلم فيه، الحديث من رجال الصحاح كلهم.

ورأيت له طريقاً ثالثاً عن أنس عند الطبراني، قال في الأوسط: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن تغلب البصري، حدثنا علي بن الحسين الدرهمي، حدثنا عبد الخالق أبو هاني، حدثني زياد الأبرص، عن أنس بن مالك، قال: كانت أم سليم تداوي الجرحى في عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، لو دعوت لابني، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنيس؟ قالت: نعم، فأقعدني بين يديه ومسح على رأسي، وقال: يا أنيس: إن المسلمين يمضرون بعدي يعني أمصاراً... الحديث" قلت والجواب على هذا هو أن احتمال زوال العلة هنا لا ينفي وهن رواية عمار بن زربي كما هو معروف عند المحدثين، فالطريق التي انتقدها فيها كذاب.

**الحديث الثالث:** قال ابن الجوزي: روى أبو معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تقطعوا اللحم بالسكين، فإن ذلك من صنيع الأعاجم " قال أحمد بن حنبل: ليس بصحيح، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتز من لحم الشاة، هذا حديث أبي معشر، واسمه نجيب بن عبد الرحمن، قال يحيى: ليس بشيء، وقد سرقه من أبي معشر يحيى بن هاشم، فأنبأنا أبو القاسم ابن السمرقندي، أنبأنا ابن مسعدة، أنبأنا أبو عمرو الفارسي، حدثنا ابن عدي، حدثنا علي بن أحمد بن مروان، حدثنا عبدوس بن إبراهيم، حدثنا يحيى بن هاشم، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع اللحم بالسكين على المائدة" قال يحيى بن معين: يحيى بن هاشم دجال هذه الأمة، وقال أحمد: لا يكتب عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: كان يضع الحديث ويسرقه، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات" قلت وقد خالف هنا حديث عمرو بن أمية الضمري إذ جاء في حديثه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتز من كتف شاة في يده، فدعي إلى الصلاة، فألقاها والسكين الذي كان يجتز بها، ثم قام وصلى ولم يتوضأ " كما قال البيهقي والحديث الأخير أخرجه البخاري في الوضوء والأذان والجهاد والأطعمة الخ...ومسلم في الحيض والترمذي والدارمي وأحمد وغيرهم، ومن الأحاديث

المنكرة التي يرويها أبو معشر روايته عن هشام بن عروة وهذه الرواية منها ومما هو مخصوص على نكارتة، الخ ..

**الحديث الرابع:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا عبد الله بن أبي ميسرة، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، حدثتني عمتي كبشة أن أبا بكرة كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ويزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنه يوم الدم، ويقول: فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم" قال ابن الجوزي: قال يحيى: بكار ليس بشيء، قال العقيلي: لا يتابع بكار على ه ذا الحديث "فتعقبه السيوطي قائلاً: "الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن موسى بن إسماعيل وسكت عليه فهو عنده صالح، وأخرجه البيهقي في سننه من طريق أبي داود، وبكار استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب المفرد وقال ابن معين: صالح، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، وللحديث شاهد، قال الطبراني: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا العباس بن الفضل، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي، عن مسلمة بن علي الخشني عن عمرو بن هانئ عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نزلت سورة الحديد يوم الثلاثاء، وخلق الله الحديد يوم الثلاثاء، وقتل ابن آدم أخاه يوم الثلاثاء، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجامة يوم الثلاثاء" ثم قال السيوطي: ولم ينفرد به بكار بل تابعه عبد الله بن القاسم عن أبيه عن أبي بكرة، أخرجه البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في تفسيره " قلت وممن جرحه العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء الذي فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم، وقال: ليس في الحجامة شيء يثبت لا في الاختيار ولا في الكراهة" وأما رواية البخاري في التاريخ التي استشهد بها السيوطي فإنها موقوفة على أبي بكرة بينما رواية بكار بن عبد العزيز التي في سنن أبي داود فهي مرفوعة، وهي علة قاذحة.

#### الأحاديث الواردة في سنن الترمذي:

**الحديث الأول:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا علي بن أحمد بن بسطام، حدثنا هذبة، حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا ثابت البناني عن أنس "أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ { فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا } قال: أخرج خصره على إبهامه فساخ الجبل فقال حميد لثابت: تحدث بمثل هذا؟ قال: فضرب بيده في صدري وقال: يقوله أنس، ويقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم، أكتمه أنا؟ "قال ابن الجوزي: وهذا حديث لا يثبت" قال ابن عدي: كان ابن أبي الجوزاء ربيب حماد بن سلمة فكان يدس في كتبه ه ه الأحدث " فقال السيوطي: ه ه ذا الحديث صحيح، رواه خلق عن حماد، وأخرجه الأئمة من طرق عنه، وصححوه،



فأخرجه أحمد في مسنده من طريق معاذ بن معاذ العنبري عن حماد، ومن طريق روح عنه، وأخرجه الترمذي من طريق سليمان بن حرب عن حماد وقال: حسن صحيح غريب، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من طريق أسد بن موسى وحجاج بن المنهال كلاهما عن حماد، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من طريق مسلم بن إبراهيم عن حماد، وأخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طريق بن عفان بن مسلم، وسليمان بن حرب كلاهما عن حماد، وأخرجه البيهقي في كتاب الرؤية من طريق سليمان بن حرب ومن طريق محمد بن كثير عن حماد، وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه، وقد ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، وقال ابن طاهر المقدسي في تذكرة الحفاظ: أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حماد بن سلمة، ولعله أشار إلى تفرد به، وحماد إمام ثقة، وقال البيهقي بعد تخريجه: وقد روي عن ابن عباس موقوفاً، ثم أخرج من طريق عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي، عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: { فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا } قال: تجلّى منه طرف الخنصر، فجعل الجبل دكا، وأخرجه الحاكم وصححه، والطبراني في السنة من طريق عمر بن محمد العنقري عن أسباط، ثم وجدت لحماد بن سلمة متابعا عن ثابت عن أنس به أخرجه ابن مردويه أيضا من طريق شعيب بن عبد الحميد الطحان عن قرّة بن عيسى عن الأعمش عن رجل عن أنس به، وورد أيضا من حديث ابن عمر، أخرجه ابن مردويه من طريق المسيب بن شريك عن ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا به، وقد تابع حماد عن ثابت شعبة، أخرجه ابن منده في كتاب الرد على الجهمية وقال: إنه من حديث شعبة غريب، وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن عبادة عن أنس، وأخرجه ابن جرير في تفسيره من طريق الأعمش عن رجل عن أنس مرفوعا، وأخرجه ابن جرير والبيهقي في كتاب الرؤية بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً، وأورده الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس ثم قال عقبه: وفي الباب عن عمر بن الخطاب" فتبين أنه لا مجال لطعن ابن الجوزي في الحديث ورميه بالوضع لأنه صححه جماعة من الأئمة خاصة وأن مهما قيل فيه من تجريح قالوا: كان من أثبت الناس في ثابت، وهذه روايته عن ثابت فلا مجال للطعن فيها خاصة وأنه توبع وله شواهد" قلت فهذه من هنات ابن الجوزي رحمه الله.

**الحديث الثاني:** روى ابن الجوزي بسنده إلى الطبراني: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا هشام بن عمار حدثنا محمد بن إبراهيم القرشي حدثنا أبو صالح عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال علي عليه السلام، يا رسول الله: إن القرآن يتقلت من صدري.. الحديث قال ابن الجوزي: هـ ذا حديث لا يصح، ومحمد بن

إبراهيم مجروح، وأبو صالح لا نعلمه إلا إسحاق بن نجيح وهو متروك - طريق آخر: رواه بسنده إلى الدارقطني: حدثنا محمد بن الحسن بن محمد المقرئ، حدثنا الفضل بن محمد العطار، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه بينما هو جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء علي بن أبي طالب.. الحديث، قال ابن الجوزي: قال الدارقطني: تفرد به هشام عن الوليد"

قال السيوطي في اللآلئ بعد إيراد الحديث: "قال الحافظ ابن حجر: هـ ذا الكلام تهافت والنقاش بريئ من عهدته، فإن الترمذي أخرجه في جامعه من طريق الوليد به وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي من طريق ليس فيها النقاش ولا أبو صالح ولا محمد بن إبراهيم" وأخرجه الحاكم أيضا: حدثنا أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن أحمد بن محمد بن سلمة قالوا حدثنا عثمان بن سعيد، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ابن جريج عن عطاء وعكرمة عن ابن عباس به وقال: صحيح على شرط الشيخين "لكن ابن حجر قال في تلخيص المستدرک: هـ ذا حديث منكر شاذ، أخاف أن يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده فإن الحاكم قال فيه: حدثنا أبو النصر، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم فذكره مصرحا بقوله: حدثنا ابن جريج" قلت: تصريح الوليد بن مسلم من ابن جريج لا يدفع تهمة التدليس، وخاصة تدليس التسوية لأن هذا النوع من التدليس لا يكون إلا بإسقاط من فوق الشيخ وذكر عبارة توهم بالسماع كالعننة كما هو الحال في هذا السند، حيث أن ابن جريج لم يصرح بالسماع ممن فوّه "كان هذا تعليق عمر بن حسن فلاتة في كتابه "الوضع في الحديث" قلت والذي غاب على جميع الشيوخ ليس أن الوليد بن مسلم ممن عرف بتدليس التسوية فحسب ولكن ابن جريج نفسه مدلس ذكره ابن حجر نفسه في المرتبة الثالثة أو الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وهي الطبقة التي لا يقبل من أهلها إلا ما صرحوا فيه بالسماع وإن كان البخاري ومسلم رويًا عنه بالعننة ولكن الشيوخ حملوا روايتهما خاصة على السماع أما ما جاء خارج الصحيحين فإنهم لا يقبلونه إلا إذا صرح فيه بالسماع والله أعلم.

وقد زاد الفلاتي علة أخرى وهي رواية سليمان بن عبد الرحمن، فقد قال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الحديث إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل، قال المعلمي معقبا: يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به، وأحسب بلية هذا الخبر من ذلك"

وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: "لعل الوليد بن مسلم دلّسه على ابن

جريح فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن إبراهيم القرشي أنه روى عنه الوليد بن مسلم وهشام بن عمار "

**الحديث الثالث:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل، حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا كثير أبو هاشم الأيلي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: إن أم سليم قالت: يا رسول الله، ما من الأنصار رجل أو امرأة إلا وقد أتحكف بشيء غيري، وليس لي إلا ولدي هذا، وأحب أن تقبله مني يخدمك فقبلني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعدني بين يديه، ومسح يده على رأسي وبرك علي وقال لي: "يا بني احفظ سري تكن مؤمنا، يا بني: إن استطعت أن تكون أبدا على وضوء فكن، فإن ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو على وضوء كتب له شهادة، يا بني إن استطعت أن تكون أبدا تصلي، فإن الملائكة يصلون عليك ما دمت تصلي، يا بني إذا خرجت من رحلك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل قبلك إلا سلمت عليهم، فإنك ترجع إلى منزلك وقد ازددت في حسناتك، يا بني: إذا ما دخلت رحلك فسلم على أهل بيتك تكون بركة عليك، وعلى أهل بيتك، يا بني: إن أطعتني فلا يكون شيء أحب إليك من الموت، يا بني: إن خرجت إلى الصلاة فاستقبل القبلة وارفع يديك، وأقم صلبك حتى يسكن كل عظم مكانه، وإذا سجدت فضع عقبك تحت إيتك، واذكر ما بدا لك، وأقم صلبك، فإن الله عز وجل لا ينظر إلى من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: أبو هاشم الأيلي: كان يضع الحديث على أنس لا يحل كتب حديثه إلا اعتبارا" وقد روى لنا من طريق آخر ثم ساق سنده إلى أبي الحسن علي بن محمد المصري حدثنا بشر بن إبراهيم أبو عمرو وحدثنا عباد بن كثير عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك قال: "قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين، فأنته أمة فقالت: يا رسول الله إنه ليس من أهل المدينة أحد إلا وقد أتحكف بتحفة غيري، وإني لم أجد ما أتحكف به، إلا ابني هذا يخدمك، قال: فخدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما سبني سبة قط، ولا ضربني ضربة، ولا انتهرني قط، وقال لي: " يا بني: اكنم سري" فإنه كانت أمة تسألني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخبرها به، وما أنا بمخبر سر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا حتى أموت، فقال: "يا بني، عليك بإسباغ الوضوء يحفظك الله وحفيظك، يا بني إذا خرجت من بيتك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل القبلة إلا سلمت عليه ترجع وقد زيد في حسناتك، يا بني إذا دخلت بيتك، فسلم على أهل بيتك، بركة عليك وعليهم، يا بني: إذا سجدت فلتكن جهتك من الأرض، ولا تنقر كما ينقر الديك، ولا تبسط ذراعيك كما يبسط الثعلب، ولا تقع كما يقع الكلب، فإذا ركعت فأحني ظهرك، وأفرج بين أصابعك،

وجاف عضدك عن جنبيك، يا بني: إن استطعت ألا يأتيك الموت إلا وأنت على وضوء، فمن أتاه الموت وهو على وضوء أعطي الشهادة، يا بني: إن حفظت وصيتي لم يكن شيء أبغض إليك من الموت ولن تعجزه " قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع وفي هذا الطريق آفات: عبد الرحمن بن حرملة قد ضعفه البخاري، وأما عبد بن كثير فقال أحمد: روى أحاديث كذب لم يسمعها، وقال يحيى: ليس بشيء في الحديث، وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث، أما بشر بن إبراهيم، فقال ابن عدي: هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات" وقال السيوطي في اللآلئ: "ذكر الحديثين ومجمل كلام ابن الجوزي ثم قال: لم يصنع المؤلف شيئاً: قال الترمذي: حدثنا أبو حاتم الأنصاري البصري مسلم بن حاتم، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك ، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وبهذا الإسناد في كتاب العلم عن أنس قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بني، إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني وذلك من سنتي ومن أحيا سنتي فقد أحياني ومن أحياني كان معي في الجنة" ، وفي الحديث قصة طويلة، قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ومحمد بن عبد الله الأنصاري: ثقة، وأبوه: ثقة، وعلي بن زيد: صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره قال: وسمعت محمد بن بشار يقول: قال أبو الوليد: قال شعبة: حدثنا علي بن يزيد وكان رفاعاً، ولا نعرف لسعيد بن المسيب رواية عن أنس إلا هذا الحديث بطوله، وقد روى عباد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيد بن المسيب.

وقال أبو عيسى: وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه، ولم يعرف لسعيد بن المسيب عن أنس هذا الحديث ولا غيره، ومات أنس بن مالك سنة 93 ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين مات سنة 95 "وقال عمر بن حسن فلاتة في كتابه "الوضع في الحديث": "إن الحديث من باب المزيد في متصل الأسانيد، لأن ذكر سعيد بن المسيب زيادة في الإسناد لأن سعيد بن المسيب لا تعرف له رواية عن أنس بن مالك، ولأن عباد بن ميسرة المنقري روى الحديث عن علي بن زيد عن أنس مباشرة ولم يذكر فيه عن سعيد بن المسيب، وثمة علة أخرى في الحديث وهي أن الحديث من رواية علي بن زيد، ولم يوثقه أحد بل لم يقو أمره إلا الترمذي فقال فيه صدوق، وسائر الأئمة على جرحه وتضعيف حديثه، فخلاصة

القول: إن رواية الترمذي تعتبر رواية ضعيفة لاشتغالها على علل تؤثر في صحتها، وإنما حسنها الترمذي باعتبار تعدد طرقها وتقوية أمر علي بن زيد وأما بالنسبة لحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع فإنه قائم على قواعد تتعلق بسند الرواية وهي وجود الكذابين والمتهمين في إسنادها" قلت وهنا أجاد عمر بن حسن فلاتة وأفاد.

**الحديث الرابع:** روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلى يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **يود أهل العافية لو أن لحومهم قرضت بالمقاريض لما يرون لأهل البلاء من جزيل الثواب**" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال علي بن المديني: عبد الرحمن بن مقراء ليس بشيء" وقال السيوطي في اللآلئ: "قلت أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريقه، وصححه الضياء المقدسي في إخراجهم للمختارة، وقد أخرجه الخليلي في الإرشاد وقال: غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو زهير وهو ثقة، وقد تقدمت شواهد، وروى الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود موقوفا: " **يود أهل البلاء حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض**" وخالصة البحث أن الحديث ضعيف منكر لتفرد ابن مغراء بروايته وقد قال عنه ابن المديني: ليس بشيء كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث تركناه، لم يكن بذاك، قال ابن عدي: وهو كما قال علي: إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليه الثقات، وله عن غير الأعمش، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم" لذلك لما قال الترمذي: حدثنا محمد بن حميد الرازي، ويوسف بن موسى القطان البغدادي، قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **يود أهل العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض**" قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن مسروق وقوله شيئاً من هذا" قلت وهنا علتان قادحتان، الأولى منهما: رواية عبد الرحمن بن مغراء أبي زهير عن الأعمش فقد أجمعوا على أنها منكرة، والعلة الثانية أن أبا الزبير عنعنها وهو مدلس لا يقبل إلا ما صرح فيه بالسماع واستثنوا ما رواه الليث بن سعد أو رواية الشيخين بالعنعنة لأنها من هذا القبيل، مع أن شعبة تركه وقال: عندي أربعين حديثاً يرويها أبو الزبير عن جابر لا أرويهما، كما في شرح العلل لابن رجب وغيره والله أعلم.

**الحديث الخامس:** روى ابن الجوزي بسنده إلى القاضي أبي جعفر محمد بن صالح بن ذريح قال: حدثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء قال حدثنا أحمد بن بشير قال: حدثنا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يومهم غيره " قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما عيسى، فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج بروايته، وأما أحمد بن بشير، فقال يحيى: هو متروك" وقد بين السيوطي أن الحديث صحيح بالمتابعات والشواهد، فقد روى أبو العباس الزوزني في كتاب شجرة العقل بإسناده إلى ابن أبي عتية عن داود بن وازع، أنبأنا هشام بن عروة وعيسى بن ميمون وعبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر عن القاسم قال: وقع بين الناس من الأنصار من أهل العوالي شيء فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح بينهم فرجع وقد صلى الناس العصر قال: من صلى بالناس العصر؟ قالوا: أبو بكر، قال: **لقد أحسنتم لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر يصلي بهم غيره**" وفي هذه الطريق متابعة داود بن وازع لأحمد بن بشير، ومتابعة هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم لعيسى بن ميمون، وروى أحمد بن منيع في مسنده قال: حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: [وقع بين الأنصار من أهل العوالي شيء]، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليصلح بينهم، فحضرت الصلاة فقال بلال لأبي بكر، قد حضرت الصلاة، وليس رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدا فهل لك أن أؤذن وأقيم وتصلي بالناس، فقال: إن شئت، فأذن بلال وأقام وتقدم أبو بكر فصلى بالناس فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما فرغ، فقال: **أصليتم؟ قالوا: نعم، قال: من صلى بكم؟ قالوا: أبو بكر، قال: أحسنتم، لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يأهمهم أحد غيره**" قال السيوطي: فهذه متابعة قوية من يزيد بن هارون لأحمد بن بشير" والحقيقة أن أحمد بن بشير هذا وإن كان روى له البخاري فقد روى له حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية، وأبو أسامة، وقال فيه النسائي: ليس بذاك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك، قال ابن حجر في هدي الساري: فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب البغدادي بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه. فقول ابن الجوزي في أحمد أن يحيى قال فيه: متروك خطأ، فإنما القائل فيه متروك هو عثمان بن عثمان بن سعيد الدارمي، وقد وهم في جرحه لأنه عني شخصا آخر غيره" لكن زعم عمر بن حسن فلاتة أن الحديث مرسل وأن النكارة في وصله لتفرد عيسى بن ميمون بوصله فإن كان وهما منه، فهو المنكر لضعفه وتفرد، ومخالفته من هو أوثق منه، وإن تعدد ذلك فهو كذب ووضع، لا سيما أن ابن

مهدي استعدى عليه فيما يروي من منكرات عن القاسم عن عائشة، فأقر بعدم العودة، والله أعلم" قلت لكن الفلاني لم يعتبر بما قدمه السيوطي وهو قول ابن كثير: "لهذا الحديث شواهد تقتضي صحته" وقال السيوطي: أخرج أبو يعلى من وجه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليصل أبو بكر بالناس، قالوا يا رسول الله لو أمرت غيره أن يصلي؟ قال: لا ينبغي لأمتي أن يؤمهم إمام وفيهم أبو بكر"، وأخرج ابن عساكر في تاريخه من طريقين عن عتبة بن غزوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا ينبغي لأحد من رجالكم أن يؤم أبا بكر فإنه ليس لأحد عندي فضل يد في المحبة ولا في النصيحة إلا أبو بكر" فالحديث مقبول بالشواهد إن شاء الله كما قال ابن كثير. وقد وهم ابن الجوزي في فهم هذا الحديث إذ ترجم عليه: "باب: إمامة من اسمه أبو بكر" فكأنه فهم من خلال صنيعة هذا أن المراد من الحديث كل من اسمه أبو بكر بينما الحديث خاص بإمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والله تعالى أعلم.

**الحديث السادس:** روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي إلى عثمان بن زفر، ومن طريق خيثمة بن سليمان إلى أحمد بن عمران الأخنسي قالاً: حدثنا محمد بن زيد قال: حدثنا محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر قال: توفي رجل من الأنصار فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرناه بجنائزته فلم يصل عليه، فدفناه ثم رجعنا فقلنا: قد دفناه رحمه الله، فلم يرحم عليه، فقلنا: يا رسول الله ما أخبرنا بميت إلا صليت وترحمت عليه، فما بال هذا؟ قال: إنه كان يبغض عثمان أبغضه الله" قال ابن الجوزي: الطريقان على محمد بن زياد، قال أحمد بن حنبل: هو كذاب، خبيث يضع الحديث، وقال يحيى: كذاب، وقال السعدي والدارقطني: كذاب، وقال البخاري والنسائي والفلاس وأبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحل ذكره في الكتب إلا على وجه القدح فيه" وأما تعقب السيوطي لابن الجوزي حيث قال: "أخرجه الترمذي من هذا الطريق وضعفه، وظاهر الحال: أن محمد بن زياد هو اليشكري الميموني صاحب ميمون بن مهران. لكن قال الذهبي في الميزان: محمد بن زياد القرشي الذي روى عن ابن عجلان: لا يعرف، وأتى بخبر موضوع، ذكره ابن عدي، قال في اللسان: وعندي أنه هو اليشكري الطحان الميموني، فقد اتهم بالكذب، وروى عن ابن عجلان، أخرج له الترمذي" قلت: فكان تعقب السيوطي على ابن الجوزي هنا لا معنى له لأن أحمد بن حنبل قال: أعور كذاب، خبيث يضع الحديث وقال غيره: كذاب"

**الحديث السابع:** روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن مردويه عن إسحاق بن الفيض قال: أنبأنا سلمة بن حفص قال: حدثنا أبو حفص الكندي، عن كثير النوا

عن عطية عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: " إنه لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا صحة له، وإنما هو مبني على سد الأبواب غير بابيه وفيه آفات: أما عطية فأجمعوا على تضعيفه، وقال ابن حبان: كان يجالس الكلبي، فيقول - أي الكلبي - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيروي ذلك عنه، ويكنيه أبا سعيد، فيظن أنه أراد الخدري، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب، وأما كثير النوا، فضعفه الرازي، والنسائي، وقال السعدي: زائغ، وقال ابن عدي: كان غاليا في التشيع، مفرطا فيه " وتعقبه السيوطي قائلا: "قلت أخرجه الترمذي: حدثنا محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد به، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقد سمع محمد بن إسماعيل مني هذا الحديث، وأخرجه البيهقي في سننه من طريق محمد بن فضيل به، وقال: روي ذلك من وجه آخر عن عطية، وقال السيوطي في التعقبات: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريق سالم بن أبي حفصة عن عطية، فزالت تهمة كثير، ثم قال: وقد ورد من طرق:

قال البزار: حدثنا ابراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن الحسن بن زيد عن خارجة بن سعد عن أبيه سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك " وقال ابن منيع في مسنده: حدثنا الهيثم حدثنا حفص عن حرام بن عثمان عن ابني جابر قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مضطجعون في المسجد، فضربنا بعسيب كان في يده رطبا، وقال: ترقدون في المسجد، إنه لا يرقد فيه، فاتجلفنا وانجلف معنا علي، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعالي، إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي "

وقال ابن أبي شيبه في مسنده: حدثنا الفضل بن دكين عن أبي غنية عن أبي الخطاب عن مجدوح الهذلي عن جسة حدثتني أم سلمة قالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صرحة المسجد فنادى بأعلى صوته ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا للنبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وعليا وفاطمة إلا هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا " أخرجه البيهقي في سننه وقال: مجدوح قال البخاري: فيه نظر، وقد روي من وجه آخر عن جسة وفيه ضعف، قال: أي البيهقي: أنبأنا عطاء بن مسلم عن اسماعيل بن أمية عن جسة عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ألا إن مسجدي حرام على كل حائض من النساء وكل جنب من الرجال إلا محمد وأهل بيته: علي وفاطمة والحسن والحسين " وروى عبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال بسنده إلى عبد الواحد بن زياد، حدثنا أفلت بن خليفة حدثتني جسة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة



تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و **وجوه بيوت أصحابه شارة في المسجد: "وجهوا هذه الأبيات عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب إلا محمد"** قال الفلاتي: هذه هي المتابعات والشواهد التي أوردها في اللآلئ، وزاد في التعقبات رواية عمر بن الخطاب قال: أخرجها أبو يعلى، وجابر بن عبد الله أخرجها ابن عساكر في تاريخه، ومرسل أبي حازم الأشجعي أخرج الزبير بن بكار "قلت والحقيقة أن السيوطي مفرط في التساهل بتصحيحه للموضوعات والبواطيل: وذلك أن الشواهد تشهد عليه بالإفراط في التساهل: فرواية البزار فيها اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه والحسن بن زيد يضعف وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، وأما رواية جابر التي في مسند أحمد بن منيع فهي من طريق حفص بن ميسرة عن حرام بن عثمان عن ابني جابر، فيه حرام: قال مالك بن أنس: ليس بثقة، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال الشافعي ويحي بن معين والجوزجاني: الرواية عن حرام حرام، الخ..

وأما حديث أم سلمة فقد رواه ابن ماجه بلفظ: " **إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض**" وهي الرواية المقبولة وأما الزيادة التي ساقها البيهقي وهي: " **إلا للرسول صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بينت لكم هذه الأسماء أن تضلوا**" ثم تعقب البيهقي الحديث بقوله: أخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحمد بن عدي قال: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري رحمه الله: مخدوج الذهلي عن جسر: قال ابن أبي غنية عن أبي الخطاب: فيه نظر" ومن المعروف أن البخاري يطلق هذا المصطلح على من يتهمه بالكذب، وأما أبو الخطاب الراوي عنه فمجهول، قاله المعلمي" وعليه فالزيادة منكورة ولا تصلح للمتابعة لأن الحديث الذي رماه ابن الجوزي بالوضع جاء من طريق عطية عن الكلبي الذي كناه أبا سعيد قال حسن فلاتة: "كما أن الكلبي وعطية وكثير وسالم متهمون بالغلو في التشيع، وقد سبق أن من القرائن الدالة على الوضع في الحديث أن يكون الراوي رافضيا والحديث في فضائل آل البيت، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ لهذه القرائن، وهي تفرد الكذاب به، وهو الكلبي، وتفرد غلاة الشيعة بالحديث وهو في فضائل آل البيت، والحكم يثبت بواحد منهما فكيف بكليهما" والله أعلم.

**الحديث الثامن:** روى ابن الجوزي في فضائل القرآن بسنده إلى الدارقطني قال: حدثنا ابن صاعد قال حدثنا أبو هشام الرفاعي قال حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا عمر بن راشد عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **من قرأ سورة الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك**" قال ابن الجوزي تفرد به عمر، قال أحمد بن حنبل: عمر بن راشد لا يساوي شيئا، قال ابن حبان: يضع الحديث، لا يحل ذكره في

الكتب إلا بالقدح فيه" وتعقبه السيوطي قائلا: "أخرجه الترمذي قال: حدثنا سفيان بن وكيع حدثنا زيد بن الحارث به، وأخرجه محمد بن نصر في كتاب الصلاة: حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا زيد بن الحباب به، وله طرق كثيرة عن الحسن عن أبي هريرة.. إلى أن قال: ورواه البيهقي من هذا الطريق بلفظ: "من قرأ ليلة الجمعة حم الدخان ويونس أصبح مغفورا له"، وقال ابن الضريس: أنبأنا موسى وعلي قالوا حدثنا حماد عن أبي سفيان طريف السعدي عن الحسن، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قرأ سورة الدخان في ليلة غفر له ما تقدم من ذنبه". وقال محمد بن نصر: حدثنا ابن يحيى حدثنا وكيع عن الفضل بن دهم عن الحسن قال: "من قرأ الدخان في ليلة غفر له" وقال محمد بن نصر حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن المبارك، حدثنا صدقة عن يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال: "من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفورا له، وزوج من حور العين" وقال الدارمي: حدثنا يعلى حدثنا اسماعيل عن عبد الله بن عيسى قال: "أخبرت أنه من قرأ الدخان ليلة الجمعة إيمانا وتصديقا بها أصبح مغفورا له" وقال الطبراني عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ الدخان في ليلة جمعة أو يوم جمعة بنى الله له بيتا في الجنة، والله أعلم" وقال السيوطي في التعقبات: حديث أبي هريرة رضي الله عنه "من قرأ الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك"، فيه عمر بن راشد يضع، قلت: أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: غريب، وعمر بن أبي خثعم يضعف، قال محمد: هو منكر الحديث، وقول ابن الجوزي: أنه عمر بن راشد تبع فيه ابن حبان، وقال الذهبي في الميزان: عمر بن راشد غير أبي خثعم ذلك عمر بن عبد الله، وهو صاحب حديث سورة الدخان ولم يجرح بكذب، فلا يلزم أن يكون حديثه موضوعا" ورد عليه حسن فلاتة قائلا بتصريف: "أقول إن الذي في الميزان خلاف ذلك، فقد قال الذهبي في الميزان: عمر بن راشد اليمامي، عن نافع ويحيى بن أبي كثير، هو عمر بن أبي خثعم ضعفه، هكذا قال ابن حبان: أنه عمر بن أبي خثعم، وإنما ابن أبي خثعم عمر بن عبد الله، قال الذهبي: جزم في بداية الترجمة أن عمر بن راشد هو ابن أبي خثعم ثم حكى قول ابن حبان ولم يفرق بينهما، كما قاله، وقد صرح الذهبي أيضا بأنه هو في المغني، فقال: عمر بن راشد اليمامي، عن ابن أبي كثير ونافع، ضعفه وهو عمر بن أبي خثعم، وقال الذهبي: روى عن يحيى بن أبي كثير، له حديثان منكران: من صلى بعد المغرب ست ركعات، ومن قرأ الدخان في ليلة" وقال ابن حبان: كان ممن يروي الأشياء الموضوعية عن ثقات الأئمة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتب حديثه إلا على جهة التعجب" فهذه أقوال الجهابذة في عمر بن أبي خثعم وحديثه، وهي كافية في إسقاط حديثه

ورده، وقال المعلمي: وزعم ابن حبان وتبعه بعضهم أن عمر بن أبي خثعم هو عمر بن راشد نفسه، وخطأه الدارقطني وغيره، وذكروا أن أبا خثعم هو عمر بن أبي خثعم وكلاهما يروي عن يحيى بن أبي كثير، وكلاهما تالف، ولعل ابن أبي خثعم أتلّفهما" وزيادة على هذا أن الترمذي رحمه الله روى الحديث عن سفيان بن وكيع، وسفيان هذا قال فيه البخاري تكلموا فيه لأشياء لقنوه إياها، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركوا الرواية عنه.. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الأجرى: امتنع أبو داود من التحدث عنه، وقال ابن عدي: وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبديل قوما بقوم في الإسناد، قلت: وقد تقدم أن التلقين وإدخال الحديث على المحدث وسرقة الحديث وقلبه كلها تعد عند المحدثين من الكذب والوضع الذي يرد فيه حديث الراوي فإذا انضم هذا إلى ما قيل في عمر بن أبي خثعم عرف درجة حديث الترمذي، وكان الأولى بالحافظ السيوطي إظهار هذا وكشفه بدلا من ركوبه الصعب والذلول لتبرئة ساحة الترمذي والله أعلم" وأما حديث محمد بن نصر فلا يصلح للمتابعة لوجود محمد بن حميد الرازي فهو متروك عند جمهور حذاق أهل الصنعة كما أن حديث الترمذي الثاني فيه أبو المقدم ضعفوه والحسن وقد عنعنه واختلفوا هل سمع من أبي هريرة أم لا.

**الحديث التاسع:** روى ابن الجوزي بسند إلى الترمذي قال: حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الله بن الحارث عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعيد عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يديه كاتب، فسمعتة يقول: **"ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي"** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، أما عنبسة فهو ابن عبد الرحمن المصري، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وأما محمد بن زاذان، فقال البخاري: "لا يكتب حديثه" فقال السيوطي معقبا عليه: "قلت: ورد من حديث أنس، أخرج ابن عساکر ثم ساق الحديث بسنده إلى هشام بن عمار حدثنا عثمان بن عمرو حدثنا أبو مسعدة الأنصاري عن عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكاتبه: **"إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر لك"** وقال الديلمي: أنبأنا عبدوس عن ابن لال، أنبأنا صالح القاضي عن محمد بن هشام عن ابراهيم بن محمد القرشي عن ابراهيم بن زكريا الواسطي عن عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"إذا كتبت فضع القلم خلف أذنك فإنه أذكر لك"** وقال في التعقبات حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه **"ضع القلم على أذنك"**. الحديث فيه عنبسة: متروك عن محمد بن زاذان: لا يكتب حديثه، قلت: الحديث أخرجه الترمذي من هذا الوجه، وله شاهد من حديث

أخرجه الديلمي، وقال ابن عراق بعد إيراد الحديث: تعقب بأن الترمذي لما أخرجه قال عقبه: إسناده ضعيف، عنبة ومحمد بن زاذان يضعفان، وبأنه جاء من حديث أنس" وأما الشاهد الذي ساقه من رواية ابن عساكر ومن رواية الديلمي، فكلاهما من حديث عمرو بن بن الأزهر عن حميد عن أنس، وعمرو بن الأزهر هذا قال فيه البخاري: يرمى بالكذب رماه أبو سعيد الحداد بالوضع، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: كان بواسط، فعن أبي سعيد الحداد قال: كان عمرو بن الأزهر يكذب مجاوبه، وقال أحمد: كان يضع الحديث، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال الدوري عن ابن معين: كان كذابا ضعيفا، وقال الدواليبي: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: غير ثقة" قال عمر بن حسن عثمان فلاتة: "هذا كاف بالحكم على الحديث بالوضع."

**الحديث العاشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى الإمام الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن واصل حدثنا محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال سمعت أنس بن مالك قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجلا سمع حي على الصلاح، حي على الفلاح ثم لم يجب" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: أحاديث محمد بن القاسم موضوعة ليس بشيء، رمينا حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: يكذب."

قال السيوطي: "الذي ثقل فيه قول الأئمة محمد بن القاسم الأسدي، قلت: قد وثقه ابن معين، وقال: ثقة، كتبت عنه، وللحديث شواهد عديدة منها:

حديث ابن عمرو : ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة: الرجل يؤم قوما وهم له كارهون" رواه أبو داود وابن ماجه.

وحديث أنس: ثلاثة لا تقبل صلاة لهم ولا تصعد إلى السماء ولا تجاوز رؤوسهم : "رجل أم قوما وهم له كارهون" رواه ابن خزيمة.

وحديث ابن عباس: "ثلاثة لا ترفع لهم صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا : رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط" رواه ابن ماجه.

وحديث أبي أمامة: " ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون " رواه الترمذي وحسنه، وصححه الضياء في المختارة

وحديث طلق بن عبيد الله: " أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجاوز صلاته أذنيه" رواه الطبراني، وحديث سلمة: " ثلاثة لا تقبل لهم صلاة: المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، والعبد الأبق والرجل يؤم القوم وهم له كارهون " رواه ابن أبي شيبة.

وحديث عمرو بن الحارث بن أبي ضرار: " اثنان من أشد الناس عذاباً: امرأة تعصي زوجها أو رجل أم قوما وهم له كارهون " رواه الحافظ عبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال الخ.. وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: "وقبل أن أعرض ما ترجح لي من الحكم على هذا الحديث أورد الحديث كما رواه الترمذي والعلل التي أشار إلى وجودها في هذه الرواية: قال الترمذي: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي حدثنا محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال سمعت أنس بن مالك قال: " لعن رسول الله صلى الله ثلاثة: رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب"، وفي الباب عن ابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة، قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح لأنه قد روي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، قال أبو عيسى: ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ الخ، أما الشواهد التي أوردتها السيوطي فهي كما يلاحظ أحاديث ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم ترد رواية واحدة منها تطابق رواية محمد بن الحسن " قلت فمتن الحديث مقبول وإسناده ساقط والله أعلم .

**الحديث الحادي عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين قال: حدثنا محمد بن علي الواسطي حدثنا حماد بن خالد التمار حدثنا عبد الكريم بن منصور عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر " أما حسين بن قيس فقد كذبه أحمد بن حنبل وقال مرة: متروك الحديث، وكذلك النسائي، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال العقيلي: لا أصل له" فقال السيوطي: بعد أن قدم كلام ابن الجوزي: "تبع المصنف العقيلي، فإنه أورد الحديث في ترجمة حسين وقال: لا أصل له، قال: " وقد ورد عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء " والحديث أخرجه الترمذي: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري، حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش به، وقال حنش هو حسين بن قيس أبو علي الرحبي: وهو ضعيف عند أهل الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم، وأخرجه الحاكم: حدثنا زيد بن علي، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا بكر بن خلف وسويد بن سعيد قالوا: حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن حسين بن قيس به، وقال حسين أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة ثقة، وأخرجه الدارقطني: حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن حية، وأحمد بن الحسين بن الجنيد. قالوا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا معتمر بن سليمان به وقال: حسين هذا هو أبو سليمان الرحبي: متروك، وأخرجه البيهقي في سننه وقال: تفرد به حسين

المعروف بحنش وهو ضعيف عند أهل النقل" وقال في التعقبات: "الحديث أخرجه الترمذي وقال: حسين ضعيف، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم، ولم يكن له إسناد يعتمد على مثله، وأخرجه الحاكم وقال: حنش سكن الكوفة، وأخرجه البيهقي في سننه وله شاهد عن عمر موقوفاً ولفظه "جمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر" أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة في المصنف ومسدد في مصنفه وابن أبي حاتم في تفسيره، والبيهقي في سننه من طرق عدة، وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسى موقوفاً قننين أن الحديث ضعيف بالإجماع وأن ابن الجوزي إنما انطلق من قواعد التحديث فطبقها، وأما الترمذي فقال: "قال أبو عيسى: وحنش هذا هو أبو علي الرحبي، وهو حسين بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره، والعمل على هذا عند أهل العلم، أن لا يجمع بين صلاتين إلا في السفر أو بعرفة، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، ولم يبسر الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين"

**الحديث الثاني عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا جعفر بن محمد السوسي، حدثنا محمد بن حرب الواسطي، حدثنا سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "السخي لله قريب من الناس، قريب من الجنة، بعيد عن النار وإن البخيل بعيد من الله، بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار، والفاجر السخي أحب إلى الله عز وجل من عابد بخيل" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، فأما طريق أبي هريرة فالمتهم به سعيد بن محمد الوراق، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة" وقد روى ابن الجوزي الحديث من طرق ثلاثة: الأول ما تقدم، والثاني: من حديث أنس: رواه من طريق النقاش، أنبأنا أبو الفضل جعفر بن محمد، حدثنا أحمد بن محمد بن صالح، حدثنا محمد بن يزيد البلخي، حدثنا محمد بن تميم، حدثنا قبيصة بن محمد بن موسى بن عبيدة عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

والثالث عن عائشة من طريق غريب بن عبد الواحد القرشي، عن سعيد بن المسيب عن عائشة، وعن سعيد بن مسلمة، حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عائشة به" وقد تعقبه السيوطي فقال: "الحديث أخرجه الترمذي وابن حبان في روضة العقلاء والبيهقي في شعب الإيمان والخطيب في كتاب البلاء من طرق عن سعيد الوراق به، وزاد في التعقبات: حديث أبي هريرة

أخرجه الترمذي، والبيهقي في شعب الإيمان، ولم ينفرد به الوراق، بل تابعه عبد العزيز بن أبي حازم أخرجه الديلمي، وحديث عائشة أخرجه البيهقي في الشعب عن طريق تليد بن سليمان وسعيد بن مسلمة: كلاهما عن يحيى بن سعيد وقال: تليد وسعيد ضعيفان، فلم ينفرد به سعيد.

وأخرجه البيهقي أيضا من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الله بن مسعود" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: "أما رواية الترمذي فقال: حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس.. الحديث، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد، وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسل، فالترمذي وصف الرواية بالغرابة، وهي تعني هنا النكارة، وقد فسر ذلك بمخالفة سعيد غيره في هذا الحديث حيث رواه يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، والمشهور أن الحديث من رواية عائشة، ومداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، فروى عن يحيى تارة عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص عن عائشة، رواه عنه سعيد بن مسلمة، أخرجه البيهقي في الشعب، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، من طريق سعيد بن مسلمة هذا وأعله به، وروى عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة به، رواه عنه خلف بن يحيى القاضي، عن غريب بن عبد الواحد القرشي عن يحيى به، أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بخلف وغريب وقال: كلاهما غريب مجهول" وروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسلا كما ذكر ذلك الترمذي، ورواه البيهقي في الشعب عن سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة، وذكر الخطيب في تاريخه عن أحمد بن حنبل أن سعيد بن محمد الوراق روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة، وهذه الطرق كلها لا تخلو طريق منها من مقال، لشدة ضعف سعيد بن مسلمة وتليد بن سليمان وخلف بن يحيى القاضي وغريب بن عبد الواحد القرشي، وسعيد بن محمد الوراق.. وقد سبق في مبحث صور الموضوعات أن من أنواع الموضوعات أن يروى حديث موضوع، يتتابع فيه رواة ضعفاء أو متهمون، في روايته يتابع بعضهم بعضا، ولا يجزم فيه باتهام راو معين، فالنقاد يحكمون في مثل هذا الحديث بأن أحدهم وضعه وأن الآخرين سرقوه فيروونه على الجادة وأحيانا يقلب بعضهم سنده والظاهر والله أعلم أن هذا الحديث من هذا النوع" (راجع الوضع في الحديث لمزيد اطلاع في هذا البحث)

**الحديث الثالث عشر:** قال ابن الجوزي: باب إثم من استنطاع الحج ولم يحج: فيه عن علي وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم. فأما حديث علي عليه السلام :..حدثنا محمد بن يحيى القطيعي، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **من ملك زادا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا**"

وأما حديث أبي هريرة ساقه بسنده إلى ابن عدي قال : أنبأنا أحمد بن يحيى بن زهير، حدثنا عبد الرحمن بن سعيد، حدثنا عبد الرحمن الفطامي، حدثنا أبو المهزم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **من مات ولم يحج حجة الإسلام في غير وجع حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر فليمت أي الميتين إما يهوديا أو نصرانيا**"

وأما حديث أبي أمامة فله طريقان: أورد الأول بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا أبو يعلى، حدثنا عبد الله بن عبد الصمد ، حدثنا عمار بن مطر ، حدثنا شريك عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **من لم يمنعه من الحج مرض حابس أو حاجة فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا**"، وساق ابن الجوزي الطريق الثانية إلى أبي عروبة الحراني: أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن حدثنا يزيد بن هارون حدثنا شريك عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **من لم يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا**" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، أما حديث علي عليه السلام فقال الترمذي: هلال بن عبد الله مجهول، وأما الحارث فقد كذبه الشعبي وغيره، وأما حديث أبي هريرة ففيه أبو المهزم واسمه يزيد بن سفيان، قال يحيى : ليس حديثه بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وفيه عبد الرحمن القطامي، قال عمرو بن علي الفلاس: كان كذابا، وقال ابن حبان: يجب تنكبه رواياته، وأما حديث أبي أمامة ففي الطريق الأول: عمار بن مطر، قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال ابن عدي: متروك الحديث، وفي الطريق الثاني: المغيرة بن عبد الرحمن، قال يحيى: ليس بشيء، وفيه ليث وقد ضعفه ابن عيينة، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد، وإنما روى عبد الرحمن بن غنم عن عمر أنه قال: **من أمكنه الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا** " وتعقبه السيوطي قائلا: "قلت أورد الذهبي في الميزان حديث علي من طريق هلال وقال: قد جاء بإسناد آخر أصلح من هذا، وأخرج البيهقي حديث أبي أمامة وقال:



إسناده وإن كان غير قوي فله شاهد من قول عمر، وقال القاضي عز الدين بن جماعة في مناسكه: ولا التفات إلى قول ابن الجوزي: إن حديث علي موضوع، وكيف يوصف بالوضع وقد أخرجه الترمذي في جامعه و قال : إن كل حديث معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما، قال والحديث مؤول إما على من يستحل تركه أو لا يعتقد وجوبه، وقال الزركشي في تخريج الرافعي: أخطأ ابن الجوزي بذكر هذا الحديث في الموضوعات إذ لا يلزم من الجهل بحال الراوي أن يكون حديثه موضوعاً، وقال البيهقي: والمراد به والله أعلم: من كان يرى في تركه إثماً ولا فعله براً، وقال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: هذا الحديث له طرق، فأخرجه سعيد بن منصور في السنن، وأحمد وأبو يعلى، والبيهقي، من طريق شريك عن ليث بن أبي سلم عن ابن سابط عن أبي أمامة وليث ضعيف وشريك سيئ الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله، رواه أحمد في كتاب الإيمان له عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره، وكذا ذكره ابن أبي شيبة، عن أبي الأحوص عن ليث مرسلًا، وأورده أبو يعلى من طريق آخر عن شريك مخالف للإسناد الأول، وراويه عن شريك عمار بن مطر ضعيف، وأخرجه من حديث علي وقال: غريب وفي إسناده مقال، والحاتر يضعف، وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي إسحاق مجهول، وسئل عنه إبراهيم الحربي فقال: من هلال؟ وقال ابن عدي: تفرد بهذا الحديث وليس الحديث بمحفوظ، وقال العقيلي: لا يتابع عليه، وقد روي عن علي موقوفًا ولم يرو مرفوعًا بطريق أحسن من هذا، وقال المنذري: طريق أبي أمامة على ما فيها أحسن من هذا، وأخرجه ابن عدي من طريق صحيحة إلا أنها موقوفة، أخرجها سعيد بن منصور والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج وجد لذلك سعة وخليت سبيله، لفظ البيهقي/ قال شيخ الإسلام: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلاً، ومحلّه على من استحل الترك، ويتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع، وقال أبو نعيم في الحلية: حدثنا محمد بن محمد حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن أسلم حدثنا قبيصة، عن سفيان عن الأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم عن عمر بن الخطاب قال: " من أطاق الحج ولم يحج حتى مات فاقسموا عليه أنه مات يهوديا أو نصرانيا " وحكى هذا في التعقبات وزاد: ومن شواهد ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عمر قال: من كان يجد وهو موسر صحيح ولم يحج سيماه بين عينيه كافر ، ثم تلا هذه الآية: {ومن كفر فإن الله غني عن العالمين} وأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عمر قال: من وجد إلى الحج سبيلا سنة ثم سنة ثم مات ولم

يحج لم يصل عليه، لا يدري مات يهوديا أو نصرانيا " وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف في كتابه "الوضع في الحديث": "وقبل مناقشة أدلة ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي الذي عليه مدار النزاع، قال الترمذي: حدثنا محمد بن يحيى القطعي البصري، حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من ملك زادا أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا، وذلك أن الله يقول في كتابه: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} ومن كفر فإن الله غني عن العالمين} وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال: وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث، فالترمذي رحمه الله حكم على الحديث بالغرابة، وذكر للحديث علتين: الأولى هلال بن عبد الله وقال إنه مجهول، والثانية: الحارث - أي الأعور - وقال: إنه يضعف في الحديث،

أما هلال بن عبد الله فهو أبو هشام مولى ربيعة بن عمرو فقال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال الترمذي: مجهول، وقال ابن عدي: وهو معروف بهذا الحديث وليس هو بمحفوظ، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم وقال الحربي: لا يعرف، وقد سبق غير مرة أن البخاري لا يجرح بهذه العبارة إلا من يتهمه ويحرم الرواية عنه، وأما الحارث فقد كذبه شعبة وإبراهيم ومحمد بن شيبان والضبي وأبو خيثمة والسعدي،.. وإذا كان هذا حال الحارث، وظهر قبل حال هلال بن عبد الله وقد تفرد بالرواية، فابن الجوزي إنما أطلق حكمه بناء على ما ذهب إليه النقاد من المحدثين من أن الرواية يحكم عليها بالوضع والكذب إذا تفرد بروايتها كذاب أو متهم، كما سبق بيانه.. أما أثر عمر رضي الله عنه فقد أشار ابن الجوزي إليه وأنه هو الثابت من الروايات التي أوردتها.. وأما قول الحافظ رحمه الله تعالى بأن مرسل ابن سابط يعتضد بقول عمر رضي الله عنه حسب قول الإمام الشافعي رحمه الله أن المرسل يعتضد بقول الصحابي، فقول رحمه الله فيه نظر لأمرين: الأول: أن الإمام الشافعي رحمه الله اشترط في المرسل الذي يعتضد أن يكون من مراسيل كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم، وابن سابط ليس من كبار التابعين، بل هو من صغارهم حيث لم يتحقق سماعه إلا من صغار الصحابة، والثاني: من شرط اعتضاد المرسل بقول الصحابي أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه أما إذا كان لقول الصحابي مجال للرأي فلا عبرة لهذا الاعتقاد لاحتمال أن الراوي سمع قول الصحابي فظن أنه مرفوع فرواه مرسلا" قلت ولكن يعتضد أيضا

باندراجة تحت آية كريمة وهي قوله تعالى: **{ولله على الناس حج البيت من استطاع عليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين}** .

**الحديث الرابع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين: حدثنا الحسين بن محمد بن عفير، حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي زيد الهمداني، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله "** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمتهم به محمد بن الحسن، قال أحمد بن حنبل: ما أراه يساوي شيئا، وقال يحيى: كان كذابا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: لا شيء" ورد عليه السيوطي فقال: "أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، وله شاهد، قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خالد بن خدّاش، حدثني صالح المري قال سمعت الحسن، قال: **كانوا يقولون، من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به**" قال: وحدثنا علي بن الجعد، حدثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم قال: إني لأجد نفسي بالشيء، فما يمنعني أن أتحدث به إلا مخافة أن أبتلى بمثله، والله أعلم" وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي، والبيهقي في الشعب من هذا الطريق، وقال الترمذي: حسن غريب، وله شواهد عن عمر وغيره" .. وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: "قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله "** قال أحمد - أي بن منيع - **من ذنب قد تاب منه**، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل، وروي عن خالد بن معدان أنه أدرك سبعين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومات معاذ بن جبل في خلافة عمر بن الخطاب، وخالد بن معدان روى عن غير واحد من أصحاب معاذ عن معاذ غير حديث.. فزيادة على الانقطاع فمحمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، قال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة، كان يكذب، وقال أحمد: ضعيف الحديث ما أراه يسوي شيئا وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي وقال النسائي: متروك وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي عن الثقات المعضلات وقال الدارقطني: لا شيء، وقال الذهبي: تركوه، وقال أبو داود: ضعيف وقال مرة: كذاب، وقال البخاري: يذكر عن أحمد أنه سئل عنه فقال: ما أراه يسوي شيئا، كان ينزل عند مقابر الخيزران، جعل يحدثنا بأحاديث يجيئ بها، لا يحدث ابن أبي زائدة، ولا أبو معاوية" الخ.. وقد وافق ابن الجوزي كل من الصنعاني والقزويني والذهبي وقال: حسن له الترمذي فلم يحسن، وأما شاهد ابن أبي الدنيا فهو ضعيف مكمل بالمجاهيل وهو مرسل الحسن

مجمع على ضعف مرسله وفيه صالح المري ضعيف يتهم قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف الحديث له أحاديث مناكير وقال مرة: متروك الحديث، وقال صالح جزرة: كان يقص وليس هو شيئاً في الحديث.. وقال ابن المدني: ضعيف، ضعيف.."

**الحديث السادس عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي: حدثنا محمد بن بكار القافلاني، حدثنا أحمد بن منصور، أنبأنا الحمانى عن صالح بن حسان عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن سرك اللئيم لا يخفى على من لا يخفى عليه** " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: صالح بن حسان ليس حديثه بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات" ورد عليه السيوطي في اللآلئ فقال: الحديث أخرجه الترمذي من طريقه، وهو ضعيف لكن لم يتهم بكذب، وأخرجه الحاكم و صححه، والبيهقي في الشعب، والطحاوي في مشكل الآثار والله أعلم، وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في الشعب، وقال الحافظ في أماليه: تساهل الحاكم في تصحيحه، فإن صالحاً ضعيف عندهم. " قلت وقال قبله الذهبي: الوراق عدم، معترضا على الحاكم عندما قال: صحيح الإسناد"

**الحديث السابع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا أحمد بن ابراهيم القرشي، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلى بن محمد التاجر، حدثنا يحيى بن سعيد عن الزهري عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **من تمام عيادة المريض أن تضع يدك على يده وتسأله كيف هو** " أما عبيد الله فقال عنه يحيى: ليس بشيء، وأما القاسم فقال أحمد: يروي عنه علي بن يزيد الأعاجيب، وما أراها إلا من القاسم"

وقال السيوطي: هذا الطريق أخرجه أحمد في مسنده، حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زجر به" وأخرجه الترمذي عن سويد بن نصر عن ابن المبارك به ، وأخرجه من الطريق الأول ابن السني في عمل اليوم والليلة، وله شواهد:

قال الطبراني: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا أبو معاوية ابن سحبة الطرابلسي، حدثنا معاوية بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أبي رهم المسمعي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن من تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتسأله كيف هو؟** "

وقال البيهقي في سننه: أنبأنا أبو طاهر الفقيه، أنبأنا أبو حامد بن بلال حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد، حدثنا إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: **عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه ورجع وأنا معه فقبض على يده، ووضع يده على جبهته وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض** " وأخرجه ابن السني من طريق أبي المغيرة، وقال أبو يعلى: حدثنا عن عائشة قالت: **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول: بسم الله، لا بأس** " رجاله موثقون

وقال المروزي في الجنائز: حدثنا القواريري، حدثنا سفيان بن حبيب عن ابن جريج عن عطاء قال: **" من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض، والله أعلم "**، وقال في التعقبات: **" الحديث أخرجه من الطريق الثانية أحمد في مسنده، والترمذي والبيهقي في الشعب، وله شواهد، وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي رهم المسمعي، أخرجه الطبراني وبنحوه من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه، ومن حديث عائشة أخرجه أبو يعلى بسند رجاله موثقون، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه البيهقي في الشعب وأخرجه أيضا عن عطاء قوله " قلت وقد بين عمر بن حسن فلاته تضعيف إسناد حديث الترمذي انطلاقا من تضعيف الترمذي نفسه له حيث قال: قال أبو عيسى: هذا إسناد ليس بالقوي، قال محمد: وعبيد الله بن زخر ثقة، وعلي بن يزيد ضعيف، والقاسم بن عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية وهو ثقة، والقاسم شامي " فالترمذي حكم على إسناد الحديث بالضعف [..] وأما ابن الجوزي، فقد حكم على الحديث بالوضع اعتمادا على الطعن في روايته، وقد نقل كلام الأئمة في روايته، أما عبيد الله بن زخر فقد اختلف كلام النقاد فيه فقد نقل الترمذي أن البخاري قال فيه: ثقة ووثقه أحمد بن صالح وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به، وقال الحربي: غيره أوثق منه، وقال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد عنه فضغفه، وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارمي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف، وقال ابن المديني: منكر الحديث، حكاه عنه أبو الحسن بن البراء، وقال الحاكم: لين الحديث، وقال ابن عدي: ويقع في حديثه ما لا يتابع عليه، وقال البخاري في التاريخ: مقارب الحديث ولكن الشأن في علي بن يزيد، وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة وإن ذلك لبين على حديثه، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا روى الموضوعات عن الأثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات.. " وهذا الحديث من روايته عن علي بن يزيد. وأما علي بن يزيد الألهاني، فقد أجمع الأئمة على جرحه وتضعيفه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث،**

حديثه منكر [..] وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا فلا أدري التخليط في روايته ممن هو، لأن في إسناده ثلاثة ضعفاء سواء وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن وهو ضعيف في الحديث جدا، وأكثر ما روى عنه عبيد الله بن زحر ومطرح بن يزيد وهما ضعيفان واهيان فلا يتهماً لزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده لأن الذي يروي عنه ضعيف والذي روى عنه واهي، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضا: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال يحيى بن معين: علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ضعاف كلها، وقال يعقوب: علي بن يزيد واهي الحديث، كثير المنكرات، وقال الجوزجاني: رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر وابن أبي العاتكة، ثم رأيت جعفر بن الزبير وبشر بن نمير يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خيارا فاضلا ممن أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار وأظنهما أتيا من قبل علي بن يزيد، على أن بشر بن نمير وجعفر بن الزبير ليسا بحجة [...] وقال الأزدي والدارقطني والبرقي: متروك" فقد بلغ جرحه وضعفه درجة الاتهام" فتبين أن رواية الترمذي فيها راو متهم بالكذب فلا تصلح للمتابعة، وأما الروايات الأخرى التي ذكرها السيوطي فإنها لا تخلو من مقال .

**الحديث الثامن عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى القطيعي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن في الجنة لسوقا ما فيها بيع ولا شراء إلا الصور من النساء والرجال إذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها، وإن فيها لمجمعا للهور العين، يرفعن أصواتا لم ير للخلائق مثلها، يقتلن: نحن الخالدات فلا نبديد، ونحن الراضيات فلا نسخط، ونحن الناعمات فلا نبؤس، طوبى لمن كان لنا، وكنا له" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والمتهم به عبد الرحمن بن إسحاق، وهو أبو شيبة الواسطي، قال أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث، وقال يحيى: متروك" وتعقبه السيوطي قائلا: "قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: أخرجه من طريقه الترمذي وقال: غريب، وحسن له غيره مع قوله: إنه تكلم فيه من قبل حفظه، وصحح الحاكم من طريقه حديثا غير هذا، وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من صحيحه آخر، لكن قال: في القلب من عبد الرحمن شيء، وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الطبراني في الأوسط فيما رأيت من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري رحمه الله ولفظه: "إن في الجنة لسوقا ما يباع فيها ولا يشتري ليس فيها إلا الصور، فمن أحب صورة من رجل أو امرأة دخل فيها" وأخرجه أبو نعيم في صفة الجنة عن الطبراني.. وقد وجدت له طريقا آخر عن علي، قال ابن عساكر: أنبأنا محمد بن

الأكفاني حدثنا عبد العزيز بن أحمد، أنبأنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن محمد بن درسويه، أنبأنا أبو الحسن، خيثمة بن سليمان الطرابلسي أنبأنا أبو الحسن ابن فيل حدثنا أبو توبة حدثنا محمد بن الفرات الجرمي سمعت أبا إسحاق يذكر عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن في الجنة لسوقا لا يباع فيه ولا يشتري** .. الحديث" وتعقبه عمر بن حسن فلاتة فقال: أما الحديث فمداره على عبد الرحمن بن إسحاق.. قال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث، فيه نظر، وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويفرد بالمشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه" وفي الحديث علة أخرى: وهي جهالة النعمان بن سعد، قال الذهبي: ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أحد الضعفاء، وجهالته مؤثرة لأنها جهالة عين، ولذا قال ابن حجر: روى عنه ابن أخته، أبو شيبعة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم، قال عمر بن حسن فلاتة: والراوي عنه ضعيف فلا يحتج بخبره" **الحديث التاسع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله بن بطة، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا الحسن بن عرفة قال: حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **كلم الله تعالى موسى، يوم كلمه وعليه جبة صوف، وكساء صوف ونعلان من جلد حمار غير ذكي، فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة؟ قال: أنا الله** " قال ابن الجوزي: هذا لا يصح، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد، واختلف في اسم أبيه فقيل: علي، وقيل: عطاء، وليس بحميد بن قيس الأعرج، صاحب الزهري، فإنه مخرج عنه في الصحيحين" قال الدارقطني: حميد هذا متروك" وتعقب السيوطي ابن الجوزي فقال: أخرجه من طريقه الترمذي، وقال: غريب وله شاهد من حديث أبي أمامة: **عليكم بلباس الصوف، تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم** " أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب الخ.. " وقد تبين أن حميد الأعرج مجمع على ضعفه ومدار الحديث عليه وخاصة البخاري والنسائي وابن حبان الذين اتهموه، وأما الشاهد الذي أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث إسماعيل بن عياش حدثناه علي بن حمشاذ و أبو بكر بالويه قالوا: حدثنا محمد بن يونس حدثنا عبد الله.. عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم** " فقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله: ساقه من طريق ضعيف وسقط نصف السند من النسخة.

**الحديث العشرون:** روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي، ومن طريق ابن مردويه إلى عيسى بن حماد قال: حدثنا ليث بن سعد عن الخليل بن مرة عن الحسن بن الحسن السدوسي عن سعيد بن عمرو عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من قرأ قل هو الله أحد على طهارة مائة مرة - كطهارته للصلاة يبدأ بفاتحة الكتاب، كتاب الله - له بكل حرف عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وبني له مائة قصر في الجنة، ورفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي، وكأنا قرأ القرآن ثلاثا وثلاثين مرة، وهي براءة من الشرك، ومحضرة للملائكة، ومنفرة للشياطين، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها حتى ينظر الله إليه، فإذا نظر إليه لم يعذبه أبدا " زاد ابن منده: قال: ومن قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر الله له خطيئته خمسين سنة إذا اجتنب خصالا أربعة: الدماء، والأموال، والفروج والأشربة "

هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال يحيى بن معين والنسائي: الخليل ضعيف، وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن المجاهيل " وقال السيوطي: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وقال: تفرد به الخليل مرة، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وهو من رجال ابن ماجه وقال فيه أبو زرعة: شيخ صالح، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن عدي: ليس بمتروك، وقال البخاري: حدث عنه الليث وفيه نظر، وقال الذهبي: كان من الصالحين، وهذا أنكر ما رواه، وأنكر لفظ فيه قوله: " مثل عمل نبي " ورأيت في نسخة من شعب الإيمان: بلفظ: مثل عمل بني آدم، فكأنه سقط آدم، وتصحف "بني بني،

ووجدت له طريقين آخرين، قال ابن عساكر : أنبأنا أبو القاسم علي بن ابراهيم عن أبي علي الأهوازي، أنبأنا عبد الوهاب بن عبد الله المري، أنبأنا محمد بن سليمان الربيعي، حدثنا أبو الجهم أحمد بن الحسن بن طلاب حدثنا أبو عامر موسى بن عامر حدثنا ابراهيم عبد الحميد الحرشي حدثنا أبو عبد الرحمن الهمداني الجيلي عن أبي عبيدة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من قرأ قل هو الله أحد في يوم مائة مرة، كتب عمله يومئذ عمل نبي، وكتب له بكل ثلاث منها عدل قراءة القرآن، وبني له بكل عشر منها برج في الجنة، وكتب له بكل حرف منها عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات في الجنة وهي محضرة للملائكة، منفرة للشياطين وهي صفة الله ومعرفته " وقال الإسماعيلي في معجمه، أخبرني حامد بن محمد بن شعيب البلخي أبو العباس، حدثنا ابراهيم الترجماني، حدثنا هارون بن محمد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من قرأ قل هو الله أحد ثلاث



مرات فكأنما قرأ القرآن، ومن قرأها عشر مرات بني له بيت في الجنة ومن قرأها مائة مرة فهو كفعل بني آدم، ومن قرأها مائتي مرة غفر له ذنب خمسين سنة إلا الدماء والأموال، وله بكل حرف عشر حسنات، ويرفع به عشر درجات، ويمحى عنه عشر سيئات وهي نسبة الرب، وبرائة من الشرك، ومحضرة الملائكة، ومنفرة الشياطين، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها إلى يوم القيامة حتى ينظر الله إليه، فإذا نظر الله إليه لم يعذبه أبدا"، ثم قال السيوطي: قال الخطيب: حدثنا ابراهيم بن مخلد بن جعفر حدثني اسماعيل بن علي الخطيب حدثنا ابراهيم بن هاشم حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة، كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين " موضوع حاتم لا يحتج به بحال، قلت: أخرجه الترمذي: ومحمد بن نصر المروزي من طريقه، وعاد المؤلف، فأخرجه في الواهيات، قال الذهبي في الميزان: وقد روى عنه الحديث المذكور محمد بن مرزوق لكنه قال: محى عنه ذنب خمسين سنة. وله طرق أخرى عن أنس، فأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن والبيهقي في شعب الإيمان من طريق الحسن بن أبي جعفر عن ثابت عن أنس مرفوعا: " من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة " وأخرجه البزار من طريق الأغلبن بن تميم عن ثابت، عن أنس وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلبن، وهما متقاربان في سوء الحفظ، وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري عن ثابت عن أنس، وأخرج أبو يعلى ومحمد بن نصر من طريق أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعا: "من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة، غفر له ذنوب خمسين سنة" وأخرج سعيد بن منصور وابن الضريس عن ابن عباس قال: " من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر له ذنوب خمسين سنة، خمسين مستقبلة، وخمسين مستأخرة "

وقال في التعقبات: حديث أنس رضي الله عنه " من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة .. الحديث، فيه حاتم بن ميمون عن ثابت لا يحتج به " وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: "أما الخليل بن مرة فهو ممن تفرد به ابن ماجه وقد اتهمه الإمام البخاري فقال: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه، وقال في التاريخ: فيه نظر، قلت وعبارتا البخاري من أشنع ألفاظ الجرح عنده وهي من العبارات التي يستخدمها رحمه الله في رمي الراوي وتهمته بالكذب كما سبق بيانه.. وهذا فيما يتعلق بالخليل، فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن كلا من شيخ الخليل وشيخ شيخه، وهما الحسن بن الحسن السدوسي، وسعيد بن عمرو: مجهولان

جهالة عين.. وجهالة عينهما علة مؤثرة في الرواية، فإذا ضمت إلى شدة ضعف الخليل، كانت مسوغة لإلحاق روايته بالموضوعات، ثم في الحديث قرينة ترجح وضعه وكذبه وهي قوله: " رفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي " فقد صرح أئمة الحديث بأن كل رواية تشتمل على هذه العبارة أو نحوها هي مما وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن غير النبي مهما بذل من العمل فلن يبلغ درجة النبي، وقد حاول السيوطي رحمه الله تأويل ذلك رأى أن في العبارة تصحيفا وسقطا .. أما الطريقان اللذان أوردهما للحديث: أما طريق ابن عساكر ففيه ابراهيم بن عبد الحميد الجرشي وشيخه أبو عبد الرحمن الهمداني لم أقف لهما على ترجمة وفيه أبو عبيد عن أنس قال الأزدي: شبه لا شيء فهذه الطريق لا تقوم بها حجة ولا تصلح للمتابعة، وأما طريق الإسماعيلي... في سنده هارون بن محمد وهو أبو طالب، قال يحيى بن معين: كذاب، فروايته ساقطة لا تصلح للإعتبار.. أما طريق الخطيب فموضوع، حاتم لا يحتج به وهي الرواية التي أفردها في التعقبات.. فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالحديث الأول أما الحديث الثاني فأقصى ما يقال فيه أنه حكم عليه بالضعف الشديد بذكره له في العلل المتناهية، والله أعلم.

**الحديث الحادي والعشرون:** روى ابن الجوزي بسنده إلى المسيب بن محمد بن علي القضاعي، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن عبد الجوهري الموقري، حدثنا يحيى بن ساسويه المروزي، حدثنا محمد بن النضر، حدثنا سلمة بن رجاء عن أبي طاهر عن مرزوق أبي عبد الله الحمصي، عن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " النيران ثلاثة: نار تَأْكُلُ وتَشْرَبُ، ونار تَأْكُلُ ولا تَشْرَبُ، ونار تَشْرَبُ ولا تَأْكُلُ، فأما النار التي تَشْرَبُ وتَأْكُلُ فجَهَنَّمُ، وأما النار التي تَأْكُلُ ولا تَشْرَبُ فنار الدنيا، وأما النار التي تَشْرَبُ ولا تَأْكُلُ فالحَمَى، فإذا وجد أحدكم فليقم إلى بئر فليستق منها وليصب عليه وليقل: اللهم اشفِ عبدك، وصدق رسولك، يفعل ذلك ثلاث غدوات، فإذا ذهبت، وإلا يفعل سبع غدوات فإنها ستذهب إن شاء الله " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: وفيه مجهولون وضعفاء، منهم سلمة بن رجاء قال يحيى: ليس بشيء " وقال السيوطي في اللآلئ: " قلت لآخره شاهد، قال الترمذي: حدثنا أحمد بن سعيد الأشقر المرابطي، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام، حدثنا ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أصاب أحدكم الحمى فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، وليستقع في نهر جار، ويستقبل جريه فيقول: بسم الله، اشفِ عبدك وصدق رسولك بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينغمس فيه ثلاث غمسات، ثلاثة

أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ فسبع، فإن لم يبرأ فتسع فإنها لا تجاوز تسعا بإذن الله تعالى " هذا حديث حسن غريب، وخرجه أحمد في مسنده، حدثنا روح به، وأخرجه ابن السني وأبو نعيم كلاهما في الطب من طريق روح به،

وقال سعيد عن منصور بن وهب المعافري: أن رجلا شكأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحمى فقال له: " اغتسل ثلاثة أيام قبل طلوع الشمس وقل بسم الله وبالله، اذهبي يا أم ملام فإن لم تذهب فاغتسل سبعا" ، وقال ابن أبي شيبة في المصنف: حدثنا أبو معاوية ابن هشام، حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن رجل عن مكحول قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما من رجل يحم فيغتسل ثلاثة أيام متتابعات يقول عند غسله، بسم الله، اللهم إني اغتسلت التماس شفائك، وتصديق نبيك إلا كشف عنه" وقال في التعقبات: "حديث ثوبان" إن أصاب أحدكم الحمى.. فيه سلمة بن رجاء، ضعيف، قلت: أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر ليس فيه سلمة بسند رجاله ثقات معروفون، فهو على شرط حسن، وله شاهد من مرسل منصور بن وهب المعافري، ومن مرسل مكحول: أخرجه سعيد بن منصور في سننه " قلت فهل الترمذي حسن الحديث؟ قال: حدثنا أحمد بن سعيد بن الأشقر الرباطي، حدثنا روح بن عبادة حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي، حدثنا رجل من أهل الشام أخبرنا ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أصاب أحدكم الحمى، فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، فليستنقع نهرا جاريا ليستقبل جريه الماء فيقول: بسم الله، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، فليغتسل فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، وإن لم يبرأ في خمس فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع فإنها لا تكاد تجاوز تسعا بإذن الله " قال أبو عيسى: هذا حديث غريب" فالحديث لم يحسنه الترمذي، وقال عمر بن حسن فلاتة: "أما رواية ابن الجوزي فقد أعلاها بأن فيها مجاهيل، وضعفاء. فمن المجاهيل يحي بن ساسويه المروزي، إذ لم أقف له على ترجمته فيما فتشت من كتب بين يدي، ومنهم أبو طاهر، وهو أيضا لم أقف على ترجمته. وأما الضعفاء فقد صرح ابن الجوزي بضعف سلمة بن رجاء وحكى قول يحي فيه: ليس بشيء، فهو مختلف فيه، فقد قوى أمره بعض النقاد وضعفه آخرون، قال أبو زرعة الرازي: صدوق، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس ووثقه ابن حبان، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث لا يتابع عليها. فلو رجحنا جانب ضعفه فإنه لا يكفي ذلك للحكم على حديثه بالوضع لأن طعن الأئمة فيه من قبل ضبطه لا عدالته، وأقصى ما يقال أن حديثه يبقى منكرا حتى يتابع. كما أن ظاهر حكم ابن الجوزي على الحديث

بالوضع لا يقتصر على الطعن في سلمة فقط. بل اعتبر الطعن فيه قرينة من القرائن التي سوغت الحكم على الحديث بأنه موضوع" زد على ذلك تقسيم النار التي في صدر حديث ابن الجوزي إلى ثلاثة أصناف.

**الحديث الثاني والعشرون:** روى ابن الجوزي بسنده إلى سعيد بن أحمد بن عثمان، حدثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد، حدثنا حفص بن غياث عن برد بن سنان، عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تظهر الشماتة لأخيك ، فيرحمه الله ويبتليك " قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمر بن اسماعيل لا يعد، وقال يحيى: ليس بشيء، كذاب رجل سوء وخبيث، وقال الدارقطني: متروك، وقد رواه أبو حاتم ابن حبان من حديث القاسم بن أمية الحذاء، عن حفص بن غياث، قال: ولا يجوز الاحتجاج بالقاسم، قال: وهذا حديث لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي قائلاً: "الحديث أخرجه الترمذي من الطريقتين وقال: هذا حديث حسن غريب، وله طريق ثالث ورابع، فأخرجه المخلص في فوائده من طريق فهد بن حبان عن حفص بن غياث، وأخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب من طريق فهد، ومن طريق السري بن عاصم كلاهما عن حفص بن غياث، وله شاهد من حديث ابن عباس: قال الخطيب في المتفق والمفترق: أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو الحسن علي بن إسحاق المدراني، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بشر بكر بن خلف بمكة حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد الصنعاني، حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تشمت [أخاك] بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك " إبراهيم ضعيف.

وقال السيوطي في التعقبات: "أخرجه الترمذي والبيهقي في الشعب من طريقه، ولم ينفرد به، بل تابعه أمية بن القاسم عن حفص بن غياث، أخرجه الترمذي أيضاً وقال: حسن غريب،

وله شاهد عن عمر أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن نافع أن أناسا كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشرّبوا الخمر وكتب إليه عمر أن يجلدهم، فكأن الناس عيروهم، فاستحيوا ولزموا ببوتهم، فكتب عمر إلى الناس ألا يعيروا أحدا فيفشوا البلاء"، وأخرج البيهقي في الشعب عن يحيى بن جابر قال: ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه بمثل ذلك العيب" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: أما الترمذي فقال: حدثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد الهمداني، حدثنا حفص بن غياث قال: وأخبرنا سلمة بن شبيب، حدثنا أمية بن القاسم الحذاء البصري، حدثنا حفص بن

غياث عن برد بن سنان عن مكحول عن وائلة بن الأسقع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تظهر الشماتة لأخيك، فیرحمه الله ویبتلیک " قال هذا حدیث حسن غریب قلت أما سند الترمذی الأول ففیه شیخه عمر بن اسماعیل بن مجالد کذبه ابن معین، وقال النسائی: لیس بثقة، متروک الحدیث، وأما الطریق الثانی ففیه القاسم بن أمیة الحذاء مختلف فیه فیصلح للإعتبار إلا أن روايته منكرة .. ولذا قال ابن عراق: لکنه غریب کما قال لتفرد القاسم، وثمة قرينة تؤید الحكم علی الروایة بالوضع أن سائر الرجال الذین رووا الحدیث عن حفص بن غیاث لا تقوم بهم الحجة، وقد صرح بکذب بعضهم کما سبق الکلام فی عمر بن اسماعیل بن مجالد وکما یأتی فی روایة السری بن عاصم، وبعضهم ضعف تضعیفاً شديداً کما سیأتی فی روایة فهد بن حیان، والظاهر أن القاسم بن أمیة سرق الحدیث من أحد هؤلاء ورواه عن حفص بن غیاث أو أدخل فی حدیثه فرواه علی التوهم" راجع المصدر لمزید اطلاع .

**الحدیث الثالث والعشرون:** قال ابن جوزي: الحدیث العاشر فی ذکر مدينة العلم، وفیه عن علي، وابن عباس، وجابر، فأما حدیث علي رضي الله عنه، فله خمسة طرق:

الطریق الأول: أنبأنا علي بن عبيد الله الزاغوني، قال أنبأنا علي بن أحمد اليسري، قال: أنبأنا أبو عبد الله بن بطة العکبري قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف قال: حدثنا أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله البصري قال: حدثنا محمد بن عمران الرومي، قال: حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا دار الحكمة وعلي بابها" الطریق الثاني:..حدثنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ قال: أنبأنا أبو أحمد محمد الجرجاني قال: حدثنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا عبد الحميد بن بحر قال: حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا دار الحكمة وعلي بابها"، الطریق الثالث: ..أنبأنا عبد الله بن محمد العکبري قال: حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم النحوي، قال: حدثنا عبد الله بن ناحية قال: حدثنا أبو منصور شجاع بن شجاع قال: حدثنا شريك قال: حدثنا سلمة بن كهيل عن أبي عبد الرحمن عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا مدينة الفقه وعلي بابها"، الطریق الرابع: رواه أبو بكر بن مردويه من حدیث الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنا دار الحكمة وعلي بابها"

الطريق الخامس: رواه ابن مردويه من طريق الحسن بن علي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب" ثم أورد حديث ابن عباس من عشرة طرق، ثم ساق طريق جابر من طريق واحد ثم قال: هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه، أما حديث علي، فقال الدارقطني: قد رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي لم يسنده والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي، قال المصنف، قلت: ثم في الطريق الأول محمد بن عمران الرومي، قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الطريق الثاني والثالث: عبد الحميد بن بحر، قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الطريق الرابع محمد بن قيس وهو مجهول، وفي الطريق الخامس مجاهيل" وتعقب الحافظ أبو سعيد العلائي ابن الجوزي في هذا الحديث بفصل طويل وملخصه أنه قال: هذا الحديث حكم ابن الجوزي وغيره بوضعه، وعندي في ذلك نظر.. إلى أن قال: والحاصل أنه ينتهي بطرقه إلى درجة الحسن المحتج به فلا يكون ضعيفا فضلا عن أن يكون موضوعا، ورأيت فيه فتوى قدمت للحافظ ابن حجر فكتب عليها: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وقال: إنه صحيح، وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معا وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولا، ولكن هذا هو المعتمد، وهذا لفظه بحروفه" قلت ولكن الذهبي تعقب الحاكم وبيان أنه موضوع حيث قال بعد ذكر الحاكم [ ج 3 ص 127 ] حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" واستفاض من تخريج طرقه الباطلة مدعيا صحته، فتعقبه الذهبي رحمه الله وإيانا قائلا: "قلت: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا الحديث وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا [ يعني أحمد بن عبد بن يزيد الحراني، أحد رجال السنن ] دجال كذاب" فإذا عرفت أن الحاكم فيه تشيع عرفت سبب تصحيحه.

#### خامسا: الأحاديث الواردة في سنن النسائي:

**الحديث الأول:** روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد، حدثنا علي بن حرب، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيهن مات كافرا، فإذا أذهب عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يوما، وإن مات فيها، مات كافرا" قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال يحيى وعلي: يزيد أبي زياد لا يحتج بحديثه، وقال ابن

المبارك: ارم به وقال النسائي: متروك الحديث، وقد روي من طريق آخر ثم ساق  
سنده إلى الدارقطني: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا، حدثنا عباد بن يعقوب،  
أنبأنا عمرو بن ثابت، عن الأعمش عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة،  
فإن مات فيها مات كافرا ما دام في عروقه منها شيء** " تفرد به عباد بن عمرو  
بن ثابت، فأما عباد، فقال يحيى: يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وأما  
عمرو، فقال يحيى: ليس بثقة، ولا مأمون، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن  
الأثبات،

وقد روي نحوه عن ابراهيم بن عبد الله المصيبي حديث ابن عمر ، وكان  
المصيبي يسرق الحديث ويسويه، وفي حديث عطاء بن السائب من حديث ابن  
عمر نحوه، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر، إلا أن عطاء قد اختلط في آخر عمره، فقال  
يحيى: لا يحتج بحديثه " قلت وجد السيوطي فرصته في ابن الجوزي هنا لأن  
الحديث عنده عدة طرق منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن ومنها ما هو دون  
ذلك وبالتالي فإنه بينه وبين الوضع مفاوز ومقافر، قال السيوطي في التعقبات:  
"الحديث صحيح قطعاً، أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فأخرجه أحمد في  
مسنده من طريق كلها على شرط الصحيح، والنسائي والحاكم وصححه بالجملة  
الأولى دون الآخرة، وأخرجه البزار من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة ولفظه:  
" **وإن مات فيها كان كعابد وثن** "، وأخرجه الطبراني في الأوسط والحاكم وصححه  
من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة أيضاً، ولفظه: " **فإن مات وهي في بطنه مات  
ميتة جاهلية** "، وأما حديث ابن عمر، فأخرجه عن عطاء أحمد في مسنده،  
والترمذي وحسنه، وله طريق ثان ليس فيها عطاء، أخرجه النسائي، وثالث أخرجه  
ابن معين في مسنده وللحديث شاهد من حديث أسماء بنت يزيد، أخرجه أحمد  
والطبراني بسند حسن، بالجملة، أيضاً، ولفظه: " **فإن مات، مات كافرا** " ومن  
حديث عياض بن غنم أخرجه أبو يعلى والطبراني بالجملة أيضاً، ولفظه: " **فإن  
مات فإلى النار** " ومن حديث أبي ذر أخرجه أحمد والبزار والطبراني، ومن حديث  
ابن عباس أخرجه الطبراني من طريقين عنه، الخ.. " قلت وذلك لأن النسائي من  
المتشددين الذين عرفوا بانتقاء الرجال والأحاديث فمن الصعب أن تجد له حديثاً  
موضوعاً وهو أقل أصحاب السنن من حيث الأحاديث الضعيفة، بل إذا قارنا ما  
انتقد على البخاري ومسلم من الأحاديث الضعيفة مع الأحاديث المنتقدة عليه، كانت  
أقل أحاديث النسائي من الصحيحين. لا شك أن نقاش الأحاديث المنتقدة على  
الثلاثة: البخاري ومسلم والنسائي قليلة وعند النقاش تقل أكثر فأكثر، والله أعلم .  
سادساً: الأحاديث التي انفرد بإخراجها ابن ماجه:

**الحديث الأول:** روى ابن الجوزي بأسانيد إلى يعقوب بن سفيان وأحمد بن محمد المخرجي، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قالوا: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا اسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله اتخذني خليلاً، ومنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة اتجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين** " قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث، ولا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو دونه أو مثله، وليس له أصل عن ثقة، وقال أبو حاتم بن حبان: كان عبد الوهاب يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به، قال المصنف - أي ابن الجوزي - وقد سرق هذا الحديث من عبد الوهاب، أنبأنا.. حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي، حدثنا ابن معاوية الباهلي، حدثنا ابن عياش عن صفوان بن عمرو به، قال ابن عدي: هذا الحديث يعرف بعبد الوهاب، وأحمد بن معاوية سرقه منه، وكان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بالبواطيل" قال السيوطي في التعقبات: "أخرجه من طريق عبد الوهاب ابن ماجه، وقال في اللآلئ: "أخرجه ابن ماجه: حدثنا عبد الوهاب به، وله طريق آخر، قال الحاكم في تاريخه: حدثنا أبو حبيب المصاحفي، حدثنا أبي، حدثنا أحمد بن أبي الوجيه الجوزجاني، حدثنا أبو معقل ابن يزيد بن معقل، عن موسى بن عقبة، عن سالم عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، فقصري في الجنة وقصر إبراهيم في الجنة متقابلان، وقصر علي بين قصري وقصر إبراهيم فيأله من حبيب بين خليلين** " وقال عمر بن حسن فلاتة في كتابه "الوضع في الحديث": أما ابن ماجه فقال في سننه: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير، عن كثير بن مرة الحضرمي عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، فمنزلي ومنزل إبراهيم في الجنة اتجاهين والعباس بيننا مؤمن بين خليلين** " والحديث كما قال ابن الجوزي مداره على عبد الوهاب بن الضحاك وهو ممن أجمع الأئمة النقاد على ضعفه و تجريحه، بل تتفق عباراتهم على أنه كان يكذب ويضع الحديث.. فإن كان هذا حال عبد الوهاب فكيف لا يحكم على ما تفرد به بالكذب والوضع؟ وممن أقر ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع البوصيري في زوائده على ابن ماجه، والشوكاني، وابن عراق، والسندي، والنعماني" قلت وأما الشاهد الذي قدمه السيوطي فهو حديث آخر موضوع من طرف الشيعة في فضل علي والله أعلم .



**الحديث الثاني:** قال ابن الجوزي: وأما رواية ابن عمر، فروى عثمان بن مطر عن الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"لا يبدأ جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء"** وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فقال ابن حبان: وكان عثمان بن مطر يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج به "فتعقبه السيوطي قائلا: "الحديث أخرجه ابن ماجه من هذا الطريق، ومن طريق ثانية عن نافع، وأخرجه الحاكم من طريقين آخرين عن محمد بن جحادة، فبرئ عثمان من عهده" وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه من طريقه، ولم ينفرد به، فأخرجه ابن ماجه أيضا والحاكم من وجه آخر عن ابن عمر" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: "الطريق الأول: قال سويد بن سعيد، حدثنا عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن نافع، عن ابن عمر قال: يا نافع، قد تبيح بي الدم فالتمس لي حجاما واجعله رقيقا إن استطعت ولا تجعله شيخا كبيرا ولا صبيا صغيرا، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الحجامة على الرقيق أمثل، وفيه شفاء، وبركة، وتزيد في العقل وفي الحفظ فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت ويوم الأحد تحريا، واحتجموا يوم الإثنين والثلاثاء فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وضربه بالبلاء يوم الأربعاء، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء" أما الطريق الثاني: قال: حدثنا محمد بن المصفي الحمصي، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون عن نافع به نحوه، "والحديث الأول أورده ابن الجوزي، وأعله بعثمان بن مطر، ونقل عن ابن حبان أنه قال: إنه يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج به، قلت: عثمان بن مطر أجمع الأئمة على ضعفه ولم يقو أحد منهم أمره بل اتهمه البخاري فقال: منكر الحديث.. وقال يحيى بن معين: كان ضعيفا ضعيفا.. قلت وفيه علة ثانية وهو شيخ عثمان بن مطر - أعني الحسن بن أبي جعفر - فقد تكلم فيه النقاد، قال البخاري: منكر الحديث... وقال ابن المديني: ضعيف ضعيف. أما الرواية التي توبع فيها عثمان بن مطر، أخرجها الحاكم فقد صرح الحاكم أن فيها غزال بن محمد وهو مجهول وقال الذهبي في الميزان: غزال بن محمد عن محمد بن جحادة: لا يعرف وخبره منكر في الحجامة"

وأما الحديث الثاني: فقد رواه الحاكم موقوفا على ابن عمر وفي إسناده عبد الله بن هشام الدستوائي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: هو متروك الحديث، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک: عبد الله متروك، وأما الحديث الثالث فقد

أخرجه الحاكم وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد اتهم ورمي بالكذب، وبهذا يتضح أن ما ساقه السيوطي من روايات لا يصلح للإعتبار والله أعلم.

**الحديث الثالث:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي، قال: حدثنا محمد بن عتاب بن الربيع، حدثنا سنيد بن داود حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قالت أم سليمان بن داود عليهما السلام: " يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل تدع الرجل فقيراً يوم القيامة" قال ابن الجوزي: لا يصح، يوسف متروك، ثم تعقب السيوطي ابن الجوزي بقوله: "قال فيه أبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه: حدثنا زهير بن محمد بن قميير والحسن بن محمد بن الصباح والعباس بن جعفر بن أبي طالب ومحمد بن عمرو والحدثاني قالوا.. الحديث وأخرجه الطبراني: حدثنا جعفر بن سنيد بن داود، حدثنا أبي به، وقال تفرد به سنيد.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان .

وقال العقيلي: حدثنا محمد بن عمران الجرجاني، حدثنا الخليل بن عمرو، حدثنا ابن السماك، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر قال: قالت أم سليمان، النبي عليه السلام لسليمان: **يا بني لا تكثر النوم فإن كثرة النوم تدع الإنسان فقيراً يوم القيامة**، وقال: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو عبيد، حدثنا أبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد قال: قالت أم سليمان بن داود عليهما السلام لسليمان بن داود: **إياك وكثرة النوم، فإنه يعقدك حين يحتاج الناس إلى أعمالهم** " وقال في التعقبات: فيه يوسف بن محمد بن المنكدر: متروك، قلت: كذا قال النسائي، وقال أبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرى أنه لا بأس به، وحديثه هذا أخرجه ابن ماجه، فعلى قول النسائي: هو ضعيف لا موضوع، وعلى قول أبي زرعة وابن عدي: هو حسن، فإن وجد له متابع حكم بحسنه على كل قول "وخلاصة القول: هذا حديث مداره على يوسف بن محمد بن المنكدر والأئمة متفقون على تضعيفه، فحكم الدولابي والأزدي والنسائي بأنه متروك الحديث، وأما الطريق الآخر فهي مقطوعة من قول محمد بن المنكدر وفي سندها إبراهيم بن أبي يحيى وقد اتهمه غير واحد من الأئمة بالكذب في الحديث والله أعلم .

**الحديث الرابع:** قال ابن الجوزي: باب من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار، قد روي من حديث جابر وأنس: ثم روى ابن الجوزي بأسانيد إلى العقيلي: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن أيوب، ومحمد بن عثمان في آخرين قالوا: حدثنا ثابت بن موسى العابد حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.."** ثم قال ابن الجوزي عن العقيلي: وهذا الحديث باطل، لا أصل له، قال ابن عدي: هذا الحديث لا يعرف إلا بثابت، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء منهم عبد الحميد بن عبد الله بن شيرمة، وإسحاق بن بشر الكاهلي، وموسى بن محمد الطاهر المقدسي، قال: ورواه بعض الضعفاء عن رحمويه وكذب، فإن رحمويه نفسه قال: بلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له الحديث عن ثابت فقال: باطل شبهه على ثابت، دخل على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: فالتفت فرأى ثابتاً فقال: **"يمازحه: "من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار"** فظن ثابت أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو من الإسناد" وتعقبه السيوطي فقال من بين ما قال: **"عن القضاء قال في مسند الشهاب: روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ وانتفاه أبو الحسن الدارقطني من حديث أبي الطاهر الذهلي، وما طعن أحد منهم في إسناده ولا متنه، ثم قال: وقد روي لنا هذا الحديث من طرق كثيرة وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك، ثم ساق تلك الطرق"**

**الحديث الخامس:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي: حدثنا محمد بن الحسين الأهوازي، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا الفضل بن قررة، أخبرني عمي الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"من سقى ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق نسمة، ومن سقى ماء حيث لا يقدر على الماء فكأنما أحيى نفساً"** قال ابن الجوزي: وأما الطريق الثاني فالوهم فيه من الحسن بن أبي جعفر، فإنه كان يخلط في الأحاديث تركه أحمد، وقال: ليس بشيء، ثم علي بن زيد أوهى منه" وتعقبه السيوطي بأن ابن ماجه قال: حدثنا عمار بن خالد الواسطي، حدثنا علي بن غراب، عن زهير بن مرزوق عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة أنها قالت: **يا رسول الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء والملح والنار، قالت: قلت يا رسول الله، هذا الماء قد عرفناه فما بال الملح والنار؟ قال: يا حميراء، من أعطى ناراً فكأنما تصدق بجميع ما نضجت تلك النار، ومن أعطى ملحاً فكأنما تصدق بجميع ما طيب ذلك الملح، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلماً شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحيىها"** والملاحظ أن مدار الحديث في الروايتين على علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف عند الجميع إلا أن الحسن بن أبي جعفر وكذلك زهير بن مرزوق قال فيه الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه، وقال البخاري: منكر

الحديث مجهول وقال الذهبي: ضعيف " فهو مجهول العين عند الجميع ومتهم عند البخاري، فاتضحت وجاهة ما قدمه ابن الجوزي.

**الحديث السادس:** روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد ابن الربيع، حدثنا عبد الله بن أيوب حدثنا إبراهيم بن بكر، حدثنا عبد العزيز بن أبي داود، حدثنا عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"موت الغريب شهادة"** قال ابن الجوزي: هذا لا يصح، أما إبراهيم بن بكر فقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي: تركوه، وأما عبد الله بن أيوب، فقال الدارقطني: متروك" قال السيوطي: أخرجه ابن فيل في جزئه، حدثنا عقبه بن بكر العمي، حدثنا الحكم بن المنذر أبو هذيل، أخبرني عبد العزيز بن أبي داود عن عكرمة عن ابن عباس به، وأخرجه ابن ماجه: حدثنا جميل بن الحسن، حدثنا محمد بن كثير العبدي، حدثنا الهذيل، فزالته تهمة عبد الله وإبراهيم، قال الحافظ ابن حجر: وإسناد ابن ماجه ضعيف، لأن الهذيل منكر الحديث، وذكر الدارقطني في العلل الخلاف فيه على الهذيل هذا وصح قول من قال: عن الهذيل، عن عبد العزيز، عن نافع، عن ابن عمر، واغتر عبد الحق بهذا فادعى أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر، وتعقبه ابن القطان فأجاد" وقال حسن فلاتة: "ومجمل القول: إن رواية ابن ماجه موضوعة أيضا، ولا فرق بينها وبين رواية ابن الجوزي، لأن رواية ابن الجوزي سرقها إبراهيم بن بكر، فرواها عن عبد العزيز، ورواية ابن ماجه مدارها على الهذيل وهو متهم [عند البخاري] وروايته مقلوبة على عكرمة عن ابن عباس والصحيح خلاف ذلك"

**الحديث السابع:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا إبراهيم بن الحجاج الحميري، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل الهلالي، حدثنا نصر بن القاسم أبو جزء، حدثنا عبد الرحيم بن داود، عن صالح بن صهيب عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"والبركة في ثلاث: في البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط الشعير بالبر للبيت لا للبيع"** قال العقيلي: وحدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدثنا يحيى بن محمد بن السكن، حدثنا بشر بن ثابت، حدثنا عمر بن بسطام عن نصر بن القاسم، عن داود بن علي، عن صالح بن صهيب عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **ثلاث فيها البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط البر بالشعير للبيت لا للسوق"** هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبد الرحيم بن داود، وعمر بن بسطام مجهولان، وحديثهما غير محفوظ" وقال السيوطي: "أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق عبد الرحيم، وقال الذهبي: إنه حديث واه"

**الحديث الثامن:** قال ابن الجوزي: باب التزوج بالحرائر، فيه عن علي وابن عباس وأنس

فأما حديث علي: رواه بسنده إلى ابن عدي: حدثنا إسحاق بن أحمد بن جعفر، حدثنا محمد بن إسحاق البكائي، حدثنا الحكم بن سليمان عن عمرو بن جميع عن جويبر عن الضحاك عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من سره أن يلقى الله عز وجل طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر"** وأما حديث ابن عباس – ساق إسناده إلى ابن عدي – حدثنا بهلول بن إسحاق، حدثني محمد بن معاوية أبو علي النيسابوري، حدثنا نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.. الحديث، وأما حديث أنس – ثم ذكر سنده إلى ابن عدي: حدثنا عمر بن سنان، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سلام بن سوار، حدثنا كثير بن سليم عن الضحاك قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول.. الحديث

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما حديث علي ففيه جويبر، قال أحمد بن حنبل: لا يشتغل بحديثه، وقال يحيى: ليس بشيء، وفيه عمرو بن جميع، قال يحيى: كذاب خبيث، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع، وقال النسائي: هو وجويبر متروكان، وأما حديث ابن عباس: ففيه نهشل، قال ابن راهويه: كان نهشل كذابا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب، وفيه محمد بن معاوية، رماه أحمد والدارقطني بالكذب، وقال النسائي: ليس بثقة، متروك الحديث، وأما حديث أنس، ففيه كثير بن سليم، قال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن أنس ما ليس من حديثه ويضع عليه، وقال ابن عدي: سلام منكر الحديث" قلت الواضح أن الحديث موضوع والله أعلم.

**الحديث التاسع:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: روى محمد بن إبراهيم الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا تعزير فوق عشرين سوطا"** قال أبو حاتم ابن حبان: محمد بن إبراهيم يضع الحديث، ويروي ما لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تحل الرواية عنه إلا اعتبارا" وقال السيوطي: قال ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا عباد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا تعزروا فوق عشره أسواط"**.. ولحديث أبي هريرة شاهد أخرجه ابن المنذر عن ابن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى: **"لا تبلغ النكال أكثر من عشرين سوطا"** قال عمر بن حسن

فلانة: أما ابن ماجه فقال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا اسماعيل بن عياش، حدثنا عياد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا تعزروا فوق عشرة أسواط"** قلت مدار الروايتين كما هو ظاهر على يحيى بن أبي كثير وهو عدل صادق إلا أنه يدلس، وقد روى الحديث عن يحيى بن أبي كثير عياد بن كثير في رواية ابن ماجه، وقد اتفق الأئمة على تجريحه، وقد رماه أحمد والبخاري والنسائي بالكذب، بخلاف رواية ابن حبان فإنها عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير وقد رواها عن الأوزاعي الوليد بن مسلم وعنه محمد بن ابراهيم الشامي فقد اتهمه ابن حبان بهذه الرواية، ومحمد بن ابراهيم هذا كذبه الدارقطني، وقال ابن عدي: منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة" قلت بالإضافة إلى ذلك عنعنة الوليد بن مسلم، فالحديث واه ويؤكد ما قاله ابن الجوزي.

**الحديث العاشر:** قال ابن الجوزي: باب قتل النفس المكرمة: فيه عن عمر وابن عباس و أبي سعيد وأبي هريرة، ثم قال: وأما حديث أبي هريرة - رواه بسنده إلى ابن عدي - قال: حدثنا محمد بن ابراهيم الأنماطي، حدثنا محمود بن خدش، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا يزيد بن أبي زياد الشامي، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة، لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله"**

قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة ففيه يزيد، قال ابن المبارك: ارم به، وقال النسائي: متروك، وقال أحمد بن حنبل: ليس هذا الحديث بصحيح، وقال أبو حاتم ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات، "وقد ورد هذا الحديث أيضا من رواية ابن عباس وابن عمر، قال الطبراني وقال البيهقي في شعب الإيمان: حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، حدثنا أبو عبد الله بن عدي، حدثنا عبد الله بن موسى بن الصقر السكري، حدثنا أحمد بن ابراهيم الدورقي، حدثنا عبيد الله حفص بن مروان، حدثنا سلمة بن العيار أبو مسلم الفزاري عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من أعان على دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة، كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله"** قال البيهقي في السنن: وروي عن وجه آخر عن الزهري مرسلًا، أنبأنا أبو الخير ابن الفضل القطان أنبأنا أبو بكر محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني، حدثنا عبيد بن شريك البزاز، أنبأنا نوح بن الهيثم ختن آدم بن أبي إياس على أخته بعسقلان سنة 210 هـ حدثنا الفرج بن فضالة عن الضحاك عن الزهري قال: **"من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم**

**القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله** " قال عمر بن حسن فلاتة بتصرف:  
"والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث موضوع، وأن هناك قرائن تدل على  
وضعه، منها أن الحديث تفرد بروايته الكذبة الوضاعون، كما في رواية عمر حيث  
تفرد به عمر بن محمد الأعمم وهو كذاب، وفي حديث ابن عباس تفرد به جعفر بن  
أحمد بن علي بن بيان وهو وضاع، وفي حديث أبي سعيد حيث تفرد به الكلبي  
وهو مختلق، ويظهر أن أحدهم وضع الحديث وسرقه الآخرون منه فرووه بعد أن  
ركبوا له أسانيد وقلبوا إسناده"

**الحديث الحادي عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى عمر بن محمد بن علي حدثنا  
محمد بن علي الحفار، حدثنا هارون بن عبد الله، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا زياد  
بن عبد الله بن علاقة، عن أبيه عن موسى بن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبيه  
عن جابر بن عبد الله وأنس قالاً: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على  
الجراد " اللهم اقتل كبارهم، وأهلك ضغاره، وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ  
بأفواههم عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله، تدعو  
على جند من أجناد الله يقطع دابره؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما  
الجراد نثرة حوت في البحر" قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره" قال ابن  
الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال يحيى بن  
محمد ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال  
الدارقطني: متروك، فالحديث لا يصح.

**الحديث الثاني عشرة:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابراهيم بن سعيد الجوهري،  
حدثنا أبو اليمان، عن اسماعيل بن عياش، عن محمد بن طلحة، عن عثمان بن يحيى  
عن ابن عباس قال: أول ما سمعت أنا بالفالوذج أن جبريل أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال: إن أمتك تفتح لهم الأرض ويفاض عليهم من الدنيا حتى أنهم  
لياكلون الفالوذج، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما الفالوذج؟" قال:  
يخاطون السمن والعسل جميعاً" قال المصنف: وقد حدثنا بهذا الحديث المبارك بن  
علي الصيرفي عن طريق أبي الحسن بن الليباني عن ابن أبي الدنيا فزاد فيه:  
فشهق النبي شهقة

ثم ساق الرواية الأخرى بسنده إلى الفتح الحافظ : أنبأنا القاسم بن اسماعيل، حدثنا  
يحيى بن الورد، حدثنا أبي حدثنا محمد بن طلحة عن عثمان بن يحيى عن ابن  
عباس قال: أول ما سمعت.. الحديث  
قال ابن الجوزي: وهذا حديث باطل لا أصل له، ومحمد بن طلحة قد ضعفه يحيى  
بن معين، وقال أبو كامل: ليس هو بشيء، وقال أبو الفتح الأزدي: وعثمان بن  
الحضرمي لا يكتب حديثه عن ابن عباس، قال النسائي: واسماعيل بن عياش

ضعيف، قال أحمد بن حنبل: روى اسماعيل عن كل ضرب، وقال ابن حبان: لما كبر تغير حفظه، وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم حتى خرج عن حد الاحتجاج به" وقال السيوطي: قال في الميزان: عثمان بن يحيى الحضرمي عن ابن عباس صدوق إن شاء الله، روى عنه محمد بن طلحة وحده، ومحمد بن طلحة صدوق مشهور، محتج به في الصحيحين، وأن ضعفه المذكور والحديث أخرجه ابن ماجه، زاد في التعقبات: ومحمد بن طلحة روى عنه علي بن المديني وغيره ووثقه، وأخرج له النسائي وابن ماجه، والحديث قريب من الحسن، وإن وجدت له متابعا جزمته بحسنه" وتعقب عمر بن حسن فلاتة السيوطي بترجيح الوضع لضعف محمد بن طلحة وعثمان بن يحيى واسماعيل بن عياش، فراجع.

**الحديث الثالث عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى الدارقطني وعلي بن عبد العزيز بن مزدك قالاً: حدثنا عبد الغافر بن سلامة، حدثنا يحيى بن عثمان، حدثنا بقية، حدثنا يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت"** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن حبان: يحيى بن عثمان منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به، وقال: يجب التنكب عن حديث نوح، وقال السيوطي: "يحيى بريئ من عهده، فإن ابن ماجه أخرجه قال: حدثنا هشام بن عمار ويحيى بن سعيد عن كثير بن دينار الحمصي قال: حدثنا بقية به، وقال الخرائطي في اعتلال القلوب: حدثنا علي بن داود القنطري حدثنا محمد بن عبد العزيز الرملي حدثنا بقية به، والله أعلم، وقال في التعقبات: لم ينفرد به يحيى، فأخرجه ابن ماجه قال: وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق سويد بن سعيد وجده، وأخرجه ثانياً من طريق سليمان بن عمر عن بقية فهذا متابع رابع، زاد ابن عراق من قوله: ونوح بن ذكوان صحح له الحاكم في المستدرک، وحسن له غيره، ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: هذا الحديث صححه البيهقي كما نقل عنه المنذري في الترغيب والترهيب" وقال عمر بن حسن فلاتة: "أما يوسف فمجهول جهالة عين إذ لم يرو إلا عن نوح، ولم يرو عنه إلا بقية، وقد صرح بجهالته الذهبي في الكاشف وفي الضعفاء وقال في الميزان والمغني: لا يعرف،.. ولم يشر إلى هذا ابن الجوزي ولا السيوطي، وقال ابن حجر: هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون. وأما نوح بن ذكوان، فقد تكلم فيه الأئمة، وأجمعوا على جرحه وتضعيفه، فقال أبو حاتم الرازي: ليس بشيء مجهول، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يجب التنكب عن حديثه، وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الحسن مناكير، وقال أبو نعيم:



روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء" قلت:  
والحديث من روايته عن الحسن "

**الحديث الرابع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان: حدثنا عبد الكبير بن عمر بن الخطاب، حدثنا أحمد بن يونس بن المسيب، حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا اسماعيل بن أبي خالد عن نفيح، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"ما منكم من أحد غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أوتي قوتا"** قال ابن

الجوزي: نفيح هذا هو أبو داود العمى، كذبه قتادة، قال يحيى: لم يكن بثقة، وقال النسائي والدارقطني: متروك" قال السيوطي في التعقبات: أخرجه أحمد و ابن ماجه، ونفيح من رجال الترمذي أيضا، وقال في اللآلئ: وله شاهد عن ابن مسعود: قال الخطيب: أنبأنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ، أنبأنا عبد

الباقي بن نافع، حدثنا عمر بن ابراهيم الحافظ، حدثنا أحمد بن ابراهيم القطيعي، حدثنا عباد بن العوام، حدثنا سفيان بن حسين، عن يسار عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"ما من أحد إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتا"** وقال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسهل،

حدثنا عبد الله بن محمد العبسي، حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفا" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: فالحديث مداره على نفيح بن الحارث أبو داود العمى وهو كذاب رمي بوضع الحديث، قد أجمع الأئمة على رد حديثه وعدم اعتباره.. وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي عن طريق الخطيب: أخرجه الخطيب في ترجمة

أحمد بن ابراهيم القطيعي وهو مجهول، وفي إسناده يسار أيضا وهو مجهول "**الحديث الخامس عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا كامل بن طلحة، حدثنا عباد بن عبد الصمد، حدثنا أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **" طبقات أمتي خمس طبقات، كل طبقة منها أربعون**

**سنة، فطبقتي وطبقة أصحابي: أهل العلم والإيمان، والذين يلونهم أهل التراحم والتواصل، والذين يلونهم إلى الستين والمائة: أهل التقاطع والتدابير، والذين يلونهم إلى المائتين: أهل الهرج والحرب"** وقد رواه غالب بن زبير عن المؤمل بن عبد الرحمن، عن عباد، قال ابن الجوزي: المتهم به عباد بن عبد الصمد، قال

البخاري: هو منكر الحديث، وقال العقيلي: يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير" ومن أهم ما أورده السيوطي في الرد على ابن الجوزي: "وقد أورد الحافظ ابن حجر في عشريناته حديث أنس وقال: هذا حديث ضعيف، وعباد ويزيد الرقاشي ضعيفان، وله شواهد كلها ضعاف منها أن علي بن حجر رواه عن ابراهيم بن

مطهر الفهري، وليس بعمدة، عن أبي مليح ابن أسامة الهذلي القرشي – وهو تالف – عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس نحوه وقال: إنما أوردته لأنه

له متابعات، ولكونه من إحدى السنن" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: والراوي عن أنس في الرواية الأولى يزيد الرقاشي، وفي الرواية الثانية أبو معن، فالسيوطي رحمه الله يرى أنهما تابعا عباد بن عبد الصمد كما في رواية ابن الجوزي، أما الرواية الأولى ففيها يزيد الرقاشي وهو تالف.. وقد رواها عن يزيد بن عبد الله بن معقل وهو مجهول، قال الذهبي في ترجمته: بصري عن يزيد الرقاشي بحديث: طبقات أمتي على خمس، لا يدري من هذا، روى عنه نوح بن قيس فقط، وقال المزي: بصري مجهول، وأما الرواية الثانية: ففيها كل من أبي معن، والمسور بن الحسن، وخازم أبو محمد العنزي، وهم مجاهيل، وقال أبو حاتم في خازم: مجهول، منكر الحديث، والحديث الذي رواه باطل، وقال الذهبي في ترجمة المسور بن الحسن: عن أبي معن: لا يعرف وحديثه منكر: أمتي على خمس طبقات، وقال ابن حجر: ذكر المزي في الأطراف أبا معن هذا فقال فيه: أحد المجاهيل، وهذه الرواية عند أئمة الحديث لا يعتد بها، بل صرح أبو حاتم الرازي، والذهبي أنها باطلة منكرة، فتبين بطلان الطريقتين " فتبين وجهة حكم ابن الجوزي والله أعلم .

**الحديث السادس عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي جعفر بن محمد الواسطي، حدثني محمد بن يونس الكديمي، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا عبد الله بن المثني، عن أبيه، عن جده، أنس بن مالك عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **الآيات بعد المائتين** " قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعون وابن المثني ضعيفان، غير أن المتهم به الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات" وقال السيوطي: هو بريء منه - أي الكديمي - فقد أخرجه ابن ماجه: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا عون به، وأخرجه الحاكم من طريق عون وقال: صحيح، وتعقبه الذهبي فقال: عون ضعفه" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: أما حديث ابن ماجه فمداره على عون بن عمارة وقد رواه عنه الكديمي كما في رواية ابن الجوزي، والحسن بن علي الخلال، كما في رواية ابن ماجه، أما الكديمي فقد رماه الأئمة بالكذب ووضع الحديث، وأما الحسن بن خلال فقد وثق، وأخرج له الأئمة، وأما عون بن عمارة، فقد جرحه الأئمة، بل اتهمه بعضهم، وتكلموا في حديثه، قال أبو حاتم أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث، وقال البخاري: يعرف وينكر، وقال لما ذكر حديثه من طريق أبي قتادة: الآيات بعد المائتين: قد مضى مانتان ولم يأت من الآيات شيء.. وقد أشار البخاري رحمه الله إلى قرينة تدل على كذب الحديث، وهي مخالفته للوقائع .."

**الحديث السابع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ، حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني حدثنا الزبير بن سعيد عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء"** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال يحيى: الزبير ليس بشيء، قال العقيلي: وليس لهذا الحديث أصل عن ثقة" وقال السيوطي: أخرجه من هذا الطريق ابن ماجه في سننه، والبيهقي في شعبه، وله شواهد، قال أبو الشيخ في الثواب: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا أبو أمية الحراني، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن علي بن عروة، عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق، عوفي من الداء الأكبر، الفالج، والجذام والبرص"** وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه أبو الشيخ وابن حبان" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: "فالحديث مداره على الزبير بن سعيد الهاشمي، وقد ضعفه الأئمة، وجرحه النقاد، إلا ابن حبان فقد ذكره في ثقاته، والنقل عن ابن معين فيه اضطراب. فكل هذه القرائن: وهي ضعف الزبير، وجهالة عبد الحميد، وانقطاع الإسناد بين عبد الحميد وبين أبي هريرة تدل على مكانة الحديث وموقف الأئمة من عدم قبوله، أما الشاهد الذي أخرجه أبو الشيخ ففيه علي بن عروة وهو كذاب يضع الحديث فلا يصح حديثه للإعتبار، وبهذا يظهر أن الحديث لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع له ما يبرره إلا أنه كان ينبغي له أن يشير إلى العلل القائمة في الرواية، وأن مجموع هذه العلل مسوغ للحكم عليه بالوضع، وأما الإقتصار على بعضها، فهو غير كاف والله أعلم."

**الحديث الثامن عشر:** روى ابن الجوزي بأسانيد إلى ابن جريج، عن ابراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"من مات مريضاً، مات شهيداً، ووقى فتان القبر، وغدا عليه وريح يرزقه من الجنة"** وروي بإسناد آخر عن ابن جريج عن ابن أبي ذئب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من مات مريضاً، مات شهيداً"** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ومدار الطرق على ابراهيم، وهو ابن أبي يحيى، وقد كانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة، وكان ابن جريج يقول: ابراهيم بن أبي عطاء، وتارة يقول: حدثنا أبو الذئب [...]. قال أحمد: إنما هو من مات مرابطاً، وليس هذا الحديث بشيء" وقد اعترض السيوطي كعادته وقال فيما قال: وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه أبو نعيم وساقه. وقال في التعقبات: فيه ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك، قلت: كان الشافعي يوثقه، والحديث أخرجه

ابن ماجه، والحق أنه ليس بموضوع، وإنما وهم رواية في لفظ منه، فقد روى الدارقطني أن ابراهيم بن محمد أنكر على ابن جريج هذا الحديث عنه وقال: إنما حدثته: من مات مرابطاً، فروى عني: "من مات مريضاً" وما هكذا حدثته، وكذا قال أحمد بن حنبل: **"إنما الحديث من مات مرابطاً"** فالحديث إذا من نوع المعلل والمصحف" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: فرواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى، وقد تفرد بها، ورواها عنه ابن جريج و ابراهيم بن أبي يحيى، رماه أئمة الحديث ونقاده بالكذب، وقد اشتهر به، وتفرده بالرواية كاف في رد حديثه والحكم عليه بالوضع [..] ثم إن في الحديث قرينة تدل على وضعه وهي وإن برأت ابراهيم بن أبي يحيى من تهمة إلا أنها تدل على أن الحديث روي على خلاف ما هو عليه [..] وأما الشواهد فالشاهد الأول في سننه الحسن بن قتيبة، قال الذهبي: هو هالك، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال الأزدي: واهي الحديث.. وأما الرواية الثانية، في سننها الحسين بن محمد بن أبي حاتم، وعبيد، ومحمد بن عبد العزيز الباروزي وحفص بن أبي عمر لم أقف لهم على ترجمة."

**الحديث التاسع عشر:** روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد حاتم بن الحسن الشاسي، حدثنا أبو داود السنجي، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبد الله بن عصمة النصيبي، حدثنا بشر بن حكيم عن سالم بن كثير عن معاوية بن قررة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"من حضره [ الموت ] فوضع وصيته على كتاب الله، كان ذلك كفارة لما ضيع من زكاته في حياته"** قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: يعقوب لا يساوي شيئاً وقال السيوطي: ما ليعقوب وهذا الحديث، فقد أخرجه الطبراني عن عبدان بن محمد المروزي عن إسحاق بن راهويه، وناهيك بحالته، عن عبد الله بن عصمة به، وأخرجه ابن ماجه في سننه: حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي، حدثنا بقية عن أبي حليس، عن خليل بن أبي خليل، عن معاوية عن أبيه به، وله شاهد، قال الطبراني: حدثنا الحسين بن جعفر الققات الكوفي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عون بن سلام، حدثنا عمرو بن شمر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رفعه: **أن الرجل المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيراً فيوفي الله زكاته"** وقال عبد الرزاق في المصنف، عن اسماعيل عن داود أيضاً، عن القاسم بن فلان، أو فلان بن القاسم قال، قال ابن جزى القشيري: **"إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة"** وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: **"وحديث ابن ماجه في سننه بقية وهو مشهور بالتدليس عن المجهولين والهلکی والضعفاء، وقد رواه عن أبي حليس وهو مجهول، قال الذهبي: أحد المجاهيل، عن خليل بن أبي خليل، تفرد عنه بقية وقد رواه**

عن خلود بن أبي خلود وهو مجهول أيضا قاله الذهبي وابن حجر، وجهالة هؤلاء  
علة قوية توجب رد الحديث لا سيما وقد اشتهر أن بقية كان يتعمد تعمية الضعفاء  
الهلکی في رواياته بتدليسهم وربما سوى الإسناد، وأما رواية الطبراني التي تابع  
فيها إسحاق بن راهويه يعقوب الزهري فهي تبرئ يعقوب لا شك من إلقاء التهمة  
به، إلا أن هذه الرواية مدارها على عبد الله بن عصمة شيخ إسحاق ويعقوب، قال  
فيه أبو الحجاج المزي: هو أحد المجاهيل عن بشر بن حكيم عن سالم بن كثير  
وهذان لم أقف لهما على ترجمة فيما فتشت من مراجع

**الحديث العشرون:** روى ابن الجوزي بأسانيد إلى عبد الله بن عبيد الله أبي عاصم  
العبداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله قال:  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور  
فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: السلام عليكم يا  
أهل الجنة، فذلك قوله تعالى: { سلام قولا من رب رحيم } قال: فينظر إليهم،  
وينظرون إليه، فلا يزالون كذلك حتى يحتجب عنهم ويبقى نوره وبركته عليهم  
وفي دارهم"** ثم قال: هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومدار طريقه كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي، قال يحيى: كان رجل سوء، ثم  
في طريقه الأول والثاني عبد الله بن عبيد الله، قال العقيلي: لا يعرف إلا به ولا  
يتابع عليه، وفي طريقه الثالث: محمد بن يونس الكديمي، وقد ذكرنا أنه كذاب، وقال  
ابن حبان: يضع الحديث" وقال السيوطي: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا محمد  
بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو عاصم العبداني وهو عبد الله بن عبيد  
الله، حدثنا الفضل الرقاشي به، وورد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن النجار -  
ثم ساق إسناده على سليمان بن أحمد الطبراني، حدثنا بكر بن سهل الدمي، حدثنا  
عمرو بن هاشم البيروتي، حدثنا سليمان بن أبي كريمة، عن ابن جريج عن أبي  
صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"بينما أهل الجنة  
في مجلس لهم إذ لمع لهم نور غلب على نور الجنة"**.. الحديث، سليمان بن أبي  
كريمة، قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما" وقال في  
التعقبات: أخرجه ابن ماجه والأجري في الرؤية والبيهقي في البعث، زاد ابن عراق:  
قلت: وأورده الشيخ تقي الدين ابن تيمية في رسالته في أن النساء يرين الله تعالى في  
الدار الآخرة، وأعله بالفضل الرقاشي ثم قال: وقد روينا من طريق أخرى  
فذكرها، ثم قال: وهذه الطريق تنفي أن يكون الفضل قد تفرد به" وقال عمر بن حسن  
فلانة بتصرف: والفضل الرقاشي أجمع النقاد من المحدثين على تضعيفه وتوهين  
حديثه، فقال أيوب السختياني: لو أن فضلا ولد أحرص لكان خيرا له، وقال  
أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: كان قاصا، وكان رجل سوء، قلت: كيف حديثه؟ قال:

لا تسأل عن القدري الخبيث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث، في حديثه بعض الوهن ليس بقوي، وقال الأجري: قلت لأبي داود: أكتب حديث الفضل الرقاشي؟ قال: لا ولا ولا كرامة، وقال مرة: كان هالكا..] أما عبد الله بن عبيد الله أبو عاصم العبداني: فاختلف الأئمة في توثيقه.

**الحديث الحادي والعشرون:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن ماجه، حدثنا اسماعيل بن راشد، حدثنا داود بن المحبر، حدثنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة، كان له في الجنة عمود من ذهب عليه زبرجدة خضراء، عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين" قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، لا شك فيه، فأول من فيه من الضعفاء: يزيد بن أبان، قال شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه، وقال أحمد: لا يكتب عنه شيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، والثاني: الربيع بن صبيح، قال عفان: أحاديثه كلها مقلوبة، وضعفه يحيى، وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته، فوَقعت المناكير في حديثه من حيث لا يشعر، والثالث: داود بن المحبر: قال أحمد والبخاري: هو شبه لا شيء، وقال ابن المديني: ذاهب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: غير ثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، قال المصنف – يعني ابن الجوزي – ولا أتهم بوضع هذا الحديث غيره، والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا في كتاب السنن، ولا يتكلم عليه، أترأه ما سمع ما في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " أما علم أن العوام يقولون: لولا أن هذا صحيح ما ذكره مثل ذلك العالم فيعملون بمقتضاه، ولكن غلب الهوى بالعصبية للبلد والوطن [قلت لعله يقصد بالصحيحين: صحيح مسلم في المقدمة، وصحيح ابن خزيمة، ثم إن ابن الجوزي غفل عن ابن ماجه لأنه أخرج هذا الحديث كذلك مع مسلم وابن خزيمة والله أعلم] وقال السيوطي: الحديث موضوع، داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك، قلت: وقال المزي: هو حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود" وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه، وقال المزي: في التهذيب إنه حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود، والمنكر من قسم الضعيف وهو محتمل في الفضائل " قلت ألا يتقي الله السيوطي لتقبل الموضوع؟

**الحديث الثاني والعشرون:** روى ابن الجوزي بسنده إلى محمد بن عبد الله بن ابراهيم الشافعي، حدثنا محمد بن شداد، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير،

حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رآه غضب، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق" ورواه من طريق آخر بسنده إلى عثمان الدارمي، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.. الحديث، قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه، لا يعرف إلا به، قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، من غير تعمد فلا يحتج به، روى هذا الحديث، لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال المصنف – أي ابن الجوزي – قلت: هذا قدح ابن حبان في يحيى، وقد أخرج عنه مسلم بن الحجاج، ولعل الزلل من قبل ابن شداد، وقد قال الدارقطني: محمد بن شداد المسمعي: لا يكتب حديثه، وأما طريق نعيم بن حماد، فإن يحيى بن معين سئل عن حديثه فقال: ليس له أصل، فقليل له: يرويه نعيم بن حماد فقال: شبه له، وقال يحيى مرة: ليس في الحديث شيء، وقال النسائي: ضعيف، ليس بثقة، وقال الدارقطني: كثير الوهم" قال السيوطي متعباً: محمد بن شداد ونعيم بريئان من عهده لكن الحديث أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن أبي زكير، وأخرجه ابن ماجه، عن أبي بشر بن بكر بن خلف عن أبي زكير، وأخرجه الحاكم في المستدرک من طريق أبي زكير إلا أنه لم يصححه، وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر. وأخرجه العقيلي من طريق القاسم بن أمية الحذاء عن أبي زكير وأخرجه البيهقي في الشعب، من طريق محمد بن المثني، وعمرو بن كلاهما عن أبي زكير، وأخرجه أبو نعيم في الطب من طريق محمد بن عمر المقدسي عن أبي زكير والله أعلم.

زاد في التعقبات: وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر، وكذا قال غيره من الحفاظ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع، وهو من قسم الضعيف" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: حقا ما قاله السيوطي رحمه الله من أن نعيم بن حماد ومحمد بن شداد بريئان من تهمته فقد رواه جماعة عن أبي زكير تابعوا فيه ابن شداد، وهم: بكر بن خلف، وعلي بن عاصم، وأبو عبد الله محمد التيمي، وسليمان بن داود العتكي أبو الربيع ونصر بن علي الجهضمي، والقاسم بن أمية، وعبيد الله بن محمد، كلهم عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، فتبين من هذا أن أبا زكير حدث به وعليه مداره فبرئت تهمة كل من محمد بن شداد، ونعيم بن حماد إنما ألصق ابن الجوزي رحمه الله تهمة الحديث بهما، وبراأ أبا زكير من تهمته لأن

مسلمًا أخرج له، كما صرح بذلك وإنما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا في المتابعات، ومن عادة الإمام مسلم التساهل في المتابعات لا في الأصول." **الحديث الثالث والعشرون:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان حدثنا محمد بن العباس الدمشقي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الجعفي، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا سليمان بن عطاء، عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"سيد طعام أهل الجنة اللحم"**، وروى أيضًا بسنده إلى العقيلي: حدثنا محمد بن داود بن خزيمة الرملي، حدثنا إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي، حدثنا أبي، عن أبي سنان الشيباني، عن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة عن ربيعة بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم"** هذان حديثان لا يصحان.

أما الأول، فقال ابن حبان: سليمان بن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة، وأما الثاني، فقال العقيلي: لا يعرف هذا الحديث إلا بعمرو بن بكر، ولا يصح في هذا المتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء، قال ابن حبان: عمرو بن بكر يروي عن الثقات الطامات لا يحل الاحتجاج به" فقال السيوطي: سليمان: روى له ابن ماجه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال البخاري في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حجر: لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع، فإن مسلمة غير مجروح، وسليمان بن عطاء ضعيف.. وله طريق آخر في الشعب للبيهقي، وله رواية أخرى عن علي أخرجها أبو نعيم في الطب، وفي التعقبات ذكر حديث أبي داود أخرجها ابن ماجه، وورد أيضًا من حديث أنس أخرجها البيهقي في الشعب" زاد ابن عراق: وأخرجها الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب.. وقال شيخ شيوخنا الشمس السخاوي: ومن شواهد حديث علي **سيد طعام الدنيا اللحم والأرز**: أخرجها أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: "وفي سند ابن ماجه: سليمان بن عطاء الجزري: وهو مجمع على ضعفه، قال البخاري: في حديثه مناكير.. وقال ابن حبان: يروي عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن أبي مشجعة أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري التخليط منه أو من مسلمة، وفي سند الحديث أيضًا أبو مشجعة وهو مجهول إذ لم يرو عنه سوى مسلمة بن عبد الله، ومما يزيد في نكارة الحديث ويرجح القول بوضعه أن كافة الروايات التي ورد بها روايات ساقطة كما سيأتي بيانها" الخ ... **سابعًا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي وابن ماجه:**



**الحديث الأول:** روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي: حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي، حدثنا عبد الله بن بكر السهمي عن فائد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء، ثم ليقل: "لا إله إلا الله الحليم الكبير، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم، لا تدع لي ذنبا إلا غفرته، ولا هما إلا فرجته، ولا حاجة هي لك رضى إلا قضيتها يا أرحم الراحمين"، قال الترمذي: هذا حديث غريب، وفائد هو أبو الوراق: يضعف في الحديث، قال المصنف - أي ابن الجوزي - قلت: قال أحمد بن حنبل: فائد متروك الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال الرازي: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به" وقال السيوطي: أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال أبو الوراق: فائد مستقيم الحديث، وقد أخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد من وجه آخر عن فائد بزيادة في آخره، وقال الحافظ ابن حجر في أماليه: وجدت له شاهدا من حديث أنس وسنده ضعيف أيضا، قال الطبراني في الدعاء: حدثنا جبرون بن عيسى، حدثنا يحيى بن سعيد المغربي، حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك به، وللحديث طريق آخر عن أنس في مسند الفردوس.. وجاء عن أبي الدرداء مختصرا بسند حسنا، أخرجه أحمد.. وأخرجه أحمد أيضا، والبخاري في التاريخ من وجه آخر عن يوسف بنحوه[..] وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: والحديث أخرجه الترمذي وضعفه وابن ماجه، ومداره على فائد بن عبد الرحمن وقد سبق الكلام عليه وأن الأئمة يعدون ما تفرد به من الأحاديث من الموضوعات بما يغني عن إعادة ذلك فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع إنما هو على وفق قواعد المحدثين، وأما إخراج الحاكم للحديث وتصحيحه للحديث انطلاقا من توثيق فائد، وفائد هالك، ولذلك قال الذهبي في تعقيبته على الحاكم: بل متروك، وأما الشواهد التي ذكر السيوطي فمنها حديث الطبراني، وقال في آخره: لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن سليمان وفيه عباد بن عبد الصمد، وهو واه جدا يروي عن أنس نسخة موضوعة منها هذا الحديث فروايته لا تصلح للاعتبار، أما الطريق الثاني فقد أخرجه الديلمي في مسند الفردوس: وهي رواية من طريق كثير بن عبد الله أبي هاشم الأيلي: وقد أجمع الأئمة على جرحه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث شبه المتروك، وأما الطريق الثالث، فقد أشار إليها الشوكاني بقوله: وفي لفظ آخر لأنس ثم قال: وفي إسناده أبان بن أبي عياش وهو متروك.. وأما الشاهد الثاني: فهو حديث أبي الدرداء فقد رواه أحمد في مسنده

بصورتين مختلفتين إحداهما من رواية يوسف بن عبد الله بن سلام قال: أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قبض فيه فقال لي: يا ابن أخي، ما أعمدك إلى هذا البلد أو ما جاء بك؟ قال: قلت: لا، إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبد الله بن سلام، فقال أبو الدرداء: بئس ساعة الكذب هذه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **من توطأ فأحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين أو أربعاً شك سهل يحسن فيهما الذكر والخشوع ثم استغفر الله عز وجل غفر له..** وحديث أبي الدرداء لا مطعن لأحد في روايته إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهداً للرواية لمغايرة للهيئة التي ورد بها حديث ابن أبي أوفى.."

**الحديث الثاني:** روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي: حدثنا يحيى بن موسى، ومحمد بن يعلى الكوفي، حدثنا عنبة بن عبد الرحمن القرشي عن عبد الملك بن علاق عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرة"** قال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبة ضعيف في الحديث وعبد الملك بن غلاق مجهول، قال ابن الجوزي: أما عنبة فقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: لا أصل لهذا الحديث" فقال السيوطي: ورد من حديث جابر، قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن عبد الله الرقي، حدثنا إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن بابله المخزومي، حدثنا عبد الله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر فإن تركه يهرم"** ووجدت لحديث أنس طريقاً آخر، قال ابن النجار في تاريخه - ثم ذكر إسناده إلى عبد الصمد بن علي الطسني - حدثنا يعقوب بن مجاهد بن يعقوب أبو محمد الطائي، حدثني أبو عبد الله جعفر بن محمد بن الوليد الأنماطي حدثني أبو شعيب، صالح بن دينار بن عبد الرحمن السوسي، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبو الهيثم القرشي، عن موسى بن عقبة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"ترك العشاء مهرة، تعشوا ولو بكف من حشف"** وقال في التعقبات: الحديث أخرجه الترمذي من هذا الطريق، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله أخرجه ابن ماجه" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصرف: أما عنبة، فقد اتفق الأئمة على ترك حديثه ورماه بعضهم بالوضع، قال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، كان يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال الأزدي: كذاب، وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به الخ.. وأما عبد الملك بن علاق قال فيه الترمذي: مجهول، وقال الأزدي: متروك، وتفرد عنبة كاف للحكم عليه بالوضع.. وأما

الطريق الأخرى عن أنس عند ابن النجار، ففيها أبو الهيثم القرشي، قال الذهبي: أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة، قال أبو الفتح الأزدي: كذاب، وأما الشاهد الذي من حديث جابر: أخرجه ابن ماجه، في سنده إبراهيم بن عبد السلام المكي، قال فيه ابن عدي: ليس بمعروف، حدث بالمناكير وعندي أنه ممن يسرق الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقد رواه إبراهيم هذا عن عبد الله بن ميمون فهو إما القذاح فالجمهور على تركه و اتهامه، وإما مجهول كما صرح بذلك ابن حجر زاعما أنه لم يدرك ابن المنكر، قلت وهذا يقال في حق أهل الصدق، أما من كان متهما بالكذب فقد يروي عن من لم يدركه بالسماع وصيغ التحمل الأخرى لأنه لا وازع يمنعه من ذلك والله أعلم.

**الحديث الثالث:** روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد الأشح، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال: "أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه: "اللهم أحييني مسكينا، وأمتني مسكينا، واحشرنني في زمرة المساكين" هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبو حاتم الرازي: أبو مبارك رجل مجهول، وقال يحيى بن معين: ويزيد بن سنان ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وروى أيضا بسنده إلى الترمذي: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي، حدثنا الحارث بن النعمان، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم أحييني مسكينا وأمتني مسكينا، واحشرنني في زمرة المساكين يوم القيامة" فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا يا عائشة، لا تردي المسكين ولو بشق تمره يا عائشة، أحيي المساكين وقربهم، فإن الله يقربك يوم القيامة" قال البخاري: الحارث بن النعمان منكر الحديث" وقد تعقبه السيوطي فقال: "إن حديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه في سننه، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد قالا: حدثنا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن سنان به، ويزيد بن سنان قال فيه أبو حاتم: محله الصدق، وللحديث طريق آخر قال الحاكم: حدثني إبراهيم بن إسماعيل، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا خالد بن يزيد أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "اللهم أحييني مسكينا، واحشرنني في زمرة المساكين، وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة" قال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وقال البيهقي في سننه بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: أيها الناس، اتقوا الله ولا يحملنكم العسر على أن تطلبوا الرزق من غير حله، فإني

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "اللهم احشرنى في زمرة المساكين، ولا تحشرنى في زمرة الأغنياء، فإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة" وللحديث شاهد آخر رواه تمام في فوائده.. وقد أخرج الطبراني حديث عبادة بطريق آخر إلى بقية به، وأخرجه البيهقي في سننه، وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه، وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، أخرجه الشيرازي في الألقاب بلفظ: "اللهم احيني مسكينا واحشرنى في زمرة المساكين" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: "أما سند ابن ماجه ففيه أبو المبارك، قال أبو حاتم الرازي: شبه مجهول، وقال الذهبي: لا يدري من هو؟ وخبره منكر، ثم قال بعد ذكر الحديث: فأبو مبارك لا تقوم به حجة لجهالته، وقد رواه عنه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، فقد أجمع الأئمة على ضعفه.. فيزيد وإن لم يبلغ درجة الترك، لكن لا يحتج بحديثه، وإنما يصلح للمتابعة، لكنه لم يتابع وليس هو الآفة في الرواية وإنما الآفة شيخه، وأما الطريق الثاني لأبي سعيد التي أخرجها الحاكم وصححها وأقره عليه الذهبي في سننه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، غالب الأئمة على ضعفه وتجريحه، بل كذبه ابن معين قال بالعراق كتاب ينبغي أن يذفن وبالشام كتاب ينبغي أن يذفن فأما الذي بالعراق فكتاب التفسير عن ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأما الذي بالشام فكتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء..

وأما حديث أنس فقد أخرجه الترمذي وقال: قال أبو عيسى: هذا حديث غريب" وقد أورده ابن الجوزي من طريق الترمذي وأعله بالحارث بن النعمان، قال فيه البخاري: منكر الحديث فتعقبه السيوطي قائلاً: هذا لا يقتضي الوضع"، أقول: كيف لا يقتضيه، وهذه العبارة عند البخاري من أشد درجات الجرح، ولا يطلقها إلا فيمن يتهمه كما سبق تقريره وبيانه؟"

**الحديث الرابع:** روى ابن الجوزي بسنده إلى محمد بن عبد الله الشافعي، حدثنا موسى بن منهل الوشاء، أنبأنا علي بن عاصم، حدثنا محمد بن سوقيه، عن إبراهيم، عن الأسود عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من عذى مصابا فله مثل أجره" قال ابن الجوزي: فيه علي بن عاصم، قد تفرد به عن محمد بن سوقيه، وقد كذبه شعبة ويزيد بن هارون ويحيى بن معين "وتعقبه السيوطي فقال: حديث ابن مسعود من طريق عاصم بن علي بن عاصم، أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سوقيه بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم هذا الحديث يغمز به عليه، وقال الذهبي:

أبلغ ما شنع به عليه هذا الحديث، وهو مع ضعفه صدوق في نفسه له صولة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة.. وقد تابعه جماعة إلا أنهم ضعفاء: فقد أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب من طريق معمر عن أبي سوقة به، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الحكيم بن منصور الخزاعي عن ابن سوقة، وعبد الحكيم من رجال الترمذي وهو ضعيف أيضا، وأخرجه ابن أبي الدنيا من طريق عبد الرحمن بن مغول عن ابن سوقة، وعبد الرحمن متروك، وقال الخطيب: تابع علي بن عاصم على هذا الحديث جماعة منهم الحارث بن عمران الجعفري، وقد رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقة، وإبراهيم بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتكلم فيه أحد، وقيس بن الربيع صدوق متكلم فيه، وحديثه يؤيد رواية علي بن عاصم، ويخرج به عن أن يكون ضعيفا واهيا فضلا عن أن يكون موضوعا، وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: كل المتابعين له أضعف منه، إلا طريق إسرائيل، فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على إسنادها بعد"، وما روي عن جماعة أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن حديث علي بن عاصم، فصدقه وأقره" وبين حسن فلاتة أن علي بن عاصم اتهمه البعض بالكذب [..] ثم قال في آخر بحثه: وهكذا يظهر أن كل المتابعات التي أوردها السيوطي وغيره وكذلك الشواهد التي سيقف لا تصلح للإعتبار أو الاعتضاد لما فيها من الضعف الشديد البين، والله أعلم"

**الحديث الخامس:** روى ابن الجوزي بسنده إلى مالك بن إسماعيل، حدثنا عمار بن سيف، عن أبي معان، عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تعوذوا بالله من جب الحزن"، قالوا: يا رسول الله، ما جب الحزن؟ قال: "واد في جهنم يدخله القراء المرأون، وأبغضهم إلى الله عز وجل الزوارون للأمرء" قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة فإن عمار بن سيف ليس بشيء، قال الدارقطني: هو متروك، وقال ابن حبان: أبو معان يستحق الترك" وقال السيوطي: الحديث أخرجه الترمذي قال: حدثنا أبو كريب المحاربي عن عمار بن سيف به، بلفظ واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة، قيل: يا رسول الله من يدخله؟ قال: "القراء المرأون بأعمالهم" وقال: حديث غريب، وقال الطبراني: حدثنا يحيى بن عبد الله بن عبدويه البغدادي، حدثني أبي، حدثنا عبد الله بن عطاء، عن يونس بن الحسن عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن في جهنم واديا تستعيذ جهنم من ذلك الوادي في كل يوم أربعمئة مرة أعد ذلك الوادي للمرائين من أمة محمد لحامل كتاب الله، وللمصدق في غير ذات الله، وللحاج إلى بيت الله، وللخارج في سبيل الله" وقال في التعقبات: حديث أبي هريرة أخرجه

البخاري في تاريخه والترمذي وابن ماجه والبيهقي في الشعب وعمار وثقه أحمد والعجلي، قال يحيى: ثقة صدوق، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال الذهبي يقال: لم يكن في الكوفة أفضل منه، وقال العجلي: ثقة ثبت متعبد صاحب سنة، وقال أبو داود: كان مغفلاً، ومن يوصف بهذا لا يحكم على حديثه بالوضع، بل بالحسن إذا توبع"، وله شاهد عن ابن عباس..قلت: وقد توبع عمار ومعان، قرأت بخط الحافظ ابن حجر على هامش تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: حديث أبي هريرة: رواه رواد بن الجراح عن بكير بن معروف عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "إن في جهنم وادياً تستعيز منه جهنم كل يوم سبعين مرة، أعد الله للقراء المرائين" وبكير أخرج له مسلم ووثقه بعضهم، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ليس حديثه بالمنكر جداً، وقال ابن المبارك: ارم به" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: قلت مدار الروايات على أبي معان والراوي عنه هو عمار بن يوسف، أما أبو معان، ويقال أبو معاذ: شيخ مجهول لم يرو عنه إلا عمار بن سيف، وجهالته جهالة عين، قال الذهبي: لا يعرف له عن أنس، تفرد عنه عمار بن سيف، له حديث: تعوذوا من جب الحزن، وقد نقل ابن الجوزي عن ابن حبان أنه متروك، وأما عمار بن سيف، فقد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فوثقه قوم وجرحه آخرون..وقال البخاري فيه: لا يتابع، منكر الحديث ذاهب..وفي الحديث علة أخرى ذكرها البيهقي عن البخاري قال: أبو معان مجهول، لا يعرف له سماع من ابن سيرين وهو مجهول، فالحديث فيه انقطاع بين أبي معان وبين ابن سيرين، وهي علة مؤثرة تزيد في نكارة الحديث إذا أضيفت إلى العلتين السابقتين"

**الحديث السادس:** روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي، حدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاجلدوه عشرين، وإذا قال: يا مخنث فاجلدوه عشرين" وفي رواية أخرى، وإذا قال: يا لوطي، فاجلدوه عشرين" قال أبو حاتم بن حبان: هذا حديث باطل لا أصل له، وإبراهيم كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وداود حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات تجب مجانبة روايته"

وتعقبه السيوطي فقال: إبراهيم بن أبي حبيبة الأشهلي، قال أحمد: ثقة، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وداود بن الحصين: ثقة، أخرج له الأئمة الستة، والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه والبيهقي في سننه، وقال تفرد به إبراهيم الأشهل وليس بثقة، قال: وهو وإن صح محمول على التعزير" وقال عمر بن حسن فلاتة بتصريف: وداود مختلف فيه، قد وثقه جماعة

وضعفه آخرون، إلا أنهم متفقون على أن روايته عن عكرمة بالذات منكرة.. فاجتماع العلتين في الحديث تنزله عن درجة الاعتبار إلى درجة الترك والطرح إن لم يكن الوضع"

كانت هذه الأحاديث التي اتهمها ابن الجوزي بالوضع من الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقد نازعه في ذلك وناقشه السيوطي في اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعية، وفي التعقبات، إلا أنه، وكما بينا من خلال هذا النقاش المثمر، كان السيوطي يمتاز في ردوده بالتساهل والتقليد الأعمى أحيانا حتى وأنه كحاطب ليل: "يدبش، يدبش" وكان من الأجدر أن يفتش ثم يفتش بعدما دبش ودبش، فهذه الأحاديث ديننا، وينبغي أن نعرف عمن أخذناها وكيف نتقبلها لأنها بمجرد تقبلها أصبحت من الدين، وقد دفعنا إلى سرد هذه الأحاديث هنا ما قرأناه من أسئلة في موقع: ملتقى أهل الحديث، وموقع الألوكة وغيرهما من المواقع التي تهتم بالسنة تسأل عن الأحاديث الموضوعية الواردة في الكتب الستة، فاخترنا أن تكون تذكر من هذا الكتاب لأنه يعنى بقواعد في التعديل والتجريح وقواعد في التعليل والتصحيح، وهذا محور قواعد التعليل والتصحيح، فتبين وجهة إدراجها هنا ونقاشها حتى تعم منها الفائدة، والله الموفق نسأله أن يثبتنا على طريق رسوله صلى الله عليه وسلم والتمسك بسنته حتى تكون الشهادة آخر كلامنا وحياتنا، اللهم ارزقنا الشهادة أمين.

وقد ختمنا هذه القاعدة الكبرى بقواعد فرعية رسمها المحدثون الذين مارسوا الحديث وطوقوه حتى اختلط بسلوكهم بل وبدمائهم فتوصلوا إلى هذه القواعد التالية بالاستنباط والاستقراء:

1/ كل حديث جاء فيه أن الإيمان يزيد وينقص أو جاء فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو موضوع.

2/ كل حديث جاء فيه أن القرآن مخلوق، أو أنه غير مخلوق، وكذلك الأحاديث الواردة في الوعد والوعيد فيمن قال بخلق القرآن كلها موضوعة ومكذوبة.

3/ كل حديث جاء فيه إثبات مشروعية التنشف بعد الوضوء فإنه لا يصح

4/ كل الأحاديث التي يذكر فيها أقل مدة الحيض أو أكثرها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم

5/ كل حديث جاء فيه: من فعل كذا و كذا أعطي ثواب نبي أو أكثر فهو مكذوب.

6/ كل الأحاديث الواردة في مشروعية صلوات الأيام والليالي: الصلاة يوم الأحد أو ليلة الأحد أو يوم الإثنين أو ليلته، وهكذا سائر ليالي الأسبوع لا يصح منها

شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم 7/ أحاديث صلاة الرغائب أو ليلة من شهر رجب كلها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت وفيه نظر لحديث "من

صلى الله ثنتي عشرة ركعة في اليوم لنى الله له بيتا في الجنة" وقال الحافظ الزيلعي في "نصب الراية": قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم واللييلة، بنى الله له بيتا في الجنة" وأقر ما أتى به المصنف يعني صاحب الهداية" ثم قوى دليله بالحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه عن المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتا في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر" وقال الترمذي غريب من هذا الوجه قلت وأخرجه النسائي،

8/ الأحاديث المذكورة في مشروعية صلاة النصف من شعبان كلها لا تصح.

9/ الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة يوم عاشوراء وكذلك الاكتحال فيه والتزين من أجله، والتوسعة على العيال فيه، إلى غير ذلك من الفضائل التي اتصفت به مع مراجعة الهيتمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للمزيد من التخصيص.

10/ كل الأحاديث الواردة في ذكر صوم شهر رجب والصلاة في بعض لياليه لا تثبت.

11/ الأحاديث الواردة في النهي عن النكاح ومدح العزوبة، كلها كذب باطلة.

12/ الأحاديث التي يذكر فيها الحض على السراري، وأنهن مباركات الأرحام لا يصح منها شيء

13/ كل الأحاديث الواردة في ذم الأولاد والحث على عدم الإنجاب، وأنه لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.

14/ جميع الأحاديث التي يذكر فيها الخضر ولقائه النبي صلى الله عليه وسلم واجتماعه بالياس وجبريل كل عام بعرفة.

15/ كل حديث يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إثبات الخلافة لشخص بعينه بعده" قلت وفيه نظر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية في الرد على الرافضة والقدرية": "حيث نقل عن ابن حامد قال: والدليل على إثبات ذلك بالنص [يعني إمامة أبي بكر الصديق] أخبار، من ذلك: ما أسنده البخاري عن جبير بن مطعم قال: أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه، قالت: رأيت إن جنئت فلم أجدك؟ - كأنها تريد الموت - قال: إن لم تجدني فأتي أبا بكر" متفق عليه، وحديث سفيان عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر" رواه أحمد والترمذي وغيرهما، وأسند البخاري عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بيننا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب، فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر، حتى



ضرب الناس بعطن." متفق عليه. قال: وذلك نص في الإمامة. قال: ويدل عليه ما أخبرنا أبو بكر بن مالك، وروى عن مسند أحمد، عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمان بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً: أيكم رأى رؤيا؟ فقلت: أنا رأيت يا رسول الله، كأن ميزانا دلي من السماء، فوزنت بأبي بكر فرجحت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان، ثم رفع الميزان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "خليفة نبوة ثم يؤتي الله الملك لمن يشاء" رواه أبو داود والترمذي. قال: وأسند أبو داود عن جابر الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه." قال: ومن ذلك حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الذي بدئ فيه، فقال: ادعي لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، ثم قال: يا أبا بكر، وفي لفظ: فلا يطمع في هذا الأمر طامع" متفق عليه. قال ابن تيمية: وهذا الحديث في الصحيحين، ورواه من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي مليكة عن عائشة، قالت: لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ادعي لي عبد الرحمان بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتاباً، لا يختلف عليه، ثم قال: معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر" وذكر أحاديث تقديمه في الصلاة وأحاديث أخر لم أذكرها لكونها ليست مما يثبت أهل الحديث. وقال أبو محمد بن حزم في كتابه "الملل والنحل": "اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت طائفة: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستخلف أحداً، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: لكن لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك دليلاً على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة على الأمر، وقال بعضهم: لا، ولكن كان أثبتهم فضلاً، فقدموه لذلك، وقالت طائفة: بل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس نصاً جلياً. قال أبو محمد وبهذا نقول لبراهين: أحدها إطباق الناس كلهم، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: 8] فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق وجميع إخوانهم من الأنصار رضي الله عنهم على أن سموه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم استشهد بالحديث السابق ونصه عنده قال: وأيضاً فإن الخبر قد جاء من الطرق الثابتة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لعائشة في مرضه الذي توفي فيه: "لقد هممت أن أبعث إلى أبيك وأخيك، وأكتب كتابا وأعهد عهدا لكيلا يقول قائل: أنا أحق، أو يتمنى متمن، ويأبى الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر." متفق عليه. فهذه أحاديث ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأما ما ذكره الرافضي صاحب كتاب "المراجعات" فأباطيل لا يثبت منها شيء.

فأجبتة قائلاً بأنني لم أختَر وصف الحميراء انطلاقاً من حديث وإنما اخترت هذا العنوان انطلاقاً من تصرفات الشيعة المتطرفة حيث يرسمون نعجة حمراء رمزا لعائشة ليلحقوا بها الأذى، فأردت أن أبين من خلال كتابي هذا أن هذه الحميراء هي حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي شهد لها الوحي الإلهي بالعفة والنقاء من خلال أي من الذكر الحكيم ستبقى تتلى ما بقي الوحي بيننا. وليعلم من قرأ هذا المقال أنني لما استشهدت بقاعدة ابن قيم الجوزية عند ما قال: "كل حديث فيه يا حميراء لم يصح" تعقبته في كتابي "إنارة المصابيح على قواعد التعديل والتجريح وقواعد التعليل والتصحيح" قائلاً: "وفيه نظر" والآن ولما تبين أن أحد أساتذة الحديث المحترمين - ألا وهو الأخ الفاضل أحمدو ولد الراضي - قلد ابن قيم الجوزية من باب تقليد الواهم للواهم دفعني ذلك إلى تفصيل المجمل وتبيين المبهم قائلاً: قال الزركشي في كتابه "الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة" ص 58: الخامسة والعشرون: جاء في حقها: "حذوا شطر دينكم عن الحميراء" وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن ذلك، فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي رحمه الله يقول: "كل حديث فيه الحميراء باطل إلا حديث في الصوم في سنن النسائي" قلت وحديث آخر في السنن الكبرى للنسائي وكذلك في معايشة النساء له، ونصه: عن أبي سلمة قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: يا حميراء ألا تحبين أن تنتظري إليهم؟ قلت: نعم" الحديث، قلت: قال ابن حجر في "فتح الباري" ج 2 ص 620 مع تحقيق ابن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، كتاب العيدين: "إسناده صحيح ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا" قلت وقد صحح الحديث أيضاً شيخه الحافظ العراقي في أحاديث إحياء علوم الدين. كما روى الحاكم في المستدرک حديث: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: أنظري يا حميراء ألا تكوني أنت، ثم التفت إلى علي فقال: إن وليت من أمرها شيئاً فإرفق بها" وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه" قلت وفي ذلك نظر إلا أنه لما كان في أبي عبد الله الحاكم تشيع استدللنا بالحديث وقد بينا التزام عائشة وعلي رضي الله عنهما بتوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقعة الجمل التي تجعل منها الشيعة مطيبتها للنيل من أمنا أم المؤمنين

حيث بينا أراجيف الشيعة الزاعمة بخروج عائشة على علي في فصل مستقل من كتابنا المذكور. فإنها لا تعدو أباطيل وأكاذيب أفاكين لا يدركون عقوبة ما يروجونه، ومن ذلك ما نشرناه في الفصل الرابع من كتابنا المذكور.

17/ الأحاديث التي فيها مناقب معاوية أو الأحاديث التي يذكر فيها مثالبه أو ذم عمرو بن العاص

18/ الأحاديث الواردة في ذم أبي موسى الأشعري.

19/ الأحاديث التي تنص على ذم مروان بن الحكم أو الوليد بن عبد الملك.

20/ الأحاديث التي جاء فيها إثبات خلافة ولد العباس أو تحريم ولد العباس على النار أو ذم العباس وأولاده أو جاء فيها مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي بن عباس أو ذكر فيها عدد خلفاء بني العباس أو ورد فيها مدح المنصور أو السفاح أو الرشيد.

خلافًا لما زعمه بعضهم في وضع أحاديث في مناقب الأئمة الأربعة التي نصت عليهم وسمتهم بأسمائهم لأنه تواترت عندنا أحاديث في مناقب أبي بكر وعلي وصحت أحاديث أخرى متفق عليها في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وكذلك علي، نذكر من ذلك هنا ما قد خرجناه في كتابنا "الردود العلمية الرفيعة على حجج دعاة الشيعة" حيث قلنا:

**موقف أهل السنة من الخلفاء الراشدين والصحابة:** قال النووي في رياض

الصالحين: عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي وهو وأبوه وأمه صحابة رضي الله عنهم قال: نظرت إلى أقدام المشركين ونحن في الغار وهم على رؤوسنا فقلت: يا رسول الله لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا، فقال: " ما ظنك يا أبا بكر باتنين الله ثالثهما" متفق عليه.

وممن زكاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من عصره الشيخين أبا بكر الصديق والفاروق عمر بن الخطاب لقوله صلى الله عليه وسلم: " اقتدوا بالذنين من بعدي أبي بكر وعمر" رواه الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد وله لفظ: اقتدوا بالشيخين من بعدي أبي بكر وعمر" ثم جاءت تزكية الخلفاء الراشدين المهديين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي لحديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: "وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصينا، قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة" رواه أبو داود والترمذي وصححه وغيرهما، عندئذ يعتبر كل من

طعن في الشيخين أو أحدهما أو في الخلفاء الأربعة أو في أحدهم مخالفا لتوجيهاته صلى الله عليه وسلم التي تضمنتها هذه الأحاديث.

وقد وردت أحاديث في مناقب الخلفاء الراشدين الأربعة خصص لها السيوطي كتابا حافلا، نذكر منها هنا ما تواتر:

**قد تواترت أحاديث في فضل أبي بكر الصديق منها:**

**1- إثبات الصحبة له رضي الله عنه** بحيث يكون من أنكرها كفر لأنه يكون مكذبا لله جل وعلا حيث قال في محكم التنزيل «ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا».

2- قال أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر: "فضلية أبي بكر على غيره من الصحابة" وقال: "ذكر في إرشاد الساري في باب تفاضل أهل الإيمان أنها كثيرة بالغة درجة التواتر المعنوي وأنه أجمع على القول بمقتضاها أهل السنة والجماعة وفيما زاده ابن حجر الهيتمي آخر الصواعق ما نصه: وكان خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد المرسلين أبا بكر رضي الله عنه وقد تواترت بذلك الأحاديث المستفيضة الصحيحة التي لا تعتل، المروية في الأمهات والأصول المستقيمة التي ليست بمعلولة ولا سقيمة، وفي الوصية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية قال: ما نصه: وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما وقد تعقبت أبا جعفر الكتاني في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلت: هذا لا يثبت به التواتر، لكن جاء في كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي الأحاديث التالية:

1- أبو هريرة روى ابن عساكر عن أبي هريرة قال: كنا معشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - ونحن متوافرون - نقول: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت".

2- وأخرج البخاري عن محمد بن علي بن أبي طالب (يعني محمد بن الحنفية) قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قال: قلت ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين" ولأحمد بن حنبل بسنده عن علي كرم الله وجهه: "خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر" وعلق عليه الإمام الذهبي قائلا: "هذا متواتر عن علي فلعن الله الرافضة ما أجهلهم". قلت وقد أكد ابن تيمية تواتره.

3- وأخرج البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان" وزاد الطبراني في الكبير "فيعلم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره" ومثله لابن عساكر.

4- وأخرج الترمذي والحاكم عن عمر بن الخطاب قال: "أبو بكر سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" ولابن عساكر مثله.

5- وأخرج الترمذي عن جابر بن عبد الله قال: قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذلك فلقد سمعته يقول: ما طلعت الشمس على أحد خير من عمر".

6- وأخرج عبد بن حميد في مسنده وأبو نعيم وغيرهما من طرق عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد أفضل من أبي بكر، إلا أن يكون نبي" وفي لفظ "على أحد من المسلمين بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر" وقد ورد أيضا من حديث جابر، ولفظه "ما طلعت

الشمس على أحد أفضل منه" وأخرجه الطبراني وغيره، وله وجوه وشواهد أخرى تقتضي له بالصحة أو الحسن وقد أشار ابن كثير إلى الحكم بصحته.

7- وأخرجه الطبراني عن سلمة بن الأكوع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أبو بكر الصديق خير الناس إلا أن يكون نبي".

8- وأخرج الطبراني في الأوسط عن سعيد بن زرارة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن روح القدس جبريل أخبرني أن خير أمتك بعدك أبو بكر".

9- وأخرج الترمذي وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر: "هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين" وأخرج مثله عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله.

10- وأخرج الشيخان وغيرهما عن عمرو بن العاص قال: **قلت يا رسول الله أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، قال: قلت: ثم من؟ قال: عمر بن الخطاب** وقد ورد هذا الحديث ثم عمر" في رواية أنس وابن عمرو وابن عباس.

11- وأخرج الطبراني في الأوسط عن عمار بن ياسر قال: "من فضل على أبي بكر وعمر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أزرى على المهاجرين والأنصار" وهذا يفيد إجماع الصحابة.

12- وأخرج ابن سعد عن الزهري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت: هل قلت في أبي بكر شيئا؟ قال: نعم، فقال: قل وأنا أسمع، فقال:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد  
وكان حب رسول الله قد علموا  
طاف العدو به إذ صعد الجبلا  
من البرية لم يعدل به رجلا

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال: صدقت يا حسان هو كما قلت"

**الحديث الثاني المتواتر في فضل أبي بكر الصديق هو: "إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر"** وقد تفرد الحافظ أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" بالقول بتواتره حيث قال: "قال الحلبي في سيرته بعد ذكره في الكلام على الوفاة النبوية ما نصه: وهذا حديث صحيح جاء من بضعة عشرة صحابيا ولكثرة طرقه عد من التواتر" قلت: أخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متخذا خليلا غير ربي، لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوة الإسلام"** قال الكتاني ورد هذا الحديث من رواية.

\*ابن عباس، وابن الزبير، وابن مسعود، وجندب بن عبد الله، والبراء وكعب بن مالك، و جابر بن عبد الله، وأنس وأبو واقد الليثي، وأبو المعلى، وعائشة، وأبو هريرة، و ابن عمر رضي الله عنهم أجمعين.

قلت: قال السيوطي: "وقد سردت طرقهم في الأحاديث المتواترة" قلت وحديث ابن

عباس: أخرجه البخاري والنسائي والدارمي وأحمد وابن عساكر" قلت وخرجته في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" ولم أحكم عليه بالتواتر لأنني اعتبرته طرفا من حديثين متواترين هما: حديث أمره صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب والخوخ وحديث: لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا".

الحديث الثالث المتواتر في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه حديث: قوله صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا ولكن أخوة الإسلام" وفي رواية "ولكن صاحبكم خليل الله" أخرجه السيوطي في كتابه "كطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" عن 12 من الصحابة.

كما أخرجه الزبيدي في كتابه: "لقط اللآلئ المتناثرة من الأخبار المتواتر" وأبو جعفر الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" وخرجه في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" كما يلي:

10. أبو سعيد الخدري: أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد وابن أبي عاصم

11. ابن عباس: أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأحمد وأبو نعيم وابن أبي عاصم.

12. ابن الزبير: أخرج حديثه البخاري والترمذي وأحمد وأبو نعيم.

13. ابن مسعود: أخرج حديثه مسلم والترمذي والطبراني وابن أبي عاصم

14. جندب البجلي أخرج حديثه مسلم والبخاري والطبراني.

15. أبو المعلى: أخرج حديثه الترمذي.

16. أبو هريرة: أخرج حديثه الترمذي والطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي.

17. أنس: أخرج حديثه البخاري وابن أبي عاصم

18. ابن عمر: أخرج حديثه الطبراني وعنه الهيثمي

10- أبو واقد: أخرج حديثه الطبراني

11- عائشة: أخرج حديثها الطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي

12- أبو أيوب: أخرج حديثه البخاري

13- البراء بن عازب: أخرج حديثه الخطيب البغدادي في تاريخه، زاد الكتاني.

14- جابر بن عبد الله.

15- سعد.

وختم هذا الحديث بقوله: "وقد نص على تواتره أيضا الشيخ عبد الرؤوف المناوي في التيسير، والشيخ مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء قائلا: الحديث متواتر وقد رواه زهاء خمسة عشر من الصحابة.

**الحديث الرابع المتواتر في فضل أبي بكر الصديق:** أمره صلى الله عليه وسلم لأبي بكر

في حياته أن يؤم الناس "قلنا في كتابنا" فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر "تفرد

بالقول بتواتر هذا الحديث أبو جعفر الكتاني في نظم المتناثر وقال: "ذكر في إرشاد

الساري في باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال من كتاب الإيمان أنها كثيرة بالغة

درجة التواتر المعنوي وأنه أجمع على القول بمقتضاها أهل السنة والجماعة وفيما زاد

ابن حجر الهيثمي آخر الصواعق ما نصه: وكان خير الناس بعد النبي صلى الله عليه

وسلم وبعد المرسلين أبا بكر الصديق رضي الله عنه وقد تواترت بذلك الأحاديث

المستفيضة الصحيحة التي لا تعتل، المروية في الأمهات الأصول المستقيمة التي ليست

بمعلولة ولا سقيمة. أهـ.

قلت وليس هكذا يتم الحكم على الحديث بالتواتر وإنما بالبرهان والتخريج، والحديث

خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر كما يلي:

1- أبو موسى الأشعري بلفظ: "مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد مرضه، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت عائشة: يا رسول الله إنه رجل رقيق القلب، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس، فعادت فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف، فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم" أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، قال السيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء": "هذا الحديث متواتر، ورد أيضا من حديث عائشة وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن زمعة، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب، وحفصة رضي الله عنها، وقد سقت طرقة في الأحاديث المتواترة" قلت لم نجده في المطبوعة.

2- وفي بعض الروايات عن عائشة رضي الله عنها قالت: "لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا، وإلا إني كنت أرى أنه لن يقوم مقامه إلا تشاءم الناس به، فأردت أن يعدل لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي بكر" رواه مسلم والترمذي ومالك وابن ماجه وأبو عوانه.

3- وفي حديث عبد الله بن زمعة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة وكان أبو بكر غائبا، فتقدم عمر فصلى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا، لا، يا أباي الله والمسلمون إلا أبا بكر، يصلي بالناس أبو بكر."

4- وفي حديث ابن عمر: "كبر عمر فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تكبيرته، فأطلع رأسه مغضبا فقال: أين ابن أبي قحافة؟"

5- وأخرج أبو بكر الشافعي في الغيلانيات وابن عساكر عن حفصة رضي الله عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أنت مرضت قدمت أبا بكر؟ قال: لست أنا أقدمه ولكن الله يقدمه."

6- وأخرج الدارقطني في الأفراد والخطيب وابن عساكر عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت الله أن يقدمك ثلاثا فأبى إلا تقديم أبي بكر"

7- وأخرج النسائي وأبو يعلى والحاكم وصححه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم قالت الأنصار: منا أمير، ومنكم أمير، فأتاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا معشر الأنصار أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر."

8- سهل بن سعد: كان قتال بين بني عمرو بن عوف" الحديث أخرجه أحمد وأبو داود. الحديث الخامس المتواتر في فضل أبي بكر الصديق: تقرد به أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في المتواتر" ولم يخرج وخرجته في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلنا: قال السيوطي في الحاوي للفتاوي "عند شد الأثواب في سد الأبواب": "الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، روى البخاري ومسلم

والترمذي والنسائي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال: "إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله، فبكى أبو بكر فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد خير، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير وكان أبو بكر لأعلمنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبا بكر ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً لكن أخوة الإسلام ومودته لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر - وفي لفظ - لا يبقين في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر" وأخرجه ابن عساكر، وفي لفظ "ثم هبط عن المنبر فما روي عليه حتى الساعة" وأخرجه أحمد والدارمي هذا حديث متواتر كما سأشير إلى طريقه، قال النووي في شرح مسلم: "فيه خصيصة لأبي بكر رضي الله عنه، قال ابن شاهين في السنة" تفرد أبو بكر رضي الله عنه بهذه الفضلية" للأمر بسد الأبواب في المسجد النبوي طرق كثيرة تبلغ درجة التواتر "قلت رواه كما في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر:

13. أبو سعيد الخدري: حديثه أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأحمد وابن عساكر وغيرهم.
  14. ابن عباس: حديثه أخرجه البخاري والنسائي وعبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه.
  15. بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: رواه ابن سعد.
  16. معاوية بن أبي سفيان: رواه الطبراني.
  17. بعض الصحابة: رواه أبو يعلى الموصولي.
  18. أنس: أخرج حديثه البزار وابن عدي وابن عساكر.
  19. عائشة: أخرج حديثها الدارمي والطبراني في الأوسط.
  20. ابن عمر: رواه الطبراني،
  21. يحيى بن سعيد: ابن سعد في الطبقات.
  22. أبو الأحوص حكيم بن عمير العنسي: رواه ابن عساكر في تاريخه.
  23. أبو الحويرث: رواه ابن سعد في الطبقات.
  24. العباس بن عبد المطلب: رواه عنه أبو البداح بن عاصم بن عدي كما في طبقات ابن سعد.
- وهناك أحاديث اجتمع فيها الشيخان أبو بكر وعمر وقد تقدم بعضها في فضل أبي بكر، ومنها ما شملت فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وقد تقدم بعضها، ومن ذلك ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أنه توضعاً في بيته ثم خرج فقال: لألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأكونن معه يومي هذا فجاء المسجد، فسأل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: وجه ههنا، قال: فخرجت على أثره أسأل عنه حتى دخل بئر أريس فجلست عند الباب حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وتوضأ، فإذا هو قد جلس على بئر أريس، وتوسط قفها، وكشف عن ساقيه ودلها في البئر، فسلمت عليه ثم انصرفت، فجلست عند الباب فقلت: لأكونن بواب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم، فجاء أبو بكر رضي الله عنه فدفع الباب فقلت: من هذا؟ فقال: أبو بكر، قلت على رسلك، ثم ذهبت فقلت: يا رسول الله هذا أبو بكر يستأذن فقال: أذن له وبشره بالجنة، فأقبلت حتى قلت لأبي بكر: أدخل ورسول الله



صلى الله عليه وسلم يبشرك بالجنة، فدخل أبو بكر حتى جلس عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم معه في القف، ودلى رجله في البئر كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكشف عن ساقه، ثم رجعت وجلست، وقد تركت أخي يتوضأ ويلحقتي، فقلت إن يرد الله بفلان - يريد أخاه - خيرا يأت به، فإذا إنسان يحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عمر بن الخطاب فقلت: على رسلك، ثم جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسلمت عليه وقلت، هذا عمر يستأذن؟ فقال: انذن له وبشره بالجنة، فجئت عمر، فقلت: أذن، ادخل ويبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، فدخل فجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في القف عن يساره ودلى رجله في البئر، ثم رجعت فجلست فقلت: إن يرد الله بفلان خيرا - يعني أخاه - يأت به، فجاء إنسان فحرك الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: عثمان بن عفان، فقلت: على رسلك وجئت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال: انذن له وبشره بالجنة مع بلوى تصيبه، فجئت فقلت: أدخل ويبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة مع بلوى تصيبك، فدخل فوجد القف قد ملئ، فجلس وجاههم من الشق الآخر « قال سعيد بن المسيب: فأولتها قبورهم "متفق عليه.

كما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فوق أحد ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال رسول الله صلى الله عليه: أثبت يا أحد فإن عليك نبيا وصديقا وشهيدين، فهم من القوم الذين نسأل الله يوميا سبع عشرة مرة في اليوم والليلة أن يهدينا طريقهم حيث نقول في الفاتحة في كل ركعة من ركعات الصلاة (إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ) فمنهم الذين أنعم الله عليهم؟ بينهم الله لنا في سورة النساء قائلا جل وعلا: ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا).

ومن خصائص الخليفة الثاني لرسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب أنه لقب بالفاروق لأنه فرق بين الحق والباطل، وأظهر الله به بعد إسلامه دينه، فكان يخشاه الشيطان إذا سلك فجا سلك الشيطان فجا مغائرا له، ويؤيد ذلك حديث بريدة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت: يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله صالحا أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى: قال لها: إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا، فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب، ثم دخل عمر فألقت الدف تحت أستها ثم قعدت عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالسا وهي تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف" أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان والبيهقي والهيثمي في موارد الظمان، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند أبي داود، وعن عائشة عند الفاكهاني في

تاريخ مكة بسند صححه ابن حجر والشوكاني « ومن خصائص عمر أنه محدث أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس محدثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر" رواه البخاري ورواه مسلم من رواية عائشة، وفي روايتهما قال ابن وهب "محدثون أي ملهون" قال ابن تيمية المعروف بشيخ الإسلام في نقلته "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" تعليقا على هذا الحديث بأن المحدث - اسم الفاعل - أفضل من المحدث - اسم المفعول - ذلك لأن اسم الفاعل يعني أن صاحبه صديق لا يزيد ولا ينقص على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مرتبة أبي بكر الصديق، قلت وقد ثبت أنه محدث، فعن عمرو بن الحارث قال: بينما عمر بن الخطاب يخطب يوم الجمعة إذ ترك الخطبة فقال: يا سارية الجبل.. يا سارية الجبل.. ثم أقبل على خطبته، فقال بعض الحاضرين: "لقد جن، إنه لمجنون، فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف، وكان يطمئن إليه، فقال: لأشد ما ألومهم عليك، إنك لتجعل على نفسك مقالا، بينما أنت تخطب إذ أنت تصيح: يا سارية الجبل.. أي شيء هذا؟ قال: إني والله ما ملكت ذلك، رأيتهم يقاتلون عند جبل يؤتون من بين أيديهم ومن خلفهم، فلم أملك أن قلت يا سارية الجبل، فلبثوا إلى أن جاء رسول سارية بكتابه: إن القوم لقونا يوم الجمعة، فقاتلناهم حتى إذا حضرت الجمعة ودار حاجب الشمس سمعنا مناديا ينادي: يا سارية الجبل مرتين، فلحقنا بالجبل فلم نزل قاهرين لعدونا حتى هزمهم الله وقتلهم، فقال أولئك الذين طعنوا عليه: ضعوا هذا الرجل فإنه مصنوع له" هذا لفظ رواية أبي نعيم الأصبهاني في الحلية كما رواه الخطيب البغدادي في مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر، ورواه ابن مردويه من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر، والديرغاقولي في فوائده وابن الأعرابي في "كرامات الأولياء".

ومما يؤكد أنه محدث أن رأيه كان القرآن ينزل فيوافقه، وكان معروفا بخشيته لله والزهد

وأما خصائص عثمان بن عفان فإنها كثيرة، ومنها ما تقدم في فضل أبي بكر وعمر، ومنها أنه لقب ذو النورين لأنه تزوج ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقية وأم كلثوم، كما أنه اشترى بئر مؤنة وأوقفها على المسلمين وجهاز جيش العسرة، وباع عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عند بيعة الرضوان لأنه بعثه إلى مكة

أما خصائص زوج البتول وابن عم الرسول ليث بن غالب بن أبي طالب فمنها أنه تربى في بيت الرسول صلى الله عليه وسلم فكان أول من آمن من الأطفال ولم يسجد قط لصنم لذلك قيل له كرم الله وجهه وتزوج بأحب بنات الرسول صلى الله عليه وسلم إليه فاطمة الزهراء جرب حبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اقتداه بنفسه فنام في مكانه ليلة الهجرة ومما تواتر من خصائصه ما يلي:

الحديث الأول مما تواتر في فضل علي كرم الله وجهه قوله صلى الله عليه وسلم: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى" أخرجه السيوطي في كتابه "قطف

الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" عن 9 من الصحابة وأخرجه مرتضى الزبيدي في كتابه: لقط اللآلئ المتناثرة من الأحاديث المتواترة" كما أخرجه أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" عن 13 من الصحابة، وأخرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر عن 15 هم:

- 1- أبو سعيد الخدري أخرجه حديثه أحمد وابن أبي عاصم.
- 2- أسماء بنت عميس: أخرجه حديثها أحمد وابن أبي عاصم.
- 3- أم سلمة: أخرجه حديثها أبو بعلي والطبراني وابن حبان وقال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة.
- 4- حبش بن جنادة: أخرجه الطبراني في المعجم الثلاثة وعنه الهيثمي.
- 5- ابن عمر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط وعنه الهيثمي.
- 6- علي: أخرجه حديثه الترمذي والطبراني وعنه الهيثمي.
- 7- جابر بن سمرة: أخرجه الطبراني في الأوسط وعنه الهيثمي.
- 8- البراء بن عازب: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.
- 9- زيد بن أرقم: أخرجه الترمذي وابن أبي عاصم والطبراني وعنه الهيثمي.
- 10- ابن عباس: أخرجه الطبراني والبخاري وعنه الهيثمي.
- 11- مالك بن الحويرث: أخرجه الطبراني في الأوسط.
- 12- سعد بن أبي وقاص: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي عاصم.
- 13- جابر بن عبد الله: أخرجه الترمذي.
- 14- أبو هريرة: أخرجه الترمذي.
- 15- جابر بن علي: أخرجه ابن أبي عاصم.
- 16- قلت زاد أبو جعفر الكتاني: عمر بن الخطاب، وبقي عليه ثلاثة هم: أبو هريرة، وجابر بن علي، وجابر بن عبد الله.

**الحديث الثاني المتواتر : قوله صلى الله عليه وسلم: " من كنت مولاه فعلي مولاه "**  
أخرجه السيوطي في كتابه "قطف الأزهار" عن 22 وتبعه مرتضى الزبيدي والكتاني عن 25 من الصحابة، وقد خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" عن 31 من الصحابة هم:

- 1- زيد بن الأرقم: أخرجه حديثه أحمد والبخاري والترمذي وابن أبي عاصم.
- 2- علي: أخرجه حديثه أحمد والترمذي وابن حبان وابن أبي عاصم والخطيب البغدادي.
- 3- أبو أيوب الأنصاري: أخرجه حديثه أحمد والطبراني وابن أبي عاصم.
- 4- عمر: أخرجه حديثه الطبراني وعنه الهيثمي،
- 5- ذو مره: أخرجه حديثه الطبراني وعنه الهيثمي.
- 6- أبو هريرة: أخرجه حديثه الطبراني وأبو يعلى والبخاري والخطيب البغدادي.
- 7- طلحة: أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم.
- 8- عماره: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.
- 9- ابن عباس: أخرجه أحمد والطبراني والخطيب.
- 10- بريدة: أخرجه أحمد والطبراني وأبو نعيم وابن أبي عاصم.
- 11- ابن عمر: أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي عاصم.
- 12- مالك بن الحويرث: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.
- 13- حبشي بن جنادة: أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم.
- 14- جرير: أخرجه الطبراني والخطيب البغدادي
- 15- سعد بن أبي وقاص: الطبراني وأبو يعلى.
- 16- أبو سعيد الخدري: الطبراني وابن أبي عاصم.

- 17- أنس: أخرجه الطبراني والخطيب البغدادي.  
18- جندع الأنصاري: أبو نعيم.  
19- عمر بن عبد العزيز عن عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحمد وابن عساكر.  
20- زر بن حبيش عن قيس بن ثابت: ابن عدي.  
21- زر بن حبيش عن حبيب بن بديل بن ورقاء: أخرجه ابن عقدة.  
22- يزيد أو زيد بن شرحبيل الأنصاري: رواه ابن عقدة.  
23- أبو شريحه حذيفة بن أسيد الغفاري: أخرجه الترمذي.  
24- البراء بن عازب: أخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي عاصم.  
25- حذيفة بن أسيد أو زيد بن الأرقم: أخرجه الترمذي والطبراني.  
26- جابر بن عبد الله: أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة.  
27- أبو الطفيل: أخرجه أحمد وعنه الهيثمي.  
28- عمار بن ياسر: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.  
29- وهب بن حمزه: أخرجه الطبراني وعنه الهيثمي.  
وأما الحديث الثالث المتواتر في فضل علي تفرد به الكتاني في نظم المتناثر حيث قال:  
"أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب في المسجد إلا باب علي وبسد  
الخوخ (والمراد بها طاقات كانت في المسجد يستقربون بها) إلا خوخة أبي بكر، ثم قال:  
أما سد الأبواب إلا باب علي رواه:  
9. سعد بن أبي وقاص: أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وأبو يعلى والبخاري والطبراني في الأوسط.  
10. زيد بن أرقم: أخرجه أحمد والنسائي.  
11. ابن عباس: أخرجه أحمد والترمذي والنسائي والطبراني.  
12. جابر بن سمرة: أخرجه الطبراني.  
13. ابن عمر: أخرجه أحمد والنسائي.  
14. علي: أخرجه البخاري.  
15. زاد الكتاني: أنس بن مالك،  
16. وبريدة الأسلمي.  
ومن فضله أيضا عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: "لأعطين الراية غدا لرجل يفتح الله على يده يحب  
الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله" فبات الناس يذوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما  
أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجوا أن يعطاها، فقال:  
"أين علي بن أبي طالب؟ فقيل يا رسول الله هو يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه،  
فأوتي به، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه، ودعا له، فبرئ حتى كأن  
لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال علي رضي الله عنه: أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟  
فقال: "أنفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما لم  
يجب عليهم من حق الله تعالى فيهم، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من  
حمر النعم" أخرجه البخاري ومسلم.  
تنبيه: هناك شريط يجعل الدين كله محصور في وصية من الرسول صلى الله عليه  
وسلم لعلي رضي الله عنه: يا علي، يا علي، وقد انتشر في أسواق موريتانيا الإسلامية  
قبيل الإطاعة بمعاوية ولد الطائع، ولعل هذا الشريط روجه دعاة التشيع في موريتانيا،  
وقد نبه الأخ الفاضل أبو بكر بن عبد الرحمن على وضع هذه الوصية وبطلانها من

خلال مقال نشرته مجلة "المرابطون" التابعة للمعهد الإسلامي السعودي التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود حيث أكد في هذا المقال أن كل حديث فيه: يا علي، موضوع لا أصل له، ورددنا عليه في صحيفتنا "الدعوة من بلاد شنقيط" حيث قلنا: وفي الحكم على كل حديث فيه: يا علي، بالوضع فيه نظر. حيث بينا أن من الأحاديث التي جاءت بلفظ: يا علي، ما هو متواتر، ومنها ما هو صحيح، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع وهو الأكثر. والأخ أبو بكر قد انطلق من الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية" للشوكاني حيث قال في ص 423: "ومنها وصايا: يا علي رضي الله عنه، قال في "الخلاصة": كلها موضوعة سوى الحديث الأول وهو: أنت مني بمنزلة هارون من موسى" وقال الصنعاني: "ومنها وصايا علي كلها التي أولها: يا علي لفلان ثلاث علامات، وفي آخرها النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة كلها موضوعة" وقال السيوطي في "اللآلئ": "وكذا وصايا علي موضوعة واتهم بها حماد بن عمرو، وكذا وصاياه التي وضعها عبد الله بن زياد" انتهى.

قلت وقد تقدم تخريج حديث: "يا علي أما ترضى أن تكون مني من منزلة هارون من موسى" والحكم عليه بالتواتر، ومن ذلك حديث: "يا علي لا تتبع النظرة، النظرة، فالنظرة الأولى لك والثانية للشيطان" وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، وأما حديث: "يا علي لا تتم إلا أن تأتي بخمسة أشياء" فموضوع، وحديث: "يا علي ليلة أسري بي رأيت نساء من أمتي في عذاب شديد" مكذوب، وحديث: يا علي لا تجلس بين النيام ولا تتم بين الجالسين"، وكذلك حديث: "يا علي من صلى علي بعد غسل القدمين عند الوضوء"، وحديث: "يا علي عليك بقراءة سورة يس، ما قرأها جئع إلا شبع ولا عطشان إلا روي، ولا عريان إلا كساه الله، ولا عازب إلا تزوج، ولا خائف إلا أمنه الله، ولا مريض إلا برئ، ولا مسجون إلا خلاصه الله من سجنه، ولا مسافر على سفره، ولا قرئت على ميت إلا وخف الله عنه سكرات الموت و العذاب والعقاب" فهذه الوصايا هي التي يقصد المحدثون أنها موضوعة، ويكفي أن السيوطي وافق على وضعها، والله تعالى أعلم.

**7) القاعدة السابعة:** أجمعوا على أنه لا تقبل رواية الكافر ولا الفاسق ولا المبتدع الذي يدعو لبدعته إلا إذا كان الحديث متواترا "فاقطع بصدق خبر التواتر وسو بين مسلم وكافر" كما في "مراقي السعود" للشيخ سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم . قال محمد طاهر الجواني في كتابه "الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين" في مبحث العدالة: "اعتبر المتقدمون من نقاد الحديث العدالة أمرا مسلما لا يمكن تصور راو للحديث غير موصوف بها، فكانوا إذا تكلموا عن الراوي بينوا ما يتعلق بالضبط، وصناعة الحديث، وتعرضوا خاصة إلى ما يفدح في العدالة لا ما يثبتها لوضوح أسبابها، واختلاف ما قد يزيلها من القوادح، وأشار شعبة مؤسس علم الجرح والتعديل إليها، فقال في بيان من تترك روايتهم: "وإذا اتهم بالكذب" فالإتهام بالكذب ينافي العدالة، فلو سئل عن تقبل روايته لأجاب بأنه العدل، أو

الثقة، أو الصادق أو ما يفيد ذلك، وفي نفس السياق بين الإمام مالك رضي الله عنه الأوصاف التي ترد الرواية فذكر السفه، والكذب في أحاديث الناس، ودعوة صاحب الهوى إلى بدعته، فيفهم من قوله أن العدل هو السليم الاعتقاد والمستقيم السلوك، وعدد ابن المبارك خصال العدل فقال: "الحضور مع الجماعة، وعدم الشراب، وسلامة الدين، والعقل والصدق". قلت واشترط ابن معين: الصدق، وترك البدع، واجتناب الكبائر" قلت وباب البحث عن العدالة دخول الراوي الإسلام لإجماعهم على أن هذا العلم دين فيجب علينا أن نعرف عن نأخذ ديننا، قال محمد طاهر الجواني: "الإسلام وقال: هذا الشرط لم ينص عليه نقاد الحديث الأوائل لأن البدهة تقتضيه ولكنهم بحثوا الرواية عن المبتدعة" قلت وكيف تتسنى العدالة من دون إسلام؟ فشرط العدالة الإسلام، والصدق وترك المعاصي والاستقامة في الدين، قال ابن العاصم:

العدل من يجتنب الكبائر وما أبيع في العيان	و يتقي في الأغلب الصغائر يقدر في مروءة الإنسان
--	---

ومن أكبر الكبائر – كما في الحديث الصحيح – "الإشراك بالله والإضرار بالناس" وقال تعالى: {إن الشرك لظم عظيم} والآيات في الباب والأحاديث كثيرة، قلت وقد أبعدها الدكتور النجعة عند ما أنكر أن العلماء لم يتطرقوا لإسلام الراوي، فهذا العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم نقل عنهم اشتراط الإسلام حيث قال في طلعة الأنوار:

عدل الرواية وذاك مسلم وإن أبح من الصغائر كذاك لا يقبل إلا من ضبط بالضابطين اعتبرن فإن غلب	مكلف من الخسيس يسلم لم يقترف شيئاً من الكبائر من زابل الخطا كثيرا والغلط وفق فضايط وإلا يجتنب
--	--

وقال الشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول": "فاعلم أنه لا عدالة لفاسق، وقد حكي مسلم في صحيحه الإجماع على رد خبر الفاسق، فقال إنه غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، قال الجويني: والحنفية وإن أباحوا بقبول شهادة الفاسق فلم يوجبوا بقبول روايته فإن قال به قائل فإنه مسبوق بالإجماع، قال الرازي في المحصول: إذا أقدم على الفسق فإن علم كونه فسقا لم تقبل روايته بالإجماع، وإن لم يعلم كونه فسقا فإما أن يكون مظنونا أو مقطوعا فإن كان مظنونا قبلت روايته بالاتفاق، قال وإن كان مقطوعا به قبلت أيضا، لنا أن نظن أن صدقه راجح والعمل بهذا الظن واجب والمعرض المجمع عليه منتف". وقال الشوكاني:

"احتج الخصم بأن منصب الرواية لا يليق بالفاسق، أقصى ما في الباب أنه جهل فسقه لكن جهله بفسقه فسق آخر فإذا منع أحد الفسقين عن قبول الرواية فالفسقان أولى بذلك المنع، والجواب أنه إذا علم كونه فسقا دل إقدامه عليه على اجترائه على المعصية بخلافه إذا لم يعلم ذلك، ويجب عن هذا الجواب بأن إخلاله بأمور دينه إلى حد يجهل معه ما يوجب الفسق يدل أبلغ دلالة على اجترائه على دينه وتهاونه بما يجب عليه من معرفته" قلت والدليل على رد رواية الفاسق قوله جل وعلا: {يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} وأما فيما يخص برد وعدم قبول رواية الكافر، قال الشوكاني في كتابه: "إرشاد الفحول": "ومن شروط قبول الرواية الإسلام، فلا تقبل رواية الكافر من يهودي أو نصراني أو غيرهما إجماعاً، قال الرازي في المحصول: أجمعت الأمة على أنه لا تقبل روايته سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم، قال والمخالف من أهل القبلة إذا كفرناه كالمجسم وغيره هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب لا تقبل روايته وإلا قبلناها وهو قول أبي الحسن البصري. وقال القاضي أبو بكر والقاضي عبد الجبار: لا تقبل روايتهم، لنا أن المقتضى للعمل بها قائم ولا معارض، فوجب العمل بها ببيان أن المقتضى قائم أن اعتقاده لحرمة الكذب يزرجه عن الإقدام عليها، فيحصل ظن الصدق، فيجب العمل بها وبيان أنه لا معارض أنهم أجمعوا على أن الكافر الذي ليس من أهل القبلة لا تقبل روايته وذلك الكفر منتف ههنا، قال احتج المخالف بالنص والقياس، أما النص فقوله تعالى: {إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا} [الحجرات: 6] فأمر بالثبوت عند نبأ الفاسق، وهذا الكافر فاسق فوجب الثبوت عند خبره، وأما القياس فقد أجمعنا على أن الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة لا تقبل روايته فكذا هذا الكافر والجامع أن قبول الرواية تنفيذ لقوله على المسلمين، وهذا منصب شريف والكفر يقتضي الإذلال وبينهما منفاة...

**8/ القاعدة الثامنة :** إذا كان في السند ضعيف في العدالة وهو من رجال الشيخين وكان صدوقاً فقد اختلفوا في قبول حديثه ومثال ذلك عندنا: سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح رمى بالقدر: قال عنه أبو داود: سلام لقب واسمه سليمان: قال أحمد وابن معين وأحمد بن صالح وابن نمير: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: أحد الأثبات وثقه الأئمة وقال أبو داود كان يذهب إلى القدر واحتج به الجماعة ليس له في البخاري سوى حديثين أحدهما في الطب والآخر في الأدب قال عنه الكلاباذي: روى عنه موسى بن إسماعيل، وموسى بن

إبراهيم في الطب والأدب، وعند مسلم قال ابن منجويه الأصبهاني روى عن ثابت البناني في دلائل النبوة، روى عنه شيبان بن فروخ". ولا نريد أن نطيل هنا.

**9/ القاعدة التاسعة:** التحذير من تقليد جهابذة أهل الصناعة في أخطائهم التجريحية والتعليلية فكم من مرة سمعنا لم يفلح ابن سعد أو الأزدي أو العقيلي الخ... في تضعيفه وهنا نعطي مثالين: المثال الأول ذهول من الحافظ أبي الحسن علي بن القطان الفاسي حيث حكم بالجهالة على من هو مشهور كقوله عن صالح بن أبي عريب: لا يعرف حاله، ولا يعرف من روى عنه غير عبد الحميد بن جعفر في حين قال عنه ابن منده: مصري مشهور وتبعه الذهبي فقال: "قلت بلى، روى عنه حيوه بن شريح والليث وابن لهيعة وغيرهم وثقه ابن حبان" تطبيق ذلك جاء في الإرواء 150/3: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" أخرجه أبو داود والحاكم وابن منده في التوحيد وأحمد من طريق صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل مرفوعا به.

والمثال الثاني هو الألباني فقال عن ربيعة بن ناجذ قال في الخلاصة "روى عنه أبو صادق الأزدي فقط ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي في الميزان: لا يكاد يعرف، وقد وثقه ابن حبان والعجلي وهو تابعي وصح روايته الحافظ المقدسي بإخراج حديثه في المختارة" فهل هذا لوحده يكفي لتوثيق تابعي كبير لأنه يقل في عصره الكذب والتدليس والعيوب القادحة الأخرى أم لا؟ بل الأفضل أن يعتبر به فإنه لا يطمئن القلب لما انفرد به. والله جل وعلا أعلم.

**10) القاعدة العاشرة:** إذا كان في السند من هو مطعون في حفظه وهو من رجال أحد الصحيحين فقد اختلفوا في قبول حديثه إذا كان غير فاحش الخطأ مثل ذلك أبوبكر بن عياش: أخرج له البخاري، قال عنه محمد ناصر الدين الألباني في "إرواء الغليل: ( 60/6) قال " حديث " من صنع إليكم معروفا فكافنوه فإن لم تجدوا ما تكافنونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه " أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي والحاكم من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من استعان بالله فأعنيوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم .. " الحديث وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، قلت وهو كما قال: وقد رواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره، أخرجه الحاكم وقال: هذا إسناد صحيح، فقد صح عن الأعمش الإسنادان جميعا على شرط الشيخين، ونحن على أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون" قلت وأقره الذهبي أيضا، وكان



يكون ذلك كما قالوا، لو كان أبو بكر بن عياش حافظا ضابطا وليس كذلك، فقد قال الذهبي في الميزان: "صدوق وثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وهو صالح الحديث لكن ضعفه محمد بن عبد الله بن نمير، وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلط منه" وقال الحافظ في التقریب: "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، قلت ولذلك فالقلب لا يطمئن لما تفرد به من زيادة، بل القواعد العلمية تشهد أن روايته لهذا الحديث عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رواية شاذة، والله أعلم". قلت وحده الألباني واهم لأن الشيوخ إنما صححوا رواية أبي بكر بن عياش عن الكوفيين لأنه في غير بلده يغلط ويخلط والأعمش من العراق. وكذلك قال الألباني عن شهر بن حوشب معلقا على حديثه " **الحمي كير من جهنم، فما أصاب المؤمن منها كان حظه من النار**" قال: "رواه

أحمد والطحاوي في مشكل الآثار وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات وأبو بكر الشافعي في "الفوائد" وابن عساكر عن محمد بن مطرف عن أبي الحصين عن أبي صالح الأشعري عن أبي أمامة مرفوعا: قلت، وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير أبي الحصين وهو الفلسطيني، قال الذهبي: تفرد عنه أبو غسان محمد بن مطرف" ولذلك قال الحافظ ابن حجر "مجهول" فقول المنذري "رواه أحمد بإسناد لا بأس به" فمما لا يخفى ما فيه من التساهل وقد خالفه إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر فقال: عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة أنه عاد مريضا، فقال له، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله تبارك وتعالى يقول: هي ناري أسلطها على عبدي المؤمن في الدنيا، لتكون حظه من النار في الآخرة**"

وإسناده صحيح. ومما يشهد للحديث ما روى عصمة بن سالم الهنائي: أخبرنا أشعث بن جابر عن شهر بن حوشب عن أبي ریحانة مرفوعا بلفظ "وهي نصيب المؤمن من النار" والباقي مثله رواه البخاري في الأدب المفرد والطحاوي وابن أبي الدنيا في المرض وابن عساكر في التاريخ: قلت وهذا إسناد حسن في الشواهد، رجاله صدوقون على ضعف في شهر بن حوشب من قبل حفظه، ومن طريقه أخرجه الطبراني أيضا كما في "الترغيب" و"المجمع" إلا أنه قال معلقا على حديث: "ينشأ نشء يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج فرق قطع حتى يخرج في أعراضهم الدجال".

ضعيف فهذا تناقض سافر لأن العلة فيهما واحدة. ولأن متن الحديث الأخير صحيح مشهور.

ومثال ذلك أيضا حديث أبي بن عباس، قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس يقال له اللحييف" قال أبو عبد الله:

وقال بعضهم: اللخيف" قال الدارقطني: وأبي ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي" ورد عليه ابن حجر في "هدى الساري مقدمة فتح الباري قائلا: "له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم، كما قدمناه في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن عباس، وروى له الترمذي وابن ماجه" وتعقب مقبل الوادعي ابن حجر في تحقيقه لكتاب "التتبع والالتزامات للدارقطني قائلا: "عبد المهيم لا يصلح للمتابعات وقد قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمته: "قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفا لتفرد أبي بن عباس وليس هو ممن يحتمل تفرده، وأما متابعة عبد المهيم فإنها لا تنفع، وقال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال السخاوي في فتح المغيبي: ج 1/ ص 231: والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به، ومن المراتب الأربع: ليس بثقة كما قال الناظم:

وليس بالثقة ثم ردا \*\*\* حديثه كذا ضعيف جدا

وقال السخاوي أيضا بعد كلام له: لكن قال البخاري: كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه.

**11) القاعدة الحادية عشرة** : ينبغي التمييز بين المجرح من غير رجال الصحيحين: هل التجريح في عدالته أم في حفظه: ومثال ذلك الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي روى عن مرة الهمداني وأبي حازم الأشجعي وعنه أبان بن إسحاق الأسدي الهمداني قال عنه في تهذيب التهذيب قال ابن حبان أحسبه ابن أخي قيس بن أبي حازم يروي عن مرة والكوفيين، وعنه يعلى بن عبيد وأهل الكوفة، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات وهو الذي روى عن مرة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم "استحيوا من الله حق الحياء". وقال العقيلي في حديثه وهم ويرفع الموقوف".

ومثال حديثه: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا به " لا يكسب عبد مالا حراما، فيتصدق به فيقبل منه، ولا ينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله تعالى لا يمحو بالسيئ السيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث" أخرجه يوسف القرضاوي في "الحلال والحرام" وتعقبه الألباني نضر الله وجهه وإيانا قائلا: "ضعيف أخرجه أحمد وابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق الصباح بن محمد عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود به وأخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق الإمام أحمد وقال "لم يروه عن مرة إلا الصباح" قلت: وهو ضعيف كما قال الحافظ في التقريب

وقال أفرط فيه ابن حبان وقال الذهبي في الضعفاء: قال ابن حبان: يروى الموضوعات" ومن الغريب أن الذهبي صحح هذا الإسناد تبعاً للحاكم، وقد روى طرق هذا الحديث الأول الذي عند أحمد، والذي هنا طرفه الآخر فراجع إن شئت في الأحاديث الضعيفة ( 2822) وقد وجدت له طريقاً آخر، يرويه جبان بن علي عن حصين بن مذعور عن قريش التميمي عن عبد الله به نحوه أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير" (1/83/3)

12 القاعدة الثانية عشرة : كيف نتعامل مع من كان محله الصدق والضيظ إلا أنه خرف أو اختلط؟ مثال ذلك: القاضي أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر: أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، قال روح بن الصلاح: لقي ابن لهيعة اثنين وسبعين تابعياً، وقال البخاري عن الحميدي: كان يحي بن سعيد لا يراه شيئاً، وقال أحمد بن حنبل: كتب عن المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وكان بعد يحدث بها عن عمرو بن شعيب، وقال: محمد بن المثني: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه قط، وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي يقول: لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه.. الخ.. يعني ابن وهب والمقرئ.

علق على حديثه الألباني معقبا على حديث " من أسلم من أهل الكتاب فله أجره مرتين، وله مثل الذي لنا وعليه مثل الذي علينا، ومن أسلم من أهل المشركين فله أجره، وله مثل الذي لنا، وعليه مثل الذي علينا" قال رواه الروياني في مسنده (1/220/30) نا أحمد نا عمي نا ابن لهيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال: "كنت تحت راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، فقال قولاً حسناً فقال فيما قال: فذكره، قلت: وهذا سند حسن: القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي صاحب أبي أمامة وهو صدوق، وسليمان بن عبد الرحمن هو أبو عمر الخراساني الدمشقي وهو ثقة، وابن لهيعة هو عبد الله المصري وهو سيئ الحفظ إلا ما رواه العبادلة عنه: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن المبارك، وهذا من رواية الأول منهم، فإن عم أحمد في هذا السند هو عبد الله بن وهب وهو أشهر من أن يذكر وأما أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري الملقب بحشل وهو صدوق تغير بأخيه كما في التقريب واحتج به مسلم، فحديثه حسن إذا لم يخالف وقد أخرجه أحمد: ثنا يحي بن إسحاق السيلجيني ثنا ابن لهيعة به إلا أنه قال: "يوم الفتح" بدل حجة الوداع" والأول أصح.

قلت في هذا الحديث علتان قادحتان سكت عليهما الألباني أوخفتا عليه فشان ذلك تصحيحه فأما العلة الأولى فهي عنعنة ابن لهيعة وهو مدلس ذكره الحافظ ابن

حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين وهي مرتبة يخرج فيها من كان ضعيفا ولا يدلّس إلا عن الضعفاء وسنبين ذلك أكثر في تعليقنا على الحديث التالي، وأما العلة الثانية فهي اختلاط بحشل الذي أشار إليه، قال عنه ابن الكيال في كتابه "الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات": "أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي- أبو عبيد الله المصري عن عمه عبد الله بن وهب، والإمام الشافعي وغيرهما وعنه مسلم وإبراهيم بن عبد الله الأصبهاني، وابن خزيمة وأبو بكر بن زياد أطلق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وعبد الملك بن شعيب بن الليث- القول بتوثيقه، عن عبد الملك بن شعيب بن الليث قال: كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءنا الخبر أنه رجع عن التخليط، قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك، فقال كان صدوقا وقال أبو حاتم: خلط ثم رجع، وقيل لأبي زرعة: إنه رجع عن تلك الأحاديث فقال: إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ المنزلة التي كان قبل" وذكر الحاكم أنه اختلط بعد 250 بعد خروج مسلم من مصر وقال عنه الحافظ عبد الله بن عثمان بن جبلة أبو عبد الله المروزي الملقب عبدان "مستقيم الأمر في أيامنا" فيستننتج مما تقدم صحة رواية مسلم وكذلك أبي حاتم وعبدان وأما غيرهم فحديثه لا يقبل إلا مع المتابعة وهو صالح للاعتبار، وهذا لو لم يعنعن الحديث ابن لهيعة، فرواية بحشل للحديث يجعله من بيت القصيد عند الألباني حديث "من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" غفر الله لنا وله كل زلة ونضر الله وجهنا وإياه يوم القيامة آمين يا رب العالمين.

وعنه حديث " لا يحل للخليفة إلا قصعتان: قصعة يأكلها هو وأهله، وقصعة يطعمها" قال: "رواه ابن أبي الدنيا في الورع ( 168/2 ) ثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي قال نا عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الله بن زهير العافقي قال: دخلنا على علي بن أبي طالب يوم أضحى فقدم إلينا خزيرة، فقلنا: يا أمير المؤمنين لو قدمت إلينا من هذا البط والوز، والخير كثير، قال يا ابن زهير إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ورواه أحمد وعنه ابن عساكر من طريقين آخرين عن ابن لهيعة، ورواه ابن عساكر من طريق حرملة عن ابن وهب به موقوفا على علي، قلت هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة إنما يخشى من سوء حفظه إذا لم يكن الحديث من رواية أحد العبادلة عنه كما صرح بذلك بعض الأئمة المتقدمين، وهذه كما ترى- من رواية عبد الله بن وهب عنه، والحديث قال الهيثمي في مجمع الزوائد" رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف" وأقول: والصواب فيه أنه ضعيف الحديث في غير رواية العبادلة عنه صحيح الحديث من رواية أحدهم عنه كما سبق، وقال الحافظ في التقریب " صدوق " خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن

وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون " قلت قد يغتر مقلدة الألباني بدندنته هذه وتعديل ابن لهيعة من طريق رواية العبادلة الثلاثة وتصحيحها حتى وإن عنعن فما هي حقيقة أمره فقد ترجم له الحافظ ابن حجر في كتابه "إسعاف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس".

قال عنه في المرتبة الخامسة: " عبد الله بن لهيعة الحضرمي، قاضي مصر اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحا ولكنه يدلس عن الضعفاء" فإذا علمت ذلك وعرفت أن ابن حبان البستي معروف بالتسامح فاعلم أنه قال محققا كتاب ابن حجر: د. عبد الغفار سليمان البنداري والأستاذ محمد أحمد عبد العزيز نقلا عن جهايزة صنعة التعديل والتجريح ما يلي "ضعفه ابن معين وقال: لا يحتج به، وكذا ضعفه يحيى بن سعيد وابن مهدي إلا في سماع المبارك {قلت بل في سماع عبد الله بن المبارك} احترقت كتبه ومنزله سنة سبعين ومائة، ووقع من أعلى حماره فأفلج وسقط وكان بداية علته، كتب ابن لهيعة عن المثني ابن الصلاح عن عمرو بن شعيب فكان يحدث بها عن عمرو نفسه، ضعفه ابن معين قبل وبعد احتراق كتبه، غير أن الفلاس خالفه فقال: من كتب عنه قبل احتراقها مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه صحيح، إلا أن أبا زرعة قال: سماع الأوائل منه والأواخر سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتابعان أصوله وليس ممن يحتج به ضعفه النسائي، قال ابن وهب كان صادقا" هكذا يتبين للقارئ المنصف الذي لا يبحث إلا عن الحق في الرواية أن لابن لهيعة العيوب التالية:

- 1) أنه كان يدلس عن الضعفاء قبل اختلاطه، وبالتالي لا تقبل عنعنته وهذا مجمع عليه من قبل أهل التعديل والتجريح في حق أهل المرتبة الخامسة وهو منهم وقد عنعنه في الحديثين.
- 2) أن محله الصدق قبل اختلاطه رغم تضعيف يحيى بن معين له وهو متشدد في حكمه على الرجال ووافق أبو زرعة وهو المعتدل إلا في عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب. وعبد الله المقرئ عند غيره.
- 3) أنه لا تقبل روايته بعد الاختلاط مطلقا لما فيها من المناكير.
- 4) أنه كان يحدث من كتبه فاحترقت وأفلج واختلط، وانطلاقا مما تقدم يكون الصواب أقرب من الحافظ الهيثمي شيخ ابن حجر لا من الألباني الذي قد يغتر بكلامه هذا الكثير خاصة وأنه قلد الهيثمي هذا في تحسينه لحديث لم يروه أحد العبادلة الثلاثة كما في "إرواء الغليل (267/5) وقد وقع شعيب الأرئوط في نفس الخطأ في تحقيقه لكتاب ابن رجب "جامع العلوم والحكم" في تعليق على حديث: قال وروى ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أخبره عن عبد الرحمن بن معاوية أن

رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ما يحل لي مما يحرم علي؟ وردد عليه ثلاث مرات، كذلك يسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: "أين السائل؟" فقال: أنا ذا يا رسول الله، فقال بأصابعه "ما أنكر قلبك فدعه" خرج أبو القاسم البغوي في معجمه" وقال: لا أدري عبد الرحمن بن معاوية سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أم لا؟ ولا أعلم غير له هذا الحديث" قلت هو عبد الرحمن بن معاوية بن خديج جاء منسوبا في كتاب "الزهد" لابن المبارك، وعبد الرحمن هذا تابعي مشهور، فحديثه مرسل" فقال شعيب الأرنؤوط "رواية عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة قبل الاختلاط فهو مرسل صحيح" فلم ينتبه شعيب الأرنؤوط كالألباني إلى أن ابن لهيعة عنن الإسناد وهو مدلس من المرتبة الخامسة لا تقبل عنعنته حتى فيما رواه عنه عبد الله بن المبارك وابن وهب وعبد الله المقرئ.

**13) القاعدة الثالثة عشرة :** كيف نتعامل مع من كان محل الصدق والضبط إلا في شيخ أو شيخين مثال ذلك: سليمان بن كثير العبدي البصري أخرجت له الجماعة: قال عنه النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري وفي غيره أثبت، وقال ابن عدي: لم أسمع أحدا قال في روايته عن غير الزهري وله عن الزهري أحاديث صالحة ولا بأس به، قال ابن حجر روى له البخاري من حديثه عن حصين وعلق له عن الزهري متابعة.

**تطبيق هذه القاعدة:** ومثال ذلك أيضا سلام بن أبي مطيع، وأبو سعيد، الخزاعي، مولاهم البصري، قال عنه ابن حجر: ثقة، صاحب سنة في روايته عن قتادة ضعف، أخرج له البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم، في روايته عن قتادة ضعف، قال عنه أحمد وتلميذه أبو داود: ثقة، قال ابن عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة ولم أر أحدا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وقال ابن حبان: كان سيئ الحفظ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم: نسبه إلى الغفلة وسوء الحفظ قال ابن حجر: له في البخاري حديثان توبع عليهما" نقل ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي عن ابن المديني قال: "وروى حميد عن ثابت شيئا، وأما جعفر - يعني ابن سليمان - فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم: " ليسأل أحدكم ربه حتى يسأله شسع نعله والملح" قلت والحديث رواه الترمذي مرسلا في سننه كتاب الدعوات. وقال: "ومعمر في منصور كأنه ليس بالقوي، فإن معمرا روى عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا سجد جافي" ورواه سفيان عن منصور عن إبراهيم مرسلا، والصحيح عند أحمد وابن معين قول سفيان في هذا، وحديث معمر عندهما خطأ".

**14/ القاعدة الرابعة عشرة :** كيف نتعامل مع من كان محله الصدق والضبط إلا في غير أهله، مثال ذلك حديث إسماعيل بن عياش وقد نبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي إلى أنه لا يشترط في تصحيح حديثه أن يكون جميع الإسناد حمصيين أو شاميين وإنما يكفي أن يكون من يروي عنه شاميا فقط فقد تعقب الحافظ عبد الحق الإشبيلي عندما ضعف حديثه في "الأحكام" فرد عليه قائلا في كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام": "قال الدارقطني: أخبرنا الحسين بن الحسن الصابوني الأنطاكي قاضي الثغور، أخبرنا محمد بن الحكم الرملي، أخبرنا محمد بن عبد العزيز الرملي، أخبرنا إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده عمدا، فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة، ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة " ضعف هذا الحديث الحافظ عبد الحق لزعمه أن الإسناد حجازي فرد عليه الحافظ ابن القطان الفاسي قائلا: "فما في هؤلاء من يخفى أمره، وحتى لو كانوا كلهم غير شاميين، وشيخ إسماعيل بن عياش شاميا، كفى ذلك في المقصود، وعد به الحديث من صحيح حديثه، فإنه إنما يراعى فيه أشياخه فقط، لأنه كان يهيم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل فلم يكن بهم، كما هو أهل بلده، فإذا لا يلتفت إلى كون الإسناد حجازيا، إذا كان شيخه شاميا على هذا يتفسر مقصودهم، وعمرو بن شعيب مكي كان يحج إلى الطائف لضيعة له وهو الذي غلط أبا محمد".

ومثال ذلك أبو بكر بن عياش الإمام المقرئ معدود في الكوفيين وفي موالي واصل بن الأحذب الأسدي وهو الحنات المقرئ، أخو الحسن بن عياش، واسمه محمد، وقيل عبد الله، وقيل شعبة وهو الذي اختاره الشاطبي، والصحيح أن اسمه كنيته وهو الذي اختاره ابن حجر، قال الإمام أحمد بن حنبل: صدوق، ووصفه مرة بالثقة وقال: ربما غلط، وقد ذكر الزيلعي في "الهداية تخريج أحاديث البداية" عنه عن حصين عن مجاهد قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبير الأولى من الصلاة" ثم بعد ذلك ذكر عن البيهقي أنه أسند عن البخاري أنه قال: أبو بكر بن عياش اختلط بأخرة" قلت لعله يقصد أنه اختلط في روايته عن غير الكوفيين وكان يعيش أخرة في الحجاز فكان يخلط إذا روى هناك، والله أعلم. وقال عنه ابن حجر في "تقريب التهذيب": "الكوفي المقرئ الحنات، مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح من السادسة"

وقال ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي": "فمنهم [يعني من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض] معمر بن راشد: حديثه بالبصرة فيه اضطراب

كثير، وحديثه باليمن جيد، قال أحمد في رواية الأثرم: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطاً بالبصرة" وقال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه" فمما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلًا، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب المرسل، ومنه حديث: "إنما الناس كابل مائة" الحديث رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعًا، ورواه بالبصرة مرة كذلك، ومرة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة .." الحديث قال أحمد: معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن فجعله منقطعًا. ومنهم عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال أحمد في رواية الأثرم: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفیان مضطرب جدا، روى عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح" وذكر لأحمد حديث عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قال: "أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم وثيقة لحم وهو محرم فلم يأكله" فجعل أحمد ينكره إنكارًا شديدًا، وقال: "هذا سماع مكة".

### 15/ القاعدة الخامسة عشرة : كيف نتعامل مع من كان محل الصدق والضبط إذا

حدث من كتبه ويخطئ إذا حدث من غيرها، مثال ذلك: كثيرا ما يقدم حذاق أهل الصنعة أبا عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة، قاضي مصر كمثل إلا أننا قدمناه مثلا على المختلط فنقدم مكانه هنا: الوضاح أبو عوانه مولى أبي خالد يزيد بن عطاء بن عبد الرحمن أخرج له البخاري في بدء الوحي: اشتهر بالوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزار: قال عنه العجلي: بصري ثقة، وقال ابن خراش: صدوق، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، ثبت، حجة فيما حدث من كتابه أخرج له البخاري في بدء الوحي قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال حدثنا أبو عوانه، قال حدثنا موسى بن أبي عائشة قال حدثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: لا تحرك به لسانك لتعجل به { قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة وكان مما يحرك شفثيه، فقال ابن عباس فأنا أحركهما لكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفثيه فأنزل الله تعالى: { لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه } قال جمعه له في صدره وتقرؤه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، قال فاستمع له وأنصت، إن علينا بيانه ثم إن علينا أن تقرأه فكان رسول الله



صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صلى الله عليه وسلم كما قرأه".

وقال ابن رجب الحنبلي في كتابه شرح علل الترمذي: ومنهم [يعني من هو ثقة إذا حدث من كتابه] علي بن مسهر، أحد الثقات المشهورين، قال أحمد في رواية الأثرم: "كان ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه" وأنكر عليه حديث عن هشام عن أبيه عن عائشة: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع المؤذن قال: وأنا " وقال: "إنما هو من هشام عن أبيه مرسل" وعلي بن مسهر له مفاريد، ومنها في حديث: "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليرقه" وقد خرجه مسلم.

ومنهم عبد الرزاق بن همام: لما كان بصيرا ويحدث من كتابه كان حديثه جيدا فلما حدث من حفظه خلط، قال أحمد في رواية الأثرم في حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عمر ثوبا جديدا" فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب" الحديث رواه الترمذي في كتاب اللباس، وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثا واحدا إلا من كتابه كله" قال ابن رجب: ومما أنكر على عبد الرزاق حديثه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، مرفوعا: "الخيال معقود في نواصيها الخير" أنكره أحمد ومحمد بن يحيى، وقال: لم يكن في أصل عبد الرزاق، وذكر الدارقطني الصواب إرساله" قلت وقد توبع وله شواهد كثيرة فقد خرجته في كتابي "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر، وإنما عابوا الإسناد وليس المتن، قلت ومثل ذلك الدراوردي عبد العزيز بن محمد، أحد علماء المدينة وثقاتهم، قال الأثرم: قال أبو عبد الله: "الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء" أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: "ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه، وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه" قال: ويقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء " ليس له أصل في كتابه، وقال ابن معين: في حديثه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " تقتل عمارة الفنة الباغية" إنه لم يكن في كتابه أصلا" قلت والحديث صحيح مشهور وإنما استنكر ابن معين الإسناد.

وكمثال أخير: إبراهيم بن سعد الزهري: أحد العيان الثقات المتفق على تخريج حديثهم، قال أحمد: "كان يحدث من حفظه فيخطئ، وفي كتابه الصواب" وقد تكلم فيه يحيى القطان، روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه، منها: روى عن أبيه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الأئمة من قریش " وسئل أحمد عنه، فقال: "ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل" قلت ومتمن الحديث

خرجه السيوطي في كتابه "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" وإنما أنكر الإمام أحمد السند.

**16/ القاعدة السادسة عشرة :** هل رواية العدل تقوي المجهول؟ تقدم أن الإمام الذهبي قال في موقظته بأن من روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى أن ذلك يقوي من حاله في حين بينا أن أبا زرعة الرازي قال قبله "إذا كان معروفا لا تقويه رواية الثقة عنه وإذا كان مجهولا لا تنفعه رواية الثقة" وتبعه الحافظ ابن القطان الفاسي فردها مطلقا سواء روى عنه البخاري ومسلم إلا أن أبا حاتم الرازي يعد سلفا للذهبي فقد نقل عنه ابنه في مقدمة الجرح والتعديل حيث قال: حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا تنفعه رواية الثقة عنه" (مثال ذلك: 1) أبو عبد الله الشامي: قال الألباني معلقا على حديث "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق حتى يأتي أمر الله" فقال أخرجه أبو داود الطيالسي (ص 94 رقم 689) ثنا شعبة عن أبي عبد الله الشامي قال: سمعت معاوية يخطب وهو يقول: يا أهل الشام، ثنا الأنصاري- يعني زيد بن الأرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره، وإني أراكم وهم يا أهل الشام" والحديث في المجمع ( 257/7): رواه أحمد والبخاري والطبراني، وأبو عبد الله الشامي ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه أحد، وبقيّة رجاله رجال الصحيح": قلت: هو في المسند ( 369/4) من طريق الطيالسي وأبو عبد الله الشامي من التراجم التي يقف عليها الحافظ، فقد قال العجلي: "أبو عبد الله الشامي عن معاوية وعنه شعبة، كذا ذكره الهيثمي، ولم أر له في أصل المسند ذكرا، ولا أورده الحسيني". وفي الميزان: "أبو عبد الله الشامي عن تميم الداري وعنه ضرار بن عمر المظني: لا يعرف" قلت وهو من هذه الطبقة، فلعله هو الذي روى عنه شعبة، فيكون له راويان، وقد قيل: إن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقد روى عن معاوية أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأحمد وللحديث طرق أخرى. قلت بل الحديث متواتر بينا تواتره في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر".

إلا أن الألباني غفر الله لنا وله كل زلة- علق على حديث " الجماعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض" فذكر شاهدا له من حديث تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الجماعة واجبة إلا على امرأة، أو صبي، أو مريض، أو عبد، أو مسافر" أخرجه العجلي والطبراني والبيهقي وابن النجار عن محمد بن طلحة عن الحكم بن عمرو بن ضرار بن عمرو عن أبي عبد الله الشامي عنه، فقال: أبو عبد الله الشامي ضعفه الأزدي" قلت

فتناقضه هنا رحمه الله وإيانا ناجم عن تقليده لأبي الحسن علي بن القطان الفاسي في حكمه بتضعيف هذا الحديث بسبب جهالة أبي عبد الله الشامي، فحكمه الأول أقرب إلى الصواب بل هو الحق بذاته لأنه مستور روى عنه شعبة وحديثه جاء شاهدا يعضده الحديث الذي ذكر قبله.

## 17/ القاعدة السابعة عشرة : كيف نتعامل مع مجهول الحال وهو المستور؟ قال

الإمام الذهبي في "الموقظة في علم مصطلح الحديث" وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان محله الصدق، فلان شيخ، وفلان مستور، وفلان روى عنه شعبة، أو مالك أو يحيى و أمثال ذلك، كفلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة المتفق عليها، لكن كثيرا ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه" قلت لكننا نجد الحافظ ابن القطان الفاسي يرد حديثا في كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام" بعلة وجود عبد الرحمن بن عمرو السلمي في سنده قائلا: "ترجم البخاري وابن أبي حاتم باسمه، فأما ابن أبي حاتم فلم يقل فيه شيئا، وأما البخاري فإنه ذكر روايته عن العرياض بن سارية، ورواية خالد بن معدان عنه، وضمرة بن حبيب وعبد الأعلى بن هلال ولم يزد فالرجل مجهول". ومثال ذلك أيضا موسى بن جببير فقد أخرج له الألباني في "الضعيفة" ( 204/1 ) معلقا على حديث "إن آدم صلى الله عليه وسلم لما أهبطه الله تعالى إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك؟ قال إني أعلم ما لا تعلمون" قالوا: ربنا نحن أطوع لك من بني آدم، قال الله تعالى للملائكة: هلموا ملكين من الملائكة، حتى يهبط بهما الأرض، فننظر كيف يعملان؟ قالوا: ربنا هاروت وماروت، فأهبطا إلى الأرض، ومثلت لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر فجاءتهما فسألها نفسها، فقالت: لا والله حتى تتكلما بهذه الكلمة من الإشرار فقالا: والله، لا نشرك بالله، فذهبت عنهما ثم رجعت بصبي تحمله فسألها نفسها قالت لا، والله حتى تقتلا هذا الصبي، فقالا: لا والله لا نقتله أبدا، فذهبت ثم رجعت بقدر خمر، فسألها نفسها، قالت لا والله حتى تشربا هذا الخمر، فشربا فسكرا فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله ما تركتما شيئا مما أبيتما علي إلا قد فعلتماه حين سكرتما، فخيرنا بين عذاب الدنيا والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا" قال محمد ناصر الدين الألباني في ضعيفته: باطل مرفوعا، أخرجه أحمد وعبد بن حميد في المنتخب وابن أبي الدنيا في "العقوبات" وابن السني في عمل "اليوم والليلة" من طريق زهير بن محمد عن موسى بن جببير عن نافع مولى ابن نافع عن عبد الله بن عمر أنه سمع نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره، ومن هذا

الوجه رواه ابن حبان في صحيحه كما في تفسير الحافظ ابن كثير ( 254/1 ) وقال: "وهذا الحديث غريب من هذا الوجه ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جبير هذا هو الأنصاري.. ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يحرك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تفرد به عن نافع وذكره ابن حبان في الثقات ولكنه قال "وكان يخطئ ويخالف" قلت وقد اغتر به الهيثمي فقال في المجمع ( 214/6 ) بعد ما أورده في كتابه ساكتاً عليه كما هو غالب عادته لما جاز الاعتماد عليه لما عرف عنه من التساهل في التوثيق فكيف وقد وصفه بقوله "يخطئ ويخالف" وليت شعري من كان هذا وصفه فكيف يكون ثقة ويخرج حديثه في التصحيح؟ قلت: ولذلك قال الحافظ ابن حجر في موسى هذا إنه مستور ثم إن الراوي عنه زهير بن محمد وإن كان من رجال الصحيحين ففي حفظه كلام كثير ضعفه من أجله جماعة وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط" قلت: ومن أين أن نعلم إذا كان حدث بهذا الحديث من كتابه أو من حفظه؟ ففي هذه الحالة يتوقف عن قبول حديثه، هذا إن سلم من شيخه المستور، وقد تابعه مستور مثله، أخرج ابن منده- كما في ابن كثير- من طريق سعيد بن سلمة- حدثنا موسى بن سرجين عن نافع به قوله "قلت وقد تقدم الكلام على هذا الحديث".

**18/ القاعدة الثامنة عشرة** : إذا كان الرجل مختلفاً فيه ولم يكن الاختلاف في عدالته ولم يكن فاحش الخطأ وهو من رجال الصحيحين أو من رجال أحدهما، فما هو حال حديثه؟ مثال ذلك عندنا سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر وأمثاله فقد قال عنه الألباني في صحيحته ( 514/1 ) وله شاهد من حديث ابن عمرو بلفظ "خياركم لنسائهم" أخرج ابن ماجه عن أبي خالد عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عنه، قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولهذا قال البوصيري في الزوائد "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، قلت وهو عندي معلول بالمخالفة والوهم من قبل أبي خالد واسمه سليمان بن حيان الأحمر، وهو وإن كان ثقة محتجاً به في الصحيحين فإن في حفظه ضعفاً كما يتبين لمن راجع أقوال الأئمة فيه من التهذيب وقد لخصها الحافظ كعادته في التقريب فقال: "صدوق يخطئ" وخالفه جماعة من الثقات فرووه عن الأعمش بلفظ "خياركم أحاسنكم أخلاقاً" ووافقه عليه أبو خالد نفسه في رواية عنه" إلا أنه قال عنه في الإرواء ( 121/2 ) معلقاً على حديث أبي هريرة عن أبي صالح عنه: "وإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا" رواه أبو داود والنسائي وابن أبي شيبه وعنه ابن ماجه وكذا أحمد في المسند وابنه عبد الله في زوائد والدارقطني من طريق أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عنه وقال أبو

داود: "وهذه الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا، ليست بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالد فرد عليه قائلا: "قلت وهو سليمان بن حيان وهو ثقة احتج به الشيخان، ولم يتفرد بها بل تابعه محمد بن سعيد الأنصاري وهو ثقة كما قال ابن معين وغيره". ومثال حديث عمرو بن مرزوق من رجال البخاري حديث أخرجه الألباني في الإرواء (172/2) معلقا على حديث القنوت "اللهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت"

رواه أحمد وابن نصر وابن الجارود في الكبير، قلت: حديث شعبة الذي أشار إليه الحافظ أخرجه أحمد والدارمي باللفظ الذي ذكره، لكن أخرجه الطبراني في الكبير (1/130/1) بلفظ: "علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول في الوتر: "اللهم اهدني..". وإسناده هكذا: "حدثنا محمد بن محمد التمار نا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن بريد بن أبي مريم به..". قلت وهذا إسناد صحيح عندي، فإن عمرو بن مرزوق هو أبو عثمان الباهلي وهو ثقة احتج به البخاري، والتمار هو صاحب أبي الوليد الطيالسي كما في الشذرات" لكنه قال عنه في الصحيحة (374/1) معلقا على حديث "كان اسم زينب برة {فقيل: تزكي نفسها} فسامها النبي صلى الله عليه وسلم زينب) أخرجه (خ م مي حب)..ورواه البخاري في الأدب المفرد حدثنا عمرو بن مرزوق قال: حدثنا شعبة به، بلفظ "كان اسم ميمونه برة فسامها النبي صلى الله عليه وسلم ميمونه" قلت وهو بهذا اللفظ شاذ لمخالفة ابن مرزوق لرواية الجماعة لا سيما وهو ذو أو هام كما في التقريب وقد تابعه الطيالسي ولكن على الشك فقال وكرواية سماك بن حرب من رجال مسلم فقد علق الألباني على حديثه في صحيحته ( 549/4) معلقا على حديث 1917: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه سبحانه أو ظلمة أو هبوة، فأحكموا العدة لا تستقبلوا الشهر استقبالا، ولا تصلوا رمضان بيوم من شعبان " قال: "رواه أبو عبيد في غريب الحديث حدثنا بن أبي عدي عن حاتم بن أبي صغيرة عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم به، قلت : وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات كلهم رجال مسلم، وفي سماك كلام يسير. والحديث أخرجه النسائي قال: أخبرنا قتيبة قال: حدثنا ابن أبي عدي به دون قوله: "أو هبوه، وكذلك أحمد من طريق إسماعيل ( بن أبي علية) أخبرنا حاتم بن أبي صغيرة به من طريق زائدة عن سماك به نحوه وكذا أخرجه البيهقي، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس، وشواهد خرجتها في الإرواء". إلا أنه ضعف حديثه في الضعيفة ( 191/3) قائلا: "على كل ميسم من الإنسان صلاة، فقال رجل من القوم: هذا شديد ومن يطيق هذا؟ قال: أمر بالمعروف ونهي عن المنكر صلاة،

وإن حملا عن الضعيف صلاة، وإن كل خطوة يخطوها أحدكم إلى صلاة صلاة" قال: "ضعيف أخرجه أبو يعلى في مسنده وابن خزيمة في صحيحه وأبو الحسن محمد بن محمد البزاز البغدادي في "جزء من حديثه" وابن مردويه في "ثلاثة مجالس من الأمالي" من طرق عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: وهذا إسناد ضعيف، لأن سماكا وإن كان من رجال مسلم ففيه ضعف من قبل حفظه، وخصوصا في روايته عن عكرمة قال الحافظ في التقریب "صدوق روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن" قلت والحديث أورده الهيثمي في المجمع ( 104/3 ) وصححه المنذري فتضعيف الألباني تشدد منه وتناقض لمعارضته ما سبق من حكم إذ سماك بن حرب في الحديثين هو هو والله أعلم .

**19/ القاعدة التاسعة عشرة :** إذا كان الرجل مختلفا فيه، ولم يكن الاختلاف في عدالته ولم يكن فاحش الخطأ، ولم يكن من رجال الشيخين، فما حال حديثه؟ مثل ذلك عندنا: محمد بن الأشعث: قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب": روى عن جده الأشعث، وأبيه محمد، وعدي بن حاتم، وكثير بن شهاب، روى عنه ابنه: عبد الرحمن، وعثمان، وأبو إسحاق الشيباني ذكره ابن حبان في "الثقات" تقدم حديثه في ابنه عبد الرحمن، قلت: وقال الهيثم بن عدي: كان ضرير البصر وكان يتنسك" قلت فارتفعت عنه جهالة العين يقينا وأما جهالة الحال فهل ترتفع بتوثيق ابن حبان والهيثم بن عدي لمن يراه تعديلا والله أعلم. تطبيق ذلك: قال عنه الألباني في "إرواء الغليل" ( 169/5 ) في تخريجه لحديث، قال الرابعة: عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن جده قال: "اشتري الأشعث رقيقا من رقيق المس من عبد الله بعشرين ألفا، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم، فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف، فقال عبد الله: فاختر رجلا يكون بيني وبينك: قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، فهو ما يقول رب السلعة، أو يتتاركان** " أخرج أبو داود والنسائي المرفوع منه فقط وابن الجارود والدارقطني والحاكم والبيهقي وقال: " هذا إسناد موصول وقد روي بوجه بأسانيد مراسيل إذا جمع بينهما صار الحديث بذلك قويا" قال شيخه الحاكم "صحيح الإسناد ووافقه الذهبي" قلت: أما أن الحديث قوى بمجموع طرقه، فذلك مما لا يرتاب فيه الباحث، وأما أن إسناده هذا حسن أو صحيح، ففيه نظر، فقد أعله ابن القطان بالجهالة في عبد الرحمن وأبيه وجده كما نقله عنه الحافظ في التلخيص وضعفه ابن حزم في المحلى ( 467/8 ). لكنه قال عنه في صحيحته ( 313/2 ) عند حديث: **"إن اليهود قوم حسد وإنهم لا يحسدوننا على شيء كما يحسدوننا على السلام، وعلى أمين"** فقال الألباني غفر

الله لنا وله كل زلة معقبا على هذا الحديث:" وللحديث طريق أخرى، يرويه حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث عن عائشة قالت: بينما أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ استأذن رجل من اليهود فقال "السام عليك يا محمد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:"وعليك"... الحديث بتمامه نحوه وأتم منه إلا أنه لم يذكر الحسد على السلام، ولفظه " لا يحسدوننا على شيء كما يحسدوننا على يوم الجمعة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام أمين " وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم غير محمد بن الأشعث، وقد وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة وهو تابعي كبير". فما هو إذا حال هؤلاء الثلاثة:

عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث: الكندي الكوفي من رجال أبي داود والنسائي عن أبيه عن جده عن عبد الله بن مسعود حديث:" إذا اختلف البيعان والسلعة قائمة" وعنه أبو العميس هكذا وقع نسبه في سنن أبي داود وكذا ذكره ابن أبي حاتم وهو الصواب قيل إن الحجاج قتله بعد سنة 90".

قيس بن محمد بن الأشعث: قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" روى عن جده الأشعث، وأبيه محمد، وعدي بن حاتم، وكثير بن شهاب: روى عنه ابنه: عبد الرحمن وعثمان، وأبو إسحاق الشيباني، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال الهيثم بن عدي كان ضرير البصر وكان يتنسك" قلت فارتفعت جهالة العين عنه يقينا وكذلك جهالة الحال لمن يعتبر هذا تعديلا والله أعلم.

محمد بن الأشعث: قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "روى عن أبيه، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وعائشة، روى عنه: ابنه قيس، والشعبي، ومجاهد، والزهري، وغيرهم...} ذكره ابن حبان في "الثقات" وأما قول ابن القطان بجهالته فلأنه أشكل على ابن سعد الذي قال عن أمه: فروة بنت أبي قحافة أخت أبي بكر، وعلي ابن منده فذكر أنه ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى خليفة حيث قال: قتل سنة 7 مع مصعب بن الزبير أيام المختار" وكل ذلك وهم.

**(20) القاعدة العشرون :** كيف حال حديث مجهول العين إذا كان من رجال الصحيحين أو من رجال أحدهما؟ ومثال ذلك عندنا: طلحة بن يزيد أبو حمزة، مولى قرظة بن كعب الأنصاري الكوفي: من رجال البخاري ومسلم: قال عنه أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه: سمعت يحي بن معين يقول: لم يرو عنه غير عمرو بن مرة أخرج عنه البخاري في "مناقب أتباع الأنصار" عن عمرو بن مرة عنه، عن زيد بن أرقم، قالت الأنصار: "يا رسول الله لكل نبي أتباع". الحديث والحديث – كما في صحيح البخاري- هو: حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال سمعت أبا حمزة رجلا من الأنصار قالت الأنصار " إن لكل قوم أتباعا وإنا

قد أتبعناك، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم " قال عمرو فذكرته لابن أبي ليلى قال قد زعم ذلك زيد قال شعبة أظنه زيد بن أرقم.

وأخرج قبله البخاري حديث: حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو سمعت أبا حمزة عن زيد بن أرقم قالت الأنصار: لكل نبي أتباع وإنا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فدعا به فسميت ذلك إلى ابن أبي ليلى قال قد زعم ذلك زيد" قلت وهنا. نرى من الضروري تقديم حال أبي حمزة لأنه من الوجدان حيث قال عنه في "تهذيب التهذيب" "طلحة بن يزيد الأيلي، أبو حمزة الكوفي، مولى قرظة بن كعب الأنصاري أخرج له البخاري والأربعة روى عن: حذيفة بن اليمان، وقيل عن رجل عنه، وعن زيد بن أرقم، وعنه عمرو بن مرة، قال ابن معين: لم يرو غيره عنه، وذكره ابن حبان في "الثقات" قلت: قال النسائي لما أخرج حديثه عن رجل عن حذيفة في صلاة الليل: هذا الرجل يشبه أن يكون أصله، وطلحة هذا ثقة" وهكذا نجد النسائي المعروف بالتعنت وثق أبا حمزة هذا مع أنه لم يوثقه غير النسائي وهو أحد الرواة عنه، فهل رواية البخاري عنه هذه تعضد توثيق النسائي؟ هذا ما نذهب إليه هنا لأنه وثق أما لو كان بقي مجهول العين والحال معا فرواية البخاري لا تراها توثيقا لأن البخاري جرح من خرج عنه كما جرح من خرج عنه مسلم.

**(21) القاعدة الواحدة والعشرون :** ما هو حال مجهول الحال إذا كان من رجال الشيخين أو من رجال أحدهما؟ ومثال ذلك. سعيد بن النضر أبو عثمان البغدادي، ومثال ذلك أيضا الحكم بن عبد الله أبو النعمان الأنصاري: أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم: روى عن سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ويزيد بن زريع وحماد بن زيد، وأبي عوانة. روى عنه: أبو قدامة السرخسي، وأبو موسى، ومحمد بن المنهال الضريير، وعقبة بن مكرم، وأحمد بن محمد البرزي، ومحمد بن مالك العنبري، قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب: "قال البخاري: حديثه معروف كان يحفظ، وقال الخطيب: كان ثقة يوصف بالحفظ، وقال ابن حبان: كان حافظا ربما أخطأ هكذا قال في "الثقات" وزاد: روى عنه أهل الكوفة، وقال الذهبي: ثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله القيسي، وكان ثبتا في شعبة، عاجله الموت، سمعت عبد الله يثبته ويذكره بالضبط، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: كان يحفظ، وهو مجهول، وقال أبو الوليد الباجي في كتاب رجال البخاري: لا أعلم له في صحيح البخاري غير حديث {أبي} مسعود في الصدقة، وقال ابن عدي: له مناكير لا يتابعه عليها رجل، وكناه أبا مروان، ثم أخرج من طريق أبي برزة، ثنا أبو مروان الحكم بن عبد الله البصري البزار، ثنا سعيد عن قتادة، عن أنس رفعه



"من لقي أخاه المسلم بما يحب ليسره به سره الله يوم القيامة" قال: وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، ثم ذكر له حديثين عن شعبة غريبين "قلت وبتجريح ابن عدي ينتقض تعديل الذهلي خاصة وأنه بين ما رواه عن شعبة مما هو غريب وأما أبو الوليد الباجي فقد قال عنه: "أخرج البخاري في الزكاة عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد عنه عن شعبة بن الحجاج حديث أبي مسعود " لما نزلت آية الصدقة كنا نجامل" قال أبو حاتم هو مجهول".

ومثال مجهول الحال ممن تفرد به البخاري بالرواية عنه محمد بن يزيد الكوفي قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" روى عن: ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وشريك، وابن عيينة، وضمرة بن ربيعة، ويونس بن بكير، وحبان بن علي العنزي وغيرهم، وروى عنه: البخاري، وأبو كريب، ويعقوب بن سفيان، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم فذكره ابن حبان في "الثقات" وقال البخاري في "التاريخ" محمد بن يزيد الكوفي سمع الوليد بن مسلم وضمرة بن ربيعة" قال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه" قلت قال عنه أبو الوليد الباجي في كتابه "التعديل والتجريح" لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح": أخرج البخاري في فضائل أبو بكر، قال أبو حاتم: مجهول، روى عنه البخاري في مناقب أبي بكر، وقال عبيد الله بن واصل في كتاب الأدب له: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي قال: نا محمد بن يزيد البزار قال: نا يونس بن بكير بحديث" فذكره.

**22) القاعدة الثانية والعشرون:** حديث المضعف من رجال أحد الصحيحين:  
أ- ما هو حال حديث من أجمعوا على تضعيفه وهو من رجال البخاري؟ هذا النوع من الرجال لا يروي عنه البخاري إلا مقرونا أو تعليقا أو في المتابعات والاعتبار، فحديثه في غير صحيح البخاري لا يقبل واختلفوا هل يتابع على حديثه لأن مثله من غير رجال البخاري هالك واه مثال ذلك: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال: قال عنه الباجي في كتابه "التعديل والتجريح" أخرج البخاري عنه في الرقاق مقرونا بعمران بن ميسرة عن هشيم عن حصين، قال ابن عدي: إنما ذكره البخاري للاستشهاد فقال: كنت عند سعيد بن جبير، فقال حدثني ابن عباس، فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم "عرضت علي الأمم فأخذ النبي يمر معه الأمة" الحديث ليس له في الكتاب غيره، وقال النسائي هو متروك الحديث، وقال الدارقطني فيما أخبرنا به أبو ذر عنه: هو ضعيف الحديث، قال ابن الجنيذ سألت يحيى بن معين عنه، فقال: كذاب" قد أتيت به ببغداد في الحدائين فسمعتة يحدث بأحاديث كذب" زاد أبو عبد الله: فأردت أن أقول له: يا كذاب ففرقت من سفار الحدائين" انظر ترجمته كاملة في كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم

والبخاري " مع أنه تجاهله الكلاباذي فلم يعرج عليه ولم يخرج ترجمته في كتابه "رجال البخاري" لكن نجد ابن حجر في تهذيب التهذيب يؤكد أنه أخرج له البخاري وقال عن حاله: "روى عن هشيم، والحسن بن صالح، وشريك، والليث، وابن المبارك، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وجماعة. روى عنه: البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وأبو كريب، وابن واره، وإبراهيم الحربي، وأبو أمية الطرسوسي، وإسماعيل سمويه، والحسن بن علي بن عفان، وغيرهم قال ابن الجنيد عن ابن معين: كذاب أتيته ببغداد يحدث بأحاديث كذب، وقال الدوري عنه نحو ذلك وقال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن ماکولا: ضعفه، وقال الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها، وكان غير مرضي في الرواية قلت: وقال البزار: حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقال في موضع آخر: قد احتل حديثه مع شيعية شديدة فيه، وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير، ومن مناكيره حديثه عن شريك عن عون عن أبي نضرة عن أبي سعيد حديث "من توضع يوم الجمعة فبها ونعمت" .. وأورد له العقيلي حديثه عن قيس بن الربيع عن أبي المقدم، عن عدي بن ثابت عن أم قيس بنت محسن، قالت: دخلت على زينب بنت جحش فذكرت حديث: "أنهلك وفتنا الصالحون؟" الحديث قال العقيلي: إنما روى قيس، والثوري، وشريك عن أبي المقدم بهذا السند، عن أم قيس حديث **دم الحيض يصيب الثوب**، فأدخل أسيد حديثاً في حديث "وهكذا يتبين إجماعهم على تضعيفه ومن هذا التضعيف سرقة الحديث والإغراب ومخالفة الثقات، الخ..

**ب/ ما هو حال حديث من أجمعوا على تضعيفه إذا كان من رجال مسلم، أما حال حديثه فهو مثل حال من قبله من رجال البخاري وسنكتفي هنا بتقديم مثال ذلك:** محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي قال البخاري رأيتهم مجتمعين على تضعيفه وقد تقدمت ترجمته في النقطة العشرين من قواعد التعديل والتجريح مثال من حديثه: قال عنه النسائي: ضعيف بينما قال عنه ابن معين: ما أرى به بأساً، وقال العجلي: "كوفي لا بأس به صاحب قرآن، قال ابن منجويه الأصبهاني في "رجال مسلم" روى عن: محمد بن فضيل في الزكاة والفتن". قلت أخرج مسلم مقروناً في باب الزكاة: قال "حدثنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كريب ومحمد بن يزيد الرفاعي واللفظ لوصل قالوا حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تقيء الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة فيجيبى

القاتل فيقول في هذا قتلت ويجيب القاطع فيقول في هذا قطعت رحمي ويجيب السارق فيقول في هذا قطعت يدي ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً".

**23) القاعدة الثالثة والعشرون :** ما هو حال الصدوق إذا كان يدعو إلى بدعته:

مثال ذلك إسماعيل بن سميع الحنفي من رجال مسلم قال عنه ابن حجر في التقريب "صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج" أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم، قال عنه الذهبي في "الميزان" قال ابن معين: ثقة مأمون، وعن جرير قال: كان يرى رأي الخوارج، تركته، وقال أبو نعيم: كان جار المسجد أربعين سنة، لم ير في جماعة ولا جمعة وقال يحيى القطان: إنما تركه زائدة، لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس، وقال ابن عيينة: كان يبهسيا فلم أذهب إليه، ولم أقربه، الخ... قلت فمن كان هذا حاله فإنه لا يطمئن القلب لما تفرد به فحديثه في أحسن الحالات حسن فقط أو حسن لغيره، وذلك لأنه وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، وابن سعد وتردد في توثيقه أحمد بن حنبل، قال مرة صالح، وقال مرة ثقة: قال ابن منجويه: "روى عن أبي رزين في البيوع، ومسلم البطين في الزهد" قلت حديثه في صحيح مسلم في باب الزهد هو: حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثني أبي عن إسماعيل بن سميع عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سمع سمع الله به ومن راعي راعي الله به" ومثال ذلك أيضاً حديث خالد بن مخلد من رجال البخاري وقد أخرج له البخاري حديث: "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب" فهو من غلاة الشيعة وقد قال عنه أحمد بن حنبل منكر الحديث، ولكن حديثه هذا توبع وله شواهد.

**24) القاعدة الرابعة والعشرون :** من يصلح حديثه للمتابعة ومن لا يصلح لها؟

سبق أن بينا أن المدلس إذا عنعن ولم يكن من الطبقتين الأوليين من طبقات المدلسين فإنه لا يتابع حديثه وكذلك من كان معروفاً بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك المختلط أثناء اختلاطه وكذلك الكافر، وكذلك البدعي الذي يكذب ويتعصب ويدعو لبدعته، وكذلك أصحاب الطبقات الأولى من طبقات المجروحين وهي: (1) الطبقة الأولى: أسوأ الحالات وهي صفات المبالغة في الكذب كأكذب الناس وإليه المنتهى في الوضع، وكركن الكذب، وكمنع الكذب الخ... (2) كذاب، دجال، وضاع الخ... (3) متهم بالوضع، متهم بالكذب، يسرق الحديث، متروك، الخ... (4) ضعيف جداً، وواه بمررة وليس بشيء، الخ... فجميع هذه الأوصاف لا يتابع صاحبها والله أعلم.

أما من يصلح للمتابعة فهو من وصف بأوصاف مثل: (1) محله الصدق، شيخ وسط، مقارب الحديث، صدوق يهمل، الخ... (2) مقبول، لا بأس به، مستور، روى له

شعبة، أو مالك، أو يحيى بن سعيد، وكذلك من رجال الشيخين أو أحدهما وهو مجهول وسواء كان مجهول الحال أو مجهول العين، ومنهم من حسن أحاديث هاتين الطبقتين لأنهما من طبقات التعديل ومنهم من قال حديثهما حسن لغيره. وكذلك طبقتا التجريح وهما: (1) فيه مقال، ليس بالقوي، تعرف وتتكبر- غيره أوثق منه الخ... و (2) ضعفه، مضطرب الحديث، منكر الحديث عند غير البخاري أما البخاري فقد قال: من قلت في حقه منكر الحديث لا تحل الرواية عنه ولا يصلح للمتابعة الخ...

تطبيق ذلك: حديث ابن عباس مرفوعاً **"تعجلوا إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له"** أخرجه أحمد من طريق إسماعيل عن أبيه أبي إسرائيل عن فضيل يعني ابن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر، كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وأبو نعيم والخطيب في "الموضح" من طرق أخرى عن إسماعيل به بلفظ: **"من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة"** قال الألباني: هذا سند ضعيف إسماعيل هذا هو ابن خليفة العبسي أبو إسرائيل الملائى، قال الحافظ في التقريب "صدوق سيئ الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع" وقال البوصيري في الزوائد "هذا إسناد فيه مقال، إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائى قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: مفترى زائغ، قلت: لم يتفرد به إسماعيل، فقد رواه أبو داود..وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الشيخان والنسائي وابن ماجه".

قال الألباني: أما المتابعة التي أشار إليها، فهي عند أبي داود والدارمي وابن سمعون في الأمالي والدولابي والحاكم والبيهقي وأحمد من طرق عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن مهرا بن صفوان عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: **"من أراد الحج، فليتعجل"** وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وأبو صفوان لا يعرف بالجرح ووافقه الذهبي، وهذا منهما عجب، ولا سيما الذهبي فقد أورده في "الميزان" قائلاً: "لا يدري من هو، قال أبو زرعة لا أعرفه إلا في هذا الحديث" وقال الحافظ في التقريب "مجهول" قال الألباني: لكنه يتقوى حديثه بالطريق الأول فيرتقي إلى درجة الحسن، لا سيما وبعض العلماء يحسن حديث أمثاله من التابعين كالحافظ ابن كثير وابن رجب وغيرهما والله أعلم وقد صححه عبد الحق في الأحكام.

**(25) القاعدة الخامسة والعشرون:** من كان حديثه حسناً أو حسناً لغيره: بينا أن حديث المستور، وحديث المجهول الذي روى له شعبة أو مالك أو سعيد، وعنونة المدلس الثقة المعروف بقلة التدليس من المرتبتين الأوليين من مراتب ابن حجر، وكذلك حديث رجال الشيخين أو أحدهما إذا كان عدلاً يهمل أو يغلط، فاختلّفوا في

حديث هؤلاء فمنهم من قواه كالحافظ عبد الحق الإشبيلي والذهبي وكذلك البخاري ومسلم والترمذي ومنهم من قبله بوصفه حسنا ومنهم من قال صحيح لغيره، وبعضهم تشدد فقال حسن لغيره كأبي حاتم وابن القطان والألباني فتناقضوا أحيانا في الحكم على حديث من هذا حاله وسنقدم على ذلك أمثلة في آخر هذا البحث:

- **عننة المدلس**: ذهب الجمهور إلى قبول حديث عننة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي عننة مدلس كما بينا ذلك من قبل في القاعدة الثانية. وذلك لأنه ذكره ابن حجر في المرتبتين الأوليين من مراتبه. فهاتان المرتبتان قبل المحدثون عننة أصحابهما.

- **رواية المستور**: وقد نص عليها الذهبي في الموقظة وقد قدمنا أمثلة على روايته.

- **رواية من روى عنه مالك أو شعبة أو يحيى بن سعيد**: وقد قدمنا على ذلك مثلا في النقطة الخامسة عشرة فهذه قاعدة ثمينة ينبغي لكل باحث في علوم الحديث وخاصة علله أن يعرض عليها بالنواجز ويتعامل معها باعتدال وترو وإلا تناقض مثلما وقع لأبي حاتم الرازي والألباني وابن القطان من المتشددين وقد بينا ذلك كما يلي:

**تنبيه**: كيف تناقض من لم يحترم هذه القواعد من جهابذة أهل الصنعة من علماء أهل الحديث؟ لقد بينا في النقطة الخامسة والعشرين أن جهابذة علم علل الحديث الذين برعوا فيه لم ينجوا من الأخطاء والتناقضات بسبب عدم الإنصاف فيما يخص بالتعامل مع هذه القاعدة الأخيرة من قواعد التعليل والتصحيح، فتارة يقعون في أخطاء فادحة وتارة يقعون في تناقضات بارزة وأوهام قاذحة نقدم على ذلك بعض الأمثلة نبدوها بالشيخ الألباني رحمه الله وإيانا- فأنا وإن كنت أقر هنا بأن الألباني نضر الله وجهه وإيانا قد قام بمجهود هائل لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلف الكثير والكثير من المؤلفات الهامة تشهد له بذلك إلا أنه لم ينج من أخطاء وأوهام ركز عليها عداله وأعداؤه ونقاده فوصلوا إلى منافذه، نذكر من هذه الأخطاء بعض ما يتعلق ببحثنا هذا مقربين بأنها أخطاء ضئيلة إذا قورنت بالأعمال الجليلة، التي قدم فالعصمة للرسول وخدمهم:

كيف تعامل الألباني مع المدلس العدل المعروف بقلة التدليس؟: نجد الألباني يصحح حديث زكريا بن زائده حيث قال عنه في السلسلة الصحيحة ( 209/4 ) معلقا على حديث " إن الله ليرضى عن العبد إذا أكل الأكلة فيحمده عليها، أو يشرب الشربة فيحمده عليها" أخرجه مسلم والترمذي وأحمد من طرق عن زكريا ابن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره: وقال الترمذي: حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبي زائدة" فتعقبه الألباني قائلا: قلت: وهو ثقة، ولكنه كان يدلس، وقد عنعنه عندهم جميعا لكنه يبدو أنه قليل التدليس، ولذلك أورده الحافظ في المرتبة

الثانية من رسالته "طبقات المدلسين" وهي المرتبة التي يورد فيها من احتتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري.. "إلا أنه قال عنه في "إرواء الغليل" ( 47/7 ) معلقا على الحديث ذاته "صحيح أخرجه مسلم والنسائي في الوليمة والترمذي من طريق زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس بن مالك: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره، وقال الترمذي هذا حديث حسن، ولا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبي زائدة قلت: ورجاله كلهم ثقات إلا أن زكريا هذا مدلس كما قال أبو داود وغيره، وقد عنعنه عند الجميع" فلعل العنعنة هي التي حملت الترمذي على الاقتصار على تحسين حديثه، لكن العنعنة إن اعتد بها فهي سبب للتضعيف لا التحسين، والله أعلم ولما سبق أقول: إن الحديث بحاجة إلى شاهد يعتضد به ولعلنا نجده فيما بعد". قلت راجع الموقظة للذهبي تجد أنه نص على أن حديث أهل هذه الطبقة حسن

\*كيف تعامل الشيخ الألباني رحمه الله وإيانا مع من روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى بن سعيد الخ...

أ) قال عمن روى عنه شعبة مثل عبد الله الشامي معلقا على حديث في سلسلته الصحيحة ( 600/4 ) حديث "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق حتى يأتي أمر الله" أخرجه الطيالسي (ص. 94 رقم 689): ثنا شعبة عن أبي عبد الله الشامي قال: سمعت معاوية يخطب وهو يقول: يا أهل الشام ثنا الأنصاري - يعني زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره، وإني أراكم وهم يا أهل الشام" والحديث في "المجمع" ( 287/7 ): رواه أحمد والبخاري، وأبو عبد الله الشامي ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح" قلت هو في المسند ( 369/4 ) من طريق الطيالسي وأبو عبد الله الشامي من التراجم التي لم يقف عليها الحافظ، فقد قال في التعجيل: "أبو عبد الله الشامي عن معاوية، وعنه شعبة، كذا ذكره الهيثمي، ولم أر له في أصل المسند ذكرا، ولا أورده الحسيني وفي الميزان: "أبو عبد الله الشامي عن تميم الداري وعنه ضرار بن عمر الملطي لا يعرف" قلت: وهو من هذه الطبقة، فلعله هو الذي روى عنه شعبة، فيكون له راويان، وقد قيل: إن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقد روي عن معاوية أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كما في مسلم وأحمد وللحديث طرق أخرى" قلت بل هو متواتر أخرجه السيوطي في "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" والذبيدي في "لقط اللآلئ المتناثرة من الأخبار المتواترة" والكتاني في "نظم المتناثر في المتواتر" وخرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" عن كل من:

معاوية بن أبي سفيان: أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه والبخاري والطبراني والهيثمي وغيرهم.  
المغيرة بن شعبة: أخرجه البخاري ومسلم وأحمد والدارمي.  
جابر بن سمرة: أخرجه مسلم وأحمد والحاكم وأبو يعلى الموصلي وعنه الهيثمي.  
معاذ بن جبل: أخرجه مسلم.  
جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم وأبو يعلى.  
زيد بن أرقم: أخرجه أحمد.  
أبو أمامة: أخرجه أحمد والطبراني وعنهما الهيثمي.  
عمر: أخرجه أبو يعلى والحاكم والطبراني في الكبير وعنه الهيثمي.  
أبو هريرة: أخرجه ابن حبان والبخاري في الأوسط والهيثمي في موارد الظمان، وفي مجمع الزوائد.  
مرة البهري: أخرجه ابن ماجه والطبراني.  
شرحبيل بن السبط: أخرجه الطبراني وابن عساكر.  
ثوبان: أخرجه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه والحاكم.  
ابن عمرو: أخرجه مسلم.  
سعد بن أبي وقاص: مسلم.  
مسلمة بن قفيل: أخرجه أحمد.  
عمران بن الحصين : أخرجه أحمد وأبو داود والرامهرمزي في المحدث الفاصل والحاكم.  
عقبة بن عامر: الطبراني  
علي: أخرجه الترمذي.  
أبو عنية الخولاني: ابن ماجه.  
قرة: الخطيب البغدادي.  
شعبة: موارد الظمان، الخ... إلا أننا نجد الألباني يتناقض كما دندن على ذلك حساده وعذاله.

كيف تعامل الألباني رحمه الله وإيانا مع من لم يرو عنه إلا واحد ووثقه غير الراوي عنه؟ نأخذ على سبيل المثال حديث: الرباب بنت صليح الضبية أم الرائح، فقد قال معلقا على حديثها في "إرواء الغليل" ( 388/3): حديث " **صدقة على ذي الرحم صدقة وصلة** " حسنه قائلا: "أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان وابن أبي شيبه والدارمي وأبو عبيد والحاكم والبيهقي من طريق الرباب عن عمها سلمان بن عامر يبلغ به الرسول صلى الله عليه وسلم " **الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة** " وقال الترمذي "حديث حسن" وقال الحاكم: إسناده

صحيح ووافقه الذهبي، قلت: وفيه نظر، فإن الرباب هذه وهي بنت صليح الضبية أم الرائح لم يرو عنها غير حفصة بنت سيرين ولم يوثقها غير ابن حبان، وقال الحافظ "مقبولة" فحديثها حسن كما قال الترمذي يشهد له الحديث الذي بعده" قلت وهو حديث زينب زوج ابن مسعود المتفق عليه فهنا يلاحظ أن الألباني حسن حديث مجهول العين وكذلك المقبول إلا أنه يقول في "إرواء الغليل" ( 45/4-50) معلقا على حديث أنس رضي الله عنه " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلّي فإن لم تكن فعلى تمرات فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء" أخرجه أبو داود والترمذي وقال الترمذي "حسن غريب" وتعقبه الألباني قائلا "حسن: أخرجه أحمد ثنا عبد الرزاق ثنا جعفر بن سليمان قال: حدثني ثابت البناني عن أنس به" أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي والضياء في المختارة، إلى أن قال: "فقال الطيالسي في مسنده حدثنا شعبة عن عاصم قال: سمعت حفصة بنت سيرين تحدث عن الرباب عن سلمان بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا صام أحدكم فليفطر على التمر، فإن لم يجد فعلى الماء، فإنه طهور " أخرجه البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي به وقال "هكذا وجدته في المسند وقد أقام إسناده أبو داود، وقد رواه محمد بن غيلان عن أبي داود دون ذكر الرباب، وروى عن روح بن عباد عن شعبة موصولا" قلت: وأخرجه أحمد فقال ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة به، إلا أنه لم يذكر الرباب، والصواب إثباتها فيه كما في رواية الطيالسي، وهو الذي صححه الترمذي كما تقدم، وهكذا رواه جماعة كثيرة من الثقات عن عاصم به أخرجه أبو داود والترمذي والدارمي وابن أبي شيبة وابن حبان والفرجاني والحاكم وأحمد (حدثني) ه شي حب الفك حم} من طرق عن عاصم به وقال الترمذي "حديث حسن صحيح" وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي قلت: وليس كذلك فإن الرباب هذه إنما أخرج لها البخاري، ثم هي لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها كما قال الذهبي نفسه في الميزان وقد وثقها ابن حبان كما تقدم في الزكاة وصحح حديثها هذا كما رأيت وهو في ذلك تابع لشيخه ابن خزيمة. كيف تعامل الألباني نضر الله وجهه و إيانا – مع من اعتبره مجهول الحال: اعتبر الألباني موسى بن جبير – غفر الله لنا وله كل زلة- مجهول الحال، فقال عنه في إرواء الغليل (158/7) معلقا على حديث " طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها" فقال " وأما حديث عاصم بن عمر، فيرويه موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عنه: أخرجه أحمد، قلت: ورجاله ثقات غير موسى بن جبير فهو مجهول الحال".



(ج) وكذلك عن روى عنه الإمام مالك بن أنس، مثال ذلك: عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني قال عنه في السلسلة الصحيحة ( 576/1 ) معلقا على حديثه "تخرج الدابة - تسوم الناس على خراطيمهم ثم يعمرون فيكم حتى يشتري الرجل البعير، فيقال: ممن اشتريته؟ فيقول: اشتريته من أحد المخطمين " أخرجه أحمد والبخاري في التاريخ الكبير والبعوي في "حديث علي بن الجعد وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" من طرق عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني عن أبي أمامة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم به" قال الألباني: قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون غير عمر هذا، فقد ترجمه ابن أبي حاتم فقال "روى عن أبي أمامة، وأميه، روى عنه مالك، وعبيد الله العمري، وقريش بن حيان و عبد العزيز بن أبي سلمة" ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولكن رواية مالك عنه تعديل له، فقد قال ابن معين: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم" وكذلك قال ابن حبان، وكان هذا هو مسند الهيثمي في توثيقه إياه بقوله في المجمع " ( 6/8 ) رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير عمر بن عبد الرحمن بن عطية وهو ثقة" قلت توثيقه له انطلاقا من ابن حبان البستي في الثقات لكن الشيخ الألباني - نضر الله وجهه وإيانا وعفا عنه كل زلة- قال عنه في "إرواء الغليل" ( 262/5 ) معلقا على حديث: 1436: (وعن عمر أنه خطب فقال : ألا إن أسيف جهيئة رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج فادان معرضا، فأصبح وقد دين به، فمن كان له عليه دين فليحضر غدا، فإننا بائعون ماله وقاسموه بين غرمائه" رواه مالك في الموطأ" فتعقبه قائلا "ضعيف أخرجه مالك وعنه البيهقي عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه " أن رجلا من جهيئة، كان يسبق الحاج، فيشتري الرواحل، فيغلي بها، ثم يسرع السير، فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب، فقال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسيف أسيف جهيئة رضي من دينه وأمانته، بأن يقال: سبق الحاج، ألا وإنه قد دان معرضا، فأصبح قد دين به، فمن كان عليه دين، فليأتينا بالغداة، نقسم ماله بينهم (وقال البيهقي بين غرمائه) وإياك والدين فإن أوله هم، وآخره حرب".

قلت وهذا إسناد محتمل للتحسين فإن عمر هذا أورده ابن أبي حاتم برواية جماعة عنه، وسماه عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابنه عبد الرحمن برواية بكر بن سودة فقط عنه، فنسي رواية ابنه عمر هذا، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وكذلك أورده ابن حبان في "الثقات" برواية بكر هذا وحده، وقال "يروى المراسيل" أورده في "أتباع التابعين" وعلى هذا فالإسناد منقطع، فهو ضعيف والله أعلم.

وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن أيوب قال: نبئت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمثل ذلك وقال: "نقسم ماله بينهم بالحصص" وقد وصله الدارقطني في "العلل" بذكر بلال بن الحارث بين عبد الرحمن وعمر ورجحه على المنقطع، ذكره في التلخيص" ( 40/3 ) قلت تأثر الألباني هنا بآب جبر فرضخ لبصمات التقليد فلو أنه استعمل ذهنه وجهده لانطلق من عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني.

وبعد أمثلة من أخطاء الشيخ محمد ناصر الدين الألباني نقدم بعض أخطاء الحافظ أبي الحسن علي بن القطان الفاسي الذي كان مرجعا لمن خلفه في هذا العلم النفيس كالحافظ الزيلعي في "نصب الراية" والحافظ ابن حجر في جميع كتبه والذي كان يقلده تارة تقليدا أعمى وتارة ينقل منه دون أن يذكر اسمه كما سبقه إلى هذا السلوك من التقليد الإمام الذهبي كما كان خلفهما فيه السيوطي والشوكاني والألباني، فهذا الحافظ الجهد الذي يعرف كل حديثي دقة معرفته برجال الحديث لم ينج من أخطاء خلفتها دعوته المتشددة في الحكم على الرجال وعلى حديثهم نذكر منها:

1) التسرع في حكمه على الراوي بالجهالة والظعن في حديثه وإن كان مجهول الحال وهو المستور عند الجمهور وأما هو فإنه أطلق مصطلح مجهول الحال على كل من لم يتم تعديله وتجريحه، فمثلا قال عن صالح بن أبي عريب: "لا يعرف حاله ولا يعرف من روى عنه غير عبد الحميد بن جعفر في الوقت الذي نجده ذكره الحافظ ابن حبان البستي في "الثقات" وقال عنه "ثقة" كما قال عنه الحافظ ابن منده: "مصري مشهور" فعقب الإمام الذهبي معلقا على كلام الحافظ ابن القطان المتقدم "قلت، بلى، روى عنه حيوة بن شريح، والليث، وابن لهيعة، وغيرهم، له أحاديث، وثقه ابن حبان" فأتضح أنه وأهم، فالرجل مشهور، وقد وثق، ومن كانت هذه صفته فقد أجمعوا على قبول حديثه.

وكذلك عندما قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي: "أبو داود عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث، عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون بعد الماء .. لا يصح غسل الأنثيين ولا يحتج بهذا الإسناد في ذلك" فعقب عليه ابن القطان قائلا: "كذا قال وهو كذلك، ولكن بقي عليه أن يبين موضع العلة وهو الجهل بحال حرام بن حكيم الدمشقي، وهو حرام بالراي بعد الحاء المفتوحة، وقد يتصحف على من لا يعرف بحزام بن حكيم بالزاي بعد الحاء المكسورة وكلاهما في طبقة واحدة، وهو- أعني هذا الثاني- حرام بن حكيم بن حزام، إذا جعلت حرام موضع علة الحديث على ما رواه، فإنني كان ذلك أيضا معنى أبي محمد، فقد ناقض فيه، وذلك أنه لا يزال يقبل

أحاديث المساتير الذين روى عن أحدهم أكثر من واحد وحرام هذا يروي عنه العلاء بن الحارث، وزين بن وafd، وعبد الله بن العلاء، ويروي عنه عن أبي هريرة وعمه عبد الله بن سعد.

(2) ويتبين موقفه المتشدد هذا من المستور حين قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام عند حديث الترمذي عن سعيد بن زيد: **"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"** خاصة عند تعليق الترمذي حيث قال الترمذي: "قال أحمد بن حنبل: "لا أعلم في هذا حديثاً له إسناد جيد- وقال محمد- يعني البخاري- أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن- فقال الحافظ عبد الحق وحديث رباح بن عبد الرحمن هو الذي ذكر الترمذي فعقب عليه الحافظ ابن القطان الفاسي قائلاً: "إن كان أبو محمد - اعتمد قول أحمد: "لا أعلم في هذا حديثاً فيه إسناد جيد" فقد بقي عليه أن يبين علته، وذلك هو الذي قصدت بيانه لتكمل الفائدة، وإن كان اعتمد قول البخاري: إنه أحسن شيء في هذا الباب، فقد يوهم فيه أنه حسن وليس كذلك، ما هو إلا ضعيف جداً، وإنما معنى كلام البخاري أنه أحسن ما في الباب على علته، وبيان هذا هو أن تعلم أنه حديث رواه الترمذي هكذا: أخبرنا نصر بن عبد الله الجهضمي وبشر بن معاذ العقدي البصري، قالوا: أخبرنا بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي ثقال المري عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره" قال أبو عيسى: أبو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو ثقال المري اسمه ثمامة بن حصين ورباح بن عبد الرحمن هو أبو بكر بن حويطب انتهى كلامه، ففي إسناد هذا الحديث ثلاثة مجاهيل أحوال: أولهم جدة رباح، فإنها لا تعرف بغير هذا الحديث، لا يعرف لها اسم ولا حال، وغاية ما تعرفنا بهذا أنها ابنة لسعيد بن زيد رضي الله عنه، والثاني: رباح المذكور فإنه مجهول الحال، ولم يعرف ابن أبي حاتم من حاله بأكثر مما أخذ من هذا الإسناد من روايته عن جدته ورواية أبي ثقال عنه، والثالث أبو ثقال المذكور، فإنه أيضاً مجهول الحال كذلك وهو أشهرهم لرواية جماعة عنه، منهم عبد الرحمن بن حرملة، وسليمان بن بلال، وصدقة مولى الزبير، والدراوردي، والحسين بن أبي جعفر، وعبد الله بن عبد العزيز، فهو هنا مجهول الحال على كل من لم يوثق أو يجرح" قلت هذا تعصب واضح وتشدد بارح نبين أخطاءه كما يلي: أ) الحديث أخرجه السيوطي في "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" كما أقره الكتاني في "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" وقد رفضنا تواتره قائلين في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر": **"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"** رواه: سعيد بن زيد: أخرجه ابن ماجه والحاكم والترمذي.

أبو سعيد: أخرجه الترمذي والدارمي وابن ماجه والحاكم.  
أبو هريرة: أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي.  
أبو سبرة: أخرجه الطبراني.  
سهل بن سعد: أحمد والترمذي وابن ماجه.  
عائشة: أخرجه الترمذي والبخاري.  
علي: أخرجه ابن عدي.  
أبو سبرة: أخرجه أبو موسى في معرفة الصحابة.  
عبد الملك: أخرجه أبو موسى في معرفة الصحابة.  
أنس: ابن حبيب الأندلسي و(وقال الترمذي وفي الباب عن أنس).  
قلت زاد الكتاني في نظم المتناثر: "وقد أورد الحافظ ابن حجر في "تلخيص الحبير  
تخريج أحاديث الرافعي الكبير" الأصل من حديث أبي هريرة ثم قال وفي الباب  
عن أبي سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي  
وأنس ثم ساقها وتكلم على طرقها وما فيها من ضعف وقال في آخر كلامه:  
والظاهر أن مجموع الحديث يحدث قوة تدل على أن له أصلاً، وقال أبو بكر بن  
أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، قال البخاري لكنه مؤول ومعناه  
أنه لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله لا على أنه لا يجوز وضوء من لم  
يسم {..} وقال ابن الصلاح يثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن والله أعلم هـ  
وقال المنذري في الترغيب بعد أن ساق هذا الحديث من حديث أبي هريرة وسعيد  
بن زيد ما نصه: وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها عن مقال فإنها  
تتعارض بكثرة طرقها وتكتسب قوة /هـ والسيوطي رحمه الله بالغ فعد الحديث -  
كما ترى- في المتواتر والله أعلم" قلت هذا إقرار من الحافظ أبي جعفر الكتاني  
نصر الله وجهه وإيانا ونحن نعلم أن الحديث محل خلاف في ثبوته بين المحدثين  
أصحاب التعليل والتصحيح وقد بينا أن الإمام أحمد بن حنبل قد نقل عنه ابنه عبد  
الله قال: "سألت أبا عبد الله عن التسمية في الوضوء؟ فقال: لا يثبت حديث النبي  
صلى الله عليه وسلم في البسمة فسألته عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء، قال  
أبو عبد الله: يجزئه ذلك: حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التسمية: ليس إسناده  
بقوي" إلا أننا بينا في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع" أن الحديث حسنه  
البعث وصححه البعض الآخر وضعفه من شذ فيصلح للاحتجاج إلا أنه غير  
متواتر يقيناً" وأما فيما يخص بالرد على الحافظ أبي الحسن علي بن القطان الفاسي  
من الناحية الحديثية البحتة، فنقول وبالله التوفيق أن:  
أبا ثقال المري وهو ثمامة بن حصين: قال عنه الذهبي في الميزان "قال البخاري:  
في حديثه نظر، وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله التسمية في الوضوء؟ قال أحسن

ذلك حديث أبي سعيد الخدري، قلت فما روي عن عبد الرحمن بن حرملة؟ قال: لا يثبت.

رباح بن عبد الرحمن وهو أبو بكر بن حويطب: قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب "رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزي العامري، أبو بكر الحويطبي المدني قاضيا روى عن: جدته عن أبيها وهو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعن أبي هريرة، محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان {..} قال ابن عبد البر {..}" روى عن جدته، يقال: حديثه مرسل.. " قال ابن حجر قلت في حديثه عن أبي هريرة عندي نظر، والظاهر أنه مقطوع، وذكره ابن حبان في "الثقات" في أتباع التابعين.

جدة رباح : لم أجد من سماها ولا من ترجم عنها.

أبوها هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة العشرة المشهود لهم بالجنة رضوان الله عليهم..

**3) مثال على أخطاء أبي حاتم الرازي :** أبو حاتم الرازي معروف بالتعنت والتشدد في حكمه على رواية الحديث يلمز و يغمز في الراوي بعد الغلطين والثلاثة وقد بينا أنه إذا وثق أحدا فهو كما قال وإذا ضعف أحدا فإنه لا يقبل تجريحه إذا كان هناك من عدله أو وثقه إلا إذا كان الجرح مفسرا مبينا، ومن المعلوم أنه عارض من يقول بقبول حديث من روى له واحد إذا وثق إلا أننا نجده سقط في التناقضات التي سقط فيها الألباني لتشدده ومثالنا على ذلك حديث: الرباب بنت صليح الضبية أم الرائح: أخرج حديثها الترمذي والنسائي وابن حبان وابن أبي شيبه والدارمي وأبو عبيد والحاكم والبيهقي من طريق الرباب عن عمها سلمان بن عامر يبلغ به الرسول صلى الله عليه وسلم " **الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة** " صححه أبو حاتم فقال الألباني معترضا على تصحيحه لهذا الحديث هو والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وابن حجر، فقال في "إرواء الغليل" ( 50/4 ): " ولا أدري ما وجه هذا التصحيح، ولا سيما من مثل أبي حاتم فإنه معروف بتشدده في التصحيح، والقواعد الحديثية تأبى مثل هذا التصحيح لتفرد حفصة عن الرباب كما تقدم ومعنى ذلك أنها مجهولة فكيف يصح حديثها" قلت القواعد الحديثية تقبل ذلك فإنها قد وثقها ابن حبان البستي كما في كتابه "الثقات". وهي من التابعين يقل فيهم العيب خاصة في النساء. وقد تقدمت أمثلة من تشدد أبي حاتم وحكمه بالجهالة على الكثير من الصحابة والثقات المشاهير، وقد تقدم أن الدارقطني وابن حجر على تصحيح من وثق من التابعين.

**خلاصة:** وخلاصة هذا الفصل أنه لا بد للحديثي أن يخرج عن دائرة الارتباك والنقل الأعمى إلى دائرة التدقيق والتمحيص حتى لا يتناقض وحتى يتسلح بنفس

طويل تمكنه رسم قواعد صحيحة صريحة سليمة واضحة بعيدة عن التعصب وتكون مثالية في الاعتدال ينطلق منها ويرجع إليها فهذا وحده هو الذي يجنبه الارتباك والخجل والتناقض في سيره لأحاديث الرجال والاعتدال في حكمه على الرواية انظروا مثلا إلى ارتباك الشيخ الألباني نضر الله وجهه وإينا وخجله عندما تعامل مع ربيعة بن ناجذ، فقد قال عنه في السلسلة الصحيحة ( 582/4 ) عند حديث: "كان يأخذ الوبرة من جنب البعير من الغنم ثم يقول: مالي فيه إلا مثل ما لأحدكم يقول: "إياكم والغلول فإن الغلول خزى على صاحبه يوم القيامة، فأدوا الخيط والمخيط وما فوق ذلك، وجاهدوا في الله القريب والبعيد، في الحضر والسفر، فإن الجهاد باب من الجنة إنه ينجي صاحبه من الهم والغم، وأقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا يأخذكم في الله لومة لائم" أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد أبيه ( 330/5 ) والضياء في المختارة ( 67/1 ) عن عبد الله بن سالم المفلوج: ثنا عبيد بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن أبي صادق عن أبي ربيعة بن ناجذ عن عبادة بن الصامت مرفوعا " ثم قال: "قلت وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات غير ربيعة هذا فقد وثقه الحافظ فقط تبعا لابن حبان" قلت لكن الحافظ ابن حجر صرح في تهذيب التهذيب ( 228/3 ) أنه وثقه ابن حبان والعجلي لكن الألباني قال أيضا عن أبي ربيعة بن ناجذ هذا ( 279/2 ) من صحيحته معلقا على حديث: "كان يأخذ الوبرة من جنب البعير من الغنم، فيقول: مالي فيه إلا مثل ما لأحدكم منه، إياكم والغلول، فإن الغلول خزى على صاحبه يوم القيامة، وأدوا الخيط والمخيط، وما فوق ذلك، وجاهدوا في سبيل الله تعالى القريب والبعيد، في الحضر والسفر، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة، إنه لينجي الله تبارك وتعالى به من الهم والغم، وأقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا يأخذكم في الله لومة لائم" أخرجه عبد الله بن أحمد ( 230/4 ) قال ثنا عبد الله بن سالم الكوفي المفلوج وكان ثقة- ثنا عبيد بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن عبادة بن الصامت مرفوعا. فقال: "وهذا إسناد رجاله ثقات غير ربيعة بن ناجذ، قال في الخلاصة "روى عنه أبو صادق الأزدي فقط" ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي في الميزان "لا يكاد يعرف" وأما الحافظ فقال في التقريب "إنه ثقة" وما أدري عمدته في ذلك وما أراه إلا وهما منه رحمه الله تعالى" قلت ولو راجع "تهذيب التهذيب" ( 228/3 ) لوجد فيه أنه وثقه العجلي وابن حبان وأنه تابعي قليل في عصره الكذب ولم يجرحه أحد- فيما علمنا- فانطلق من هذا كله الحافظ المقدسي فخرج له في "المختارة" وأما الذهبي فقد قعد قاعدة فيها أن مجهول العين إذا وثقه غير الراوي عنه فروايته مقبولة وهذا وثقه ابن حبان والعجلي والحافظ المقدسي بتصحيح حديثه والله جل و علا أعلم .

## الفصل السادس: أنواع العلة:

إن تقديم أنواع العلة للقارئ في هذه العجالة مدعما بالأمثلة نراه من الضروريات، فنقول: العلة تكون في المتن كما تكون في السند إلا أن علة المتن كثيرا ما تكون ظاهرة وهذا ما لا ينطبق عليه تعريف العلة لأننا عرفناها بأنها "رد الحديث الذي ظاهره الصحة بسبب خفي غامض يقدر في صحة الحديث" وبالتالي أهملها أهل علم علل الحديث فذهب بعضهم إلى القول بأن العلة لا توجد إلا في السند، فمن أنواع الاعتلال:

- 1 - وصل المرسل.
  - 2 - رفع الموقوف.
  - 3 - دخول حديث في حديث.
  - 4 - إبدال راو ضعيف براو ثقة.
  - 5 - اعتقاد التابعي صحابيا.
  - 6 - إرسال الموصول.
  - 7 - وقف المرفوع.
  - 8 - عدم سماع من كان يظن أنه سمع.
  - 9 - اختلاف الرواة على الراوي الذي يدور عليه الحديث.
  - 10 - تفرد الثقة المتوسط بالحديث وعدم متابعة غيره عليه.
  - 11 - عدم التمييز بين ما سمع من المختلط قبل أو بعد اختلاطه.
  - 12 - اعتقاد الصحابي تابعا.
  - 13 - الإدراج.
  - 14 - النكارة في الألفاظ.
  - 15 - الاضطراب.
  - 16 - التصحيف.
  - 17 - التدليس.
  - 18 - المقلوب.
  - 19 - الانقطاع.
  - 20 - إبلاغ الموصول الخ... فهذه عشرون علة نقدمها للقارئ ليفهم منها أهمية علم علل الحديث ودوره في تمييز الصحيح من الضعيف.
- 11/ وصل المرسل:** المرسل عند جمهور المحدثين هو الحديث الذي سقط من إسناد الصحابي فيرفع بعد التابعي بعبارة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عنه (

عن التابعي مرفوعاً) وقد أكثر منه ابن عبد البر في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" حيث أوصل فيه جميع ما رواه الإمام مالك بن أنس مرسلًا أو بلاغًا في الموطأ إلا أربعة وقد بلغت مائتين واثنين وعشرين ( 222 ) حديثًا حيث أكثر من أمثلة وصل المرسل لأنه مسألة خلاف بين المحدثين فمنهم من يزعم أن من أوصل المرسل من أكذب الكذابين وأنه لا يجوز ولا ينبغي إيصال المرسل وقال بعضهم بل يتم بالمتابعات والشواهد وتتبع طرق الحديث حتى يتوصل الحديثي إلى السند الذي استعمله صاحب المرسل فيتعرف فيه على الصحابي فيجزم بأنه سند المرسل فيوصله ومثال ذلك عندنا ما أخرجه العقيلي في باب أمية بن خالد القبسي البصري قال: حدثني الحضرمي بن داود قال حدثنا أحمد بن محمد بن هاني، قال سمعت أبا عبد الله يسأل عن أمية بن خالد، فلم أره يحمد في الحديث وقال إنما كان يحدث من حفظه لا يخرج كتابًا أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي: وثقه أبو حاتم ولم يحمده أحمد، وقال الذهبي ذكره العقيلي فما أبدى غير حديث وصله، قلت وهو: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي، قال حدثنا أمية بن خالد، قال حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إن الله قتل أبا جهل فالحمد لله الذي صدق وعده، وأعز دينه"** قال أبو جعفر رواه الناس عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مرسلًا " فضعه بوصل المرسل. قلت وإيصال المرسل مثل تعريف المبهم لكنهم يجرحون من اشتهر به من رواة الحديث المستورين.

**12/ رفع الموقوف :** والموقوف عند جمهور المحدثين هو الذي ينتهي إسناده إلى الصحابي ورفعه يعني تجاوز الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثال ذلك رواية الدارقطني في سننه عن عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس مرفوعاً اغتسال الرجل بفضل المرأة والمرأة بفضل الرجل مرفوعاً. وخالفه شعبة فرواه عن عاصم الأحول موقوفاً.

وقال الدارقطني إن رواية الشعبي أولى بالصواب، وذكر الترمذي في "العلل الكبير" قال "سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: الصحيح فيه أنه موقوف" قال الحافظ ابن القطان بعد ذكره لبعض هذه الأقوال "وعندي أن عبد العزيز بن المختار قد رفعه وهو ثقة ولا يضر وقف من وقفه" قال د. إبراهيم بن الصديق الغماري في رسالة دكتوراه "وهذا هو الشذوذ بعينه عند من يعتبر المخالفة في الشذوذ من المحدثين فإن عبد العزيز بن المختار الأنصاري الدباغ وإن كان ثقة خرج له الجماعة. فلن يصل إلى مرتبة شعبة الإمام، فقد قال ابن حبان فيه كان يخطئ وقال ابن معين ليس بشيء ولذلك رجح البخاري والدارقطني وقف شعبة الإمام على رفع عبد العزيز ولم يعتبر ابن القطان شيئاً من ذلك." قلت لأنه



اعتبر "ليس بشيء" من ابن معين غير تجريح كما نبه عليه ابن القطان لأنه في عرفه يطلق ذلك على المقل من الحديث، والله أعلم.  
وأعل عبد الحق حديث ابن عمر عند الدارقطني: "من صلى وحده ثم أدرك الجماعة فليصل إلا الفجر والعصر" من رواية سهل بن صالح الأنطاكي وكان ثقة له مرفوعا عن يحيى بن سعيد القطان، ومخالفة الجماعة لسهل فرووه موقوفا عن يحيى بن سعيد القطان عن علي عن ابن عمر فعقب عليه ابن القطان قائلا: "وهو إلال للحديث وقفه عند قوم ورفعاه عند آخرين وعلته الحقيقة أنه لا يصل سهل إلا بمن لا تعرف حاله."

حديث ابن عمر عند الدارقطني أيضا: "لا يحصن الشرك بالله شيئا" قال عبد الحق: "وهم عفيف بن سالم في رفعه والصحيح موقوف على ابن عمر" وقال ابن القطان "وهو كلام الدارقطني وهو في الحقيقة غير علة فإن عفيف بن سالم الموصلي ثقة... وإذا رفعه الثقة فلا يضره وقف من وقفه وإنما علته أنه من رواية أحمد بن أبي نافع عن عفيف المذكور، وهو أبو سلمة الموصلي، ولم تثبت عدالته". ومثال رفع الموقوف أيضا الحديث الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين" أخرجه الدارقطني مرفوعا وصحح وقفه وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم موقوفا. ومثال رفع الموقوف أيضا في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع" ما أخرجه الحافظ الزيلعي عن أبي داود والحاكم في "المستدرک" عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم "أتصلي المرأة في درع وخمار، ليس لها إزار؟ قال: "إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها" وصححه الحاكم وقال على شرط البخاري وقال ابن الجوزي في التحقيق: هذا الحديث فيه مقال وهو أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ضعفه يحيى وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به والظاهر أنه غلط في رفع هذا الحديث، فإن أبا داود أخرجه أيضا من طريق مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة الحديث ولم يرفع، قال أبو داود هكذا رواه مالك، وابن أبي ذئب، وبكر بن مضر، وحفص بن غياث، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة من قولها "قلت ولعله نقله من كتاب الحافظ ابن القطان الفاسي لأنه كثيرا ما ينقل منه مباشرة وهذا منه."

**3/ دخول حديث في حديث أو تداخل الأحاديث** : قلت وقد أعطى على ذلك الحافظ ابن القطان الفاسي مثلا في انتقاداته على شيخه الحافظ عبد الحق الإشبيلي من كتابه "الأحكام الوسطى" قال "إدخاله الأحاديث في بعضها وعدم التمييز بينها عند التعليل: فال عبد الحق:أخرج أبو داود: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وهذا منقطع رواه سعيد بن منصور من حديث مكحول عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، {فتعقبه ابن القطان قائلاً}: كذا ذكر هذين الحديثين، وهما مختلفان، وعطف أحدهما على الآخر يوهم تساويهما، وتبين ذلك بذكر نصبيهما، قال أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى ثنا هشيم، أخبرنا صالح بن عامر، أنا شيخ من بني تميم قال: خطبنا علي بن أبي طالب أو قال: قال علي: قال محمد بن عيسى: هكذا حدثنا هشيم، **سيأتي على الناس زمان عضوض يعض الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى { ولا تنسوا الفضل بينكم } ويباع المضطرون، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع التمر قبل أن يدرك"** هذا نص حديث علي، وصالح بن عامر راويه لا يعرف من هو؟ عن شيخ من بني تميم، وهو أبعد عن أن يعرف، والكلام في الحديث كلام علي رضي الله عنه، فأما حديث حذيفة فالكلام فيه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال سعيد بن منصور: أنا هشيم عن كوثر بن حكيم عن مكحول، قال بلغني عن حذيفة أنه حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إن بعد زمانكم هذا زمانا عضوضا يعض الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك قال الله تعالى : {وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين } ويشهد شرار خلق الله، ويباعون كل مضطر ألا إن بيع المضطر حرام، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخونه وإن كان عندك خير فجد به على أخيك ولا تزده هلاكاً على هلاكه"** هذا نص حذيفة والقطعة التي ذكر أبو محمد من حديث علي والتي هي نهى عن بيع المضطر، إنما هي فيه بالمعنى، وكوثر بن حكيم ضعيف وهو الذي أراد بقوله إنه مع الانقطاع ضعيف" قلت ويلاحظ أن ابن القطان سكت هنا على عننة هشيم والانقطاع بين مكحول وحذيفة. وكمثال آخر قال الألباني في "إراء الغليل" حديث ابن عمرو يرويه حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **" لا تجوز وصية لوارث، والولد للفراش وللعاهر الحجر"** أخرجه ابن عدي في "الكامل" في ترجمة حبيب هذا وقال: أرجو أنه مستقيم الرواية " قلت صدوق كما في التقريب واحتج به الشيخان، فالإسناد عندي حسن، للخلاف المعروف في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد روي من طرق أخرى عن عمرو بن شعيب، وفيه زيادة لا تصح، كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده. وقال الألباني "خلط أيضاً مخرجو التحفة بين إسنادي هذا الحديث تخريجا وتضعيفا فقالوا (291/3): "وحديث ابن عمرو، أخرجه الدارقطني في "السنن" وابن عدي في "الكامل" ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الحديث: قال ابن حجر وإسناده واه وسهل بن عمار ( أحد رجال السنن) وقال أرجو أنه مستقيم الرواية."

قلت: فتأمل كيف خلطوا بين إسناد الدارقطني، وهو الواهي الذي فيه سهل بن عمار كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده، وبين إسناد ابن عدي الحسن، ثم تحرف عليهم حبيب المعلم، إلى حبيب الشهيد، والأول صدوق كما تقدم، وأما الآخر فتقة ثبت كما قال الحافظ أيضا في التقريب وهم نقلوا ذلك عن تلخيص الحبير للحافظ ونصب الراية للزيلعي، وهو القائل في حبيب المعلم عن ابن عدي لين حبيبا هذا.. "وإنما وقع هذا الخلط والخطب في العجلة في التأليف، وقلة التحقيق قلت وأما الحديث الذي أدخله في الأول فهو: كما أخرجه الدارقطني وابن الجوزي في "التحقيق" من طريق سهل بن عمار نا الحسين بن الوليد نا حماد بن سلمة عن حبيب الشهيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم النحر " لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة " قلت سكت عليه ابن الجوزي فأساء، وبين علته الحافظ بن عبد الهادي " فقال في الشيخ ( 247/2 ) " ولم يخرج أحد من أصحاب السنن، وفي رجاله سهل بن عثمان كذبه الحاكم " ..

**14 / إبدال راو ضعيف براو ثقة** وهو نوع من الكذب ويسمى عند بعض أهل صناعة الحديث بالإلزاق وبما أن الحفظ إما أن يكون بالصدر أو بالتدوين فإن ظاهرة الإلزاق هذه لوحظت على المستويين ومثالها أن يلزق الراوي حديثا أو أحاديث على شيخ أو يزيدا في كتابه ومثال ذلك أن يسقط الضعيف من الإسناد ويسوي حديثه، وهذا قريب من قلب الحديث والفرق بينهما أن الإلزاق يلجأ إليه الراوي إذا كان مدار الحديث على ضعيف فيأتي الراوي وينسبه إلى شيخ ثقة مقبول الرواية، ولا يشترط أن يكون المنسوب إليه الحديث من طبقة الراوي الذي عليه مدار الحديث، وهذا هو الفرق بين القلب والإلزاق:

إلزاق الإسناد مثاله أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي لحديث " **ساقى القوم آخرهم** " قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمد بن حرب حدثنا عبيد الله القواريري عن حماد بن زيد عن ثابت بن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **ساقى القوم آخرهم** " قال ابن عدي: وكذب على القواريري، وإنما يروي هذا الحديث عبد الله بن أبي بكر المقدمي وهو ضعيف- عن حماد بن زيد فألزقه هو على القواريري، والقواريري ثقة، والمقري مع ضعفه، أخطأ على حماد بن زيد، فقال: عن ثابت عن أنس، وكأن هذا الطريق أسهل عليه وإنما هو ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة.

إلزاق في الكتاب مثاله عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني الفقيه ألزق ما هو مكتوب: قال ابن يونس وضع أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه، ونقل الحاكم عن الدارقطني: ألف

كتاب سنن الشافعي وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي، وقال الدارقطني عنه: كذاب وضع القزويني في نسخة عمرو بن الحارث أكثر من مائة حديث. عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي: قال عنه الإمام الذهبي: "من رؤساء الحنابلة، وأكابر البغاددة، إلا أنه أدى نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد، وقال ابن رزقويه الحافظ: كتبوا عليه محضراً بما فعل، كتب فيه الدارقطني وغيره نسأل الله السلامة".

**15/ اعتقاد التابعي صحابياً أو الصحابي تابعياً :** هذه الحالة تجعل الحديثي يتردد في الحكم على الحديث والتعامل معه لأنه بالتمييز بين الصحابي والتابعي يتم التمييز بين الموقوف المسنود للصحابي والمرفوع المسند لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تتعقد هذه الحالة أكثر إذا كان الصحابي والتابعي يحملان نفس الاسم كعبد الله الصنابحي مثلاً، ويليه من حيث التعقيد إذا وقع اختلاف بين المؤرخين والمحدثين في صحبة الراوي أو عدمها، والأمثلة على ذلك كثة نذكر منها: ما هو مشهور عند المالكية وهو رواية عبد الله الصنابحي فهو صحابي وكذلك يوجد تابعي اسمه عبد الله الصنابحي فقد جزم الحافظ ابن القطان الفاسي بوجود الصحابي وتبعه الحافظ ابن حجر في الإصابة وتبعهما الحافظ أبو جعفر الكتاني ووهم مالك ابن معين والبخاري وابن أبي حاتم وأبوه والترمذي وابن عبد البر فأوهموا الإمام مالك، والحقيقة أن الإمام مالك روى حديثين في الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما: (1) حديث: "إذا توضأ العبد المؤمن فتوضأ خرجت الخطايا من فيه، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له" وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الحديث، و2) حديث إن الشمس تطلع ومعها قرن شيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا نزلت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت {فارقتها} ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات" سنده حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث. وأما رواية مالك عن عبد الله الصنابحي التابعي - واسمه عبد الرحمن بن عسيلة- هي: عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عبادة بن نسي عن قيس بن الحارث عن أبي

عبد الله الصنابحي قال " قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصليت وراءه المغرب فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة فدونت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية: {ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب} " وسنده: حدثني يحيى عن مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عبادة بن نسي عن قيس بن الحارث عن أبي عبد الله الصنابحي قال: الحديث. (6) إرسال الموصول: الموصول هو الذي يصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلًا بينما المرسل يصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع إسقاط الصحابي من إسناده عند المتأخرين من أهل صناعة الحديث: يمكننا أن نمثل لذلك بما أخرجه النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما " أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فقال: إني رأيت الهلال، فقال: "أتشهد أن لا إله إلا الله؟" قال: نعم قال "أتشهد أن محمدا رسول الله؟" قال نعم، قال: "فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غدا" قال النسائي الراجح إرساله. قلت ولكن الصحيح والمعروف عند المحدثين أنه موصول أخرجه موصولًا كل من: الإمام أحمد، وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان وهو دليل الجمهور أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد في ثبوت هلال شهر رمضان بشاهد واحد عدل وأما رؤية هلال شوال فلا تثبت عندهم إلا بشاهدين مثل مالك. (7) وقف المرفوع: المرفوع هو الذي يصدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كان منتهاه ذلك ووقفه أن يعتبر منتهاه الصحابي: ومثال ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ موقوفًا على ابن عمر رضي الله عنهما قال: " من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه " ولكن الحديث رواه مرفوعًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ورفع رواية الإمام مالك ابن عبد البر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". ويمكن أن نمثل لذلك بحديث شبرمة الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة، قال " من شبرمة؟" قال أخ لي أو قريب لي، قال: "حجبت عن نفسك؟ قال: لا، قال: "حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة" رواه أبو داود وابن ماجه وفيه قال: "فاجعل هذه عن نفسك ثم احج عن شبرمة" والدارقطني وفيه قال: "هذه عنك وحج عن شبرمة" رجع الطحاوي ووقفه، وقال أحمد رفعه خطأ، وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه إلا أن الحديث ثبت رفعه وقد أخرجه ابن حبان وصححه، والبيهقي وقال: إسناده صحيح، وليس في هذا الباب أصح منه وقد روي موقوفًا والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق

ثقة وهي ههنا كذلك لأن الذي رفعه محمد بن بشر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري" وهكذا رجح رفعه الحافظ عبد الحق الاشبيلي في كتابه "الأحكام" ووافقه الحافظ ابن القطان الفاسي كما رفعه عبد بن إسماعيل، قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير وهو ثقة يحتج به في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري وقد خرجناه في كتابنا "الإشعاع والإقناع" حيث بينا تساهل الألباني لتقبله عنعنة ابن جريج في سنن سعيد بن منصور.

**(8) عدم سماع من كان يظن أنه سمع :** ويدخل فيه الوهم والإرسال الخفي، ومثال ذلك "ما أخرجه مسلم وأبو داود والبزار والبخاري في "تاريخه" واللفظ لمسلم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير" قال ابن القطان: "وهذا الحديث لم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس بل بينهما سعيد بن جبير عن ابن عباس وكذلك رواه البزار في "مسنده" وقال: لا نعلم أحدا رواه عن الحكم عن ميمون عن سعيد عن عبد الله بن عباس إلا علي بن الحكم، وقال رواه أبو بشر، والبخاري في تاريخه عن علي الأرقط أنه قال: أظن بين ميمون وابن عباس سعيد بن جبير يعني في هذا الحديث قال: وعلي بن الحكم ثقة، وثقه النسائي وأخرج له البخاري ومسلم" ونقل الزيلعي هذا الكلام وأقره في "نصب الراية".

**(9) اختلاف الرواة على الراوي الذي يدور عليه الحديث :** مثال ذلك: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث" أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن منده إلا أن مداره على الوليد بن كثير فقيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر وهذا اضطراب في الإسناد وصححه الألباني ورفع عنه الاضطراب تبعا لابن القطان الفاسي وقد يكون مثالا للغريب أو الفرد النسبي إذا ارتفع الاضطراب عنه.

**(10) تفرد الثقة المتوسط بالحديث وعدم متابعة غيره عليه :** ومثال ذلك: يمكن أن يكون ما أخرجه الدارقطني ومثاله حديث أبي زكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال: **كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان** " قال النسائي هذا منكر قال ابن الصلاح تفرد به أبو زكير وهو صالح لكنه لم يبلغ مبلغ من يقبل تفرده، ومثاله أيضا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **لا يحصن الشرك بالله شيئا**" الحديث قال عبد الحق الإسبيلي "وهم عفيف بن سالم في رفعه والصحيح

وقفه" وتعقبه الحافظ ابن القطان الفاسي قائلا: "وهو كلام الدارقطني وهو في الحقيقة غير علة فإن عفيف بن سالم الموصلية ثقة... وإذا رفعه الثقة فلا يضره وقف من وقفه وإنما علته أنه من رواية أحمد بن أبي نافع عن عفيف المذكور، وهو أبو سلمة الموصلية، ولم تثبت عدالته" قلت والحديث تقدم أنه أخرجه ابن الجوزي في موضوعاته وناقشه السيوطي، ومثال ذلك أيضا حديث شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة جاء مناد فنادى بصوت يسمع الخلائق: سيعلم أهل الجمع اليوم من أولى بالكرم ثم يرجع فينادي ليقم الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع {الآية، فيقومون وهم قليل".

(11) **عدم التمييز بين ما سمع من المختلط العدل قبل أو بعد اختلاطه** : العدل إذا اختلط أو خرف له حالات: إما أن يختلط كذلك ما رواه قبل اختلاطه مع ما رواه أثناء اختلاطه فيترك جميع مروياته، وإما في حالة برئه أن يتراجع عما رواه أثناء اختلاطه فيبقى عدلا على حاله الأول قبل الاختلاط أو أقل منه بقليل وإذا رفض أن يتراجع ترك بالجملة، والحالة الثالثة أن يكون تم التمييز بين روايته قبل الاختلاط وروايتها أثناء الاختلاط عن طريق التمييز بين الرجال الذين سمعوا منه قبل الاختلاط مع الذين لم يسمعوا منه إلا بعد الاختلاط، ونقدم على كل حالة مثالا: (1) صالح بن نبهان أو صالح مولى التوأمة بنت أمية بن خلف معدود في المدنيين روى عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم اختلط سنة 125، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح ومن سمع منه بعد اختلاطه فمتروك، ومن سمع منه قبل اختلاطه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب جزم بذلك علي بن المديني ويحي بن معين والجوزجاني وابن عدي، وقال ابن عدي سمع منه أيضا قديما عبد الملك بن جريج وزيايد بن سعد ومن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينه وغيرهم، وقال يحي لم يدركه ابن أبي ذئب إلا قبل الاختلاط ومثال ما صح من حديثه حديث " **من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له**". ولهذا كره مالك بن أنس الصلاة على الجنازة في المسجد، فكيف نوفق بين هذا الحديث وحديث صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني البيضاء في المسجد؟ راجع كتابنا "إكمال المنة في معرفة النسخ من القرآن والسنة".

(2) رواد بن الجراح العسقلاني أبو عاصم قال أبو حاتم محله الصدق تغير حفظه قبل موته" قلت إلا أنه اختلط حتى لم يعد يعقل شيئا، قال البخاري "رواد عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد يقوم له حديث قائم" قلت والظاهر أنه لم يتميز حديثه المقبول من المرذود ومثله المثني بن الصباح قال (ح) قال يحي القطان ترك

لاختلاط منه، قاله الحافظ برهان الدين بن الحلبي في كتابه "الاغتباط بمعرفة من رمى بالاختلاط". (3) أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي أبو عبيد الله المصري (بحشل) روى له مسلم: قال الحاكم إنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر وأخرج له ابن خزيمة فلما سئل لماذا رويت عنه وتركت سفيان بن وكيع؟ قال: لأن أحمد لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس " إذا حضر العشاء" فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث وكلم في شأنها، فتركت الرواية عنه" هكذا يتبين للقارئ الكريم أن المختلط الثقة إذا لم يتراجع عما حدث به أثناء اختلاطه يفقد ثقته مثاله المختلط الثقة الذي لم يتميز الصالح من حديثه من الطالح وهكذا ترك الحافظ ابن خزيمة جملة أحاديث سفيان بن وكيع لأنه لم يتراجع عما حدث به أثناء اختلاطه. ومثاله أيضا الليث بن أبي سليم بن زعيم قال عنه ابن حجر في التقريب "صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك" {خت م 4} فمن كان هذا حاله فإنه لا تحل الرواية عنه والله أعلم.

**12) اعتقاد الصحابي تابعيا :** وقد تقدم في النقطة الخامسة فنكتفي بتقديم مثال آخر عليه: زينب بنت أم سلمة ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم ولدت في أرض الحبشة أثناء هجرة أمها وقدمت بها أمها على النبي صلى الله عليه وسلم وقد جزم ابن عبد البر بناء على ذلك بصحتها وكذلك جزم ابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب بأنها صحابية بل روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ونقل عن العجلي أنها تابعة وجعلها ابن سعد في طبقاته تابعة واعتبرها البخاري صحابية في الصحيح. وهكذا أعل ابن القطان الفاسي حديث أبي داود عنها أن امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل وتصلي" قال ابن القطان: حديث مرسل فيما أرى قلت وصححه غيره.

**13) الإدراج:** وهو من علل المتن كما هو معروف في علم المصطلح كما أنه يكون من علل الإسناد أحيانا: والإدراج في المتن له ثلاثة أحوال هي أن يكون جملة اعتراضية مبينة للفظ أو فعل ويكون في آخر الحديث وهو الأكثر: (1) ومثال الإدراج في أول الحديث قول أبي هريرة رضي الله عنه في أول حديثه "أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار" أدرج أسبغوا الوضوء. (2) وإدراج الوسط: حديث عروة عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس ذكره - أو أنثيه أو رفعه- فليتوضأ" فالمدرج هنا "أنثيه ورفعه".



3) والإدراج في الآخر: تشهد ابن مسعود وفيه "إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد" أدرجه أبو خيثمة:  
ويكون الإدراج في السند أيضا وله أنواع: الأول نوع من تداخل الأحاديث مثلا أن يروي الراوي عن شيخه متنا بإسناد معروف ثم يلحق به شيئا من متن بأسانيد له آخر ومثلوا لذلك بحديث ابن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى عليه وسلم قال: " لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا فالمدرج هنا "ولا تنافسوا" وهي من حديث آخر لمالك عن أبي زياد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا " أخرج كليهما البخاري ومسلم من طريق مالك، والمدرج - اسم الفاعل- ابن أبي مريم.

والنوع الثاني: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو يجعل الكل إسنادا واحدا.

والنوع الثالث: أن يكون متنان مختلفي الإسناد عند راو فيرويها جميعا عنه راو فيجعلها متنا واحدا مقتصرًا على أحد السندين قلت وهذا يسمى بتداخل الأحاديث أو بدخول حديث في حديث.

**14) النكارة:** النكارة - وتسمى الحديث المنكر - وإن كنا نجدها أساسا في المتن فإننا لا نتعرف ونتأكد منها إلا من خلال السند وفحص رجاله وهي أنواع نقدم عليها أمثلة في كل نوع.

**النوع الأول:** مخالفة المجرح مارواه الثقات وهي معروفة عند طلاب الحديث ورجال المصطلح لكنه من الغريب جدا أن نجد بعض أساتذة الحديث يحصرون المنكر على هذا الحد، فقد أشكل ذلك على الشيخ اللكنوي غفر الله لنا وله كل زلة في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" وخاصة محققه الأستاذ عبد الفتاح أبو غده أستاذ الحديث في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض فبعد قول اللكنوي "إيقاظ 7: في الفرق بين قولهم: حديث منكر ومنكر الحديث، ويروي المناكير: بين قولهم: هذا حديث منكر، وبين قولهم هذا الراوي منكر الحديث، وبين قولهم يروي المناكير: فرق، ومن لم يطلع عليه زل وأضل وابتلى بالغرق، ولا تظن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة، فكثيرا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد وإن اصطلاح المتأخرون على أن المنكر هو: الحديث الذي رواه ضعيف مخالفا للثقة"/هـ وتعقبه محققه قائلا: "قال ابن الصلاح في "معرفة أنواع الحديث" (في النوع الرابع عشر: معرفة المنكر) " وإطلاق الحكم على التفرد: بالرد، أو النكارة أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث" لكنه تعقبه بكلام ابن حجر "نعم هؤلاء وغيرهم من النقاد أطلقوا لفظ (المنكر) على مجرد

التفرد، ولكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده، كما أفاده الحافظ ابن حجر، ونقله عنه الصنعاني في "توضيح الأفكار" وقال: "وهو مما ينبغي التيقظ له" ونقل عن السيوطي في رسالته "بلوغ المأمول في خدمة الرسول" صلى الله عليه وسلم وهي في كتابه "الحاوي للفتاوي" ووصف الذهبي في "الميزان" عدة أحاديث في "مسند أحمد" و"سنن أبي داود" وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكورة، بل وفي "الصحيحين" أيضا، وما ذلك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ، وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث: فضلا عن بطلانه" وهكذا برر أبو غدة قول شيخه اللكنوي حيث قال "وكذا لا تظن من قولهم: فلان روى المناكير، أو حديثه هذا منكر، ونحو ذلك: أنه ضعيف" قلت والحقيقة أن هذه طريقة المتصوفة من المحدثين أما عند المحققين المنصفين فالنكارة لها خمسة أنواع، أما النوع الأول فقد مر بنا ومثاله حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة" أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" وعبد بن حميد في "المنتخب من المسند" والطبراني في "المعجم الكبير" وفي الأوسط" كما في المنتقى منه للذهبي، وابن عدي في الكامل والخطيب البغدادي في الموضوعات والبيهقي وغيرهم كلهم من طريق أبي شيبة قال البيهقي تفرد به أبو شيبة وهو ضعيف، مثل قوله هذا قال الهيثمي في "المجمع" وضعفه ابن حجر في "فتح الباري" وكذلك وضعفه الزيلعي في "نصب الراية" من قبل إسناده ثم أنكره من جهة منته فقال "ثم هو مخالف للحديث الصحيح عن عائشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشر ركعة رواه الشيخان" وكذلك قال الحافظ ابن حجر وزاد: هذا مع كون عائشة أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلا من غيرها" وعده الذهبي في الميزان من مناكير أبي شيبة.

**النوع الثاني من أنواع النكارة أو المنكر** هو مخالفة المجرح للوقائع التاريخية وهنا عثرات محدثي الصوفية ومن أولهم اللكنوي وعبد الفتاح أبو غده فزعموا أن الإمام أحمد بن حنبل يطلق كلمة منكر على الحديث الفرد الذي لا متابع له وهذا يحتاج إلى تدقيق وتمحيص ونظر من إستقراء الحذاق الجهابذة لأقوال أحمد بن حنبل سنرد فيها على أمثلة أبي غده في النقطة التالية أما هنا في هذا المقام سنقدم مثالا على هذا النوع وهو حديث عبد الله بن محرر المثني أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" والبيهقي في "السنن الكبرى" قال عبد الرزاق الصنعاني أنا عبد الله بن محرر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم "عق عن نفسه بعد النبوة" قال عبد الرزاق الصنعاني إنما تركوا ابن محرر لهذا الحديث

قال الخلال: أني أبو المثني العنبري بأن أبو داود حدثهم قال سمعت أحمد يحدث بحديث الهيثم بن جميل عن عبد الله بن المثني عن ثمامة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم عق "منكر" وضعف عبد الله بن محرر، قال الخلال: أنا محمد بن عوف الحمصي ثنا الهيثم بن جميل ثنا عبد الله بن محرر المثني عن رجل من آل أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد ما جاءتة النبوة" فأجمعوا على أن هذا الحديث منكر لمخالفته للوقائع التاريخية وتفرد مجهول به فكان سبب تضعيف روايته مطلقا وفيه رد على عبد الفتاح أبي غدة في نقله "فالحديث قوي الإسناد لولا ما في عبد الله بن المثني من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي ليس بقوي وقال أبو داود لا أخرج حديثه وقال الساجي فيه ضعف... الخ." وذلك نقلا عن ابن حجر لينقض كلام ابن القطان الفائل بأن ابن معين يقصد بليس بشيء من هو قليل الحديث قلت فالرجل مقل من الحديث ليس له إلا حديثان أو ثلاثة والحديث ضعيف جدا بل منكر لا يحتج به انظر ردنا على السيوطي في كتابنا "كتاب المورد بالاحتفال بالمولد" والسنن الكبرى للبيهقي فإنه لما أخرج الحديث بين ضعفه ونكارتة وفي مقدمة صحيح مسلم ما فيه الكفاية للمزيد من الاطلاع على حال عبد الله بن محرر.

**(3) النوع الثالث: الوجداء في ألفاظ حديث المجرح أو المجهول** وهذه العلة قد تحط الحديث إلى درجة الموضوع ومثال ذلك عن عاصم بن عبيد الله قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أرضيت من مالك ونفسك بنعلين؟" قالت: نعم، فأجازه" رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح" كذا قال وقد أخرجه ابن أبي حاتم في العلل وقال: سألت أبي عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة على نعلين فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم قال منكر".

ومثال ذلك أيضا ما أخرجه الخلال عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه، فهو زان" قال حنبل: ذكرت الحديث لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - فقال: هذا حديث منكر لأنه خالف رواية من هو أوثق منه كما رواه الأثرم وأبو داود - تلميذا أحمد - وابن ماجه عن جابر، قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: "أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه، فهو عاهر". وأخيرا نذكر كمثال حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم "نهى أن يصلى في سبعة مواطن: المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي مواطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله"

رواه الترمذي وابن ماجه وعبد بن حميد والطحاوي في شرح معاني الآثار" وأبو يعلى الطوسي في "مختصر الأحكام" والبيهقي عن زيد بن جبيرة عن داود بن الحصين بحديث "منكر جدا" يعني هذا الحديث، وقال ابن عبد البر "أجمعوا على ضعفه" وقال ابن حجر في التقريب "متروك" وانطلاقاً من ضعف زيد بن جبيرة وتقديره برواية هذا الحديث حكم عليه بعض جهابذة أهل الصنعة بأنه "حديث منكر".

**4) النوع الرابع أن يكون الراوي مجرداً فيخالف الوقائع التاريخية** ومثال ذلك قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في الأحكام "مسة الأزديّة قالت: حجبت فدخلت على أم سلمة فقلت: يا أم المؤمنين، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض، فقالت: لا يقضين، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة ولا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس"، ذكره من عند أبي داود، وذكر أحاديث في الموضوع ثم قال: أحسنها حديث أبي داود فتعقبه ابن القطان قائلاً: وعلة الخبر مسة المذكورة وتكنى أم سته، لا يعرف عينها ولا حالها، ولا تعرف في غير هذا الحديث، قال الترمذي في علله: فخيرها هذا ضعيف الإسناد ومنكر المتن، فإن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما منهن من كانت نفساء أيام كونها معه إلا خديجة، وزوجيتها كانت قبل الهجرة فإنّ لا معنى لقولها، قد كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة، إلا أن تريد بنسائه غير أزواجه من بنات أو قريبات وسريته مارية" هكذا نقلته من رسالة د. إبراهيم بن الصديق الغماري إلا أن الزيلعي ينفي في نصب الراية أن هذا الكلام كله من كتاب ابن القطان وأن الترمذي قال: قال البخاري: أبو سهل ثقة ولم يعرف هذا الحديث إلا من طريقه فراجعت كتاب العلل الكبير للترمذي فإذا به قال، ما جاء في كم تمكث النفساء: 77- وسألت محمد عن حديث علي بن عبد الأعلى، عن أبي سهل، عن مسة، عن أم سلمة قالت كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً، وكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف" فقال: علي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل كثير بن زياد: ثقة، ولا أعرف لمسة غير هذا الحديث" فتبين أن الوهم من الدكتور إبراهيم وأن الحديث الذي علق عليه ابن القطان ليس هو الذي علق عليه البخاري قلت الحديث أعله ابن حبان في الضعفاء بكثير بن زياد وقال إنه يروي الأشياء المقلوبات".

**5) النوع الخامس وهو تفرد الثقة الوسط بحديث** وهو الذي تكلم فيه لكن يكون الكلام فيه لا يحط حديثه عن الحسن لغيره، فالحسن لغيره من أنواع الضعيف وسيأتي هذا الصنف كعلة مستقلة. تنبيه: ذهب البعض إلى القول بأن الإمام أحمد

بن حنبل يطلق كلمة "منكر" على الفرد أو الغريب وهذا فيه نظر انطلاقاً مما تقدم فالمجرح إذا تفرد بحديث يطلق عليه "منكر" لكن المجرح عند أحمد قد لا يكون مجروحاً عند البخاري أو مسلم كما أن الضعيف عند ابن معين وابن المديني وأبي حاتم قد لا يكون ضعيفاً عند البخاري أو مسلم أو الترمذي أو النسائي فتبقى كلمة "منكر ومنكر الحديث" جرحاً وفيه إفادة أخرى وهو أن المجرح قد يطلق جرحاً على المجرح بقوله "منكر" ويقويه بعد ذلك إذا كان عدلاً متوسطاً أو كان قد تراجع عن جرحه أو جاءت آثار تقوي ما قاله أو تزكيه عند المجرح.

وعليه ينبغي أخذ هذه الأنواع الخمسة من أنواع النكارة بعين الاعتبار فإنها تفيد الحذق وترفع الإشكال وتنبيه الرجال بما هو أهلاً في الحال والمآل في علمي الرجال والإعلال والله نسأله أن يجعلنا من الذين سبقت لهم منه الحسنى .

**15) الإعلال بالاضطراب :** الاضطراب يكون في المتن كما يكون في السند وعند الحافظ ابن القطان الفاسي لا يكون الاضطراب إلا في المتن وقد قدمنا في باب المصطلح من كتابنا "رسالة الحثيث إلى ضرورة التعريف بعلوم الحديث" مثلاً على الاضطراب في السند والآن نقدم ما تيسر من الأمثلة لنفيد أكثر.

(1) حديث "الأذنان من الرأس" رواه الدارقطني في سننه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر، حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، حدثنا أبو كامل الجحدري حدثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال " **الأذنان من الرأس**" حدثني به أبي حدثنا محمد بن سليمان الباغندي حدثنا أبو كامل الجحدري بهذا مثله" هذا الحديث صحيح لثقة رواه واتصاه وإنما علله الدارقطني بالاضطراب في إسناده قال ابن القطان الفاسي "وإنما علله الدارقطني بالاضطراب في إسناده، فتبعه أبو محمد على ذلك وهو ليس بعيب فيه، والذي قال فيه الدارقطني هو أن أبا كامل الجحدري تفرد به عن غندر وهو فيه عليه، هذا ما قال ولم يؤيده بشيء ولا عضده بحجة غير أنه ذكر أن ابن جريج الذي دار عليه الحديث يروي عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وما أدري الذي يمنع أن يكون عنده في ذلك حديثان مسند ومرسل" قلت وكأنه عاب د. إبراهيم بن الصديق الغماري على ابن القطان تعليقه هذا تبعاً للدارقطني والحافظ عبدالحق الإشبيلي وغيرهم مع وجاهة ذلك عندي لأن ادعاءهم باضطراب سند المرفوع لا يليق بدرجة علمهم لأن هذا الحديث ذهب البعض إلى القول بتواتر مرفوعه مع أن تصحيحه لا يجوز انطلاقاً من عنعنة ابن جريج فهو مدلس من المرتبة الثالثة لكن الحافظ أبو جعفر الكتاني قال بالتواتر ولم يقف له إلا على ثلاثة طرق هي: (1) رواية ابن عباس المذكورة أعلاه، (2) رواية أبي أمامة قال

الزليعي في تخريج أحاديث الهداية: قال الترمذي: ليس إسناده بذلك القائم وحسن ابن دقيق العيد إسناده. (3و) عبد الله بن زيد: قال الزليعي هو أمثل إسناده لاتصاله وثقة رواته وقال غيره لا علة له إلا من قبل سويد بن سعيد وقد خرج له مسلم وقول البيهقي إنه اختلط منازع فيه، قلت وترجمته تجدها في كتابنا "تنبيه المقلد الساري على حديث من جرح من رجال مسلم والبخاري" نذكر هنا منها ما قيل فيه من تجريح: قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب "صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول" قلت وقال عنه أيضا في كتابه "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" من المرتبة الرابعة" موصوف بالتدليس، وصفه به الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما، وقد تغير في آخر عمره بسبب العمى فضعف بسبب ذلك وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته" فتبين أن حديثه لين إلا ما رواه مسلم مصرحا فيه بالسماع وقال الكتاني رواه "4 أبو هريرة و 5 أبو موسى، و 6 ابن عمر، و 7 أنس، و8 عائشة، و9 جابر بن عبد الله، و 10 سمرة بن جندب/ و 11 سليمان بن موسى مرسلا" وقد علقنا عليه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث بينا أنه بعيد من التواتر وأما الصحة فمحل نزاع بين المحدثين.

**16) التصحيف:** التعليل بالتصحيف وارد عند جميع أهل الحديث وهو يكون في السند كما يكون في المتن: فأما تصحيف السند فقد مثل له الحافظ ابن حجر في "شرح نخبة الفكر" كأن تقول "كعب بن مرة أو مرة بن كعب" قلت وأنواع التصحيف كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (1) تصحيف الإسناد وقد تقدم مثاله. (2) تصحيف المتن: ما فعله غندر بن جابر قال عن حديث "رمي أبي يوم الأحزاب في أكحله" قال بدل: أبي أبي. (3) تصحيف السمع: ذكر بعضهم سندا فيه: عاصم الأحوال فقال واصل الأحذب. (4) تصحيف البصر: ما فعله عبد الرحمن بن لهيعة لحديث "احتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد" فقال ابن لهيعة "احتجم في المسجد". (5) التصحيف اللفظي: إبدال الناء من كثر فيقول: كسر. (6) تصحيف معنوي: صحف بعضهم حديث "زرعنا تزداد حبا" إلى "زرعنا تردد حنا" وفسره بأن قوما كانوا يمنعون زكاة زروعهم فصارت كلها حناء وقد أُلّف في هذا الباب حمزة بن الحسين الأصبهاني (280-360) كتاب "التنبيه على حدوث التصحيف" كما أُلّف أبو أحمد العسكري (293-293) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف وكتاب "تصحيفات المحدثين" مع تحقيق ناشره محمود أحمد ميريه وللدارقطني (305 أو 385-306) كتاب في التصحيف وللخطابي (319-388) "إصلاح أخطاء المحدثين" والتصحيف نوعان: منه ما هو غير قبيح لا يضر صاحبه لقلته وندرته ومثاله ما حكاه ابن الصلاح وغيره أن

أبا بكر الصولي روى حديث "من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال" فصحفه وقال: وأتبعه شيئاً من شوال ومنه ما هو قبيح إذا كثر وفحش، قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري: "أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم إجازة، أنبأنا أحمد بن عمير الطبري، حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي في كلام ذكر فيه قال: فإن قال: فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضى الذي لا يعرف يكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه، فيحدث بما قالوا ويغيره بقولهم في كتابه، لا يعرف فرق ما بين ذلك، أو صحف تصحيفا فاحشا يقلب المعنى لا يعقل ذلك فكيف عنه". ومثال التصحيف الفاحش ما ذكره العسكري قال "حكى القاضي أحمد بن كامل عن أبي العيناء قال: حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفلين فقال: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل، عن الله، عن رجل، قال: فنظرت من هذا الذي يصلح أن يكون شيخا لله فإذا صحفه، وإذا هو عز وجل"، قال محققه محمود أحمد ميريه "ولعل هذه النظرة السريعة العجلي تبل غلة الصادي، وتلقي ظللا على معنى "التصحيف والتحريف" فتوضح المراد منهما، أو تقربه": قلت لكن التصحيف والتحريف واللحن كل ذلك إذا كان صاحبه حافظا يحدث من كتبه فإنه لا ترد روايته به كابن شاهين، إلا إذا أفحش.

**17 المقلوب أو ما يسمى بقلب الحديث وتسويته:** وهو أن يكون فيه تقديم أو تأخير في الأسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر وللخطيب البغدادي كتاب يسمى "راقع الارتباب" وقد يقع القلب أيضا في المتن كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله بظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ففيه: ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في الصحيحين، ونص الحديث كما في موطأ مالك و صحيح البخاري والنسائي وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال، فقال إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه" قال النووي هذا الحديث مقلوب في جميع روايات مسلم والقلب يكون في المتن كما يكون في السند، فقلب الإسناد مثاله ما رواه حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا " لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه" فهذا الإسناد مقلوب قلبه حماد بن عمرو عن الأعمش ليغرب به،

والمعروف المحفوظ هو سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما في صحيح مسلم ويعرف عن الأعمش.

**18 الانقطاع:** وهو ضد التسلسل والاتصال وهو أنواع منها: 1/ النوع الأول: أن يكون الراوي عاصر من يروي عنه و لكنه لم يسمع منه أصلاً مثل رواية مجاهد عن عائشة رضي الله عنها ومثال ذلك روايته عنها لقضاء صوم التطوع. 2/ النوع الثاني أن يروي المحدث بإسناد يوهم أنه متصل ثم يروي مرة ثانية بواسطة فيحكم الحديث عليه بالانقطاع إذا كان الراوي ناقص العدالة والضبط أو معروف بالتدليس.

3/ النوع الثالث وهو الأكثر أن نعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه عدم سماع بعضهم البعض كحديث عبد الكريم عن المستورد بن شداد مرفوعاً "تقوم الساعة والروم أكثر الناس" قال الدارقطني: الرشيد عبد الكريم لم يدرك المستورد، ولا أبوه الحارث لم يدركه كما قال الدارقطني.

4/ النوع الرابع أن يأتي لفظ الانقطاع في السند كما أخرجه العقيلي قال: أخبرنا أحمد بن عاصم أخبرنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن الحسن بن ذكوان عن الحسن بن عبد الله بن مغفل قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البول في المغتسل" قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال لا" فصرح هنا الحسن بن ذكوان أن عننته عن الحسن بسبب واسطة سقطت.

**19 رواية من لا يتابع على روايته كالمتروك والكذاب والوضاع:** فهذه أنواع من الروايات لا يتابع أصحابها عليها وليست قابلة للاعتبار بالمتابعات ولا بالشواهد، مثال المتروك: ما أخرجه ابن حجر في "المطالب العالية" عن عمارة الهمداني سمعت علياً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل قرص جر منفعة فهو ربا" وسكت عليه ابن حجر أخرجه الحارث بن أحمد في "مسنده" وفي سنده سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى وهو متروك والحديث ضعفه البوصيري وقال له شاهد من حديث نضلة بن عبيد رواه الحاكم وعنه البيهقي وهذا لا يعتد به ولكنه إجماع. وأما المثال على الكذاب: حديث "كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه" أخرجه الترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف، ذاهب الحديث" وفي "تقريب التهذيب: متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب".

**20 إبلاغ الموصول:** وهو رواية الحديث الموصول بلفظ بلغني وقد أكثر منه الإمام مالك بن أنس في الموطأ فتابع الحافظ ابن عبد البر بلاغاته كلها في الموطأ فأوصلها في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" إلا أربعة



أوصلها ابن الصلاح وهي كما في "تدريب الراوي إلى تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي حيث قال: "صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل: قال "وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثا، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف، أحدها: "إني لا أنسى ولكنني أنسى لأسن" والثاني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله تعالى من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته" والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: حسن خلقك للناس" والرابع "إذا أنشئت بحرية تشاءمت فتلك عين غديقة" قلت بل في الموطأ مما هو من المراسيل والبلاغات ما هو أكثر من واحد وستين حديثا وذلك لأن ما قاله السيوطي رحمه الله تعالى وإيانا يخالف ما قاله الأبهري حيث قال "جملة ما في الموطأ من الأحاديث 1700 والمرسل 222 والموقوف 617 ومن أقوال التابعين 275: قلت وهذا القول يحتاج التدقيق من جهتين الأولى أن العدد الذي في الموطأ تجاوز العدد الإجمالي الذي ذكر 1700 ب 14 والثاني أنه ربما يقصد بهذا رواية يحيى بن يحيى الليثي لأن الروايات الأخرى متباينة جدا فلم أجد فيها مما وقفت عليه مما هو متقارب سوى رواية يحيى بن يحيى الليثي مع رواية ابن القاسم وأكثر الروايات حديثا رواية محمد بن الحسن الشيباني أما رواية ابن زياد وغيره مما وقفت عليه فهي قليلة الأحاديث والله أعلم. قلت ولكن هذا لا ينفي أن بلاغات مالك وصلت 61 حديثا، وقد بينت في المصطلح أن البلاغ يشعر بالانقطاع أو الاعضال والله أعلم.

**(21) التعليل بالجهالة:** جهالة الراوي لها نوعان وأما معرفة الرواة فلها ثلاثة أنواع: (1) النوع الأول من اشتهر بالعلم ورواية الحديث مع تواتر الناس على عدالتهم – لأنه هناك من اشتهر بذلك وهو ضعيف مجرح- أمثال ذوي العدالة ابن سيرين ومالك وشعبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والأوزاعي والشافعي وأحمد والأثرم، الخ... (2) رواية لم يشتهروا بالعلم والرواية ولكن أخرج لهم البخاري ومسلم وعدلاهم فهذا مقبول عندهم.

(3) النوع الثالث الراوي الذي خفى شأنه، وانبه أمره في الرواية بحيث لا يعرف حاله إلا أحاد الناس وليست له رواية في الصحيحين فهذا له أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يروي عنه واحد عدل ولم يعدله هو ولا غيره من الأئمة فهذا مجهول العين ولا تقبل روايته عند الجمهور.

الحالة الثانية: أن يعدله الراوي عنه أو غيره وهذا تقبل روايته عند الجمهور مع اختلاف بينهم.

ج) الحالة الثالثة: أن يروي عنه اثنان أو أكثر مع تعديل ثقة له وهذا روايته مقبولة عند الجميع. إلا إذا كان المعدل ابن حبان وتفرد بالتعديل ففيه خلاف بينهم وتساؤل حول المعدل إذا كان من التابعين وخاصة كبارهم.

د) الحالة الرابعة: أن يروي عنه اثنان أو أكثر ولم يعدله أحد وهذا هو مجهول الحال وهو المستور.

ملاحظة: قلت مجهول العين له نوعان نوع يذكر اسمه ونوع يبههم اسمه وهذا بالإضافة طبعا إلى نوعي الجهالة المتقدمين: مجهول العين ومجهول الحال إلا أن مجهول العين ينقسم إلى مسمى وغير مسمى. ومثال مجهول العين: ما أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" قال: "سألت عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل عن جهضم بن عبد الله اليمامي عن محمد بن إبراهيم الباهلي عن محمد بن زيد العبدى عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى يضع، وعن بيع ما في ضروعها، وعن شراء العبد وهو أبق، وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة القانص" فقال أبي: محمد بن إبراهيم هذا شيخ مجهول والحديث أخرجه بهذا الإسناد إسحاق بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي، والبزار في مسانيدهم وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" دون أن يذكر في إسناده محمد بن إبراهيم التيمي وأخرجه عنه عبد الحق في أحكامه وقال إسناده لا يحتج به، وشهر مختلف فيه، ويحيى بن العلاء الرزاق شيخ عبد الرزاق ضعيف" وهو يروي عن جهضم به فقال ابن القطان وسند الدارقطني يبين أن سند عبد الرزاق منقطع" مثال مجهول الحال: عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أعجازهن" أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي بسند فيه حجاج بن أرطاة وقد عنعنه والنسائي والدارمي والطحاوي وابن حبان والطبراني وأحمد والبيهقي كما أخرجه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح وصححه الشافعي كما في خلاصة ابن الملقن وأعله ابن حجر في تلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير" حيث قال: "وفي سننه عمرو بن أحيحة وهو مجهول الحال" قلت وهذه العلة زائلة إن شاء الله لأن الحديث متواتر وقد خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" عن خمسة عشر صحابيا من بينها أكثر من خمسة أسانيد حسنة إلا أن الإسناد قدمناه هنا على وجه الأمثلة المبينة للحالات التجريحية.

**22) عنعنة المدلس:** التدليس أنواع وقد ذكرنا بعضها في باب المصطلح وكيف تعامل معها المحدثون وذكرنا من أنواعه خمسة إلا أن ناصر بن حمد الفهد فاق الجميع في كتابه "منهج المتقدمين في التدليس" قدم فيه إحدى عشر نوعا هي: (1)

تدليس الإسناد، 2) تدليس التسوية، 3) تدليس الشيوخ، 4) تدليس الإرسال وقد تقدم أنه غير تدليس، 5) تدليس العطف، 6) تدليس المتابعة، وهو أن يروي الراوي خبراً عن شيخ له أو أكثر ويكون بين من روى عنه اختلاف إما باللفظ أو الإسناد فيحمل روايه أحدهما على الآخر ولا يبين ذلك قلت وهذا ليس تدليسا وإنما هو إدخال حديث في حديث، 7) تدليس القطع أو السكوت وقد تقدم، 8) تدليس الصيغ: أي صيغة التحمل عندما يستعمل بعض الرواة صيغة التحديث والاختبار في الإجازة موهما للسمع وذلك من تدليس صيغة التحمل، قلت وهذا لا يسمى تدليسا وإنما يسمى وجادة. 9) تدليس البلدان، 10) تدليس المتون: قال أبو المظفر السمعاني في كتابه "قواطع الأدلة" وأما من يدلس في المتون فهذا مطروح الحديث مجروح العدالة وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه فكان ملحوقا بالكذابين، قلت وهو الذي أطلقنا عليه الإلحاق. 11) تدليس يختلف عما تقدم: مثل ما رواه أبو إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته" الحديث قال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ص 135: قال علي: وكان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق أنه كان يقول ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن الأسود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإستنجاء بالأحجار الثلاثة، قال ابن الشاذكوني: ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى، فالشاذكوني يرى أن أبا إسحاق دلس في قوله: ليس أبو عبيدة... قلت هذا لا يسمى تدليسا وأما الموقف من التدليس فقد بيناه في باب المصطح.

## خاتمة ختم الله لنا بالحسنى ورزقنا البر والفردوس الأسنى:

### كيف تزول العلة ؟

العلة كما عرفناها سابقا "آفة خفية تحل بالإسناد أو المتن فتعل الحديث وتتخره وترده مع أن ظاهره السلامة" يعني مع توفر شروط الصحة أو الحسن الخمسة فيه. إلا أننا إذا تتبعنا كتب العلل وخاصة ما توفرنا عليه كالعلل الكبير للترمذي و"العلل الصغرى" وعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني" وغيرها من كتب "العلل" نجد أن أصحابها يكتفون بإظهار علة واحدة من روايات الحديث نقلا عن شيوخهم أو عن مطالعاتهم الخاصة في حين يكون للحديث طرق أخرى تقويه فتنجبر العلة ويتقوى الحديث فيصبح مقبولا عند أهل الصنعة من أصحاب الحديث، وبما أن هذه النقطة نقطة ربط بين علم علل الحديث، أو علم التعليل والتصحيح

وعلم تخريج الحديث، أو علم أطراف الحديث، فإننا أكثرنا من الأمثلة الدالة على صحة ما نقول:

1) المثال الأول في طهورية الماء: عن عطية بن بقية عن أبيه عن نور عن رشيد بن سعد عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خلق الماء ظهور إلا أن يتغير ريحه أو لونه أو طعمه" أخرجه بهذا السند البيهقي وأخرجه الطحاوي والدارقطني من طريق رشيد بن سعد مرسلا وصحح أبو حاتم إرساله وصححه ابن السكن مسندا وهذا تساهل منه، وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله، قال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه قلت وهذا أيضا فيه تعسف لأنه تقدم تصحيح بعضهم له، إلا أن الشوكاني قال في كتابه "السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار": "وهذه الزيادة { يعني إلا أن يتغير ريحه أو لونه أو طعمه } قد اتفق الحفاظ على ضعفها وإن وردت من طرق ولكنهم اتفقوا على العمل بها، كما نقل ذلك غير واحد من الأئمة والفقهاء وكان العمل بها متعينا من الإجماع على العمل بها لأنها تصير بذلك من المتلقى بالقبول وما كان كذلك فهو مما يجب العمل به كما تقرر في الأصول" فهل ما قام به الشوكاني هنا يرفع العلة ويزيلها؟ كان ردنا عليه كما في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع": هكذا يتقبل الشوكاني هنا حجية الإجماع ويرجع ليقبل حديثا لم يثبت أصلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلاقا من حجية الإجماع هذه، ونحن بخلاف الشوكاني نبين حجية الإجماع الذي يبنينا على الوحي الإلهي ( الكتاب والسنة ) وليس العكس إذ الحديث لا يمكن قبوله إذا كان ضعيفا إذ الرسول صلى الله عليه وسلم يقول " من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " فهذا الحديث قد يتقبله من يعمل بالحديث المرسل، وإن كان في تصحيح الحافظ أبي حاتم الرازي لمرسله نظر" وهو من جهابذة أهل الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل فرشيد بن سعد ضعفه. كما تقدم مع أن ابن السكن صحح مرفوعه المسند ولكن ابن السكن لا يسند الحديث حتى نوافقه أو نرد تصحيحه

والسؤال المطروح هل الإجماع يرفع العلة ويزيلها؟ إن هذا السؤال ناجم عن تصحيح الشوكاني أو تقبل العمل بالمعل كما أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني صحح هو الآخر حديثا آخر في "منار السبيل" لا إسناد له ولا أصل له في الكتب المعتمدة من الحديث انطلاقا من إجماع ذكره النووي في "المجموع" وهو: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر في الجمعة والصبح والأوليين من المغرب والعشاء" كما أن الإمام أحمد بن حنبل قال معقبا على حديث " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكأى بالكأى " قال إنما هو إجماع والحديث لا يثبت. ولذلك نرى أكثر تناسبا مع المقال تقديم مثال آخر لأن الإجماع لا يصحح وإن

كان حجة عندنا مع أن ابن عبد البر مال إلى تصحيحه قال معقبا على حديث طهورية ماء البحر قوله صلى الله عليه وسلم " هو الطهور ماؤه الحل ميتته" رواه الإمام مالك وأصحاب السنن الأربعة وابن أبي شيبة، وصححه ابن خزيمة والترمذي قال "إنه حديث صحيح المعنى يتلقى بالقبول والعمل الذي أقوى من الإسناد المنفرد" مع أنه تكلم في إسناده، قلت والحديث صححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في "إرواء الغليل" حيث قال: "صحيح رواه الخمسة وصححه الترمذي، وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک و الدارقطني والبيهقي في سننهما وابن أبي شيبة فما هي علة هذا الحديث وكيف تزول؟ فقد أعله البعض قال الكتاني في "نظم المتناثر" وفي شرح الموطأ للزرقاني في ترجمة الطهور للوضوء في الكلام على هذا الحديث ما نصه: "وهذا الحديث من أصول الإسلام تلقته الأئمة بالقبول وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار مالك والشافعي وأحمد وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني والبيهقي والحاكم وغيرهم من عدة طرق وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن منده وغيرهم وقال الترمذي "حسن صحيح وسألت البخاري فقال "حديث صحيح" انتهى. قلت وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير" وقال الحميدي: قال الشافعي: هذا الحديث نصف علم الطهارة" ولكن ما هي علة هذا الحديث حتى نبين كيف تزول، نقل الشوكاني في "نيل الأوطار" عن ابن الملقن في "البدر المنير"، قلت "وحاصلها كما قال فيه أنه يعلل بأربعة أوجه ثم سردها وطول الكلام فيها، وملخصها أن الوجه الأول الجهالة في سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المذكورين في إسناده، لأنه لم يرو عن الأول إلا صفوان بن سليم، ولم يرو عن الثاني إلا سعيد بن سلمة، وأجاب بأنه قد رواه عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير، رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي، وأما المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد ويزيد القرشي وحماد كما ذكره الحاكم في المستدرک، الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة، وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الأزرق ثم قال: قد زالت عنه الجهالة عينا وحالا، والوجه الثالث التعليل بالإرسال، لأن يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة وهو وإن كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الأصول وبعض أهل الحديث الوجه الرابع: التعليل بالاضطراب، وأجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره، وقد لخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في "البدر المنير" فقال "ما حاصله ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي برة عن أبي هريرة، قال الشافعي في إسناده هذا الحديث

من لا أعرفه، قال البيهقي، يحتمل أن يريد سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما، ولم ينفرد به سعيد عن المغيرة، فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أنه اختلف عليه فيه فروي عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة أن ناسا من بني مدلج أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكره، وروي عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدلج وروي عنه عن المغيرة عن أبيه، وروي عنه عن المغيرة عن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة، وروي عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدلج اسمه عبد الله، وروي عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعا، وروي عنه عن المغيرة عن عبد الله المدلجي، هكذا قال الدارقطني، وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة، وكذا قال ابن حبان، والمغيرة معروف كما قال أبو داود، وقد وثقه النسائي، وعن عبد الحكم: أجمع عليه أهل إفريقية بعد قتل يزيد بن أبي أسلم فأبى، قال الحافظ: فعلم من هذا غلط من زعم أنه مجهول لا يعرف، وأما سعد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم في روايته له عن الجلاج بن كثير رواه جماعة منهم الليث بن سعد وعمرو بن الحرث، ومن طريق الليث رواه أحمد والحاكم و البيهقي، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن حماد بن خالد عن مالك بسنده عن أبي هريرة، وفي الباب عن جابر عند أحمد و ابن ماجه و ابن حبان و الدارقطني و الحاكم بنحو حديث أبي هريرة وله طريق أخرى عنه عند الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم قال الحافظ: وإسناده حسن ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس، انتهى: قلت وذلك لأن في إسناده ابن جريج و أبا الزبير وهما مدلسان، قال ابن السكن: حديث جابر أصح ما روي في هذا الباب. وعن ابن عباس عند الدارقطني والحاكم بلفظ: "ماء البحر طهور" قال في التلخيص ورواته ثقات و لكن صحح الدارقطني وقفه، وعن ابن الفارسي عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة، وقد أعله البخاري بالإرسال لأن ابن الفارسي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني و الحاكم بنحو حديث أبي هريرة و في إسناده المثني الراوي له عن عمرو وهو ضعيف، قال الحافظ: ووقع في رواية الحاكم والأوزاعي بدل المثني وهو غير محفوظ وعن علي بن أبي طالب عند الدارقطني و الحاكم بإسناد فيه من لا يعرف، وعن ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة، وعن أبي بكر عند الدارقطني وفي إسناده عبد العزيز بن أبي ثابت وهو كما قال الحافظ ضعيف وصحح الدارقطني وقفه وابن حبان في الضعفاء، وعن أنس عند الدارقطني وفي إسناده أبان بن أبي ثابت وهو متروك قال الألباني في "إرواء الغليل" المجلد الأول: ص: 42: "صحيح رواه مالك في "الموطأ" (22/1) عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل بني

الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته" قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد صححه غير الترمذي جماعة، منهم: البخاري، والحاكم، وابن حبان وابن المنذر، والطحاوي، والبغوي، والخطابي، وغيرهم كثيرون، ذكرتهم في صحيح أبي داود.

قلت والحديث وصل درجة التواتر إن شاء الله وقد خرجناه في كتابنا "فتح الرب السائر لتمييز الحديث المتواتر" حيث قلنا: "20 حديث "سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" حديث متواتر أخرجه جلال الدين السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، وأقره الحافظ أبو جعفر الكتاني في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" كما أقره الزبيدي في لقط اللائلي المتناثرة من الأخبار المتواترة" وخرجه عن عشرة كما خرجه السيوطي والكتاني عن اثني عشر منها مرسلين حذفهما الزبيدي قلت رواه:

أبو هريرة: أخرجه مالك {و صححه البخاري} والحاكم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي والدارمي، وابن الجارود.

علي بن أبي طالب: أخرجه الحاكم والدارقطني كما في تلخيص الحبير لابن حجر. جابر بن عبد الله: أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه أبو يعلى بن السكن والطبراني.

عبد الله بن عباس: أحمد والحاكم والبزار والدارقطني والهيثمي في "كشف الأستار عن زوائد البزار"

عبد الله بن عمرو: الدارقطني كما في "تلخيص الحبير" وقال الحاكم وفي الباب عن ابن عمرو.

أبو بكر الصديق: الدارقطني بسند ضعيف وابن أبي شيبة موقوفاً وصحح الدارقطني وابن حبان وقفه.

أنس بن مالك: عبد الرزاق الصنعاني في المصنف والدارقطني في السنن.

عبد الله بن عمر: الدارقطني كما في تلخيص الحبير لابن حجر.

عبد الله المدلجي: الطبراني وعنه الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

الفارسي: ابن ماجه والترمذي وأعله بالإرسال لأنه رواه الفارسي وقال الحافظ في التلخيص رواه عنه البيهقي.

يحي بن أبي كثير: مصنف عبد الرزاق الصنعاني وفي كنز العمال بلاغا.

العركي : الطبراني وعنه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.

موسى بن سلمة: البزار وعنه الهيثمي.

بعض بني مدلج: ابن أبي شيبة في "مصنفه".

مرسل سليمان بن موسى: مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

فتبين بهذه الأسانيد تواتره فمن اكتفى بتصحيحه فقد قصر لأن طرقة كثيرة تفيد العلم والعمل ولربما كانت طرقة أكثر مما خرجنا هنا لأننا اكتفينا بتبيين الطرق الكفيلة واللازمة للحكم عليه بالتواتر مع أننا تجاوزنا السيوطي والزبيدي والكتاني من حيث التخريج ونحن إذ لا نجزم بأننا أحطنا بجميع طرقة يبقى هناك المجال للمزيد من التخريج والله الموفق.

(\* مثال آخر: أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم في "علوم الحديث" من طرق عن بقرية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي بن أبي طالب مرفوعا به - و في رواية: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ" وبقرية عن الوضين بن عطاء، قال الجوزجاني واه وأنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي، ولكن قال أبو زرعة أيضا والدارقطني والبيهقي وفي إسناده بقرية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، وقد ضعف الحديث أبو حاتم وحسنه المنذري وابن الصلاح والنووي وحسنه محمد ناصر الدين الألباني لمتابعة الوضين بن عطاء لأنه رواه أيضا متابعة له أبو بكر بن أبي مريم.

(\* مثال آخر: حديث جابر رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه: تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، فقال "قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده" أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن السكن والدارقطني وقال تفرد به الزبير بن خريف وليس بالقوي وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب، قال الحافظ ابن حجر في تلخيصه رواه أبو داود أيضا من حديث الأوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس، ورواه الحاكم عن بشير بن بكير عن الأوزاعي حدثني عطاء عن ابن



عباس، وقال الدارقطني اختلف فيه الأوزاعي والصواب عن الأوزاعي أرسله  
آخره عن عطاء، وقال أبو زرعة و أبو حاتم لم يسمعه الأوزاعي من عطاء إنما  
سمعه من إسماعيل بن مسلم عن عطاء، ونقل ابن السكن عن أبي داود أن حديث  
الزبير بن خريف أصح من حديث الأوزاعي، وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان  
والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن أبي رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن  
ابن عباس مرفوعاً والوليد بن عبيد ضعفه الدارقطني وقواه من صحح حديثه".  
نقاش طرق تقوية الحديث وانجباره وارتفاع العلل من هذا الحديث:  
عندنا رواية الحاكم وهم:

بشير بن بكير: من رجال البخاري لكنه يغرب  
الأوزاعي: قال عنه في "التقريب": عبد الله بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو  
الفقيه ثقة جليل".

عطاء بن أبي رباح: قال عنه ابن حجر في "التقريب" "القرشي، مولاهم، المكي،  
ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال.  
ابن عباس: صحابي جليل حبر هذه الأمة.

عندنا أيضاً رواية ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث: قال أبو داود: حدثني  
موسى بن عبد الرحمن الأنطاكي، ثنا محمد بن سلمة، عن الزبير بن خريف، عن  
عطاء، عن جابر قال: خرجنا في سفر الحديث فالرواية في هذا الإسناد هم:

1) الوليد بن عبيد بن أبي رباح: ضعفه الدارقطني ووثقه غيره

2) عطاء بن أبي رباح: تقدم

3) ابن عباس: تقدم

ج) والرواية الأخرى التي ذكرها الرازيان.

الأوزاعي: تقدم توثيقه

إسماعيل بن مسلم: قال عنه في تقريب التهذيب: "قال أحمد: منكر الحديث، وابن  
معين ليس بشيء والجوزجاني واه جدا وكلهم كذلك ضعفوه.

عطاء بن أبي رباح: تقدم

ابن عباس: تقدم

هـ) رواية أبي داود وابن ماجه وابن السكن والدارقطني:

موسى بن عبد الرحمن الأنطاكي: قال أبو حاتم: صدوق وقال النسائي لا بأس به  
وذكره ابن حبان في الثقات.

محمد بن سلمة: أجمعوا على توثيقه.

الزبير بن خريف: وثقه ابن حبان وقال أبو داود: ليس بالقوي وكذلك قاله  
الدارقطني.

عطاء: تقدم الإجماع على توثيقه.

جابر: تقدم الإجماع على توثيقه.

وهكذا يتقوى الحديث بجميع هذه الطرق.

**مثال آخر في التميم:** حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: "اجتويت المدينة فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبل فكننت فيها، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: هلك أبو ذر قال: "ما لك؟" قال: كنت أتعرض للجنابة وليس قربي ماء، فقال: "إن الصعيد ظهور لمن لم يجد الماء عشر سنين" أخرجه أحمد في "مسنده" و تلميذاه أبو داود في "سننه" والأثرم في "مسنده" كما أخرجه النسائي وابن ماجه وعلته قالوا: اختلف على أبي قلابة الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم، والدارقطني قال الحافظ ابن حجر في تلخيصه وعمرو بن بجدان: قد وثقه العجلي وغفل ابن القطان فقال إنه مجهول" قلت إعلال الحافظ ابن القطان لهذا الحديث في كتابه "كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" برره ابن حجر حين قال: وغفل ابن القطان فقال إنه مجهول.

**مثال أخير في الطهارة:** حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه.

وسلم قال: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده أو طافت يده" أخرجه الدارقطني وقال إسناده حسن" وذكر ابن عدي بزيادة "فليرقه" وقال إنها زيادة رواها ثقات ولا أراها محفوظة قلت هذا يفيد أنها شاذة، وله من المتابعات والشواهد ما أخرجه الدارقطني وابن ماجه عن جابر وما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة عن ابن عمر بزيادة لفظ "منه" وابن أبي حاتم في "العلل" وحكى أنه وهم.

**مثال آخر في قضاء الفوائت جماعة:** أخرج الإمام أحمد والترمذي والنسائي والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما شغله المشركون يوم الخندق عن أربع صلوات هي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وذهب من الليل ما شاء الله - " فأمر بلالا فأذن ثم أقام و صلى الظهر، ثم أقام و صلى العصر ثم أقام و صلى المغرب، ثم أقام و صلى العشاء" أخرجه الحافظ الزيلعي وبين علة رواية الترمذي له بالانقطاع في السند أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود، وصرح أبو داود ويحي القطان بأنه هو وعبد الرحمن لم يسمعا من أبيهما وتردد ابن معين في سماعهما وقال الزيلعي: أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" والبيهقي في "سننه" عن يحي بن أبي أنيسة عن زيد الأيامي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود به سواء" قلت وهكذا يتقوى

الحديث وتزول العلة خاصة وأن الحديث رواه أبو سعيد الخدري من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه رضي الله عنه قال: حبسنا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء، حين لقينا ذلك، فأنزل الله تعالى: {وكفى الله المؤمنين القتال} {الأحزاب: 25} فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فأمر بلالا فأذن ثم أقام وصلى الظهر كما كان يصليها قبل ذلك، ثم أقام وصلى العصر كما كان يصليها قبل ذلك، ثم أقام وصلى المغرب" فصلاها كما كان يصليها قبل ذلك، وذلك قبل أن ينزل {رجالاً أو ركباناً} {البقرة 239} أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه دون ذكر العشاء. مثال آخر في الصلاة: حديث أبي هريرة مرفوعاً: "إذا جنتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة" أخرجه أبو داود وفي لفظ له "من أدرك الركوع أدرك الركعة". قال الألباني: "صحيح أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من طرق عن سعيد بن أبي مریم: أخبرنا نافع بن زيد حدثني يحيى بن أبي سليمان عن زيد بن أبي العتاب وابن المقبري عن أبي هريرة وأما الحاكم فقال: صحيح الإسناد ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصريين" وقال في المكان الآخر: "شيخ من أهل المدينة سكن مصر، ولم يذكر بجرح" قلت: ووافقه الذهبي، والصواب ما أشار إليه البيهقي أنه ضعيف لأن يحيى هذا لم يوثقه غير ابن حبان والحاكم، بل قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بالقوي يكتب حديثه "قلت لكن له طريق أخرى عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا جنتم والإمام راكع فاركعوا، وإن كان ساجدا فاسجدوا، ولا تعتدوا بالسجود إذا لم يكن معه الركوع" أخرجه البيهقي وهو شاهد قوي فإن رجاله كلهم ثقات، وعبد العزيز ابن رفيع تابعي جليل روى عن العبادلة: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير وغيرهم من الصحابة وجماعة من كبار التابعين، فإن كان شيخه - وهو الرجل الذي لم يسمه - صحابياً فالسند صحيح لأن الصحابة كلهم عدول فلا يضر عدم تسميته كما هو معلوم، وإن كان تابعياً، فهو مرسل لا بأس به كشاهد لأنه تابعي مجهول، والكذب في التابعين قليل كما هو معروف وقد روى بإسناد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه" أخرجه الدارقطني والبيهقي وكذا أبو سعيد بن الأعرابي في المعجم (94/2) والعقيلي في الضعفاء (460) كلهم من طريق ابن وهب: أخبرني يحيى بن حميد عن قرّة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وقال العقيلي: "قال البخاري: يحيى بن حميد عن قرّة لا يتابع عليه" قلت وفي تقوية الألباني لهذا الحديث من طريق البيهقي تساهل يؤخذ

عليه لأنه اكتفى بأن يكون ما رواه عبد العزيز بن رفيع إما أن يكون عن الصحابي أو تابعي من كبار التابعين وهو ثقة في حين نعرف أن بعض كبار التابعين مدلس وبعضهم اختلط، وبعضهم صاحب أو هام. وكل هذه العيوب تجعل المجهول الذي روى عنه عبد العزيز يضعف الشاهد الذي أسنده الألباني، والحقيقة أن الحديث المرفوع الذي صححه الألباني لم يثبت عند المحدثين رغم كثرة طرقه وعارضه بعضهم جعل قراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة كالبخاري في القراءة خلف الإمام وكذلك الدارقطني والبيهقي وكالحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ومن تبعه إلا أنه له شواهد تحسنه و تجعله حجة ينبنى عليها الإجماع الذي انطلقنا منه في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع"، منها ما رواه.

(1) عبد الله بن مسعود: "من لم يدرك الإمام راععا لم يدرك تلك الركعة" أخرجه البيهقي بسند قوي ويتقوى بما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي والطبراني والبيهقي عن زيد بن وهب قال: "خرجت مع عبد الله من داره إلى المسجد، فلما توسطنا المسجد ركع الإمام، فكبر عبد الله ثم ركع، وركعت معه، ثم مشينا راععين حتى انتهينا إلى الصف حتى رفع القوم رؤوسهم، قال: فلما قضى الإمام الصلاة قمت أنا أرى أنني لم أدرك، فأخذ بيدي عبد الله و أجلسني وقال: إنك قد أدركت" قال الألباني وسنده جيد.

(2) عبد الله بن عمر قال: "إذا جئت والإمام راعع، فوضعت يديك على ركبتيك قبل أن يرفع أدركت، قال الألباني أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عن نافع عنه ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي إلا أنه قرن مع ابن جريج مالكا و لفظه "من أدرك الإمام راععا فركع قبل أن يرفع الإمام رأسه، فقد أدرك تلك الركعة" قلت وهذا أجود إسناد على الإطلاق. فلا تضربه عنونة ابن جريج لرواية مالك عن نافع.

(3) زيد بن ثابت كان يقول "من أدرك الركعة قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة" رواه البيهقي وأخرجه الطحاوي عن خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت كان يركع على عتبة المسجد ووجهه إلى القبلة ثم يمشي معترضا على شقه الأيمن ثم يعتد بها وصل إلى الصف أو لم يصل" وإسناده قوي.

(4) عبد الله بن الزبير: قال عثمان بن الأسود: "دخلت أنا وعمرو بن تميم المسجد فركع الإمام فركعت أنا وهو ومشينا راععين حتى دخلنا الصف، فلما قضينا الصلاة، قال لي عمرو: الذي صنعت أنفا ممن سمعته؟ قلت: من مجاهد، قال: قد رأيت ابن الزبير فعله" أخرجه ابن أبي شيبة.

(5) أبو بكر الصديق: عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر الصديق و زيد بن ثابت دخلا المسجد والإمام راعع فركعا ثم دبا وهما راععان

حتى لحقا بالصف" أخرجه البيهقي بإسناد فيه مقال وحسنه محمد ناصر الدين الألباني.

مثال آخر: ما أخرجه الشافعي وأحمد وإسحاق في مسانيدهم والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان لما أسلم و تحته عشرة نسوة "أمسك أربعاً وفارق سائرهن" هذا الحديث أعله مسلم في "التمييز" وحكم على معمر فيه بالوهم، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وعن أبي زرعة أنهما قالوا "المرسل أصح" قال الحافظ ابن حجر في "تلخيص الحبير" "وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكما له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجه عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان، وأهل اليمامة عنه لذلك قال في الخلاصة " وصححه ابن حبان والحاكم، والبيهقي، وابن أبي شيبه عن قيس بن الحارث، قال "أسلمت وعندي ثمانية نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال "اختر منهن أربعاً" قلت والحديث صححه الحافظ النووي في الخلاصة والحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير والشوكاني والألباني.

وأخيراً أكثر الأمثلة دقة وتشويقاً مثالنا التالي لأنه أخطأ فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في الحكم عليه وغرته كثرة طرقه حيث أتى بأكثريتها وتتبع جلها إلا أنه سقط في شبك تدليس ابن جريج وقد خرجناه في كتابنا "الإشعاع والإقناع بمسائل الإجماع": المجلد الثاني في باب "النكاح عند النقطة الخامسة من الإجماع حيث قلنا: (5) ما نقله الحافظ ابن القطان الفاسي في "الإقناع" وأقره نقلاً عن الاستنكار لابن عبد البر: "ولا أعلم أحداً قال: يجوز للثيب أن تتكح بغير ولي ولا يجوز ذلك إلا بإذن ولي من العصابة إلا داود ولا سلف له فيه ولا أعلم أحداً من العلماء فرق بين الثيب والبكر في الولي ولا بين الشريفة والدنية" وعن "النكت": "وقال داود إن كانت بكر فلا بد من ولي وإن كانت ثيباً لم تحتج إلى ولي وهذا خلاف الإجماع وحصل الخلاف في الكبيرة فأما البكر الصغيرة فلا خلاف فيها" قلت هذه مسألة خلاف بين المسلمين، وقال ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد" اختلف العلماء هل الولاية شرط من شروط صحة النكاح أم ليست بشرط؟ فذهب مالك إلى أنه لا يكون نكاح إلا بولي، وأنها شرط في الصحة في رواية أشهب عنه، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وزفر والشعبي والزهري: إذا عقدت المرأة نكاحها بغير ولي وكان كفواً أجاز" وفرق داود بين البكر والثيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الثيب، فيتخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول رابع أن اشتراطها سنة لا فرض... قلت وسبب الخلاف الأدلة التي

انطلق منها كل فريق، أما مالك وأحمد والشافعي ومن تبعهم فإنهم انطلقوا من قوله تعالى: { فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن } {البقرة} وهذا خطاب موجه للأولياء، وقوله صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات، وإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له" قال ابن رشد خرجه الترمذي وقال فيه: حديث حسن ثم قال بعد هذا: وقد ضعفت الحنفية حديث عائشة وذلك أنه حديث رواه جماعة عن ابن جريج عن الزهري، وحكى ابن علية عن ابن جريج أنه سأل الزهري عنه فلم يعرفه" قلت والترمذي الذي حسنه معروف بالتساهل في التصحيح والتحسين، وكذلك ابن حبان ولعل الحافظ الغماري نهج نهجهما في التساهل، فقال "قلت كذا قال ابن جريج عن الزهري وإنما هو ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري والذي ضعفه من الحنفية هو الطحاوي كما سيأتي والحديث أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد والدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود والطحاوي وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وأبو نعيم في "الحلية" وغيرهم من طريق جماعة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري به، وصححه ابن حبان وابن الجارود وأبو عوانة والحاكم وغيرهم وأعله الطحاوي بما أخرجه من طريق يحيى بن معين عن ابن علية عن ابن جريج أنه سأله ابن شهاب عن هذا الحديث فلم يعرفه، وطعن في رواية الحجاج بن أرطاة الذي تابعه على رواية الحديث عن الزهري لأنه لم يثبت له سماع من الزهري وطعن في ابن لهيعة الذي رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن الزهري ورد عليه ابن حبان والحاكم والبيهقي وابن حزم، فأجادوا، وتعسف الطحاوي في كلامه على الأحاديث سندا ظاهره بطلان، بل جله من قبيل الهذيان، فالحكاية عن ابن جريج باطلة مدخولة كما قال أحمد وابن معين وعلى فرض صحتها فنسيان الحافظ لبعض حديثه أمر معلوم حتى أفردته الدارقطني والخطيب والحافظ من المتأخرين بمن حدث ونسي، كيف وقد روى الحديث عن الزهري غير من ذكر الطحاوي كما ذكره الحاكم وابن عدي وغيرهما وله مع ذلك شواهد من حديث جماعة فالحديث صحيح لا شك فيه".

قلت كذا قال والمعروف عند أهل التعديل والتجريح أن المدلس إذا عنعن لا يقبل حديثه ولا يتابع عليه وابن جريج مدلس من المرتبة الثالثة عند ابن حجر وقد عنعنه كما أن أهل التعليل والتصحيح يطعنون في رواية المختلط العدل إذا كان الراوي لم يسمع منه قبل اختلاطه وابن لهيعة ممن اختلط، كما ضعفوا الحجاج بن أرطاة هذا لو اقتصرنا على تخريج الحافظ الغماري، وقد تبين في صحة هذا التعليل الذي بينته وهو إعلال الأحاديث بعننة ابن جريج، واختلاط ابن لهيعة،

وتضعيف الحجاج بن أرطاة، قال الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" ما خلاصته: وقد جمع الدارقطني جزءا فيمن حدث ونسي، قال: والدليل على أن الزهري نسي أن هذا الحديث رواه جعفر بن ربيعة، وقره بن عبد الرحمن وابن إسحاق، فدل على ثبوته عنه، فحديث جعفر بن ربيعة أخرجه أبو داود عن القعني عن ابن لهيعة عنه وحديث {..} قال في التنقيح: وسليمان بن موسى ليس من رجال الصحيح، بل هو صدوق، وقال فيه النسائي: ليس بالقوي في الحديث: وقد روى هذا الحديث مختلف الإسناد والمتن، فروي، كما تقدم، من حديث الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا " لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل " قال الدارقطني: رواه هشام وسعيد بن خالد، ونوح بن دراج، وعبد الله بن حكيم، وقالوا فيه: وشاهدي عدل، ومحمد بن يزيد بن سنان و أبوه ضعيفان، وأخرجه الدارقطني أيضا عن أبي الخصيب عن هشام به مرفوعا: لا بد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين " وهذا حديث منكر، والأشبه أن يكون موضوعا، وأبو الخصيب اسمه نافع بن ميسرة وهو مجهول انتهى ". قلت وصحح الألباني في "إرواء الغليل" حديث عائشة مرفوعا " أيما امرأة نكحت من غير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها " وقال: صحيح أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وكذا الشافعي والدارمي وابن أبي شيبة والطحاوي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي والطيالسي وابن عدي في "الكامل" وابن عساكر من طرق عديدة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عنها، ومن طريقه عنه، عبد الرزاق قال: أنا ابن جريج، قال أخبرني سليمان بن موسى أن ابن شهاب أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته أخرجه أحمد وابن الجارود والدارقطني قلت: وهذا إسناد موصل مسلسل بالتحديث، على أنه ليس فيهم من يعرف بالتدليس سوى ابن جريج وقد صرح بالتحديث أيضا في غير رواية عبد الرزاق، فقال أحمد: ثنا إسماعيل ثنا ابن جريج، قال: أخبرني سليمان بن موسى به وزاد في آخره: "قال ابن جريج: فلقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه، قال: وكان سليمان بن موسى، كان فأنتى عليه" إلى أن قال: "وأعل ابن حبان، وابن عدي، وابن عبد البر، والحاكم، وغيرهم الحكاية عن ابن جريج، وأجابوا عنها على تقدير صحتها بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه" قلت وهو كذلك سليمان بن موسى وهم إذ هو الحلقة الضعيفة في السند، فقد قال فيه الذهبي في "الضعفاء" صدوق، قال البخاري: عنده مناكير " وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق، فقيه في حديثه بعض أين، وخط قبل موته بقليل" وفي

موسوعة رجال الكتب التسعة أنه مخرج له في تهذيب الكمال " وتهذيب التهذيب " وتقريب التهذيب " و خلاصة تهذيب الكمال " وتاريخ البخاري الكبير " وتاريخ البخاري الصغير " والجرح و التعديل " وميزان الاعتدال " و "لسان الميزان " و "الثقات " و "الحلية " و "طبقات ابن سعد " و "الوافي بالوفيات " و "سير الأعلام " : " من الطبقة الخامسة أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه : قال في التقريب ما تقدم ، وفي "تهذيب التهذيب " لابن حجر نجد ما يلي : " وقال أبو حاتم محله الصدق ، وفي حديثه بعض الاضطراب ، ولا أعلم أحدا من أصحاب مكحول أفاقه منه ، ولا أثبت منه ، وقال البخاري : عنده مناكير ، وقال النسائي : أحد الفقهاء ، وليس بالقوي في الحديث ، وقال في موضع آخر : في حديثه شيء ، وقال ابن عدي ، وسليمان بن موسى : فقيه راو... وقد روى أحاديث ينفرد بها " إلى غير ذلك من التجريح ، ولهذا قال الترمذي " هو عندي حسن وقد تكلم أصحاب الحديث فيه " قلت والترمذي معروف بالتساهل في الحديث ، وتراجع الألباني عن تصحيحه ، فقال : " وعلى هذا فالحديث حسن الإسناد ، وأما الصحة فهي بعيدة عنه " قلت كذا قال وقد عرفوا العلة بأنها رد الحديث الذي ظاهره السلامة لأفة قاذحة خفية ، فقد بينا فيما تقدم أن الروايات المحفوظة عن ابن جريج العنعنة وهو معروف بالتدليس ولم يصرح بالسماع إلا في هذه الرواية التي تقدمت وبين هو نفسه علتها لأنه ثقة عدل ، وهي قول ابن جريج : فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه " وهذا سبب العنعنة في الأسانيد الأخرى وعلة تضعيف أهل التعديل والتجريح لسليمان بن موسى ، والعلة الثالثة أن عبد الملك بن جريج لصدقه أوشك أن يبين سبب عنعنته قال الزيلعي في "نصب الراية" ورواه أحمد في مسنده وزاد فيه : قال ابن جريج : ثم لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه ، قال الترمذي : وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من جهة ابن جريج ، قال الزهري فسألته عنه ، فأنكره فضعفوا الحديث من أجل هذا ، وذكر يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر عن الزهري إلا إسماعيل بن علية عن ابن جريج ، وضعف يحيى رواية إسماعيل عن ابن جريج " قلت خاصة أن الزهري لما أنكر الحديث قال : لعله وهم علي ولما كان الراوي عن الزهري ، قال عنه البخاري : يروي المناكير " وقال عنه ابن حجر : في حديثه بعض لين " وكان محل الضعف تفرده عند أهل التعديل والتجريح لكنه صالح للمتابعة عند أهل التعليل و التصحيح فتمت متابعتة عن طريق ابن لهيعة لكنه ضعيف لاختلاطه ولم يقبلوا عنه إلا رواية عبادة تابعي التابعين ابن المبارك وابن وهب والمقرئ وهو مدلس من المرتبة الخامسة وقد عنعنه فلا يصلح للاعتبار إطلاقا ، والطريق الأخرى طريق الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف عندهم جميعا لذلك أسلم ما قيل في هذا الحديث ما قاله الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" : وهو



أنه روي من طرق لا تخلو كلها من طعن" قلت وقد حسنه البعض وصححه من أفرط وضعفه من لم يفرط حتى لا يكون أحد الكاذبين والله أعلم" وللمزيد من التفصيل نقول:

أ) وقد ورد من طرق كثيرة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة.

ابن جريج: قال عنه ابن حجر في "التقريب" وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي، ثقة، فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

سليمان بن موسى: ستأتي ترجمته.

الزهري: محمد بن شهاب الزهري: إمام عدل إلا أنه كان يرسل ولم يسمع من ابن عمر ولا عبد الله بن جعفر ولا من مسعود بن الحكم ولا من حصين بن محمد ولا من أم عبد الله.

6) عائشة: صحابية من أعلمهم من أمهات المؤمنين: الصديقة بنت الصديق.

ب) وأما أسانيد أبي داود وغيره: القعبي عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن عائشة:

1) القعبي. قال عنه في التقريب: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا.

2) عبد الله بن لهيعة: قال عنه في "التقريب" القاضي صدوق، من السابعة، خلط

بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما" وقال في التقديس "كان يدلس من المرتبة الخامسة". وقد تقدمت ترجمته كاملة.

3) جعفر بن ربيعة: قال عنه ابن حجر في التقريب: "جعفر بن ربيعة" شرحبيل بن حسنة الكندي"، أبو شرحبيل المصري: ثقة".

4) الزهري: محمد بن شهاب الزهري: إمام عدل كان يرسل وليس بمرسله بشيء عند يحيى بن سعيد صرح بذلك أحمد بن حنبل.

5) عائشة: صحابية أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق.

ج) وأما إسناد أحمد وابن الجارود والدارقطني وعبد الرزاق فهو: أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أن ابن شهاب أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته: الحديث.

ابن جريج: ثقة، فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من المرتبة الثالثة من مراتب ابن حجر.

سليمان بن موسى: قال عنه ابن حجر في "تقريب التهذيب" "صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل" وقال عنه الذهبي في "الضعفاء"

"صدوق، وقال البخاري: عنده مناكير" وفي تهذيب التهذيب: "وقال أبو حاتم محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحدا من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث وقال في موضع: في حديثه شيء، وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى: فقيه راو.. وقد روى أحاديث يتقرّد بها".

ابن شهاب: محمد بن شهاب الزهري: إمام جليل لا يثبت له السماع من عروة وإن كان قد سمع ممن هو أكبر منه غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك وعن أحمد قال لم يسمع الزهري من عبد الله بن عمر وقال أبو حاتم لا يصح سماعه من ابن عمر ولا رآه ورأى عبد الله بن جعفر وسمع منه وعن ابن معين قال ليس للزهري عن ابن عمر رواية.

عروة بن الزبير بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور من الثانية. عائشة: الصديقة بنت الصديق من أعلم الصحابة وأفقههم.

فتبين من خلال ما تقدم أن هذا الحديث لا يتحقق اتصال إسناده إلا عن طريق ضعيف ويتأكد أيضا مما تقدم سبب عنعنة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح له، فسبب هذه العنعنة إسقاط الوساطة التي بينه وبين محمد بن شهاب الزهري، فقال في بعض الأسانيد عن الزهري مباشرة وأما في السند المتصل الذي ذكر فيه الوساطة وهي سليمان بن موسى ذكر علتها، فقال: فلقيت الزهري، فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه" وفي رواية قال: "لعله وهم على" وهذا هو سبب العنعنة لإسقاط الحلقة الضعيفة في السند وإخفاء العلة وإيهام المستمع بصحة الحديث وهذا هو سبب تدليس المدلسين أصلا فتأمل، والله أعلم.

## الفهرست

02

المقدمة:

- 08 المحور الأول: علم التعديل والتجريح أو علم الرجال  
11 الفصل الأول: ما هو علم الرجال؟ تعريفه  
12 \* - لماذا علم الرجال أو علم التعديل والتجريح؟  
14 الفصل الثاني: متى ظهر علم التعديل والتجريح؟ وما هي أهم كتبه  
31 الفصل الثالث: أنواع علماء التعديل والتجريح  
33 \* - ما حكم المختلف فيه؟  
34 \* - التجريح الناجم عن الاختلاف المذهبي والتعصب  
35 \* - التجريح الناجم عن طعن القرين في القرين  
36 \* - التجريح الناجم عن رواية ثقة عن ضعيف  
36 \* - فيما يتعلق بالجرح والتعديل وتعارضهما  
36 \* - من ذا الذي أصدر الحكم؟  
37 \* - ما هي طبيعة الحكم؟  
39 الفصل الثالث: قواعد أساسية في التعديل والتجريح  
40 **القواعد المجمع عليها:**  
40 القاعدة الأولى: الصحابة كلهم عدول [نقاش القاعدة وإثباتها]  
63 القاعدة الثانية: جهالة الصحابي لا تضر  
67 القاعدة الثالثة: وجوب معرفة أسماء وأحوال رواة الحديث  
72 القاعدة الرابعة: من روى عنه اثنان أو أكثر وعدله واحد أو أكثر:  
73 القاعدة الخامسة: من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق: مجهول عين  
75 القاعدة السادسة: لا تقبل رواية المختلط أثناء اختلاطه  
القاعدة السابعة: من كذب متعمدا على النبي صلى الله  
108 عليه وسلم ولو مرة واحدة: لا تقبل روايته  
131 القاعدة الثامنة: لا تقبل رواية الكافر ولا الفاسق  
القاعدة التاسعة: من روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثقه أحد  
133 يسمى مجهول الحال و هو المستور  
القاعدة العاشرة: في حالة تعارض الجرح والتعديل  
136 فإنه لا يقبل الجرح إلا مفسرا  
140 **القواعد المختلف فيها:**  
141 القاعدة الأولى: أئمة فقهاء الأمصار كلهم عدول  
143 القاعدة الثانية: لا تقبل ولا تصح عنعنة المدلس  
163 القاعدة الثالثة: لا يقبل التجريح الناجم عن التعصب  
166 القاعدة الرابعة: في حالة تفسير الجرح لا يغررك تجريح

166	المتعنتين إذا عورضوا
166	القاعدة الخامسة: في حالة الجرح لا بد من التروي والتأني
170	القاعدة السادسة: التأكد من دلالات ألفاظ الجهد
202	القاعدة السابعة: التحذير من تقليد الجهابذة في أخطائهم
206	القاعدة الثامنة: التأكد من طبيعة الجرح والتبصر فيه
207	القاعدة التاسعة: هل الجرح في الدين من فسوق أو بدعة؟
208	القاعدة العاشرة: إذا كان الجرح في حفظ الراوي فالحفظ درجات
211	القاعدة الحادية عشرة: التثبت من توثيق ابن حبان
213	القاعدة الثانية عشرة: اختلفوا في توثيق من روى عنه واحد
213	القاعدة الثالثة عشرة: من لا يتابع على حديثه؟
216	القاعدة الرابعة عشرة: التمييز بين الكذاب ومن لا يعتمد الكذب
218	القاعدة الخامسة عشرة: التمييز بين من هو معروف بالصدق غير ضابط مع من هو ضابط متهم
219	القاعدة السادسة عشرة: التمييز بين من هو من رجال الصحيحين لكنه مجرح بالإجماع مع غيره
220	القاعدة السابعة عشرة: رجال الصحيحين المختلف فيهم
221	القاعدة الثامنة عشرة: رجال البخاري المجمع على تضعيفهم
222	القاعدة التاسعة عشرة: رجال البخاري المختلف فيهم
223	القاعدة العشرون: رجال مسلم المجمع على تضعيفهم
223	القاعدة الواحدة والعشرون: رجال مسلم المختلف فيهم
224	القاعدة الثانية والعشرون: من هو مجرح يضعف في شيخ
225	القاعدة الثالثة والعشرون: من هو ثقة يضعف في شيخ
226	القاعدة الرابعة والعشرون: من يضعف إذا روى من كتب غيره
227	القاعدة الخامسة والعشرون: من عرف بالنكارة عن شيخ وهو ثقة
228	القاعدة السادسة والعشرون: صحيح الكتب المضعف، سيئ الحفظ
229	القاعدة السابعة والعشرون: قوي في أهله، ضعيف فيما سواهم
230	القاعدة الثامنة والعشرون: رواية الثقة عن غير المجرح
231	القاعدة التاسعة والعشرون: أنواع المجهول
233	القاعدة الثلاثون: المجاهيل في الصحيحين
239	الفصل الرابع: في ألفاظ التعديل والتجريح
241	الفصل الخامس: شرح بعض ألفاظ التعديل والتجريح
249	الفصل السادس: تطبيقات أنواع التعديل والتجريح
<b>252</b>	<b>المحور الثاني: علم التعليل والتصحيح</b>
252	توطئة:
254	الفصل الأول: علم العلل أو التعليل والتصحيح
255	الفصل الثاني: ما الفرق بين علم علل الحديث وعلم رجال الحديث؟
258	الفصل الثالث: ما الفرق بين علم علل الحديث ومصطلح الحديث؟

261	الفصل الرابع: نشأة علم علل الحديث ومؤلفاته
266	الفصل الخامس: قواعد أساسية في التعليل والتصحيح
266	القاعدة الأولى: جمع سبر أو طرق الحديث
271	القاعدة الثانية: البحث عن أحوال رواة الحديث
	القاعدة الثالثة: البحث عن اتصال السند وقد قدمنا ما زعم الدارقطني
279	أنه منقطع مما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما في كتابه التتبع
	القاعدة الرابعة: إذا كان السند تمت روايته بالعنعنة وقد قدمنا
290	ما وقع الإجماع على أنه منقطع مما رواه البخاري ومسلم
299	القاعدة الخامسة: إذا كان في السند مدلس
	القاعدة السادسة: إذا كان في السند ضعيف الحفظ وقد قدمنا
300	ما رواه ابن الجوزي بالوضع مما رواه الكتب الستة
373	القاعدة السابعة: إذا كان في السند ضعيف في العدالة
375	القاعدة الثامنة: التحذير من تقليد الجهابذة الحفاظ في أخطائهم
376	القاعدة التاسعة: إذا كان في السند ممن طعن في حفظه
376	القاعدة العاشرة: التمييز بين المجرح من رجال الصحيحين
378	القاعدة الحادية عشرة: التعامل مع من كان محله الصدق
379	القاعدة الثانية عشرة: من كان محله الحفظ إلا في شيخ
382	القاعدة الثالثة عشرة: من كان محله الضبط إلا في غير أهله
383	القاعدة الرابعة عشرة: من كان لا يضبط إلا من كتبه
384	القاعدة الخامسة عشرة: هل رواية العد تقوي المجهول؟
386	القاعدة السادسة عشرة: كيف نتعامل مع المستور؟
387	القاعدة السابعة عشرة: الاختلاف في غير العدالة
388	القاعدة الثامنة عشرة: المختلف فيه الغير فاحش الخطأ
390	القاعدة التاسعة عشرة: حديث مجهول العين من رجال الصحيحين
391	القاعدة العشرون: حديث مجهول الحال من رجال الصحيحين
392	القاعدة الواحدة والعشرون: من أجمعوا على تضعيفه من البخاري
393	القاعدة الثانية والعشرون: من أجمعوا على تضعيفه من مسلم
395	القاعدة الثالثة والعشرون: حديث الصدوق الداعية إلى بدعته
395	القاعدة الرابعة والعشرون: من يصلح حديثه للمتابعة
396	القاعدة الخامسة والعشرون: من كان حديثه حسنا أو حسنا لغيره
397	تنبيه: كيف تناقض من لم يلتزم بهذه القواعد
397	الألباني وابن القطان الفاسي وأبو حاتم الرازي
407	الفصل الخامس: أنواع العلة
407	1 / وصل المرسل
408	2 / رفع الموقوف
409	3 / دخول حديث في حديث
411	4 / إبدال راو ضعيف براو ثقة

- 412 / 5 اعتقاد التابعي صحابيا  
413 / 6 إرسال الموصول  
413 / 7 وقف المرفوع  
414 / 8 عدم سماع من كان يظن أنه سمع  
414 / 9 اختلاف الرواة على الراوي الذي يدور عليه الحديث  
414 / 10 تفرد الثقة المتوسط بالحديث ما لم يخالف  
415 / 11 عدم تمييز حديث المختلط ما قبل وما بعد الاختلاط  
416 / 12 اعتقاد الصحابي تابعيا  
416 / 13 الإدراج في المتن  
417 / 14 النكارة في الحديث  
421 / 15 الإعلال بالإضطراب  
422 / 16 التصحيف في الحديث  
423 / 17 قلب الحديث أو الحديث المقلوب وتسويته  
424 / 18 الانقطاع  
424 / 19 رواية من لا يتابع على روايته  
424 / 20 إبلاغ الموصول  
425 / 21 التعليل بالجهالة  
426 / 22 عنعنة المدلس  
427 خاتمة ، ختم الله لنا بالحسنى و الفردوس الأعلى  
كيف تزول العلة؟